مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

المركّب الاسميّ في كتاب سيبويه

إعداد

علي بن معيوف بن عبد العزيز المعيوف

رسائل جامعية ١٠

المركّب الاسميّ في كتاب سيبويه

إعداد

علي بن معيوف بن عبد العزيز المعيوف

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م

ح مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ١٤٢٨هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية
المعيوف، علي بن معيوف بن عبدالعزيز
المركب الاسمي في كتاب سيبويه. / علي بن معيوف بن عبدالعزيز
المعيوف .ـ الرياض، ١٤٢٨هـ.
٣٨٤ ص؛ ١٧×٢٤ سم (سلسلة رسائل جامعية؛ ٩)
ردمك: ٢-٧٣-٨٩٠-٩٩٦٠
١ ـ اللغة العربية ـ نحو ٢ـ اللغة العربية ـ صرف أ ـ العنوان ب ـ السلسلة
ديوي ١, ٤١٥ ١٤٢٨/٢١٤٣

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٢١٤٣
ردمك: ٢-٧٣-٨٩٠-٩٩٦٠

الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م

أصل هذا الكتاب رسالة نالت درجة الماجستير
من قسم اللغة العربية كلية الآداب ـ جامعة الملك سعود ـ ١٤٢٣هـ

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
ص . ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية

١

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس الموضوعات

المقدمة ١٣

التمهيد ٢٧

تصنيف الكَلِم في النحو العربي ٢٩

حدّ النحاة أقسام الكلم الثلاثة ٣٠

تعليل بعض النحاة كون القسمة ثلاثية ٣٣

الأسس التي اعتمد عليها سيبويه في تصنيف الكلم ٣٤

الأساس الأول : الإعراب والبناء ٣٨

الأساس الثاني : التركيب وما يأتلف منه الكلام ٤٠

الأساس الثالث : الموضع ٤١

الأساس الرابع : الاستبدال ٤١

الأساس الخامس : الاستدلال بالسوابق واللواحق ٤٢

الأساس السادس : تصريف الكلمة ٤٣

الأساس السابع : الدلالة ٤٤

مآخذ الدارسين العرب المحدثين على النحاة في تقسيم الكلم ٤٨

أقسام الكلم عند الدارسين العرب المحدثين ٤٩

إبراهيم أنيس ٥٠

مهدي المخزومي ٥١

تمام حسّان ٥٣

عبد الرحمن أيوب ٥٦

مرتضى جواد باقر ٥٧

ملحوظات ٥٧

مفهوم التركيب الاسمي عند سيبويه ٦١
المركّب الاسمي في كتاب سيبويه ٦١
المركّب الاسمي الوظيفي في كتاب سيبويه ٧٠
الاسم من حيث البساطة والتركيب في الكتاب ٨٣
الفصل الأول:
تقسيم المركّب الاسمي في الكتاب ٨٩
تقسيم المركّب الاسمي في الكتاب ٩١
الاسم المركب ٩١
صور الاسم المركب ٩٣
المركب الاسمي ١٠٥
أنماط المركب الاسمي ١٠٥
المضاف + المضاف إليه ١٠٦
الاسم الموصول + صلته ١١٥
الحرف الموصول + صلته ١٢١
الاسم المتبوع + تابعه ١٢٣
الاسم المنعوت + نعت ١٢٣
الاسم المعطوف عليه عطف بيان + المعطوف ١٢٨
الاسم المبدل منه + البدل ١٣٠
الاسم المؤكّد + توكيده ١٣٦
الاسم المعطوف عليه عطف نسق + المعطوف ١٤٠
الأسماء المشتقة + ما يتعلّق بها ممّا يتمّمُ معانيها ١٤٢
الاسم المميَّز + تمييزه ١٤٥
الوحدة المركّبة من وصفين يدلاّن معاً على حقيقةٍ مفردة كما يدلّ ......
الاسم المفرد ١٤٦

المركّب الاسمي المسمّى به (العلم) ١٤٦
المركّبات الاسمية الواقعة في موضع الحال التي تدلّ على حقيقةٍ مفردة، ولا تؤلّف مركّباً إسنادياً ١٤٨
يمكن تقسيم أنماط المركّب الاسمي من خلال عدة اعتبارات ١٥٠
الفصل الثاني
منهج سيبويه في معالجة ظاهرة التركيب الاسميّ ١٥٣
طرق تعبير سيبويه عن اسمية المركّبات ١٥٥
أولاً : تعبيره عن وحدة الاسم المركّب واسميته ١٥٥
ثانياً : تعبيره عن وحدة المركّب الاسمي واسميته ١٥٧
التصريح بوحدة المركّبات الاسميّة واسميتها ١٥٩
تفسير المركب الاسمي بالاسم، أو استبدال اسم مفرد بكامل عناصر المركّب الاسمي ١٦١
التعبير عن الاسم المركّب والمركّب الاسمي بعد سيبويه ١٦٣
تطور التعبير عن الاسم المركّب ١٦٣
تطور التعبير عن المركّب الاسمي ١٦٤
الأسس التي اتبعها سيبويه في إثبات كون المركّب الاسمي بمنزلة الاسم الواحد ١٧١
الدلالة ١٧١
استبدال الاسم المفرد بالمركب الاسمي ١٧٧
تعرّف كون المركب الاسمي وحدة لغوية كالاسم المفرد باستعمال السؤال ١٧٨
التحويل ١٧٩
الموضع الذي يقع فيه المركب الاسمي ١٨٠
إضافة المركّب الاسمي ١٨٢
إتباع الاسم المصدّر به المركّب الاسمي بعد تمام عناصره ١٨٣

استعمال ضمير الفصل لبيان أن ما بعده ليس من تمام الاسم الذي قبله...... ١٨٤
العلامة الإعرابة في النداء ١٨٥
إبدال المركب الاسمي من الاسم المفرد وعكسه ١٨٦
قلة الفصل بين عناصر المركّب الاسمي ١٨٧
تقديم المركب الاسمي بكامل عناصره أو تأخيره ١٨٧
الاعتماد على بعض الظواهر التصريفية ١٨٨
تحوّل الحرف الأخير من الكلمة التي في صدر الاسم المركّب إلى حرف حشو ... ١٨٩
حذف التنوين من الاسم المصدّر به المركب الاسمي ١٩٠
عود الضمير على المركب الاسمي ١٩١
بناء الفعل المسند إلى مركب اسمي للمفعول ١٩٢
دلالة المفرد والمثنى على العدد والمعدود بلفظه دون حاجة إلى تمييز ١٩٢
الأغراض المعنوية والآثار اللفظية للتركيب الاسمي ١٩٣
أولاً : الأغراض المعنوية للتركيب الاسمي ١٩٣
إزالة الإبهام واللبس ١٩٤
التعريف ١٩٥
التخصيص ١٩٨
رفع احتمال إرادة غير المذكور ومنه رفع احتمال إرادة المجاز ١٩٩
رفع الاشتراك الحاصل في بعض الأسماء بين التذكير والتأنيث أو الإفراد والجمع ١٩٩
التأكيد ٢٠٠
المدح أو الذم ٢٠٢
التَّرحُّم ٢٠٣
الدلالة على التثنية أو الجمع ٢٠٣
الدلالة على الظرفية ٢٠٣

تفصيل المجمل ٢٠٤
السَّلب ٢٠٤
إفادة العموم ٢٠٤
التنكير ٢٠٥
ثانياً : الآثار اللفظية للتركيب الاسمي ٢٠٦
صحة الاستعمال اللغوي ٢٠٦
الخروج عن الأصل في علامات إعراب الأسماء إلى ظواهر إعراب خاصة... ٢١٠
عودة بعض الظواهر اللغوية إلى الذي خرجت عنه في الإعراب ٢١٣
حذف التنوين أو النون من آخر الأسماء التي تُصدَّر بها بعض المركبات الاسمية ٢١٦
رد النون المحذوفة من (لدن) ٢١٧
كون الاسم المركب جازماً بعد التركيب ٢١٧
اكتساب صدر المركب الاسمي التأنيث من بقية العناصر ٢١٨
اكتساب صدر المركب الاسمي الظرفية من بقية العناصر ٢١٩
تحول آخر حرف من صدر الاسم المركب إلى حرف حشو ٢١٩
وجوب نصب التمييز عند إضافة الاسم المميَّز ٢١٩
عدم ترخيم الاسم المصدَّر به المركّب الاسمي المنادى ٢٢٠
إتباع حركة العلم المنادى المنعوت بابن مضاف إلى علم حركةَ ابن ٢٢٠
مطابقة العدد (عشرة) المعدود تذكيراً وتأنيثاً في العدد المركّب ٢٢١
صدارة الكلام لما أضيف إلى ما له الصدارة ٢٢١
إضافة بعض الأسماء المركبة إلى الجمل دون المفردات ٢٢٢
الفصل الثالث :
معالجة الظواهر التي تتصل بالتركيب الاسميّ ٢٢٣
المطابقة ٢٢٥

أولاً: المطابقة بين الاسم المتبوع وتابعه في الإعراب ٢٢٥
المنعوت ونعته ٢٢٥
الاسم المبدَل منه والبدل وعناصر العدد المعطوف ٢٢٧
الاسم المؤكَّد وتوكيده ٢٢٧
قطع المطابقة في الإعراب ٢٣٠
متى يجوز قطع المطابقة في الإعراب ٢٣٢
حكم تابع المنادى ٢٣٣
حكم تابع اسم (لا) النافية العاملة عمل (إنَّ) ٢٣٥
ثانياً: المطابقة بين الاسم المتبوع وتابعه في التعريف والتنكير ٢٣٦
المنعوت ونعته ٢٣٦
الاسم المبدَل منه والبدل ٢٣٧
الاسم المؤكَّد وتوكيده ٢٣٨
ثالثاً: المطابقة بين الاسم المتبوع وتابعه في الإفراد والتثنية والجمع ٢٣٩
بعض الظواهر اللغوية التي تتعلق بالمطابقة في الإفراد والتثنية والجمع........ ٢٤٠
رابعاً: المطابقة في التذكير والتأنيث ٢٤٤
المطابقة بين الاسم المتبوع وتابعه ٢٤٤
المطابقة بين العدد والمعدود في التذكير والتأنيث ٢٤٨
العددان: واحد، واثنان ٢٤٨
العدد المفرد: من الثلاثة إلى العشرة ٢٤٩
العدد المركَّب: من أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ ٢٤٩
ألفاظ العقود، والمائة، والألف ٢٥٠
اللفظ الذي يُستعمل استعمال العدد ٢٥١
العدد المصوغ على وزن (فاعِل) ٢٥١
مبادئ اعتدَّ بها سيبويه في النَّظر إلى المعدود من حيث تذكيره وتأنيثه ٢٥٢

بعض الأحكام النحوية التي اعتمدها سيبويه من خلال دراسته المطابقة بين عناصر بعض المركّبات الاسميّة ٢٥٦
أحكام اعتمد فيها على المطابقة بين الاسم المتبوع وتابعه في التعريف والتنكير ٢٥٦
أحكام اعتمد فيها على المطابقة بين الاسم المتبوع وتابعه في التذكير والتأنيث ٢٥٨
الفصل بين أجزاء المركَّب الاسميّ ٢٥٩
الفصل بين عناصر الاسم المركَّب ٢٥٩
الفصل بين عناصر المركَّب الاسميّ ٢٦٠
الفصل بين المضاف والمضاف إليه ٢٦٠
الفصل بين الاسم الموصول وصلته ٢٦٢
الفصل بين الحروف الموصولة وصلاتها ٢٦٣
الفصل بين الاسم المتبوع وتابعه الذي يؤلّف معه مركّباً اسمياً ٢٦٥
الفصل بين المنعوت ونعته ٢٦٥
الفصل بين الفصل بين الاسم المبدَل منه والبدل ٢٦٧
الفصل بين الاسم المؤكَّد وتوكيده ٢٦٧
الفصل بين عناصر المركَّب الاسميّ من الاسم المعطوف عليه والمعطوف ٢٦٧
الفصل بين الاسم المشتَقّ ومعموله الذي هو من تمامه ٢٦٨
الفصل بين المميَّز وتمييزه ٢٦٩
الفصل بين عناصر المركَّب الاسميّ العلم ٢٧٣
النتائج التي نخرج بها من دراسة سيبويه الفصل بين عناصر التركيب الاسميّ ٢٧٤
حذف بعض أجزاء المركَّب الاسميّ وحلول الباقي محلّ المحذوف ٢٧٥
حذف شيء من عناصر الاسم المركَّب ٢٧٩

حذف شيء من عناصر المركَّب الاسميّ ٢٨١
المركَّب الاسميّ من المضاف والمضاف إليه ٢٨١
المركَّب الاسميّ من الاسم الموصول وصلته ٢٨٦
المركَّب الاسميّ من الحرف الموصول وصلته ٢٩٣
المركَّب الاسميّ من الاسم المتبوع وتابعه ٢٩٦
المنعوت ونعته ٢٩٦
الاسم المبدَل منه والبدل ٣٠٢
الاسم المؤكَّد وتوكيده ٣٠٢
الاسم المشتَقّ وما هو من تمامه ٣٠٤
المركَّب الاسميّ من المميَّز وتمييزه ٣٠٥
المركَّب الاسميّ العلم ٣٠٧
ما يُحذف من المركب الاسمي العلم عندما ينسب إليه ٣٠٨
أثر الحذف ٣١٠
الفصل الرابع
المواضع التي يقع فيها المركَّب الاسميّ ٣١٧
المبادئ العامة في المواضع التي تقع فيها المركَّبات الاسميّة ٣١٩
من المواضع التي تشترك فيها بعض المركَّبات الاسميّة مع الاسم البسيط ٣٢٣
مواضع تنفرد بعض المركَّبات الاسميّة بالوقوع فيها ٣٥٧
مواضع يمتنع وقوع بعض المركَّبات الاسميّة فيها ٣٦٠
الخاتمة وفيها نتائج الدراسة ٣٦٥
توصيات الباحث ٣٧٠
ثبت المصادر والمراجع ٣٧٣

المقدمة

الحمد لله المنّان ذي الفضل والإنعام، الحمد لله الوهّاب، ربّ الأرباب، ومُسبِّب الأسباب، ومُنزِل الكتاب، ومُرسِل السَّحاب، الحمد لله ربِّ العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدِّين، وصلى الله وسلّم على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد فقد كنتُ كثير التفكير في موضوع البحث الذي أستكمل به متطلبات الحصول على درجة الماجستير منذ التحقت بكليّة الدِّراسات العليا في جامعة الملك سعود منتمياً إلى قسم اللغة العربيّة في كليّة الآداب. وكان للطريقة التي تعلّمتُ بها النحو العربيّ في مراحل تعليمي السّابقة ولبعض الأساتذة الذين علّموا هذا النَّحو -أثرٌ في هذا التّفكير؛ إذ كان جلّ اهتمامهم منصبّاً في تعليمنا موضع الإعراب الذي تحتلّه الكلمة المفردة في تركيب الجملة العربيّة، وكان ممّا أثار بعض الأسئلة في ذهني تقسيم الأسماء المفردة التي ترد في تركيب الجملة العربيّة إلى: ما يمسه الإعراب بحسب موضعه، وما يمسه الإعراب بالتّبعيّة.

بدأت الأسئلة التي كانت من أسباب اختيار موضوع البحث تتوارد على ذهني، ومنها: هل يمكن استقلال النَّعت عن المنعوت في تركيب الجملة التي يردان فيها؟ وهل العلاقة بينهما علاقة التَّبعيّة في الإعراب فقط؟ أمَّ أنَّ العلاقة الدلاليّة بينهما أقوى من علاقة التَّبعيّة في اللفظ؟.

جرَّ ذلك السؤال بقيّة توابع الاسم، ثُمَّ تطوَّر فشَمل مدى إمكان تعرُّف المراد بالمضاف دون المضاف إليه، والاسم الموصول دون صلته، وبدأت أشعر بأنَّ هذا الموضوع يستحقّ البحث، وأنّه قد يُضيفُ شيئاً في دراسة نحو اللغة العربيّة.

ولأنّي لم أبلغ من العلم ما يجعلني أهلاً للتنظير، ولأنَّ هذا الموضوع ـ كما بدا

لي - شائك؛فقد تردَّدتُ كثيراً في أن يكونَ هو موضوع بحث الماجستير؛ إذ قد تطولُ مدَّة البحث فتتجاوز المدَّة المقرَّرة للحصول على درجة الماجستير، لكنّ رأيي استقرّ بعد تفكير طويل على أنْ يكون هذا الموضوع هو موضوع البحث مهما كلّفني الأمر.

وفي أثناء دراستي مقرّرات الماجستير كُنت أبحثُ في التراث النَّحويّ العربيّ عمّا يدلُّ على وجود هذه النَّظريّة فيه، فوقفت على ما زاد حماسي لتناول هذا الموضوع في شرح المفصّل لابن يعيش، إذ وردَ فيه ما يدلُّ على عدّ المنعوت ونعته وحدة لغويّة بمنزلة الاسم المفرد، وكذلك الاسم الموصول وصلته...، ثُمَّ وقفتُ بفضل الله ومنّه على بحث لميشيل زكريا عنوانه (الرّكن الاسميّ في كتاب سيبويه)[١]، وقد أورد في هذا البحث ما دلّني على وجود هذه النَّظريّة في أقدم وثائق الدراسات النَّحويّة العربيّة التي وصلتنا، فعدت إلى كتاب سيبويه، فوجدت فيه مادة غنيّة تغري بالبحث، وَتَبيّن لي أنَّ ميشيل زكريا لم يتقصَّ في دراسته هذه النَّظريّة في كتاب سيبويه، فقرَّرتُ أن يكون موضوع البحث المكمّل لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير هو دراسة سيبويه هذه الظاهرة اللغويّة متّخذاً الكتاب مصدراً رئيساً لهذا البحث.

وقد أصابتني الحيرة الشديدة في اختيار عنوان البحث قبل تقديم خطته إلى قسم اللغة العربيّة، إذ لم أقف في الكتاب على ما يمكن أن يُعدَّ مصطلحاً محدَّداً استعمله سيبويه لهذه الظاهرة، كما أنَّ مصطلح (الركن الاسميّ) الذي اختاره ميشيل زكريا مصطلحٌ لغويّ حديثٌ قد يصدقُ على ما لا يمكن إدخاله في هذا البحث .لكنّ الرأيَ استقرّ بعد ذلك على اختيار مصطلح (المركَّب الاسميّ) لهذه

---

(١) زكريا، ميشيل: (قضايا السنية تطبيقية دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية) دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٣م. من ص١١٥ إلى ص١٥١.

الظاهرة التركيبيّة؛لأنّه قد ورد في التراث النّحويّ العربيّ مصطلح (الاسم المركّب)؛ ولأنَّ بعض الباحثين المحدثين قد استعملوا مصطلح (المركّب الاسميّ) دالّينَ به على بعض أنماط المركَّب الاسميّ الواردة في هذا البحث.

ولم أقتصر على المصطلح العربيّ (الاسم المركَّب)؛ لئلا أستعمل هذا المصطلح العربي المستقرّ مُدخلاً تحته ما لم يكن يُعدّ منه، إذ يُعدُّ الاسم المركَّب قسماً من أقسام المركَّب الاسميّ في هذا البحث، أي أنّه لا يمثل سوى جزء منه.

ولم يكن اختيار المصطلح المناسب لهذه الظاهرة هو الصُّعوبة الوحيدة التي واجهتني في هذا البحث، فقد كانت قراءة الكتاب وحدها تمثل مشكلة مستقلّة، احتجت معها إلى إعادة قراءة بعض ما ورد فيه أكثر من مرّة، واضطررتُ في كثير من الأحيان إلى قراءة بعض شروح الكتاب، والتّعليقات عليه لمقاربة فهم مُراد سيبويه، وكان شرح السيرافيّ - رغم أهميّته - من أشدّ ما عانيت في الرُّجوع إليه لفهم مراد سيبويه؛ لأنَّ معظمه ما زال مخطوطاً، ولأنّي لم أقف على فهرسٍ له يسهلُ معه الرّجوع إلى الصّفحة، أو الجزء الذي فيه البحث.

يُضافُ إلى ذلك أنَّ دراسة سيبويه ظاهرة التركيب الاسميّ كانت متناثرةً في ثنايا الكتاب، إذ لم تكن محصورةً في أحد أبوابه، أو أحد أجزائه؛ فاستدعى ذلك جهداً كبيراً لالتقاطها، ثُمَّ إعادة نسجها.

كما أنَّ شعوري بأنّي كنتُ أتحدّث على لسان شخصٍ آخر أحرجَني كثيراً، فقد أُدخِل في دراسته ما لم يكن رأيه، وقد أُخرج ما كان يعدّه منها، فحاولتُ أنْ أَخْرُجَ من هذا الحرج بأنْ أنسب ما لم يكن صريحًا في الكتاب إلى فهم مَن أنقل عنه من النُّحاة عن سيبويه، أو إلى فهمي، كما أنسب ما لم أقف فيه على شيء في الكتاب إلى نفسي بأنّي لم أقف عليه، ولا أزعم أنّ سيبويه لم يذكره؛فقد يكون ذَكَرَه لكنّ العين زاغت عنه.

ويحوي هذا البحث ما يلي:

١- التمهيد:

تناولت فيه تصنيف الكلم في النَّحو العربيّ تحت الأقسام الثّلاثة: الاسم، والفعل، والحرف. وأوردت ما وقفتُ عليه من الأسس التي كان سيبويه يصنّف الكلم بناء عليها وكذلك بعض النّحاة بعده. كما أوردتُ ما وقفتُ عليه من انتقادات الباحثين العرب المحدثين للقسمة الثلاثية للكلم، وما اقترحوه من تقسيمات جديدة. وكان إيراد هذا المبحث في هذه الرّسالة؛لأنَّ المركَّب الذي أبحث فيه منعوتٌ بـ(الاسميّ)، أي أنَّ نعته منسوب إلى الاسم، فالمركَّب الاسميّ يُصنَّف تحت الاسم في القسمة الثلاثيّة، لكنّه ليس اسماً مفرداً، بل وحدة لغويّة من أكثر من عنصر لغويّ؛ فكان تعرُّف الأسس التي بنى عليها سيبويه تصنيفه بعض كلم العربيّة تحت الاسم معيناً على تعرّف الأسس التي دعته إلى عدّ مجموع عناصر لغوية بعينها وحدات لغويّة بمنزلة الاسم المفرد. كما أنَّ بعض الباحثين المحدثين نظروا إلى بعض أنماط المركَّب الاسميّ الواردة في هذا البحث بوصفها وحدات لغويّة، لكنَّ بعضهم استعملوا مصطلحات مختلفة معتمدين في تسمياتهم على نوع الاسم الأول في المركَّب الاسميّ، ومعتمدين على بعض التَّقسيمات الحديثة للكلم العربيّ.

كما عرضتُ في التَّمهيد مفهوم المركَّب الاسميّ في كتاب سيبويه الذي تبحث فيه هذه الرّسالة؛ ليكون المراد بالمركَّب الاسميّ في هذا البحث واضحاً منذ البدء.

كما تناولت في هذا التمهيد الاسم من حيثُ البساطة والتركيب في الكتاب، وكان الغرضُ منه تعرّف الأصل في الأسماء عند سيبويه: هل هو البساطة (الإفراد)، أم التركيب؟ لأنَّ العلاقة بين الاسم والمركَّب الاسميّ وثيقة، ونظريّة الأصل والفرع ممّا قد يُعلّل به سيبويه لبعض الظواهر اللغويّة في العربيّة.

٢- الفصل الأوَّل:

تناولتُ فيه تقسيم المركَّب الاسميّ الذي تبحث فيه هذه الرسالة، فبيَّنتُ انقسام هذا المركَّب قسمين:

الأوَّل: المركَّب الاسميّ الصرفيّ، وقد أعدتُ تسميته بالاسم المركَّب، لصدق المصطلح العربيّ القديم (الاسم المركَّب) على هذا القسم. وذكرت ما يدخلُ تحته كما ظهر لي في كتاب سيبويه.

الثاني: المركَّب الاسميّ النَّحويّ، وأعدتُ تسميته بالمركَّب الاسميّ، وذلك بعد أن فرَّقت بينه وبين القسم الأوَّل (الاسم المركَّب).

وذكرت تحت المركَّب الاسميّ أنماطه التي ظهر لي من خلال البحث أنَّ سيبويه يعدّها وحدات لغويّة بمنزلة اسم مفرد.

٣- الفصل الثاني:

تناولتُ فيه منهج سيبويه في معالجة ظاهرة التركيب الاسميّ الذي تبحث فيه هذه الرّسالة، ودرست في هذا الفصل:

أ- طرق تعبير سيبويه عن اسميّة المركَّبات:

عرضتُ فيه تعبير سيبويه عن وحدة الاسم المركَّب واسميّته، ثمَّ تعبيره عن وحدة المركَّب الاسميّ واسميّته، وبيّنت أنَّ تعبيره عن وحدة المركَّب الاسميّ واسميّته جاء على طريقتين: الأولى منهما: تصريحه بوحدة المركَّب الاسميّ واسميّته، والثانية: تفسيره المركَّب الاسميّ بالاسم، أو استبدال اسمٍ مفرد بكامل عناصر المركَّب الاسميّ.

بعد ذلك عرضتُ ما وقفتُ عليه من تطوّر التعبير عن الاسم المركَّب، والتَّعبير عن المركَّب الاسميّ بعد سيبويه.

ب- الأسس التي اتّبعها سيبويه في إثبات كون المركّب الاسميّ بمنزلة الاسم المفرد:

عرضت فيه ما استطعت استنباطه من الأسس التي اتَّبعها سيبويه في إثبات كون المركَّب الاسميّ بمنزلة الاسم المفرد من خلال نظري في نصوص الكتاب التي كانت تعالج هذه الظاهرة.

ج- الأغراض المعنويّة والآثار اللفظيّة للتركيب الاسميّ:

عرضتُ فيه ما وقفتُ عليه من الأغراض المعنويّة والآثار اللفظيّة التي ظهر لي أنَّ سيبويه رآها ناتجة عن التركيب الاسميّ. وقد بدأتُ بذكر الأغراض المعنويّة، ثُمَّ الآثار اللفظيّة للتركيب الاسميّ في هذا المبحث.

٤- الفصل الثالث:

تناولتُ فيه معالجة الظواهر التي تتّصل بالتركيب الاسميّ، ومن هذه الظواهر التي عالجها سيبويه:

أ- المطابقة: عرضتُ في هذا المبحث ما وقفتُ عليه من دراسة سيبويه المطابقة بين عناصر بعض المركَّبات الاسميّة، كالمطابقة بين الاسم المتبوع وتابعه في: الإعراب، والتعريف أو ا لتنكير، والإفراد أو التثنية أو الجمع، والتذكير أو التأنيث. والمطابقة بين العدد والمعدود في التذكير والتأنيث. كما أوردتُ في هذا المبحث أحكاماً نحويّة اعتمدها سيبويه من خلال دراسته المطابقة بين عناصر بعض المركَّبات الاسميّة.

ب- الفصل بين أجزاء المركَّب الاسميّ: عرضت في هذا المبحث ما وقفتُ عليه من دراسة سيبويه الفصل بين أجزاء (أو عناصر) التركيب الاسميّ، وبدأتُ بالفصل بين عناصر الاسم المركَّب، ثُمَّ الفصل بين عناصر المركَّب الاسميّ. وأوردتُ في هذا المبحث أبرز النتائج التي خرجتُ بها من دراسة سيبويه الفصل بين عناصر التركيب الاسميّ.

ج- حذف بعض أجزاء المركَّب الاسميّ وحلول الباقي محلّ المحذوف: عرضتُ في هذا المبحث ما وقفتُ عليه من دراسة سيبويه حذف بعض أجزاء (أو عناصر) التركيب الاسميّ بادئاً بذكر مُسوِّغات الحذف عند سيبويه، ثُمَّ ذكرت ما توصَّلتُ إليه في الحذف من الاسم المركَّب، ثُمَّ الحذف من المركَّب الاسميّ، ثُمَّ أثر الحذف ومنه: حلول بعض أجزاء (أو عناصر) المركَّب الاسميّ محلَّ الاسم المحذوف من صدره.

٥- الفصل الرابع:

عرضتُ فيه معنى الموضع عند سيبويه - كما ظهر لي-، ثُمَّ ذكرتُ ما يمكن أن يُعدّ مبادئ عامة للمواضع التي تقع فيها المركَّبات الاسميّة، ثمَّ تناولتُ ما وقفتُ عليه في الكتاب من المواضع التي يقع فيها المركَّب الاسميّ، وهذه المواضع كما يلي:

أ - مواضع تشترك فيها بعض المركَّبات الاسميّة مع الاسم البسيط (المفرد).

ب - مواضع تنفرد بعض المركَّبات الاسميّة بالوقوع فيها.

ج - مواضع يمتنع وقوع بعض المركَّبات الاسميّة فيها.

وقد كنتُ أورد لذلك أمثلة مّما أورده سيبويه، وشواهد من القرآن الكريم، ومن الشعر العربيّ بعضها أورده سيبويه، وبعضها لم يورده؛ إذ استشهدتُ بما تيسَّر لي من القرآن الكريم وعدت إلى معلَّقة عمرو بن كلثوم، فاستشهدتُ منها بما ورد من المركَّبات الاسميّة في أحد المواضع التي يقع فيها الاسم المفرد.

وقد كنتُ فيما مضى كلّه أستعين بالله ثُمَّ بما استطعتُ الوقوف عليه من شروح الكتاب؛ كشرح السيرافيّ، والتَّعليقة لأبي عليّ الفارسيّ، والنُّكت للأعلم الشنتمريّ.. وبعض شروح أبيات سيبويه، وبعض كتب النَّحو العربيّ؛ كالمقتضب للمبرّد، والأصول في النَّحو لابن السَّرَّاج، والمفصَّل للزمخشريّ.. وبعض كتب التَّفسير، كتفسير البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسيّ. وأفدتُ من النتائج التي

توصَّل إليها بعض الباحثين المحدثين، وكنتُ أوثِّقُ ما أنقله في هذا البحث من أحد المصادر أو المراجع، أو أحيل عليه في موضعه إذا لم أنقله ليتسنّى للقارئ الكريم الرّاغب في الاستزادة العودة إليه في موضعه الأصيل.

٦- الخاتمة:

أوردتُ فيها أبرز النتائج التي توصَّلتُ إليها بعد دراستي المركَّب الاسميّ في كتاب سيبويه، وأبرز التوصيات التي بدت لي أهميّتها.

بعد ذلك أرفقتُ بالرِّسالة فهرساً لآيات القرآن الكريم مرتَّبة بترتيب السُّور التي وردت فيها في القرآن الكريم، وفهرساً لأبيات الشِّعر الواردة في هذه الرّسالة مرتَّبة ترتيباً هجائياً بحسب الرَّويّ، وثبتاً بالمصادر والمراجع مرتَّبةً ترتيباً هجائياً بحسب الحرف الأوّل من اسم المؤلِّف.

الدِّراسات السّابقة:

إنّ الدراسة التي لها اتصال مباشر بعنوان هذه الرسالة ومضمونها هي دراسة ميشيل زكريا التي سبق ذكرها وعنوانها (الرّكن الاسميّ في كتاب سيبويه). وقد عرض الباحث في دراسته هذه ما توصَّل إليه ممّا عدَّه أركاناً اسميّة كما في مصطلح بحثه؛ إذ قال فيه: «فالركن الاسمي إذاً هو: وحدة لغوية مكونة من عناصر لغوية تتوافق مع بعضها وتلتحم حول عنصر أساسي هو الاسم»(١). وقد بلغ عدد الأركان الاسميّة التي ذكرها الباحث سبعة عشر ركناً اسمياً(٢).

كما عدّ الباحث بعض المواضع التي يقع فيها ما سمّاه (الركن الاسمي) في تركيب الجملة العربية تحت عنوان «المواقع التي يحتلها الركن الاسمي»(٣). ومن

---

(١) زكريا: (قضايا السنيّة) ١١٦.

(٢) انظر زكريا: من ص١١٦ إلى ص ١٣٦.

(٣) زكريا: ١٤١.

المواضع التي ذكرها: «موقع المبتدأ»[١]، «موقع خبر المبتدأ»[٢]، «موقع الفاعل»[٢]، «موقع المفعول به»[٢]...

بعد ذلك أخذ الباحث يذكر بعض المبادئ التي يرى أن سيبويه لحظها في تحليله ما سمّاه (الركن الاسميّ) تحت عنوان: (المبادئ النحوية التي يلحظها سيبويه من خلال تحليله للركن الاسمي)[٣]، ثم يستخلص الباحث في نهاية كل مبدأ قاعدة استدلالية يعممها - في الغالب - على ما يصدق عليه ما سمّاه (الرّكن الاسميّ). من هذه المبادئ: «الركن الاسميّ فئة نحوية واحدة تحتوي على عناصر مكونة»[٤]. واستخلص من هذا المبدأ هذه القاعدة: «الركن الاسمي يكوِّن وحدة كلامية لا يحسن السكوت عند عنصر من عناصرها»[٥]...

وأزعُمُ أن الباحث لم يتقصّ في تتبعه دراسة سيبويهِ ظاهرة التركيب الاسمي كما تعهد به في خطة بحثه[٦]؛ وقد نتج عن هذا إصداره أحكامًا غير دقيقة تتعلق بهذه الظاهرة اللغويّة. وممّا يدلّ على عدم التقصي:

أ- التعميم غير الدقيق في صياغة المبادئ التي رأى الباحث أنها تحكم ظاهرة التركيب الاسميّ في العربية بناءً على ما ينقله من كتاب سيبويه. من ذلك قوله: «إن الركن الاسمي يقع موقع الاسم، ويتخذ محله من الإعراب»[٧]. وهذا المبدأ العام لا يصدق على المركبات الاسمية كلّها؛ فهناك مواضع للاسم لا تقع فيها بعض

---

(١) زكريا: ١٤١.

(٢) زكريا: ١٤٢.

(٣) زكريا: ١٤٦ وما بعدها، وهي ثمانية مبادئ، وكذلك القواعد الاستدلالية التي يبنيها الباحث على هذه المبادئ.

(٤) زكريا: ١٤٦.

(٥) زكريا: ١٤٧.

(٦) انظر زكريا: (قضايا السنيّة) ١١٥.

(٧) زكريا: ١٤٧.

المركَّبات الاسميّة، وهناك مواضع تختص بعض المركَّبات الاسميّة بالوقوع فيها دون الاسم المفرد، وكان ذلك ممّا جاء في كتاب سيبويه، لكنّ الباحث لم يُفصِّله.

ومنها أيضا قوله: «لا يجوز الفصل بين عنصرين ينتميان إلى ركن اسمي واحد»[١]. وهذا المبدأ أيضًا لا يصدق على المركبات الاسمية كلها؛ فالفصل بين المضاف والمضاف إليه ليس كالفصل بين النعت والمنعوت، والفصل في ضرورة الشعر ليس كالفصل في اتساع النثر. وقد كان لظاهرة الفصل بين عناصر المركَّب الاسمي حقها من دراسة سيبويه وتحليله ظاهرة التركيب الاسمي ومتى يمكن وقوع هذا الفصل ومتى يمتنع.

ب- اعتمد الباحث على الموقع في إثبات تصنيف ما سماه (الركن الاسميّ) تحت الاسم في العربية، فردد ذلك أكثر من مرة[٢]، ومع ذلك فقد أهمل الحديث عن المركب الإسنادي الذي يقع في موضع الاسم في الجملة العربية كالخبر، والحال... وأزعم أن سيبويه لم يهمل ذلك في تحليله، والصفحات القادمة تثبت صدق ذلك.

كما أنَّ الباحث لم يكن دقيقاً في تصنيفه ما سمّاه (الركن الاسميّ)، إذ عدّ تحت المنعوت ونعته صوراً كلاميّة مختلفة باختلاف المنعوت به أدخلها كلّها تحت (الركن الاسميّ والنّعت)[٣]، في حين فصل بعض الصور الكلاميّة من المضاف والمضاف إليه في (ركن اسميّ) خاص، فقد عدّ «الركن الاسمي والاسم المضاف»[٤]، ثم عد «الركن الاسمي و(كل) و(بعض)[٥]، ومعروف أنَّ

(١) زكريا: ١٥١.

(٢) انظر زكريا: ١١٥، و ١١٦، و ١٥١.

(٣) انظر زكريا: ١٢٢ وما بعدها.

(٤) زكريا: (قضا السنيّة) ١٢٠.

(٥) زكريا: ١٢١.

(كل)، و(بعض) يُضافان؛ فهما مع ما يضافان إليه - صورتان من صور المضاف والمضاف إليه؛فلِمَ أفردهما بركن خاص؟، ومثل ذلك عدُّه كلّ حرفٍ موصول مع صلته ركناً اسمياً خاصًا[١]، فلم يجعلها كلّها تحت (ركن اسميّ) واحد هو: الحرف الموصول وصلته، ثمّ يعدّد صوره الكلاميّة المختلفة باختلاف الحرف الموصول أو صلته على أنّها كلّها تدخل تحت ركن واحد، مع أنّ الباحث فعل ذلك في المنعوت ونعته.

ولم أقف على دراسة أخرى لها اتّصال مباشر بعنوان هذا البحث، لكنّي وقفت على بعض الدّراسات التي نظر فيها أصحابها إلى بعض المركّبات الاسميّة في هذه الرّسالة على أنّها وحدات لغويّة، وكذلك بعض الدّراسات التي ورد فيها مصطلح المركّب الاسميّ؛ وهي[٢]:

١- (في بناء الجملة العربية)[٣] لمحمد حماسة عبداللطيف.

كان تناول الباحث المركّب الاسميّ على أنّه من مكوّنات الجملة العربيّة، ويختلف مراده بالمركّب الاسميّ عن المراد به في هذه الرّسالة ،مع أنّه قد أورد تحت هذا المصطلح بعض ما يصدق عليه مصطلح المركّب الاسميّ في هذه الرسالة[٤].

---

(١) انظر زكريا: ١٢٨، و ١٣٠، و ١٣٢.

(٢) أرتّب الدراسات التي وقفت عليها حسب تاريخ صدورها .

(٣) عبد اللطيف، محمد حماسة: (في بناء الجملة العربية) الكويت، دار القلم، ط١، ١٤٠٢هـ١٩٨٢م. وصدرت بعنوان آخر هو (بناء الجملة العربية) القاهرة، دار الشروق، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م. وقد كان تناول الباحث (المركّب الاسميّ) في دراسته بإصدارتيها واحداً؛ إذ لم يغير شيئًا في حده، وفي عد أنماطه، وفي الغرض من تناوله.

(٤) سيأتي ذكر ما دخل تحت مصطلح المركّب الاسميّ في تطور التعبير عن هذه الظاهرة اللغويّة بعد سيبويه ص١١٧ من هذه الرّسالة.

٢- (الجملة العربية دراسة لغوية نحوية)[١] لمحمد إبراهيم عبادة.

ورد فيها مصطلح (المركّب الاسميّ) في الباب الثاني من دراسته من حيث إنه أحد مكونات الجملة العربية[٢].

وقد ضمّ مصطلح المركّب الاسميّ هذا بعض ما ورد تحت هذا المصطلح في هذه الرّسالة، كما ضمّ بعض ما لم يدخل تحته. كما عدَّ الباحث بعض ما ورد تحت مصطلح المركّب الاسميّ في رسالتي وحدات لغويّة بدأ التعبير عنها بـ (المركّب)، لكنّ وصف هذا المركّب يختلف باختلاف نوع الكلمة الأولى فيه كتسميته (المركّب الظرفيّ) لأنّه مبدوء بظرف[٣].

٣- (التركيب النحوي وشواهده القرآنية)[٤] لمحمد أبو الفتوح شريف.

تقع الدراسة في ثلاثة أجزاء، ولم يستعمل الباحث مصطلح (المركب الاسمي) في دراسته المذكورة، لكنه نظر إلى بعض أنماطه كالمضاف والمضاف إليه، والنعت والمنعوت... من حيث إنها وحدات لغوية. كما تناول بعض الظواهر اللغوية المتعلقة بالتركيب الاسمي كالحذف من المركب، والفصل بين عناصره. كما عرض ما وقف عليه من الصور الكلامية للوحدات اللغوية التي ذكرها، واستشهد لذلك من القرآن الكريم. وقد أفدت منه في التمثيل لبعض المواضع التي تقع فيها بعض المركّبات الاسميّة.

---

(١) عبادة، محمد إبراهيم (الجملة العربية دراسة لغوية نحوية) الإسكندرية، منشأة دار المعارف ١٩٨٨م. وليس في هذه الطبعة ما يثبت ترتيبها، لكنّي وجدت في دراسة عنوانها (المركب الاسمي الإسنادي وأنماطه من خلال القرآن الكريم) لأبي السعود حسنين الشاذلي أنّ هذا الكتاب طبع طبعة متقدمة في القاهرة بتاريخ ١٩٨٤م، دون أن يذكر ترتيبها.

(٢) عبادة: ٤٧ وما بعدها.

(٣) سيأتي ذكر هذه المصطلحات وما يدخل تحتها في تطور التعبير عن هذه الظاهرة اللغويّة بعد سيبويه ص ١١٧-١١٨ من هذه الرسالة.

(٤) شريف، محمد أبو الفتوح (التركيب النحوي وشواهده القرآنية) دبي، دار القلم، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٤- (المركب الاسمي الإسنادي وأنماطه من خلال القرآن الكريم)[١] لأبي السعود حسنين الشاذلي .

علاقة هذه الدراسة بموضوع الرسالة من حيث استعمال مصطلح (المركب الاسميّ) . أما من حيث مضمون الدراسة، فإنها تتناول المركَّب الإسناديّ المبدوء بالاسم بالبحث والتحليل .

٥- (النص الفكاهي في درس النحو)[٢] لمحمد صالح بن عمر .

هذا الكتاب أقرب إلى كونه طريقة عرض مادة تعليمية منه إلى كونه دراسة مستفيضة للأنماط التركيبية في النحو العربي، وقد صرح الباحث بتوجيهه هذا الكتاب إلى طلاب اللغة العربية في المراحل الأولى من الدراسة الجامعية، معتذراً عن عدم التفصيل في القضايا التي يرى أنّ فهمها يحتاج إلى اطلاع واسع، وهو ما لا يتوفر عادة لدى هؤلاء الطلاب ـ كما يقول[٣] .

أما مصطلح (المركب الاسمي) فلم يرد في هذا الكتاب، لكن صاحبه قد جمع بعض المركبات التي ينطبق عليها هذا المصطلح في عنوان هذه الرسالة؛ كالمركب الإضافي، و المركب النعتي، والمركب الموصولي ...[٤] في حيز واحد، وعرضها للطلاب على أنّها وحدات لغوية ينبغي ألاّ يفصل بين عناصرها في تعليم اللغة .

وقبل كلِّ شيء وبعده أحمد الله، وأثني عليه الخير ، لا أحصي ثناءً عليه

---

(١) الشاذلي، أبو السعود حسنين (المركب الاسمي الإسنادي وأنماطه من خلال القرآن الكريم) الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م. ويظهر تأثر الباحث بتقسيم محمد عبادة المركّبات في العربية؛ إذ نقل تقسيم عبادة المركبات في العربية ونسبه إليه. (انظر: الشاذلي : ٢١-٢٢)، ثم نقل حدّه (المركب الاسمي الإسنادي) دون تغيير. (انظر الشاذلي :٢٢، وعبادة : (الجملة العربيّة)٦٥ .

(٢) ابن عمر، محمد صالح : (النص الفكاهي في درس النحو) تونس، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم ط١، ١٩٩٥م.

(٣) انظر ابن عمر : ٢١ .

(٤) هذه المصطلحات هي التي استعملها المؤلف في كتابه.

سبحانه على ما أسبغ عليّ من نعمه ظاهرة وباطنة، وأسأله أن يرحم والديَّ كما ربياني صغيرا. ثُمَّ أشكر كلَّ من علمني حرفاً من البشر أجمعين، وأعمّ بالشكر أساتذتي في قسم اللغة العربيّة بكلية الآداب في جامعة الملك سعود، وأخصُّ بالشكر أستاذَيَّ الفاضلين: أ.د. طاهر سليمان حمودة، الذي بدأ الإشراف على هذه الرّسالة إلى أن انتهت مدة تعاقده مع الجامعة، ود.صالح بن سليمان العمير، الذي قبل الإشراف على هذه الرّسالة خَلَفاً للدكتور طاهر؛ فقد بذلا لي من وقتهما وجهدهما وعلمهما ورُقيّ تعاملهما ما أعجز عن وصفه؛ فأدعو الله أن يجزيهما عنّي خير الجزاء، وأن يجعل ذلك ذخراً لهما في جنّات النّعيم.

كما أوَدّ أن أشكر أخي، وزميلي د.جعفر كمال الدّين أحمد أستاذ النَّحو في كليّة المعلمين بالدّمام الذي قرأ هذا البحث وتفضل عليّ ببعض الملحوظات فيه.

كما أشكر الأستاذين الكريمين: أ.د.إبراهيم بن سليمان الشمسان، ود.محمد لطفي الزليطني اللذين قبلا مناقشة هذا البحث على حُسن استجابتهما، وعلى ما قدماه لي من ملحوظات فيه.

وأشكر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الذي تبنّى طباعة هذا العمل ونشره دعمًا للعلم فرحم الله الملك فيصل وأجزل له المثوبة وبارك في خَلَفه من بعده.

وبعد فإني أسألُ الله تعالى أنْ يجعل هذا العملَ خالصاً لوجهه، وأنْ يكتبَ له القبول وأن ينفع به، وصلى الله وسلّم على عبده ورسوله محمّد بن عبد الله، وعلى آله الطاهرين، وخلفائه الراشدين، ورضي عن صحابته أجمعين.

عليّ بن معيوف بن عبد العزيز المعيوف

١٤/١١/١٤٢٢هـ

التمهيد

- تصنيف الكلم في النحو العربيّ
- مفهوم التركيب الاسميّ عند سيبويه
- الاسم من حيث البساطة والتركيب في الكتاب

تصنيف الكَلِم في النَّحو العربيّ

قسم سيبويه كلم العربية أقساماً ثلاثة هي: الاسم، والفعل، والحرف؛ فقال في كتابه: «فالكلم اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل» [(١)]. وقد تبع كثير من نحاة العربية سيبويه في هذه القسمة الثلاثية [(٢)]؛ بل إنّ ابن فارس نقل إجماع النحاة على هذه القسمة [(٣)]، لكن بعض النحاة بعد ابن فارس نقلوا أنّ أبا جعفر بن صابر عدّ في الكلم قسماً رابعاً سمّاه (الخالفة) [(٤)]، ويظهر أنّ هذا القول لم يجد القبول لدى بعض النحاة؛ إذ قال ابن هشام بعد نقله القسمة الثلاثية: إنّها

---

(١) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (كتاب سيبويه) تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، ط١ د. ت. ج١ / ١٢.

(٢) انظر في ذلك: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (المقتضب) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب د.ت. ج١ / ٣. وابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (الأصول في النحو) تحقيق عبدالحسين الفتلي، بيروت مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ج١ / ٣٦. وابن جني، أبو الفتح عثمان (اللمع في العربية) تحقيق حامد المؤمن، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ٤٥. والزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (المفصل في صنعة الإعراب) وضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م. ص ٣٣. وابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين (شرح قطر الندى وبل الصدى) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ص٣٨. والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع) تحقيق احمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م ج١ / ٢٢.

(٣) انظر ابن فارس، أبو الحسين احمد بن فارس بن زكريا الرازي (الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها) تحقيق عمر فاروق الطبّاع، بيروت، مكتبة المعارف، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م. ص ٨٢.

(٤) انظر السيوطي: ج١ / ٢٢، و ج٣/ ٨٢.

وانظر: الصبان، محمد بن علي (حاشية محمد بن علي الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك) رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين احمد، بيروت، دار الفكر، د. ت. ج١ / ٢٧.

«باتفاق من يُعتدُّ به»[١]؛ فيُفهمُ منه أنه لم يعتدّ بقول من خالف هذه القسمة، ومثله الصبان[٢].

حدّ النحاة أقسام الكلم الثلاثة:

١ـ حدّ الاسم:

لم يحدّ سيبويه الاسم، واكتفى بالتمثيل له، فقال: «فالاسم: رجل، وفرس وحائط»[٣]. وحاول النحاة بعده حدّه بحدّ جامع مانع، فكثرت الحدود الموضوعة فيه حتى نقل الأنباري أنها «تنيف على سبعين حداً»[٤]، ومنها قول المبرد: «أما الأسماء فما كان واقعاً على معنى نحو رجل، وفرس...»[٥]، وقول ابن السراج: «الاسم ما دلّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص»[٦]، وحدّه السيرافي بأنّه: «كلّ شيء دلّ لفظه على معنى غير مقترن بزمان مُحصَّل من مضي أوغيره»[٧].

ويظهر لي أنّ بعض النحاة قد لحظوا عدم صدق الحدود الموضوعة على كل الأنواع التي أدخلوها تحت الاسم؛ يفهم ذلك من نقل الأنباري قول بعض النحاة

---

(١) ابن هشام الأنصاري: (شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي) تحقيق صلاح روّاي، مصر، دار مرجان، ط٢، د. ت. ج١/١٦٢.

(٢) انظر قوله بعد ذكره القسمة الثلاثيّة للكلم: «والنحويون مجمعون على هذا إلا من لا يعتدُّ بخلافه»، (الصبّان: حاشية الصبان...) ج١/ ٢٧.

(٣) سيبويه: (الكتاب) ج١/ ١٢.

(٤) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله (أسرار العربية) تحقيق محمد حسين شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م. ص٢٧.

(٥) المبرد: (المقتضب) ج١/٣.

(٦) ابن السراج: (الأصول) ج١/ ٣٦.

(٧) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (شرح كتاب سيبويه) تحقيق رمضان عبد التواب وآخرين، مصر الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م، ج١/ ٥٣.

في الاسم: إنّه «لا حدّ له ولهذا لم يحدّه سيبويه، و إنما اكتفى فيه بالمثال»[١]، كما يمكن أن يفهم من ترك بعض النحاة حدّ الاسم واستعاضتهم عنه بذكر بعض العلامات التي تُماز بها الأسماء عن بقية أقسام الكلم؛ إذ نُقل عن الفراء أنّه قال: «الاسم ما احتمل التنوين، أو الإضافة، أو الألف واللام»[٢]، ويدلّ على ذلك أيضاً النقد الذي وجّهه بعض النحاة إلى بعض تلك الحدود[٣].

٢- حدّ الفعل:

حدّ سيبويه الفعل، فقال: «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع»[٤]. ويفهم من هذا الحدّ تركيز سيبويه في الفعل على ثلاثة أمور:

الأول: أن يكون مشتقاً من مصدر[٥].

الثاني: أن يكون على بناء خاص بالأفعال، يؤخذُ هذا من قوله: «وأمّا الفعلُ

---

(١) الأنباري: ٢٧.

(٢) ابن فارس: (الصاحبي) ٨٣-٨٤. وانظر كذلك قول ابن جنّي: ((فالاسم ماحسن فيه حرف من حروف الجر، أو كان عبارة عن شخص)). ابن جني: (اللمع...) ٤٥-٤٦.

(٣) انظر في ذلك: ابن فارس: ٨٣. والبطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد: (كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل) تحقيق سعيد عبد الكريم سعود، العراق، دار الرشيد ١٩٨٠م. ص ٥٩ وما بعدها.

(٤) سيبويه: (الكتاب) ج١/ ١٢.

(٥) وانظر في ذلك السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج١/ ٥٤-٥٥. كما فهم ابن فارس ذلك من حدّ سيبويه الفعل فانتقده في ذلك؛ إذ رأى أنّه عدّ: (ليس)، و(عسى) و(نِعْمَ)، و(بئسَ) افعالاً ولم تؤخذ من مصادر - كما يقول ابن فارس - انظر ابن فارس: (الصّاحبي) ٨٦.

وردّ الصفّار على من انتقد سيبويه بمثل انتقاد ابن فارس بانّ الأصل أن يكون لكل فعل مصدر، ولا يشترط أن يكون المصدر مستعملاً. انظر: الصفّار، أبو الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفّار البطليوسي: (السفر الأول من شرح كتاب سيبويه) تحقيق معيض بن مساعد العوفي، المدينة المنورة، دار المآثر، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م ج١/ ٢٢١.

فأمثلة». وهي الأبنيّة الخاصّة بالأفعال[١].

الثالث: أن يدل ببنيته على الزمان[٢].

وحدّ بعض النحاة الفعل بحدود أخرى يظهر في كثير منها التركيز على دلالة الكلمة على الحدث والزمان؛ من ذلك قول ابن السرّاج: «الفعل ما دلّ معنى وزمان..»[٣]، وقول أبي علي الفارسي: «وأما الفعل فما دلّ على معنى وزمان»[٤]. وبعض النُّحاة غيرهما[٥].

ونقلَ بعضُ النُّحاة كثرة الحدود الموضوعة للفعل[٦]، لكن بعض هذه الحدود لم تسلم من نقد بعض النحاة[٧]، كما أنّ بعض النحاة اكتفوا بذكر علامات خاصة بالأفعال دونَ حدّه[٨].

---

(١) وانظر في كون الأمثلة هي الأبنية الخاصّة بالأفعال: سيبويه: ج١/ ٣٤. وقول الصَّفّار في شرحه الكتاب: «المثال ليس بالفعل؛ بل هو وزنه، ويريد بالأمثلة أمثلة محصورة قد ذكرها في آخر كتابه حيث حصر أبنية الأفعال» الصفّار: (السفر الأول...) ج١/ ٢٢٠.

(٢) يؤيد هذا قول السيرافي في شرحه الكتاب: «لأنّ الذي اردناه من الدلالة على الزمان هو ما يدل عليه الفعل بلفظه من زمان ماض أو غير ماض». السيرافي: ج١/ ٥٣.

(٣) ابن السرّاج: (الأصول...) ج١/ ٣٨.

(٤) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (التعليقة على كتاب سيبويه) تحقيق عوض بن حمد القوزي، القاهرة، مطبعة الأمانة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ج١/ ١٦.

(٥) انظر أقوالاً ركزت في حدّ الفعل على دلالة الكلمة على الحدث والزمان: الأنباري: (أسرار العربية) ٢٧ - ٢٨. وابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الإشبيلي: (المقرّب ومعه مُثُل المقرّب) تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، و علي محمد معوّض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م. ص ٦٨. وابن فارس: (الصاحبي) ٨٦.

(٦) انظر الأنباري: ٢٨.

(٧) انظر أمثلة لهذا النقد لدى: ابن فارس: ٨٦. وابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي: (شرح المفصّل) بيروت عالم الكتب، د.ت. ج٧/ ٣. وابن يعيش الصنعاني، سابق الدين محمد بن علي بن أحمد: (التهذيب الوسيط في النحو) تحقيق فخر صالح سليمان قدّارة، بيروت، دار الجيل، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩١م. ص ٣٨.

(٨) انظر ابن جني: (اللمع) ٤٦. والحريري، (شرح ملحة الإعراب) ص ٦٦.

٣- حدّ الحرف:

قال سيبويه في الحرف حين عدّ أقسام الكلم: «وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»[١]، ثم مثل له بـ«ثمّ، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة ونحوها»[١].

ويَصعُبُ عدُّ كلام سيبويه عن الحرف حدّاً، بل هو ذكرٌ للقسم الثالث وسلبٌ له من الاسميّة والفعليّة[٢]. كما يتضح من تمثيل سيبويه للحرف أنه يعني بالقسم الثالث من الكلم: حروف المعاني لا حروف المباني.

ويتضمّن كلام سيبويه عن الحرف :الإيجاب في كون الحرف جاء لمعنى[٣] والسلب في كون هذا الحرف الذي جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل.

وقد كثرت الحدود الموضوعة للحرف بعد سيبويه[٤]، ومع ذلك فإنّ بعض النحاة لم يحدّ الحرف واقتصر على ذكر علامته[٥].

تعليل بعض النحاة كون القسمة ثلاثية:

حاول بعض النحاة تعليل كون قسمة الكلم ثلاثية، فنقل بعضهم الاستدلال بالسماع عن علي بن أبي طالب[٦]، وعلل بعضهم بأنّ هذه الأقسام الثلاثة تعبر

---

(١) سيبويه: (الكتاب) ج١/ ١٢.

(٢) ويؤيدُ ذلك ما ذهب إليه الصفّار في شرحه الكتاب، وهو أنَّ سيبويه لم يحدّ الحرف، بل اكتفى فيه بالعدّ في (باب عدَّة ما يكون عليه الكلم) .انظر: الصفّار: (السِّفر الأوَّل...)ج١/٢٤٣.

(٣) ذكر بعضُ النُّحاة أنَّ معنى الحرف ليس في ذاته بل يُفيده في غيره، كالسيرافي إذ قال في شرحه الكتاب: «وحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل... وإنما تجيء الحروف مؤثرة في غيرها بالنفي والإثبات، والجمع والتفريق...». السيرافي: (شرح كتاب سيبويه)ج١/ ٥٢ .كما عرَّف بعضُ النُّحاة الحرف بأنَّه «لفظٌ يدلُّ على معنى في غيره». ابن عصفور: (المقرب...) ٦٨. وانظر في ذلك :الأنباري: (أسرار العربية) ٢٨. الزمخشري: (المفصل...)٣٦٣.

(٤) انظر الأنباري: (أسرار العربيّة) ٢٨.

(٥) انظر ابن السرّاج: (الأصول...) ج١/ ٤٠. قال: «الحرف من الكلم الثلاثة هو الذي لا يجوز أن تخبر عنه، ولا يكون خبراً».

(٦) انظر ابن يعيش الصنعاني: (التهذيب الوسيط) ٢١.

عن كلّ ما يخطر في النفس[١]، وعلل بعضهم بتعليل منطقي يدور بين النفي والإثبات في الدلالة على معنى أو عدمه[٢]، أو في صلاحية كون الكلمة ركناً في الإسناد أو عدمه[٣]، ومنهم من علَّلَ باستقراء النحاة كلام العرب ووقوفهم على هذه الأقسام الثلاثة، وأنَّه لو كان ثمّ قسم رابع لوقفوا عليه[٤].

الأسس التي اعتمد عليها سيبويه في تصنيف[٥] الكلم:

لم يكن سيبويه غافلاً عن الأنواع المتعدّدة التي تندرج تحت قسم واحد من أقسام الكلم، ففي الاسم[٦] وعى سيبويه تعدُّد الأنواع المندرجة تحته: كاسم الجنس، والمصدر والصفة، والظرف، والضمير... إذ يفرق في تحليله بين هذه الأنواع عند تقابلها، من ذلك قوله في عنوان أحد أبواب الكتاب: «هذا باب يختار فيه أن تكون المصادر مبتدأة مبنياً عليها ما بعدها وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات»[٧]،

---

(١) انظر الأنباري: ٢٣.

(٢) انظر الصفّار: (السفر الأول...) ج١/ ٢١٤- ٢١٥. وانظر ابن عصفور: (المقرب...) ٦٨. و(شرح جمل الزجاجي) تحقيق صاحب أبو جناح، العراق، مؤسسة دار الكتب، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ج١/ ٨٨.

(٣) انظر الأشموني، علي بن محمد: (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك). تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٣٥٨هـ-١٩٣٩م، ج١/ ٩.

(٤) انظر ابن هشام الأنصاري: (شرح قطر الندى...) ٣٩، والسيوطي: (همع الهوامع...) ج١/ ٢٢.

(٥) قلت: (تصنيف)، ولم أقل: (تقسيم)؛ لأنّه ربما كان سيبويه متّبعاً في هذا التقسيم، وقد سبق القول أعلاه إنه نُقِل عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه تقسيمه الكلم ثلاثة أقسام؛ فيكون سيبويه قد اتخذ هذه الأسس في تصنيف الكلم تحت هذه الأقسام الثلاثة أقرب من اتخاذه إياها في تقسيم الكلم مع إمكان ذلك.

(٦) خصصت الاسم بالحديث لتعلق الرسالة به، ولأنه أوضح الأقسام الثلاثة في تعدد الأنواع الداخلة تحته، ولأنه أكثر الأقسام الثلاثة تعرضاً لنقد الدارسين المحدثين.

(٧) سيبويه: (الكتاب) ج١/٣٢٨، وانظر تفريقه بين اسم الجنس (رجل) والاسم المشتقّ (قائم) الذي سمّاه صفة: ج٢/ ١٢٢. وقد سبقَ إلى هذه النّتيجة محمود نحلة، انظر: نحلة، محمود أحمد: (الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية) الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤م. ص ١٣٣.

ففرَّقَ بين المصدر، والاسم والصفة عند تقابلها. وقال مفرقاً بين الاسم والظرف: «واعلم أنّ المضاف إليه ينجرّ بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف[1]، وبشيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً»[2]، ومن خلال نفيه الاسمية، والظرفية عن (حروف الجر) وعدم نفيه الاسمية عن الظرف رغم تصريحه بظرفيته يمكن أن يفهم أنّه يعد الظرف نوعاً من الأسماء؛ بل إنّه صرح بذلك بعد تمثيله للظرف فقال: «وهذه الظروف أسماء ولكنها صارت مواضع للأشياء»[3]، ففرَّق بين الاسم والظرف، عند تقابلهما. وفرق بين الاسم والصفة كذلك، فقال فيما يبنى عليه الكلم: «أما ما كان على ثلاثة أحرف من غير الأفعال، فإنّه يكون (فَعْلاً) ويكون في الأسماء والصفات؛ فالأسماء مثل: صَقْر، وفَهْد، وكَلْب. والصفة نحو: صَعْب وضَخْم..»[4].

ومع تفريق سيبويه بين هذه الأنواع المتعدّدة في تحليله، فإنّه - كما يظهر من ذكره أقسام الكلم - لم يعدّ خواص كل نوع مما يندرج عنده تحت قسم الاسم كافية لإخراجه في قسم خاص به، فعلى أي أساس صنف سيبويه الكلم، وضمّ الأنواع المتعدّدة تحت قسم واحد؟

نقل محمود نحلة أنّ باحثة ألمانية تدعى (أولركة موزل) توصلت في بحث لها[5] إلى «أنّ سيبويه (قسَّمَ) الكلم على أساس توزيعه

---

(١) يعني بها ما اصطُلح عليه بـ(حروف الجر).

(٢) سيبويه: ج١/ ٤١٩. وانظر في تفريقه بين الاسم والظرف: ج١/٤٠٧، ٤١١، ٤٦١، ٤١٩. وتفريقه بين الاسم الجامد، والاسم المشتقّ (الصِّفة)، والظرف: ج١/٢٢٨. وانظر كذلك عدّه (يوم الجمعة) ظرفاً مرةً، وغير ظرفٍ مرةً أخرى بحسب الاستعمال اللغويّ في تركيب الجملة: ج١/٨٥.

(٣) سيبويه: ج١/ ٤٢٠.

(٤) سيبويه: ج٤/ ٢٤٢. وانظر في ذلك أيضاً: ج٣/٢٢٢.

(٥) عنوان البحث: (المصطلح النحوي عند سيبويه) نالت به درجة الدكتوراه من جامعة ميونخ عام ١٩٧٥م. انظر: نحلة: ص ١٤.

(distribution) [1] في الجملة »[2] كما نقل عنها أنّ هذا الأساس (التوزيع) : هو الذي دعا سيبويه إلى جمع أنواع متعدّدة من الكلم تحت قسم الاسم؛ لأنّه وجد أنّ « عناصر الفصيلة الفرعية لها في مقابل الفصائل الفرعية الأخرى نفس التوزيع »[3]. ونقل عنها أيضاً استنتاجها من ترك سيبويه حدّ الاسم وتمثيله له باسم الجنس :أنّ اسم الجنس « هو الأصل في الأسماء وغيره محمول عليه، فإذا أمكن أن يحل عنصر لغوي محله في موضع واحد على الأقل دون أن يتغير التركيب، أو تصبح الجملة غير صحيحة نحوياً؛ فهذا العنصر اسم ولا ريب »[4].

وبعدَ تتبُّعي ما ورد في الكتاب من تصنيف سيبويه الكلم تحت أحد الأقسام الثلاثة توصلتُ في هذا البحث إلى أنّ (التوزيع) أساس اعتمد عليه سيبويه في ذلك التصنيف.

ويظهرُ لي أيضاً أنّ تمثيل سيبويه للاسم باسم الجنس كان مقصوداً؛ لأنّ العلامات التي وضعها النحاة لتَعَرُّف الاسم تنطبق على اسم الجنس باستثناء بعض الوظائف النحوية التي يثبت أنّه لا يؤديها سوى الاسم المشتق، وهذا لا يعني انهيار الفكرة التي توصلت إليها موزل؛ لأنّه لا يشترط في اسم الجنس أن يقع في موضع الاسم المشتق، بل اسم الجنس هو الأصل المحمول عليه في هذا الشأن، فوقوع الاسم المشتق في أحد مواضع اسم الجنس يدخله تحت الاسم في التقسيم الثلاثي لكلم العربية، ومثله الضمائر وأسماء الموصول، وأسماء الإشارة والظروف . . .

وذهب نحلة إلى أنّ كل ما أدخله سيبويه تحت قسم الاسم في كلم العربية اعتمد فيه

---

(١) التوزيع distribution مصطلح لغوي يعني : « مجموع السياقات التي يمكن لعنصر لغوي أن يُستخدم فيها في اللغة، أو اللهجة . . . » . بعلبكيّ، رمزي منير : (معجم المصطلحات اللغوية) بيروت، دار العلم للملايين، ط١ ١٩٩٠م . ص ١٥٦ .

(٢) نحلة : (الاسم والصِّفة . . .) ص ١٤ .

(٣) نحلة : ١٥ .

(٤) نحلة : ١٦ . وقد أيّد نحلة كلّ هذه الآراء؛ انظر نحلة : ١٥، و ١٦ .

على أسس خمسة؛ هي: «١ـ الأساس التوزيعي. ٢ـ الأساس الاستبدالي. ٣ـ الأساس الوظيفي (النحوي). ٤ـ الأساس الصرفي. ٥ـ الأساس الدلالي»[١].

ويعني بالأساس التوزيعي: السوابق واللواحق الخاصة بالأسماء[٢]، كأن يسبق الكلمة دون فاصل حرف من حروف الجر، أو يلحق بها تنوين التمكين، أو ياء النسب.

ويعني بالأساس الاستبدالي: «أن تقع الكلمة أو الضميمة موقع اسم جنس في سياق لغوي صحيح»[٣].

ويعني بالأساس الوظيفي: أن تقع الكلمة مبتدأ، أو فاعلاً، أو مفعولاً، أو في أيّ موضع تختص به الأسماء فتؤدي وظيفته النحوية[٢].

ويعني بالأساس الصرفي: «أن تثنى الكلمة، أو تجمع تصحيحاً، أو تكسيراً، أو تصغّر أو تؤنث»[٤].

ويعني بالأساس الدلالي: «أن تدل الكلمة على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان محصل»[٥].

ويظهر لي بعد ما استطعت تتبّعه في كتاب سيبويه أنّ الأسس التي ذكرها نحلة ليست خاصة بتعرُّف الاسم وحده؛ بل هي عامة في تعرُّف القسم الذي تندرج تحته الكلمة من الأقسام الثلاثة؛ كما أنّي وقفت على أساسين لم يذكرهما نحلة[٦] هما:

---

(١) نحلة: ٧٣.

(٢) انظر نحلة: (الاسم والصّفة...) ٣٤. ويظهر من هذا أنّ (التوزيع distribution) لدى موزل يشمل الأساس التوزيعي، والأساس الوظيفي؛ لأنه يشمل الموضع ويدخل ضمن الموضع السوابق الخاصة بالاسم أو الفعل.

(٣) نحلة: ٣٣. ويظهر لي أنّ (التوزيع) لدى موزل يشمل هذا الأساس أيضاً.

(٤) نحلة: ٣٤.

(٥) نحلة: ٣٥.

(٦) اذكر الآن الأساسين، ثم أعود إلى الأسس التي ذكرها نحلة لإثبات عمومها في تعرُّف القسم الذي تندرج تحته الكلمة، و عدم اختصاصها بتعرُّف الأسماء دون الأفعال والحروف.

الأساس الأول: (الإعراب والبناء):

يظهرُ لي أنّ إعراب الكلمة أو بناءها كان أساساً اعتمد عليه سيبويه في التفريق بين الكلم، ومقابلته الاسم بالفعل والحرف؛ إذ شرع بعد ذكره القسمة الثلاثيّة بالحديث عن مجاري أواخر الكلم (١)، فذكر مصطلحاته في علامات الإعراب، وعلامات البناء، ثم ذكر أنّ «حروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين»(٢)، ثم مثّل للأسماء في أحوالها الإعرابية الثلاثة، وللأفعال كذلك(٣)، ثم تحدث سيبويه في مشابهة الأفعال المضارعة الأسماء(٣)، وكأنّه يلتمس بهذا الشبه سبب إعراب الأفعال المضارعة، فذكر شبه الفعل المضارع باسم الفاعل في لحاق اللام بهما في نحو: إنّ عبد الله ليفعل، وإنّ عبدالله لفاعل(٣)، ونفى لحاق اللام بالفعل الماضي(٣)، وكأنه يريد أن يبين اختصاص المضارع بالإعراب دون الماضي؛ لأنّ الماضي والمضارع اشتركا في الوقوع صفة للاسم كما يقع اسم الفاعل. ثم ذكر شبهاً آخر اختصّ به المضارع دون الماضي، وهو دخول السين وسوف عليه لمعنى كما تدخل الألف واللام على الاسم لتُفيد التعريف(٤)، فكانت النتيجة أن أُعْرِبَ المضارع كالأسماء؛ لشبهه بالأسماء، والأصل في الأسماء الإعراب، وبقي الماضي مبنياً على الأصل في الأفعال.

---

(١) انظر سيبويه: (الكتاب) ج١/ ١٣ وما بعدها.

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج ١/ ١٣.

(٣) انظر سيبويه: ج١/ ١٤.

(٤) انظر سيبويه: ج١/ ١٤. وقد فسر أبو علي هذا الشبه بين الفعل المضارع والاسم بانّ الأفعال المضارعة «إذا سمعت عمت بالدلالة غير وقت، كما انّ رجلاً يعم بالدلالة غير شخص؛ فإذا قيل: سيضرب، أو سوف يضرب خصت وقتاً بعينه، كما أنّه إذا قيل: الرجل، أو الضرب خصّ شخصاً، أو حدثاً بعينهما فارتفع العموم عنه بدخول الحرف فيه كما ارتفع بذلك عن الاسم» أبو علي الفارسي: (التعليقة...) ج١/ ١٧- ١٨.

ثم ذكر سيبويه أنّ علامات البناء «للأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير نحو سوف، وقد، وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجئ إلا لمعنى»[1]، فلعله عنى بذلك أنّ الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء وهو مما تعرف به، وأمّا ما أُعْرِبَ من الأفعال المضارعة فلشبهه باسم الفاعل.

ويؤيّدُ ذلك (وهو أنَّ الإعراب والبناء من الأسس التي اعتمد عليها سيبويه في تصنيف الكلم) أنَّ سيبويه بعد أن ذكر إعراب الأفعال المضارعة لشبهها باسم الفاعل ذهب ينفي كون الأفعال المضارعة أسماء رُغم إعرابها ومخالفتها ما عليه الأفعال وهو البناء، فقال: «ويبين لك أنّها ليست بأسماء أنّك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك...»[2]. فإذا لم يكن الإعراب والبناء ممّا اعتمد عليه سيبويه

---

(١) سيبويه: ج١/ ١٥.

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج١/١٤. و مما يؤيد كون الإعراب في الأصل للأسماء وبه يقابل الأفعال والحروف تعليل أبي علي إعراب الفعل المضارع: «فشُبِّه هذا النوع الذي يدل على وقتين في أول أحواله بالاسم فاعرِبَ لذلك» (التعليقة...) ج١/ ٢٠ فسبب إعراب الفعل المضارع عنده هو شبهه بالاسم الذي له الإعراب في الأصل.

وقول السيرافي: ((اعلم أنّ الأفعال كلها حكمها التسكين ووقف الأواخر من قِبَلِ أنّ العلة التي من أجلها وجب إعراب الأسماء غير موجودة فيها... » السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج١/ ٧٣. ثم تعليله إعراب الأفعال المضارعة بشبهها بالأسماء. انظر السيرافي: ج١/ ٧٣ وما بعدها. وقول الصفّار: « فإنما يكون معناه: وحروف الإعراب للأسماء التي بقيت على أصالتها فلم يعرض لها ما يخرجها عن أصلها » الصفّار: (السفر الأول...) ج١/ ٢٥٨. ثم قوله في بناء الفعل المضارع الذي اتصلت به نون التوكيد: « فضعف شبهه بالاسم فهو إذاً مضارع للفعل، وعليه يحمل في البناء)). الصفّار: ج١/ ٢٨٢. فالأصل في الأسماء الإعراب، والأصل في الأفعال البناء. ومما يؤيد ذلك أيضاً ما نجده عند المبرد حين تكلم في إعراب الأسماء وبنائها، فذهب إلى أنّ « حق الأسماء أن تُعرب جُمع وتُصرف » المبرد: (المقتضب) ج٣/ ١٧١. ثُمَّ أخذ يلتمس دليل الحكم بالاسمية للأسماء المبنية فاستدل بوقوعها في مواضع الأسماء. انظر المبرد: ج٣/ ١٧١-١٧٢. وكذلك ابن السرّاج، صرَّح بأنَّ « الفعل المضارعَ أُعربَ لمضارَعته الأسماء إذ كانَ أصلُ الإعراب للأسماء». ابن السرّاج: (الأصول) ج١/ ١٢٣.

في تعرُّف القسم الذي تُصنَّف الكلمة تحته فما الداعي إلى التماسه أسباب إعراب الفعل المضارع، وذكره ما أشبه به اسم الفاعل، ثم نفيه كون الأفعال المضارعة أسماء حين أعربت فخالفت ما عليه الأفعال وهو البناء؟.

الأساس الثاني: (التركيب وما يأتلف منه الكلام):

يظهر لي أنّ ما يأتلف منه الكلام في تركيب الجملة العربيّة كان أحد الأسس التي اعتمد عليها سيبويه في تعرُّف القسم الذي تندرجُ تحته الكلمة؛ إذ لا يؤلف الحرف مع الحرف تركيباً إسنادياً، وكذلك الفعل مع الفعل، وإنما يحصل الإسناد بين اسم واسم، أو فعل واسم. قال سيبويه: «ألا ترى أنّ الفعل لا بد له من الاسم، وإلاّ لم يكن كلاماً والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلهنا، وعبد الله أخونا»[1].

ومن استعمال سيبويه هذا الأساس في بيان القسم الذي تندرج تحته الكلمة نفيه كون الفعل المضارع اسماً بعد ذكره ما يشبه به اسم الفاعل: «ويبين لك أنّها ليست بأسماء أنّك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك، ألا ترى أنّك لو قلت: إنّ يضرب يأتينا وأشباه هذا لم يكن كلاماً»[2].

ومما جاء في اعتماد سيبويه على هذا الأساس أيضاً قوله: «هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ، ويسد مسدّه؛ لأنّه مستقَر لما بعده وموضع، والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله، ولكن كلٌّ واحد منهما لا يُستغنى به عن صاحبه، فلمّا جمعا استغنى عليهما السكوت حتى صارا في الاستغناء؛ كقولك: هذا عبد الله...»[3]. ثم مثّل بـ«ثَمَّ زيد، وههنا عمرو، وأين زيد، وكيف عبد الله، وما أشبه ذلك»[3]. فثَمَّ وههنا، وأين، وكيف، وقبلها (هذا) كلّها أسماء وقعت في موضع

---

(١) سيبويه: ج١/ ٢١.

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج١/ ١٤. فهو هنا يستدل بالموضع، وعدم جواز الإسناد إلى الفعل.

(٣) سيبويه: ج٢/ ١٢٨. وانظر: ج١/ ٨٤. ومن اعتماد سيبويه على التركيب في تعرُّف القسم الذي تندرج تحته الكلمة أيضاً، لكنّه ليس تركيب الجمل: اختصاص الأسماء بأن تُنعت، قال: «الموصوفة في الأصل هي الأسماء». ج١/ ٢٢٨. وانظر في اختصاص الاسم بأن يُنعت: ابن السرّاج: (الأصول) ج١/ ٣٨.

الاسم وتمت مع الاسم الذي بعدها كلاماً تحصل به الفائدة(١).

الأساس الثالث: (الموضع)(٢):

الأساس الرابع: (الاستبدال)(٣):

وهذان الأساسان مترابطان، وقد استدل سيبويه بهما كليهما، فهو يعقب استدلاله بالموضع على اسمية الكلمة باستبداله باسم ليؤكد صحة مذهبه، وقد اعتمد سيبويه على هذين الأساسين اعتماداً ظاهراً في تصنيف الكلم، وضمّ الأنواع المتعددة تحت قسم واحد؛ من ذلك قوله: «وتقول: سير عليه يوم، فترفعه على حدّ قولك: يومان...»(٤)، فالظرف (يوم) وقع في موضع الاسم، فأدى وظيفة نائب الفاعل، ثم يقول سيبويه مبيناً أنّه حين يكون في الجملة ما ينوب عن الفاعل فإنّ هذا الظرف ينتصب على الظرفية: «وتقول: سير عليه فرسخان يومين؛ لأنّك شغلت الفعل بالفرسخين، فصار كقولك: سير عليه بعيرُك يومين»(٥). فنحن هنا أمام وظيفة من وظائف الاسم هي (نائب الفاعل) وأمام ثلاثة أسماء تقع

---

(١) وانظر كذلك استدلال سيبويه على اسميّة (كم) الخبريّة بتاليفها مع الخبر جملةً يحسُن السُّكوت عليها في نحو: (كم رجلٍ أفضلُ منك): سيبويه: ج٢/ ١٦١. وقد استعمل ابو علي الفارسي هذا الأساس في تعليقته على الكتاب، ومن ذلك قوله معللاً الحكم لـ(أين) بالاسمية: « وإنما حكمنا لها بأنّها أسماء مع امتناعها من أن يُخبر عنها أنّها اختصت بخاصة لا تكون إلا للأسماء كـ(إذ) التي اختصت بالإضافة و(أين) التي تُتمم مع اسم آخر كلاماً...» ابو علي: (التعليقة...) ج١/ ١٦.

(٢) هذا الأساس وما يليه من الأسس ذكرها نحلة؛ لكنّه خصّ بها تعرّف سيبويه الاسم. وقد وجدت سيبويه يعتمد عليها في تمييز الكلم باقسامه الثلاثة.

(٣) هذا الأساس أساس إجرائي (آلي) استخدمه سيبويه ليستدلّ به على صحة ما يحلله، وهو غير الموضع مع ما بينهما من ارتباط وثيق.

(٤) سيبويه: ج١/ ٢٢٠.

(٥) سيبويه: (الكتاب) ج١/ ٢٢٣.

في هذا الموضع، وتؤدي وظيفته، هي: (يوم، أو يومان)، و(فرسخان) و(بعير) وأمام آلة إجرائية استخدمها سيبويه في الاستدلال هي: (الاستبدال) في قوله: «سير عليه بعيرك يومين»، إذ استدل على كون (فرسخان) شغل وظيفة نائب الفاعل، فانتصب الظرف (يومين) ثمَّ استبدل (بعيرك) بـ (فرسخان)؛ ليبين صحة الاستعمال.

ومن ذلك أيضاً قول سيبويه: «ولو قال: آلدارُ أنت نازل فيها؟ فجعل نازلاً اسماً رفع؛ كأنّه قال: آلدارُ أنت رجل فيها»[١]. فـ (نازل) اسم وقع في موضع (رجل). وسيبويه يستخدم الاستبدال آلةً للاستدلال على صحة الاستعمال.

وقد استدلّ سيبويه بالموضع، واستعمل الاستبدال في الحكم لوحدات لغوية مؤلَّفة من أكثر من عنصر لغويٍّ بعضها يندرجُ مفرداً تحت الحروف، وبعضها يندرج تحت الأسماء، وبعضها تحت الأفعال، فحكم لتلك الوحدات بكامل عناصرها بأنَّها من الأسماء[٢].

الأساس الخامس: (الاستدلال بالسوابق واللواحق)[٣]:

إذا سبقت الكلمة بسابقةٍ خاصةٍ بالاسم دون فاصلٍ، مثل سبقها بحرف من حروف الجر[٤]، أو(أل) التي للتعريف[٥]... أو لحقت بها لاحقة خاصة بالاسم أيضاً كتنوين التمكين[٦]، ونحو ذلك فهو دليل على اسميتها، وإن سبقت بما

---

(١) سيبويه: ج١/ ١٠٩.

(٢) انظر حكمه لـ(أنّ) ومعموليها بذلك، سيبويه: ج٣/ ١١، ١١٩-١٢٠.

(٣) هذا الأساس هو الذي سمّاه نحلة (الأساس التوزيعي)، عُد إلى ص ٩ من هذا البحث.

(٤) انظر سيبويه: ج١/ ١٤، ٢٢-٢٣،و ج٤/ ٢٣١.

(٥) انظر سيبويه: ج١/ ١٤، و ٢٢-٢٣. ج٤/ ٢٢٦.

(٦) انظر سيبويه: ج١/ ٢٠-٢١.

يخص الفعل: كالسين وسوف وهلاّ[1]، وقد[2]، أو بحرف من حروف الجزم[3]، أو لحقت بها لاحقة خاصة بالفعل كتاء التأنيث الساكنة[4]، أو اتصلت بها ضمائر الرفع المتصلة[5]، فهي فعل، وهكذا. ومما جاء في اعتماد سيبويه على هذا الأساس: عدُّه (عن) و(على) اسمين في بعض الاستعمالات اللغوية لسبقهما بحرف من حروف الجر، فقال في عن: «وأما (عن) فاسم إذا قلت: من عن يمينك؛ لأنّ (من) لا تعمل إلاّ في الأسماء»[6]وقال في على: «وهو اسم، ولا يكون إلاّ ظرفاً؛ ويدلك على أنّه اسم قول بعض العرب: نهض من عليه»[7].

الأساس السادس: تصريف الكلمة:

وذلك بأن تكون الكلمة على صيغة خاصة بقسم من أقسام الكلم؛ كصيغ الأفعال مثلاً، أو أن تصرّف الكلمة تصرّفاً خاصاً بالاسم: كالتثنية، والجمع، والتصغير...

---

(١) انظر سيبويه: (الكتاب) ج١ / ٩٨، قال: «وذلك أنّ من الحروف حروفاً لا يُذكرُ بعدها إلا الفعل...». وانظر: ج١ /٩٨ وما بعدها، و ٤٣٥، وج٣/ ١١٠، و(باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل...) ج٣/١١٤.

(٢) انظر سيبويه: ج١/ ٩٨. ج٣/١١٤.

(٣) انظر سيبويه: ج١/ ١٤، و ١٩.

(٤) انظر سيبويه: ج٢/ ١٧٨. أو نون التوكيد، انظر: ج٣/٥٠٩.

(٥) انظر سيبويه: ج٣/ ١٥٨. وانظر ضمن تعليله اسميّة أسماء الأفعال بأنّها لا تظهر فيها علامة المضمر: ج١/٢٤٢. وأنّه لا يتصل بها الضمير: ج٣/ ٢٨٠.

(٦) سيبويه: ج٤/ ٢٢٨.

(٧) سيبويه: ج٤/ ٢٣١، ويظهر لي أنّ هذه الأسس الخمسة مجتمعة (الإعراب والبناء، والتركيب، والموضع والاستبدال، والسوابق واللواحق) يصدق عليه الأساس الذي توصلت إليه موزل (التوزيع distribution)؛ إذ يلزمنا لمعرفة توزيع الكلم النظر في التراكيب، والنظر في التراكيب يدلنا على مواضع الكلم، ومعرفة السوابق واللواحق الخاصة بقسم من أقسام الكلم، والإعراب والبناء يعرفان عن طريق النظر في التراكيب أيضاً باختلاف المواضع التي تقع فيها الكلمة، ثم اختلاف العلامة الإعرابية باختلاف الموضع أو ثبات علامة واحدة تكون علامة البناء. والاستبدال كذلك لا يتم إلا عبر التراكيب.

ومن اعتماد سيبويه على هذا الأساس ما نجده في حدّه الفعل بقوله: «أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء..»[1]. فقوله (أمثلة) أي صيغ صرفية خاصة.

ومنه كذلك إخراج سيبويه أسماء الأفعال من قسم الفعل مع أنّه يشير في حديثه عنها إلى أنّها تقع كثيراً في مواضع الأفعال، وأنّها تدل على ما تدل عليه من الأمر والنهي[2]، لكنّها مع ذلك ليست بأفعال؛ إذ «لا تظهر فيها علامة المضمر وذلك أنّها أسماء، وليست على الأمثلة التي أُخذت من الفعل الحادث فيما مضى، وفيما يستقبل، وفي يومك»[3].

الأساس السابع: (الدّلالة):

يظهر لنا استعمال سيبويه هذا الأساس في حدّه الفعل، ووصفه الحرف؛ إذ اشترط في الفعل دلالته على الحدث والزمن بصيغته[4]، ووَصَفَ الحرف بأنّه «جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»[5].

---

(١) سيبويه: ج١/ ١٢. وانظر في اختصاص الأفعال ببعض الأبنية الصرفية: ج٣/ ٢٠٨-٢٠٩، ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٩. وعُد إلى ص ٣١-٣٢ من هذا البحث.

(٢) انظر سيبويه: (الكتاب) ج١/ ٢٤١، و ٢٤٨، وج٤/ ٢٢٧، ٢٢٩.

(٣) سيبويه: ج١/ ٢٤٢، ولا يحتج على سيبويه بأنّه عدّ (نِعْمَ) و (بِئْسَ) فعلين؛ لأنّه يرى أنّ أصلهما نَعِمَ، و بَئِسَ على صيغة (فَعِلَ) (انظر سيبويه: ج٤/ ١١٦)، كما تتصل بهما تاء التأنيث الساكنة عند إسنادها إلى المؤنث (انظر: سيبويه: ج١/ ١٧٨. و ج٤/ ١١٦) وهي من اللواحق الخاصة بالأفعال كما سبق، وكذلك لا يحتج عليه بعدّه (عسى) و (ليس) أفعالاً بعدم تصرفهما؛ لأنّه رأى العرب تصل بهما ضمائر الرفع (انظر سيبويه ج٢/ ٣٦-٣٧. و ج٣/ ١٥٨)، وهي من اللواحق الخاصة بالأفعال، فهو هنا يعتمد على الأساس الخامس (السّوابق واللواحق). وانظر في اعتماد سيبويه على الأساس الصرفي في تصنيف الكلم قوله عن فعل الأمر إنّه «كلّ بناء من الفعل معناه افْعَلْ». (سيبويه: ج١/ ١٧). أي أنّه لا تكفي دلالة الكلمة على الأمر كي تُعدّ ضمن أفعال الأمر، بل لا بدّ أن تكون من أبنية الفعل. وانظر كذلك اعتماده على التثنية والجمع في تمييز الاسم من الفعل: ج٢/ ٤١، ٤٣، وج٣/ ٣٨٨. وانظر في ذلك أيضاً: أبو عليّ الفارسيّ: (التعليقة) ج١/ ٢٤٥-٢٤٦.

(٤) انظر سيبويه: ج١/ ١٢.

(٥) سيبويه: ج١/ ١٢، والمراد بدلالة الحرف على المعنى - كما فهمه بعض شارحي الكتاب - أنّه دلّ على معنى في غيره، ولم يدلّ مع ذلك على معنى في نفسه. انظر: الصفّار: (السِّفر الأول) ج١/ ٢٤٣. وعد إلى ص ٣٣ في هذا البحث.

ومما يمكن أن يستدل به على اتخاذ سيبويه هذا الأساس في تصنيفه الكلم اعتماده على العَلَمِيَّة في نقل كلمة من قسم إلى آخر، أو من نوع إلى آخر مما يندرج تحت قسم واحد في التقسيم الثلاثي، فمن الأول :قول سيبويه مفرِّقاً بين استعمال الكلمة (يشكر) في جواز أدائها وظيفة الصفة النحوية وعدم جواز ذلك: «وأما (يشكر) فإنّه لا يكون صفة وهو اسم، وإنما يكون صفة وهو فعل»[1]، فكلمة (يشكر) تدخل تحت قسم الفعل في النظرة المعجمية قبل دخولها في الاستعمال، ويتضح بقاؤها على أصلها أو عدمه من خلال الاستعمال اللغوي، فإن بقيت على أصلها المعجمي جاز حلولها صفة نحوية، وإن تحولت إلى الاسمية عبر العلمية، فإنّه لا يجوز حلولها صفة نحوية؛ لأنّ العَلَم يُنعتُ[2]، ولا يُنعت به. وهذا دليل على أنّ سيبويه لم يكن يعتمد في دراسته على قواعد جامدة لا تنظر في اختلاف الاستعمالات اللغوية.

ومن الثاني :إخراجه كلمة (أحمر) من الصفة الصرفية إلى الاسم حين تنقل إلى العلمية، وعليه يختلف النظر إلى هذه الكلمة تصريفياً، فتجمع جمع الأسماء؛ لأنّها دخلت في الاسم عبر العلمية ولم تعد صفة، قال سيبويه: «وإن سميت رجلاً بأحمر، فإن شئت قلت: أحمرون، وإن شئت كسّرته، فقلت: الأحامر، ولا تقول: الحُمْر؛ لأنّه الآن اسم وليس بصفة كما تجمع الأرانب، والأرامل...»[3].

وقد اتخذ بعض النحاة بعد سيبويه بعض هذه الأسس في تصنيف الكلم كما يظهر في حدّهم الأقسام الثلاثة، والعلامات التي ذكروها في تعرُّف القسم الذي تندرج الكلمة تحته وفي إجرائهم أثناء التحليل؛ فمن اعتماد بعض النحاة

(١) انظر سيبويه: ج١/ ٢٢. وانظر تفريقه بين استعمال (يزيد) علماً، وفعلاً: ج٣/١٩٨.

(٢) انظر سيبويه: (الكتاب)ج٢/ ٦.

(٣) سيبويه: ج٣/ ٣٩٨.

على التركيب وائتلاف الكلام في تعرُّف القسم الذي تندرج الكلمة تحته: عدُّهم جواز الإسناد إلى الكلمة دليلاً على اسميتها[1]. ومن اعتماد بعض النحاة على الموضع عدُّهم وقوع الكلمة فاعلاً[2]، أو مفعولاً به[3] دليلاً على اسميتها. ومن الاعتماد على السوابق واللواحق عدُّ بعض النحاة من علامات الأسماء: أن تُسبق الكلمة بحرف من حروف الجر[4]، أو (أل) التي للتعريف[5]، أو حرف من حروف النداء[6]، أو أن يلحق بها التنوين[7]، أو ألف الندبة[8]. وعدُّهم من علامات الأفعال: أن تُسبق الكلمة بالسين أو

---

(١) انظر ابن فارس: (الصاحبي) ٨٤، والزمخشري: (المفصل...) ٣٤، والسيوطي: (همع الهوامع) ج١/ ٢٤، وانظر اتخاذ أبي علي الفارسي ائتلاف الكلام دليلاً على اسمية الكلمة في إجرائه: (التعليقة) ج١/ ١٦.

(٢) انظر الأنباري: (أسرار العربية) ٢٧. والحريري، أبو القاسم محمد بن علي بن محمد الحريريّ البصريّ (شرح ملحة الإعراب) تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبود، بيروت، المكتبة العصريّة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م ص٦٥-٦٦. وابن يعيش: (شرح المفصَّل) ج٤/ ١١٠.

(٣) انظر الأنباري: ٢٧. وقد أطلق بعض النحاة المفعول، فلم يقيده بالمفعول به، انظر الحريري: ٦٦. وانظر ابن يعيش: ج٤/ ١٠. وانظر في الاعتماد على الموضع في تصنيف الكلمة أثناء التحليل: المبرد: (المقتضب) ج٣/ ١٧٢.

(٤) انظر المبرد: (المقتضب) ج١/ ٣، وابن السرّاج: (الأصول...) ج١/ ٣٧، وابن جني: (اللمع) ٤٥، وابن فارس: (الصّاحبيّ) ٨٤، والأنباري: (أسرار العربيّة) ٢٧، والزمخشري: (المفصّل) ٣٤، والحريري: (شرح ملحة الإعراب) ٦٥، وابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٤/ ١٠، ١٢٧.

(٥) انظر ابن السرّاج: ج١/ ٣٧، والأنباري: ٢٧، والزمخشري: ٣٤، وابن هشام: (شرح قطر الندى) ٣٩، والسيوطي: (همع الهوامع...) ج١/ ٢٤.

(٦) انظر ابن فارس: ٨٤، والأنباري: ٢٧، والسيوطي: ج١/ ٢٤.

(٧) انظر الأنباري: ٢٧، والزمخشري: ٣٤، والحريري: ٦٥، وابن هشام: ٣٩، والسيوطي: ج١/ ٢٥. والمراد بالتنوين هنا تنوين التمكين كما يقول ابن يعيش في (شرح المفصل) ج١/ ٢٥.

(٨) انظر السيوطي: (الأشباه والنظائر في النحو) تحقيق غازي مختار طليمات، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ت. ج٢/ ٩.

سوف[1]، أو (لم)[2]، أو قد[3]، أو هلاّ[4].. أو أن تلحق بها تاء التأنيث الساكنة[5]، أو نون التوكيد الثقيلة، أو الخفيفة[4]... ومن الاعتماد عنى الصرف عدُّ بعض النحاة من علامات الأسماء :التثنية، والجمع[6]، والتصغير[7]... وعدُّهم من علامات الأفعال : التصرّف[8]. ومن الاعتماد على الدلالة ما نجده في الحدود التي وضعها بعض النحاة لأقسام الكلم الثلاثة، وعدُّ بعض النحاة من علامات الأسماء :أن يصلح مع الكلمة(يضرُّ، وينفع)[9]، « تقول : الرجل ينفعني، والضربُ يضرُّني »[9]، أو كونها عبارة عن شخص[10] .أو كونها عَلَماً[11]... وعدّهم من علامات الأفعال : دلالة الكلمة على الأمر[12] ودلالتها على الزمن الماضي، أو الحال، أو المستقبل[13]...

---

(١) انظر الأنباري : ٢٨، والزمخشري : ٣١١، وابن يعيش الصنعاني : (التهذيب الوسيط) ٣٩.

(٢) انظر الأنباري : ٢٨، وابن يعيش الصنعاني : ٣٩، و ابن هشام : ٦٠.

(٣) انظر ابن جني : ٤٦، والأنباري : ٢٨، والزمخشري : ٣١١.

(٤) انظر ابن يعيش الصنعاني : ٣٩. وانظر في سبب امتناع دخول نون التوكيد على أسماء الأفعال بأنّها أسماء وليست بافعال : المبرد : ج٣ / ٢٥.

(٥) انظر الأنباري : ٢٨، والزمخشري : ٣١١، والحريري : ٦٧، وابن هشام : ٦٠.

(٦) انظر: أبو علي الفارسي : (التعليقة)ج١ / ٢٤٥، وابن فارس : ٨٤، والأنباري : ٢٧.

(٧) انظر الأنباري : ٢٧.

(٨) انظر الأنباري : ٢٨.

(٩) ابن السرّاج : ج١ / ٣٨. وانظر ابن فارس : ٨٤.

(١٠) انظر ابن جني : ٤٥-٤٦.

(١١) انظر السيوطي : (الأشباه والنظائر...) ج٢ / ٩.

(١٢) انظر ابن جني : (اللمع)٤٦، والحريري : (شرح ملحة الإعراب) ٦٩، و ابن يعيش الصنعاني : (التهذيب الوسيط...) ٣٩، ويظهر أنّ دلالة الكلمة على الأمر لا تكفي؛ لذا اشترط الحريري مع الدلالة على الأمر كون الكلمة مشتقة من مصدر (انظر الحريري : ٦٩). واشترط بعض النحاة قبول الكلمة ياء المؤنثة المخاطبة : (انظر ابن هشام : (شرح قطر النّدى) ٦٠.

(١٣) انظر ابن يعيش الصنعاني : ٣٩.

أما الحرف، فقد اكتفى بعض النحاة في تعرُّفه على العلامات السلبية[١]، فما لم تنطبق عليه علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال فهو حرف.

ويظهر مما سبق أنّ سيبويه ومن تبعه من النحاة لم يعتمدوا على معيار واحد في تعرُّف القسم الذي تُصنَّفُ الكلمة تحته. كما لم يشترط بعض النحاة الذين تبعوا سيبويه انطباق كلّ العلامات الخاصة بقسم من أقسام الكلم على كلّ كلمة تُصنَّف تحته، وهو ما يفهم من قول ابن السرّاج بعد أن ذكر عدداً من علامات الأسماء: «إلا أنّ هذه الأشياء ليس يعرف بها كلّ اسم، وإنما يعرف بها الأكثر»[٢]، أي أنّ هناك كلمات لا تنطبق عليها بعض العلامات التي ذكرها، لكنَّ هذا لا يُخرجها من قسم الأسماء؛ لأنه لا يشترط انطباق كلّ علامات الأسماء على كلّ كلمة تدخل تحت الاسم في القسمة الثلاثية. ومثل ابن السَّرّاج في ذلك :الزجاجي[٣]، وابن يعيش[٤]، والسيوطي[٥].

مآخذ الدارسين العرب المحدثين على النحاة في تقسيم الكلم:

سجل بعض الدارسين العرب المحدثين بعض المآخذ على النحاة في تقسيم كلم العربية أقساماً ثلاثة، ومجمل ما وقفتُ عليه من مآخذهم هي:

١- أنّ الحدود التي وضعها النحاة لكل قسم من أقسام الكلم لم تكن جامعة مانعة[٦]

---

(١) انظر ابن جني: ٤٦، و الحريري: ٦٩، و ابن يعيش الصنعاني: ٦١.

(٢) ابن السرّاج: (الأصول) ج١/ ٣٨.

(٣) الزجاجي، أبو القاسم: (الإيضاح في علل النحو) تحقيق مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط٣، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م. ص ٥١.

(٤) ابن يعيش: (شرح المفصل) ج١/ ٢٤.

(٥) السيوطي: (همع الهوامع) ج١/ ٢٥.

(٦) انظر: انيس، إبراهيم: (من أسرار اللغة) القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٤، ١٩٧٢م. ص ٢٨٠.
أيوب، عبد الرحمن محمد: (دراسات نقدية في النحو العربي) الكويت، مؤسسة الصباح، د.ت. ص٢٠.

٢- أنّ النحاة لم يذكروا الأسس التي اعتمدوا عليها في تقسيم الكلم[١].

٣- أنّ التقسيم الثلاثي اعتمد إمّا على المعنى وحده[٢]، وإمّا على المبنى وحده[٣].

٤- أنّ التقسيم الثلاثي كان نتيجة للتأثر بالفلسفة اليونانية[٤].

٥- كان لنظرية العامل أثر في هذه القسمة[٥].

٦- وصف النحاة بأنّهم أُصيبوا بالحيرة في تقسيم الكلم، ووصف تقسيمهم الثلاثي بالفوضى[٦].

أقسام الكلم عند الدارسين العرب المحدثين:

لـمّا انتقد بعض الدارسين المحدثين التقسيم الثلاثي حاول بعضهم تقسيم كلم العربية تقسيماً جديداً، ومن هؤلاء الدارسين:

---

(١) انظر: حسان، تمام: (مناهج البحث في اللغة)، الدار البيضاء، دار الثقافة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م، ص ٢٣٠.

(٢) انظر: حسان، تمام: (اللغة العربية معناها ومبناها) القاهرة، عالم الكتب، ط٣، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م .ص٨٧. باقر، مرتضى جواد: (نظرات في النحو العربي) العراق، مجلة كلية الآداب في جامعة البصرة، العدد ١١ السنة التاسعة ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م. ص ١١٠.

(٣) انظر حسان: (اللغة العربية...) ٨٧.

(٤) انظر انيس: ٢٧٩ . وانظر أيوب: ٩، وعبَّر عنها بـ(الفلسفة الإغريقية).

(٥) يفهم ذلك من قول مهدي المخزومي بعد عدّه (الكناية) قسماً رابعاً: « ولا ريب أنّ النحاة قد التفتوا إليها، ولكنهم لم يمنحوها ما يجب أن تمنح من عناية واهتمام، ولم يهمهم من جوانبها المتنوعة ووظائفها في الكلام إلا ما كانوا يتوهمون لها من عمل وتأثير فيما بعدها من أسماء وأفعال ». المخزومي، مهدي: (في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث) بيروت، دار الرائد العربي ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م. ص ٤٦-٤٧.

(٦) قال ذلك فاضل الساقي بعد أن عرض بعض الحدود الموضوعة لأقسام الكلم الثلاثة، وبعض الانتقادات التي نقد بها بعض النُّحاة تلك الحدود، وبعض مقولات النحاة التي فرقت بين الاسم والصفة تصريفياً. انظر: الساقي، فاضل: (أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة). القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م. ص ١٦٥.

أولاً: إبراهيم أنيس:

زعم إبراهيم أنيس أنّ التقسيم الثلاثي لكلم العربية كان نتيجة للتأثر بالفلسفة اليونانية والمنطق؛ لذا رأى أنّ نحاة العربية قد شق عليهم تحديد المقصود بهذه الأقسام الثلاثة، وأنّ تعريفهم الاسم لا يكاد ينطبق على كلّ الأسماء، كما أنّ بعض ما أدخلوه في الأسماء ينطبق عليه تعريفهم الأفعال[١]. ورأى أن يعاد تقسيم الكلم، وأنْ يبنى التقسيم الجديد على ثلاثة أسس هي: « ١- المعنى. ٢- الصيغة. ٣- وظيفة اللفظ في الكلام »[٢]. على أن يؤخذ بهذه الأسس مجتمعة عند التقسيم[٣]، ثم قسَّمَ الكلم تقسيماً جديداً، لكنّه لم ينسب هذا التقسيم إلى نفسه، بل نسبه إلى بعض المُحدثين دونَ أنْ يُسميَ أحداً منهم[٤].

أقسام الكلم عند أنيس:

قسّم إبراهيم أنيس الكلم أربعة أقسام هي:

١- الاسم، وتحته: أ- الاسم العام[٥]. ب- العَلَم[٦]. ج- الصفة[٧].

٢- الضمير، وتحته: أ- الضمائر[٨]. ب- ألفاظ الإشارة[٩]. ج- الموصولات[١٠].

د- العدد[١١].

---

(١) انظر أنيس: (من أسرار اللغة) ٢٧٩.

(٢) أنيس: ٢٨١.

(٣) انظر أنيس: ٢٨١.

(٤) انظر أنيس: ٢٨٢.

(٥) انظر أنيس: ٢٨٢. ويظهر من تمثيله له بـ(شجرة، كتاب، إنسان...) أنّه يعني به اسم الجنس.

(٦) انظر أنيس: ٢٨٣.

(٧) انظر أنيس: ٢٨٨. ويظهر من تمثيله لها بـ(كبير، و أحمر) أنّه يعني بها الاسم المشتق.

(٨) انظر أنيس: ٢٩١. ويعني بها الضمير كما في المصطلح النحوي العربي.

(٩) انظر أنيس: ٢٩١. ويظهر من تمثيله لها بـ(هذا، وتلك، وهؤلاء...) أنّه يعني بها أسماء الإشارة.

(١٠) انظر أنيس: ٢٩٢. ويظهر من تمثيله لها بـ(الذي، والتي، والذين...) أنّه يعني بها أسماء الموصول.

(١١) انظر أنيس: ٢٩٣.

٣– الفعل، ولم يحدّه أنيس، كما لم يقبل حد النحاة إياه، واختار في تعرف ما يدخل تحت هذا القسم قبول الكلمة بعض ما عدّه النحاة من السوابق واللواحق الخاصة بالفعل: كسبقه بقد، أو السين، أو سوف، أو اتصال ضمير الرفع به[١].

٤– الأداة، وتحت هذا القسم «ما بقي من ألفاظ اللغة»[٢].

ثانياً: مهدي المخزومي:

انتقد المخزومي القسمة الثلاثية، فقال: إنّ هناك «كلمات لا ينطبق عليها تعريف الأسماء، ولا تعريف الأفعال، ولا تعريف الأدوات»[٣]، ثم قسم الكلم أربعة أقسام[٣]، لكنّه لم يذكر الأسس التي اعتمد عليها في هذا التقسيم.

أقسام الكلم عند المخزومي:

١– الفعل، وتحته: الماضي، والمضارع، والأمر، وعَدَّ ضمن الأمر ما كان على صيغة (فَعالِ) نحو: نَزالِ، وحَذارِ، وتَراكِ... [٤]، كما عدّ تحت الفعل «ما كان على مثال فاعِل»[٥].

٢– الاسم، لم يعدّ الأنواع التي تدخل عنده تحت هذا القسم، لكنه ذكر بعض الخصائص التي تختص بها الأسماء كـ« ١– التعريف، والتنكير. ٢– والتذكير، والتأنيث.

٣– والإفراد والتثنية، والجمع»[٦]، وعدّ بعض الوظائف التي تؤديها الأسماء.

ويمكن أن يفهم من إدخاله اسم الفاعل، وما كان على صيغة (فَعالِ) من أسماء الأفعال في الأفعال، وإخراجه بعض أنواع الأسماء في التقسيم الثلاثي من الاسم ووضعها في قسم

---

(١) انظر أنيس: (من أسرار اللغة) ٢٩٣.

(٢) أنيس: ٢٩٥. أي مما لم يدخل تحت أحد الأقسام السابقة، وقد خصها بقوله: «ما يسمى عند النحاة بالحروف... ومنها ما يسمى بالظروف زمانية أو مكانية...» (أنيس: ٢٩٥).

(٣) المخزومي: (في النحو العربي...) ٤٦.

(٤) انظر المخزومي: ٢٥.

(٥) المخزومي: ٢٣. ويعني به اسم الفاعل.

(٦) المخزومي: ٢٨.

جديد هو (الكناية) – أنَّ ما لم يخرجه إلى قسم آخر فهو باقٍ عنده تحت الاسم كما في التقسيم الثلاثي.

٣– الكناية، وتحت هذا القسم: أ– «الضمائر»(١). ب– «الإشارة»(٢).

ج– «الموصول بجملة»(٣). د– «المستفهم به»(٤)، ويعرفه بأنّه: «كناية تضمنت معنى الهمزة في الاستفهام، فحملت عليها، واستعملت استعمالها»(٤).

هـ– «كلمات الشرط»(٥)، وعَرَّفَها بأنّها: «كنايات تضمنت معنى (إنْ) في الشرط فحُملت عليها واستُعملت استعمالها»(٥).

٤– الأداة(٦)، وتحتها: أ– أدوات الاستفهام(٧). ب– أدوات النفي(٧). ج– أدوات التوكيد(٨). د– أدوات الشرط(٩). هـ– أدوات الاستثناء(١٠). و– أدوات الوصل(١٠).

ويُلحظ أنّ المخزومي قد أدخل في الأدوات بعض ما عدَّه النحاة داخلاً في الأسماء أو في الأفعال، كعدِّه (أين)، و(كيف) ضمن أدوات الاستفهام، و(ليس) ضمن أدوات النفي(٧).

---

(١) المخزومي: (في النحو العربي...)٤٧. ويعني بها الضمائر كما في المصطلح النحوي العربي.

(٢) المخزومي: (في النحو العربي...) ٥١. ويعني بها أسماء الإشارة في المصطلح النحوي العربي.

(٣) المخزومي: (في النحو العربي...)٥٢. ويعني به أسماء الموصول (بتعبير النُّحاة) التي توصل بالجملة كالذي والتي...

(٤) المخزومي: ٥٥.

(٥) المخزومي: ٦٠.

(٦) ويعني بها الحرف في التقسيم الثلاثي؛ لكنه استعمل المصطلح الكوفي، وقد لحظ مصطفى السقا استعمال المخزومي عدداً من المصطلحات الكوفية في دراسته هذه (انظر المخزومي: ص ٤–٥ من تصدير الكتاب).

(٧) انظر المخزومي: ٣٩.

(٨) انظر المخزومي: ٤٠.

(٩) انظر المخزومي: ٤١.

(١٠) انظر المخزومي: ٤٢.

ثالثاً: تمام حسّان:

قدّم حسان محاولتين في تقسيم الكلم[1] هما:

المحاولة الأولى: بدأ بذكر الأسس التي يرى أن يُقسَّم الكلم بناء عليها؛ وهي:

١- «الشكل الإملائي المكتوب»[2]. ٢- «التوزيع الصرفي»[3].

٣- «الأسس السياقية»[4]. ٤- «المعنى الأعم أو معنى الوظيفة»[5].

٥- «الوظيفة الاجتماعية»[6].

أقسام الكلم عند حسان في محاولته الأولى:

بعد أنْ ذكر حسّان الأسس التي يرى تقسيم الكلم بناء عليها قسَّم الكلم أربعة أقسام هي: «١- الاسم. ٢- الفعل. ٣- الضمير. ٤- الأداة»[7]. ولم يُفَصِّل حسان في ذكر الأنواع الداخلة تحت الأقسام الثلاثة: الاسم، والفعل، والأداة، وذكر بإيجاز ما يدخل تحت الضمير، فقال: «ويشمل الضمير: ١- ضمير الشخص (أنا إلخ) ٢- ضمير الصلة (الذي إلخ) ٣- ضمير الإشارة (هذا إلخ)»[8].

ويظهر هنا شبه هذا التقسيم بتقسيم إبراهيم أنيس والفرق بينهما في الضمير، إذ عد أنيس الأعداد ضمن الضمائر، ولم يعدها حسان ضمنها.

---

(١) الأولى في كتابه (مناهج البحث في اللغة)، والثانية في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها).

(٢) حسان: (مناهج البحث...) ٢٣٠.

(٣) حسان: (مناهج...) ٢٣٢.

(٤) حسان: (مناهج...) ٢٣٣.

(٥) حسان: (مناهج...) ٢٣٤.

(٦) حسان: (مناهج البحث...) ٢٣٥.

(٧) حسان: (مناهج...) ٢٣٦-٢٣٧.

(٨) حسان: (مناهج...) ٢٣٧.

المحاولة الثانية: انتقد حسان التقسيم الثلاثي، فرأى أنّه قام إمّا على المبنى وحده، وإمّا على المعنى وحده[1]، ورأى أنّ الأساس الذي يجب أن يُعتمد عليه في تقسيم الكلم هو: النظر في المعنى والمبنى معاً[1]. ويدخل تحت هذا الأساس العام مقاييس بنائية هي: «الصورة الإعرابية، الرتبة، الصيغة، الجدول، الإلصاق، التضام، الرسم الإملائي»[2]، ومقاييس معنوية هي:

«التسمية، الحدث، الزمن، التعليق، المعنى الجملي»[2]، ويجب أنْ يُنظر إليها معاً عند التقسيم.

أقسام الكلم عند حسّان في محاولته الثانية:

قسم حسان الكلم سبعة أقسام، هي: «الاسم، الصفة، الفعل، الضمير، الخالفة الظرف، الأداة»[3]، ثم ذكر الأنواع التي تدخل تحت كلّ قسم بناء على الأسس السابقة:

١- الاسم، وتحته: أ- الاسم المعين[3]، ب- اسم الحدث، ويشمل: المصدر، واسم المصدر، واسم المرة، واسم الهيئة[4]، ج- اسم الجنس[4]، د- الميميّات، وتشمل: اسم الزمان، واسم المكان المصَدَّرَين بالميم، واسم الآلة[5]، هـ- الاسم المبهم، ويشمل «الأسماء التي لا تدل على مُعَيَّن، إذ تدل عادة على الجهات، والأوقات، والموازين، والمكاييل، والمقاييس، والأعداد، ونحوها»[5].

---

(١) انظر حسان: (اللغة العربية معناها ومبناها) ٣٨.

(٢) حسان: (اللغة...) ٨٧-٨٨.

(٣) حسان: (اللغة...) ٩٠.

(٤) انظر حسان: (اللغة...) ٩١.

(٥) حسان: (اللغة العربية...) ٩١.

٢- الصفة، وتحتها: «صفة الفاعل، صفة المفعول، صفة المبالغة، الصفة المشبّهة، صفة التفضيل»[١].

٣- الفعل، وأخرج منه ما عدّه بعضُ النُّحاة فعلاً في صيغة التعجب، والمدح، والذم.

٤- الضمير، وتحته: «ضمائر الشخص، ضمائر الإشارة، ضمائر الموصول»[٢].

٥- الخالفة، وتحتها: أ- «خالفة الإخالة، ويسميها النحاة اسم الفعل»[٣]، ب- «خالفة الصوت، ويسميها النحاة اسم الصوت»[٤]، ج-«خالفة التعجب، ويسميها النحاة صيغة التعجب»[٤]، د- «خالفة المدح والذم، ويسميها النحاة فعلي المدح والذم»[٥].

٦- الظرف، وقَصَرَه على ظروف مبنية[٦]، فلم يُدخِل فيه كلَّ ما سماه النحاة ظرفاً. وحصر ظرف الزمان في: إذ، إذا، إذاً، لمّا، أيان، متى. وظرف المكان في: أين، أنّى، حيثُ[٦].

٧- الأداة، وهي عند حسان: «مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق»[٧]، أي بين أجزاء الجملة، وقسّمها قسمين: أ- الأداة الأصليّة «وهي: الحروف ذات المعاني كحروف الجر والنسخ والعطف الخ»[٧]، ب- الأداة المحوَّلة، وهي:ظرفية، أو اسمية، أو فعلية، أو ضميرية[٨].

---

(١) حسان: ٩٩.

(٢) حسان: ١١٠، أي انّ هذا القسم بقي كما هو في تقسيمه الأول، عد إلى الصفحة السّابقة من هذا البحث.

(٣) حسان: ١١٣.

(٤) حسان: ١١٤.

(٥) حسان: ١١٥.

(٦) انظر حسان: ١١٩.

(٧) حسان: ١٢٣.

(٨) انظر حسان: ١٢٣.

تلك هيَ أقسام الكلم عند حسان في محاولته الثانية، وبعد ذلك أخذ يذكر السمات التي يشتركُ فيها أفراد كلّ قسمٍ من تلك الأقسام معتمداً على أساسه المذكور.

وقد وافق فاضل الساقي تمّام حسّان في هذه القسمة السباعية للكلم(١).

رابعاً: عبد الرحمن أيوب:

انتقد أيوب التقسيم الثلاثي، فقد رأى أنّه قام على أساس «اعتبار الدلالة على الذات، أو الحدث، أو العلاقة»(٢). ولم يذكر أيوب الأسس التي يرى بناء تقسيم الكلم عليها، كما أنّه لم يقترح تقسيماً جديداً للكلم غير أنّه ألمح إلى أنّه يرى أنّ هناك أقساماً أخرى لكلم العربية لم يخصها النحاة بأقسام خاصة، ولم يذكر من هذه الأقسام التي يراها إلا (اسم الفعل)، فقال: «حصر النحويون الكلمة في ثلاثة أنواع مع وجود أنواع أخرى كالنوع الذي يطلقون عليه (اسم الفعل) مثل: صه بمعنى اسكت وهيهات بمعنى بعد...»(٣). كما اقترح أيوب أن يُعتمد على العلامات التي ذكرها النحاة لأقسام الكلم في تعرف القسم الذي تندرج تحته الكلمة(٤)، لكنه - تبعاً لانتقاده التقسيم الثلاثي - اشترط لصحة العلامة السلبية «حصر جميع الأنواع، وذِكْر علاماتها جميعاً فيما عدا نوع واحد يتميز بالسلبية»(٥)، وذلك أنَّه رأى علامة الحرف عند كثير من النحاة «علامة سلبية»(٥).

---

(١) انظر الساقي: (أقسام الكلام العربي...) ١٦٥ وما بعدها.

(٢) أيوب: (دراسات نقدية...) ٨.

(٣) أيوب: ١١. ويُلحظ في هذا النص أنّ أيوب يسمي القسم نوعاً.

(٤) انظر أيوب: ٢١.

(٥) أيوب: ٢٠.

خامساً: مرتضى جواد باقر:

رأى باقر ضرورة إعادة كتابة النحو العربي واتخاذ نظرية النحو التوليدي التحويلي منهجاً للكتابة الجديدة، وكان تقسيم الكلم ضمن ما عرض له بإيجاز، فرأى إعادة النظر في التقسيم الثلاثي، وأن تُتَّخذ الوظيفة اللغوية التي تؤديها الوحدات اللغوية في الكلام أساساً لتقسيم الكلم[1]. وقد خص باقر الاسم في بحثه بالنظر، فأخرج نوعين كانا تحته في التقسيم الثلاثي؛ إذ رأى ضرورة قيامهما بقسمين خاصين؛ هما:

١- الصفة، وتحتها «الأسماء المشتقة العاملة: أسماء الفاعلين، والمفعولين، والصفة المشبَّهة»[2].

٢- الضمير، ولم يُشِر الباحث إلى أنّ الضمير عنده يشمل: أسماء الموصول، وأسماء الإشارة...؛ فيظهر من تمثيله أنه يعني به الضمير كما في المصطلح النحوي العربي القديم[3].

ملحوظات:

بناء على ما سبق أسجل هذه الملحوظات على بعض ما قدمه الدارسون العرب المحدثون في انتقادهم القسمة الثلاثيّة للكلم:

١- اعتمد بعض الدارسين في نقدهم التقسيم الثلاثي لكلم العربية على بعض الحدود التي وضعت لكل قسم؛ فقد رأى بعضهم أنّها غير جامعة ولا مانعة[4]، وبنى بعضهم عليها أنّ النحاة قد قسموا الكلم اعتماداً على المعنى[5]، مع أنّ سيبويه، وهو

---

(١) انظر باقر: (نظرات في النحو العربي) ١٠٩.

(٢) باقر: ١١١. وقد اعتمد على الموقع (الوظيفة) في إفراد الصفة بقسم خاص (انظر باقر: ١١١).

(٣) انظر باقر: (نظرات في النَّحو...) ١١٩ وما بعدها.

(٤) انظر أنيس: (من أسرار اللغة) ٢٧٩، و أيوب: (دراسات نقدية...) ٢٠.

(٥) انظر حسان: (اللغة العربية...) ٨٧، و باقر: ١١٠.

أحد السابقين في القول بالقسمة الثلاثية – لم يحد الاسم،ويدل حدُّه الفعل على أنّه اعتمد على المبنى والمعنى معاً. وحين اعتمد تمام حسان على الحدود في نقده تقدم خطوة نحو النظر في العلامات التي وضعها بعض النحاة لتعرُّف القسم الذي تُصنَّف الكلمة تحته، لكنّه لم يربطها بالحدود، بل فصل بينهما، وبنى على هذا الفصل نتيجته المتضمنة: أنّ نحاة العربية قسّموا الكلم على أساس المعنى وحده أو المبنى وحده.

ويظهر لي ممّا سبق أنّ الاعتماد في نقد التقسيم الثلاثي على الحدود وحدها، أو على العلامات وحدها لا يلائم التقصي في البحث؛ لأنَّه لا بد من النظر في الحدود، والعلامات وإجراءات التحليل. كما يظهر لي أنّ هؤلاء المحدثين لم يتنبهوا إلى الأسس التي اعتمد عليها سيبويه وبعض النحاة بعده في تصنيف الكلم تحت الأقسام الثلاثة.

٢– مع أنّ معظم المحدثين اعتمدوا على الحدود في نقدهم، فإنّ إبراهيم أنيس، وعبد الرحمن أيوب، ومرتضى باقر لم يحيلوا على المصادر التي نقلوا عنها تلك الحدود[١]، ومعهم تمام حسّان في قوله: إنّ القسمة الثلاثية اعتمدت على المعنى وحده، أمّا قوله: إنّ هذه القسمة اعتمدت على المبنى وحده، فإنّه لم يُحِل إلا على ألفية ابن مالك، وقد وصفه بعض الدارسين بأنّه مصدر غير ممثل للتراث النحوي[٢]، بل هو جزء من مرحلة من مراحل التراث.

٣– أنّ نقد بعض المحدثين التقسيم الثلاثي، وتقسيمهم الكلم تقسيماً جديداً قام على أساس واحد، هو الأساس الذي ينقد به التقسيم الثلاثي، ويبنى عليه التقسيم الجديد[٣]، إذ لم يتنبّهوا إلى الأسس التي صنف النحاة الكلم تحت الأقسام الثلاثة بناء

---

(١) لحظ ذلك أيضاً بعض الدارسين، انظر: مجدوب، عز الدين: (المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة) تونس، كلية الآداب – سوسة ودار محمد علي الحامي، ط١، ١٩٩٨م. ص ٢١٢.

(٢) انظر مجدوب: (المنوال النحويّ...) ٢١٢.

(٣) لحظ ذلك أيضاً بعض الدارسين، انظر: مجدوب: ٢٤٥. والشريف، محمد صلاح الدين (النظام اللغوي بين الشكل والمعنى)، حوليات الجامعة التونسية، العدد السابع عشر ١٩٧٩م. ص ٢١١.

عليها، ويحاولوا إعادة النظر فيها، ومناقشتها، بل بنوا تقسيمهم الجديد على الأساس نفسه الذي نقدوا به القسمة الثلاثية. وقد صرح حسّان بهذا، فقال في نقده: «هذا النقد ينبني على أسس يمكن استخدامها في تقسيم الكلمات تقسيماً جديداً»[١].

وحين عاد الساقي إلى التراث النحوي محاولاً تأصيل التقسيم السباعي عاد إلى الدراسة الصرفية لإثبات تفريق النحاة بين الاسم والصفة[٢]، وهو أمر صحيح، لكنّه لا يُستدلُّ به على تفريق النُّحاة بين الاسم والصفة في القسمة الثلاثية؛ لأنّهم قد أدخلوا الصفة تحت الاسم في هذه القسمة، معتمدين على أسسهم في تصنيف الكلم، وإدخال الأنواع المتعددة تحت قسم واحد، مع أنّهم لم يغفلوا عن الخواص التصريفية لكل نوع.

٤- بعد الاطلاع على تقسيم المحدثين الكلم أستطيع أن أزعم أنّهم لم يدرسوا العربية من خلال معالجة نصوصها، بل درسوها من خلال أقوال النحاة القدماء[٣].

٥- حين زعم تمام حسان أنّ التقسيم الثلاثي إمّا اعتمد على المعنى وحده، وإما على المبنى وحده، لم يناقش كيف أمكن التوصل إلى النتيجة نفسها، وهي القسمة الثلاثيّة للكلم.

٦- حين أخرج فاضل الساقي الضمير من الاسم، وأفرده في قسم خاص - محتجاً بعدم قبوله العلامات الشكلية التي يقبلها الاسم[٤] - غفل عن أنّ النحاة لم يشترطوا قبول الكلمة كلّ العلامات الخاصة بالأسماء كي تصنف في الأسماء، وغفل عن الأسس الأخرى التي أدخل بها النحاة الضمير في الأسماء.

٧- أنّ الاسم كان أكثر الأقسام الثلاثة تعرُّضاً لنقد المحدثين، فنجد بعضهم يخرج نوعاً منه ويخصه بقسم جديد كما فعل أنيس، والمخزومي، وحسّان، والساقي، وباقر. أو يُخرج نوعاً منه ويدخله في قسم آخر كما فعل المخزومي.

---

(١) حسان: (مناهج البحث...) ٢٣٠.

(٢) انظر الساقي: (أقسام الكلام...) ٥٩-٦٠، و ٩٣.

(٣) لحظ ذلك أيضاً بعض الدارسين، انظر الشريف: ٢١٥.

(٤) انظر الساقي: ٩٢.

٨- بناء على الفكرة القائلة: تُدرَسُ الأصوات لما تقدمه في دراسة الصرف، ويدرس الصرف لما يقدمه في دراسة النحو[١]؛ أي أنّ دراسة نظامٍ لغويٍّ ما لأجل فهم النظام التركيبي الذي هو أكبر منه،فهل يفيد تكثير أقسام الكلم - كما فعله بعض المحدثين - في دراسة النحو العربي؟

لقد تنبه بعضُ النحاة إلى الخواص التصريفية التي يختص بها كل نوع من أنواع القسم الواحد، لكنّ هذه الخواص لم تَعْنِ عندهم إخراج بعض الأنواع في أقسام خاصة.

وبعدُ فإنّ هذه الدّراسة التي أقومُ بها مبنيّةٌ على كون قسمة كلم العربية ثلاثية.

والنسبة في مصطلح (المركّب الاسميّ) في هذه الدّراسة إلى الاسم في القسمة الثلاثيّة.

---

(١) انظر بشر، كمال: (التفكير اللغوي بين القديم والجديد) مكتبة الشباب، د.ت. ص ١٦٠ وما بعدها.

مفهوم التركيب الاسميّ عند سيبويه

لم يصرح سيبويه بمفهوم التركيب الاسمي في كتابه، وبعد تتبُّعي دراسته ظاهرة التركيب الاسمي في اللغة العربية، تبين لي أنّ مفهوم التركيب الاسمي عنده هو :الوحدة اللغوية المؤلَّفة من مجموع عناصر لغوية، وهذه الوحدة تندرج تحت الاسم في التقسيم الثلاثي لكلم العربية.

وينقسم التركيب الاسمي من خلال دراسة سيبويه قسمين رئيسين:

الأول: هو التركيب الاسمي الذي تدلُّ مجموع عناصره اللغوية التي يأتلف منها على حقيقة مفردة كما يدلّ الاسم المفرد؛ لأنّ آخر هذه العناصر من تمام أولها من حيث الدلالة، مع إمكان تأدية بعض تلك العناصر وظائف نحوية خاصة عند تحليل نصٍّ لغوي ما كلمةً كلمة (تحليل مُفردات).

الثاني: هو مجموعة العناصر اللغوية التي تؤلّفُ وحدة لغوية واحدة، وتؤدي وظيفة من وظائف الاسم في تركيب الجملة العربية، لكنها لا تدلّ على حقيقة مفرردة كما يدلّ الاسم المفرد لأنّ بقية العناصر في هذه الوحدة ليست من تمام العنصر الأول فيها من حيث دلالته، وإنما تؤدي معه وظيفة اسم مفرد في تركيب الجملة العربية، وقد تؤلّف الوحدة اللغوية من هذا القسم مركبًا إسناديًا، وقد لا تؤلّف.

وللتمييز بين هذين القسمين أُسمي الأول منهما: المركّب الاسميّ، والثاني: المركّب الاسميّ الوظيفيّ.

المركّب الاسميّ في كتاب سيبويه:

قبل أن أتناول المركّب الاسميّ في الكتاب أود أن أشير إلى أمر بالغ الأهمية في دراسة سيبويه اللغة العربية، وشديد التعلّق بدراسته هذا القسم من قسمي التركيب الاسمي، وهو أنّ سيبويه كان يعدُّ اللغة اتصالاً بين مُرسِلٍ ومُستقبِلٍ، واللغة تحمل رسالة من ذهن المرسل إلى

ذهن المستقبل، وهذه الرسالة يجب أنْ تصلَ بأوضح صورةٍ ممكنة كما يُريدها المرسل[1].

فمن النصوص التي تبين لنا اعتماد سيبويه على مُراد المرسل في دراسته قوله حاكماً بصحة الاستعمال اللغوي، أو خطئه: «ومثل ذلك: عليك نازلٌ زيدٌ؛ لأنك لو قلت: عليك زيدٌ وأنت تريد النزول لم يكن كلاماً»[2]. وقوله بلزوم حالة إعرابية واحدة، أو جواز أكثر من حالة: «إذا قلت: يا زيدُ الحسنُ الوجه، فليس في الحسن إلا الرفع؛ لأنّ الحسن لا يُراد منه هنا أن يكون منادى بذاته، وإنما أُتي به صفة موضحة لزيد لوجود زيود كثيرة، والمنادي يريد زيداً بعينه، وهو الموصوف بحسن الوجه، ولو لم يرد هذا لجاز الرفع والنصب»[3]. فمُراد المرسل أحد محاور التحليل اللغوي عند سيبويه[4].

---

(١) سبق إلى مثل هذه النتيجة عدد من الباحثين في العصر الحديث؛ منهم: نهاد الموسى، في بحث بعنوان (الوجهة الاجتماعية في كتاب سيبويه) حضارة الإسلام، العدد الأول، السنة الخامسة عشرة، ربيع الأول١٣٩٤هـ؛ إذ توصَّل إلى أنّ سيبويه اهتم في دراسته بـ«حال المخاطب، وحال المتكلم، وحال الخطاب» انظر ص٦٠ وص٦٦. وصلاح بكر، في بحث بعنوان (المنهج في كتاب سيبويه)، دراسات عربية وإسلامية، العدد الثامن؛ إذ توصَّل إلى أنّ سيبويه «كان يلتمس عِلَله محاولاً مراعاة الأصل، ورفع اللبس، مراعياً حال المخاطب، ومراد المتكلم» ص ١١٩. وشعبان عوض العبيدي، في بحث بعنوان (التعليل اللغوي في كتاب سيبويه)، جامعة قار يونس، بنغازي ط١، ١٩٩٩م؛ إذ وجد أنّ من العلل التي كان سيبويه يعلل بها: «علة خوف اللبس» ص٢٩٦ و«علة علم المخاطب» ص٣٠٦.

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج٢/١٢٤.

(٣) سيبويه: ج٢/١٩١-١٩٢.

(٤) انظر بعض المواضع التي صرح فيها سيبويه بالاعتماد على مراد المرسل في تحليله اللغوي: ج١/٦٠، ٧٩، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢١٣، ٢٢٧، ٢٣٢-٢٣٣، ٢٥٥، ٢٦١، ٢٧٠-٢٧١، ٢٨٢، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣١٩-٣٢٠، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٥٦، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٣، ٤١٧، ٤٣١. وج٢/١٣، ١٤، ١٦، ٢٩، ٥٥، ٦٠، ٦١، ٧٤، ٧٦-٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٢، ٨٦-٨٧، ٩٠-٩١، ١٤٧، ١٧٧، ١٨٧، ١٨٩، ٢٢٨، ٢٣٥، ٢٤١، ٢٩٥، ٣١٣-٣١٤، ٣١٧، ٣٣١، ٣٣٨، ٣٤٨، ٣٥٩، ٣٦٨، ٣٧٥، ٤٠٦، ٤١٨-٤١٩، ٤٢٢.
وج٣/١٥، ١٦، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٨-٢٩، ٣٢-٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٤٠، ٤٤، ٥٣، ٨٤، ٨٨، ٨٩، ٩٤، ١٤٣-١٤٤، ١٦٨، ١٦٩-١٧٠، ١٧١، ١٧٣، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ٢٠١، ٢٥٦-٢٥٧، ٢٦٨، ٣٧٥، ٣٧٩، ٣٨٠، ٤٠٩، ٥٠٤، ٥٧٨، ٦٤٧. ونقل مثله عن الخليل: ج٢/١٩٢، ١٩٧، ١٩٨. وج٣/١٦٢. وعن يونس: ج٣/١٤٢.

والمستقبِل محور ثانٍ في عملية الاتصال عند سيبويه، وفي تحليله اللغة؛ لذا فقد قرنه بالمرسِل في عدة مواضع من كتابه، منها قوله مُنكِراً على المستقبِل السؤال بما يفيد التنكير: «وذلك أنّه لا يجوز أن يقول الرجل: رأيت عبد الله. فتقول: مَناً؛ لأنّه إذا ذَكَرَ عبد الله فإنما يذكر رجلاً تَعرِفُه بعينه، أو رجلاً أنت عنده ممّن يعرفه بعينه؛ فإنما تسأله على أنّك ممّن يعرفه بعينه إلا أنك لا تدري آلطويل هو، أم القصير، أم ابن زيد، أم ابن عمرو؟فكرهوا أن يجري هذا مجرى النكرة»[1]. ففي هذا النص يفترِض سيبويه وجود عملية اتصال لغوي بين مرسِل ومستقبِل يعرفان رجلين يشتركان في الاسم (عبد الله)، ويفترقان في النعت، فأحدهما طويل، والآخر قصير، أو أحدهما ابن زيد، والآخر ابن عمرو، فإذا قال المرسل الذي عبّر عنه سيبويه بـ(الرجل) :لقيت عبد الله، وسَكَتَ؛ فلأنّه يفترض أنّ في ذهن المستقبل ما في ذهنه من معرفة المراد بعبد الله، فإذا لم يتبين للمستقبل أيّ عبدي الله المراد، فليس له – عند سيبويه –أن يسأل المرسل بصيغة تفيد التنكير؛ لأنّه يسأله عن أحد عبدي الله المعروفَين لديه، ولدى المرسل، فعليه أن يسأل سؤال عارفٍ.

ومقارنته بين الاستعمالين: هذا الرجلُ منطلقٌ، وهذا الرجلُ منطلقاً[2]، وأنّ المرسل إذ نصب منطلقاً «إنما يُريدُ في هذا الموضع أن يُذكِّرَ المخاطَب برجلٍ قد عَرَفَه قبل ذلك، وهو في الرفع لا يريد أن يُذكِّرَه بأحد، وإنما أشار فقال: هذا منطلقٌ»[3]؛ ولذلك فإنّ ما رسخ في ذهن المجتمع اللغوي الواحد وحذف في الاستعمال اللغوي، فما في أذهانهم كافٍ لمعرفة المراد وإن لم يُذكر. وبذا علَّل سيبويه الحذف في بعض الاستعمالات اللغوية؛ كقوله: «وأمّا قول الناس: كان البُرُّ

---

(١) سيبويه: (الكتاب) ج٢/٤١٢.

(٢) انظر الاستعمالين في سيبويه: ج٢/٨٦.

(٣) سيبويه: ج٢/٨٧. وانظر تحليله بعض الاستعمالات اللغوية معتمداً على ما يفترضه في ذهن المستقبل: ج١/٥٤، ٥٥، ٧٤، ٧٦، ٣٨٩. وج٢/١٤٣، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١٨–٤١٩، ٤٢٠. وج٣/١٠٣، ١٠٤، ١١٤–١١٥، ١٧٣، ١٨٢.

قفيزين، وكان السمنُ منوين؛ فإنما استغنوا هاهنا عن ذكر الدرهم لما في صدورهم من علمه، ولأنّ الدرهم هو الذي يُسعَّر عليه»[1].

والرسالة محور ثالث رئيس في تحليل سيبويه اللغةَ، وفي عملية الاتصال اللغوي؛ فلو لم توجد الرسالة ما حصل الاتصال، وبها يصل مُراد المرسل إلى ذهن المستقبل، فإن لم يصل مراد المرسل إلى المستقبل عبر الرسالة؛ فالرسالة ناقصة عند سيبويه. لذا حكم بعدم جواز بعض الاستعمالات اللغوية؛ لعدم وضوح مراد المرسل فيها، فنتج عنه عدم وصول الرسالة كاملة إلى ذهن المستقبل. قال سيبويه: «واعلم أنّ هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده، وذلك أنّه لا يجوز أن تقول: كلمته فاه، حتى تقول: إلى فيّ؛ لأنّك إنما تريد: مُشافهةً، والمشافهة إنما تكون من اثنين، فإنما يَصحُّ المعنى إذا قلت: إلى فيّ... ولا يجوز أن تقول: بعت داري ذراعاً، وأنت تريد بدرهم؛ فيرى المخاطبُ أن الدار كلها ذراع. ولا يجوز أن تقول: بعت شائي شاةً شاةً، وأنت تريد بدرهم؛ فيرى المخاطبُ أنّك بعتها الأول فالأول على الولاء...»[2]. فحكمه بعدم جواز تلك الاستعمالات اللغوية إنما كان لعدم وفاء الرسالة بحمل مُراد المرسل إلى ذهن المستقبل؛ لذا فالرسالة غير صحيحة؛ لاحتمال فهم غير المراد بها.

وبناءً على ذلك،فقد نظر سيبويه إلى بعض المتلازمات اللغوية على أنّها وحدات لغوية لا تتم دلالتها إلا باكتمال أجزائها؛ فلا ينظر في التحليل اللغوي إلى جزء منها دون بقية الأجزاء التي هي من تمامه من حيثُ الدلالة، جاعلاً

---

(١) سيبويه: ج١/٣٩٣.

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج١/٣٩٢-٣٩٣. وانظر اعتماده على لفظ الرسالة، والمعنى الذي يرى أنها تحمله في تحليله ج١/٧١، ٣٦٢، ٣٦٧، ٣٩١، ٣٩٨، ٤١٧، ٤٤١. وج٢/٢٩، ١٦٨-١٦٩، ٣٠٢، ٣١٢،٣١٣ - ٣٢٥، ٣٣١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٤-٣٥٥، ٣٦١-٣٦٢، ٣٩٤-٣٩٥. وج٣/٢٨-٢٩ -٣٢ ٣٣، ٣٤، ٣٦، ٤٠، ٤٢-٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٥٢، ٩٥، ٩٧، ١٦٣، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٩، ٢٩٤. ونقله عن الخليل: ج٣/١٢٣.

الرسالة، والمرسل، وبلوغ مراده إلى المستقبل، والمستقبل نصب عينيه. من ذلك قوله نافياً جواز استعمال الاسم المفرد: عبد، وأمير، حين يريد المتكلم: عبد قيس، وأمير المؤمنين؛ لأنّ الاسم المفرد هنا لا يؤدي دلالة المركب، ومثبتاً وحدة المركب من مضاف ومضاف إليه: «المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد، والمضاف إليه هو تمام الاسم، ومقتضاه، ومن الاسم. ألا ترى أنّك لو قلت: عبداً، أو أميراً، وأنت تريد الإضافة لم يجز ذلك»[1]. وقوله مثبتاً تمثيل المنعوت ونعته وحدة لغوية تدل على حقيقة مفردة كما يدل الاسم المفرد، وبانياً عليه حكماً نحوياً وموجباً ذكر النعت عند الحاجة إلى ذكره لبيان المراد: «وإنما منعهم أن ينصبوا بالفعل الاسمَ إذا كان صفةً له؛ لأنّ الصفة تمام الاسم، ألا ترى أنّ قولك: مررت بزيدٍ الأحمر، كقولك: مررت بزيد؛ وذلك أنّك لو احتجت إلى أن تنعت، فقلت: مررت بزيد وأنت تريد: الأحمر، وهو لا يُعرفُ حتى تقول: الأحمر؛ لم يكن تم الاسم؛ فهو يجري منعوتاً مجرى مررت بزيد، إذا كان يُعرفُ وحده»[2]. فـ(زيد الأحمر) مثل (زيد) في دلالته على شخص بعينه في نظر سيبويه.

يضاف إلى ذلك أنّ المُسَمَّى - عند سيبويه - إمّا أن يُعرف باسمه الذي قد يكون مفرداً، وقد يكون مركباً كما في الأعلام المركبة. والعلم المفرد، والمركب كلاهما يدلان على حقيقة مفردة كما قال سيبويه: «وابن عرس يُراد به معنى واحد كما أُريد بأبي الحارث وبزيد معنى واحد»[3]. وإمّا أن يُعرف بوصفه الذي قد يطول فيأتلف من أكثر من عنصر لغوي واحد، وقد يقصر فلا يزيد عن كلمة مفردة، لكنّه مهما طال فهو دال على حقيقة مفردة كما يدل الاسم المفرد، وهو ما أفهمه من قول سيبويه: «إذا قلت: هذا زيد، فزيد اسم لمعنى قولك: هذا الرجل؛

---

(١) سيبويه: ج٢/٢٢٦.

(٢) سيبويه: ج١/٨٨. وانظر تعليله مُطابقة النعت المنعوت في إعرابه: ج١/٤٢١-٤٢٢.

(٣) سيبويه: (الكتاب) ج٢/٩٦.

إذا أردت شيئاً بعينه قد عرفه المخاطب بحليته، أو بأمرٍ قد بلغه عنه قد اختصّ به دون مَن يعرف؛ فكأنّك إذا قلت: هذا زيد، قلت: هذا الرجل الذي من حليته، ومن أمره كذا وكذا بعينه... »(١).

تبين مّما مضى أنّ مفهوم المركّب الاسميّ الذي تدرسه هذه الرسالة في كتاب سيبويه هو: الوحدة اللغوية المؤلفة من مجموع عناصر لغوية تدلّ على حقيقة مفردة كما يدلّ الاسم المفرد، وقد تؤدي وظيفة اسمٍ مفردٍ في تركيب الجملة العربية، ولا تمثل هذه الوحدة مركباً إسنادياً حين تُخرج بكامل عناصرها من السياق الذي جاءت فيه، كما أنّها غير مُصدَّرَةٍ بحرف من حروف الجر.

ولا أعني بمجموع العناصر اللغوية أن تكون الوحدة مؤلّفةً من كلمة مفردة وأحد الحروف اللاصقة السابقة كـ (أل) التعريف، أو اللاحقة الدالة على التأنيث، أو التثنية، أو الجمع... وسيتبين ذلك في بقية أجزاء الرسالة إن شاء الله.

ويؤيد هذا الفهم ما نجده لدى بعض النحاة بعد سيبويه، في بعض شروح الكتاب وفي غيرها من كتب النحو، من ذلك: ما ورد في التعليقة: أنّ النعت والمنعوت «إذا جمعا تركّب منهما ما هو أخصُّ من كلٍّ واحد منهما على الإفراد؛ كقولك: زيدٌ الطويلُ، فإنّه أخص من كلٍّ واحدٍ من الصفة والموصوف»(٢). فالمنعوت ونعته يدلان معاً على حقيقة مفردة أخصّ من دلالة كلّ واحدٍ منهما لو جاء منفرداً عن صاحبه في سياق آخر.

وقول السيرافي في شرحه (باب ما يكون الاسمان فيه بمنزلة اسمٍ واحدٍ ممطول...): «الذي يشتمل عليه هذا الباب: ما كان من المنادى لا يتمُّ الاسمُ فيه

---

(١) سيبويه: ج٢/٩٣. وانظر مثل ذلك: ج٢/٩٥، ١٠٣، ١٠٤.

(٢) أبو علي الفارسي: (التعليقة...) ج١/٢٢٣. وقد نسبه إلى أبي بكر، ورجح المحقق كونه ابن السراج، وقد وقفت عليه في (الأصول في النحو) لابن السراج: ج٢/٣٣.

إلا بشيء بعده وليس بمضاف إليه، فإنّه ينتصب وإن كان معرفةً بالقصد إليه. كقولك: يا خيراً من زيد، ويا ضارباً رجلاً. ونصبه كنصب الاسم المضاف، والناصب لهما معنى واحد؛ وذلك لبطلان البناء فيه؛ لأنّ البناء إنما يجب للمفرد التام غير المحتاج إلى معنى يتمِّمُ اسمه»[1]. فالمضاف إليه يتمِّمُ معنى المضاف، كما أنّ معمول الاسم المشتق، وما يتعلق به ممّا هو من تمامه يُتمِّمان معناه.

وقوله أيضاً مبيناً دلالة جميع عناصر العدد المركب على عدد بعينه لا يُراد به جزء دون الآخر: «وإنما جاز نزعُ الواو، وجعل الاسمين اسماً في العدد؛ لأنّ حكم العدد أن يكون لكل شيء منه لفظ يدلُّ عليه، كقولك: ثلاثة، وسبعة، وألف. ولو جعلت مكان[2] ثلاثة، و أربعة. ومكان الألف: مائة، وتسعمائة؛ لدلّ على الألف، ولكنّ الوجه أن يدلّ اللفظُ جملةً على العدد المقصود؛ ولذلك جُعلا كاسمٍ واحدٍ؛ لأنّ ذلك هو الباب»[3]. فالعدد المركب يدلّ على حقيقة مفردة، هي حقيقة عدد بعينه كما يدلّ العدد المفرد. وشرحه كون(زيد) مثل (زيد الأحمر) في الدلالة على حقيقة مفردة: «يُريد أنّك إذا قلت مررت بزيدٍ فعرفه المخاطَبُ؛ اكفيت به، وإذا لم يعرفهُ من بين الزيدين حتى تقول: الأحمر، صار زيدٌ الأحمرُ في معرفة المخاطَبِ به بعينه كزيدٍ إذا عرفه منفرداً، فالصفة والموصوف كشيء واحد»[4].

---

(١) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (شرح كتاب سيبويه) مخطوطة محفوظة بدار الكتب القومية، رقم ١٣٧ نحو ش. ج٣/ل٥٨ ب.

(٢) هكذا وردت في المخطوطة، وربما كان هناك سقط من قلم الناسخ؛ ويظهر لي أنّ المراد: ولو جعلت مكان سبعةٍ: ثلاثةً، واربعةً. يفهم ذلك من المعطوف على هذه العبارة، وهو قوله: ومكان الألف: مائة، وتسعمائة.

(٣) السيرافي: ج٢ /ل٣٠ ب. وانظر التعليل نفسه لدى ابن يعيش: (شرح المفصل) ج٤ / ١١٣. وانظر قوله في الأسماء المركبة: «تجعلهما كلمة واحدة بإزاء حقيقة واحدة بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين». ابن يعيش: ج١ / ٢٠.

(٤) السيرافي: ج١ /ل١٩٥ أ.

وقول بعض النحاة في الاسم الموصول (الذي) وصلته: «الذي إذا تمَّ بصلته؛ كان اسماً مفرداً كزيدٍ، وعمروٍ لا يفيد إلا بضمِّ جزءٍ آخر إليه»[1]. وهذا النص يؤيد كون المركب الاسمي لا يؤلف جملة حين يفرد بكامل عناصره من السياق الذي جاء فيه، وإنْ حوى ضمن عناصره مركباً إسنادياً كما قد يحصل في صلة الاسم الموصول، والنعت، والمضاف إليه؛ لأنّ هذه المركبات من تمام الاسم الذي يمثل العنصر الأول من عناصر المركب الاسمي، وتمثل معه وحدة لغوية واحدة دالة على حقيقة مفردة، فهي كالاسم المفرد، تفتقر إلى ما يمكن أن تؤلف معه جملة مفيدة. ويمكن أن ينسب هذا القول إلى سيبويه حملاً على قوله: «المضاف يحتاج إلى الخبر مضمراً، أو مظهراً»[2]. وقوله في اسم (لا) النافية العاملة عمل(إنّ)، ونعته المركب معه: إنهما «قد صارا اسماً واحداً بمنزلة زيد، ويحتاجان إلى الخبر مضمراً، أو مظهراً»[3]. وقوله في المركب الاسمي العلم المؤلف من تركيب إسنادي: «وإذا جعلت (هذا زيد) اسمَ رجل فهو يحتاج في الابتداء إلى ما يحتاج إليه زيد، ويستغني كما يستغني»[4]. كما يمكن أن يستدل بهذه النصوص على أنّ سيبويه يرى أنّ المركبات الاسمية تؤدي بكامل عناصرها وظيفة اسم مفرد في تركيب الجملة العربية التي تجيء فيها. ويستدل على ذلك أيضاً باستدلاله على اسمية المركَّب الاسميّ المؤلَّف من: حرف موصول، وصلته بوقوعه في موضع الاسم[5]. وبإعرابه المركب (عبدالله) بكامل عناصره :مبتدأً، واسماً لإنّ[6] وخبراً في: هذا عبدالله منطلقاً[7]، وفاعلاً في: ضرب

(١) ابن يعيش: (شرح المفصل) ج٣/ ١٥٦. وانظر تعميمه ذلك في كل موصول مع صلته ج٣/ ١٥٠.

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج٢/ ٢٨٢.

(٣) سيبويه: ج٢/ ٢٩٠.

(٤) سيبويه: ج٣/ ٣٢٨. ونقل مثله عن الخليل، انظر: ج٣/ ٣٢٨، ٣٣٠.

(٥) انظر سيبويه: ج٣/ ١٢٠، ١٥٧.

(٦) انظر سيبويه: ج٢/ ١٣٢. وانظر في إعرابه مبتدأ أيضاً: ج١/ ١٣٨، وج٢/ ٨٨.

(٧) انظر سيبويه: ج٢/ ٧٨.

عبدالله زيداً[١]، وليس هذا خاصاً بالمركّب الاسميّ العلم، فقد أعرب (أفضلهم) اسماً؛ لإنّ في: إنّ أفضلهم لقيت[٢]، وأعرب: أيّ حين، وعندنا[٣] ظرفين.

ويؤيد ما سبق كلّه ما نجده في دلائل الإعجاز؛ إذ قال الجرجاني بعد حديثه عن وحدة دلالة بعض المركبات في ثنايا عرضه نظرية النظم: إنّ «معانيها اتحدت؛ فصارت الألفاظ من أجل ذلك كأنّها لفظة واحدة»[٤]، ثم نبه إلى أنّه رغم وحدة معنى تلك المركبات لا «يتوهم متوهمٌ أنّ الألفاظ يندمج بعضها في بعض حتى تصير لفظةً واحدةً»[٤]. ثم طبّق هذه النظرية في تحليله بيت بشار بن برد:

كأنّ مثارَ النقعِ فوقَ رؤوسِنا وأسيافَنا ليلٌ تهاوى كواكبُه[٥].

قال: «إذا ثبت الاتحاد، وثبت أنّه في المعاني؛ فينبغي أن تنظر إلى الذي به اتحدت المعاني في بيت بشار. وإذا نظرنا لم نجدها اتحدت إلا بأن جعل (مُثارَ النقع) اسم (كأنّ)، وجعل الظرف الذي هو (فوقَ رؤوسنا) معمولاً لـ (مثار) ومُعلّقاً به، وأشرك (الأسياف) في (كأنّ) بعطفه لها على (مثار)، ثم بأن قال: ليل تهاوى كواكبه، فأتى بالليل نكرةً، وجعل جملة قوله: (تهاوى كواكبه) له صفةً، ثم جعل مجموع (ليل تهاوى كواكبه) خبراً لـ (كأنّ»)[٦].

---

(١) انظر سيبويه: ج١/٣٤.

(٢) انظر سيبويه: ج٢/٣٥٧.

(٣) انظر سيبويه: ج٣/٥٦ في إعراب (أيّ حين)، و ج١/٦٨ في إعراب (عندنا).

(٤) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (دلائل الإعجاز) قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني القاهرة، ودار المدني، جدة، ط٣، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م. ص ٤١٤.

(٥) الجرجاني: ٩٦، ٤١١. وانظر: (ديوان بشار بن برد) جمع وتحقيق وشرح: محمد الطاهر بن عاشور الشركة التونسية للنشر، تونس، والشركة الوطنية للنشر، الجزائر، ١٩٧٩م، ج١/٣٣٥. ورواية الديوان: (فوق رؤوسهم)، وقد نبّه محقق الديوان إلى أنّ رواية أكثر كتب العربية والأدب: (فوق رؤوسنا)، وهي الواردة في الدلائل.

(٦) الجرجاني: ٤١٥

فالجرجاني يرى وحدة دلالة المضاف والمضاف إليه في(مثار النقع)، و(فوق رؤوسنا)، ووحدة دلالة المنعوت ونعته (ليل تهاوى كواكبه)، كما يرى أداء هذه المركبات الاسمية وظائف الاسم المفرد في تركيب الجملة :فمثار النقع اسم كأنّ، وفوق رؤوسنا ظرف، وليل تهاوى كواكبه خبر كأنّ. وهو – مع ذلك – لم يُغفِل كون الاسم في صدر المركب الاسمي المُصَدَّر بالاسم كما في الصورة المذكورة أعلاه، لم يغفل كونه رأس هذه الوحدة، فهو الذي يحمل علامة إعراب الموضع الذي وقعت فيه هذه الوحدة، وأدت وظيفته؛ لذا ذكر أنّ نصب (أسياف) بالعطف على (مثار) رغم أنه عدّ المضاف والمضاف إليه (مثار النقع) اسماً لـ (كأنّ)؛ لأنّ علامة النصب في اسم كأنّ تظهر على المضاف وحده، والمضاف إليه مجرور. كما أنه لم يُغفل أداء بعض عناصر المركب الاسمي وظائف نحوية خاصة، لكنها – مع ذلك – جزء من المركب الاسمي الذي جاءت فيه من حيث الدلالة، ومن حيث الوظيفة النحوية أيضاً. يدلنا على ذلك إعرابُه المركب الإسنادي (تهاوى كواكبه) نعتاً لـ(ليل)، ثم عدُّه المركب الاسمي من المنعوت ونعته (ليل تهاوى كواكبه)خبراً لـ(كأنّ).

المركب الاسمي الوظيفي في كتاب سيبويه:

يُعدُّ المركب الاسمي الوظيفي القسم الثاني من أقسام التركيب الاسمي في كتاب سيبويه، وقد سبق القول :إنّ الوظيفة النحوية التي تؤديها الكلمة المفردة في تركيب الجملة العربية كانت ضمن الأسس التي اعتمد عليها سيبويه في تصنيف كلم العربية[1]. وقد نبّه سيبويه في كتابه إلى أنّه «قد يقع الشيء موقع الشيء، وليس إعرابه كإعرابه»[2]. ويعني باختلاف الإعراب هنا اختلاف العلامة الإعرابية،

---

(١) عُد إلى ص٤١ من هذا البحث.

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج٢ / ١٣٢.

فليس اختلاف العلامة الإعرابية نافياً وقوعَ الشيء في موقع الشيء وأداءه وظيفته. وقد مثل سيبويه لذلك بوقوع المركب الإسنادي نعتاً، واختلاف علامة إعراب صدره (وهو الفعل المضارع) عن إعراب الاسم الذي يطابق المنعوت في إعرابه، فقال بعد عبارته السابقة: « وذلك قولك: مررت برجلٍ يقول ذاك، فيقول في موضع قائلٍ، وليس إعرابه كإعرابه »[١]. ويؤيدُ هذا الفهم قول السيرافي في شرحه الكتاب: « وإن كان إعرابه يخالف إعرابه، كما أنّ: مررت برجلٍ يقولُ ذاك، في موضع: قائلٍ ذاك، ويقولُ مرفوع وقائلٍ مخفوض »[٢].

ومن المركبات الاسمية الوظيفية في اللغة العربية كما جاء في الكتاب:

١-المركب الإسنادي الذي يقع في موضع الاسم في تركيب الجملة العربية، ويؤدي وظيفته.

يدلنا على ذلك مذهب سيبويه بأنّ الفعل المضارع يرتفع لوقوعه في أحد المواضع التي يقع فيها الاسم في تركيب الجملة العربية، لا بالابتداء. قال: « ومَن زعم أنّ الأفعال ترتفعُ بالابتداء، فإنّه ينبغي له أن ينصبَها إذا كانت في موضعٍ ينتصبُ فيه الاسم، ويجرَّها إذا كانت في موضعٍ ينجرُّ فيه الاسم، ولكنها ترتفعُ بكينونتها في موضع الاسم »[٣]. وليس مراد سيبويه هنا أنّ الفعل منفرداً يقع في موضع الاسم، ويؤدي وظيفته، وإنْ أفرده بالكلام في نصه السابق؛ فلأنّه يناقش أمراً يخص الفعل المضارع وهو سبب رفعه؛ فالوحدة التركيبية من الفعل والمركب الإسنادي الذي جاء فيه تؤدي بكامل عناصرها وظيفة الاسم المفرد في تركيب الجملة العربية عند سيبويه. ويدلّنا على ذلك أنّ سيبويه نفسه حين ذكر أنّ سبب إعراب الفعل

---

(١) سيبويه: (الكتاب) ج٢ / ١٣٢.

(٢) السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٣ /ل٤ ب.

(٣) سيبويه: (الكتاب)ج٣ / ١١. وانظر ج٣ / ٩.

المضارع هو شبهه بالاسم، نفى أن يكون الفعل المضارع اسماً، واستدل على ذلك بأنّه لا يقع منفرداً في موضع الاسم المفرد، وعدّ نحو«إنّ يضرب يأتينا»[(١)] تركيباً غير صحيح؛ لأنّ الفعل لا يقع في موضع الاسم في مثل هذا التركيب، فلا يكون اسماً لإنّ، ولا يُخبرُ عنه[(٢)]. فالمركب الإسنادي بكامل عناصره هو الذي يقع في بعض مواضع الاسم المفرد، ويؤدي بعض وظائفه في تركيب الجملة العربية: كالخبر، والمضاف إليه، والنعت، والحال...

ويدلّنا على ذلك أيضاً استبدال سيبويه الاسم المفرد بجميع عناصر التركيب الإسنادي الذي وقع في موضع الاسم، وأدى وظيفته في الجملة التي جاء فيها، كقوله: «قولك: عبد الله لقيتُهُ، يصير (لقيتُهُ) فيه بمنزلة الاسم كأنك قلت: عبدُالله منطلقٌ»[(٣)]. وقوله: «وتقول: كلَّ رجلٍ يأتيك فاضرب، نصبٌ؛ لأنّ (يأتيك) ههنا صفة، فكأنّك قلت: كلَّ رجلٍ صالحٍ اضرب»[(٤)]. إذ استبدل سيبويه الاسم المفرد (منطلق) بالتركيب الإسنادي كاملاً من الفعل، والفاعل، والمفعول به (لقيته)؛ ليبين أنّ المركب الإسنادي قد وقع في موضع الاسم المفرد، وأدى وظيفته النحوية (الخبر) في الجملة التي جاء فيها. كما استبدل الاسم المفرد (صالح) بالتركيب الإسنادي كاملاً (يأتيك)؛ ليبين أنّ المركَّب الإسناديّ قد أدى وظيفة الاسم المفرد (النعت) في الجملة التي جاء فيها.

كما صرح سيبويه أكثر من مرة بكون المركب الإسنادي يقع في موضع الاسم[(٥)] فالموضع عنده للاسم، وما وقع فيه فهو داخل تحته من حيث الوظيفة. ومما

---

(١) سيبويه: ج١/١٤.

(٢) انظر: أبو علي الفارسي: (التعليقة...) ج٣/١٥٢.

(٣) سيبويه: ج٢/٨٩.

(٤) سيبويه: ج١/١٣٦. وانظر نصوصاً غيرها استبدل فيها سيبويه الاسم المفرد بالتركيب الإسنادي الذي وقع في موضعه في بعض الجمل: ج١/٨٧، وج٢/٣١٧، وج٣/١١، ٨٥، ٨٨، ٩٨، ١٠٨-١٠٩، ١٨٥.

(٥) انظر سيبويه: (الكتاب) ج٣/١١، ٨٨، ٩٩، ١٢١، ١٥٨، ١٦٠.

يؤكِّد اختصاص الاسم ببعض المواضع في تركيب الجملة العربية عند سيبويه تصريحه بعدم استعمال الاسم في بعض المواضع، وهوَ مع ذلك يعدها من مواضع الأسماء، كقوله في خبر (كاد) ونحوها من أخواتها التي تعمل عملها، ولا يستعمل خبرها إلا مركباً إسنادياً: « وأمّا كاد فإنّهم لا يذكرون فيها (أنْ) وكذلك كرب يفعلُ، ومعناهما واحد. يقولون: كرب يفعلُ، وكاد يفعلُ ولا يستعملون الأسماء في موضع هذه الأفعال... ومثله جعل يقولُ، لا تذكر الاسم ههنا ومثله أخذ يقولُ، فالفعل ههنا بمنزلة الفعل في كانَ، إذا قلت: كان يقولُ، وهو في موضع اسمٍ منصوبٍ بمنزلته ثَمَّ، وهو ثَمَّ خبر، كما أنّه ههنا خبر، إلا أنّك لا تستعمل الاسم، فأخلصوا هذه الحروف للأفعال »[1]. فالخبر عند سيبويه من مواضع الاسم في الأصل، وكذلك خبر كان ونحوها من نواسخ الابتداء[2]، وما وقع في موضعه من المركبات، فهو واقع في موضع الاسم؛ لذا عدَّ سيبويه ما لم يأتِ الاسمُ فيه في الاستعمال اللغوي: كخبركاد، وكرب، وجعل، وأخذ موضعاً للاسم في الأصل، وما وقع فيه فهو يؤدي وظيفة الاسم. ومثلُ الخبر في هذا الاستعمال – المضافُ إليه في(بذي تسلم)كما قال سيبويه: « تسلم، في قولك :بذي تسلم في موضع اسمٍ، ولكنّهم لا يستعملون الاسم؛ لأنّهم ممّا يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مُسقطاً »[3].

٢– حرف الجر والمجرور به اللذان يقعان في موضع الاسم، ويؤديان وظيفته في الجملة العربية.

---

(١) سيبويه: ج٣/١٥٩–١٦٠. وانظر: ج٣/١٠.

(٢) وانظر في خبر إنّ: السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٣/ل٤ ب.

(٣) سيبويه: ج٣/١٢١. وانظر: ج٣/١٥٨. وانظر: أبو علي الفارسي (التعليقة) ج٢/٢٢٨ في الإضافة إلى المركب الإسنادي المُصدَّر بالفعل، وفي وقوع المركب الإسنادي نعتاً.

وممّا يدلنا على أنّ سيبويه يعدّ حرف الجر والمجرور به وحدةً لغوية تندرج تحت الاسم في تصنيف الكلم من حيثُ الوظيفة النحوية قوله: «هذا باب ما حُمل على موضع العامل في الاسم والاسم، لا على ما عمل في الاسم، ولكنّ الاسم وما عمل فيه في موضع اسمٍ مرفوعٍ أو منصوب. وذلك قولك: ما أتاني من أحدٍ إلا زيدٌ، وما رأيت من أحـدٍ إلا زيداً. وإنما منعك أن تحـمِلَ الكلام على(مِن) أنّه خَلْفٌ أن تقول:ما أتاني إلا من زيد؛ فلما كان كذلك حمله على الموضع، فجعله بدلاً منه، كأنّه قال:ما أتاني أحدٌ إلا فلان»[1]. فهو يعدُّ الاسم المجرور، وحرف الجر في موضع اسم إذ قال:ولكنّ الاسم وما عمل فيه في موضع اسمٍ... كما استبدل الاسم المفرد(أحد)بالمركب الاسمي الوظيفي من حرف الجر والاسم المجرور (من أحد)، واستدل على كونهما في موضع اسمٍ بمجيء البدل محمولاً على موضعهما معاً حملاً على موضع الرفع في (ما أتاني من أحد إلا زيدٌ) وانتصب حملاً على موضع النصب في (ما رأيت من أحد إلا زيداً).

وقد يُظنُّ أنّ هذا التركيب الاسمي الوظيفي خاص بما كان فيه حرف الجر زائداً كما في المثالين السابقين:ما أتاني من أحدٍ...، وما رأيت من أحدٍ...، ولكنّ سيبويه لا يُفرِّق بين حرف الجر الزائد وغير الزائد في عدّ حرف الجر والمجرور به مركباً اسمياً وظيفياً حين يؤديان وظيفة الاسم في الجملة التي يأتيان فيها؛ يدلنا على ذلك قوله في حرف الجر غير الزائد والمجرور به: «لو قلت: فيها عبدالله، حَسُنَ السكوتُ، وكان كلاماً مستقيماً، كما حَسُنَ واستغنى في قولك:هذا عبد الله. وتقول:عبدالله فيها، فيصير كقولك: عبدالله أخوك. إلا أنّ (عبدالله) يرتفع مقدماً كان أو مؤخراً بالابتداء. ويدلك على ذلك أنك تقول: إنّ فيها زيداً، فيصير بمنزلة قولك: إنّ زيداً

---

(١) سيبويه: (الكتاب)ج٢/ ٣١٥-٣١٦. وانظر تمثيله لوقوع حرف الجر والمجرور به في موضع الاسم المفرد: ج١/ ٦٧-٦٨، وج٢/ ١٣٠، ١٣٢، ٢٧٥، ٣١٦. ونقله ذلك عن الخليل: ج٢/ ٢٩٣.

فيها؛ لأنّ (فيها) لما صارت مستقراً لزيد يستغني به السكوت وقع موقع الأسماء، كما أنّ قولك: عبد الله لقيته، يصير (لقيته) فيه بمنزلة الاسم كأنك قلت: عبد الله منطلق»[١]. فحرف الجر غير الزائد، والمجرور (فيها) يؤلفان مركّباً اسمياً وظيفياً كالمركَّب الاسميّ الوظيفي المؤلَّف من مجموع عناصر التركيب الإسنادي(لقيته)، وقد وقعا في موضع الاسم، وأديا وظيفة الخبر في تركيب الجملة التي جاءا فيها، فتمت بهما الفائدة، وحَسُنَ السكوت.

٣- (لا)النافية العاملة عمل (إنّ) واسمها المبني معها على الفتح.

عدَّ سيبويه (لا) النّافية العاملة عمل (إنّ) واسمها المفرد المبنيّ معها على الفتح بناء (خمسةَ عشرَ) وحدةً لغوية تؤدي وظيفة الاسم المفرد في تركيب الجملة، فقال: « واعلم أنّ لا، وما عملت فيه في موضع ابتداء »[٢]. كما نقل عن الخليل استدلاله على كون (لا) واسمها مركباً اسمياً وظيفياً باستبدال اسم مفردٍ (زيد) بهذا المركب؛ لإثبات صحة الجملة التي استُعمل فيها هذا المركب، قال: « يدلُّك على أنّ: لا رجلَ، في موضع اسمٍ مبتدأ مرفوع قولك :لا رجلَ أفضلُ منك. كأنّك قلت: زيدٌ أفضلُ منك »[٣].

٤- الاسم المعطوف عليه عطف نسق والمعطوف.

حين يمثل كلُّ واحدٍ من الاسم المعطوف عليه عطف نسقٍ والاسم المعطوف عنصراً مستقلاً عن الآخر من حيثُ دلالته على حقيقة مستقلة عن دلالة الآخر - فإنّهما يُمثلان وحدةً لغويّة واحدة تؤدي الوظيفة النَّحويّة نفسها. يؤخذُ ذلك من

---

(١) سيبويه: ج٢ / ٨٨-٨٩. وانظر ج٢ / ١٢٨، إذ عدّ سيبويه حرف الجر، والمجرور به خبراً تمت به الفائدة في: (فيها عبدُ الله).

(٢) سيبويه: (الكتاب)ج٢ / ٢٧٥، وانظر: ج٢ / ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٨٤. وانظر: أبو علي الفارسي: (التعليقة) ج٢ / ٢٤.

(٣) سيبويه: ج٢ / ٢٩٣.

نقل سيبويه تعليق الخليل على نحو: يا زيدُ والنضرُ، ويا عمرُو والحارثُ، برفع النضر والحارث فيهما بأنّه «هو القياس كأنّه قال: ويا حارثُ. ولو حمل (الحارث) على (يا) كان غير جائزٍ ألبتة نَصَبَ، أو رَفَعَ؛ مِن قِبَلِ أنّك لا تنادي اسماً فيه الألف واللام بـ(يا)، ولكنّك أشركت بين النضر والأول في (يا)، ولم تجعلها خاصةً للنضر، كقولك: ما مررت بزيدٍ وعمروٍ، ولو أردت عَمَلَين لقلت: ما مررت بزيدٍ، ولا مررت بعمروٍ»[1]. فالخليل لا يُجيزُ نداء الاسم المفرد المعرَّف بـ(أل) لكنّه لمّا صار المعرَّف بـ(أل) جزءاً من مركب اسمي وظيفي منادى، وصُدِّر هذا المركَّب باسمٍ يجوز نداؤه لو جاء منفرداً في سياق آخر، جاز نداء المعرَّف بـ(أل) معه على أنّه جزء من وحدة لغوية وقعت في موضع المنادى بكامل عناصرها، لا على إرادة تكرار حرف النداء(يا)؛ لذا قال الخليل: ولكنّك أشركت بين النضر والأول في (يا)...

ومّما يدلنا على أنّ سيبويه كان يُفَرِّق بين هذين القسمين من أقسام التركيب الاسمي: (المركَّب الاسميّ) الذي يدل على حقيقةٍ مفردةٍ كما يدل الاسم المفرد على حقيقة مفردة، و(المركَّب الاسميّ الوظيفيّ) ما يلي:

أولاً- أنّ سيبويه صرَّح بما يدل على تفريقه بين هذين القسمين في حيِّزٍ واحدٍ من كتابه؛ إذ عبَّر عن إحدى صور التركيب الاسمي الوظيفي بأنّه في موضع الاسم؛ أي أنّه يؤدي وظيفة الاسم في الجملة التي ورد فيها، وليس هو نفسه اسماً. في حين عبَّر عن إحدى صور التركيب الاسمي الذي يدل على حقيقة مفردة كما يدل الاسم المفرد بأنّ

(١) سيبويه: ج٢/١٨٧. ومثل المعطوف والمعطوف عليه عطف نسق في التركيب الاسمي الوظيفي في هذه الرسالة: المبدل منه والبدل في بدل الإضراب، أو الخطأ، والنسيان وإن لم اقف عليه في الكتاب؛ لأنّ البدل في هذه الحالة مستقل عن المبدل منه في دلالته، ومشارك له في الوظيفة النحوية التي يؤديها في الجملة التي وردا فيها. وسياتي مزيد بيان لهذا في البدل والمبدل منه إن شاء الله. انظر ص١٣٠ وما بعدها من هذا البحث.

عناصر المركب كلّها مجتمعةً اسمٌ؛ فهي نفسها اسم، لا في موضع اسم. قال: «فصارت كُدتُ، ونحوها بمنزلة كُنتُ عندهم، كأنّك قلت: كدتُ فاعلاً، ثم وضعت أفعلُ في موضع فاعل. ونظير هذا في العربية كثير، وستراه إن شاء الله تعالى. ألا ترى أنّك تقول: بلغني أنّ زيداً جاء. فأنّ زيداً جاء كلُّه اسمٌ. وتقول: لو أنّ زيداً جاء لكان كذا وكذا، فمعناه: لو مجيء زيدٍ، ولا يُقال: لو مجيء زيد»[1]. فالشبه بين المركب الاسمي الوظيفي(خبر كاد)، والمركب الاسمي (أنّ زيداً جاء) في أداء الوحدتين التركيبيتين كلتيهما وظيفة اسم مفرد، وفي مجيئهما أحياناً في مواضع لم يُستعمل فيها الاسم المفرد. أمّا الفرق بينهما ففي كون التركب الإسنادي (خبر كاد) مركّباً اسميّاً وظيفيّاً يؤدي وظيفة الاسم المفرد في الجملة التي ورد فيها، وليس المسند إليه فيه من تمام دلالة المسند؛ لذا قال سيبويه: وضعت أفعلُ في موضع فاعل. ولم يقل إنّ هذا المركب اسم، بل عدَّه في موضع الاسم. في حين أنّ المركّب الاسميّ (أنّ زيداً جاء) يدلّ بكامل عناصره على حقيقة مفردة كما يدلّ الاسم المفرد؛ لذا أوّله سيبويه بالمصدر وهو أحد أنواع الاسم في العربية، كما صرّح بكون المركب كاملاً اسماً. ويُستبعد أن يكون تعبير سيبويه عن هذين المركبين في حيّزٍ واحد، وفي مقام ربط بينهما في تشابههما في شيء ما بأنّ أحدهما :في موضع الاسم، والآخر:كلّه اسم، يُستبعد أن يكون غير مقصودٍ، وغير دالٍّ على مراد سيبويه. كما أنّ سيبويه صرح عدة مرات في كتابه بكون بعض المركبات الاسمية الوظيفية في موضع الاسم[2]، في حين كان يعدُّ المركبات الاسمية

---

(١) سيبويه: (الكتاب) ج٣/ ١١.

(٢) انظر تعبيره عن المركب الاسمي الوظيفي المؤلّف من تركيب إسنادي بأنّه في موضع الاسم: سيبويه: (الكتاب)ج٢ / ٣٤٨، ٤٠٦، وج٣/ ١٠ عبّر به تسع مرات في الصفحة نفسها، ٢٨، ٨٨، ٩٩، ١٢١، ١٥٨عبّر به ثلاث مرات في الصفحة نفسها، ١٦٠. وتعبيره عن المركب من حرف الجر والمجرور به بانه في موضع الاسم: ج١/ ٦٨، وج٢ /٨٨-٨٩، ١٣٠، ٢٧٥، ٢٧٦، ٣١٤-٣١٥.وتعبيره عن المركب من (لا) واسمها المبني بأنّه في موضع اسم: ج٢ / ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٩٣، ٣١٧، ونقله عن الخليل: ج٢/ ٢٩٣.

الدالة على حقيقة مفردة أسماء تتمّ دلالتها بتمام آخر عنصر فيها كما سيأتي[١].

ثانياً– أنّ سيبويه بنى بعض الأحكام النحوية معتمداً على الفرق بين (المركّب الاسميّ) الدّال على حقيقة مفردة، فهو في حكم الاسم المفرد عنده، و(المركّب الاسميّ الوظيفيّ). من ذلك قوله: «وإذا سميت رجلاً: (الذي رأيته)، أو(الذي رأيت) لم تغيره عن حاله قبل أن يكون اسماً؛ لأنّ (الذي) ليس منتهى الاسم، وإنما منتهى الاسم الوصل، فهذا لا يتغير عن حاله، كما لم يتغير (ضاربٌ أبوه) اسم امرأة عن حاله، فلا يتغير (الذي) كما لم يتغير وصله، ولا يجوز لك أن تناديه، كما لا يجوز لك أن تنادي(الضارب أبوه) إذا كان اسماً؛ لأنّه بمنزلة اسمٍ واحدٍ فيه الألف واللام. ولو سميته: (الرجلُ منطلقٌ) جاز أن تناديه فتقول: يا الرجلُ منطلقٌ؛ لأنّك سميته بشيئين كلٌّ واحدٍ منهما اسمٌ تام»[٢]. فهو هنا يُفرِّق بين المركبَينِ الاسميين: الاسم الموصول وصلته، واسم الفاعل ومعموله الذي هو من تمامه، والمركب الإسنادي(الرجلُ منطلقٌ)من حيثُ إنّ عناصر المركب الاسمي في كلٍ من صورتيه المذكورَتَينِ تمثل وحدةً لغويةً تدل على حقيقة مفردة كما يدل الاسم المفرد، في حين يمثل المبتدأ في المركب الإسنادي (الرجل) اسماً تاماً، ومثله الخبر(منطلق)، مع أنّ سيبويه كان يتحدث عن المركب الإسنادي المسَمَّى به(العلم)، الذي يعدُّ ضمن المركبات الاسمية الدالة على حقيقة مفردة لكنّه لم يغفل عن الأصل لديه قبل التسمية بتلك المركبات، وهو وحدة دلالة عناصر كلِّ مركب اسميٍّ على حقيقة مفردة، وانفصال دلالة المسند عن المسند إليه في التركيب الإسنادي؛ لذا رأى عدم جواز نداء الاسم الموصول(الذي)وصلته، واسم الفاعل(الضارب) ومعموله الذي هو من تمامه؛ لأنهما في نَظَرِه كالاسم المفرد

---

(١) انظر الفصل الأوّل من هذا البحث: ص ٩١ وما بعدها.

(٢) سيبويه: ج٣/ ٣٣٣. وانظر المبرد: (المقتضب) ج٤/ ١٤، وابن السراج: (الأصول)ج٢/ ١٠٥–١٠٦.

المعرَّف بـ (أل)الذي لا يجوز نداؤه عنده[١]، وأجاز نداء المركب الإسنادي المسمَّى به(العَلَم) حتى وإن صُـدِّر بـ (أل) نحو :الرجلُ منطلقٌ؛ لأنّه يرى استقلال دلالة المسند عن المسند إليه، فليس المسند مع المسند إليه بمنزلة الاسم المفرد؛ فجاز نداء :الرجلُ منطلقٌ، مع أنّه مُصَدَّر بـ (أل) كما يُنادى كلُّ عَلَمٍ مؤلَّف من مسند ومسند إليه غير مُصَدَّر بـ (أل).

كما فرَّق سيبويه بين المركب الاسمي، والمركب تركيبًا إسناديًا في صورة كلامية ظاهرُها التماثُل، وهي : هذا الرجلُ، باحثاً عن الدلالة التي تحملها الرسالة اللغوية من ذهن المرسِل إلى ذهن المستقبِل، معتمداً على السياق الذي وردت فيه هذه الصورة الكلامية، فحَكَم عليها مرةً بأنّها مركب اسمي يدل على حقيقة مفردة، وأخرى بأنّها جملة، المبتدأ فيها مستقل عن الخبر من حيثُ الدلالة المفردة، فقال : « هذا باب ما يرتفعُ فيه الخبرُ؛ لأنّه مبنيٌّ على مبتدأ، أو ينتصبُ فيه الخبرُ؛ لأنّه حالٌ لمعروفٍ مبنيٍّ على مبتدأ، فأمّا الرفع فقولك : هذا الرجلُ منطلقٌ. فالرجلُ صفةٌ لهذا، وهما بمنزلة اسمٍ واحدٍ؛ كأنّك قلت : هذا منطلقٌ. . . وأمّا النصبُ فقولُك : هذا الرجلُ منطلقاً، جعلت الرجل مبنياً على هذا، وجعلت الخبرَ حالاً له قد صار فيها، فصار كقولك : هذا عبدُ الله منطلقاً، وإنما يُريد في هذا الموضع أن يُذكِّر المخاطَبَ برجلٍ قد عَرَفَهُ قبل ذلك، وهو في الرفع لا يُريدُ أن يُذكِّره بأحد، وإنما أشارَ فقال : هذا منطلقٌ»[٢]. فهذا الرجلُ، من: هذا الرجلُ منطلقاً، جملةٌ من مبتدأ وخبر، والمبتدأ فيها مستقل في دلالته عن الخبر، والمرسِل والمستقبِل في ذهنيهما معرفةٌ سابقة بذلك الرجل المُشار إليه كما قال سيبويه في عنوان الباب؛ لذا نصب المرسِل(منطلقاً) على أنّه حال لمّا رفع

---

(١) انظر نفيه جواز نداء الاسم المفرد المعرف بـ(أل) غير لفظ الجلالة (الله) : سيبويه : (الكتاب)ج٢ / ١٩٥، ٣٣٤.

(٢) سيبويه: ج٢ / ٨٦-٨٧.

الرجل على أنّه خبر. أمّا هذا الرجلُ، من: (هـذا الرجلُ منطلقٌ)، فمركَّبٌ اسمي يدل على حقيقة مفردة فلا يؤلِّف جملة إلا بعد مجيء الخبر، ولم يكن في ذهن المرسل والمستقبل شيء حول الرجل المذكور في المركب الاسمي قبل الحديث عنه، وإنما أراد المرسل أن يُشير إليه فقط ليخبر المستقبل عنه بشيء ما؛ لذا اختزل سيبويه (هذا الرجل) عند تفسيره مُراد المرسل بـ(هذا) في قوله: لا يُريد أن يذكِّره بأحدٍ، وإنما أشار، فقال: هذا منطلق. في حين ذكر للرجل مُعادلاً حين رآه وحدة مستقلة في تركيب الجملة، تؤدي وظيفة الخبر، فجعل: هذا الرجلُ منطلقاً مثل: هذا عبد الله منطلقاً، والرجل في الجملة الأولى يُعادل عبد الله في الجملة الثانية في انفصاله عن هذا، وأدائه وظيفة الخبر في الجملة التي ورد فيها. وفهْمُ سيبويه هذه الدلالة وتحليله (هذا الرجل)في هذين الاستعمالين اللغويين بكون أحدهما جملة، والآخر مركبٌ اسمي لا يؤلف جملة إلا بمجيء الخبر، كان من طريق لفظ الرسالة في كلتا الجملتين؛ إذ جاءت الحال (منطلقاً) فدلت على تمام الجملة بالرجل، في حين ارتفع (منطلقٌ) في الجملة الثانية، فدلّ على أنّه هو الخبر، وأنّ الرجل عنصر في المركب الاسمي المبتدأ (هذا الرجل)[(١)].

كما فرَّق بين المركّب الاسميّ من المنعوت ونعته، والمركّب الاسميّ الوظيفيّ من المعطوف والمعطوف عليه عطف نسقٍ اللذين يدلُّ كلٌّ واحد منهما على حقيقة مفردة مستقلة عن دلالة الآخر؛ إذ أجاز سيبويه إتباع النعت لفظ المنعوت في النداء، نحو: يا زيدُ الطويلُ، وأجاز حمله على الموضع ونصبه، نحو: يا زيدُ الطويلَ. في حين ألزم كون المعطوف عطف نسقٍ على المنادى ودلالته مستقلة عن دلالة المعطوف عليه، ألزم كونه في حكم المنادى نفسه لا غيرَ، فيبنى المنادى المفرد العلم على الضم، وينصب المنادى المضاف، فقال: «وتقول: يا زيدُ وعمرُو، ليس

(١) ومثل هذا المركب الإسنادي في انفصال المسند عن المسند إليه المركب الإسنادي الذي يؤدي وظيفة اسم مفرد في تركيب الجملة العربية، فيصير بذلك مركباً اسمياً وظيفياً.

إلا؛ لأنّهما قد اشتركا في النداء في قوله: يا، وكذلك: يا زيدُ وعبدَالله، ويا زيدُ لا عمرُو، ويا زيدُ أو عمرُو؛ لأنّ هذه الحروف تُدخِلُ الرفع في الآخر كما تُدخِلُ في الأول، وليس ما بعدها بصفةٍ، ولكنّه على يا»[١]. فيُفهم منه استقلال دلالة المعطوف عن المعطوف عليه، مع تمثيله معه وحدة لغوية وظيفية، فله حكم المنادى نفسه؛ لأنّه منادى كما أنّ المعطوف عليه منادى، لكنّه لم يتصل بحرف النداء مباشرة، ولو لم يكن كذلك ما جاز عطف المفرد المعرَّف بـ(أل) نحو: يا زيدُ والنضرُ، ويا عمرُو والحارثُ. في حين أنّ النعت يجوز فيه الإتباع لِلَفظ المنادى المنعوت، ويجوز نصبه إتباعًا على محل المنادى؛ لأنه من تمام المنعوت، وليس منادى مثله مستقلاً عنه كما كان المعطوف والمعطوف عليه عطف نسق؛ نحو: يا زيدُ وعمرُو، فلما أخذ صدر المركب الاسمي (المنعوت) حكم المنادى جاز في نعته الأمران: الإتباع على اللفظ، والإتباع على المحل.

ويؤيد ذلك الفهم ما نجده في بعض شروح الكتاب، وفي بعض كتب النحو، من ذلك قول أبي علي الفارسي مُفرِّقاً بين المركب الاسمي من المنعوت ونعته (زيدٌ الطويلُ) والمركب الإسنادي من مبتدأ وخبر (زيدٌ منطلقٌ): «الصفة لا تحلُّ محل الخبر، وإنما هي تبيين للاسم، وتعريف له، فهي والاسم شيء واحد»[٢].

وجاء في شرح السيرافي قوله مُفرِّقاً بين الصلة، والنعت، والخبر عندما تناول حذف الضمير العائد الواقع في موضع نصب: «وحذف الهاء في الصفة دون حذفها في الصلة وإثباتها أحسن من حذفها؛ وذلك لأنّ الصفة تشبه الصلة من وجهٍ، وتفارقها من وجه: فأما شبهها فلأنّ الصفة والموصوف بمنزلة اسمٍ واحدٍ كما

---

(١) سيبويه: (الكتاب) ج٢/١٨٦. وانظر: ابن يعيش: (شرح المفصل) ج٢/٢-٣. وسيأتي حكم تابع المنادى الذي يمثل معه مركباً اسمياً في دراسة سيبويه ظاهرة المطابقة بين عناصر المركب الاسمي؛ إن شاء الله. انظر ص ٢٣٣ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) أبو علي الفارسي: (التعليقة) ج٣/١٥٢. وانظر في ذلك: الجرجاني: (دلائل الإعجاز) ص ٤١٩.

أنّ الصلة والموصول كاسمٍ واحدٍ. . . وأمّا الخبر فهو الذي قدّمنا ذكره: أنّ حذف الهاء قبيح فيه؛ لأنّ الخبرَ غير المُخبَر عنه، وليس هو معه كشيء واحد»[١].

وقال ابن السرّاج مُفرِّقاً بين النعت والبدل، وعطف النسق: «اعلم أنّ العطف يشبه الصفة والبدل من وجه، ويفارقهما من وجهٍ: أما الوجه الذي أشبههما فإنّه تابعٌ لما قبله في إعرابه، وأما الوجه الذي يفارقهما فيه فإنّ الثاني غير الأول، والنعتُ والبدلُ هما الأول»[٢].

والقسم الأول من قسمي التركيب الاسمي (المركّب الاسميّ) هو المَعني بالبحث في هذه الرسالة؛ إذ لا يؤلف جملة حين يُفرد من السياق الذي يجيء فيه، حتى وإن اشتمل في عناصره على مركب إسنادي: كصلة الاسم الموصول، والنعت في بعض صورهما؛ لأنّنا حين نفرد المركّب الاسميّ من السياق نفرده بكامل عناصره، والصلة والنعت مرتبطان بالاسم الذي في صدر المركب، وهما جزء منه، يدلان معه على حقيقة مفردة كما يدلُّ الاسم المفرد لذا قال بعض النحاة: «الذي إذا تمّ بصلته كان اسماً مفرداً كزيد، وعمرو، لا يفيد إلا بضم جزء آخر إليه»[٣]. وكذلك كلّ مركبٍ اسمي. كما أنّ المركبات الاسمية غير مُصدَّرة بحرف من حروف الجر[٤] كما سيأتي بعكس بعض المركبات الاسمية الوظيفية.

---

(١) السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج١/ل١٩٤ أ – ب.

(٢) ابن السراج: (الأصول) ج٢/٣٠٥.

(٣) ابن يعيش: (شرح المفصل) ج٣/١٥٦.

(٤) سبق أن ذكرت في الخطة المقدمة إلى القسم أنّ المركب الاسمي الذي تناقشه هذه الرسالة لا يؤلف جملة حين يفرد من السياق الذي جاء فيه، كما أنّه غير مُصدَّر بحرف من حروف الجر، وخرجت بقية المركبات الاسمية الوظيفية: لا واسمها المبني المركب معها، والمعطوف والمعطوف عليه عطف نسق اللذان يدل كل واحد منهما على حقيقة مفردة مستقلة عن الآخر، خرجت مع أنّها لا تمثل جملة حين تفرد من السياق الذي تجيء فيه، كما أنّها غير مُصَدَّرة بحرف من حروف الجر؛ لارتباطها الوثيق بالمركبات الاسمية الوظيفية من حيث هي مركبات اسمية وظيفية مثلها، ولانفصالها عن المركبات الاسمية من حيث يدل المركب الاسمي على حقيقة مفردة كما يدل الاسم المفرد، في حين تخالفها تلك المركبات في ذلك.

الاسم من حيث البساطة والتركيب في الكتاب[1]

فكرة الأصل والفرع موجودة في كتاب سيبويه[2]، ومّما جاء في ذلك: «النكرة أولُ ثم يدخل عليها ما تُعَرَّفُ به» [3]، وفي تعبير آخر: «النكرة قبل المعرفة» [4] و«المعرفة بعد النكرة» [5]. هذا في كون النكرة أصلاً، وكون المعرفة فرعاً. وجاء في كون الواحد (أي المفرد غير المثنّى، والجمع) أصلاً: «والواحد أشدُّ تمكناً وهو

---

(١) أتناول في هذا المبحث الأصل في الاسم من حيث البساطة (الإفراد) والتركيب لما قد يترتب عليه من بناء سيبويه بعض الأحكام النحوية اعتماداً على فكرة الأصل والفرع، وتفسير بعض الظواهر اللغوية في المركبات الاسمية بناءً على هذه الفكرة؛ فقد ثبت أنّ سيبويه يعدّ مفارقة الأصل ضمن علل المنع من الصرف: كالتعريف الذي هو عنده فرع التنكير (ج١/٢٢)، والتأنيث فرع التذكير (ج٣/٢٤١)، والجمع فرع المفرد (ج٣/٢٢٧)، والعدل فرع الأصل في البناء (ج٣/٢٢٣)... بل هناك قواعد يمكن وصفها بأنها عامة في دراسة سيبويه اللغة، ومنها ما قام على فكرة الأصل، كقوله في مجهول الأصل: «ولو لم تجد في هذا الباب ما يؤكد التذكير لكان أن تحمله على التذكير أولى حتى يتبين لك أنه مؤنث». (ج٣/٢٦٨)، فالحمل على الأصل أولى عنده حتى يتبين خلافه.

وقد وصف أحد المستشرقين كتاب سيبويه بأنه «غاية في التماسك والثبات على المبدأ» M.G.Cartter (عشرون درهماً في كتاب سيبويه)، ترجمة وتعليق: عبد اللطيف الجميلي، وحاتم الضامن. (المورد) مجلة دورية فصلية تصدر عن وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، المجلد السادس عشر، العدد الأول، ربيع ١٩٨٧م. ص ١٢٠.

(٢) سبق إلى هذا القول: عبد الرحمن بو درع في بحثه (نظرية الأصل والفرع في النحو العربي) المنشور في مجلة (الفيصل) العدد (١٩٠) ربيع الثاني ١٤١٣هـ أكتوبر ١٩٩٢م. ص ٨٧. وكذلك: محمود نحلة في كتابه (الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية) ص ١٧. وكذلك: يسرية محمد إبراهيم حسن في كتابها (الأصالة والفرعية في النحو العربي) القاهرة، المطبعة الإسلامية الحديثة، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م. ص ٥.

(٣) سيبويه: (الكتاب) ج١/٢٢.

(٤) سيبويه: ج١/٢٤.

(٥) سيبويه: ج١/١٨٤.

الأولُ »(١). وفي كون التذكير أصلاً: « وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة، ولم يكن كالمذكر؛ لأنّ الأشياء كلها أصلها التذكير ثمّ تختصُّ بعدُ... فالتذكيرُ أولُ وهو أشدُّ تمكناً... فالتذكير قبلُ وهو أشدّ تمكناً »(٢).

كما جاء أنّ بعض الأبنية أصل قد تتحول عنها بعض الأسماء، ومثّل بـ (عُمَر وزُفَر)، وعدّهما معدولين عن بنائهما في الأصل(٣).

ومع ذلك فإني لم أقف على نص في الكتاب يصرح فيه سيبويه بأصالة الاسم المفرد وفرعية المركب، ويكون هذا النص ممثلاً رأيه هو، إلا قوله في أصل العدد المركب (خمسةَ عشرَ) ونحوه: « وأمّا خمسةَ عشرَ وأخواتها، وحادي عشر وأخواتها، فهما شيئان جُعلا شيئاً واحداً، وإنما أصل (خمسةَ عشرَ): خمسة، وعشرة، ولكنهم جعلوه بمنزلة حرفٍ واحد »(٤). أي أنّ الأصل عنده هو الإفراد والعطف، ولكنْ هناك إشارات وردت في الكتاب يمكن أن تؤيد القول بأنّ سيبويه كان يرى أصالة الاسم المفرد، وفرعية المركب؛ منها:

١- حين ذكر سيبويه اللغات في (معديكرب) فعدّ منها أنّ بعض العرب يجعلونه اسماً واحداً غير مضافٍ صدره إلى عجزه سأل يونس عن ذلك، فقال: « فقلتُ ليونس: هلاّ صرفوه إذ جعلوه اسماً واحداً وهو عربي؟ فقال: ليس شيء يجتمع من شيئين فيُجعلُ اسماً سُمي به واحد إلا لم يُصرف؛ وإنما استثقلوا صرف هذا لأنه ليس أصل بناء الأسماء... فلمّا لم يكن هذا البناء أصلاً، ولا متمكناً كرهوا أن يجعلوه بمنزلة المتمكن الجاري على الأصل، فتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجميّ »(٥). فمن إيراد سيبويه هذه الإجابة في كتابه وعدم ردّه إياها، يمكن أن يفهم قبوله هذا الرأي.

---

(١) سيبويه: ج٣/٢٢٧.

(٢) سيبويه: ج٣/٢٤١.

(٣) انظر سيبويه: (الكتاب) ج٣/٢٢٤.

(٤) سيبويه: ج٣/٢٩٧-٢٩٨.

(٥) سيبويه: ج٣/٢٩٧.

٢- سبق القول إنّ سيبويه يرى أنّ النكرة أصل والمعرفة فرع(١)، والتعريف عنده حادث؛ إذ قال: «الأشياء إنما تكون نكرة ثمّ تُعَرَّف»(٢)، ثمّ عدَّ (الإضافة) ممّا تُعَرَّفُ به النكرة، فقال: «فالنكرة تُعَرَّفُ بالألف واللام والإضافة، وبأن يكون علماً»(٣)؛ وما دامت النكرة عنده أصلاً يحدث عليها التعريف، والإضافة ممّا يحدث به التعريف الذي هو فرع، والإضافة ممّا يحصل به التركيب؛ فيمكن أن يُفهم من ذلك فرعية التركيب عنده كفرعية التعريف الذي حصل بالتركيب.

٣- أنّ سيبويه قد شبّه تاء التأنيث التي تلحق الأسماء بعجز الاسم المركب في أنّها تُضمُّ إلى الكلمة للدلالة على التأنيث كما يُضمُّ العجز إلى الصدر في بعض المركبات الاسمية، فقال: «وإنما كانت هاء التأنيث بهذه المنزلة؛ لأنها تُضمُّ إلى الاسم كما يُضمُّ (موت) إلى (حَضْرَ) و(بَكّ) إلى (بَعْلَ)»(٤)، وقد سبق القول إن سيبويه يعدُّ التذكير أصلاً، والتأنيث فرعاً(٥) فيمكن أن يُفهم من تشبيهه ضمّ تاء التأنيث إلى الكلمة للدلالة على التأنيث بضمّ العجز إلى الصدر في المركب - أنّ التركيب فرعٌ، كما أنّ التأنيث فرعٌ عندَه.

٤- بعد أن مَثَّلَ سيبويه ببعض المركبات قال: «ويجيء من الأشياء التي هي من شيئين جُعِلا اسماً واحداً ما لا يكونُ على مثاله الواحدُ، نحو: أيادي سَبَا؛ لأنّه ثمانيةُ أحرف، ولم يجئ اسمٌ واحدٌ عدّته ثمانية أحرف. ونحو: شَغَرَ بَغَرَ، ولم يكن اسمٌ واحد توالت فيه ولا بِعدّته من المتحركات ما في هذا. كما أنّه قد يجيء في المضاف والمضاف إليه ما لا يكون على مثاله الواحدُ، نحو: صاحب جعفرٍ، وقَدَم عُمَر، ونحو

---

(١) عُد إلى الصفحة السّابقة في هذا البحث.

(٢) سيبويه: ج٣/٢٤١.

(٣) سيبويه: ج٣/٢٤٢.

(٤) سيبويه: (الكتاب) ج٣/٤١٩.

(٥) عد إلى الصفحة السابقة في هذا البحث.

هذا مما لا يكون الواحد على مثاله»[1]. وشرح ذلك أبو علي الفارسي، فقال: «يعني توالت فيه الحركات التي لا يتوالى مثلها في الأبنية الأصليّة، ولا يكون أيضاً بناء أصلٍ على هذه العدّة يجتمع فيه ستة أحرف لا زائد فيهنَّ»[2]؛ فيمكن أن يفهم من ذلك حدوث التركيب عنده، فحدث معه هذا العدد في حروف المركب، وتوالي المتحركات بهذه العدة، وهو ما لا يكون في الاسم البسيط.

٥- يمكن أن يُستنتج من تعبير سيبويه في دراسته المركبات حدوث التركيب في الأسماء؛ إذ نصّ في أكثر من موضع في كتابه على أنّ بعض المركبات تحصل بضمّ كلمة إلى أخرى[3]، من ذلك قوله في النسب إلى (خمسة عشر)، و(معد يكرب) في لغة من لم يُضِف الصدرَ إلى العجز: «قلتَ: معديّ، وخمسيّ، فهكذا سبيل هذا الباب وصار بمنزلة المضاف في إلقاء أحدهما حيث كان من شيئين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر»[4]، وقوله في التصغير: «هذا باب تحقير كل اسمٍ كان من شيئين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر، فجُعلا بمنزلة اسمٍ واحد»[5]؛ فقوله: (ضُمَّ)، وقوله: (كان من شيئين) يمكن أن يُفهم منه أنّ الإفراد أسبق عنده من التركيب؛ لذا فالتركيب في الأسماء فرع.

٦- ومّما يمكن أن يُفهم منه كون الإفراد في الاسم هو الأصل عند سيبويه ما نجده في إجرائه، إذ كان يحمل ما رُكِّب من الأسماء بإضافة، أو بوصل... على

---

(١) سيبويه: ج٣/٣٧٤.

(٢) أبو علي الفارسي: (التعليقة)ج٣/٢١٣. وكان سيبويه قد أشار في كتابه إلى أنّ غاية ما تصلُ إليه الكلمة العربيّة المفردة ذات الأصل الثلاثيّ، أو الرباعيّ بالزيادة سبعةَ أحرف، ومثّل بـ(اشهيباب)، و(احرنجام). سيبويه: ج٤/ ٢٣٠.

(٣) انظر على سبيل المثال: سيبويه: ج٣/ ٣٧٤ في عنوان الباب، و٤٧٥.

(٤) سيبويه: (الكتاب) ج٣/ ٣٧٤.

(٥) سيبويه: ج٣/ ٤٧٥.

الاسم المفرد، فيجعل المركّب الاسميّ (بمنزلة الاسم المفرد)، أو يفسره باسمٍ مفرد. فمن ذلك: قوله في (أيُّها) وأسماء الإشارة حين توصف بما فيه (أل) إنها مع ما وصفت به « بمنزلة اسمٍ واحد »[1]، وقوله في تفسير (أنْ تأتيني خير لك): « كأنك قلت الإتيان خير لك »[2]. وستأتي نصوص كثيرة فيها مثل هذا[3]؛ فيمكنُ أن يُفهم منه أنَّ الاسم المفرد هو الأصل عند سيبويه؛ لأنّه جعل المنزلة له، وفسّر المركب به، أو جعل المركَّب في منزلته.

وقد صرّح بعض النحاة بعد سيبويه بأصالة الاسم المفرد، وفرعية المركب[4].

---

(١) سيبويه: ج٢/١٨٨، وكرر العبارة في ١٨٩ مرتين، و ١٩٢.

(٢) سيبويه: ج٣/١٥٣.

(٣) انظر ص ١٥٥ وما بعدها من هذا البحث.

(٤) انظر في ذلك قول ابن السّرّاج عند حديثه عن الأسماء المبنيّة: « هذه الأسماء على ضربين: مفرد، ومركّب. فنبدأ بذكر المفرد؛ إذ كانَ هو الأصل؛ لأنّ التركيب إنّما هو ضمُّ مُفردٍ إلى مفرد...». ابن السّرّاج: (الأصول) ج٢ / ١١١. ونقل الأنباري عن النحاة البصريين - ولم يُسم أحداً بعينه - أنّ « الأصل هو الإفراد، وإنما التركيب فرع ». (الأنباري، أبو البركات (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) ومعه كتاب (الانتصاف من الإنصاف) لمحمد محيي الدين عبد الحميد. د.ت. ١٩٨٢م، ص ٣٠٠). ثم أخذه وعلل به منع العلم المركّب من الصرف، فقال: « والتركيب فرع على الإفراد ». الأنباري: (أسرار العربية) ١٦١. وعلل بمثله ابن يعيش الصنعاني، انظر: ابن يعيش الصنعاني: (كتاب التهذيب الوسيط...) ٣٣٣.

الفصل الأوّل

تقسيم المركّب الاسميّ في الكتاب

- المركّب الاسميّ الصرفيّ (الاسم المركّب)
- المركّب الاسميّ النحويّ (المركّب الاسميّ)
- أنماط المركّب الاسميّ

تقسيم المركّب الاسميّ في الكتاب

بعد النظر في دراسة سيبويه المركّب الاسميّ ظهر لي انقسامه في نظره قسمين رئيسين:

١- المركّب الاسميّ الصرفيّ.

٢- المركّب الاسميّ النحويّ.

ورغبةً في الاختصار؛ أقترح تسمية القسم الأول: الاسم المركب؛ لورود هذا المصطلح في الدراسة النحوية العربية وصدقه على(المركّب الاسميّ الصرفيّ)في هذا البحث؛ لذا أرى أنه من الأجدى إبقاءه كما ورد لدى نحاة العربية. أمّا القسم الثاني فأقترح تسميته بـ: المركّب الاسميّ؛ ليكون خاصاً به، يميزه من قسيمه: الاسم المركب، ومن قسيمهما معاً: المركّب الاسميّ الوظيفيّ. مع التنبيه إلى أنّ هذه الدراسة تبحث في القسمين معاً: (الاسم المركب)، و(المركب الاسمي).

الاسم المركّب:

هو الوحدة اللغوية المؤلفة من عنصرين لغويين امتزجا حتى صارا كالاسم المفرد، لا ينظر فيه إلى جزء دون الآخر، ولا يتأثر فيه عنصر بالآخر إعرابياً، وصار الحرف الأخير من العنصر الأول فيه بمثابة حرف حشو(مبنى)في الاسم المفرد، وصار الحرف الأخير من العنصر الثاني حرف الإعراب في المعرَب من هذا القسم، تظهر عليه علامة الإعراب التي تتغير بحسب تغير موقعه في الجملة العربية.

يُفهم ذلك من بعض أقوال سيبويه في بعض ما يدخل تحت هذا القسم، نحو قوله في اسم الاستفهام المركب من(ما)، و(ذا): « وأمّا إجراؤهم إياه مع ما بمنزلة اسمٍ واحدٍ فهو قولك: ماذا رأيت؟فتقول: خيراً، كأنّك قلت: ما رأيت؟. ومثل ذلك

قولهم: ماذا ترى؟ فتقول: خيراً. وقال جلّ ثناؤه: ﴿مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾[١]، فلو كان (ذا) لغواً لما قالت العرب: عَمَّاذا تسألُ؟ ولقالوا: عمَّ ذا تسأل؟ كأنّهم قالوا: عمَّ تسألُ، ولكنّهم جعلوا: ما، وذا اسماً واحداً كما جعلوا: ما، وإنّ حرفاً واحداً حين قالوا: إنَّما. ومثل ذلك: كأنّما، وحيثُما في الجزاء. ولو كان (ذا) بمنزلة الذي في ذا الموضع ألبتّة لكان الوجه في: ماذا رأيت؟ إذا أجاب أن يقول: خيرٌ»[٢].

استدل سيبويه في هذا النّص على كون (ماذا) اسمًا مركباً دالاً على الاستفهام بعدم حذف الألف من (ما) حين دخل حرف الجر على الاسم المركب كما تُحذف منها حين تكون منفردةً اسم استفهام[٣]، فالألف من (ما) في (ماذا) لم يعد الحرف الأخير في الاسم المركب، بل هو الآن بمثابة حرف حشو في الاسم المفرد. كما استدل على أنّ (ذا) ليست اسماً موصولاً في الأمثلة التي مثل بها، وأنّها أُلّفت مع (ما) اسماً مركباً دالاً على الاستفهام بأنّ الإجابة جاءت بنصب (خيراً)، ولو كانت (ذا) في تلك الأمثلة اسماً موصولاً مستقلاً عن (ما) لحذفت الألف من(ما)، ولرُفع الجواب[٤]؛ لأنّه بدلٌ من السؤال، فلما انتصب الجواب دلّ على كون ماذا اسمَ استفهام مركباً في موضع نصب بالفعل: رأى[٥].

كما يُفهم ذلك من تشبيه سيبويه ما يدخل تحت هذا القسم من الأسماء المركبة بأنّ العنصر الثاني فيها يُضَمُّ إلى العنصر الأوّل كما تُضَمُّ تاء التأنيث إلى الاسم المفرد لتدل على أنّه مؤنث[٦]. كما يُفهم ذلك من تشبيهه بعض الأسماء

---

(١) النّحل: ٣٠.

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج٢/٤١٧-٤١٨. وانظر في ذلك: ابن السراج: (الأصول) ج٢/٢٦٣-٢٦٤.

(٣) انظر في حذف الألف من آخر اسم الاستفهام لوقوعه في موضع الجر: ابن السراج: ج٢/٣٨١

(٤) انظر سيبويه: ج٢/٤١٨.

(٥) انظر تفصيل ذلك لدى: ابن يعيش: (شرح المفصل) ج٣/١٤٩.

(٦) انظر سيبويه: ج٢/٢٦٨، وعبّر عن تاء التأنيث بهاء التأنيث.

المركبة بالاسم المفرد نحو: عيضموز، وعنتريس، في قوله: «هذا باب الشيئين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر، فجُعلا بمنزلة اسمٍ واحدٍ كعيضموز، وعنتريس، وذلك نحو: حضرموت، وبعلبك...» [1]. ومع أنّ سيبويه ذكر اللغة الواردة في بعض الأسماء المركبة؛ نحو: معدي كرب، إذ تُضيف الصدر إلى العجز - فقد ذكر سبب إيراده إياها في هذا الباب، وهو أنّ من العرب «مَن يقول: معد يكربُ، فيجعله اسماً واحداً» [2]. كما أنَّ سيبويه صرَّحَ في كتابه بأنّ العنصرين اللغويين اللذين تأتَلِفُ منهما بعض الأسماء المركّبة «هما مِن الإعراب كاسمٍ واحدٍ لم يكن آخره بائناً مِن أوّله» [3].

كما يُفهَمُ ذلك أيضاً من مُقارنته بين بعض الأسماء المفردة وبعض الأسماء المركبة في عِدَّة ما تكون عليه من الحروف، وعِدَّة ما يتوالى فيها من المُتَحَرِّكات[4] ممّا يُعطينا انطباعاً بحَدّ الشَّبَهِ الذي بلغه الاسمُ المركبُ بالاسمِ المفردِ عند سيبويه.

صور الاسم المركّب[5]:

يُستَنْبَطُ رأي سيبويه في العناصر اللغوية التي يأتلف منها الاسم المركب من

---

(١) سيبويه: ج٣/٢٩٦. والعيضموز: العجوز، والنّاقة الضّخمة أو الطويلة العظيمة، والصّخرة العظيمة الطويلة. (انظر: القاموس المحيط: باب الزّاي، فصل العين)، والعنتريس: النّاقة الغليظة. (انظر القاموس المحيط: باب السين، فصل العين).

(٢) سيبويه: ج٣/٢٩٧.

(٣) سيبويه: (الكتاب) ج٢/٢٦٨.

(٤) انظر قوله: «ويجيء من الأشياء التي هي من شيئين جُعلا اسماً واحداً ما لا يكونُ على مثاله الواحد نحو: أيادي سبأ؛ لأنّه ثمانية أحرفٍ، ولم يجئ اسمٌ واحدٌ عدتُه ثمانية أحرف. ونحو: شَغَرَبَغَرَ، ولم يكن اسمٌ واحدٌ تَوالتْ فيه ولا بعدّته من المتحركات ما في هذا» ج٣/٣٧٤.

(٥) أتناول هذا المبحث من خلال دراسة سيبويه اللغة العربية، أمّا النظر في النصوص اللغوية لمحاولة حصر الصور التي جاء الاسم المركب عليها، فإنه يتطلب بحثاً خاصاً، وجهداً كبيراً يستوعب النظر في نصوص العربية.

نصين اثنين وردا في كتابه: أمّا الأول، فقوله: «فإن قُلتَ: حادي أحدَ عشرَ، فحادي وما أشبهه يُرفَعُ، ويُجَرُّ، ولا يُبنى؛ لأنّ أحدَ عشرَ وما أشبهه مبنيٌّ، فإن بنيت حادي وما أشبهه معها صارت ثلاثة أشياء اسماً واحداً» (١). وأمّا الآخر فقوله: «وأمّا (طسم)، فإن جعلته اسماً لم يكن بدٌّ من أنْ تحرِّك(٢) النونُ، وتصيِّر(٢) ميماً، كأنّك وصلتها إلى (طاسينَ) فجعلتها اسماً واحداً بمنزلة دَرَابَ جِرْدَ، وبَعْلَ بَكَّ، وإن شئت حكيتَ، وتركتَ السواكنَ على حالها. وأمّا (كهيعص)، و(ألمر) فلا يكُنَّ إلا حكاية، وإن جعلتها بمنزلة (طاسينَ) لم يجُزْ؛ لأنّهم لم يجعلوا (طاسينَ) كحَضْرَمَوْتَ، ولكنهم جعلوها بمنزلة هابيلَ، وقابيلَ، وهاروتَ. وإن قلت: أجْعَلُها بمنزلة (طاسينَ ميمَ) لم يَجُزْ؛ لأنّك وصلت ميماً إلى طاسينَ، ولا يجوز أن تصلَ خمسة أحرف إلى خمسة أحرفٍ فتجعلهنَّ اسماً واحداً. وإن قلت: أجعلُ الكافَ والهاءَ اسماً، ثُمّ أجعلُ الياءَ والعينَ اسماً، فإذا صارا اسمين ضَمَمْتُ أحدهما إلى الآخر فجعلتُهما كاسمٍ واحدٍ، لم يَجُزْ ذلك؛ لأنّه لم يجئ مثلُ حَضْرَمَوْتَ في كلام العرب موصولاً بمثله»(٣).

فيُستنبط من هذين النصين في ما يأتلف منه الاسم المركب عند سيبويه ما يلي:

أولاً– ألاّ يبلغ عدد أحرف الاسم المركب عشرة أحرف، يؤخذ هذا من قوله: ولا يجوز أن تصل خمسة أحرف إلى خمسة أحرف، فتجعلهنّ اسماً واحداً.

ثانياً– إذا كان الاسم المركب مبنياً على فتح الجزأين، فإنّه لا يأتلف من أكثر من كلمتين مفردتين؛ لذا ردّ سيبويه بناء (حادي) على الفتح في (حادي أحدَ عشرَ)؛

---

(١) سيبويه: ج٣/٥٦٠.

(٢) ضبط هارون بكسر الراء من (تُحرِّك) والياء من (تصيِّر) على البناء للفاعل: سيبويه: ج٣/٢٥٨، وضبط طبعة بولاق بفتحهما على البناء للمفعول: ج٢/٣١.

(٣) سيبويه: ج٣/٢٥٨–٢٥٩. و(دراب جرد): بلد من بلاد فارس. (انظر لسان العرب: باب الدّال).

لئلا يأتلف الاسم المركب من ثلاث كلمات[1].

ثالثاً – يمكن أن يأتلف الاسم المركب من أكثر من كلمتين مفردتين بشروط:

١– أن تؤلّف كلمتان منه اسماً مركباً مُعرباً.

٢– أن يكون الاسم المُركَّب فيه على صيغة من الصيغ التي جاءت عليها بعض الأسماء المفردة، نحو: طاسين، فهو يشبه: هابيل، وقابيل، وهاروت. يدلنا على هذا الشرط احتجاج سيبويه لجواز تركيب (طاسين) مع (ميم) بأن (طاسين) ليست كحَضْرَمَوْتَ الذي لم يجئ على بناء اسم مفرد؛ فطاسين أشبهت بعد تركيبها إحدى الصيغ التي جاءت عليها بعض الأسماء المفردة، بعكس حَضْرَمَوْتَ.

٣– ألاّ يأتلف الاسم المركب من اسمين مركبين، بل من اسم مركب واحد، وكلمة مفردة. يُفهَمُ هذا من قوله: لم يجئ مثل حَضْرَمَوْتَ في كلام العرب موصولاً بمثله. إضافةً إلى ما سبق من أنّه لا تبلغ عدد أحرف الاسم المركب عشرة أحرف.

ويؤيد هذا الفهم ما ورد في بعض شروح الكتاب، ومن ذلك قول أبي علي الفارسي في وجوب حكاية (كهيعص) و(ألمر): «لأنّه لا يوافق ما عليه أبنية الآحاد، ولا يجوز أيضاً أن يُجعلَ واحدٌ منهما بمنزلة طاسين ميم؛ لأنّه ليس في الاسمين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى

---

(١) وانظر اشتراط سيبويه صحة تركيب اسم (لا) النافية العاملة عمل (إنّ) مع نعته وبناؤهما على الفتح أن يكون التركيب مع النعت الأول، فإن زاد المتكلم في النعوت وجب عليه تنوينها؛ لأنه «لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة اسمٍ واحد» ج٢/ ٢٨٩. وانظر في ذلك: أبو علي الفارسي: (التعليقة) ج٢/ ٣٥، ٣٦. وانظر: السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج١/ ١٩٢ تحقيق رمضان عبد التواب، وانظر قوله في العدد المركب: «لم نرَ شيئين جُعلا اسماً واحداً وهما مضافان، أو أحدهما مضاف». ج٢/ ل٣٠ ب. وانظر كذلك قول ابن السرّاج: «لا تجدُ اسمين جُعلا اسماً واحداً وأحدهما مضاف، إنما يكونان مُفردَين» (الأصول) ج١/ ٣٨٨. وانظر: الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر: (المُفَصَّل في صنعة الإعراب) وضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م. ص٢١٤. وانظر: ابن يعيش: (شرح المفصَّل) ج٢/ ١٠٨.

الآخر شيء يبلغ عدة حروفه مبلغ عدة حروف هذه، فبقي أن يُحكيا فقط »[1]. وقول السيرافي: « أصلُ ما بُني عليه الكلام أنّ الاسمين إذا جُعلا اسماً واحداً، فكلٌّ واحدٍ منهما موجود مثله في الأسماء المفردَة، ثُمّ يُضمُّ أحدهما إلى الآخر؛ فمن أجل ذلك أجاز[2] في (طسم) أن يكونا اسمين جُعلا اسماً واحداً مثل هابيل، وأضافه إلى ميم وهو اسم موجود مثله في المفردات، ولا يُمكن ذلك في كهيعص، وألمر، وإذا جُعِلَ الاسمان اسماً واحداً لم يَجُز أن يُضَمَّ إليهما شيء آخر، فيصير الجميع اسماً واحداً؛ لأنّه لم يوجد مثل حَضْرَمَوْتَ في كلام العرب موصولاً بغيره، فقال سيبويه: لم يجعلوا (طس) كحَضْرَمَوْتَ فيضموا إليها ميم؛ لئلا يقول قائلٌ: إنّ الاسمين جُعلا اسماً واحداً، ثُمّ ضُمَّ إليهما شيءٌ آخر. وكأنّ قائلاً قال: اجعلوا الكافَ والهاءَ اسماً واحداً، ثُمّ ضُمُّوا إليها الياءَ والعينَ، ثُمّ اجعلوا الياءَ والعينَ اسماً، ثُمّ ضُمُّوها إلى الأول، فيصير الجميعُ كاسمٍ واحدٍ، ثُمّ صِلوه بالصَّاد؛ فقال[2]: لم أرَ مثلَ حَضْرَمَوْتَ يُضَمُّ إليه مثله في كلامهم »[3].

أمّا صور الاسم المركب كما جاءت في الكتاب، فهي كما يلي:

١- الاسمُ المركَّب المبنيُّ:

وتتعددُ صورهُ من حيث ما يأتلف منه، ومن حيثُ علامة البناء:

أ- الاسم المركب الذي بني فيه الصدرُ والعجز على الفتح، ومنه:

الأعداد المركبة، من: أحدَ عشرَ، إلى تسعةَ عشرَ، باستثناء اثني عشر[4] فإنّ الصدر يُعرب إعراب المثنى، أما العجز فيبنى على الفتح. قال سيبويه في أحدَ عشرَ وأخواتها: « هما حرفان جُعلا حرفاً واحداً »[5]. يستوي في ذلك المذكّر

(١) أبو علي الفارسي: (التعليقة) ج٣/ ٧١.

(٢) يعني سيبويه.

(٣) السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٤ /ل١١٠ب - ١١١أ. في شرحه باب أسماء السُّور.

(٤) انظر سيبويه: (الكتاب) ج٣/٣٠٧، ٥٥٨. وانظر المبرد: (المقتضب) ج٢/ ١٦٢.

(٥) سيبويه: ج٣/٥٥٧. وانظر: ج١/ ٢٠٦، و ج٣/٢٩٧.

من جزأي التركيب والمؤنث[١]، وما صيغ فيه الصدر على وزن (فاعِل) كثالثَ عشرَ[٢]، وما لم يُصغ.

ومنه أيضاً: بعض الظروف المركبة، نحو: صباحَ مساءَ[٣]، ويومَ يومَ[٤]، وبينَ بينَ[٥]، وقد اختلف العرب في استعمال هذه الظروف ـ كما نقل سيبويه ـ: فبعضهم يجعلها «بمنزلة اسمٍ واحدٍ، وبعضهم يضيف الأول إلى الآخر، ولا يجعله اسماً واحداً»[٦]. وإنما تدخل هذه الظروف في الأسماء المركبة في لغة من يستعملها استعمال الاسم المركب، ويبنيها على فتح الجزأين، وهذا الاستعمال مقصور أيضاً على مجيء هذه الأسماء في موضع الظرف، أو الحال كما صرح سيبويه بعد أن نقل اللغتين المستعملتين في هذه الظروف بأنّهم «لا يجعلون شيئًا من هذه الأسماء بمنزلة اسمٍ واحدٍ إلا في حال الظرف، أو الحال»[٧].

ومنه أيضاً: بعض الأحوال المركبة، نحو: شغرَ بغرَ[٨]، و كفّةَ كفّةَ[٩].

(١) انظر قول سيبويه في إحدى عشرة الكلام نفسه في أحدَ عشرَ: ج٣/٥٥٧-٥٥٨.

(٢) انظر سيبويه: ج٣/٢٩٧-٢٩٨، ٥٦٠.

(٣) انظر: سيبويه: (الكتاب) ج١/٢٢٧، وج٣/٣٠٢. وانظر: ابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٤/١٢٣. وابن هشام الأنصاري: (شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب) وضع هوامشه :إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م. ص ٨٧.

(٤) انظر سيبويه: ج٣/٣٠٧. وانظر: ابن هشام: (شرح شذور الذهب) ص ٨٧.

(٥) انظر سيبويه: ج٣/٣٠٢. وانظر: ابن هشام: (شرح شذور الذهب) ص٨٨.

(٦) سيبويه: ج٣/٣٠٣. وانظر: أبو علي الفارسي: (التعليقة) ج٣/١١٥-١١٦.

(٧) سيبويه: ج٣/٣٠٣. ونقل في الموضع نفسه عن يونس: انّ أبا عمرو كان يُضيف أحد الاسمين إلى الآخر حتى في موضع الظرف، والحال. كما نقل انّه رأي يونس أيضاً. وانظر في تخصيص كونه اسماً مركباً بوقوعه في موضع الظرف، أو الحال: أبو علي الفارسي: ج٣/١١٥. والسيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٤/ل١٣٢ ب. وابن هشام: (شرح شذور الذهب) ص ٩١.

(٨) انظر سيبويه: ج٣/٣٠٧، ٣٧٤ وفيها صرح بكونها «من شيئين جُعلا شيئاً واحداً». وانظر: ابو علي الفارسي: ج٣/١١٤، وابن يعيش الصنعاني: (التهذيب الوسيط) ص ٣٧.

(٩) انظر سيبويه: ج٣/٣٠٤. و أبو علي الفارسي: ج٣/١١٥-١١٦.

وممّا يدخل تحت هذا النوع من التركيب أيضاً بعض الأحوال المركبة التي خُتم الصدر فيها بالياء، والعجز بالألف، نحو: أيادي سبا، وبادي بدا[١]، وممّا يؤيد أنّ سيبويه يعدّهما من هذا النوع من التركيب في لغة من ركبهما، لكنّ الفتحة لا تظهر عليهما في النطق ـ تشبيهه إياها بالعدد المركّب (خمسةَ عشرَ) المبني على فتح الجزأين[٢]، والحال المركبة (شَغَرَ بَغَرَ)[٣]. ويؤيد ذلك قول السيرافي في شرحه: إنّ «منهم مَن جعلهما اسمين كاسمٍ واحد؛ فبناهما، وجعلهما في موضع الحال، فصارَ بمنزلة قولك: هو جاري بيتَ بيتَ»[٤].

ومنه أيضاً: بعض أسماء الأفعال المركّبة نحو: حَيَّهَلَ، في لغة مَن يبنيه على فتح جزأيه[٥]. ومنه أيضاً: بعض الأعلام نحو: الخازَ بازَ[٦] في لغة من بناه على فتح الجزأين.

ومنه أيضاً: بعض الكنايات نحو: حَيْصَ بَيْصَ[٧] كنايةً عن الفتنة، أو الداهية

---

(١) انظر سيبويه: ج٣/٣٠٤، ٣٠٥ وقد ورد بالتسهيل (تسهيل الهمز)، وصرح السيرافي في شرحه الكتاب «أنّهم أجمعوا على ترك الهمز فيه من هذا المَثل» ج٤ /ل١٣٣ أ.

(٢) انظر سيبويه: (الكتاب) ج٣/٣٠٤.

(٣) سيبويه: ج٣/٣٠٥.

(٤) السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٤ /ل١٣٣ أ. وانظر تعليله تسكين الياء في صدر الاسم المركب: أيادي سبا وبادي بدا بأنّها «إنما سكنت؛ لأنّ الياء أثقلُ من الحروف الصحيحة». ج٤ /ل١٣٣ ب.

(٥) انظر سيبويه: ج٣/٣٠١.

(٦) انظر سيبويه: ج٣/٣٠١. وانظر في ذِكرِ هذه اللغة قول السيرافي: «ومَن فَتَحَ جعله بمنزلة خمسةَ عشرَ» ج٤ / ل١٣٠ ب. والخاز باز عند بعض العرب اسمٌ لذباب يكون في الروض، وعند بعضهم هو الداء. انظر سيبويه: ج٣/ ٢٩٩. ونقل السيرافي أنّه «عند بعضهم نبتٌ» ج٤ /ل١٣٠ أ، وانظر الزمخشري: (المفصّل) ص ٢١٥. ومن الاعلام المبنية على فتح الجزأين: بعلَبكَّ في لغة مَن بناه على فتح جزأيه. انظر: ابن عصفور: (المُقرّب) ص ٣٦٣.

(٧) انظر سيبويه: ج٣/٢٩٨. شبّه بناءها ببناء خمسةَ عشرَ. وانظر: ابو علي الفارسي: (التعليقة) ج٣/١١٤.

التي يضيق المخرَجُ منها[1].

ومنه الاسم المركّب المؤلَف من اسم مركّب جاء على صيغة اسم مفرد واسم مفرد نحو: طاسينَ ميمَ[2].

ويظهر لي أنَّ ممّا يدخل تحت هذه الصورة بعض الأسماء المركبة من كلمتين لفظهما واحد، وبينهما حرف العطف(الواو)، وتُستعمل كنايةً عن أمرٍ ما، نحو: (كيتَ وكيتَ)، و(ذيتَ وذيتَ)، و(ذَيَّةَ وذَيَّةَ)، ويُلحقُ بها وإن لم تظهر الفتحةُ على صدره، ولا على عجزه؛ لأنّه مختوم بالألف: كذا وكذا. وممّا يدلنا على أنّ سيبويه كان يعدُّ هذه الكنايات ضمن الأسماء المركبة: أنّه عدَّ الكلمة الثانية التالية لحرف العطف بمنزلة التنوين؛ أي في الاسم المفرد[3]، كما شبَّهَ هذه الصورة ببعض الأسماء المركبة عنده؛ نحو: خمسةَ عشرَ[4] وشَغَرَ بَغَرَ[5]. كما يُفهمُ من قوله إنّ كذا وكذا «كناية للعدد بمنزلة فلان إذا كنيت به في الأسماء»[6] - أنّه يدلُّ عنده على حقيقة مفردة كما يدلُّ فلان على حقيقة مفردة. كما نقل عن الخليل تشبيهَهُ تركيبَ (كأنّ) بتركيب (كذا وكذا)، و(كأنّ) عند الخليل كلمةٌ مركَّبَةٌ «بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ»، فكذلك(كذا وكذا)[7]. ولعلَّ ممّا يؤيد هذا الفهمَ تعليلُ المبردِ بناءَ (ذيتَ وذيتَ)،

---

(1) انظر السيرافي: ج٤ /ل١٣٠ أ. قال: «معنى حَيْصَ بَيْصَ: داهية يضيقُ المخرَجُ منها». وانظر: الأعلم الشنتمري، أبو الحجّاج يوسف بن سليمان بن عيسى: (شرح أبيات سيبويه). خرّجَ شواهده عدنان محمد آل طعمة، مؤسسة البلاغ، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م. ج٢ /٦٠١. ونقل الزمخشري أنّها كناية عن« فتنة تموجُ بأهلها متاخرين، ومتقدّمين». (المفصّل) ص ٢١٤.

(2) انظر سيبويه: ج٣ /٢٥٨.

(3) انظر سيبويه: (الكتاب) ج٢ /١٧٠.

(4) انظر سيبويه: ج٣ /٢٩٢.

(5) انظر سيبويه: ج٣ /٣٠٥.

(6) سيبويه: ج٢ /١٧٠. وانظر كذلك: المبرد: (المقتضب) ج٣ /١٨٣، و ابن السرّاج: (الأصول) ج١ /٣٢٠.

(7) انظر سيبويه: ج٣ /١٥١.

و(ذيَّةَ وذيَّةَ) بأنّ هذا الاسم « لم يوضع على الإفراد؛ فلذلك بُنيت » [1] . فالذي أفْهَمُهُ من تعليل المبرد: أنّ الأصل هو استعمالُ كلمةٍ مفردةٍ للمعنى المفرد، لكنّ هذه الأسماء المركَّبَة لم تُستَعمل إلا بهذه الصورة مُخالفةً ما عليه الأصل في وضع اللغة، فلذلك بُنيت.

ويُعدُّ منه صورٌ لغويةٌ بعينها تُبنى على فتح الجزأين في موضعٍ بعينه، وهي: المضاف والمضاف إليه(ابنَ أمَّ)، و(ابنَ عمَّ) إذا نوديا، واسم (لا) النافية العاملة عمل (إنّ) المفرد ونعته المفرد إذا لم يُركَّب المنعوتُ مع لا المذكورة. قال سيبويه في الأول: « وقالوا: يا ابنَ أمَّ ويا ابنَ عمَّ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسمٍ واحدٍ؛ لأنّ هذا أكثر في كلامهم من يا ابن أبي ويا غلامَ غلامي » [2]، ثُمَّ شبَّه هذا التركيب في هذا الموضع بقولك: « يا أحدَ عشرَ أقبلوا »[2]. وقال في الآخر: « وأمَّا الذين قالوا: لا غلامَ ظريفَ لك، فإنّهم جعلوا الموصوفَ والوصفَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ » [3]. وليس هذا التركيب لازماً، بل هو لغة في مثل هاتين الصورتين كما يُفهم من كلام سيبويه[4]. ويُفهم من النص الأول أنّه ليس كلّ مضاف ومضاف إليه يُركب هذا التركيب في النداء، بل هو خاص بـ(ابن أم)، و(ابن عم) وعلته عند سيبويه كثرة الاستعمال [5]. كما أنّ هذا التركيب لفظي إذ يبقى المضاف إليه: (أم)، و(عم)

---

(١) المبرد: ج٣ / ١٨٣.

(٢) سيبويه: ج٢ / ٢١٤ . وانظر: ج٣ / ٣٠٣ . وانظر قولَ ابن هشام في (يا ابنَ أمّ) و(يا ابنَ عمّ): « فالأكثرُ الاجتزاء بالكسرة عن الياء، أو أنّ يفتحا للتركيب المزجيّ ». ابن هشام: (أوضح المسالك) ج٤ / ٣٨.

(٣) سيبويه: ج٢ / ٢٨٩ . وانظر إدخال المبرد هذه الصورة مع الأسماء المركَّبة على فتح الجزأين؛ نحو (خمسةَ عشرَ) في تفسيره كلام سيبويه: (المقتضب) ج٣ / ١٨٢.

(٤) انظر سيبويه: ج٢ / ٢١٤، ٢٨٨– ٢٨٩ . وانظر تفصيل السيرافي اللغات الواردة في: ابن أم، وابن عم في النداء: السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٣ / ل٥٠ أ.

(٥) انظر سيبويه: ج٢ / ٢١٤ . والسيرافي: ج٤ / ل١٣٢ ب.

في موضع جرٍّ بالإضافة، وهو ظاهر ما نقله سيبويه عن الخليل[١]. فنخرجُ من هذا كلّه بأنّ دخولَ هاتين الصورتين في الأسماء المركبة دخولٌ لفظيٌّ، وأنّه مخصوص بموضعٍ بعينه، وأنّه إحدى اللغات المستعملة.

ب- الاسم المركب الذي بُنيَ فيه الصدرُ والعجز على الكسر، ومنه: الخازِ بازِ في لغة مَن بنى الصدر والعجز على الكسر[٢].

ج- الاسم المركب الذي بُني فيه الصدرُ على الفتح، وبُني العجزُ على الكسر، نحو: سيبَويهِ وعمرَويهِ علَمَينِ، قال سيبويه: «وعمرَويهِ عندهم بمنزلة حَضْرَمَوْتَ في أنّه ضُمَّ الآخر إلى الأول، وعمرويهِ في المعرفة مكسورٌ في حال الجر، والرفع، والنصب غيرَ مُنَوَّن»[٣]. أمّا في النكرة، فإنّ الكسر في آخر الاسم يُنَوَّن[٤].

د- الاسم المركَّب من (كلمة + ما)، ومنه: حيثما، وبعدما... وتبقى علامة كلٍّ عنصرٍ فيه على ما كانت عليه قبل التركيب، وقد صرَّح سيبويه بكون هذه الأسماء مُركبة من الكلمة في صدر الاسم، و(ما)، فقال في (حيث): «ولا يكونُ الجزاء في (حيثُ) ولا في (إذ) حتّى يُضَمَّ إلى كلٍّ واحدٍ منهما ما... وليست (ما) فيهما بلغو، ولكنّ كلَّ واحدٍ منهما مع ما بمنزلة حرفٍ واحدٍ»[٥]. وشبَّهَ كونها مع ما كالكلمة الواحدة بكون (إنّما) كلمةً واحدةً؛ وإن رُكِّبت من(إنّ) و(ما)[٦]، كما شبَّه تركيب (حيث) مع (ما) بتركيب (ما) مع (ذا) لتكون:

---

(١) انظر سيبويه: ج٢/ ١٨٠. وانظر قول السيرافي في شرحه الكتاب: «وموضع أمَّ، وعمَّ خفضٌ بالإضافة» ج٣/ل٥٠أ.

(٢) انظر سيبويه: ج٣/ ٢٩٩. وانظر السيرافي: ج٤ /ل١٣٠أ، وفيها ذكر اللغات الواردة فيه.

(٣) سيبويه: ج٣/ ٣٠٢.

(٤) انظر سيبويه: ج٣/ ٣٠١، ٣٠٢. نَقَلَهُ عن الخليل.

(٥) سيبويه: ج٣/ ٥٦-٥٧.

(٦) انظر سيبويه: (الكتاب) ج٢/ ٤١٨، و ج٣/ ٥٧.

(ماذا) اسماً مُركَّباً دالاً على الاستفهام[1]، ونقل تشبيهَ الخليل (بعدما) بـ (إنّما) في تركيب كلٍّ منهما مع (ما)[2]. وليست (ما) في هذه الأسماء المركبة ونحوها زائدة، بل هي جزء من الاسم المركَّب عند سيبويه؛ لذا قال فيها بعد أن ذكر تركيبها مع (حيث): « وليست ما فيهما بلغو »[3]. وعمّمَ أبو علي ذلك، فنفى الزيادة في كل الأسماء المركبة، فقال: « لم يوجد في الشيئين اللذين جُعلا اسماً واحداً ما أحد الشيئين فيه حرفٌ زائد »[4].

٢- الاسم المركَّب المُعرَب:

لم يُعْنَ سيبويه بالتصريح بما يكون عليه العنصر الأول من الأسماء المركبة المعرَبة فيما وقفت عليه في كتابه، ولعلّ تناوله النحوي جعله لا يلتفت كثيراً إلى التصريح بما يكون عليه العنصر الأول في هذه الأسماء؛ لأنّ هذا الاسم عنده بمنزلة الاسم المفرد، وحروفه ما عدا الحرف الأخير تُعدُّ كحروف الحشو في الكلمة المفردة. أمّا الحرف الأخير، فهو حرف الإعراب الذي تظهر عليه علامة إعراب الموضع الذي يقع فيه هذا الاسم، ويؤدي وظيفته في تركيب الجملة التي جاء فيها، لكنّ هذا لا يعني أنّه كان غافلاً عن الحركة التي يكون عليها الحرف الأخير من العنصر الأول من الأسماء المركبة المعرَبة، إذ نجده يسأل الخليل عن السبب في عدم ظهور علامة النصب على الياء في نحو: معد يكرب، وأيادي سبا في لغة من أضاف الصدر إلى العجز مع إمكان النطق بها، قال: « وسألتُ الخليل عن الياءات لِمَ لَم تُنصَب في موضع النصب إذا كان الأوّل مُضافاً، وذلك قولك: رأيتُ معد يكربٍ، واحتملوا أيادي سبأ؟ »[5]. فهذا السؤال يدلنا على أنّ سيبويه قد نظر إلى

---

(١) انظر سيبويه: ج٢/٤١٧-٤١٨.

(٢) انظر سيبويه: ج٢/١٣٨-١٣٩.

(٣) سيبويه: ج٣/٥٧.

(٤) أبو علي الفارسي: (التعليقة) ج٢/٢٥٥.

(٥) سيبويه: ج٣/٣٠٥-٣٠٦.

حركة الياء من معدي وأيادي ونحوهما، فوجدها ساكنةً في لغة مَن استعملها اسماً مركَّباً، وفي لغة مَن أضاف الصدر إلى العجز، فاستفهم عن سبب عدم ظهور علامة النصب على الياء في لغةِ مَن أضاف حين يقع في موضع نصب مع إمكان ظهور الفتحة، فأجابه الخليل عن ذلك، وشمل في جوابه سكون الياء في اللغتين. والذي يعنينا من جوابه ذكره سكون الياء في لغة مَن استعملها استعمال الأسماء المركبة؛ إذ قال: «وإنما اختُصَّتْ هذه الياءات في هذا الموضع بذا؛ لأنّهم يجعلون الشيئين ههنا اسماً واحداً، فتكون غير حرف الإعراب، فيُسكّنونها، ويُشبهونها بياء زائدةٍ ساكنةٍ نحو ياء: دَرْدَبيس، ومفاتيح. ولم يُحرّكوها كتحريك الراء في شَغَرَ؛ لاعتلالها كما لم تُحرَّك قبل الإضافة وحُرِّكت نظائرها من غير الياءات» [1]. فلو لم يكن سيبويه متنبهاً لما يكون عليه صدر الاسم المركب المعرب قبل جواب الخليل، لكان الجواب قد نبَّهَه. ولا يعنينا هنا إن كان سيبويه قد فصّل ما يكون عليه صدر الاسم المركّب المعرب، أم لم يُفصِّله، بل أحاول هنا تفصيل الصور التي جاء عليها الاسم المركب المعرب كما وردت في الكتاب، وهي كما يلي:

أ- الأسماء المركَّبة التي بُني الصدرُ فيها على الفتح، وظهرت علامة الإعراب على العجُز بحسب موقع الاسم المركب من الإعراب، مع منع الأعلام منها من الصرف للعلمية والتركيب[2]؛ نحو الأعلام: حَضْرَمَوْت، وبَعْلَبَكّ، ومَارَسَرْجِس،

---

(١) سيبويه: (الكتاب) ج٣/٣٠٦-٣٠٧.

(٢) انظر سيبويه: ج٣/٢٩٧ إذ نقل منعه من الصرف للعلمية والتركيب عن يونس. وانظر في ذلك، وفي كون الصدر مفتوحاً، والعجز بحسب موقع الاسم المركب من الإعراب: المبرد: (المقتضب) ج٤/٢٠. وقول السيرافي: «وإذا لم تُضف فتحتَ الاسمَ الأول على كلِّ حال، ورفعت الثاني في حال الرفع، ونصبته في النصب والجرِّ بغير تنوينٍ كسائر ما لا ينصرف. تقول: هذا حَضْرَمَوْتُ، ورامَهرمزُ، ومارَسرجسُ، ورأيتُ حضرَموتَ، ورامَهرمزَ ومارَسرجسَ، ومررتُ بحضرَموتَ، ورامَهرمزَ، ومارَسرجسَ، ولو ناديتَ شيئاً من هذا والأول غير مضاف لضممتَ آخرَهُ، فقلتَ: يا حضرَموتُ، ويا بعلَبكُّ، ويا رامَهرمزُ، ويا مارَسرجسُ...» السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٤/١٢٩أ. وانظر في ذلك أيضاً ابن يعيش: (شرح المفصَّل) ج١/٦٥.

ورامَهُرْمُز في لغةِ مَن استعملها أسماءً مُركّبةً، وعاملها معاملة الأسماء المُفرَدَة؛ فلم يُضف الصدرَ إلى العجز[1]. ومنها: الخازَبازُ في لغة من استعمله اسماً مركّباً، وأعربه، وبنى صدره على الفتح[2]. وقد يُستعملُ العدد المركّبُ على هذه الصورة كما نقل سيبويه بأنّ «من العرب مَن يقولُ: خمسةَ عشرُك»[3]، لكنّه وصف هذه اللغة بأنها« لغةٌ رديئةٌ»[3]، ويظهر من تمثيله أنّ هذا الاستعمال يرد عندما يكون العدد المركّب مضافاً[4].

ب- الاسم المركب المعرب الذي خُتم صدره بالياء، نحو: معد يكرب، في لغة مَن استعمله اسماً مركباً[5]، وقالي قلا[6]، فتُسكّن الياء في صدر الاسم وتُشبَّهُ بياء ساكنة في وسط الاسم نحو ياء مفاتيْح[7]، وتظهر أو تُقدَّر علامة الإعراب في آخر الاسم كما يكون ذلك في الاسم المفرد.

ج- الاسم المركّب الذي جاء على صيغة اسمٍ مُفرد[8]، ومنه: الخِزْبازُ، لغة في الخازِ بازِ كما قال سيبويه: «ومن العرب مَن يقول: الخِزْبازُ، ويجعله بمنزلة سِرْبال»[9]، وكذلك:

---

(١) انظر سيبويه: ج٣/٢٩٦ وما بعدها، وانظر في حَضْرَمَوْت وحدها: ج٣/٢٩٧، ٣٠٢، وج٤/١٦٦.

(٢) انظر سيبويه: (الكتاب) ج٣/٣٠١. وانظر السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٤/ل١٣٠ ب. قال: «ومن أعرب آخره جعله بمنزلة حضرموت». وانظر: الزمخشري: (المفصَّل) ص ٢١٥.

(٣) سيبويه: جج٣/٢٩٩. وانظر: المبرد: (المقتضب) ج٤/٣٠، والسيرافي: ج٤/ل١٣٠ ب.

(٤) انظر السيرافي: ج٤/ل١٣٠ ب.

(٥) انظر سيبويه: ج٣/٢٩٦-٢٩٧.

(٦) انظر سيبويه: ج٣/٣٠٥. وانظر ابن يعيش: (شرح المفصَّل) ج١/٦٦.

(٧) انظر سيبويه: ج٣/٣٠٦-٣٠٧، نقلاً عن الخليل.

(٨) سبق القول إنّ سيبويه ذكر مجيء بعض الأسماء المركبة على صورة لم تجئ عليها الأسماء المفردة في عدد حروفها وتوالي المتحركات فيها، عد إلى ص ٥٥ من هذا البحث، وانظر سيبويه: ج٣/٣٧٤، مما يؤيد أنّ سيبويه كان يُفرّق بين الصور التي جاءت عليها الأسماء المركبة.

(٩) سيبويه: ج٣/٢٩٩.

الخازِباءُ جعلوه «بمنزلة القاصِعاء، والنافِقاء»[1].

المركَّب الاسميّ[2]:

هو مجموع العناصر اللغوية التي تؤلِّف وحدة لغوية تندرج تحت الاسم في تصنيف الكلم، وتدلُّ على حقيقةٍ مفردةٍ كما يدلُّ الاسمُ المفردُ، ولا تتمُّ اسماً إلا بتمام عناصرها[3]، أو تكونُ بقية عناصر هذه الوحدة من تمام الاسم في صدرها حين تكون مُصَدَّرَةً باسم[4] من حيثُ دلالتها معه على حقيقة مفردة، وقد تتأثرُ بعض عناصر هذه الوحدة ببعضٍ من حيثُ الإعراب، وقد لا تتأثر، ولا تمثل هذه الوحدة جملة حين تفرد بكامل عناصرها من السياق الذي جاءت فيه، كما أنها غير مُصَدَّرَةٍ بحرفٍ من حروف الجر.

أنماط المركب الاسمي[5]:

أمّا أنماط المركب الاسمي في العربية ـ كما اتضح لي من خلال النظر في دراسة سيبويه ـ فهي كما يلي:

---

(١) سيبويه: ج٣/٣٠٠.

(٢) المراد به: المركّب الاسمي النحوي كما سبق قوله في أول الفصل. عُد إلى ص ٩١ من هذا البحث.

(٣) كالحروف الموصولة وصِلاتها؛ إذ لا تمثل اسماً إلا بتمام عناصرها، حتى وإن حوت اسماً ضِمْن عناصرها؛ لأنها مُصدَّرَة بحرف، وبقية العناصر من صلة هذا الحرف، فإذا تمت صلة الحرف صارت معه بمنزلة الاسم المفرد.

(٤) كالمضاف والمضاف إليه، والاسم الموصول وصلته، والمنعوت ونعته...

(٥) أعني بالنمط الهيئة التركيبية العامة التي تاتي عليها صورٌ كلامية عدة قد لا تُحصى، لكنّ هذه الصور كلها تندرج تحت هذه الهيئة مهما تعددت أشكالها المنطوقة. فالمضاف والمضاف إليه ـ مثلاً ـ هيئة تركيبية عامة، وهناك صور كلامية منطوقة قد لا تُحصى، كقولك: غلام زيدٍ، أو كتاب محمدٍ، أو قلم الذي عندك، أو إذ جاء أحمدُ... فهذه كلها صور كلامية أتت على هذه الهيئة التركيبية العامة (المضاف والمضاف إليه). وأحاول في هذا المبحث ان أُحصي أنماط المركّب الاسمي، والنظر فيما يمكن ان يؤلّف منه نمط بعينه في نظر سيبويه من خلال دراسته اللغة العربية.

١- (المضاف + المضاف إليه)

صَرَّحَ سيبويه أكثر من مرة في كتابه بكون المضاف والمضاف إليه وحدةً لغويةً واحدةً، كقوله: «المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسمٍ واحدٍ منفرد، والمضاف إليه هو تمام الاسم، ومقتضاه، ومن الاسم...»(١). وقوله: «المضاف إليه منتهى الاسم وكماله»(٢).

ولهذا النمط صورٌ كلامية متعددة يصعب إحصاؤها، وأحاول هنا أن أعرض الملامح العامة لهذه الصور من خلال ما وقفت عليه في الكتاب من الأمثلة، والشواهد التي أوردها سيبويه(٣).

تبدو أُوْلَى ملامح ما يمكن أن يأتلف منه هذا المركَّب الاسميّ بالسلب؛ أي بحصر ما لم يمثل عنصراً فيه، وهو كما يلي:

أولاً- ما لا يُضاف: وجدَ سيبويه أنّ في العربية من الأسماء ما لا يُضاف إلى غيره، وهو:

١- الاسم المُعَرَّف بـ(أل)، فقال: «لا يُضاف الاسمُ الذي فيه الألف واللام»(٤).

---

(١) سيبويه: (الكتاب) ج٢/٢٢٦.

(٢) سيبويه: ج٣/٣٢٨-٣٢٩. وانظر: ج٢/٥٩، ٢٤٠. وانظر في ذلك أيضاً: المبرد: (المقتضب) ج٤/١٤٣. وابن يعيش: (شرح المفصل) ج٢/٧١، ٧٢، وج٣/١٩، وج٦/٨.

(٣) سأتناول ملامح صور هذا النمط بشيء من التفصيل مع التمثيل؛لكي أعطي القارئ تصوراً لما يدور في ذهني من معنى تعدد الصور الكلامية لنمط من أنماط المركب الاسمي، لكن هذا التفصيل لا يعني الإحاطة بما جاء في اللغة العربية؛ لأنّ هذا يتطلب جهداً كبيراً من جمع النصوص، وإحصاء الصور الكلامية، وتصنيفها... وربما يحتاج هذا إلى بحث آخر.كما أود التنبيه إلى أنّي ساكتفي في بقية أنماط المركَّب الاسمي بعد هذا النمط بذكر ما يمكن أن تأتلف منه من خلال دراسة سيبويه اللغة، لا من خلال نظري في نصوص العربية.

(٤) سيبويه: (الكتاب) ج١/٢٤٥. وانظر ج٣/٤١٢. وانظر في ذلك ابن السّرّاج: (الأصول) ج١/١٣٧، ١٣٨، ٣٢١، وانظر تقسيمه الإضافة إلى :محضة، وغير محضة، ومنعه إضافة الاسم المعرَّف بـ(أل) في الإضافة المحضة :ج٢/٥.

لكنّه استثنى في موضع آخر، فذكر جواز ذلك في الصفة المُشبَّهة، فقال: «واعلم أنّه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألفُ واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب، وذلك قولك: هذا الحسنُ الوجه...»[١]، كما نقل أنّ بعض العرب استعملوا ذلك مع اسم الفاعل أيضاً، فقال: «وقد قال قوم من العربِ تُرضى عَرَبِيَّتُهم: هذا الضاربُ الرجلِ، شبّهوه بالحسنِ الوجه»[٢]، ثم قال أيضاً في حمل إضافة اسم الفاعل الذي بـ(أل) على إضافة الصفة المشبَّهة: «ومَن قال: هذا الضاربُ الرجلِ، لم يقُلْ: عجبتُ له من الضَّرْبِ الرجلِ؛ لأنّ الضارب الرجلِ مُشبَّهٌ بالحسن الوجهِ؛ لأنّه وصفٌ للاسم كما أنّ الحسنَ وصفٌ... وقد ينبغي في قياس مَن قال: الضارب الرجلِ أن يقول: الضارب أخي الرجلِ، كما يقول: الحسن الأخِ، والحسن وجهِ الأخِ. وكان الخليل يراه»[٣]. فيُفهمُ ممّا مضى أنّه لا يُضاف اسمٌ بـ(أل) إلا أن يكون اسماً مُشتقاً من الفعل: كالصّفة المشبَّهة، واسم الفاعل كما مثل به سيبويه، وصرَّح به بعض النحاة بعده[٤]، وهو ممّا عُرف بالإضافة غير المحضة[٥]، كما يُلحظ أنّ المُضاف إليه بـ(أل): كالحسن الوجهِ، والضارب الرجلِ[٦]. أو مضاف إلى مضاف إلى ما فيه (أل): كالحسن وجهِ الأخِ، والضارب أخي الرجلِ[٧].

(١) سيبويه: ج١/١٩٩–٢٠٠.

(٢) سيبويه: ج١/١٨٢. وانظر نقله شاهدين من الشعر لذلك: ج١/١٨٢، ١٨٣.

(٣) سيبويه: ج١/١٩٣.

(٤) انظر المبرد: (المقتضب) ج٢/١٧٥، قال: «لا يُضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقّة من الأفعال».

(٥) انظر ابن السرّاج: (الأصول) ج٢/٢٠٥. وما بعدها. قال: «والإضافة المحضة لا تجتمع مع الألف واللام» ٢٠٥.

(٦) وانظر استشهاده بـ(أنا ابنُ التاركِ البَكْريِّ بشْرٍ) بإضافة اسم الفاعل (التارك) إلى المُعرَّف بـ(أل) البَكْريِّ سيبويه: (الكتاب) ج١/١٨٢. وبـ(الوَاهِبُ المائةِ الهِجَانِ وعَبدِها) بإضافة اسم الفاعل (الواهب) إلى المعرَّف بـ(أل) ج١/١٨٣.

(٧) وقد حاول بعض النحاة حصر ما أُضيف فيه الاسم المشتق الذي بـ(أل). انظر على سبيل المثال: ابن هشام الأنصاري: (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) ومعه: عدة السالك، لمحيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م. ج٣/٨٣ وما بعدها.

ويُمكن أن يُفهم مِن حمل سيبويه إضافة اسم الفاعل الذي بـ (أل) على الصفة المشبهة بكون كلٍّ منهما وصفاً بخلاف المصدر، أنّه قد يُضاف الاسم المشتقُّ من الفعل الذي يشترك مع اسم الفاعل في كونه وصفاً للاسم كما كانت الصفة المشبَّهة وصفاً للاسم، وإن اقتصر تمثيل سيبويه على اسم الفاعل؛ لأنّه ورد عن بعض العرب ـ كما قال ـ فإنّ قياسه إمكان استعمال نحو :الضارب أخي الرجل، حملاً على :الحسن وجهِ الأخِ؛ لأنّه ورد عن بعض العرب : الضارب الرجلِ، حملاً على الحسنِ الوجهِ ـ كما يرى سيبويه ـ ونقله ذلك عن الخليل أيضاً يؤيد ذلك.

٢– الأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة؛ لأنّها – كما قال سيبويه –: « لا تكون نكرةً؛ فصارت لا تُضاف »[١]. ويظهر لي أنّ الضمائر مثلها في ذلك عند سيبويه؛ لأنّه علّل عدم إضافة الأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة بأنها لا تكون نكرةً، وقد علّل في موضع آخر من كتابه عدم نعت الضمير لأنّ المراد به معروف فلا يحتاج إلى النعت[٢]، كما قرن الضمائر بأسماء الإشارة في أكثر من موضعٍ في كتابه[٣]. وقد صرّح بعض النحاة بعد سيبويه بكون الضمير لا يُضاف[٤].

٣– الاسم المَحكيّ، ويعني به سيبويه الأعلام المنقولة من مركّبات محكية كما يدلّ تمثيله بالعلم المنقول من مركّب إسنادي، نحو :تأبَّطَ شرّاً[٥]، وذرّى حبّاً[٥]. والمعطوف عطف نسقٍ والمعطوف عليه، نحو: طلحة وزيد[٦]. . . قال سيبويه في العلم المحكيّ من

---

(١) سيبويه: ج٣/٤١٢. وانظر في ذلك :المبرد: ج٤/١٤٦ في الاسم الموصول، وج٤/٢٦٥، ٢٨٣ في أسماء الإشارة.

(٢) انظر سيبويه: ج٢/١١.

(٣) انظر سيبويه: ج٢/٧٧–٧٨، ٣٨٣–٣٨٤.

(٤) انظر ابن السرّاج: (الأصول)ج٢/٢٧٥، ٣٠٤.

(٥) انظر سيبويه: (الكتاب)ج٣/٣٢٧.

(٦) انظر سيبويه: ج٣/٣٣١.

مركّب إسنادي: «واعلم أنّ الاسم إذا كان محكياً لم يُثنَّ، ولم يُجم... ، ولا تُضيفه إلى شيء إلا أن تقول: هذا تأبّطَ شرّاً صاحبك، أو مملوكك»[١].

ثانياً– لا يُضاف الشيء إلى نفسه: لم أقف على ذلك صراحة في كتاب سيبويه، لكنّ بعض النحاة بعده قد منعوه[٢]. والممنوع من إضافة الشيء إلى نفسه كما قال بعض النحاة: أن «تأخذ الاسمين المُعلّقين على عينٍ، أو معنى واحدٍ: كالليث والأسد، وزيد وأبي عبد الله، والحبس والمنع، ونظائرهنّ، فتُضيف أحدهما إلى الآخر»[٣]. وما جاء ممّا ظاهره إضافة الشيء إلى نفسه تأوّلوه[٤].

أمّا ما وقفت عليه من صور هذا المُركّب الاسمي في الكتاب؛ فهي[٥]:

١– أن يكون المضاف اسماً مفرداً نكرةً[٦]، أمّا المضاف إليه فتَتَعدّدُ صوره كما يلي:

---

(١) سيبويه: ج٣/٣٢٧، وانظر مثل ذلك في الأعلام المحكية المركبة غير التركيب الإسنادي: ج٣/٣٣١. وانظر في ذلك ايضاً: المبرد: (المقتضب)ج٤/١١.

(٢) انظر ابن السّرّاج: (الأصول) ج٢/٨، وأبو علي الفارسي: (التعليقة) ج٣/١، والزمخشري: (المفصّل)ص١٢٧. وابن يعيش: (شرح المفصل) ج٣/٧ وما بعدها.

(٣) الزمخشري: ١٢٧. وممّا عدّه بعضهم من إضافة الشيء إلى نفسه: إضافة المنعوت إلى نعته، انظر: ابن السّرّاج: ج٢/٨، و الزمخشري: ١٢٧–١٢٨، و ابن يعيش: ج٣/١٠.

(٤) انظر: أبو علي الفارسي: ج٣/١١٤. وقد نقل سيبويه عن أبي عمرو ويونس والخليل جواز إضافة الاسم العلم المفرد إلى اللقب المفرد لصاحبه، نحو: سعيدُ كرزٍ، وزيدُ بطةَ. انظر: ج٣/٢٩٤– ٢٩٥. فيكون ظاهره إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأنّ العلم واللقب اسمان لعين واحدة، وقد علّل السيرافي ذلك بـ«أنّه ليس لهم اسمان مفردان يُستعملُ كلُّ واحدٍ منهما مفرداً، فلو جعلوا سعيداً مفرداً وكرزاً مفرداً؛ لخرجوا عن منهاج أسمائهم في اسمين مفردين لشخصٍ واحد، وإذا أضافوا فله نظيرٌ. وإن لَقّبوا مَن اسمه مضاف أفردوا اللقب، كقولهم: هذا عبد الله بطة» السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٤/ل١٢٧ ب.

(٥) ساعتمد في تصنيف هذه الصور على نوع المضاف اولاً، ثمّ اعتمد على المضاف إليه في عدّ الصور المختلفة.

(٦) أعني بالاسم المفرد هنا قسيم الاسم المركّب، لا قسيم المثنّى والجمع. مع التنبيه على أنّ الاسم المفرد النكرة يشمل كلَّ الأسماء المفردة النكرة الصّالحة للإضافة؛ فتتنوع الصور الكلامية بتنوع هذا الاسم المفرد النكرة، ومثل ذلك يُقال في تنوع الصور الكلامية الممكنة لكلِّ صورة مُجْملة من صور المضاف التي سيأتي بيانها.

١-١ المضاف إليه اسمٌ مفردٌ نكرة، نحو: «موضعُ كَفٍّ»[١]، وبـ« غير ذنبٍ»[٢] و« أيّ يومٍ»[٣].

١-٢ المضاف إليه اسمٌ مفردٌ معرفة، نحو: «أخوك»[٤]، و« ضرب الأميرِ»[٥]، و«مال عمروٍ»[٦]، و«بين ذلك»[٧]. . . .

١-٣ المضاف إليه اسمٌ مُركَّبٌ نكرة، نحو: «خامسُ خمسةَ عشرَ»[٨].

١-٤ المضاف إليه اسمٌ مُركَّبٌ معرفة، نحو قولك: هذا سيفُ معد يكربَ، في لغة مَن استعمل معد يكرب اسماً مركباً.

١-٥ المضاف إليه مُركَّبٌ اسمي، وتتعدد صور المضاف إليه باختلاف نوع المركّب الاسمي. ومنه: المركَّب الاسمي من مضافٍ ومضافٍ إليه، نحو: «بعض أصابعه»[٩]. والمركَّب الاسمي من الاسم الموصول وصلته، نحو: «أيُّ الذين

---

(١) سيبويه: (الكتاب) ج٢/١٧٢.

(٢) سيبويه: ج٢/٣٠٢.

(٣) سيبويه: ج١/٢٤٠. وانظر أمثلة مثل هذه الأمثلة من حيث إفراد المضاف والمضاف إليه وتنكيرهما: ج١/١٢٩، ج٢/٣٠٣، ج٣/٥٦، ٣٠٢، ٣٠٣.

(٤) سيبويه: ج١/٥٠، وج٢/٥. وانظر أمثلة أخرى أُضيف الاسم المفرد النكرة فيها إلى الضمير: ج١/٣٧٣، ٣٧٩، وج٣/١٣٢.

(٥) سيبويه: ج٢/١٢٠. وانظر أمثلة أخرى أُضيف الاسم المفرد النكرة فيها إلى المعرَّف بـ(أل): ج١/٢٠٥، ٢٢٠، ٢٢١، ٣٨١.

(٦) سيبويه: ج١/٤٢٠. وانظر أمثلة أخرى في الصفحة نفسها أُضيف الاسم المفرد النكرة فيها إلى العلم، وج١/٢٣، ٤٣، ١٣٢، ١٣٣، ١٨٤، ٢٢١-٢٢٢، ٣٤٨، ٣٨١، ٤١٩، وج٢/١٠١، ١٨٠-١٨١، وج٣/٤٠٩.

(٧) من قوله تعالى: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ البقرة: ٦٨.

(٨) سيبويه: ج٣/٥٦٠. وانظر في إضافة العدد المركب: المبرد: (المقتضب) ج٤/٣٠.

(٩) سيبويه: ج١/٥١. وانظر صوراً كلاميةً أخر: ج١/٢٢٠، ٢٢١، ٣٧٣، ٤٢٠، وج٢/٥٩، ٢١٣، وج٣/٨٢، ١٣٢، ٢٤٨.

رأيتَ في الدار أفضلُ»[١]، فأيّ مضاف، والذين رأيت في الدار مضاف إليه.

والمركّب الاسمي من متبوع وتابعه، كالمنعوت ونعته، نحو: «هذا أولُ فارسٍ شجاعٍ مقبلٌ»[٢]، فالمضاف إليه (فارس) منعوت بـ (شجاع)، فيصير المركّب الاسمي: أول فارسٍ شجاعٍ.

والمركّب الاسمي من حرفٍ موصول وصلته، نحو: «مثل أنّكَ هاهُنا»[٣]، و«إنّه أهلُ أنْ يفعلَ»[٤]، و«ائتني بعدَ ما تقولُ ذاكَ القول، كأنّكَ قلتَ: ائتني بعدَ قولِكَ ذاكَ القولَ»[٥].

١-٦ المضاف إليه مُركّبٌ إسنادي (جملة: اسمية، أو فعلية)، وتتعدد الصور الكلامية التي ترد على هذه الصورة بتعدد عناصرها من المضاف، والمضاف إليه. وكان المضافُ في غالب ما وقفت عليه من الشواهد والأمثلة التي وردت في الكتاب لهذه الصورة ظرفَ زمان[٦]، نحو: «آتيك إذا احمرَّ البسرُ»[٧]، ومنه ما ورد في هذه الآية من قوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[٨]،

---

(١) سيبويه: (الكتاب) ج٢/ ٤٠٤. وانظر صوراً أخر لذلك في الصفحة نفسها، وج٢/ ٤٠٥، ٤٠٦.

(٢) سيبويه: ج٢/ ١١٠. وانظر صوراً أخر: ج١/ ٥٢، ٦٥، ١٣٦، ٢٢٢، ٣٧٩، ٣٨١.

(٣) سيبويه: ج٣/ ١٤٠. وانظر الصفحة نفسها في مجيء أنّ وصلتها مضافاً إليه، وج٣/ ١٥٧. وانظر في ذلك: أبو علي الفارسي: (التعليقة) ج٢/ ٢٥٣، ٢٥٤.

(٤) سيبويه: ج٣/ ١٥٦. وانظر صورةً أخرى: ج٢/ ٣٢٩.

(٥) سيبويه: ٣/ ١٥٦. وليست (بعدَ) مع (ما) اسماً مركباً في هذا الاستعمال عند سيبويه، بل (بعد) ظرف مضاف إلى الحرف الموصول (ما) وصلته. ودليله على ذلك هو أنّ (بعد) لم تبنَ على حركة واحدة مع (ما)، بل جُرّت بالكسرة حين دخل عليها حرف الجر، نحو: «ائتني من بعدِ ما تقول ذاك القول»، ولو كانت (بعد) مع (ما) اسماً مركباً «لبنيت الدال على حالٍ واحدة» كما قال سيبويه.

(٦) انظر تصريح سيبويه باطراد إضافة ظروف الزمان إلى المركّب الإسنادي المصدّر بالفعل: ج٣/ ١١٧.

(٧) سيبويه: ج٣/ ٦٠.

(٨) المائدة: ١١٩. وانظر: سيبويه: ج٣/ ١١٧.

ومنه: «كانَ ذاكَ زَمَنَ زيدٌ أميرٌ»(١). أمّا ظرف المكان، فلم أقف على ما أُضيف منه إلى المركّب الإسنادي إلاّ (حيثُ)، نحو: «حيثُ تكونُ أكونُ»(٢) و«حيثُ عبد الله قائمٌ زيدٌ»(٢)، لكنّي لم أقف على قولٍ لسيبويه في كتابه يُصرِّح فيه بكونه لا يُضاف من ظروف المكان إلى المركّب الإسنادي غيره، وصرّح به بعض النحاة بعده(٣). أمّا ما ظاهر لفظه أنه غير ظرف، فلم أقف في الكتاب على ما أُضيف منه إلى المركّب الإسنادي سوى كلمتين:

الأولى وردت في شاهدين من الشعر، وهي: آية، فجاء في تمثيل سيبويه لما يُضاف إلى المركّب الإسنادي المُصدّر بالفعل (الجملة الفعلية): «ومنه أيضاً آية، قال الأعشى:

بآيةِ تُقْدِمونَ الخيلَ شُعْثاً　　كأنَّ على سنابِكِها مُداما(٤)

وقال يزيد بن عمرو بن الصّعِق:

---

(١) سيبويه: ج٣/١٩١. وانظر صوراً أُخر لهذا المركّب الاسمي: ج١/١٠٧، ١٣٢، ١٣٣، وج٣/١١٩، ١٤٤ وج٤/٢٣٢.

(٢) سيبويه: ٣/٥٨.

(٣) انظر: ابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٤/٩١. قال: «ليس شيء من ظروف الأمكنة يُضاف إلى جملة إلا حيثُ».

(٤) البيت بلا نسبة في طبعة بولاق: ج١/٤٦٠. وانظر البيت بلا نسبة في: المبرد: (الكامل) تحقيق محمد أحمد الدّالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ١٩٩٧م. ج/١٣٥٤٣. وأورد أبو علي الفارسي صدر هذا البيت بلا نسبة في (التعليقة) ج٢/٢٢٩. وورد البيت كاملاً بلا نسبة لدى السيرافي: شرح كتاب سيبويه) ج٤/ل١٦ ب. والأعلم الشنتمري: (شرح أبيات سيبويه) ج٢/٥٢٥. والزمخشري: (المفصّل) ص١٣٣، بالياء في الفعل (يُقدِمونَ). وورد كما جاء في الكتاب بلا نسبة لدى: ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي: (شرح كتاب سيبويه المسمّى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)، تحقيق: خليفة محمد بديري، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس (ليبيا)، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م. ص٢١١. ومثل المفصّل لدى ابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٣/١٨.

أَلا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَميماً   بآيةِ ما تُحِبُّونَ الطَّعاما[١]

فما لغوٌ»[٢].

والثانية هي: ذو، وأوّلها سيبويه مرةً مع الفعل بالمصدر، وثانيةً باسم موصول والفعل صلة له، وثالثةً أُخرى بمعنى صاحب مضافةً إلى المصدر؛ فقال: «ومِمّا يُضاف إلى الفعل أيضاً قوله: لا أفعل بذي تَسْلَمُ، ولا أفعل بذي تَسلمان، ولا أفعل بذي تَسلمون. المعنى: لا أفعلُ بسَلامتك، وذو مضافةٌ إلى الفعل كإضافة ما قبله، كأنّه قال: لا أفعلُ بذي سلامتك، فذو ههُنا الأمرُ الذي يُسلِّمُك، وصاحبُ سَلامتك»[٣].

وقد شبَّه سيبويه اختصاص هاتين الكلمتين بالإضافة إلى المركّب الإسنادي المصَدَّر بفعل باختصاص النصب بلدن في غدوة، فقال بعد تمثيله بما سَبَق: «ولا يُضاف إلى الفعل غير هذا، كما أنّ لَدُنْ لا تنصبُ إلا في غدوة»[٤]. وليس مُراده أنّ الإضافة تكون للفعل وحده بل إلى المركّب الإسنادي من الفعل والفاعل، كما يدلّ عليه قوله بعد تمثيله بما قال إنّه يُضاف إلى الأفعال من الأسماء[٥]: «وجملة هذا الباب أنّ الزمان إذا كان ماضياً أُضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر»[٤]، فقرن بالفعل المركّب الإسنادي من المبتدأ والخبر (الجملة

(١) وانظر المبرّد: (الكامل) ج١/٢٢٣، ورواية صدره لديه: (ألا أبلغْ لدَيْكَ بني تميمٍ)، وبالياء في الفعل (يُحِبُّونَ). وانظره كما في الكتاب لدى السيرافي: ج٤/ل١٦ ب. والأعلم الشنتمري: ج٢/٥٢٥، وورد بالياء في الفعل (يُحِبُّون). وورد بلا نسبة لدى الزمخشري: ص١٣٣، وبالياء في الفعل (يُحِبُّونَ). وابن خروف: ص٢١١ وهو كرواية سيبويه، ونسبه إلى عمرو بن الصعق. ومثل المفصّل لدى: ابن يعيش: ج٣/١٨، ونسبه إلى زيد بن عمرو بدلا من يزيد.

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج٣/١١٧–١١٨.

(٣) سيبويه: (الكتاب) ج٣/١١٨.

(٤) سيبويه: ج٣/١١٩.

(٥) انظر سيبويه: ج٣/١١٧.

الاسمية) مّا يدلُّ على أنّه يريد بالفعل: المركّب الإسنادي المصدَّر بفعل (الجملة الفعلية). ويؤيدُ هذا الفهم ما ورد في شرح السيرافي[1]. وحاول بعض النحاة تعليل هذه الإضافة بكون(آية)في مثل هذا الاستعمال قد تضمنت معنى ظرف زمان[2]؛ وظرف الزمان مطّرد الإضافة إلى الجمل الفعلية[3]، وأنّ(ما) في: بآية ما تحبون الطعاما، مصدرية، فيكون التقدير: بآية حُبِّكم الطعام[4]؛ فلا تكون مضافة إلى جملة. وخرّجَ بعضهم إضافة(ذو) في: ذو تَسلم... بأنّها نعتٌ لزمان محذوف، والنعت هو المنعوت فأُضيف إلى تسلم[5]، أو أنّها اسم موصول، وتسلم صلته[6]، وحكم بعضهم بشذوذ هذه الإضافة[7].

٢- المضاف اسمٌ مفردٌ معرفةٌ، والمضاف إليه اسمٌ مفردٌ معرفةٌ. ومّا جاء على هذه الصورة إضافة العلم المفرد إلى اللقب المفرد، قال سيبويه: «إذا لقّبتَ مفرداً بمفرد أضفته إلى الألقاب، وهو قول أبي عمرو، ويونس، والخليل، وذلك قولك: هذا سعيدُ كُرْزٍ، وهذا قيسُ قُفَّةَ قد جاء، وهذا زيدُ بَطَّةَ. فإنّما جُعلتْ قُفَّةُ معرفةً؛ لأنّك أردتَ المعرفة التي أردتها إذا قُلتَ:هذا قيسٌ، فلو نونت قفة صار الاسم نكرةً»[8]. فالعلم المفرد معرفة، واللقب المفرد معرفة.

---

(١) انظر قوله: «ثمّ أتبعوا أسماء الزمان في إضافتها معانيها:فما كان منها يراد به المضيُّ اضافوه إلى الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، وما أرادوا به الاستقبال اضافوه إلى الفعل والفاعل» السيرافي: (شرح كتاب سيبويه)ج٤ /ل١٧ أ. وانظر نفي ابن خروف ان تكون الإضافة إلى الفعل وحده، بل «إلى جملة فيها فعل».ابن خروف: (شرح كتاب سيبويه) ص٢١٢.

(٢) انظر قول السيرافي: «وأمّا آية، فمعناها:علامة، ومنزلتها منزلة الوقت...» ج٤ /ل١٧ ب.وانظر في ذلك: ابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٣ /١٨.

(٣) سيبويه: (الكتاب)ج٣ /١١٨.

(٤) انظر: أبو علي الفارسي: (التعليقة) ج٢ /٢٢٩. و السيرافي: ج٤ /ل١٧ ب.

(٥) انظر السيرافي: ج٤ /ل١٨ أ. وورد في شرح ابن خروف أنّها كناية عن زمن.انظر ابن خروف: ص٢١٢.

(٦) انظر السيرافي: ج٤ /ل١٨ أ. وابن يعيش: ج٣ /١٩.

(٧) انظر ابن السرّاج: (الأصول)ج٢ /١٢.

(٨) سيبويه: (الكتاب) ج٣ /٢٩٤ -٢٩٥. وانظر في ذلك: السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٤ /ل١٢٧ أ-ب.

٣- المضاف اسمٌ مركَّبٌ، والمضاف إليه اسمٌ مفرد، نحو: خمسة عشرك[١]، وخمسة عشر زيدٍ[٢]، ومنه إضافة ابنَ أمَّ، في النداء، في لغة مَن عامله معاملة اسم مركب، نحو إضافته إلى ضمير المتكلم كما جاء في الكتاب: «وقد قالوا أيضاً: يا ابنَ أمِّ، ويا ابنَ عمِّ، كأنّهم جعلوا الأول والآخر اسماً، ثم أضافوا إلى الياء، كقولك: يا أحدَ عشرَ أقبلوا»[٣].

ويؤيد ذلك قول السيرافي في شرحه الكتاب حين ذكر اللغات الواردة في هذه الصورة: «لـمّا جُعِلا[٤] كاسمٍ واحدٍ حُذفت الياء، وبقيت الكسرة، كما يُفْعَلُ في الاسم الواحد، نحو: يا غلامِ ويا قومِ، ومثله: يا أحدَ عشرَ أقْبلوا»[٥].

ويظهر لي أنّ المضاف إليه في هذه الصورة قد يكون اسماً مفرداً نكرةً، نحو: خمسةَ عشرَ رجلٍ، ومركّباً اسمياً، نحو: خمسةَ عشر طالبِ العلمِ، أو خمسةَ عشر الرجلِ الذي عندكَ... لكنّي لم أقف على مثل هذه الصور في الكتاب.

٢- (الاسم الموصول + صلته)

ردّدَ سيبويه كثيراً ما يدلّ على تمثيل الاسم الموصول مع صلته وحدةً لغويةً واحدة في نظره. وقد تعدد تعبيره في ذلك، فتارةً يقول عن الاسم الموصول: إنّه يكملُ اسماً بصلته؛ كقوله في (أيُّها تشاءُ): «فتَشاءُ صلةٌ لأيّها حتّى كَمل اسماً»[٦]، وتارةً يقول: يَتمُّ بِصلَته، كقوله في صلة الاسم الموصول مَنْ، و ما: إنّها

---

(١) انظر سيبويه: ج٣/٢٩٩. وانظر: المبرد: (المقتضب) ج٤/٣٠، والسيرافي: ج١/١٩٠ تحقيق رمضان عبد التواب.

(٢) انظر سيبويه: ج٢/٢١٤. وقد أورده على انّه علمٌ محكيٌّ، فيُفهمُ منه استعماله غير علم؛ لأنّه يُسَمّى به بعد انْ يُسْتَعمل.

(٣) سيبويه: ج٢/٢١٤.

(٤) يعني (ابن أمّ)، و(ابن عمّ).

(٥) السيرافي: ج٣/ل٥٠أ.

(٦) سيبويه: (الكتاب) ج٢/٣٩٨. وانظر قوله في (ما تقولُ): «يصير تقولُ صلةً لما حتّى تكمل اسماً» ج٣/٦٩.

« حشوٌ لهما يتمَّان به »[١]، كما أنّ « الذي لا يتمُّ إلا بحشوه »[١]، وقوله في(اللذين رأيتُ) : « رأيتُ صلة للذين، وبه يتمُّ اسماً »[٢]، وتارةً يقول : إنّهما « بمنزلة اسمٍ »[٣] . . . وقد اعتمد بعض النحاة على ذلك في دراستهم اللغة العربية، وتعليلهم بعض الظواهر اللغوية فيها[٤] .

ولهذا النمط صورٌ كلامية متعدِّدة يصعبُ حصرها، وتعدُّدُ هذه الصور بتعدُّد الأسماء الموصولة التي تأتي في صدر هذا المركَّب، وتعدُّد العناصر التي يمكن أن تؤلِّفَ صلةَ الاسمِ الموصولِ. ويمكن إجمال ما يُحتَمَلُ أن يأتي من الصور الكلامية على هذا النمط[٥] بحصر الأسماء الموصولة، وتَعَرُّفِ ما يُمكن أن يؤلف صلةً لها .

الأسماء الموصولة :

من الأسماء الموصولة ما يختصُّ لفظه بالدلالة على :المفرد، أو المثنّى، أو الجمع، والتذكير أو

---

(١) سيبويه : ج٢ / ١٠٥ . وانظر قوله في مَنْ وصلته :ج١ / ٩٩، وتعميمه ذلك في كلّ موصول : ج٢ / ١٠٨ .

(٢) سيبويه : ج١ / ١٢٨ .

(٣) انظر قوله في الاسم الموصول وصلته(الذين فعلوا) : ج١ / ١٨٦ . وستأتي بقية تعبيراته في ذلك في طرق تعبير سيبويه عن وحدة المركبات الاسمية، واسميتها في الفصل الثاني إن شاء الله .انظر ص١٠٩ وما بعدها من هذا البحث .

(٤) انظر تعليل المبرد بناء الأسماء الموصولة « بأنّها لا تتمُّ إلا بصلة، فإنّما تمامها بصلاتِها، والإعراب بأواخر الأسماء » المبرد : (المقتضب)ج٣ / ١٧٢ . وتعليل السيرافي حذف العائد الواقع في موضع نصب من صلة الاسم الموصول بكون الاسم الموصول وصلته« كاسمٍ واحدٍ »، ولطول هذا الاسم يُحذف منه للتخفيف . السيرافي : (شرح كتاب سيبويه) ج١ / ل١٩٤ أو عدّ ابن مالك الاسم الموصول وصلته كجزاي اسمٍ، فشبّههما بالاسم المركّب، ورأى منع إتباع الاسم الموصول، والإخبار عنه قبل تمامه بصلته .انظر ابن مالك، جمال الدّين محمد بن عبد الله : (شرح التسهيل) تحقيق : عبد الرحمن السيد، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م. ج١ / ٢٥٩ .

(٥) ساعتمدُ في هذا على ما جاء في الكتاب من خلال دراسة سيبويه اللغة العربية، وعلى بعض ما تيسر لي الوقوف عليه من كتب النحو العربي .

التأنيث[١]، وهي: الذي[٢] للمفرد المذكّر[٣]، والتي[٤] للمفردة المؤنثة[٣]، واللذان[٥] للمثنّى المذكَّر[٣]، واللتان للمثنّى المؤنث[٣]، والذين لجماعة الذكور[٣]، وكذلك «أُلا في معنى الذين»[٦]، واللاتي، واللائي[٧]، واللواتي لجماعة الإناث[٣]، وذو[٨] الطائية للمفرد المذكّر في لغة مَن استعمل منها المثنى، والجمع، وذاتُ الطائية للمفردة المؤنثة في لغة مَن استعمل منها المثنى، والجمع[٩]. ومنها المشترَكُ الذي يُستعمل بلفظ واحد للمذكَّرِ، والمؤنثِ، والمثنى والجمع. ويظهر اختصاصُه من خلال الصله. وهي: مَنْ[١٠]، و ما[١١]،

---

(١) لم أقف على تصريح سيبويه بهذا التفصيل في كتابه، لكنّ بعض النحاة بعده قد أوردوا هذا التفصيل.

(٢) انظر سيبويه: (الكتاب) ج٣/٨٣.

(٣) انظر الزمخشري: (المُفصَّل) ص ١٧٨، وانظر اللغات الواردة فيهن: ابن عصفور: (المقرّب) ص ٨٣ وما بعدها.

(٤) انظر سيبويه: ج٣/٢٨١.

(٥) انظر سيبويه: ج١/١٢٨.

(٦) سيبويه: ج٣/٢٨٢. وانظر ابن جنّي: (اللمع)ص ٢٤٧، وورد لدى ابن عصفور أنّها بمعنى الذين، واللاتي فتكون مشتركة بين المذكّر، والمؤنث. انظر ابن عصفور: ص٩٠. وكُتبت الألف لديه، ولدى ابن جني بصورة الياء (الأُلى).

(٧) انظر سيبويه: ج٣/٢٨٢. وفصّلها ابن جبي بكون اللاتي، واللائي جمع التي. واللواتي جمع اللاتي .انظر ابن جني: ص ٢٤٧.

(٨) انظر تفسير سيبويه (ذو) بالاسم الموصول: الذي، دون أن يُصرِّح بكونها اسماً موصولاً: سيبويه: ج٣/١١٨.

(٩) انظر ابن عصفور: ص ٨٦–٨٧ .وقد ذكر أنّ الأفصح في ذو، وذاتُ الطائيتين ألاّ تُثنيا، وألاّ تُجمعا، لكنّه نقل أنّ من العرب من استعمل منها ذوا، وذاتا في المثنّى، وذوو، وذواتُ في الجمع. وورد في (شرح المفصّل) لابن يعيش أن (ذو) الطائية اسم موصول مشترك، يُستعمل في الإفراد، «والتثنية، والجمع، والمؤنث» ج٣/١٤٧. وورد فيه أيضاً أنّ بعضهم حكى(ذاتُ) في المؤنث المفرد، والمثنى، والجمع. كما ورد أنّ بعضهم حكوا (ذواتُ) لجماعة المؤنث .ج٣/١٤٩.

(١٠) انظر سيبويه: ج١/٩٩، وج٢/١٠٥، وج٣/٦٩. والمبرد: (المقتضب)ج١/١٩. وابن السرّاج: (الأصول) ج٢/٣٢٣. وابن جني: ص٢٤٧ .والزمخشري: ص١٧٨ .وابن يعيش: ج٣/١٤٤، وذكر اختصاصها بمَنْ يعقل. وكذلك ابن عصفور: ص٨٨، وذكر أيضاً أنّه قد يشترك فيها ما لا يعقل مع مَنْ يعقل.

(١١) انظر سيبويه: ج٢/١٠٥، وج٣/٦٩. والمبرد١/١٩. وابن السرّاج١/٢٦٥، وابن جني: ص٢٤٧، والزمخشري: ص١٧٨، وابن يعيش: ج٣/١٤٥، وورد فيه أنّها تقع على «ذواتِ ما لا يعقلُ، وعلى صفات مَنْ يعقل». وابن عصفور :ص٧٨، وفيه أنّها تقع على ما لا يعقل وهو الكثير، وتقع على أنواع مَنْ يعقل نحو قوله تعالى: ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ ﴾ (النساء: ٣). قال: «أي من أنواع النساء. أمّا وقوعها على آحاد أولي العلم فلا يجوز».

وأيّ[١]، و(أل)[٢] الموصولة التي بمعنى الذي، والتي، والمثنّى، والجمع[٣]، فهي (أل) الموصولة بـ « اسم الفاعل، والمفعول، نحو :الضارب، تريد :الذي ضَرَبَ، والضاربة، تريد : لتي ضَرَبَتْ. والمضروب، تريد : لذي ضُرِبَ، والمضروبة، تريد :التي ضُرِبَتْ »[٤]، وذا[٥]، واشترط سيبويه سبقها بأحد اسمي الاستفهام : ما، أو مَنْ، فقال : « هذا بابُ إجرائهم ذا وحده بمنزلة الذي، وليس يكون كالذي إلا مع ما، ومَنْ في الاستفهام؛ فيكون ذا بمنزلة الذي، ويكون ما حرف الاستفهام.... »[٦].

---

(١) انظر سيبويه : (الكتاب) ج٣ / ٦٩ . والمبرد : (المقتضب) ج١ / ١٩ . وابن السرّاج : (الأصول) ج٢ / ٢٦٥ . وابن جني : (اللمع) ص٢٤٧ . والزمخشري : (المفصّل) ١٧٨ . وابن يعيش : (شرح المفصّل) ج٣ / ١٤٥، وورد فيه أنّها « تفيد تبعيض ما أُضيفتْ إليه؛ ولذلك لزمتها الإضافة... وقد تُفرد ومعناها الإضافة ».

(٢) لم اقف على نصٍّ يصرّح فيه سيبويه بعدّ (أل) اسماً موصولاً، لكنّه فسّر اسم الفاعل الذي دخلت عليه (أل) المذكورة بالاسم الموصول(الذي)وصلته في أكثر من موضع من كتابه، كقوله : « أعبدُ الله أنتَ الضاربُه؛ لأنّك إنّما تُريدُ معنى الذي ضربَه ». ج١ / ١٣٠ . وقوله : « الضّاربُه في معنى الذي ضربه ». ج١ / ١٣١ . وانظر كذلك : ج١ / ١٨١–١٨٢، ١٨٦ . وصرّح به بعض النحاة بعده، انظر : المبرد : ج١ / ١٩، وابن السرّاج : ج٢ / ٢٦٥، وابن جني : ص ٢٤٧، والزمخشري : ص١٧٨، وابن يعيش : ج٣ / ١٥١–١٥٢، وابن عصفور : ص ٨١، ٨٩، وابن هشام : (شرح قطر الندى) ص١٨١ .

(٣) انظر ابن جني : ص٢٤٧ .

(٤) ابن عصفور : ص٨١ . والذي سبق من تشبيه سيبويه (أل) بالذي كان في حال وصلها باسم الفاعل، ولم أقف على شيء في اسم المفعول في الكتاب.

(٥) انظر سيبويه : ج٢ / ٤١٦، ٤١٧ .وابن السرّاج : ج٢ / ٢٦٣ . والزمخشري : ص١٧٨ . وابن عصفور : ص٨٢ .

(٦) سيبويه : ج٢ / ٤١٦ . وانظر عدّه (ذا) بعد اسم الاستفهام (مَنْ) اسماً موصولاً بمعنى الذي : ج٢ / ٦١ . وانظر عدّ الفراء(ذا) بعد اسمي الاستفهام : ما، ومَنْ اسماً موصولاً : الفراء، أبو زكريّا يحيى بن زياد الفراء : (معاني القرآن) تحقيق : أحمد يوسف نجاتي، وآخرين.دار السرور، د.ت. ج١ / ١٣٨ . وانظر في ذلك ايضاً : ابن هشام : (شرح قطر الندى) ص١٨٤ .

صلة الأسماء الموصولة[1]:

لم أقف على نصٍّ يُصرِّح فيه سيبويه بإجمال ما يمكن أن يكون صلة للاسم الموصول لكنّ الشواهد والأمثلة التي أوردها في كتابه للاسم الموصول وصلته، وكذلك دراسته لما تكون عليه هذه الصلة، كاشتراط عود الضمير منها على الاسم الموصول، ومناقشته الحذف من الصلة، وأقل قدر يمكن بقاؤه من الصلة بعد الحذف[2] يمكن أن يعطينا تصوراً لما تكون عليه الصلة عنده. ويمكننا تقسيم الصلة من حيث نوع الاسم الموصول كما يلي:

١- صلة الاسم الموصول غير (أل):

حاول بعض النحاة بعد سيبويه إجمال ما يمكن أن يكون صلة للاسم الموصول[3] غير (أل)، فذكروا أنّها تكون جملةً من مبتدأ وخبر، أو من فعلٍ وفاعلٍ، ومتعلقات الفعل[4] وتكون جملةً شرطية[5]. واشترط بعضهم في جملة

---

(١) ويسميها سيبويه: صلةً، وحشواً، وقد فسَّر الحشو بالصلة في نصٍّ واحد؛ إذ قال في صلة: ما ومَنْ: «إذا كان الذي بعدهما حشواً، وهو الصِّلة...». سيبويه: ج١/١٧. وانظر في ذلك: القوزي، عوض حمد (المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري) جامعة الرياض، الرياض، ط١، ١٤٠١هـ١٩٨١م. ص ١٣٨.

(٢) سوف تأتي دراسة خاصة في الفصل الثالث من هذا البحث تتناول دراسة سيبويه ظاهرة الحذف من المركّبات الاسمية إن شاء الله. انظر ص ٢٧٥ من هذا البحث.

(٣) أوردُ هُنا إجمال النحاة، وأُحيل على شواهدها، وأمثلتها في الكتاب، وأُحيل كذلك على ما أقف عليه من أقوال سيبويه في هذا الشأن.

(٤) انظر: المبرد: (المقتضب) ج١/١٩. وابن السَّرّاج: (الأصول) ج٢/٢٢٣، ٢٦٦. وابن جني: (اللمع) ص٢٤٨. والزمخشري: (المفصّل) ص١٧٩. وابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٣/١٥٠. وابن عصفور: (المقرّب) ص٩١. وانظر أمثلة ذلك وشواهده في الكتاب، ومنه: الجملة الاسمية (المركّب الإسنادي المبدوء باسم مبتدأ)، نحو: مررت بمَنْ هو صالحٌ. (سيبويه: ج٢/١٠٧. وانظر ج١/١٠٨، وج٢/٤٠٠، ٤٠٤). والجملة الفعلية (المركّب الإسنادي المبدوء بفعل)، ومنها: جملة فعلية مثبتة، وقد يكون الفعل فيها ماضياً، وقد يكون مضارعاً، وكذلك الجملة الفعلية المنفية، نحو: أأخواك اللذان رأيتُ؟ (سيبويه: ج١/١٢٨، وانظر كذلك: ج١/١٨٦، وج٢/٤١٧)، وهذا مَنْ أعرفُ منطلقاً. (سيبويه: ج٢/١٠٥. وانظر كذلك: ج١/٩٩، وج٢/٣٩٨، ٤١٧) ومن المنفية: هذا من لا أعرفُ منطلقاً. (سيبويه: ج٢/١٠٥).

(٥) انظر ابن السَّرَّاج: ج٢/٢٦٦. وابن يعيش: ج٣/١٥٠. وجاء في الكتاب: «الذي إنْ تأته يأتك زيدٌ». سيبويه: ج٣/٨٣.

الصلة ما اشترطوه في الجملة المنعوت بها[١]، وهو أن تكون جملةً خبريةً يصلح وصفها بالصِّدقِ أو الكذب[٢]. واشترطوا أيضاً أن تحتوي على ضمير يعود منها على الاسم الموصول[٣]. وتكون الصلةُ ظرفاً، أو حرف جرٍّ ومجروراً به. وصرّح بعضهم باشتراط كون الظرف[٤] والجار والمجرور تامّينِ؛ أي تحصل بهما الفائدة[٥].

٢- صلة (أل):

لم أقف على تصريح سيبويه بِعَدِّ (أل) اسماً موصولاً في كتابه، غير أنّه قد فسَّر (أل) مع اسم الفاعل بالاسم الموصول (الذي) في أكثر من موضع من كتابه[٦]. وصرّح بعض النحاة بأنّها توصل باسم الفاعل[٧]، واسم

---

(١) انظر اشتراطه في النعت: ابن السرّاج: ج٢/٢٦٧. والزمخشري: ص١٤٩.

(٢) انظر هذا الشرط إجمالاً لدى: ابن السراج: ج٢/٢٦٧. وابن جني: ص٤٨. وابن يعيش: ج٣/١٥٠، ١٥٥. وابن عصفور: ص٩١. وانظر نفي بعضهم مجيء جملة الصلة استفهامية: (ابن جني: ص٢٥٠. وابن يعيش: ج٣/١٥٠). أو دالةً على الأمر، أو النهي: (أبو علي الفارسي: (التعليقة) ج٢/٢٧٠. وابن يعيش: ١٥٠). أمّا ما جاء من النصوص مخالفاً هذا الشرط؛ فقد أوّلها مَن أوردها، وكان قد اشترط ذلك الشرط، انظر: ابن عصفور: ص٩١.

(٣) انظر المبرد: (المقتضب) ج/٣. وابن السرّاج: (الأصول) ج٢/٢٢٣، ٢٦٦. وأبو علي الفارسي: (التعليقة) ج٢/٢٧٠. وابن جني: (اللمع) ص٢٤٨. والزمخشري: (المفصّل) ص ١٧٩. وابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٣/١٥١. وابن عصفور: (المقرّب) ٩١. ولم أقف على تصريح سيبويه بذلك، لكنّه تناوله في مناقشته حذف الضمير العائد من الصلة، أو النعت، أو الخبر. انظر سيبويه: (الكتاب) ج١/٨٦-٨٧.

(٤) انظر المبرد: ج١/١٩. وابن السرّاج: ج٢/٢٢٣، ٢٢٦. وابن جني: ص٢٤٨. وابن يعيش: ج٣/١٥٠. وابن عصفور: ص٩١.

(٥) انظر ابن عصفور: ص٩١. ومما ردّه: جاء الذي بك، أو الذي إليك؛ لعدم حصول الفائدة. ومن أمثلة كون الظرف، أو الجار والمجرور صلة: قوله تعالى: ﴿لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾ (آل عمران: ٩٦) و﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا﴾ (الأعراف: ٧٢).

(٦) انظر سيبويه: ج١/١٣٠، ١٣١، ١٨١-١٨٢، ١٨٦. وعد إلى ص ٧٦ من هذا البحث.

(٧) انظر ابن السرّاج: ج٢/٢٢٣. والزمخشري: ص١٧٩. وابن يعيش: ج٣/١٤٣. وابن عصفور: ص٩١. وابن هشام: (شرح قطر الندى) ص١٨١. ومن أمثلته: هذا الضاربُ زيداً، والمكرمُ عمراً.

المفعول[١]، والصفة المشَبَّهة باسم الفاعل[٢]. ونقل بعض النحاة وصل(أل) بالجملة الفعلية[٣]، وخصّوا هذه الصورة بالضرورة الشعرية[٤].

٣- (الحرف الموصول + صلته)

وتَتَعدد صورُ هذا النمط بتعدُّدِ الحروف الموصولة[٥]، وما يُمكن أن توصل به. ومن هذه الصور ما يلي:

٣-١ الحرف الموصول(أنَّ) + صلته.

عدّ سيبويه الحرف الموصول (أنَّ) وصلته وحدةً لغوية واحدة داخلة تحت الاسم في تصنيف كلم العربية، فقال في تحليله استعمالاً لغوياً وردت فيه أنَّ وصلتها: « تقولُ: بلَغَني أنَّ زيداً جاء. فأنّ زيداً جاء كلُّهُ اسمٌ »[٦]. ويستوي في ذلك أنَّ التي تدخل عليها ما الكافَّة، والتي لم تدخل عليها في نظر سيبويه، كما قال: « اعلم أنَّ كلَّ موضع تقعُ فيه أنَّ تقعُ فيه أنَّما، وما ابتُدئ بعدها صلةٌ لها كما أنَّ الذي ابتُدئ بعد الذي صلةٌ له ولا تكونُ هي عاملة فيما بعدها، كما لا يكون الذي عاملاً فيما بعده »[٧].

---

(١) انظر ابن يعيش: ج٣/١٤٣. وابن عصفور: ص٩١. وابن هشام: ص١٨١. ومن أمثلته: هذا المضروبُ.

(٢) انظر ابن هشام: ص١٨١. ومن أمثلته: هذا الحسنُ.

(٣) انظر بعض الشواهد: ابن يعيش: ج٣/١٤٣، ١٤٤. وابن عصفور: ص٩١.

(٤) انظر ابن يعيش: ج٣/١٤٣. وابن عصفور: ص٩١. والضرورة عند ابن يعيش علّة مجيء صدر صلة (ال) على صورة الفعل، وإلا فإنّه يعدُّ (ال) اسماً جاء على صورة الحرف، ويعدُّ اسم الفاعل، واسم المفعول في صدر صلته فعلاً جاء على صورة الاسم. انظر ابن يعيش: ج٣/١٤٣.

(٥) ساعتمد في عدّ هذه الصور على نوع الحرف الموصول، ثم أورد ما وقفت عليه في الكتاب ممّا يُمكن أن توصل به هذه الحروف. وأودُّ أن أنبه هنا إلى انّ كلّ حرفٍ يمكن ان يؤول مع صلته بمصدر في استعمال لغوي ما داخلٌ تحت هذا النمط من أنماط التركيب الاسمي.

(٦) سيبويه: (الكتاب)ج٣/١١. وانظر في ذلك أيضاً: ج٣/١١٩-١٢٠، ١٢٩. وانظر قول السيرافي في ذلك: « أنَّ وما بعدها من اسمها وخبرها منزلتها منزلة اسمٍ واحدٍ في مذهب المصدر ». السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٤/ل١٨ ب. وانظر في عدِّ (أنّ) وصلتها وحدةً لغوية كالاسم المفرد: المبرد: (المقتضب) ج٢/٣٤٠، وج٣/١٩٧، وابن السرّاج: (الأصول)ج١/٢٤٣، ٢٦٦.

(٧) سيبويه: ج٣/١٢٩.

أمّا صلة أنَّ فهي الجملة الاسمية التي تدخل عليها، وتتعدَّدُ صورها الكلامية بتَعدُّد العناصر التي تؤلِّفُ هذه الجملة من المبتدأ والخبر اللذينِ يصيران مع أنَّ اسماً لها، وخبراً(١).

٣-٢ الحرف الموصول(أنْ) + صلته.

أنْ وصلتها وحدة لغوية واحدة كالاسم المفرد عند سيبويه، وقد صرَّح بذلك في أكثر من موضع في كتابه، ومنه قوله: «أنْ وتفعل بمنزلة اسمٍ واحدٍ ، كما أنَّ الذي وصلتُهُ بمنزلة اسمٍ واحد»(٢). وتتعدّد الصور الكلامية لهذا المركّب الاسمي بتَعَدُّدِ ما يمكن أن يكون صلةً لـ(أنْ)(٣).

٣-٣ الحرف الموصول(ما) + صلته.

نقل سيبويه عن الخليل في تحليله قولهم: ما تدومُ لي أدومُ لك. قوله: «الفعلُ صلةٌ لما فصارت بمنزلة الذي، وهو بصلته كالمصدر»(٤). ونصَّ سيبويه على

---

(١) من هذه الصور: أن يكون اسمها وخبرها اسمين مفردين، نحو: ظننتُ أنَّهُ منطلقٌ. (سيبويه: ج٣/١٢٠. وانظر: ج٣/١٣٩). أو يكون اسمها مفرداً، وخبرها جملة فعلية، نحو: ما رأيته مذ انَّ الله خلقَني. (سيبويه: ج٣/١٢٢). وانظر: ج٢/٣٢٩، وج٣/١١.

(٢) سيبويه: (الكتاب)ج٦/٣. وانظر كذلك: ج١/١٣١، ٢١٣، ٣٩٠، وج٢/٣٣٥، وج٣/٨٥، ١١٩-١٢٠. وج٤/٢٢٨. وانظر قول السيرافي في ذلك: «أنْ المُخَفَّفة وما بعدها من الفعل الذي تنصبه بمنزلة المصدر» السيرافي: (شرح كتاب سيبويه)ج٤/ل١٨ ب. وانظر في ذلك أيضاً: المبرد: (المقتضب)ج٣/١٩٧. و ابن السرّاج: (الأصول)ج١/٢٦٦.

(٣) فقد يكون الفعل في صدر صلة (أنْ) مضارعاً مُثبَتاً، نحو: ان تاتيَني خيرٌ لك.(سيبويه: ج٣/١٥٣. وانظر أمثلة غيرها: ج١/١٣١، ٢١٣، وج٢/٣٢٩، ٣٣٥، ٣٤٢، ٣٤٩، وج٣/١٢، ١٥٣، ١٦١). أو منفياً. انظر: ج٣/٥٦. أو فعلاً ماضياً، نحو: ما عدا انْ رآني فثبتَ.(سيبويه: ج٣/٥٥). أو فعل أمر، نحو: كتبتُ إليه انْ قُمْ، وأمرته انْ قُمْ. (سيبويه: ج٣/١٦٢). وقد صرّح سيبويه بكون (أنْ) هذه قد تكون (أنْ) التي تؤوَّل مع صلتها بمصدر، أو التي بمعنى (أيْ) (أي انْ المفسِّرة). وقد يكون الفعل تاماً كما سبق، وقد يكون ناقصاً، نحو: أتوني إلاّ انْ يكونَ زيدٌ. (سيبويه: ج٢/٣٤٩).

(٤) سيبويه: ج٣/١٠٢.

مثله(١)، وطبّقَ ذلك في تحليله اللغة(٢). وتتعدَّد الصور الكلامية لهذا المركّب الاسمي بتعَدُّد ما يمكن أن يكون صلةً لما(٣).

٤- الاسم المتبوع + تابعه(٤).

ويدخل تحت هذا النمط من الاسم المتبوع، وتابعه ما يلي:

٤-١ الاسم المنعوت + نعته.

صرَّح سيبويه بكون الاسم المنعوت ونعته وحدة لغوية واحدة بمنزلة الاسم المفرد؛ من ذلك قوله معللاً مطابقة النعت منعوته في(مررتُ برجلٍ ظريفٍ): «فصار النعتُ مجروراً مثل المنعوت؛ لأنّهما كالاسم الواحد... »(٥). وجعل المنعوت مع نعته عند افتقاره إليه

---

(١) انظر سيبويه: ج٢/٣٤٩.

(٢) انظر تأويله قولهم: خذه بما عزَّ، أو هانَ. بـ: العزيز، والهيّن.(سيبويه:ج٣/١٨٤-١٨٥). وتأويله: ما تفرغ، بـ: الفراغ. (سيبويه:ج٣/١١). وتأويله: ما تقولُ... بـ: قولك.(سيبويه:ج١/٣٧٩).

(٣) فقد يكون الفعل في صدر صلة الحرف الموصول (ما) ماضياً، أو مضارعاً كما سبق أعلاه (هامش ٣). ولم أقف على صلة ما مُصَدَّرةً بفعل أمرٍ.

(٤) أخصُّ به هنا ما يمثل وحدة لغوية تدلُّ على حقيقةٍ مفردةٍ كما يدلُّ الاسم المفرد، فلا يدخل المعطوف والاسم المعطوف عليه عطف نسقٍ ممّا تستقلُّ فيه دلالة كلِّ واحدٍ منهما على حقيقة مفردةٍ خاصةٍ به، لا يشاركه الآخر فيها. نحو: جاء زيدٌ وسعدٌ. فـ(زيدٌ وسعدٌ) مركب اسمي وظيفي، يؤدي وظيفة الفاعل في تركيب هذه الجملة. لكنّ زيداً يدلّ على حقيقة مفردة مستقلة تماماً عن حقيقة سعد. وفي النظرة التحليلية (كلمة كلمة) لتركيب الجملة السابقة يُعربُ زيدٌ فاعلاً، ويُعربُ سعدٌ معطوفاً عليه. وقد سبق بيان كون المعطوف والمعطوف عليه عطف نسق في مثل هذا المثال الذي يُراد بزيدٍ فيه شخصاً، ويُراد بسعدٍ شخصاً آخر غيره مركباً اسمياً وظيفياً بحسب المصطلح في هذه الرسالة. عد إلى ص٤١ في هذا البحث.

(٥) سيبويه: (الكتاب)ج١/٤٢١. وانظر تفصيله كيف كان المنعوت ونعته كالاسم الواحد في الصفحة نفسها. وانظر في كون المنعوت ونعته وحدة لغوية:ج١/٨٨، وج٢/٧-٨، ٨٦، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٥، ٢٠٣، ٢٩٠-٢٩١، ٤١٤. وقد تبعه في ذلك بعض النحاة، انظر: المبرد: (المقتضب)ج٤/٢٨٣. وابن يعيش: (شرح المفصّل)ج٢/٤، ٩ وج٣/٧١،٣٨. والسيوطي: (الأشباه والنظائر) دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت. ج٢/٣٠٥.

كالاسم المفرد الذي يُعرف دون حاجة إلى ما يبين المراد به؛ فـ(زيدٌ الأحمر) مثل (زيد) في دلالته على شخصٍ بعينه عند سيبويه[(١)] .

وتتعدّد الصور الكلامية لهذا المركّب بتعدُّد ما يمكن أن يُنعت من الأسماء، وما يمكن أن يُنعت به. وقد أجملَ سيبويه ما توصّل إليه ممّا يُعدُّ ملامح عامة لما قد يأتي من الصور الكلامية على هذا المركّب، ويتجلّى ذلك فيما يلي :

١- من الأسماء ما لا يُنعتُ، وهي الضمائر: صرَّح سيبويه بأنّ الضمائر لا تُنعت، فقال في باب مجرى نعت المعرفة عليها : « واعلم أنَّ المُضمَرَ لا يكونُ موصوفاً؛ من قِبَلِ أنّك إنما تُضمِرُ حين تُرى أنّ المُحَدَّثَ قد عرف مَنْ تعني، ولكن لها أسماء تُعطفُ عليها تعمُّ، وتؤكِّدُ وليست صفةً »[(٢)] .

٢- أنّ النعت : « تحليةٌ، نحو :الطويل. أو قرابةٌ، نحو : أخيك، وصاحبك، وما أشبه ذلك. أو نحو الأسماء المبهمة »[(٣)] .

٣- ألاّ يكون الأخصُّ نعتاً لاسمٍ أعمَّ منه؛ يُفهمُ هذا من قول سيبويه نافياً كون(أخاك) من : (إنّ الذي رأيتُ أخاك ذاهبٌ)- نعتاً للاسم الموصول : « ولا يكون الأخ صفةً للذي؛ لأنّ أخاك أخصُّ من الذي »[(٤)] .

---

(١) انظر سيبويه: ج١ /٨٨، وعد إلى ص ٦٥ و ٦٦ من هذا البحث.

(٢) سيبويه: ج٢ /١١ .وانظر ج٢ /٦، ٨١، ٨٨. وانظر المبرد: ج٤ /٢٨٤. وابن يعيش: ج٣ /٥٦.

(٣) سيبويه: ج٢ /١١. وانظر تعليله عدم النعت بالعلم بانّه ليس حليةً، ولا قرابة، ولا مبهماً:ج٢ /١٢. وانظر في إجمال ما ينعت به: المبرد: ج١ /٢٦، وابن السّرّاج: ج٢ /٢٢٣، وما بعدها. وابن عصفور: (المقرب)ص٢٩٤ وما بعدها.

(٤) سيبويه: (الكتاب) ج٢ /١٤٩. وانظر ردّه نعت المعرَّف بـ(أل) بالمضاف إلى الضمير، وباسم الإشارة؛ لأنهما أخصُّ منه في المعرفة: ج٢ /٧. وانظر في ذلك :أبو علي الفارسي: (التعليقة)ج١ /٢٢٣. وقول السيرافي: « وفي شرط الصِّفات ألاّ تكونَ الصفةُ أعرف من الموصوف » (شرح كتاب سيبويه)ج٣ /ل١٦١ب. وابن السّرّاج: (الأصول) ج٢ /٣٣ .والزمخشري: (المفصّل) ص١٥٠، وابن يعيش: (شرح المفصّل)ج٣ /٤٢، وابن هشام: (شرح قطر الندى)ص٢١٠.

٤- ما لا يُنعتُ به: رأى سيبويه أنّه لا يُنعت بالأعلام، ونقله عن الخليل أيضاً، فقال: «واعلم أنّ العلمَ الخاصَ من الأسماء لا يكون صفةً»[1]. وكذلك الضمير، لكنّ سيبويه لم يُصرِّح به. ويُمكن أن يُفهم عدم صلاحية الضمير للنعت به من الضابط العام الذي ذكره، وهو: أنّ الأخصّ لا يكون نعتاً لاسمٍ أعمَّ منه في الدلالة، كما كان تعليل سيبويه عدم نعت الضمير بأنّ المتكلم إنما يُضمرُ حين يرى أنّ المخاطَب يعرف المراد به، وقد صرّح به بعض النحاة بعد سيبويه[2].

٥- ما يقبحُ النعتُ به إلا على سبيل التأويل[3]: استقبح سيبويه النعت بالأسماء الجامدة[4] نحو: أسدٍ، وحديدٍ، وفضّةٍ، وطينٍ... فقال: «الطين اسمٌ، وليس مما يُوصفُ به، ولكنّه جوهرٌ يُضاف إليه ما كان منه، فهكذا مجرى هذا وما أشبهه»[5]. لكنّه رأى جواز النعت بالاسم الجامد إذا أراد به المتكلّمُ معنى يصلح النعتُ به؛ أي معنى اسمٍ مشتقّ، فقال: «تقولُ: مررتُ برجلٍ أسدٍ أبوه، إذا كنتَ تُريد أنْ تجعلَه شديداً، ومررتُ برجلٍ مثلِ الأسدِ أبوه، إذا كنتَ تُشبِّهه... ومثلُ ذلك: مررتُ برجلٍ رجلٍ أبوه، إذا أردت معنى أنّه كامل وجرُّه كجرِّ الأسد»[6]. وقد تبعه في

---

(١) سيبويه: ج٢/١٢. وانظر قوله في (يشكر) إنه لا يكون نعتاً وهو اسم، ويكون نعتاً وهو فعل. ج١/٢٢. وقوله: إنّ «زيداً لا يكون صفةً لشيء» ج٢/١٤٩. وانظر في ذلك: المبرد: (المقتضب) ج١/٢٦، وج٤/٢٢١-٢٢٢، ٢٨٤.

(٢) انظر المبرد: ج٤/٢٨٤، وابن السّرّاج: ج٢/٣١، ٢٧٥، وابن يعيش: ج٣/٥٦، والسيوطي: (همع الهوامع) ج٣/١٢٠.

(٣) باستثناء ما تُنعت به أسماء الإشارة، وأيّ من الأسماء التي بـ(أل)، وانظر في ذلك: ابن السّرّاج: ج٢/٣٣.

(٤) وانظر في الحكم بقبحه إلا على التأويل: المبرد: ج٣/٢٥٨-٢٥٩. وابن السّرّاج: ج٢/٢٨.

(٥) سيبويه: ج٢/١١٧. وانظر ج٢/٢٣، ٢٤، ١١٨، ١٢٢، ١٨٢، ٣٣٥.

(٦) سيبويه: (الكتاب) ج٢/٢٨-٢٩. وانظر تأويله (أيّما صوت) من: له صوتٌ أيّما صوت بـ(حسن) ج١/٣٦٣. وتأويله (أيّما رجل) من: مررتُ برجلٍ أيّما رجلٍ، بـ(كامل) ج١/٤٢٢. وقوله في معنى مثل، وغير حين يُنعتُ بهما. ج١/٤٢٣. وتأويله (رجل صدقٍ) بـ(صالح) و(رجل سوءٍ) بـ(فاسدٍ) ج١/٤٣٠.

ذلك بعض النحاة بعده[1].

وبعد ذكر هذه الملامح العامة للاسم المنعوت ونعته، فإنّ الصور الكلامية لهذا المركّب تتعدّد بتعدُّد الاسم الذي يمكن أن يُنعت، وما يُمكن أن يُنعتَ به، وقد رأى سيبويه أنّ الاسم المنعوت قد يكون نكرة، وقد يكون معرفة[2]، ولكلٍّ منهما نعته الخاص به، ممّا يُعطينا مزيداً من تصور ما يمكن أن تكون عليه الصور الكلامية لهذا المركّب. وهي من حيث المنعوت كما يلي:

أ- الاسم المنعوت نكرة. ويُنعت بالنكرة[3]، وبالجملة (المركّب الإسنادي)[4].

---

(١) انظر المبرد: (المقتضب) ج٣/٢٥٨-٢٥٩، ٣٤٦. وانظر في ذلك تعليل أبي علي الفارسي نعت العلم باسم الإشارة مع أنّه ليس بحلية؛ وذلك لتَضَمُّنِه معنى الإشارة. ابو علي الفارسي: (التعليقة) ج١/٢٧٧. وانظر قول السيرافي في النعت بالاسم الجامد: كطين، وعرفج...: «هذه جواهر، ولا يجوز النعت بها. وإن أردت المماثلة والحمل على المعنى أجيز فيها ما حُكي عن العرب» (شرح كتاب سيبويه) ج٢/١٦٢ ب. وظاهر كلام السيرافي أنّه لا يقاس على ما ورد من ذلك، ولم أقف على ذلك في الكتاب.

(٢) انظر قوله: «واعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة، كما أنّ النكرة لا توصف إلا بنكرة» سيبويه: ج٢/٦. وانظر كذلك: ج٢/٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٣، ١٤، ١١٣.

(٣) ويمكن تقسيم النعت من حيثُ كونه اسماً مفرداً (اعني به مقابل المركّب، وإلا فإنّه قد يكون مثنى، أوجمعاً)، نحو: مررتُ برجلٍ ظريفٍ. (سيبويه: ج١/٤٢١. وانظر صوراً أُخر: ج١/٢٣٢، ٣٧٥، ٤٢٢، ٤٣١، ٤٣٤. وج٢/٢٩٠. أو مركّباً اسمياً كما في هذه الرسالة، ويكون المركّب الاسمي مُصَدَّراً باسمٍ نكرة، ويكون المركّب الاسمي النعت: مضافاً ومضافاً إليه، نحو: مررتُ برجلٍ رجلِ صدقٍ. (سيبويه: ج١/٤٣٠. وانظر صوراً أُخر في الصفحة نفسها، وج١/٣٦٣، ٤١٧، وج٢/١٣، ١١٠، ٢٦٨)، أو اسماً مشتقاً وما هو من تمامه، نحو: هذا رجلٌ خيرٌ منك. (سيبويه: ج٢/١١٠)... وقد يكون النعت واحداً كما سبق، وقد يكون متعدّداً، نحو: مررتُ برجلٍ عاقلٍ كريمٍ مسلمٍ. (سيبويه: ج١/٤٢٢). وغير ذلك من الصور الكلامية التي يمكن ان ياتي عليها المنعوت النكرة ونعته.

(٤) قلت: (جملة) بناء على المصطلح النحوي العربي لهذا المركّب المنعوت به، وبناء على النظر إلى هذا المركّب على انّه عنصر يؤدي وظيفة خاصة في التركيب الذي جاء فيه؛لكنّه من خلال هذه البحث حين يُنظر إليه على انّه جزء من مركّبٍ اسمي يدلُّ على حقيقة مفردة، لا تتمُّ إلا بتمام آخر عنصر فيها؛ فإنّه حين يُفرد من السياق الذي جاء فيه مع الاسم في صدر المركّب الاسمي لا يُمثل جملةً إلا بضمِّ جزءٍ آخر=

وقد صرّح سيبويه بأنّ جملة النعت تحوي ضميراً يعود منها على المنعوت(١)، وصرّح بعض النحاة بعده بأنّ الجملة المنعوت بها لا بدَّ أنّ تكون خبرية، كما كان ذلك في جملة الصلة(٢)، ولم أقف عليه صراحة في كتاب سيبويه.

ب- الاسم المنعوت معرفة. ويختلف ما يُمكن أن تُنعت به المعرفة بحسب نوع المعرفة، وقد فصّله سيبويه بما يلي:

ب-١ العلَم: يُنعت« بثلاثة أشياء: بالمضاف إلى مثله، وبالألف واللام، وبالأسماء المبهمة»(٣). ويريد بالمضاف إلى مثله :المضاف إلى معرفة، لا المضاف إلى علم فحسب. يدلنا على ذلك تمثيله للمضاف إلى مثله بـ: «مررتُ بزيدٍ أخيك»(٣)، ثم قوله: «وما أشبه هذا من الإضافة»(٣). فلو كان يُريد به المضاف إلى العلم؛ لمثل بمضاف إلى العلم، واكتفى به، لكنّه لم يفعل، بل مثَّل بمضافٍ إلى الضمير، ثمَّ عمَّ ما أشبهه. أمّا الألف واللام، فيريد به ما عُرِّف بـ(أل) مما يصلح للنعت به، نحو: « مررتُ بزيدٍ الطويل»(٣). ويعني بالمبهمة: أسماء الإشارة، كما قال: « وأمّا المبهمة، فنحو :مررتُ بزيدٍ هذا، وبعمروٍ ذاك»(٣).

ب-٢ والمضاف إلى المعرفة يُنعت بثلاثة أشياء أيضاً: « بما أُضيف كإضافته، وبالألف واللام، والأسماء المبهمة»(٤). ويريد بها ما أراده بنعت العلم كما تدلُّ أمثلته(٥).

= إليه يتمّ به الإسناد، وتحصل به الفائدة. وانظر في ذلك ما سبق في مفهوم التركيب الاسمي في صدر هذا البحث: ص ٨١ -٨٢. وانظر في اختصاص النكرة بالنعت بالجملة دون المعرفة: سيبويه: ج١ / ١٣١. ومنه: هذا رجلٌ ضربنا. (سيبويه: ج١ / ١٦، وانظر: ج١ / ١٢٩) وانظر في نعت النكرة بالجملة: ابن السّرّاج: (الأصول) ج٢ / ٣١، والجرجاني: (دلائل الإعجاز) ص١٩٩، والزمخشري: (المفصّل) ص١٤٩.

(١) انظر سيبويه: (الكتاب) ج١ / ١٢٨، ٨٧.

(٢) انظر: ابن السّرّاج: ج٢ / ٢٦٧، والزمخشري: ص١٤٩، وابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٣ / ٥٢.

(٣) سيبويه: ج٢ / ٦. وانظر في هذا: المبرد: (المقتضب) ج٤ / ٢٨١-٢٨٢. وابن السّرّاج: ج٢ / ٣٢.

(٤) سيبويه: ج٢ / ٧. وانظر: ج٢ / ١٩٣. وانظر: المبرد: ج٤ / ٢٨٢، وابن السّرّاج: ج٢ / ٣٢.

(٥) انظر سيبويه: ج٢ / ٧. وانظر: ج٢ / ١٨٩، ١٩٠، ١٩٣.

ب–٣ المعــرَّف بـ (أل): ينعتُ «بالألف واللام، وبما أُضــيفَ إلى الألف واللام»[١].

ب–٤ أسماء الإشارة[٢]: تُنعتُ «بالأسماء التي فيها الألف واللام، والصفات التي فيها الألف واللام جميعاً»[٣]. ويريد بالصّفات: الأسماء المشتقة، وبالأسماء: الأسماء الجامدة كما تدلُّ أمثلته[٤]. وأيٌّ في النداء مثلُ أسماء الإشارة فيما تُنعتُ به[٥]. وقد تنعتُ أيّ في النداء كذلك باسم الإشارة المنعوت بالمعرَّف بـ(أل)، نحو: «يا أيُّها ذا الرجلُ»[٦].

٤–٢ الاسم المعطوف عليه عطف بيان + المعطوف[٧].

لعطف البيان علاقة قوية بالنعت والبدل من حيثُ دلالته مع متبوعه على حقيقة مفردة. وممّا يدلنا على أنّ سيبويه عدّ المعطوف عليه عطف بيان والمعطوف وحدةً لغوية تدلُّ على

---

(١) سيبويه: ج٢/٧. وانظر: ج٢/١٩٣، والمبرد: ج٤/٢٨٣–٢٨٤. وابن السّرّاج: ج٢/٣٢.

(٢) عبّرَ عنها سيبويه بالأسماء المبهمة، انظر: ج٢/٥. وانظر: القوزي: (المصطلح النحوي) ص١٣٦.

(٣) سيبويه: (الكتاب) ج٢/٧. وانظر: المبرد: (المقتضب) ج٤/٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤. وابن السّرّاج: (الأصول) ج٢/٣٢.

(٤) انظر سيبويه: ج٢/٨. ومنه: هذا الرجلُ منطلقٌ. (سيبويه: ج٢/٨٦، وانظر صوراً أُخر: ج٢/٨٦، ١٨٩)، وهذا يؤكد تفريق سيبويه بين الأنواع المتعددة التي تندرج تحت الاسم في التصنيف الثلاثي للكلم عند الحاجة إلى ذلك في دراسته اللغة العربية. ولا تنعت أسماء الإشارة بالمضاف إلى المعرَّف بـ (أل) عند سيبويه، (انظر: سيبويه: ج٢/٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٣، ونقله عن الخليل أيضاً، انظر: ج٢/١٩١). وانظر في ذلك: المبرد: ج٤/٢٨٢–٢٨٣. وابن السّرّاج: ج٢/٣٢. وابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٣/٥٧، فإن أُتبع اسم الإشارة بالمضاف إلى ما فيه (أل)، نحو: يا هذا ذا الجمّة فهو عند سيبويه على البدل، أو عطف البيان. انظر: سيبويه: ج٢/١٨٩–١٩٠، ١٩١، ١٩٣.

(٥) انظر سيبويه: ج٢/١٢، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٥. وذلك نحو: يا أيُّها الرجلُ أقبل. (سيبويه: ج٢/١٢).

(٦) سيبويه: ج٢/١٩٣.

(٧) ورد مصطلح عطف البيان لدى سيبويه في: ج٢/١٨٦.

حقيقة مفردة: أنّه صرّح بكون اسم الإشارة مع تابعه الاسم الجامد المعرّف بـ(أل)، نحو: هذا الرجلُ منطلقٌ. بمنزلة اسمٍ واحدٍ[١]، في: (باب مجرى نعت المعرفة عليها)[٢]. فهو يعدُّ الرجل نعتاً لاسم الإشارة (هذا)؛ وقد عدّ المضاف إلى الاسم المعرّف بـ (أل) بدلاً، أو عطف بيان على اسم الإشارة؛ لأنّ نعت اسم الإشارة عنده بالصفات والأسماء المعرّفة بـ(أل)لا غير. فقال في: يا هذا ذا الجُمَّة. « ذا الجمّة لا توصف به الأسماء المبهَمَةُ، إنّما يكون بدلاً، أو عطفاً على الاسم »[٣]. ولا يعنينا هنا المصطلح الذي استعمله سيبويه لهذا التركيب، بقدر ما يعنينا عدّه وحدةً لغوية، كما كان اسم الإشارة مع نعته المعرَّف بـ(أل) وحدةً لغويةً عنده.

كما يُفهم من إعراب سيبويه: ذا الجمة بدلاً، أو عطف بيان العلاقة بين عطف البيان وبدل الكلّ عنده، وسيأتي ذكر كون البدل مع المبدل منه وحدةً لغوية عند سيبويه[٤].

كما أنّ سيبويه قال في نحو: يا تيمَ تيمَ عديّ: « فصار يا تيمَ تيمَ عديّ اسماً واحداً »[٥].

وكان المبرّد قد أعرب تيمَ عديّ بدلاً، أو عطف بيان[٦]. وقد نبّه بعض النحاة بعد سيبويه إلى الشبه بين النعت، وعطف البيان، وأنّ الفرق بينهما في كون عطف البيان بالأسماء غير المشتقة، والنعت بالأسماء المشتقة، أو المؤولة بالمشتق[٧].

---

(١) انظر سيبويه: ج٢ /٧–٨، ٨٦، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٥.

(٢) انظر الباب: ج٢ / ٥ وما بعدها.

(٣) سيبويه: ج٢ / ١٩٠.

(٤) انظر الصّفحة التّالية من هذا البحث.

(٥) سيبويه: (الكتاب)ج٢ /٢٠٧. وانظر تحليل سيبويه أمثلة مثله في التركيب: ج٢ / ٢٠٥ وما بعدها.

(٦) انظر المبرد: (المقتضب) ج٤ /٢٢٧.

(٧) انظر في ذلك: المبرد: ج٤ / ٢٢١ –٢٢٢. وقول ابن السرّاج بعد ذكره الشبه بين عطف البيان، والنعت: « وإنّما سُميَّ عطف بيان، ولم يُقل: إنه نعت؛ لأنّه اسمٌ غير مشتقٍ من فعلٍ، ولا هو تحلية، ولا ضرب من ضروب الصفات؛ فعدل النحويون عن تسميته نعتاً، وسموه عطف بيان » (الأصول: ج٢ / ٤٥). وانظر ابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٣ / ٣٩، ٧١، ٧٢. وقول ابن مالك في ألفيته: (وذو بيانٍ تابعٌ شبهُ الصِّفة حقيقة القصدِ به منكشفة). وانظر في علاقة عطف البيان بالنعت: السيوطي: (همع الهوامع) ج٣ / ١٣٤–١٣٥.

أمّا الصور الكلامية التي تأتي من هذا المركّب، فلم أقف على ما صرح سيبويه بمجيئها منه، لكن الأمثلة والشواهد التي أوردها له كان المعطوف فيها، والمعطوف عليه معرفتين[1]. وصرّح به بعض النحاة بعده[2].

٤-٣ الاسم المبدَل منه + البدل.

يُفهم عدُّ سيبويه الاسم المبدل منه والبدل وحدةً لغوية واحدة، تدلّ على حقيقة مفردة - من خلال تحليله بعض ما جاء على هذا النمط من الصور الكلامية؛ فقد رأى أنّ الاسم المبدل منه والبدل اللذين يدلان على حقيقةٍ مفردةٍ -يعادلان الاسم المفرد في دلالته؛ إذ قال: «إذا قلتَ: مررتُ برجلٍ زيدٍ، فكأنّك قلت: مررتُ بزيدٍ»[3]. وهذا القول يشبه قوله قبلُ في كون المنعوت ونعته (زيد الأحمر) كالاسم المفرد (زيد) في دلالته على شخصٍ بعينه[4]. كما أنّ سيبويه قد حوّل بعض ما جاء من المبدل منه والبدل الدال على حقيقةٍ مفردة إلى مركّبٍ من مضافٍ ومضافٍ إليه، فقال في «رأيتُ قومَك أكثرَهم،

(١) انظر سيبويه: ج٢/٢٠٥وما بعدها، ومنه: يا زيد زيد عمرو، ويا زيد زيد أخينا، ويا زيد زيدنا. ومن أمثلته من غير الكتاب، قوله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ (الأعراف: ٦٥)، و﴿وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَٰرُونَ﴾ (الفرقان: ٣٥).

(٢) انظر قول ابن يعيش: «عطف البيان يكون بالأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل كالكنى، والأعلام». شرح المفصّل: ج٣/٧١. وقد مثل سيبويه له بغير العلم في: يا هذا ذا الجمّة. (سيبويه: ج٢/١٨٩) فـ(ذا الجمّة) معرفة بالإضافة، لكنّه ليس علماً، ولا كنية. كما نقل ابن هشام منع كثير من النحويين مجيء عطف البيان نكرةً، أو تابعاً لنكرة، ورأى هو جواز ذلك. انظر ابن هشام: (شرح قطر الندى) ص٤٣٩. وانظر تجويزه كونه نكرة: (شرح شذور الذهب) ص٣٧٩. وعدَّ منه قوله تعالى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾ (إبراهيم: ١٦). وانظر الخلاف في إعراب «صديد» نعتاً للماء، أو عطف بيان: أبو حيان الأندلسي: (تفسير البحر المحيط) دراسة وتعليق وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، بيروت، دار الكتب العلميّة، ط١، ١٤١٣هـ١٩٩٣م. ج٥/٤٠٢.

(٣) سيبويه: (الكتاب) ج٢/٣١١.

(٤) سبق إيراد هذا القول، عد إليه في ص ٦٥، وانظر شرح السيرافي إياه المنقول في ص ٦٧ من هذا البحث.

ورأيتُ بني زيدٍ ثلثيهم...»[1]: «على أنّه أراد: رأيتُ أكثرَ قومِك، ورأيتُ ثلثي قومِك»[1]. كما قرن البدل بالنعت في تحليله، فرأى إمكان إعراب التابع نعتاً، أو بدلاً في أكثر من صورةٍ كلامية[2]. وقد سبق القول: إنّ سيبويه يعدُّ المضاف والمضاف إليه وحدةً لغوية، وكذلك المنعوت ونعته؛ فهذا يدلنا على كون المبدل منه والبدل اللذين يدلان على حقيقة مفردة يمثلان وحدة لغوية عنده، كما كان المضاف والمضاف إليه، والمنعوت ونعته كذلك.

أمّا الذي يدخل في المركّب الاسمي ـ كما في مصطلح هذه الرسالة ـ من أنواع البدل، فهو: بدل الكلّ (أو البدل المطابق)، وبدل البعض، وبدل الاشتمال؛ لأنّ البدل فيها من تمام المبدل منه من حيث الدلالة[3]. أمّا بدل الغلط، والنسيان، والإضراب الذي لا يكون البدل فيه من تمام المبدل منه، بل ينفيه، ويكون هو المراد دونه، فليس داخلاً في هذا المركب الاسمي من المبدل منه والبدل اللذين يدلان على حقيقة مفردة، ويمكن فهمُ هذا من قول سيبويه: «ولا يجوزُ أن تقولَ: رأيتُ زيداً أباه، والأبُ غيرُ زيد؛ لأنّك لا تُبيِّنه بغيره، ولا بشيء ليس منه. وكذلك لا تُثني الاسم توكيداً، وليس بالأولِ، ولاشيءٍ منه، فإنّما تثنِّيه وتؤكده مثنًّى بما هو منه، أو هو هو. وإنّما يجوزُ رأيتُ زيداً أباه، ورأيتُ زيداً عَمْراً، أنْ يكون أرادَ أن يقولَ: رأيتُ عَمْراً، أو رأيتُ أبا زيدٍ، فَغَلِطَ، أو نَسِيَ، ثمَّ استدرك كلامه بعدُ. وإمّا أنْ يكونَ أضرَبَ عن ذلك فنحّاه، وجعلَ عَمْراً

---

(١) سيبويه: ج١/١٥٠، وانظر مثل ذلك: ج١/١٦٢. وانظر مثل هذا التحويل: ابن السرّاج: (الأصول) ج٢/٤٧.

(٢) انظر سيبويه: ج١/٤٣١، ٤٣٢، وج٢/٨. وانظر في قرب البدل من النعت: ابن جني: (الخصائص) تحقيق: محمد علي النجّار، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت. ج٢/٤٢٨.

(٣) انظر تفريق السيوطي بين أقسام البدل من حيث ما في البدل من معنى المبدل منه، وما ليس فيه: (همع الهوامع) ج٣/١٤٧، ١٤٩.

مكانه»[1]. وقوله: «كقولك: مررتُ بعبدِ اللهِ زيدٍ، إمّا غلطتَ؛ فتداركتَ، وإمّا بدا لك أن تُضرِبَ عن مرورِكَ بالأولِ، وتجعله للآخر»[2]. وكذلك قوله بنفي صحة الاستعمال اللغوي؛ لأنّ البدل ليس من المبدل منه، ولا يصح فيه أن يكون هو هو على الحقيقة: «وذلك قولك: مررتُ برجلٍ حمارٍ، فهو على وجهٍ مُحالٌ، وعلى وجهٍ حَسَنٌ. فأمّا المحال، فأنْ تعني أنَّ الرجلَ حمارٌ. وأمّا الذي يحسُنُ فهو أن تقولَ: مررتُ برجلٍ، ثمَّ تُبدلُ الحمار مكانَ الرجلِ، فتقول: حمارٍ، إمّا أن تكون غلطتَ، أو نسيتَ، فاستدركتَ. وإمّا أن يبدو لك أن تُضرِبَ عن مرورك بالرجلِ، وتجعلَ مرورك بالحمار بعدما كنت أردتَ غير ذلك»[3]. فبدل الغلط، والنسيان، والإضراب ليس متمماً لدلالة المبدل منه، فلا يدلّ معه على حقيقة مفردةٍ، بل البدل هنا غير المبدل منه، فكلٌّ منهما يدلُّ على حقيقة غير التي يدلُّ عليها الآخر، والبدلُ يُلغي المبدَلَ منه في هذه الاستعمالات التي ذكرها سيبويه؛ لذا نراه يقول عن المتكلم في بدل الإضراب: إنّه «أضربَ عن ذلك فنَحّاه، وجعلَ عَمْراً مكانه»، وقوله: «تقول: مررتُ برجلٍ، ثمَّ تُبدلُ الحمار مكانَ الرجل». فالمتكلم في بدل الغلط يُصَحِّحُ كلامه بالبدل، وكذلك في بدل النسيان، والسهو، وفي بدل الإضراب يُعرضُ عن الكلام في المبدل منه الذي بدأ به إلى البدل الذي يذكره بعدُ. وإنما يدخل هذا القسمُ من البدل في المركّب الاسمي

(١) سيبويه: (الكتاب) ج١ / ١٥١–١٥٢.

(٢) سيبويه: ج٢ / ١٦.

(٣) سيبويه: ج١ / ٤٣٩. وانظر نقله ذلك عن الخليل: ج٣ / ٨٧. وقد صرَّح بعض النحاة بعد سيبويه بأنّ بدل الغلط لا يكون في القرآن، ولا في الشعر، ولا في الكلام المستقيم؛ لأنّه استدراكٌ وتصحيحٌ لخطأ، أو سهوٍ حصل في الكلام، وهو مستحيل التصوُّر في حق الله سبحانه وتعالى، ومستَبعدُ الحصولِ في النصوص اللغوية التي يكون ذهن المتكلم حاضراً فيها: كالشعر، والكلام المستقيم. كما يدلُّ قول السيرافي: «ولا كلامٍ معمولٍ مُحكَّكٍ» (شرح كتاب سيبويه) ج٢ / ل١٠ ب. وانظر المبرد: (المقتضب) ج١ / ٢٨، وج٤ / ٢٩٧–٢٩٨. وابن السرّاج: (الأصول) ج٢ / ٤٨.

الوظيفي؛ إذ يؤدي البدل والمبدل منه وظيفة الفاعل، أو المفعول به، أو غيرها من الوظائف التي يؤديها الاسم في تركيب الجملة العربية، كالمعطوف عليه عطف نسقٍ، والمعطوف. وكذلك ما أُعرِبَ بدلاً في الاستثناء، إذا طابق المستثنى منه في إعرابه، نحو: ما نجحَ الطلابُ إلاّ طالبٌ؛ إذ البدل ينافي المبدل منه من حيث الإيجاب والسلب[1]، وإنما يدخلان في المركّب الاسمي الوظيفي، ولم أقف عليه صراحةً في الكتاب. وتتعدَّدُ الصور الكلامية لهذا المركّب بتعدُّدِ ما يمكن أنْ يأتي مبدلاً منه من الأسماء، وما يُمكن أنْ يأتي بدلاً[2].

وبناءً على نظرية التركيب الاسمي، وكون المركب الاسمي وحدةً لغويةً واحدة تدلُّ بكامل عناصرها على حقيقة مفردة، وبناء على تحليل النصّ اللغوي كما ورد، لا على ما يُحتمل أن يرد عليه، وأنّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه[3]؛ فإنّه يظهر لي أنّه

(١) وقد ذكر أحدُ الباحثين «أنّ البدل في باب الاستثناء يُخالفُ سائر الأبدال من وجهين: الأول: عدم احتياجه إلى الضمير العائد إلى المبدل منه، مع وجوبه في بدل البعض، والاشتمال.. الثاني: مخالفته للمبدل منه في الإيجاب والسلب مع وجوب الاتفاق في غير باب الاستثناء». حسن، حسين محمد محمد: (البدل في الجملة العربية في القرآن الكريم) دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١، ١٩٨٩م.ص٣١٢-٣١٣.

(٢) فقد يكون الاسم المبدل منه مفرداً نكرة، ويكون البدل اسماً مفرداً معرفة، نحو: مررتُ برجلٍ زيدٍ. (سيبويه: ج٢/ ٣١١، وانظر صوراً أُخر: ج٢/ ١٤، ١٥). أو يكون المبدل منه اسماً مفرداً معرفة، والبدل مركب اسمي من مضاف ومضافٍ إليه، نحو: فما كان قيسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ واحدٍ...(سيبويه: ج١/ ١٥٦) وغير ذلك من الصور الكلامية، انظر سيبويه: ج١/ ١٥٠، ١٥١، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٨، ١٦١، وج٢/ ٩، ١٤، ٣٨٧.

(٣) وهو رأي سيبويه، كما يدلُّ قوله: «هذا بابٌ من الفعل يُستعمَلُ في الاسم، ثُمَّ يُبدَلُ مكانَ ذلك الاسم اسمٌ آخر فيعملُ فيه كما عَمِلَ في الأول» (سيبويه: ج١/ ١٥٠)، وفي بولاق: «... ثمَّ تُبدلُ مكانَ ذلك الاسم اسماً...» ج١/ ٧٥. وقوله في الآية التي أعيد فيها ذكر العامل في المبدل منه مع البدل: «ومثله إلا أنّهم أعادوا حرف الجر: ﴿قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ (الأعراف: ٧٥) سيبويه: ج١/ ١٥٢. فهو يشير إلى أنّ هذا من البدل، ثمَّ يستثني قائلاً: إلا أنّهم أعادوا حرف الجر. ممّا يدلُّ على أنّ الأصل عنده كون العامل في المبدل منه، وفي البدل واحداً. وانظر في كونه رأي سيبويه: ابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٣/ ٦٧.

يُمكن عدُّ ما جاء من عطف البيان بدل كلٍّ من كلّ (بدلاً مطابقاً) . ومّما يؤيد ذلك تفريق سيبويه بين الاسم المنعوت(رجل ظريف) في سياقٍ، والاسم غير المنعوت (رجل) في سياقٍ آخر مبيناً كيف صار النعتُ والمنعوت كالاسم الواحد عنده، إذ قال في تحليله (مررتُ برجلٍ ظريفٍ قبلُ) : « وإنّما صارا كالاسم الواحد مِن قِبَلِ أنّك لم تُرِد الواحدَ مِن الرجال الذين كلٌّ واحدٍ منهم رجلٌ، ولكنّك أردتَ الواحدَ من الرجالِ الذين كلٌّ واحدٍ منهم رجلٌ... وذلك أنّ الرجال كلّ واحدٍ منهم رجلٌ، والرجال الظرفاء كلّ واحدٍ منهم رجلٌ ظريفٌ »[1] . فهو يحلل الجملة التي أمامه كما وردت؛ لذا لم ينظر إلى الرجل الوارد فيها على أنّ كلمة رجل تحمل دلالة معجمية مفردة خارج هذا الاستعمال، بل نظر إليه مخصوصاً بنعته؛ لأنّه جاء في هذا السياق منعوتاً فيُنظر إليه كما جاء، وفرّق بينهما في جمعهما، فعدَّ الرجل واحد الرجال، وعدَّ الرجل الظريف واحد الرجال الظرفاء. وقد بنى الجرجاني على ذلك في نظرية النظم؛ إذ نبّه إلى أنّ النص اللغوي يُحَلَّلُ كما ورد، وأنّ زيادة اللفظ فيها زيادة في الدلالة، لكنّ هذه الزيادة في اللفظ والدلالة ليست عبثاً نُزيله، ونُعيده كما نشاء عند تحليلنا نصاً ما، بل نحلل النص كما ورد، فالاسم المنعوت في نصٍّ لغويّ يدلُّ مع نعته على حقيقة غير التي يدلُّ عليها لو جاء منفرداً (دون نعت) في نصٍّ لغويّ آخر؛ فقال مفرقاً بين دلالة الاسم: رجل، منعوتاً في نصٍّ، وغير منعوت في نصٍّ آخر: « ... الاسم المخصَّص بالصِّفة مع الاسم المتروك على شَيَاعه، كقولك: جاءني رجلٌ ظريفٌ، مع قولك: جاءني رجلٌ، في أنّك لستَ في ذلك كمَنْ يَضُمُّ معنى إلى معنى، وفائدةً إلى فائدة، ولكن كمَنْ يريدُ ههنا شيئاً وهناك شيئاً آخر»[2] .

وقول ابن يعيش في :قامَ زيدٌ العاقل. « فزيدٌ ارتفعَ بما قبلَهُ من الفعل المسندِ إليه، والعاقل ارتفع بما قبله أيضاً، مِن حيثُ كانَ تابعاً لزيد كالتكملة له؛ إذ الإسنادُ إنّما

---

(١) سيبويه: ج١/ ٤٢١-٤٢٢.

(٢) الجرجاني: (دلائل الإعجاز) ص٥٣٣، وقد اكتفيت بهذا الجزء من كلامه لعلاقته بهذه الدراسة، ولولا طول النص لاوردته كاملاً.

كان إلى الاسم في حال وصفه، فكانا لذلك اسماً واحداً»[١].

فالذي أفهمُه مِنْ كلٍّ ذلك أنّه حينما يردُ متبوعٌ يمثل مع تابعه مركّباً اسمياً في جملةٍ ما، فليس لي أنْ أنظرَ إلى المتبوع وحده على أنّه يدلُّ على ما كان يدلُّ عليه منفرداً، حتى وإن حلّلْتُ الجملة عندَ إعرابها إلى مفردات، تُعربُ كلُّ مفردةٍ بحسب موقعها في تركيب الجملة مِن حيثُ الصناعة النحوية، فإنني لا يُمكن أن أتصور أنّ دلالة (رجل) المطلقة في جملة ما كدلالة (رجل ظريف) أي المقيد بنعته في جملة أخرى. وليس هذا خاصاً بالمركّب الاسميّ من منعوتٍ ونعته، أو من متبوعٍ وتابعه الذي يدلُّ معه على حقيقةٍ مفردة، بل هو عامٌّ في كلِّ المركبات الاسمية، إذ جاءت في حال تركيب، فكان ينبغي أن ننظر إليها كما جاءت. أمّا تحرُّز بعض النحاة وإخراجهم بعض صور عطف البيان عن بدل الكلّ بناءً على كون البدل عندهم على نية تكرير العامل[٢]، فلا مسوّغ له من وجهة نظر هذا البحث، حينما ننظر إلى المبدل منه مع البدل على أنّهما يمثلان وحدةً لغوية لا ينفكُّ بعضها عن بعض في السياق الذي جاءت فيه، وأنَّ الاسم في صدر هذا المركّب (وهو المبدل منه ويعدُّ العنصر الأول فيه) هو رأسُ هذا المركّب، فهو الذي يؤدي الوظيفة النحوية الرئيسة لهذا المركّب، ويحمل علامته الإعرابية إذا كان مُعرَباً، وتؤدي بقية عناصر هذا المركّب وظيفتها الخاصة في تركيب الجملة (وهي وظيفة البدل)، وتتعلّقُ دلالياً بالمبدل منه، بحيثُ تُتَمِّمُ دلالته التي يُريدها المُرسِلُ، لتصلَ الرسالةُ إلى المستقبِلِ في أوضح صورةٍ ممكنة، وكما قال ابن يعيش في النعت مع منعوته أقولُ في المبدل منه والبدل، وفي كلِّ مركّبٍ اسميٍّ مُصَدَّرٍ باسمٍ يمكن انفراده في سياقٍ

(١) ابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٣ / ٣٨.

(٢) انظر في كون العامل في البدل غير العامل في المبدل منه: ابن جني: (الخصائص) ج٢ / ٤٢٧-٤٢٨. والزمخشري: (المفصّل) ص١٥٥. وابن يعيش: ج٣ / ٦٧، ٧٢. والعُنّابي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الأصْبَحي: (رسالتان في النحو: الحُلل في الكلام على الجُمل، والتبيان في تعيين عطف البيان) تحقيق: إبراهيم بن محمد أبو عباة مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ١٩٩٦م. ص٧٧ وما بعدها. والسيوطي: (همع الهوامع) ج٣ / ١٣٣.

آخر: ننظر إلى هذا الاسم على أنّه أُسندَ، أو أُسنِدَ إليه، أو أدّى أيَّ وظيفةٍ في تركيب الجملة العربية في حال التركيب الاسمي معه، لا في حال إفراده.

ويبدو لي أيضاً أنّ نظرية العامل، ومحاولة النحاة تفصيل الوظائف النحوية لكلّ كلمةٍ في تركيب الجملة العربية كان سبب دراستهم بدل الغلط، والنسيان، والإضراب الذي يلغي المبدلَ منه من أن يكون مُراداً بالحديث–مع البدل الذي يمثل مع المبدل منه وحدة لغويةً تدلُّ على حقيقةٍ مفردة.

٤–٤ الاسم المؤكَّد + توكيده.

لم أقف على نصٍّ يُصرِّح فيه سيبويه بتأليف الاسم المؤكَّد وتوكيده وحدةً لغويةً بمنزلة الاسم الواحد، لكن يُمكن أن يُستنبط دخوله في المركبات الاسمية من خلال ما يلي:

أولاً– أنّ سيبويه قرن التوكيد بالنعت والبدل. وقد سبق القول: إنّ الاسم المنعوت ونعته مركّب اسميّ عنده، وكذلك الاسم المبدَل منه والبدل. أمّا قرنه بالنعت؛ ففي قوله في الباب الذي تناول فيه توكيد الضمير المتّصل بالضمير المنفصل[١]: «اعلم أنَّ هذه الحروفَ كلّها تكونُ وصفاً للمجرور، والمرفوع، والمنصوب المضمرين، وذلك قولك: مررتُ بك أنتَ، ورأيتكَ أنتَ، وانطلقتَ أنتَ. وليس وصفاً بمنزلة الطويل، ولكنّهُ بمنزلة نفسه... وإنّما تُريدُ بهنَّ ما تُريدُ بالنفس إذا قلتَ: مررتُ به هُوَ هُوَ، ومررتُ به نفسه. ولستَ تُريدُ أنْ تُحلِّيَهُ بصفةٍ، ولا قرابةٍ كأخيك، ولكنَّ النحويين صار ذا عندهم صفةً؛ لأنَّ حاله كحال الموصوف، كما أنّ حالَ الطويل، وأخيك في الصِّفة بمنزلة الموصوف في الإجراء»[٢]. فقرنه به في مطابقته متبوعه. وقرنه بالبدل في المطابقة والدلالة بقوله: «هذا بابٌ من الفعلِ يُبدَلُ فيه الآخرُ من الأوَّلِ، ويُجرَى على الاسم كما يُجرَى أجمعونَ على الاسم، ويُنصبُ بالفعلِ

(١) انظر سيبويه: (الكتاب) ج٢/٣٨٥ وما بعدها.

(٢) سيبويه: ج٢/٣٨٥– ٣٨٦. ويريد بالصفة هنا: التوكيد، وانظر في ذلك: القوزي: (المصطلح النحوي) ص١٤٠.

لأنّه مفعولٌ. فالبدلُ أنْ تقولَ: ضُربَ عبدُ اللهِ ظَهْرُهُ وبَطْنُهُ، وضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ، وقُلِبَ عمروٌ ظهرُهُ وبطنُهُ، ومُطِرْنا سهْلُنا وجَبَلُنا، ومُطِرنا السَّهلُ والجبلُ. وإنْ شئتَ كانَ على الاسمِ بمنزلةِ أجمعينَ توكيداً»[1]. فيُمكن أن يؤخذ من ظاهر كلام سيبويه أعلاه أنَّ الاسم المؤكَّد وتوكيده عنده بمنزلة المنعوت ونعته، والاسم المبدل منه والبدل.

ثانياً– استعمل سيبويه التحويل ليبين المعنى المراد بالمبدل منه والبدل في بدل البعض المشتمل على ضمير المبدل منه؛ فقال في تحليل رأيت قومَكَ أكثرَهُم، ورأيتُ بني زيدٍ ثلثيهم: «على أنّه أراد: رأيتُ أكثرَ قومِكَ، ورأيتُ ثلثي قومِكَ... ولكنَّه ثنّى الاسم توكيداً، كما قال جلَّ ثناؤه: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[2] وأشباه ذلك»[3]. فحوَّلَ المبدل منه والبدل إلى مضاف ومضافٍ إليه، وجعله مُراد المتكلِّم، ثُمَّ علَّل التركيب المستعمل بأنّه لغرض التوكيد، وشبّهه باستعمال التوكيد في الآية الكريمة. فيمكننا هنا أن نقول: إنّه كما حوَّل سيبويه الاسم المبدل منه والبدل إلى مضافٍ ومضافٍ إليه لتفسير مُراد المتكلم، يمكننا أن نفعل الشيء نفسه مع الاسم المؤكَّد وتوكيده المعنوي المشتمل على ضمير المؤكَّد، فنقول في رأيتُ قومَكَ كلَّهم: رأيتُ كلَّ قومِكَ. فيتحوَّل لفظ التوكيد إلى مضافٍ، ويتأخَّرُ المؤكَّدُ إلى المضاف إليه.

وقد وردَ في القرآن الكريم ما يُمكنُ أن يُعتمدَ عليه في إثبات الفكرة السّابقة، إذ جاء لفظ التوكيد للمثنّى (كلتا) مُقدَّماً فأُضيفَ إلى الاسم الظّاهر، وأصبحنا أمام مركَّب اسميّ من مضاف ومضاف إليه، وذلك في قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[4]. فأُضيفَ لفظُ

---

(1) سيبويه: ج١/١٥٨. وذكر المُحقِّقُ أنّ بعده في الأصل: «يقول: يصيرُ البطنُ والظهرُ توكيداً لعبد الله، كما يصيرُ أجمعونَ توكيداً للقوم إذا قلت: رأيتُ القوم أجمعين، كأنّه قال: ضُربَ كلّه» ج١/١٥٨، هامش(٢). وانظر قرنه بالبدل كذلك: ج١/١٥٠–١٥١.

(2) الحجر: ٣٠، و ص: ٧٣.

(3) سيبويه: ج١/١٥٠–١٥١.

(4) الكهف: ٣٣.

كلتا إلى الجنتين، وقد سبق القول :إنّ المضاف والمضاف إليه يمثلان مركباً اسمياً يدلُّ على حقيقة مفردة[1].

وتتعدَّد الصور الكلامية المستعملة لهذا المركَّب بتَعدُّدِ ما يُمكن أن يؤكَّد من الأسماء وما يُمكن أن يؤكَّدَ به. وقبل ذكر نوعي التوكيد اللذين تتفرع عنهما الصور الكلامية أوردُ مبدأين عامَّين للتوكيد ذكرهما سيبويه في كتابه:

١- قوله: «لا تُثنِّي الاسمَ توكيداً، وليس بالأوَّلِ ولا شيءٍ منه، فإنّما تُثنيه، وتؤكِّدُه مُثنى بما هو منه، أو هوَ هوَ»[2]. وهو المبدأ نفسه الذي ذكره في البدل، وكان أحد الأدلة على إخراج بدل الغلط، والنسيان، والإضراب من المركَّب الاسمي إلى المركّب الاسمي الوظيفي. وفي التوكيد أيضاً لا يؤكَّدُ الاسمُ إلاّ بشيءٍ هوَ هوَ، أو بشيءٍ منه، فلا تؤكِّدُ محمداً بزيدٍ في التوكيد اللفظي؛ لأنّه ليس هوَ هوَ، وليس بشيءٍ منه، كما لا تُبدلُ زيداً من محمدٍ ومحمدٌ غيرُ زيد.

٢- لا يُؤكَّد الاسم الظاهرُ بالضمير، يُؤخذُ هذا من قول سيبويه بعدَ عدِّه ضمائر الرفع المنفصلة: «واعلمْ أنَّ هذه الحروفَ لا تكونُ وصفاً للمُظهرِ؛ كراهيةَ أنْ يصفوا المظهرَ بالمضمر»[3].

أما الصور الكلامية التي يُمكن استعمالها من هذا المركَّب، فتبدو إجمالاً من خلال تقسيم التوكيد إلى قسميه: المعنوي، واللفظي.

أ- التوكيد المعنوي، وتتعدّدُ صوره الكلامية بتعدُّد الاسم المؤكَّد، ولفظ التوكيد. أما ألفاظ التوكيد المعنوي التي وقفت عليها في الكتاب؛ فهي :نفس[4]، وعين[4]،

---

(١) عُد إلى ص ٦٥ من هذا البحث.

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج١ / ١٥١.

(٣) سيبويه: ج٢ / ٣٨٦.

(٤) انظر سيبويه: (الكتاب) ج٢ / ١٢، قال: «ومنه: مررتُ به نفسه، ومعناه مررتُ به بعينه». ويُؤخذ من تفسير سيبويه نفسه بعينه انّ معناهما في التوكيد واحد. وتُصاغُ على وزن (أفْعُل) مضافةً إلى ضمير المؤكَّد عند تاكيد المثنّى والجمع، تقول: انفُسهما، وانفُسهم. انظر ذلك في تاكيد الجمع بـ(نفس) ج١ / ٣٧٧، وج٢ / ١١٦.

وكُلّ(١)، وعامَّة(٢) وجميع(٢). ويُلحظ من خلال الأمثلة التي ساقها سيبويه اتصال هذه الألفاظ عند التأكيد بها بضمائر تُطابقُ الاسمَ المؤكَّدَ(٣). ومن ألفاظ التوكيد التي ذكرها سيبويه: أجمع(٤) وأكتع(٤)، ومؤنثهما: جمعاء، وكتعاء، وجمعهما تذكيراً، وتأنيثاً بحسب الاسم المؤكَّدِ بهما(٥).

وتختصُّ ألفاظ التوكيد المعنوي بتوكيد المعارف من الأسماء، كما رأى سيبويه، فقال: «كما أنّ كلّهم، وأجمعين لا يُكرَّران على نكرة»(٦). وقال: «وأجمع، وأكتع إنّما وصِفَ بهما معرفة»(٧).

ب- التوكيد اللفظي، ويكون بتكرير لفظ الاسم توكيداً(٧). وتتعدد صوره بتعدد الأسماء التي تؤكَّد بتكرير لفظها، ويشمل المعرفة، والنكرة، والضمير، والاسم الظاهر. ومنه: «لقيتُ عمراً عمراً»(٩).

(١) انظر سيبويه: ج٢/١١، «مررتُ بهم كلّهم». وانظر: ج١/٣٧٧، وج٢/١١٦.

(٢) انظر سيبويه: ج١/٣٧٧. نحو: مررتُ بهم جميعهم، ومررتُ بهم عامتهم.

(٣) انظر هذه الأمثلة، وفيها صور متعددة للمؤكِّد، والمؤكَّد: سيبويه: ج١/٢٧٧، ٢٧٨، ٣٧٧، وج٢/١١، ١٢ ١١٦، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٥، ٣٨٧.

(٤) انظر سيبويه: ج٣/٢٠٣.

(٥) انظر سيبويه: ج٢/١١، ١٢. وانظر في ألفاظ التوكيد المعنوي المذكورة أعلاه: ابن السّرّاج: (الأصول)ج٢/٢٠ ٢١، ٢٣.

(٦) سيبويه: ج٢/٣٩٦.

(٧) سيبويه: ج٣/٢٠٣. وانظر في كراهية توكيد النكرة بأجمعين، ونفسه: ج٣/٣٨٦. وانظر في اختصاص ألفاظ التوكيد المعنوي بتوكيد المعارف من الأسماء: ابن السرّاج: ج٢/٢٣. وانظر الخلاف في توكيد النكرة بألفاظ التوكيد المعنوي: الأنباري: (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، النحوي.د.ب ١٩٨٢م. المسألة الثالثة والستون.ج٢/٤٥١ وما بعدها.

(٨) وانظر في ذلك ابن السّرّاج: ج٢/١٩.

(٩) سيبويه: (الكتاب)ج٢/١٢٥. وانظر صوراً أُخر للتوكيد اللفظي: ج٢/٣٥١، ٣٦٠، ٣٧٨، ٣٨٥. وج٣/١٧٢.

٤–٥ الاسم المعطوف عليه عطف نسقٍ + المعطوف.

وليس كلُّ اسمٍ معطوفٍ عليه عطف نسقٍ مع المعطوف داخلاً في هذا المركَّب الاسمي، بل هو محصورٌ في ما يدلُّ فيه هذا المركَّب على حقيقةٍ مفردةٍ، كالعدد المعطوف عليه والمعطوف حين يُراد بالمركّب كاملاً الدلالة على كامل العدد من معطوفٍ ومعطوفٍ عليه، نحو: خمسةٌ وسبعون، وتسعةٌ وتسعون، ومائة وثلاثةٌ وعشرون... فهذه الأعداد المركّبة تدلُّ على حقيقة عددٍ بعينه يُعرف من خلال مجموع العناصر التي تؤلفه من وجهة نظر هذا البحث. ولعلّ ما ورد في الكتاب يؤيد ذلك، قال سيبويه: «هذا بابٌ يكون الاسمان فيه بمنزلة اسمٍ واحدٍ ممطول، وآخرُ الاسمين مضمومٌ إلى الأوّلِ بالواو، وذلك قولك: وا ثلاثةً وثلاثيناه. وإن لم تندب قلتَ: يا ثلاثةً وثلاثين، كأنّك قلتَ: يا ضارباً رجلاً. وليس هذا بمنزلة قولك: يا زيدُ وعمرو؛ لأنّكَ حين قُلتَ: يا زيدُ وعمرو، جمعتَ بين اسمين كلٌّ واحدٍ منهما مفردٌ يُتَوَهَّمُ على حِياله. وإذا قلتَ: يا ثلاثةً وثلاثينَ، فلم تُفرِدِ الثلاثة من الثلاثين لتُتَوَهَّمَ على حيالها، ولا الثلاثينَ من الثلاثة. ألا ترى أنّكَ تقولُ: يا زيدُ، ويا عمرو، ولا تقولُ: يا ثلاثةُ، ويا ثلاثونَ؛ لأنّكَ لم تُرِد أن تجعلَ كلَّ واحدٍ منهما على حياله. فصار بمنزلة قولك: ثلاثةَ عشرَ لأنّك لم تُرد أن تفصِل ثلاثةً من العشرة ليَتوَهّموها على حيالها. ولزمها النصبُ كما لزمَ يا ضارباً رجلاً حين طال الكلام»[١].

فالاسم المركَّب من عددٍ معطوف عليه وعددٍ معطوف نحو (ثلاثةٌ وثلاثون)، يدلُّ بكامل عناصره على حقيقة عددٍ بعينه، يُفهمُ من خلال النطق بمجموع العدد، كما دلّ العدد المركّب: ثلاثةَ عشرَ على حقيقة عددٍ بعينه، وكما يدلُّ العدد المفردُ: ثلاثة، ونحوه على حقيقة عددٍ بعينه؛ حينما لا يُراد في العدد المعطوف دلالة كلٌّ جزء منه على حدة. والعطف في مثل هذا العدد ليس كالعطف

(١) سيبويه: ج٢/٢٢٨.

في نحو: زيد وعمرو، حين يُرادُ بزيدٍ شخصاً بعينه، ويرادُ بعمرو شخصاً آخرَ غير زيدٍ؛ لأنّ كلاً من المعطوف والمعطوف عليه يُراد على حياله، كما قال سيبويه، بعكس العدد المعطوف حين يُراد به كامل العدد الذي تدلُّ عليه كامل عناصره، ويمكن أن يُعد عنوان الباب تصريحاً من سيبويه بوحدة هذا المركَّب.

وقد خصَّ بعض النحاة بعد سيبويه كون مثل هذا المركّب دالاً على حقيقةٍ مفردة حين يقع منادى؛ إذ ذكروا حكم إعرابه في هذا الموضع، وهو النصب[١]. وخصّه بعضُهم بكونه علماً، وتناول حكمه في النداء أيضاً[٢]. لكنّ هذا البحث لا ينظرُ إليه على أنّه مركّبٌ اسمي في النداء، أو حين يكون علماً لشخص، بل هو مركّبٌ اسميٌّ ـ كما في مصطلح هذه الرسالة ـ في كلِّ موقع يقع فيه، ولا يلزم أن يكون علماً لشخص، بشرط أن يُراد به الدلالة على حقيقةٍ مفردةٍ، هي دلالة مجموع عناصره على حقيقة عددٍ بعينه، ومّما يدلُّ على ذلك أنّه يُميَّزُ بتمييزٍ واحدٍ، كما يُميَّز العدد المركّب بتمييزٍ واحدٍ، وكما يُميَّز العدد المفرد بتمييزٍ واحد.

ولا يظهرُ لي وجود ما يدلُّ على حَصْرِ سيبويه كون هذا المركَّب وحدةً لغويةً في موضع النداء، أو عند التسمية به؛ لأنّه لم يُصرِّح بكونه علماً، ولا يكفي تمثيله به في موضع المنادى لحصر تركيبه في هذا الموضع. كما أنّه شبَّهَه بـ(ضارباً رجلاً) في النداء، وليس هناك ما يدل على أنّه يريد بـ(ضارباً رجلاً) أنّه علم في مثل هذا الموضع[٣] ولكنّه شبَّهه به من حيثُ حكمه في النداء، وهو النصب. كما شبّه هذا المركَّب الاسمي بالعدد المركَّب(ثلاثةَ عشرَ) في وحدة عناصره دون أن يذكر أنّ ثلاثة عشر علمٌ لشخص، ويؤيد أنّه لا يريد بالعدد المركَّب علماً لشخص قوله في موضعٍ آخر من كتابه: « يا أحدَ عشرَ، أقبِلوا»[٤]. فقوله: أقبِلوا، دليلٌ على أنّه

---

(١) انظر المبرد: (المقتضب)ج٤ / ٢٢٤-٢٢٥.

(٢) انظر ابن يعيش: (شرح المفصّل)ج١ / ١٢٨. وفيه صرّح بكونه لا يدلُّ على حقيقةٍ مفردةٍ إلا حين يكون علماً.

(٣) انظر في أنّه قد يُراد بـ(ضارباً رجلاً) في النداء المعرفة، وقد يُراد به النكرة: المبرد: ج٤ / ٢٢٤.

(٤) سيبويه: (الكتاب)ج٢ / ٢١٤.

يريد نداء مجموعة أشخاص هذه عِدَّتهم، وليس هناك ما يمنع أنّه أراد هذا أيضاً في نداء العدد المعطوف (يا ثلاثةً وثلاثين) وعليه يُعدُّ العدد المعطوف الدال بمجموع عناصره على حقيقة عددٍ بعينه مركباً اسمياً كما في مصطلح هذه الرسالة، ويظهرُ لي أنّ ذلك هو مراد سيبويه.

٥- الأسماء المشتقَّة + ما يتعلّق بها ممّا يُتَمِّمُ معانيها[١].

جاء في الكتاب ما يدلُّ على أنّ سيبويه عدّ الأسماء المشتقة مع ما يتعلق بها من معمول، أو شبه جملة، وكلّ ما يُخصّصُ معانيها ـ تمثلُ وحدات لغوية، تدلُّ كلُّ وحدةٍ فيها على حقيقة مفردة، وتندرج تحت الاسم في العربية. من ذلك قوله في اسم الفاعل ومعموله (الضارب أباه زيدٌ): «ونظير ذلك في أنّهُ وما عَمِلَ فيه بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، لا في غيرِ ذلك قولك: رأيتُ الضاربَ أباه زيدٌ. فالمفعول فيه لم يُغيِّرْهُ عن أنّه اسمٌ واحدٌ، فهذا في هذا الموضع شبيهٌ بأنَّ؛ إذ كانتْ مع ما عملتْ فيه بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، فهذا ليُعلَمَ أنَّ الشيء يكون كأنّه من الحرف الأول وقد عَمِلَ فيه»[٢]. فشبَّه :الضاربَ ومعموله، بالحرف الموصول وصلته (أنَّ واسمها، وخبرها) في أنّهما مع ما عملا فيه بمنزلة اسمٍ واحدٍ، فأداء معمول اسم الفاعل، ومعمول أنَّ وظائف خاصة عند تحليل الجملة التي جاءا فيها تحليل مُفردات لا يعني عند سيبويه انفصالَ هذه المعمولات عن العامل فيها في النظرة التركيبية، بل هي تمثل مع العامل فيها وحدات لغويةً تدلّ على حقيقةٍ مفردة، وتؤدي كاملةً وظيفة اسمٍ مفردٍ في تركيب الجملة التي جاءتْ فيها، فعدَّ اسم الفاعل ومعموله مفعولاً به في الجملة المذكورة.

---

(١) أخذتُ هذه العبارة من قول سيبويه في اسم التفضيل والجار والمجرور اللذين يُتمّمان معناه: «...فلما أضفتهنّ وأوصلتَ إليهنّ شيئاً حَسُنَّ، وتممنَ به». (الكتاب) ج٢/ ٢٥. وانظر قوله في اسم التفضيل، واسم الفاعل، والصفة المشبَّهة مع ما يتعلّق بهن: ج٢/ ٢٨٧. وانظر تعبير السيرافي في ذلك، وقد نقلته في مفهوم التركيب الاسمي، عُد إلى ص ٦٦ – ٦٧ من هذا البحث. واعني بما يتعلق بها: معمولها، والجار والمجرور، أو الظرف المتعلقان بها، وكلّ ما هو من تمام معناها.

(٢) سيبويه: ج٣/ ١٢٠.

وقوله في اسم الفاعل، واسم التفضيل، والصفة المشبَّهة باسم الفاعل مع ما هو من تمامهنَّ في باب ما يثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية: «وذلك من قِبَلِ أنّ التنوين لم يَصِر مُنتَهى الاسم، فصارَ كأنّه حرفٌ قبلَ آخرِ الاسم، وإنّما يُحذفُ في النفي والنداء مُنتَهى الاسم، وهو قولك: لا خيراً من زيدٍ لك، ولا حسناً وجهُه لك، ولا ضارباً زيداً لك؛ لأنّ ما بعدَ حَسَنٍ، وضاربٍ، وخيرٍ صارَ من تمام الاسم، فقبُحَ عندهم أن يحذفوا قبل أن ينتهوا إلى مُنتَهى الاسم؛ لأنّ الحذفَ في النفي في أواخر الأسماء»[1]. وقال في (لا ضارباً يومَ الجمعة): «تجعلُ يومَ الجمعةِ فيه مُنتَهى الاسم»[2]. والأسماء المشتقَّة العاملة عمل الفعل مع معمولها كاسم الفاعل في ذلك[3]، وكذلك المصدر مع معموله، وكلٌّ ما يتعلق به ممّا هو من تما م معناه[4].

---

(١) سيبويه: ج٢/٢٨٧.

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج٢/٨٨. انظر قوله في اسم الفاعل إنّه مع معموله «بمنزلة اسم مفرد» ج١/١٨٦. وقوله في الصفة المشبَّهة إنها مع معمولها «بمنزلة اسم واحد» ج٢/٢٣، وكذلك إشارته إلى أنّها حين تكون مع معمولها نعتاً لاسم الإشارة كالاسم المفرد المعرَّف بـ(ال) ج٢/١٩١. قوله في اسم التفضيل والصفة المشبَّهة وما أشبههما في كونه يتمُّ بما بعده من المضاف إليه، أو حرف الجرّ والاسم المجرور، أو معموله أياً كان: ج٢/٢٤-٢٥. وانظر في اسم التفضيل أيضاً: ج١/١٣٢. وانظر في كون حرف الجر والمجرور به المتعلقين باسم التفضيل من صلة اسم التفضيل: المبرد: (المقتضب) ج٣/٣٧٧. وابن يعيش: (شرح المفصّل) ج١/١٢٨.

(٣) لم أقف على نصٍّ صريحٍ لسيبويه في ما يتعلق باسم المفعول، وصيغ المبالغة، لكن يمكن أن يُفهم من ربطه بين اسم الفاعل، واسم المفعول في دراسته استواؤهما في ذلك عنده. (انظر سيبويه: ج١/١٠٨، ١١٧). وكذلك عَدُّه اسم المفعول ومعموله في «مفضَّضٍ سيفُه، ومسمومٍ شرابُه» كالحسن. (انظر سيبويه: ج٢/٢٧). وكذلك ربطه صيغ المبالغة باسم الفاعل. (انظر سيبويه: ج١/١١٠-١١١). وانظر في كون اسم المفعول كاسم الفاعل: ابن السرّاج: (الأصول) ج١/١٢٢ وما بعدها. وابن يعيش: ج١/١٢٨. وقد صرَّح بكون معمول اسم المفعول من تمامه.

(٤) لم أقف على نصٍّ صريحٍ لسيبويه في ذلك، لكن قد يُفهم ذلك من ربطه بين المصدر ومعموله، واسم الفاعل ومعموله. (انظر سيبويه: ج١/١٩٠، وانظر معها كلامه في اسم الفاعل: ج١/١٦٦). وانظر في ذلك: المبرد: ج٤/١٥٧؛ إذ عدَّ المصدر ومعموله وحدة لغويةً بمنزلة اسم واحد. وانظر ابن السرّاج: ج١/١٣٧، ١٣٨، ١٣٩؛ إذ عدَّ معمول المصدر من صلته. مع التنبيه إلى أنّ المصدر هو الأصل المشتقّ منه عند سيبويه، انظر: ج١/١٢، ٢٠.

وقد فهم ذلك عنه بعض شُرّاح كتابه، فأبو علي يعدُّ الاسم المشتق مع معموله اسماً طويلاً[١]، ويعدُّ السيرافي معمول الاسم المشتق حاملاً «معنى يُتمِّمُ اسمه»[٢]، وعدَّ ابنُ خروف كلَّ اسمٍ عاملٍ مع معموله كالاسم المفرد مهما طال هذا الاسم بكثرة ما تعلَّق به من معمولات، وذلك في شرحه قول سيبويه السابق في(رأيتُ الضاربَ أباه زيدٌ)، قال ابن خروف: «وقولهُ:الضارب أباه زيدٌ، فيه نصّ بأنَّ ما عملَ بعضُه في بعضٍ من الأسماء من قبيلِ المفردات، لا من الجُمَل، وإنْ عملَ في مائةِ معمولٍ؛ فالضارب أباه زيدٌ بمنزلة الرجُلِ في كونه مُفرَداً، وقد رفَعَ، ونَصَبَ»[٣]. فقول ابن خروفٍ هذا يشملُ كلَ اسمٍ عاملٍ مع معموله، سواء كان العملُ رفعاً، أو نصباً، أو جرًّا. وقد وظَّف الجرجاني ذلك في نظرية النظم[٤]. وتتعدَّدُ الصور الكلامية لهذه المركّبات بتعدُّد الأسماء المشتقة، والمصادر، وما يتعلَّق بها مما هو من تمامها.

---

(١) أبو علي الفارسي: (التعليقة)ج٢/٣٧، ٣٨. وردت هذه التسمية اربع مرات في موضعٍ واحد، ووردت مرتين في الموضع نفسه بالوصف بطويل، دون ذكر الاسم.

(٢) السيرافي: (شرح كتاب سيبويه)ج٣/ل٥٨ ب. وانظر: ج٣/١٨٨أ.

(٣) ابن خروف: (شرح كتاب سيبويه)ص٢١٣.

(٤) انظر قوله بعد ذكره أنَّ «من شان اسماء الاجناس كلّها إذا وصِفَتْ ان تتنوع بالصِّفة» (الجرجاني: (دلائل الإعجاز) ص١٩٢). ومثلها المصادر تتنوع بالصِّفات(الجرجاني: ص١٩٣)؛ قال: «ثُمَّ إنَّ ههنا اصلاً هو كالمتفـرِّع على هذا الأصل، او كالنظير له، وهو انَّ من شان المصدرِ ان يُفـرَّق بالصِّلات، كما يُفـرَّقُ بالصفات.ومعنى هذا الكلام انّك تقولُ: الضَّرْبُ، فتراهُ جنساً واحداً، فإذا قلتَ: الضَّرْبُ بالسيف، صار بتعديتك له إلى السيف نوعاً مخصوصاً. الا تراك تقولُ: الضربُ بالسيفِ غيرُ الضربِ بالعصا، تُريدُ أنَّهما نوعان مختلفان، وانَّ اجتماعهما في اسم الضرب لا يوجبُ اتفاقهما؛لانَّ الصلة قد فصلت بينهما، وفرَّقَتْهما...» إلى ان قال: «لولا انَّ اختلاف صلة المصدر تقتضي اختلافه في نفسه، وأن يحدُثَ فيه انقسامٌ وتنوعٌ لما كان لهذا الكلام معنى...» (الجرجاني: ص١٩٣).ثُمّ ذكر انَّ الاسماء المشتقَّة مع ما هو من تمامها كالمصدر في ذلك، فقال: «وإذ قد عرفْتَ هذا من حكم المصدر، فاعتبر به حكم الاسم المشتق منه» (الجرجاني: ص١٩٤).

٦- الاسم المُمَيَّز + تمييزه.

كما عدّ سيبويه الأسماء المشتقة مع ما عملت فيه وحداتٍ لغوية بمنزلة الاسم المفرد، عدَّ الاسم المميَّز مع تمييزه وحدةً واحدة، يدلنا على ذلك قوله بعد عدِّه بعض الأسماء المشتقَّة في «باب ما يثبتُ فيه التنوين من الأسماء المنفية، وذلك من قِبَلِ أنَّ التنوين لم يَصِرِ منتهى الاسم، فصار كأنّه حرفٌ قبلَ آخر الاسم... »(١): «ومثل ذلك قولك: لا عشرين درهماً لك»(١)، فعطف العدد وتمييزه على الأسماء المشتقة التي ذكرها في صدر الباب على أنّها مثلها في أنّ التمييز تمام الاسم؛ فثبت التنوين في اسم لا المميَّز، لأنّه لم يصِرِ التنوين منتهى الاسم. كما أنَّ سيبويه قد حمل العدد عشرين على اسم الفاعل في العمل، فانتصب التمييز بعده(٢)، وقد سبق أن أوردت تعميم ابن خروف في شرحه الكتاب أنّ كل اسمٍ عاملٍ مع معموله بمنزلة الاسم المفرد(٣). والتمييز في نظر سيبويه يُبَيِّنُ إبهام الاسم المميَّز(٤) فيكون من تمام دلالته.

وتتعدَّد الصور الكلامية لهذا المركَّب بتعدُّد الأسماء التي يمكن ورودها مُمَيَّزةً، وما يُمكن وقوعه تمييزاً للاسم المبهم قبله(٥).

---

(١) سيبويه: (الكتاب) ج٢/٢٨٧.

(٢) انظر سيبويه: ج١/٩٥.

(٣) عد إلى الصفحة السابقة للاطلاع على نصّ ابن خروف.

(٤) انظر سيبويه: ج١/١٣١.

(٥) فقد يكون الاسم المميَّز مفرداً، وتمييزه مفرد، نحو: عشرون درهماً. (سيبويه: (الكتاب) ج١/٤١٧). وانظر صوراً كلاميةً أُخر: ج٢/١٥٧، ١١٧، ١٧٦. وقد يكون المميَّز اسماً مركباً، وتمييزه اسم مفرد، كما في الأعداد المركَّبة وتمييزها، نحو: أحدَ عشرَ رجلاً. وقد يكون المميّز مركباً اسمياً، والتمييز اسم مفرد، كما في الأعداد المعطوفة التي يُراد بها دلالة كامل عناصرها على كامل العدد المعطوف، ولا يراد انفصال بعضها عن بعض، نحو: حضر ثلاثة وثلاثون رجلاً... وقد يكون التمييز مركّباً من حرف جرٍّ واسمٍ مجرور، نحو كم من رجلٍ أكرمتُ. وانظر صوراً كلاميةً أُخر: ج٢/١٧٠-١٧١.

٧- الوحدة المركَّبة من وصفين يدلان معاً على حقيقةٍ مفردةٍ كما يدلُّ الاسم المفرد.

نقل سيبويه تعليل الخليل رفع (منطلق) من: هذا عبدُ الله منطلقٌ، بأنّه إمّا أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، وإمّا أن يكون (عبدُالله) و(منطلقٌ) كلاهما «خبراً لهذا، كقولك: هذا حلوٌ حامضٌ، لا تُريدُ أن تنقضَ الحلاوةَ، ولكنّك تزعمُ أنّه جمع الطَّعمين»(١). فتعليلُه الثاني يدلُّ على أنّه يعدُّ الوصفين (حلو حامض) وحدةً لغويةً، وهذه الوحدة اللغويةُ عنده تدلُّ على حقيقةٍ مفردةٍ، لا على حقيقتين مختلفتين، لذا قال: لا تُريدُ أن تنقضَ الحلاوةَ؛ أي بقولك: حامض، بعد أن قلت: حلو، ولكنّك تزعمُ أنّه جمع الطعمين؛ ولذا أيضاً لم يُقدِّر الخليل كون (حامض) خبراً لمبتدأ محذوف كما فعل ذلك في إعرابه: هذا عبدُ الله منطلق؛ لأنّه يعلم أنّه بذلك سينقض مُراد المتكلِّم أنَّ ما يُخبرُ عنه قد جمع هذين الطعمين. وقد صرَّح بعضُ النحاة بعد سيبويه بكون (حلو حامض) خبراً واحداً في نحو: هذا حلوٌ حامضٌ؛ لأنّه كما قيل: «جامع الطَّعمين، وهو خبرٌ واحد»(٢).

ونقل بعضُهم إجماع النحاة على عدم تعدُّد الخبر في هذا الاستعمال؛ لأنّ(حلو حامض) فيه «في معنى الخبر الواحد؛ إذ المعنى: هذا مُزٌّ»(٣).

٨- المُركَّب الاسميّ المُسَمّى به (العلم).

ليس المراد هنا الأسماء المركّبة التي استعُملت استعمال الأسماء المفردة، نحو: بَعْلَبَكّ لأنّه اسمٌ مركّبٌ، فهو داخلٌ في القسم الأوّل من قسمي المركّب الاسميّ، بل أُريدُ به ما نُقل إلى العلمية من المركّبات النحوية المؤلفة من أكثر من عنصر لغوي قد يتأثر بعضُها ببعضٍ من حيثُ الإعراب، إذ تدلُّ حين تُستعمل علماً على حقيقةٍ مفردةٍ، كما أنّ العلم المفرد، نحو: (زيد)

---

(١) سيبويه: ج٢ / ٨٣.

(٢) ابن يعيش: (شرح المفصّل)ج١ / ٩٩.

(٣) ابن هشام: (شرح قطر الندى)ص ٢١٣ . أمّا الأخبار المتعدّدة التي تنفصل دلالة بعضها عن بعض، فلا تدلُّ بكامل عناصرها على حقيقةٍ مفردةٍ حين تُعربُ أخباراً لمبتدأ واحدٍ، وتُعدُّ كلُّها من جملة واحدة، فإنّها تدخل في المركّب الاسمي الوظيفي كما يظهرُ لي.

يدلُّ على حقيقةٍ مفردة. وهو رأي سيبويه فيها، يدلنا على ذلك قوله في الأعلام بعد أن عدّها ضمن المعارف: «فأمّا العلامة اللازمة المختصّة؛ فنحو: زيد، وعمرو، وعبدالله، وما أشبه ذلك؛ لأنّه اسمٌ وقعَ عليه يُعرَف به دونَ سائر أمّته»(١). فهو يعدُّ كلَّ ما سُمّيَ به شخصٌ فعُرِفَ به بعينه دون سائر أمّته علماً يدلُّ على حقيقةٍ مُفردة، ولا فرقَ في ذلك بين الاسم المفرد، والمركّب الاسمي العلم، وهو ما يدلُّ عليه تمثيله بالمفرد: زيد، وعمرو والمركّب من مضاف ومضاف إليه: عبد الله. ويُفهمُ عدَّه المركّب الاسمي العلم بكامل عناصره دالاً على حقيقةٍ مفردةٍ كالعلم المفرد من خلال نفيه أن يكون أحد عناصر هذا المركّب علماً وحده حين يكون جزءاً من مركّب اسمي علم يدلُّ بكامل عناصره على شخصٍ بعينه؛ إذ قال في المركّب العلم (عاقلٌ لبيب) و(عاقلةٌ لبيبة) إنّهما يُحكيان كما سُمّيَ بهما؛ «لأنّهما ليسَ واحد منهما الاسم دون صاحبه، فإنّما هي الحكاية»(٢).

وقد أفرد سيبويه باباً لما سُمّي به من هذا المركّب عنوانه: «باب الحكاية التي لا تُغَيَّرُ فيها الأسماء عن حالها في الكلام»(٣). ويظهر من عنوانه حكمه بأنَّ هذه الأعلام المنقولة تُستعمل كما نُقلتْ، فلا تُغَيَّرُ عن حالها قبل نقلها إلى العلمية.

وكما كان المركّب الاسمي العلم دالاً على حقيقة مفردة كالعلم المفرد، فهو مثله في أداء وظيفة نحوية واحدة في تركيب الجملة العربية، وهو ما يفهم من قول سيبويه: «وإذا جعلت: هذا زيد، اسم رجلٍ، فهو يحتاج في الابتداء إلى ما يحتاجُ إليه زيد، ويستغني كما يستغني»(٤). وقوله: «استوى المفردُ والمضاف إذا كانا اسمين، نحو: عبد الله، وزيد مجراهما في العربية سواء»(٥).

---

(١) سيبويه: (الكتاب) ج٢/٥. انظر: ج٢/٩٤، ٩٦.

(٢) سيبويه: ج٣/٣٢٩.

(٣) سيبويه: ج٣/٣٢٦ وما بعدها.

(٤) سيبويه: ج٣/٣٢٨. ونقل مثله عن الخليل، انظر: ج٣/٣٢٨، ٣٣٠.

(٥) سيبويه: ج١/ ٢٤٨.

وقد صرَّح بعض النحاة بعد سيبويه بكون «المركَّب من الأعلام هو الذي يدلُّ على حقيقةٍ واحدةٍ بعد النقل[1]، وقبل النقل كان يدلُّ على أكثر من ذلك»[2].

وتتعدَّد الصور الكلامية لهذا المركَّب بحيثُ يصعب حصرها، فقد يُسمَّى بجملة، نحو: تأبّطَ شرّاً، وشاب قرناها، وقد يُسمّى بأكثر من ذلك، أو أقل، فباب العلمية بابٌ واسعٌ وكلُّ ما تُكُلِّم به قد يُنقلُ إلى العلمية[3].

٩- المركّبات الاسمية الواقعة في موضع الحال، التي تدلُّ على حقيقةٍ مفردةٍ، ولا تؤلِّفُ مركَّباً إسنادياً.

عدَّ سيبويه بعض الأحوال المؤلَّفة من أكثر من عنصرٍ لغويٍّ وحداتٍ لغويةً تدلُّ كلُّ وحدةٍ منها على حقيقةٍ مفردةٍ كما يدلُّ الاسم المفرد. يُفهم ذلك من استبداله الأسماء المفردة بكامل تلك العناصر الواقعة في موضع الحال؛ كاستبداله: «مُشافهةً»[4] بـ«فاهُ إلى فيَّ»[4] مِنْ: كلَّمتُه فاهُ إلى فيَّ. واستبداله «نقداً»[4] بـ«يداً بيدٍ»[4] من: بايعته يداً بيدٍ.

وقد اعتمد سيبويه في عدِّه كامل تلك العناصر وحدات لغوية بمنزلة الاسم المفرد على مُراد المُرسِل في تعبيره، وعلى افتقار العنصر الأوَّل فيها إلى بقيةِ العناصر لبيان مُراد المرسِل، كما اعتمدَ على ذلك وعلى العلامة الإعرابية في الاسم الواقع في صدر هذه المركّبات - في التفريق بين المركّب الاسمي، والمركّب الإسنادي الواقع في موضع الحال (المركّب الاسمي الوظيفي)، يدلنا على ذلك قوله معتمداً على مُراد المُرسل في

(١) أي بعد النقل إلى العلمية.

(٢) ابن يعيش: (شرح المفصَّل) ج١/ ٢٨.

(٣) انظر تسمية بعض السور في القرآن الكريم بالحروف المقطّعة: سيبويه: (الكتاب) ج٣/ ٢٥٨. وانظر التسمية بالجملة: ج٣/ ٣٢٨. وبالاسم المشتق ومعموله: ج٣/ ٢٢٨. وبالاسم المنعوت ونعته: ج٢/ ٢٢٩. وبالاسم الموصول وصلته: ج٣/ ٢٨١، ٣٣٣. وقد حاول بعض النحاة حصر صور العلم المحكيّ (انظر في ذلك: ابن السرّاج: (الأصول) ج٢/ ١٠٤). والذي يظهر لي أنّه يصعب حصر هذه الصور لما سبق أعلاه.

(٤) سيبويه: ج١/ ٣٩١. وانظر في ذلك أيضاً: ج١/ ٣٧٤-٣٧٥.

كون: (يداً بيدٍ) مركباً اسمياً يدلُّ على حقيقةٍ مفردةٍ بمعنى: نقداً، بعدَ نقله أنّ من العربِ مَنْ يقولُ في كلمته فاه إلى فيَّ: كلّمتُه فوه إلى فيّ: « وأمّا بايعته يداً بيدٍ، فليس فيه إلا النصبُ؛ لأنّه لا يحسُنُ أن تقول: بايعتُهُ ويدٌ بيدٍ، ولم يُرد أن يُخبرَ أنّه بايعهُ ويدُهُ في يدِه، ولكنّه أرادَ أن يقولَ: بايعتُه بالتعجيلِ، ولا يُبالي أقريباً كان أم بعيداً »(١).

وقوله معتمداً على افتقار الاسم في صدر هذا المركّب الاسمي إلى بقية عناصر المركّب ليتَّضح مُراد المرسِل، ويزول اللبس: « ولا يجوزُ أن تقولَ: بعتُ داري ذراعاً، وأنت تُريدُ بدرهم؛ فيُرى المخاطَبُ أنّ الدارَ كلّها ذراعٌ. ولا يجوزُ أن تقول: بعتُ شائي شاةً شاةً، وأنت تُريد بدرهم؛ فيُرى المخاطَبُ أنّك بعتها على الولاء... »(٢). وقوله مُفرِّقاً بين استعمال الاسم في صدر هذا المركّب منصوباً على الحال واللغة التي يُرفع فيها هذا الاسم على أنّه مبتدأ، وبقية العناصر في محل رفع خبر، ويكون المركب الإسنادي في محل نصب حال (مركباً اسمياً وظيفياً): « قولك: كلّمتُهُ فاه إلى فيَّ، وبايعتُه يداً بيدٍ؛ كأنّه قال: كلّمتُه مشافهةً، وبايعتُه نقداً، أي كلّمتُه في هذه الحال. وبعضُ العربِ يقول: كلّمتُه فوه إلى فيَّ؛ كأنّه يقول: كلّمتُهُ وفوه إلى فيَّ، أي كلّمتُهُ وهذه حاله »(١).

فقول سيبويه في نصب (فاه): « أي كلّمته في هذه الحال »، وقوله في رفعه: « أي كلّمته وهذه حاله »؛ إذ أدخل واو الحال في استعمال رفع (فوه) - يدلُّ على تفريقه بين الاستعمالين، وعدّه الحال (فاه إلى فيّ) كالمفردات، وعدّه المركّب الإسنادي الواقع في موضع الحال (فوه إلى فيّ) مركّباً إسنادياً من مبتدأ وخبر.

ويؤيدُ هذا الفهم قول السيرافي في شرحه عبارة سيبويه السابقة: « قال أبو سعيد: مَنْ رفع، فالتقديرُ: كلّمته وفوه إلى فيّ، أي كلّمته وهذه حاله. ومَنْ نَصَبَ فليس على تقدير الواو. ألا تَراكَ تقولُ: كلّمتُ زيداً قائماً، وكلّمتُ زيداً وهو قائمٌ، إذا أتيتَ بالواو

---

(١) سيبويه: (الكتاب) ج١ / ٣٩١.

(٢) سيبويه: ج١ / ٣٩٣. وانظر التعليل نفسه في: كلمته فاهُ إلى في، وبايعته يداً بيدٍ: ج١ / ٣٩٢.

في موضع الحال لم يكن ما بعدها إلا مبتدأ وخبرا»[1]. وقد أورد سيبويه بعض الصور الكلامية المستعملة من هذا المركَّب[2].

وبعدَ النَّظر في أنماط المركَّب الاسميّ، فإنَّه يُمكن أن تُقسَّم هذه الأنماط من خلال عدَّة اعتبارات؛ منها:

١- تقسيم المركَّب الاسميّ من حيثُ الافتقار إلى التركيب وعدمه:

يُمكن تقسيم المركَّبات الاسميّة من حيثُ افتقار الاسم الذي في صدر التركيب إلى بقيَّة العناصر التي تؤلِّف معه وحدةً لغويَّة واحدة تدلُّ على حقيقةٍ مفردة وعدم الافتقار؛ فنَجدُ من المركَّبات الاسميّة ما يفتقرُ الاسمُ الذي في صدرها إلى بقيَّة العناصر، نحو: الأسماء الموصولة، فهي مفتقرةٌ إلى الصِّلة[3]، وبعضُ الأسماء التي تفتقر إلى وصفها، نحو: (أيّ)[4]، وأسماء الإشارة في النداء[5]، وبعض الأسماء التي تفتقر إلى ما يُفسِّر المراد بها، نحو: الضمير فاعل (نِعْمَ) و(بِئْسَ)، والضمير المجرور بـ(رُبَّ)[6]، وبعض الأسماء المفتقرة إلى الإضافة[7]، نحو: قبل، وبعد، وحيثُ[8]، وكلا، وكلتا[9]...

---

(١) السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٢/ل١٢٥ ب. وفيه نصب (مبتدأ) بعد (إلاّ)، وترك (خبر) ساكنة، ربّما للوقف.

(٢) انظر سيبويه: ج١/٣٩١ وما بعدها، ومنه: بيّنتُ له حسابه باباً باباً، وتصدَّقتُ بمالي درهماً درهماً (سيبويه: ج١/٣٩٢). وانظر تفسير السيرافي دلالة بعض تلك الأحوال: ج٢/١٢٦ أ، ومنه تفسيره باباً باباً، بـ(مُصنَّفاً، ومُبوَّباً) ودرهماً درهماً، بـ(مُفرَّقاً هذا التفريق).

(٣) انظر سيبويه: (الكتاب) ج٢/١٠٥، ١٠٦.

(٤) انظر سيبويه: ج٢/١٠٦، ١٨٨، ٢١١-٢١٢.

(٥) انظر سيبويه: ج٢/١٨٩.

(٦) انظر سيبويه: ج٢/١٧٥، ١٧٦، ١٧٨.

(٧) انظر في الأسماء المفتقرة إلى الإضافة: السيوطيّ: (همع الهوامع) ج٢/٤٢١.

(٨) انظر سيبويه: ج٣/٢٨٦. وانظر: المبرد: (المقتضب) ج٣/١٧٥، وج٤/٣٤٦.

(٩) انظر سيبويه: ج٣/٤١٣.

ومن المركَّبات الاسميّة ما لا يفتقر الاسمُ في صدر التركيب إلى بقيّة العناصر، فقد يجيء الاسم المصدَّر به المركَّب الاسميّ مُفرداً في سياقات لغويّة أُخر، وذلك نحو: (غلام)، فقد يجيء هذا الاسم مفرداً في سياقٍ لغويّ، نحو: رأيتُ غلاماً. وقد يجيء صدراً لمركَّبٍ اسميّ، كأنْ يُضاف؛ نحو: رأيتُ غلامَ زيدٍ، أو يُنعت، نحو: رأيتُ غلاماً ذكيّاً...، ولكن حينَ يُحلَّلُ نصٌّ لغويٌّ وردَ فيه مركَّبٌ اسميّ مُصَدَّر باسمٍ قد ينفردُ في سياقٍ لغويّ آخر - لا يُكترثُ بهذا الاحتمال، بل يُحلَّل النّص كما ورَد، ويُعدُّ الاسم في صدر المركَّب الاسميّ جزءاً من وحدةٍ لغويّة تُمثلُ مركَّباً اسميّاً لا يُنظرُ إلى عنصرٍ منه منفصلاً عن بقيّة العناصر من حيثُ الدّلالة، وهو ما يُمكنُ أنْ يُنسبَ إلى سيبويه حينَ فرَّقَ بينَ دلالة (رجل) و(رجل ظريف)[1]. ويؤيّدُ ذلك أيضاً قولُ أحد النُّحاة بعد سيبويه في نحو (قامَ زيدٌ الظريفُ): «فـ(زيدٌ) ارتفعَ بما قبله من الفعل المسند إليه، و(العاقل) ارتفعَ بما قبله أيضاً من حيثُ كانَ تابعاً لزيد كالتكملة له؛ إذ الإسنادُ إنَّما كانَ إلى الاسم في حال وصفه، فكان لذلك اسماً واحداً في الحكم»[2]. فنظرَ إلى ورودِ (زيد) منعوتاً في المثال المذكور أعلاه، ولم ينظر إلى أنّه يُمكن أن يرد مفرداً في سياقٍ لغويّ آخر؛ لذا قال: «إذ الإسنادُ إنَّما كانَ إلى الاسم في حال وصفه...».

٢- تقسيم المركَّب الاسميّ من حيثُ تعدُّد التركيب الاسميّ في بنائه وعدمه:

من المركَّبات الاسميّة ما يحتوي في عناصره على ما يؤلّف مركَّباً اسميّاً؛ فيكونُ لدينا مركَّبٌ اسميّ في داخل مركَّبٍ اسميّ، كأنْ يُضافَ إلى مُضاف، نحو: «صباح يوم الجمعة»[3]، أو إلى اسمٍ موصولٍ وصلته، نحو: «أيّ الذين رأيتَ في

---

(١) انظر سيبويه: (الكتاب) ج١/ ٤٢١-٤٢٢. وانظر ص ١٢٢ من هذا البحث.

(٢) ابن يعيش: (شرح المفصَّل) ج٣/ ٣٨.

(٣) سيبويه: ج١/ ٢٢٠-٢٢١.

الدّار أفـضلُ؟ »[١]، أو إلى منعـوتٍ ونعـتـه؛ نحـو: « هذا أوَّلُ رجلٍ شُـجـاعٍ مقبلٌ »[٢]... فالمركَّبُ الاسميّ من المضاف والمضاف إليه في الأمثلة السابقة يحوي مركَّباً اسميّاً ضمن عناصره، يتمثّل هذا المركّب الاسميّ في المضاف إليه الذي يُمثلُ مركَّباً اسميّاً من مضافٍ ومضافٍ إليه في: يوم الجمعة، أو من اسم موصول وصلته في: الذين رأيتَ في الدَّار، أو من منعوت ونعته في: فارس شجاع. وأودُّ أن أُشيرَ إلى أنّه مهـما تعـدَّد التركيب الاسميّ في العناصر التي تؤلِّفُ بناء المركَّب الاسميّ، فإنّه يُنظرُ إليها كلّها في السياق الذي تردُ فيه على أنَّها وحدة لغويّة واحدة، تُمثلُ مركَّباً اسمياً واحداً.

ومن المركَّبات الاسميّة ما لا تمثلُ عناصره أكثر من تركيبٍ اسميٌّ واحد، كأنْ يُضاف اسم مفرد إلى اسمٍ مفرد، نحو: « نصف النّهار »[٣]، أو يُنعت بمفرد، نحو: « رجل ظريف »[٤].

---

(١) سيبويه: ج٣/٤٠٤.

(٢) سيبويه: ج٢/١١٠.

(٣) سيبويه: ج١/٢٢١.

(٤) سيبويه: ج١/٤٢١

الفصل الثاني

منهج سيبويه في معالجة ظاهرة التركيب الاسميّ

- طرق تعبير سيبويه عن اسمية المركّبات
- الأسس التي اتبعها سيبويه في إثبات كون المركّب الاسميّ بمنزلة الاسم المفرد
- الأغراض المعنوية والآثار اللفظيّة للتركيب الاسميّ

طُرُق تعبير سيبويه عن اسميَّة المركَّبات

يُعدُّ كتاب سيبويه وثيقةً مُهِمَّةً عند دراسة تطور المصطلح النحوي العربي [١]. وتوصَّل بعض الباحثين في المصطلح لدى سيبويه إلى أنّه قد سلك طريقتين في تعبيره عن المفاهيم النحوية التي لم يوضع لها مصطلح علمي، أو لم يستقرّ المصطلح الموضوع لها حين ألَّف كتابه، هاتان الطريقتان هما:

١ـ وصف الظاهرة النحوية، والتمثيل لها دون وضع مصطلح محدَّد تُعرف به[٢].

٢ـ التعبير عن الظاهرة النحوية بأكثر من صورة [٣].

أمّا طرق تعبيره عن وحدة المركَّبات الاسمية واسميّتها؛ فهي كما يلي:

أولاً ـ تعبيره عن وحدة الاسم المركَّب، واسميته:

لم أقف على مصطلح علميٍّ محدَّد استعمله سيبويه للاسم المركَّب، لكنَّه وصَفَه بأنَّه من شيئين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر، فصارا وحدةً لغويةً بمنزلة اسمٍ واحدٍ؛ كقوله: «هذا باب الشيئين اللذين ضُمَّ أحدُهما إلى الآخر، فجُعلا بمنزلة اسمٍ واحدٍ، كعيضموز، وعنتريس، وذلك نحو: حَضْرَموت، وبعْلَبَكّ...»[٤]. ومع أنّ

(١) سبق إلى التنبيه لذلك: عبد القادر المهيري، انظر: المهيري، عبد القادر: (إشكالية التاريخ لنشأة المصطلح النحوي) مجلة المعجمية، العددان: الخامس، والسادس ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م/ ١٤١٠هـ-١٩٩٠م. ص٤٧٩.

(٢) انظر في هذا: القوزي: (المصطلح النحوي) ص١٣٠. وقد استنتج المهيري من ذلك أنّه كلما وجدنا «تلميذ الخليل (يعني سيبويه) حرصَ على وصف المفهوم يُمكن أن نعتبر أنّ ما يستعمله من التَّسْميات لم تكتسب بعدُ الصِّبغة الاصطلاحية التي تُغني عن شرحها وتوضيحها». المهيري: ص ٤٨٠.

(٣) انظر في هذا: القوزي: ص١٣٧. وانظر تعبير أحد الباحثين عن هذه الطريقة في تعبير سيبويه بـ(ظاهرة الترادف) في المصطلح لدى سيبويه. الدريسي، فرحات: (دراسة المصطلحات اللغوية في كتاب سيبويه) مجلة المعجمية العدد الأول، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م. ص ١٧٥.

(٤) سيبويه: (الكتاب) ج٣/٢٩٦، وانظر: ج٢/٢٦٧، وج٣/٥٦، ٢٢٠، ٣٧٤، ٥٥٧-٥٥٨. وانظر تمثيل القوزي بهذا التعبير لهذه الطريقة: ص ١٣١.

سيبويه كان يتحدثُ عن ظاهرة واحدة، ويصفها الوصفَ نفسه، فإنّه يُلحظُ أنّه كان يُعبِّر عن تمثيل عناصر الاسم المركّب وحدةً لغويةً بتعبيراتٍ مختلفةٍ من حيثُ اللفظ، كقوله في بعض صور الاسم المركّب :إنَّ الشيئين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر صارا « بمنزلة حرفٍ واحد » (١)، ومرادُه بمنزلة حرفٍ واحد :أي بمنزلة كلمةٍ واحدة؛إذ كان يُسمي الكلمة أحياناً حرفاً (٢). وقوله في هذه الوحدة : إنّها « اسمٌ واحدٌ » (٣)، أو إنّها« بمنزلة اسمٍ واحدٍ » (٤)، أو إنَّ الاسم المركَّب هو : « شيئان جُعِلا شيئاً واحداً » (٥).

ويظهرُ لي أنَّ مُراد سيبويه من هذه التعبيرات واحدٌ، رغم اختلاف لفظها، والذي يجعلني أُرجِّحُ ذلك أنّه عبر عن بعض الأسماء المركَّبة نفسها بأكثر من تعبير، كتعبيره عن خمسة عشر، والأعداد المركّبة بجميع التعبيرات السابقة (٦)،

---

(١) انظر تعبيره عن تركيب (بعدما) : سيبويه : (الكتاب) ج٢/١٣٨-١٣٩ . وتركيب(حيثما) : ج٣/٥٦-٥٧ . وتركيب (خمسةَ عشرَ) : ج٣/٢٩٧-٢٩٨ .

(٢) انظر تعبيره عن اسم التفضيل،ولفظ العقد من الأعداد، وهو عشرون بأنّها : أحرف، وهو يريد كلمات. سيبويه: ج١/٢٠٣ .

(٣) انظر قوله في : حضرموت، والأعلام المركبة مثله (سيبويه : ج٢/٢٦٧)، وفي: حضرموت (ج٣/٢٢٠) نقلاً عن الخليل،وفي : رامهرمز، ومارسرجس (ج٣/٢٩٦)، وفي : معديكرب (ج٣/٢٩٧، ٣٠٦-٣٠٧، ٣٧٤)، وفي: حيَّهل (ج٣/٣٠٠)، وفي: يومَ يومَ،وبيتَ بيتَ، وبينَ بينَ (ج٣/٣٠٢-٣٠٣)، وفي: أيادي سبا،وشَغَرَ بَغَرَ (ج٣/٣٧٤) وفي: خمسةَ عشرَ، والأعداد المركّبة (ج٣/٣٥٧، ٣٥٨، ٣٧٤)، وفي: ماذا (ج٢/٤١٨). ونقله تعبير الخليل في: قالي قلا، وبادي بدا (ج٣/٣٠٦-٣٠٧).

(٤) انظر قوله في: حضرموت، وبعلبكّ (سيبويه: ج٣/٢٩٦)، وفي عنوان باب تصغير الأسماء المركّبة، الذي سمّاه سيبويه: تحقير (ج٣/٤٧٥)، وفي: يومَ يومَ،وصباحَ مساءَ،وبيتَ بيتَ،وبينَ بينَ (ج٣/٣٠٢-٣٠٣)، وفي الأعداد المركّبة: كخمسةَ عشرَ،ونحوها،وحاديَ عشرَ،ونحوها (ج٣/٥٦٠)، وفي: ابنَ أمَّ،وابنَ عمَّ في النداء (ج٢/٢١٤)، وفي: ماذا (ج٢/٤١٧)، وفي: حيثما (ج٢/٤١٨).

(٥) انظر قوله: إنّ « خمسةَ عشرَ وأخواتها،وحاديَ عشرَ وأخواتها شيئان جُعلا شيئاً واحداً». سيبويه: ج٣/٢٩٧.

(٦) انظر الإحالات الواردة في هامش: (١)، و(٣)، و(٤)، و(٥) أعلاه.

وتعبيره عن: حيثما بأنّه بمنزلة حرفٍ واحدٍ، وبمنزلة اسمٍ واحد [١]... كما يظهر أنّ سيبويه لم يكن يشعرُ بأنّ هناكَ حاجة لإثبات كون هذه الوحدة تابعة للاسم في تصنيف الكلم، أو بأنّها تمثل اسماً واحداً يؤدي وظيفةً واحدة في تركيب الجملة العربية؛ لذا نجده يعبِّر عن وحدة هذه الأسماء المركبة واسميتها دون أن يُطيل الوقوف عندها مقارنةً بالمركَّبات الاسمية. فيمكن أن يُفهمَ من ذلك استقرار كون هذه الوحدة كالاسم المفرد عند النحاة في ذلك الوقت. ومما يؤيد ذلك أنّ سيبويه قد نقل عن الخليل ويونس كون هذه الوحدة كالاسم المفرد [٢]، بل إنَّ التعبير الذي وصف به سيبويه الأسماء المركَّبة كان قد تلقَّاه من شيخه الخليل حين سألَه عن سبب صرف الاسم المختوم بتاء التأنيث إذا كان نكرةً، فقال «قلتُ: فما بالهُ انصرف في النكرةِ وإنّما هذه للتأنيث؟ هلاّ تُرِكَ صرفُهُ في النكرة كما تُرِكَ صرفُ ما فيه ألف التأنيث؟ قال: من قِبَلِ أنَّ الهاءَ ليستْ عندهم في الاسم، وإنّما هي بمنزلةِ اسمٍ ضُمَّ إلى اسمٍ فجُعِلا اسماً واحداً، نحو: حضرموت...» [٣].

ثانياً- تعبيره عن وحدة المركَّب الاسميّ واسميته:

لم أقف على ما يُمكن أنْ يُعدَّ مصطلحاً محدداً في كتاب سيبويه لأحد أنماط المُركَّب الاسمي سوى تعبيره عن اسم الفاعل مع معموله الذي هو من تمامه بأنّه: اسم واحدٌ ممطول، المأخوذ من قوله: «هذا باب ما يكونُ الاسمان فيه بمنزلة اسمٍ واحدٍ ممطولٍ، وآخر الاسمين مضمومٌ إلى الأول بالواو، وذلك قولك: واثلاثةً وثلاثيناه، وإن لم تندبْ قلت: يا ثلاثةً وثلاثين، كأنَّك قلت: يا

(١) انظر الإحالات الواردة في هاش: (١)، و(٤) في الصفحة السابقة. وقارن الهوامش السابقة أعلاه لتعرُّف المزيد من التعبيرات المختلفة لفظاً للاسم المركَّب نفسه.

(٢) انظر نقله عن الخليل: سيبويه: (الكتاب) ج٣/ ٢٢٠، وعن يونس: ج٣/ ٢٩٧.

(٣) سيبويه: ج٢/ ٢٢٠.

ضارباً رجلاً » [1]. فيُفهم من تشبيهه (ثلاثة وثلاثين) الذي هو عنده بمنزلة اسمٍ واحد ممطول بـ (ضارباً رجلاً) أنَّ الأخير هو الاسم الواحد الممطول [2]. كما لم أقف على ما يُمكن أنْ يُعدَّ وصفاً لهذه المركَّبات كالذي فعله مع الاسم المركَّب سوى وصفه المركَّب الاسمي من المضاف والمضاف إليه؛ إذ عدَّ المضاف إليه مضموماً إلى المضاف، فقال: « فالهاء وهذه الأسماء الآخرة مضمومةٌ إلى الصدور كما يُضَمُّ المضاف إليه إلى المضاف » [3]. لكنّه بذل جهده في التعبير عن كون هذه المركَّبات وحداتٍ لغويةً عنده بمنزلة الاسم المفرد في العربية، وقد سلك في تعبيره عن ذلك طريقتين: أولاهما: التصريح بهذه الوحدة، وباسمية المركَّب. والثانية: تفسير المركَّب الاسمي بالاسم، أو استبدال الاسم المفرد بجميع عناصر المركَّب الاسمي؛لإثبات كون المركَّب الاسمي بمنزلة الاسم المفرد [4]. وقد يجمعُ

---

(١) سيبويه: ج٢ /٢٢٨. وانظر في ذلك: القوزي: (المصطلح النحوي) ص ١٤٦.

(٢) زعم أحد الباحثين أنَّ سيبويه لم يضع مصطلحاً للمركَّب الاسمي من اسم الفاعل ومعموله الذي هو من تمامه. انظر: كارتر،جورج ميخائيل: (عشرون درهماً في كتاب سيبويه) ترجمة وتعليق: عبد اللطيف الجميلي، وحاتم صالح الضامن. المورد،العدد(١) ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. ص ١٢٠.

(٣) سيبويه: ج٢ /٢٦٨.

(٤) أعني بالتفسير هنا بيان سيبويه معاني بعض المركَّبات الاسمية،وتأويله كامل عناصر بعض المركَّبات الاسمية باسم مفرد، أو بمضافٍ ومضافٍ إليه،كتفسيره: (أن تلدَ ناقتُكَ) بـ(نتاجها) (انظر: سيبويه: (الكتاب) ج١ / ١٣١). أمّا الاستبدال الذي أُريده هنا فهو عملٌ إجرائي (آلي) استخدمه سيبويه في الاستدلال اللغوي على كون المركَّب الاسمي يمثل وحدةً لغويةً واحدةً تُعادل الاسم المفرد في تركيب الجملة العربية، والاسم المفرد الذي يستبدله سيبويه بالمركَّب الاسمي لا يُشترط فيه أن يكون هو معنى ذلك المركَّب،كاستبداله الاسم المفرد (القوم) بالمركَّب الاسمي من الاسم الموصول وصلته (مَنْ إنْ ياتنا نعطِه) مُثبتاً صحة الاستعمال اللغوي في قوله: « وتقولُ في شيءٍ منه آخر: أيُّ مَنْ إنْ ياتنا نُعطِه نُكْرِمُه. فهذا إن جعلته استفهاماً فإعرابُه الرفعُ، وهو كلامٌ صحيحٌ، من قِبَلِ أنَّ إنْ ياتنا نعطه صلةٌ لِمَنْ، فكمل اسماً. الا ترى أنّك تقول: أيُّ مَنْ إنْ ياتنا نعطِه بنو فلان،كأنّك قلتَ: القومُ بنو فلان، ثُمَّ أضفتَ أيّاً إليه، فكأنّك قلتَ: أيُّ القوم ». (سيبويه: ج٢ / ٤٠٥). وليس هناك ما يمنع أن يكون التفسير من الاستبدال،لكن ليس كلُّ استبدالٍ تفسيراً.

بين الأمرين، فيُصرِّح بوحدة المركَّب الاسمي واسميّته، ويُفسره باسمٍ، أو يستبدل اسماً مفرداً به، كقوله في الحرف الموصول (أنْ) وصلته: «وتقول: أَذَكَرٌ أنْ تلدَ ناقتُكَ أحبُّ إليكَ أم أنثى؟ كأنَّه قال: أَذَكَرٌ أحبُّ إليك نتاجُها أم أنثى؟ف (أنْ تلدَ) اسمٌ، و(تلد) به يتمُّ الاسم...» [١]. فصرَّح بالاسمية، وفسَّره بالاسم.

وإليك تفصيل ما جاء في طريقته:

١- التصريح بوحدة المركَّبات الاسمية واسميتها:

تعددت تعبيرات سيبويه عن وحدة المركَّبات الاسمية واسميتها، من ذلك تعبيره عن بعض المُركَّبات الاسمية بأنّها بكامل عناصرها: «اسمٌ واحدٌ» [٢]، أو «كاسمٍ واحدٍ» [٣].

أو «كالاسم الواحد» [٤]، أو «بمنزلة اسمٍ واحدٍ» [٥]، أو« بمنزلة اسمٍ واحدٍ منفرد» [٦] أو «بمنزلة اسمٍ مفردٍ» [٧].أو يذكر المركَّب الاسميّ بكامل عناصره، ثمَّ

---

(١) سيبويه: ج١/ ١٣١. وانظر تصريحه بالاسمية، واستبدال اسم مفرد بالمركَّب الاسمي ما جاء في الهامش(٤) من الصفحة السابقة.

(٢) انظر تعبيره بذلك عن اسم الفاعل ومعموله: (سيبويه: ج٣/ ١٢٠)، والمضاف والمضاف إليه: (ج٢/ ٥٩،٣٣ وج٣/ ٣٧٤)، والمنعوت ونعته: (ج٢/ ٢٩٠)، والمعطوف عليه عطف بيان والمعطوف الذي يُعدُّ بدل كلٍّ من كلّ من وجهة نظر هذا البحث: (ج٢/ ٢٠٧).

(٣) انظر تعبيره بذلك عن المضاف والمضاف إليه: سيبويه: ج٢/ ٢٦٨ .

(٤) انظر تعبيره بذلك عن المنعوت ونعته: سيبويه: (الكتاب) ج١/ ٤٢١، ٤٢٢.

(٥) انظر تعبيره بذلك عن المضاف والمضاف إليه: (سبويه: ج١/ ٤٣٦، وج٢/ ٢١٤)، والاسم الموصول وصلته: (ج١/ ٨٧، وج٣/ ٦)، والمنعوت ونعته: (ج١/ ٤٣٤، وج٢/ ٢٨٩، ٢٩٠،ونقله عن يونس: ج٢/ ٤١٤)، والحرف الموصول (أنْ) وصلته: (ج٣/ ٦)، والحرف الموصول (أنَّ) وصلته: (ج٣/ ١٢٠) والصفة المشبَّهة ومعمولها: (ج٢/ ٢٣) واسم الفاعل ومعموله: (ج٣/ ١٢٠).

(٦) انظر تعبيره عن المضاف والمضاف إليه: سيبويه: ج٢/ ٢٢٦.

(٧) انظر تعبيره عن المضاف والمضاف إليه: (سيبويه: ج١/ ٤٣٦)، واسم الفاعل ومعموله: (سيبويه: ج١/ ١٨٦).

يقول عنه إنّه كلّه اسم، كقوله: «فأنَّ زيداً جاء، كلُّه اسمٌ» [١]. أو يذكرُ أنَّ صدر المركَّب الاسميّ مع الذي هو من تمامه «اسمٌ» [٢]، أو أنَّهما «بمنزلة الاسم» [٣]، أو أنَّهما «بمنزلة المصدر» ونحوه [٤]، أو أنَّهما «كأنَّهما كلمةٌ واحدةٌ» [٥]، أو «أنَّهما كشيءٍ واحدٍ» [٦]. أو يذكرُ الاسم الواقع في صدر المركَّب الاسميّ، ثمَّ يقول إنَّه يَتمُّ، أو يكملُ اسماً بما تبقَّى من عناصر المركَّب، أو يذكر آخر عنصرٍ من المركَّب الاسميّ، ثم يُخبر بأنَّه هو مُنتهى الاسم، أو يُعبِّر بأحد مشتقات الكلمات الثلاث السابقة التي تدلُّ كما يظهر من لفظها على أنَّ تمام الاسم في صدر المركَّب الاسميّ، أو كماله، أو منتهاه إنَّما يكونُ بآخر عنصرٍ من عناصر ذلك المركَّب. وإذا ربطنا بذلك تعبيره بكون الحرف الأخير من الاسم المفرد هو «مُنتهى الاسم» [٧] تَبَيَّن لنا مدى كون المركَّب الاسميّ بكامل عناصره وحدةً لغوية بمنزلة الاسم المفرد عند سيبويه. ومن تعبيره بما سبق: أنَّ الجزء الآخِر «تمامُ الاسم» [٨]، أو «من تمام

---

(١) سيبويه: ج٣/١١.

(٢) انظر تعبيره عن كون (أنْ) مع صلتها اسماً: (سيبويه: ج٣/٨٥، وج٤/٢٢٨)، ونقله تعبير الخليل أنَّ «الفعلَ معها (يعني: أنْ) اسمٌ» (ج٣/٨٨)، وتعبير سيبويه عن كون الاسم الموصول مع صلته اسمٌ: (ج٤/٢٢٨).

(٣) انظر تعبيره عن الحرف الموصول (ما) مع الفعل: (سيبويه: ج٢/٣٢٦)، و(أنْ) مع الفعل: (ج٣/٢٨).

(٤) انظر تعبيره عن كون الحرف الموصول (أنْ) والفعل بمنزلة المصدر: (سيبويه: ج١/٣٩٠، وج٣/١٢٤)، وانظر تعبيره عن كون الحرف الموصول (ما) مع الفعل «كالمصدر» (ج٣/١٠٢)، وتعبيره عن كون المضاف (إذا) مع الجملة الفعلية المضاف إليها «بمنزلة حينَ، وسائر الظروف» (ج١/١٣٤-١٣٥).

(٥) انظر تعبيره عن المضاف والمضاف إليه: سيبويه: ج٢/١٦٤.

(٦) انظر تعبيره عن أسماء الإشارة مع نعتها من الأسماء والصفات المعرَّفة بـ(أل): سيبويه: ج٢/٧-٨.

(٧) انظر: سيبويه: ج٣/٣٥١ قالها مرتين في الصفحة نفسها، وج٣/٤٦٣ قالها خمس مرات في الصفحة نفسها، وج٣/٤٦٤ قالها مرتين في الصفحة نفسها.

(٨) انظر تعبيره عن صلة الاسم الموصول: (سيبويه: (الكتاب) ج١/٨٧)، والمضاف إليه: (ج٢/٢٦٦) ومعمول اسم الفاعل، والصفة المشبَّهة، والجار والمجرور المتعلِّقين باسم التفضيل، وتمييز العدد عشرين: (ج٢/٢٨٧).

الاسم » [1]، وتعبيره عن الجزء الآخر أيضاً بأنَّ صدرَ المركَّب الاسميّ « به يتمُّ اسماً »[2]، أو « به يتمُّ الاسمُ » [2]، أو « كأنَّه به يتمُّ الاسم » [3]، أو أنَّ الصدور في المركَّب الاسميّ « لا تتمُّ اسماً إلاّ بِصِلة » [4]، أو أنَّها « تمَّتْ بِصِلَتِها »، أو بحشوها [5]، أو أنَّ الصدر « كمل اسماً » بصلته [6]، أو أنَّ « الاسم الأول مُنتهاه الاسم الآخِر » [7]، أو أنَّ الجزء الآخِر من المركَّب الاسميّ هو « مُنتهى الاسم » [8]، أو يذكر صدر المركَّب الاسميّ ثُمَّ يُبين أنَّ بقية أجزائه « صلة له » [9]، فيتبين بهذه التعبيرات وحدة المركَّب الاسميّ، وأنَّ آخر عنصر فيه هو تمام هذه الوحدة، كما أنَّ آخر حرفٍ في الاسم المفرد هو تمام ذلك الاسم، كما يتبين لنا اسمية هذا المركَّب عند سيبويه.

٢ـ تفسير المركَّب الاسمي بالاسم، أو استبدال اسمٍ مفردٍ بكامل عناصر المركَّب الاسميّ:

اتَّبع سيبويه هذه الطريقة في كتابه؛لبيان دلالة المركَّب الاسميّ، وكونه وحدةً لغويةً واحدةً تندرج تحت الاسم في تصنيف الكلم، وتؤدي وظيفة الاسم في تركيب الجملة

---

(١) انظر تعبيره عن النعت: (سيبويه: ج١ / ٨٧)، والمضاف إليه: (ج٢ / ٢٦٦)، وفي معمول اسم الفاعل: (ج٢/ ٢٢٩).

(٢) انظر تعبيره عن الاسم الموصول بأنَّه يتمُّ اسماً بصلته: (سيبويه: ج١ / ١٢٨، وج٢ / ١٠٨)، وتعبيره عن الحرف الموصول(أنْ) وصلته: (ج٢ / ١٠٨).

(٣) انظر تعبيره عن أيُّها، ونعته المعرَّف بـ(أل) : سيبويه: ج٢ / ١٠٦.

(٤) انظر تعبيره عن (ما) بأنَّها لا تتمُّ اسماً إلاّ بصلة: سيبويه: ج٤ / ١٣٥.

(٥) انظر تعبيره عن الاسم الموصول وصلته: سيبويه: ج١ / ٩٩، وج٢ / ١٠٥، ٤٠٥.

(٦) انظر تعبيره عن الاسم الموصول وصلته: سيبويه: ج٢ / ٣٩٨، ٤٠٤، ٤٠٥، وج٣ / ٦٩.

(٧) انظر تعبيره عن اسم الفاعل ومعموله: سيبويه: ج١ / ١٨٦.

(٨) انظر تعبيره عن المضاف إليه: (سيبويه: ج٢ / ٥٩، وج٣ / ٢٨٢، ٣٢٨-٣٢٩)، وتعبيره عن معمول اسم الفاعل والصفة المشبَّهة،واسم التفضيل، ثُمَّ تشبيهه تمييز العدد عشرين بها: (سيبويه: ج٢ / ٢٨٧)، وانظر نقله عن الخليل انّ الظرف المتعلق باسم الفاعل هو منتهى الاسم: (سيبويه: ج٢ / ٢٨٨).

(٩) انظر تعبيره عن الاسم الموصول وصلته: (سيبويه: ج٣ / ١٢٩)، والحروف الموصولة وصلاتها: (سيبويه: ج٢ / ٣٤٩، وج٣ / ١١٩، ١٢٠، ١٢٩)، و(إذا) وما تُضاف إليه: (سيبويه: ج٣ / ٦٠).

التي جاءت فيها، ففسَّر بعض صور المركَّب الاسميّ بالاسم؛ من ذلك تفسيره الحرف الموصول وصلته بالمصدر، كتفسيره :أنْ تأتيَني بالإتيان [١]، وأنْ أُقيمَ بالإقامة [٢]، وما تفرغُ بالفراغ [٣] وأنَّ زيداً جاءَ بمجيء زيدٍ [٤]، وأنّك منطلقٌ بالانطلاق [٥]، وتفسيره الاسم الموصول مع صلته باسم الفاعل المُعرَّف بـ(أل)، إذ قال: «إذا قلتَ :هو الذي فعلَ، فكأنَّك قلتَ :هو الفاعلُ » [٦]، وتفسيره بعض المركَّبات الاسمية الواقعة أحوالاً باسمٍ مفردٍ، كتفسيره :فاه إلى فيَّ بـ(مُشافهةً)، ويداً بيدٍ بـ(نقداً) [٧]...

ومن استبداله الاسم المفرد بالمركَّب الاسميّ لإثبات وحدة هذا المركَّب، وأنّه يؤدي وظيفة الاسم المفرد في تركيب الجملة التي جاء فيها :استبداله الاسم المفرد (القوم) بالاسم الموصول وصلته (مَنْ رأيتَ) في قوله: «أيُّ مَنْ رأيتَ أفضلُ، فمَنْ كملَ اسماً برأيتَ، فصار بمنزلة القومِ، فكأنَّكَ قلتَ: أيُّ القومِ أفضلُ؟» [٨]، واستبداله الاسم المفرد (زيد) بالمركَّب الاسمي من الاسم الموصول وصلته (مَنْ إنْ يأتِنا نعطِه) [٩]، واستبداله اسم الإشارة (ذاك) بالمركَّب الاسميّ من الحرف الموصول وصلته (أنَّه منطلقٌ) في قوله: «وتقولُ: ظننتُ أنَّه منطلقٌ، فظننتُ عاملةٌ

---

(١) انظر سيبويه: (الكتاب) ج٣/١٥٣.

(٢) انظر سيبويه: ج٣/١٥٥ . وانظر أمثلةً أُخرى في الصفحة نفسها،وانظر أمثلةً غيرها للحرف الموصول(أنْ) وصلته: ج١/١٣١، ٢١٣، ٣٩٠، وج٢/٣٤٢، وج٣/٦، ١٥٣–١٥٤، وج٤/٢٢٨.

(٣) انظر سيبويه: ج٣/١١ . وانظر أمثلةً أخرى لتفسيره ما الموصولة وصلتها بالاسم: ج٢/٣٢٦، وج٣/١٠٢،١٥٦ .

(٤) انظر سيبويه: ج٣/١١ . وانظر مثالاً آخر: ج٣/١٣٩.

(٥) انظر سيبويه: ج٣/١٤٣–١٤٤.

(٦) سيبويه: ج٣/٦. وانظر في ذلك أيضاً: ج٤/٢٢٨.

(٧) انظر سيبويه: ج١/٣٩١. وانظر أمثلة غيرها: ج١/٣٧٣، ٣٧٤، وج٢/٩٢، ١١٨.

(٨) سيبويه: ج٢/٤٠٤.

(٩) انظر سيبويه: ج٢/٤٠٦ . وانظر استبداله الاسم المفرد(القوم) بالاسم الموصول مع صلته (مَنْ في الدار): ج٢/٤٠٥.

كـأنَّك قلتَ: ظننتُ ذاكَ. وكـذلك: وددتُ أنَّه ذاهبٌ؛ لأنَّ هذا في مـوضع ذاكَ إذا قلتَ: وددتُ ذاكَ » [١]، واستبداله (ذلك) بـ (أنْ يأتيَك) [٢] . . .

ويتبين لنا هنا أنَّ استبدال سيبويه الاسم المفرد بالمركَّب الاسمي إجراء آليٌّ قام به لإثبات وحدة المركَّب الاسميّ، وأنّه يؤدي وظيفة اسمٍ في تركيب الجملة العربية، وقد يُعدُّ تفسيره المركَّب الاسميّ بالاسم استبدالاً، لكن ليس كلُّ استبدالٍ تفسيراً.

التعبير عن الاسم المركَّب والمركَّب الاسميّ بعد سيبويه:

سبق القول إنَّ سيبويه لم يضعْ مصطلحاً محدداً للأسماء المركَّبة، بل وصفها وصفاً كان قد تلقَّف مثله عن الخليل. أمَّا المركَّبات الاسمية، فلم أقف في كتابه على ما يمكن أن يُعدَّ مصطلحاً محدداً سوى تسميته اسم الفاعل مع معموله: اسماً ممطولاً، في نحو: يا ضارباً رجلاً. ومرَّ التعبير عن هذه الظاهرة اللغوية بقسميها بمراحل من التطور بعد سيبويه؛ منها:

تطور التعبير عن الاسم المركَّب:

بقي بعض النحاة بعد سيبويه يستعملون وصفه هذا الاسم بأنَّه ضُمَّ فيه شيء إلى شيء وجُعلا اسماً واحداً [٣]، ثُمَّ استُعمِلَ لفظُ التركيب [٤] بدلاً من الضَّمّ، وصار الاسم المركَّب يُسمَّى: المركَّب، أخذاً من الوصف بالتركيب الذي استُعمل بدلاً من الضم. ثُمَّ زيدَ في المصطلح باللفظ بالاسم ووصفه بالمركَّب، فصارت هذه الأسماء تُسمَّى الأسماء المركَّبة [٥]،

---

(١) سيبويه: ج٣/ ١٢٠. وانظر استبداله اسم الإشارة (هذا) بالمركَّب الاسميّ(ما عزَّ): ج٣/ ١٨٥.

(٢) انظر سيبويه: ج٣/ ٥٥. وانظر أمثلة أخرى للاستبدال: ج١/ ١٢٨، ١٣١، ١٣٣، ٣٢٢، وج٢/ ٢٢، ٢٣-٢٤، ٩١-٩٢.

(٣) انظر في ذلك: المبرد: (المقتضب) ج٢/ ٢٥٩، ٢٦٣، وج٣/ ١٤٣، وج٤/ ٢٠. وانظر: ابن السَّرَّاج: (الأصول) ج٢/ ٩٢، وج٣/ ٦٠.

(٤) انظر في ذلك: ابن جني: (اللمع) ص٢٢٤.

(٥) انظر في ذلك: الحريري: (شرح ملحة الإعراب) ص٣٣٤. وهذا المصطلح هو المستعمل في هذه الدراسة للمركَّب الاسميّ الصرفي.

ثُمَّ زيد في المصطلح بوصف المركَّب بالمزجيّ، فصار :المركَّب تركيب مزج، وشمل الأعلام كحضرموت [1]، والأعداد المركَّبة كخمسةَ عشرَ، والظروف المركّبة كصباحَ مساءَ ويومَ يومَ[2]، ثُمَّ خُصَّ المركَّب المزجيّ بغير المبني على فتح الجزأين من الأسماء المركّبة، أمَّا ما بُني على فتح الجزأين فقد صار بعض النحاة يُسميها: المركَّب تركيب خمسةَ عشرَ، وهو ما يظهر من قول السيوطي، إذ ذكر من علل المنع من الصرف مع العَلَميَّة تركيب المزج، فذكر ضابط تركيب المزج: «وضابطه: كلُّ اسمين جُعلا اسماً واحداً لا بالإضافة، ولا بالإسناد بتنزيل ثانيهما من الأول منزلة هاء التأنيث، كبعلَبكَّ، ومعد يكرب. واحتُرز به عن غيره من المركَّبات، كتركيب العدد: كخمسةَ عشرَ، والإسناد: كبرقَ نحره، والإضافة: كامرئ القيس»[3]. ونُقِل أنَّ ما رُكِّب تركيب خمسةَ عشرَ من الأسماء المركَّبة المبنية على فتح الجزأين سُمِّي: المركَّب التَّضَمُّني، لتضمن الجزء الثاني حرف عطف، كخمسةَ عشرَ، إذ الأصل: خمسةٌ، وعشرة. أو غير حرف العطف، كحرف الجر في نحو: بيتَ بيتَ[4]، وسُمِّي ما لم يتضمن الجزء الثاني منه حرفاً: المركَّب المزجيّ، وأنَّ ما خُتِم بـ(ويه) من المركَّب المزجيّ كسيبويه، وعمرويه سُمِّي: المركَّب الصوتي[5].

تطور التعبير عن المركَّب الاسميّ:

بقي بعض النحاة بعد سيبويه يُعبِّرون عن بعض أنماط المركَّب الاسميّ بما يدلُّ على كونها وحدات لغوية تندرج تحت الاسم دونَ أن يضعوا لها مصطلحات

---

(١) انظر ابن هشام: (شرح قطر الندى) ص١٧٢.

(٢) انظر ابن هشام: (شرح شذور الذهب) ص٨٦.

(٣) السيوطي: (همع الهوامع) ج١/١٠٩.

(٤) انظر في كون أصل خمسةَ عشرَ: خمسةٌ وعشرةٌ. (سيبويه: (الكتاب) ج٣/٢٩٧-٢٩٨)، وفي كون نحو: كفَّةَ كفَّةَ: كفَّةٌ عن كفَّةٍ. (سيبويه: ج٣/٣٠٤، نقلاً عن يونس).

(٥) انظر هذا التفصيل لدى: التهانوي، محمد علي (كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم) تحقيق: علي دحروج وآخرين، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت،ط١، ١٩٩٦م. ج١/٤٢٤ .

محدّدة (١). أمّا تعبير سيبويه عن اسم الفاعل ومعموله في: يا ضارباً رجلاً، بأنّه اسمٌ واحدٌ ممطول، فقد ورد تعديله في التعليقة لأبي علي الفارسي إلى: «اسمٍ طويلٍ» (٢)، وتطوّر هذا المصطلح أيضاً مع بعض النحاة عند تناولهم حكم المنادى، أو حكم اسم لا النافية العاملة عمل إنَّ، فوردت تسميته في الأصول لابن السّرّاج بـ: «المضارع للمضاف» (٣)، و«المشبَّه بالمضاف» (٤) ووصفه ابن جني بأنّه مشابه للمضاف، إذ قال: «المشابه للمضاف من أجل طوله، وهو ما كان عاملاً فيما بعده نصباً، أو رفعاً، فالنصب نحو: يا ضارباً زيداً، ويا خيراً من عمرٍو، ويا عشرين رجلاً. والمرفوع نحو: يا حسناً وجهُه، ويا قائماً أخوه» (٥). ويظهر من قول ابن

(١) انظر على سبيل المثال: تعبير المبرد عن المضاف والمضاف إليه: «صار الثاني من تمام الأول، وصارا جميعاً اسماً واحداً» (المبرد: (المقتضب) ج٤/١٤٣). وتعبيره عن الاسم الموصول وصلته بأنّهما «اسمٌ واحدٌ» (المبرد: ج١/٢٥، وج ٣/١٩٣، ٣٧١)، وأنّ الاسم الموصول يتمُّ بصلته (انظر المبرد: ج٣/١٩٢)، وأنّ المنعوت مع نعته «بمنزلة اسمٍ واحدٍ» (المبرد: ج٢/٣١٤). وانظر تعبيره عن الاسم المشتق مع معموله بأنّه «من تمامه» (المبرد: ج٤/٢٦٥). وانظر تعبير ابن السّرّاج بكون الحرف الموصول (أنّ) وصلته «بمنزلة المصدر» (ابن السّرّاج: (الأصول) ج١/٢٣٤)، وأنّهما «بمعنى المصدر والمصدرُ اسمٌ» (ابن السّرّاج: ج١/٢٦٦)، وأنّها «وصلتها اسمٌ واحدٌ» (ابن السّرّاج: ج١/٢٦٨)، وأنّ اسم الإشارة ونعته «قاما مقام اسمٍ واحدٍ»، وأنّ المنعوت ونعته «كالشيء الواحد» (ابن السّرّاج: ج٢/٣٣)، وأنّ ما يتعلّق بالأسماء المشتقة (من تمام الاسم»، وأنّ الأسماء المشتقّة وما هو من تمامها «بمنزلة اسمٍ واحدٍ»، ومثله العدد المميز مع تمييزه (انظر ابن السّرّاج: ج١/٣٩١). وانظر تعبير الجرجاني في كون المنعوت ونعته «في حكم اسمٍ واحدٍ» (الجرجاني: (دلائل الإعجاز) ص٤١٩)، وانظر تعبير ابن يعيش في كون «الذي إذا تمَّ بصلته كان اسماً مفرداً كزيدٍ وعمرٍو» (ابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٣/١٥٦)، وأنّ عطف البيان مع المعطوف عليه «من تمامه، كما أنّ النعت من تمام المنعوت» (ابن يعيش: ج٣/٧١)...

(٢) أبو علي الفارسي: (التعليقة) ج١/٣٦٩-٣٧٠.

(٣) ابن السّرّاج: (الأصول) ج١/٣٩٠، ورد هذا التعبير في حديثه عن حكم اسم لا النافية العاملة عمل إنّ.

(٤) ابن السّرّاج: ج٢/٢٩.

(٥) ابن جني: (اللمع) ص١٦٩. وانظر التعبير نفسه ص١٦٨.

جني أنَّ تمثيله كان أصدق في توضيح مُراده من قوله: «ما كان عاملاً فيما بعده نصباً، أو رفعاً» فيدلُّ تمثيله على ما يدخل تحت هذا المصطلح عنده، وهو: اسم الفاعل ومعموله، واسم التفضيل وما يتعلق به، والصفة المشبَّهة ومعمولها، ولفظ العقد من الأعداد وتمييزه المنصوب. وأورد أمثلته كلَّها في النداء؛ إذ كان يتحدث عن حكم المنادى. وبقي هذا المصطلح بين اللفظ بالمضارع للمضاف (١)، أو المشابه للمضاف (٢) مع بعض النحاة بعد ابن السرّاج وابن جني، مع إضافة بعضهم أمثلةً لمركَّبات اسمية لم ترد لديهما، كالتمثيل باسم المفعول ومعموله، نحو: «يا مضروباً غلامُه» (١)، وهو داخل تحت نمط الاسم المشتقّ ومعموله. والعدد المعطوف والمعطوف عليه، نحو: «يا ثلاثةً وثلاثين» (١)، وهو داخلٌ تحت نمط الاسم المتبوع مع تابعه الذي يدلُّ معه على حقيقة مفرده، ويظهر من خلال الأمثلة أنّها في موضع النداء، أي أنّ النحاة تناولوها في أثناء حديثهم عن حكم المنادى، وهو النصب في جميع ما سبق. كما سمَّى بعضُ النحاة المضاف والمضاف إليه في باب العَلَم خاصة مُركَّباً تركيب إضافة (٣)، وعدّوا المركَّب الإسنادي العلم على أنَّه نوع من الأعلام المسَمَّى بها (٣).

وجاء في كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم عدُّ بعض أنماط المركَّب الاسميّ، وهي: المضاف والمضاف إليه دون أن يخصَّه بالأعلام، والمنعوت ونعته، والأسماء المشتقَّة العاملة ومعمولها المرفوع بها، ومثلها المصدر ومعموله المرفوع، جاء عدُّها مُركَّباتٍ تقييدية، ثُمَّ فصَّلها صاحبُ الكشاف وأورد تسميةً خاصةً بالمضاف والمضاف إليه، وهو: المركَّب الإضافي، والمنعوت ونعته، وهو المركَّب التوصيفي. وترك النمط الثالث دون اسمٍ خاص

(١) انظر: الزمخشري: (المفصَّل) ص٦٧.

(٢) انظر ابن يعيش: (شرح المفصَّل) ج١/١٢٧، وابن هشام: (شرح شذور الذهب) ص٢٠١، سمّاه شِبْه المضاف. والسيوطي: (همع الهوامع) ج٢/٢٨.

(٣) انظر الزمخشري: ص٦٧. وابن هشام: (شرح قطر الندى) ص١٧٢.

مع إشارته إلى عدّه «في حكم المركّبات التقييدية» [١].

وفي العصر الحديث نظر بعضُ الباحثين إلى بعض المركّبات الاسميَّة الواردة في هذه الدراسة على أنَّها وحدات لغوية، وحاولوا وضع مصطلحات محدَّدة لها تُعرفُ بها، وممَّا جاء في ذلك: مصطلح المركَّب الاسميّ، وورد في دراستين [٢].

ضمت الأولى [٣] تحت هذا المصطلح: «التركيب الإضافي» [٤]، أي المضاف والمضاف إليه، و«الأسماء التي تحتاج إلى ما تحتاج إليه أفعالها» [٤]، ويعني بها الأسماء المشتقة ومعمولاتها، و«المصدر المؤول» [٤] ولم يمثل له بغير أنْ، والفعل، و«الاسم الموصول» [٤]، أي مع صلته، و«الاسم المميَّز تمييز المفرد» [٤] أي مع تمييزه. وضمت الثانية [٥] تحت المصطلح نفسه: «المركَّب الاسميّ الإسناديّ» [٦] ويريد به المركَّب الإسنادي من مبتدأ وخبر، ويؤدي وظيفة اسمٍ مفرد في تركيب الجملة التي يجيء فيها، وهو مما يدخل في دراستي هذه تحت المركَّب الاسمي الوظيفي، و«المركَّب الاسمي الإضافي» [٧]، ويعني به المضاف والمضاف إليه، و«المركَّب الاسميّ التمييزي» [٨] ويريد به المميَّز وتمييزه، و «المركَّب الاسميّ

(١) التهانوي: (كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم) ج١/٤٢٤.

(٢) أوردُ المراد بالمركَّب الاسمي في هاتين الدراستين، وأرتبهما بحسب تاريخ نشر البحث الذي ورد فيه هذا المصطلح ثُمَّ أذكر ما أقف عليه من المصطلحات الأخرى المستعملة لأي نمط من أنماط المركَّب الاسمي في دراستي هذه، وأذكر المركَّب الاسمي المعني بالمصطلح الذي أنقله من إحدى الدراسات الحديثة.

(٣) عبد اللطيف، محمد حماسة: (في بناء الجملة العربية) دار القلم، الكويت، ط١، ١٤٠٢هـ.

(٤) عبد اللطيف: ص٧٩، و ٢٦٥.

(٥) عبادة، محمد إبراهيم: (الجملة العربية دراسة لغوية نحوية) منشأة دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٨م.

(٦) عبادة: ص٦٥.

(٧) عبادة: ص٧٩. وورد المصطلح (المركَّب الإضافي) دون ذكر الاسميّ لدى: ابن عمر، محمد صالح: (النص الفكاهي في درس النحو) الشركة التونسية للنشر، تونس، ط١، ١٩٩٥م. ص٨٥.

(٨) عبادة: ص٨٢. وانظر: ابن عمر: ص١٨١، سمّاه: المركَّب التمييزي.

النعتيّ » [١]، ويريد به المنعوت ونعته. وورد في الدراسة الثانية أيضاً بعض المصطلحات الأخرى لبعض أنماط المركّب الاسميّ، وهي: « المركّب الوصفيّ » [٢]، ويريد به المركّب الاسميّ من أحد الأسماء المشتقّة ومعموله، و« المركّب الموصولي »[٣]، ويريد به المركّب الاسميّ من الاسم الموصول وصلته، « والمركّب الظرفي » [٤]، وهو داخلٌ في دراستي ضمن المضاف والمضاف إليه حين يكون المضاف ظرفاً وقد صرّح صاحب الدراسة التي ورد فيها هذا المصطلح بكون هذا المركّب من مضاف ومضاف إليه [٤]، ولكن لأنّه اعتمد على كون الظرف قسماً خاصاً من أقسام الكلم، وكذلك الأسماء المشتقّة، فعدّها صفاتٍ كما عدّها بعض الدراسين المحدثين، ولأنّه اعتمد على نوع الكلمة الأولى في وضع مصطلحه للمركّب الذي يورده [٥]؛ فقد عدّه مركّباً قائماً بذاته، وسمّاه المركّب الظرفيّ.

كما وردت بعض المصطلحات في دراسات أُخَر؛ نحو: « الركن الاسمي » [٦]، وقد أدخلَ موردُه تحت هذا المصطلح بعض ما جاء تحت مصطلح المركّب الاسميّ في هذه الرسالة، لكنّ طريقة عرضه الركن الاسمي اختلفت عن طريقة عرض هذه الرسالة، فلم يعدّ الأركان الاسميّة كلّها على شكل أنماط عامة تدخل تحتها صور متعددة، بل فصّل في بعض الأحيان بين بعض الصور التي يجمعها نمطٌ واحد، ونظر إليها على أنّ كلّ صورةٍ تُمثل ركناً اسمياً خاصاً، فبدلاً من أن يُجمِل المضاف والمضاف إليه في نمط واحد، عدّ صوراً متعددة

---

(١) عبادة: (الجملة العربية) ص٨٦. وانظر ابن عمر: (النص الفكاهي) ص٩٧. سمّاه المركّب النعتي.

(٢) عبادة: ص٩٢.

(٣) عبادة: ص١١٣. وانظر ابن عمر: ص١٣٧. وسمّاه المركّب الموصولي، كما سمّاه عبادة.

(٤) عبادة: ص١٣٢.

(٥) انظر عبادة: ص٥٠؛ إذ نصّ على أنّه ميّز بين هذه المركّبات « بنوع الكلمة الأولى التي يبدأ بها المركّب ».

(٦) ورد هذا المصطلح لدى ميشيل زكريا، انظر: زكريا، ميشيل: (قضايا السنية تطبيقية دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية) دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٣م. ص١١٥ وما بعدها.

على أنَّ كلَّ صورةٍ ركنٌ اسميّ، فعدّ: «الركن الاسميّ والاسم المضاف»(١)، ومثل له بمثال سيبويه: «أخوي ابنين»(٢)، ثُمَّ عدَّ «الركن الاسمي وكلّ وبعض»(٣) على أنَّه ركنٌ اسميّ مستقل، وكذلك فعل مع الحروف الموصولة وصلاتها(٤)، والاسم المشتق ومعموله(٥)، لا كما فعل في المنعوت ونعته؛ إذ ذكر الركن الاسميّ والنعت، ثُمّ عدَّ تحته عدَّة صور تختلفُ في عناصرها اللغوية المُتَكَلَّم بها، وتتَّفق كلُّها في كونها مؤلَّفة من اسمٍ منعوت ونعته(٦)، ولكنَّه مع ذلك أخرج بعض صور المنعوت ونعته في أركان اسمية خاصة(٧). كما أنَّه لم يعدّ من المركَّب الاسميّ من الاسم الموصول وصلته سوى الذي وصلته(٨)، كما أدخل مركباً اسمياً وظيفياً في الأركان الاسمية عنده، وهو لا النافية العاملة عمل إنَّ واسمها المفرد المبني المركَّب معها(٩)، كما عدَّ تحت هذا المصطلح صوراً لم تنظر إليها هذه الدراسة على أنَّها داخلةٌ في المركَّبات(١٠).

---

(١) زكريا: ص١٢٠.

(٢) زكريا: ص١٢٠، وانظر المثال في سيبويه: (الكتاب) ج٢/٥.

(٣) زكريا: (قضايا السنية تطبيقية) ص١٢١. ويريد به كلّ وبعض مع ما أُضيفتا إليه.

(٤) انظر زكريا: ص١٢٨، ١٣٠، ١٣٢.

(٥) انظر زكريا: ص١٢٦، ١٢٨.

(٦) انظر زكريا: ص١٢٢ وما بعدها.

(٧) انظر عدّه اسم الإشارة ونعته الذي بال، وأيُّها ونعتها الذي بال في النداء ركناً اسمياً خاصاً سمّاه: الركن الاسميّ والأسماء المبهمة: ص١١٧. وعدّه العلم المنعوت بابن مضافاً إلى علم ركناً اسميّاً خاصّاً سمّاه: الركن الاسميّ المكوّن من اسم علم وإضافة: ص١٣٤.

(٨) انظر زكريا: ص١٢٦.

(٩) انظر زكريا: ص١١٩.

(١٠) انظر عدّه (ال) التعريف والاسم المعرَّف بها ركناً اسمياً، وعدّه الاسم المفرد الذي على صيغة جمع التكسير ركناً اسمياً: زكريا: ص١٣٦. وهذه الدراسة لا تنظر إليها إلا على أنَّها مفردات، وقد نقل التهانويّ أنَّ كثيراً من نحاة العربية لم يعدّوا الاسم المفرد المعرَّف بـ(ال)، والذي اتصلت به لاصقة ذات دلالة ما كياء النسب، وتاء التانيث إلا من قبيل المفردات، انظر التهانوي: (كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم) ج٢/١٦٠٨.

أمّا الأركان الاسميّة التي أوردها الباحث، وقد وردت في المركّبات الاسميّة في هذه الدراسة مع اختلاف طريقة العرض بينهما، فهي: «الركن الاسميّ والأسماء المبهمة»[(١)]، ويريد بها: أسماء الإشارة ونعتها الذي بـ(أل)، وأيّ في النداء، ونعته الذي بـ(أل)، و«الركن الاسمي والاسم المضاف»[(٢)]، و«الركن الاسمي، و(كلّ) و(بعض)»[(٣)]، وكلاهما داخلان في هذه الرسالة تحت المركّب الاسميّ من مضافٍ ومضافٍ إليه. و«الركن الاسميّ والنعت»[(٤)]، وذكر تحته النعت ببعض الأسماء المشتقّة، والنعت بالمركّب الإسنادي من الفعل والفاعل والمفعول به (الجملة الفعلية)[(٥)]، وكلُّها داخلة في هذه الرسالة تحت المركّب الاسميّ من المنعوت ونعته. و«الركن الاسميّ واسم الموصول»[(٦)]، ولم يعدَّ منه سوى الاسم الموصول (الذي)وصلته، وهو صورةٌ واحدة من الصور الداخلة في هذه الرسالة تحت المركّب الاسميّ من الاسم الموصول وصلته .و«الركن الاسميّ واسم الفاعل المقترن بالألف واللام»[(٦)]؛ أي مع معموله، و«الركن الاسميّ والصّفة المشبّهة المقترنة بالألف واللام»[(٧)]؛ أي مع معمولها، وهما مما دخل في هذه الرسالة تحت الأسماء المشتقّة ومعمولاتها التي هي من تمام معناها .و«الركن الاسميّ وأنْ المصدرية»[(٧)]، و«الركن الاسميّ وأنَّ المصدرية»[(٨)]، و«الركن الاسميّ وما المصدرية»[(٩)]؛ أي مع ما هو من تمامها، وكلها داخلة في هذه الرسالة تحت المركّب الاسميّ من الحروف الموصولة وصلاتها. و«الركن

(١) زكريا: ١١٦ وما بعدها.

(٢) زكريا: ١٢٠.

(٣) زكريا: ١٢١.

(٤) زكريا: (قضايا السنية تطبيقية) ص١٢٢.

(٥) انظر زكريا: ص١٢٣ وما بعدها.

(٦) زكريا: ص١٢٦.

(٧) زكريا: ص١٢٨.

(٨) زكريا: ص١٣٠.

(٩) زكريا: ص١٣٢.

الاسميّ المكوَّن من اسم علم وإضافة» [1]، ويعني به العلم المنعوت بابن مضاف إلى علم، نحو :زيد بن عبدالله، وهو داخل في هذه الرسالة تحت المركَّب الاسميّ من المنعوت ونعته.

كما ورد مصطلحان استخدمهما أحد المعاصرين؛ هما: «المركَّب البدلي» [2]، ويريد به المبدل منه والبدل (بدل بعض، وبدل كلّ، وبدل اشتمال، وبدل الغلط أو النسيان). و«المركَّب التوكيدي» [3]، ويريد به المركَّب الاسمي من المؤكَّد والمؤكِّد.

الأسس التي اتبعها سيبويه في إثبات كون المركَّب الاسمي بمنزلة الاسم الواحد:

اعتمد سيبويه على أدلة لغوية في إثبات كون الاسم المركَّب، والمركَّب الاسميّ كالاسم المفرد، ومن هذه الأدلة اللغوية:

١ـ الدلالة:

تُعدُّ الدلالة دليلاً مهمّاً في عدِّ المركَّب الاسميّ بمنزلة الاسم المفرد، ويبرز اعتماد سيبويه على الدلالة في عدَّة أمور:

أـ أنّه نظر إلى أنَّ المسمَّى إمّا أن يُعرف باسمه الذي سُمِّيَ به (العَلَم)، وقد يكون اسمه مفرداً وقد يكون مركَّباً [4]. وإمَّا أن يُعرفَ بوصفه الذي قد يكون مؤلَّفاً من أكثر من عنصرٍ لغويٍّ واحدٍ [5]، وهو في كلِّ ذلك يدلُّ على حقيقةٍ مفردةٍ هي حقيقة المُسمَّى أو حقيقة الموصوف.

ب ـ اعتمد سيبويه على مُراد المتكلِّم في عدِّ المركَّب الاسميّ بمنزلة الاسم المفرد[6]، ومثله بعض صور الاسم المركَّب، كعدِّه الاسم المركَّب (صباحَ مساءَ) مثل

(١) زكريا: ص١٣٤.

(٢) انظر ابن عمر: (النص الفكاهي) ص١٠٦ وما بعدها.

(٣) انظر ابن عمر: ص١١٣ وما بعدها.

(٤) سواء كان اسماً مركَّباً؛ كحضرموت، وبعلبكّ، أو مركَّباً اسمياً علماً.

(٥) عُد إلى ما ورد في ذلك في مفهوم التركيب الاسميّ عند سيبويه: ص ٣٣ من هذا البحث.

(٦) عُد إلى مفهوم التركيب الاسمي؛ لتَعَرُّفِ أهمية مراد المتكلم في عدِّ سيبويه المركَّب الاسمي وحدةً لغويةً،وفي دراسته اللغة : ص ٦١ وما بعدها من هذا البحث.

المفرد: سُحيراً وصباحاً، في دلالته على حقيقةِ وقتٍ ما، قال: «قولُك :موعِدُكَ سُحيراً، وموعدُكَ صباحاً ومثلُ ذلك: إنَّه ليُسارُ عليه صباحَ مساءَ، إنَّما معناه صباحاً ومساءً، وليسَ يُريدُ بقوله: صباحاً ومساءً، صباحاً واحداً، ومساءً واحداً، ولكنَّه يُريدُ صباحَ أيامه ومساءَها...» [1]، فالذي أفهمُه من قوله هذا أنَّ مُراد المتكلم بحصول السير المذكور كلَّ صباحٍ، وكلَّ مساء، جعله يستعملُ هذا الظرف المركَّب المبني على فتح الجزأين؛ وربَّما لو لم يستعمل الظرف المركَّب (صباحَ مساءَ) فقال: صباحاً، ومساءً؛ لتُوهِّمَ إرادته السير عليه صباحاً واحداً ومساءً واحداً، وهو ما لا يُريده.

ج- زيادة الدلالة في الاسم الذي يُصَدَّرُ به المركَّب الاسميّ بما تتضمنه بقية العناصر التي تؤلِّفُ معه وحدةً لغويةً بمنزلة الاسم المفرد. وهذه الزيادة لا يدلُّ عليها الاسم في صدر المركَّب لو جاء منفرداً في سياقٍ آخر [2]. وممّا جاء في ذلك قول سيبويه في تعليله مطابقة النعت المنعوت: «فأمّا النعت الذي جرى على المنعوت، فقولك: مررتُ برجلٍ ظريفٍ قبلُ، فصار النعت مجروراً مثل المنعوت؛ لأنَّهما كالاسم الواحد، وإنّما صارا كالاسم الواحد من قِبَلِ أنّك لم تُرِد الواحدَ من الرجال الذين كلٌّ واحدٍ منهم رجلٌ، ولكنَّك أردتَ الواحدَ من الرجال الذين كلٌّ واحدٍ منهم رجلٌ ظريفٌ... وذلكَ أنَّ الرجال كلٌّ واحدٍ منهم رجلٌ، والرجال الظُّرَفاء كلٌّ واحدٍ منهم رجلٌ ظريفٌ» [3].

---

(١) سيبويه: (الكتاب) ج١/٢٢٧.

(٢) وقد بُني على هذه الزيادة في الدلالة في استنباط الأحكام من النصوص التشريعية،انظر في ذلك: السعدي، عبدالقادر عبد الرحمن: (أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القران التشريعية) دار عمّار،عمّان،ط١،١٤٢١هـ،٢٠٠٠م. انظر أثر دلالة الإضافة: ص٢٢٥ وما بعدها، وأثر دلالة النعت: ص٢٢٨ وما بعدها، وأثر دلالة البدل: ص٢٣٠ وما بعدها.

(٣) سيبويه: (الكتاب) ج١/٤٢١-٤٢٢. وانظر نصوصاً أخرى رأى فيها سيبويه زيادة الدلالة في الاسم المصدَّر به المركَّب الاسميّ ببقية عناصر المركَّب: في الاسم المبدل منه والبدل، والاسم المؤكَّد وتوكيده: ج١/١٥١. وفي الاسم المشتَق ومعموله: ج٢/٢٨٨.

فسيبويه يعدُّ المنعوت ونعته كالاسم الواحد؛ لأنّه حصل بالنعت زيادة دلالةٍ في المنعوت، وهي تخصيصه بنعته. هذه الفائدة الدلالية لم يكن الاسم المنعوت يدلُّ عليها لو جاء منفرداً في سياقٍ آخر؛ وقد اعتدَّ سيبويه بهذه الفائدة الدلالية في التفريق بين استعمال الاسم (رجل) مفرداً ومنعوتاً، حتّى فرّق بين جمعه مفرداً، ومنعوتاً، فعدَّ: (رِجال) جمعَ الاسم المفرد (رجل)، وعدَّ: (رجال ظُرَفاء) جمع الوحدة اللغوية من الاسم المنعوت ونعته (رجل ظريف). ولو نظرنا إلى سِمات الاسم (رجل) في الاستعمالين: رجل، ورجل ظريف، لوجدنا ما يلي:

رجل = (اسم + إنسان + ذَكَر + بالغ).

رجل ظريف = (اسم + إنسان + ذَكَر + بالغ + ظريف).

وكلما زادت النعوت زادت السِّمات في الاسم المنعوت.

ويُمكن أن يُنسب هذا الفهم إلى السيرافي؛ إذ قال في شرحه الكتاب: «لو اقتصرتَ على رجلٍ وحدَه، لكان الرجلُ وحدَه من جملة الرجال كلِّهم، ونوعه الذي هو منهم: الرجال على العموم، فلمّا نعتَّهُ بظريفٍ صار من جُملَةِ الرجالِ الظِّراف، وهوَ أقلُّ من الرجال بإطلاق، وكُلّما زِدتَ في النعت كان النوعُ أخصَّ؛ لو قُلتَ: مررتُ برجلٍ ظريفٍ صيرفيٍّ، صارَ من جملة الرجالِ الظِّرافِ الصَّيارفةِ، وهم أقلُّ من الرِّجالِ الظِّرافِ فقط، ولم يُطلَبْ في غير الصيارفة، وهكذا لو قلتَ: مررتُ برجلٍ ظريفٍ صيرفيٍّ أعورَ، كان أخصّ ممّا قبلَه، ولم يُطلبْ في غير العورِ من الصيارِفة. وعلى هذا الوجه يكونُ خروجُه من الأعمِّ إلى الأخصّ» [1]. وقد وظّف

---

(1) السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٢/ل١٤٢ أ. وانظر قول ابن يعيش في ذلك موضّحاً كيف يكون المنعوت ونعته وحدة لغويةً بمنزلة الاسم المفرد: «وإنّما قلنا إنّهما كالشيء الواحد من قِبَلِ أن النعت يُخرِجُ المنعوتَ من نوعٍ إلى نوعٍ أخصَّ منه، فالنعتُ والمنعوت بمنزلة نوعٍ أخصَّ من المنعوتِ وحدَه، فالنعتُ والمنعوت بمنزلة إنسان والمنعوتُ وحده بمنزلة حيوان، فكما أنَّ إنساناً أخصُّ من حيوان، كذلك النعتُ والمنعوتُ أخصُّ من النعت وحدَه... ألا ترى أنَّ كلَّ رجلٍ ظريفٍ رجل، وليس كلُّ رجلٍ رجلاً ظريفاً...» ابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٣/٥٥. وانظر قوله أيضاً في الاسم المبدل منه والبدل (بدل بعض) وزيادة الدلالة التي تكون في البدل: ج٣/٦٦.

الجرجانيُّ ذلك في نظرية النظم، وعدَّهُ أصلاً يجب أن يُحكِمَهُ مُحلِّلُ النصّ اللغويّ (١).

د- الإبهام الذي قد يكون في الاسم المصدَّر به المركَّب الاسميّ، فالإبهام منافٍ للغرض من التواصل اللغويّ، وهو وصول مُراد المرسِل إلى ذهن المستقبِل بأوضحِ صورةٍ ممكنة؛ لذا فقد عدَّ سيبويه الأسماء المبهمة في صدر المركَّب الاسميّ معَ بقية العناصر اللغوية التي تُزيل الإبهام عنها وحداتٍ لغوية؛ إذ تُبيِّنُ بقية العناصر اللغوية المراد بالاسم في صدر المركَّب الاسميّ، وتدلُّ معه على حقيقة مفردة كما يدلُّ الاسم المفرد. ويُمكننا تبيُّن ذلك في دراسة سيبويه من خلال ما يلي:

أولاً- أنّه عدَّ الاسم الموصول مفتقراً إلى الصلة، فلا يتبين المراد به إلا حين يتمُّ بصلته، فقال في الاسم الموصول (الذي): «الذي لا يتمُّ إلا بحشوه» (٢). وقال في (مَنْ)، وما بعد قوله في الذي: «وكذلك مَنْ، وما إنّما يُذكران لحشوهما، ولوصفهما، ولم يُردْ بهما خلوين شيء، فلزمه الوصف كما لزمه الحشو، وليس لهما بغير حشوٍ، ولا وصفٍ معنى» (٣).

ثانياً- أنَّه وجدَ بعض الأسماء مفتقرةً إلى النعت في بعض الاستعمالات، نحو: أيّ، وأسماء الإشارة في النداء؛ إذ نقل عن الخليل ذلك، فقال: «يا أيُّها الرجلُ، ويا

(١) انظر قوله: «وههنا أصلٌ يجبُ أن تُحكِمَهُ، وهو أنَّ من شأن أسماء الأجناس كُلِّها إذا وُصِفَتْ أنْ تتنوعَ بالصِّفة، فيصير الرجلُ الذي هو جنسٌ واحدٌ إذا وصفتَهُ، فقلتَ: رجلٌ ظريف، ورجلٌ طويلٌ، ورجلٌ قصير، ورجلٌ شاعر، ورجلٌ كاتبٌ أنواعاً مختلفة، يُعدُّ كلُّ نوعٍ منها شيئاً على حِدة، وتستأنف في اسم الرجلِ بكلِّ صِفةٍ تقرنُها إليه جنسيَّة» الجرجاني: (دلائل الإعجاز) ص١٩٢. وعدَّ المصادر كأسماء الأجناس في ذلك، تتنوع بالصِّفات، وبالصِّلات التي هي من تمامها. انظر ص١٩٣-١٩٤.

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج٢/١٠٥.

(٣) سيبويه: (الكتاب) ج٢/١٠٦. وانظر في افتقار الاسم الموصول إلى الصلة قول السيرافي في شرحه الكتاب: «ولا يستغني الموصول عن الصلة». السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٣/١٢٦أ. وانظر المبرد: (المقتضب) ج١/١٩ وج٣/١٩٧. والأنباري: (الإنصاف في مسائل الخلاف) ج١/٣٩١. وابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٢/١٢٩، وج٣/١٣٨، ١٤٧، ١٥٠. وقول ابن مالك في ألفيَّته
(وكلُّها يلزمُ بعده صلَةْ على ضميرٍ لائقٍ مشتمَلَة).

أيُّها الرجلان، ويا أيُّها المرأتان. فأيٌّ ههنا – فيما زعم الخليل رحمه الله – كقولك: يا هذا، والرجلُ وصفٌ له كما يكون وصفاً لهذا. وإنَّما صارَ وصفه لا يكونُ فيه إلا الرفع؛ لأنَّك لا تستطيع أن تقول: يا أيُّ ولا يا أيُّها، وتسكُت؛ لأنَّه مبهمٌ يلزمه التفسير، فصار هو والرجل بمنزلة اسمٍ واحد» [١]. وقد تبع سيبويه شيخه الخليل في ذلك [٢].

ثالثاً - أنَّه نظر إلى بعض الأسماء المضافة، أو التي يتعلَّق بها ما يتمُّ به معناها المراد بها، نحو: أيّ واسم التفضيل مع ما أُضيف إليه، أو ما تعلَّق به، ونحوها ممّا لا يتَّضح المراد بالاسم في صدر المركَّب الاسمي إلاّ ببقيَّة عناصره؛ فعدَّها مع تلك العناصر التي تُتَمِّمُ معانيها وحدات لغوية تتمُّ بتمام آخر عنصرٍ فيها، فقال بعدَ أن مثَّل ببعض المركَّبات الاسميَّة: «ولا تستطيعُ أنْ تُفرِدَ شيئاً من هذه الأسماء الأُخر، لو قُلتَ: هذا رجلٌ خيرٌ، وهذا رجلٌ أفضلُ، وهذا رجلٌ أبٌ [٣]، لم يستَقِمْ، ولم يكن حسناً، وكذلك أيٌّ، لا تقولُ: هذا رجلٌ أيٌّ؛ فلمّا أضفتَهنَّ وأوصَلتَ إليهنَّ شيئاً حسُنَّ، وتَمَمْنَ به، فصارت الإضافةُ وهذه اللواحقُ تُحَسِّنُه» [٤]. ومثل ذلك بعض الأسماء الواقعة في صدر المركَّب الاسمي الواقع حالاً، إذ لا يفي الاسم في

---

(١) سيبويه: ج٢/١٨٨.

(٢) انظر عدّه اسم الإشارة مع نعته الذي بـ(أل) بمنزلة اسمٍ واحد: (سيبويه: ج٢/١٨٩)، وانظر قوله في عدم جواز السكوت على أيّ في النداء حتى يُنعت؛ لأنَّه لا يتمُّ إلا بنعته الذي بـ(أل): (سيبويه: ج٢/١٠٦، ٢١١-٢١٢)، وانظر لزوم النعت عنده في غير نعت أيّ، واسم الإشارة في النداء، وذلك عند حاجة المنعوت إلى النعت عند خوف اللبس: (سيبويه: ج١/٤٨، ٨٨).

(٣) أي حين لا يفي ابٌ مُفرداً بمراد المرسِل، وذكره هنا مرتبطٌ بتمثيله له بـ«أبو عَشَرةٍ، وأبٌ لك» سيبويه: ج٢/٤٢. وذلك قبل أن يُبيِّن سبب عدم جواز إفراد هذه الأسماء في مثل تلك الاستعمالات اللغوية.

(٤) سيبويه: ج٢/٢٥. وانظر قوله في افتقار: قبل،وبعد، وحيثُ إلى الإضافة: ج٣/٢٨٦، وقوله في افتقار اسم التفضيل إلى حرف الجر والمجرور اللذين يُتمِّمان معناه، وافتقاره كذلك إلى الإضافة ليصلح للنعت به: ج٣/٢٠٢. وانظر في افتقار بعض الأسماء إلى الإضافة: ابن يعيش: ج٢/١٢٩، وج٣/١٨، وج٤/٩١، ٩٥-٩٦، ١٠

صدر هذا المركَّب ببيان مُراد المرسِل، فتكون بقية العناصر متمِّمةً له من حيث دلالتها معه على حقيقة مفردةٍ هي مُراد المرسِل، قال سيبويه: «ومِمّا ينتصِبُ لأنَّه حالٌ وقع فيه الفعلُ قولك: بعتُ الشاءَ شاةً ودرهماً، وقامَرتُه درهماً في درهم، وبعتُه داري ذراعاً بدرهمٍ، وبعتُ البُرَّ قفيزين بدرهمٍ، وأخذتُ زكاةَ ماله درهماً لكلِّ أربعين درهماً، وبينتُ له حسابَه باباً باباً، وتصدَّقتُ بمالي درهماً درهماً. واعلم أنَّ هذه الأشياء لا ينفردُ منها شيء دون ما بعده، وذلك أنَّه لا يجوزُ أن تقولَ: كلَّمته فاهُ، حتى تقول: إلى فيَّ؛ لأنَّك إنَّما تُريدُ: مُشافهةً...»[1].

رابعاً ـ أنَّه وجدَ بعضَ الأسماء المبهمة يصحبها ما يُميِّزُها، فيُزيل إبهامها، جاء في الكتاب: «إذا قُلتَ: لي عشرون، فقد أبهمتَ الأنواعَ، فإذا قُلتَ: درهماً، فقد اختصصتَ نوعاً، وبه يُعرَفُ من أيِّ نوعٍ ذلك العدد»[2]. فالتمييز يرفع إبهام الاسم المميَّز.

فدلالة المركَّب الاسميّ بكامل عناصره على حقيقةٍ مُفردةٍ كدلالة الاسم المفرد أساسٌ مهمٌّ من الأسس التي اعتمد عليها سيبويه في نظره إلى هذه الوحدات اللغوية على أنَّها بمنزلة الاسم المفرد.

ومن المفيدِ هنا أن أُشيرَ إلى نقيض ما سبقَ، وهو أنَّ سيبويه يعدُّ الاسمَ تامّاً حين يدلُّ على المراد بنفسه دون حاجة إلى ما يُتمُّ معناه المراد به؛لذا فقد ردَّ أن يكونَ الحقُّ من قوله تعالى: ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[3] نعتاً للضمير، كما كان الاسم المعرف بـ(أل) نعتاً لاسم الإشارة في نحو:هذا الرجلُ منطلقٌ، «فالرجلُ صفةٌ لهذا وهما بمنزلة اسمٍ واحدٍ»[4] لكنَّ

(١) سيبويه: (الكتاب) ج١/٣٩٢.

(٢) سيبويه: ج٢/١٧٢. وانظر في إبهام الضمير الذي لم يُذكر قبله ما يعود عليه في نحو: ربَّه رجلاً، ونِعمَ رجلاً، وافتقاره إلى ما يُبيِّن المراد به: ج٢/١٧٥، ١٧٦، ١٧٨. وانظر في افتقار العدد إلى التمييز الذي يرفع إبهامه: ابن السرَّاج: (الأصول) ج١/٣٠٧، ٣١١. وابن يعيش: (شرح المفصَّل) ج٦/١٨.

(٣) فاطر: ٣١.

(٤) سيبويه: ج٢/٨٦.

الأمر مختلف في الآية المذكورة عنده، فقال في ذلك: «وأمّا قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[1]، فإنَّ الحقَّ لا يكونُ صفةً لهوَ، من قَبَلِ أنَّ هُوَ اسمٌ مضمَرٌ، والمضمرُ لا يوصفُ بالمُظهَرِ أبداً؛لأنَّه قد استغنى عن الصِّفة .وإنَّما تُضمرُ حينَ يستغني بالمعرفة، فمن ثَمَّ لم يكن في هذا الرفعُ كما كانَ في هذا الرجل»[2]. وقد وظَّفَ بعضُ النحاة بعد سيبويه دلالة مجموع عناصر كلٍّ من:الاسم المركَّب، والمركَّب الاسميّ على حقيقةٍ مفردةٍ في التعليل لحكمٍ لغويٍّ ما[3].

٢ـ استبدال الاسم المفرد بالمركَّب الاسميّ[4]:

استعمل سيبويه هذا الدليل لإثبات كون المركَّب الاسميّ بمنزلة الاسم المفرد الذي يستبدله به[5]. ويبدو لي أنَّ سيبويه قد استفاد هذا النهج من شيخه الخليل؛ إذ أخبر أنَّه سألَهُ «عن قول العرب: ما رأيتُه مذ أنَّ الله خلقني؟ فقال: أنَّ

(١) فاطر: ٣١.

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج٢/٨٧-٨٨. وانظر نصاً آخر قريباً من هذا: ج٢/١١.

(٣) انظر في ذلك تعليل المبرد بناء الاسم المركَّب: شغرَ بغرَ، وأخولَ أخولَ بكون المعنى المراد بهما لا يُفهم منهما إلا بالتركيب: «لأنَّكَ جعلتَ الاسمين اسماً واحداً، ولو أفردت أحدَهما من صاحبه لم تؤدِ المعنى». (المبرد: (المقتضب) ج٤/٢٩-٣٠)، وانظر تعليل أبي علي الفارسي بناء الاسم المركب: شغرَ بغرَ بقوله: «لا يصحُّ لواحدٍ من الاسمين إذا أُفردَ عن الآخرِ معنى... فإنَّ شَغَرَ وحدَه لا يدلُّ على الافتراق حتى يُضَمَّ إليه بَغَر، فمُضارعَة الحروف فيه قائمةٌ؛ لأنَّها كبعض حروف الكلم الذي لا يدلُّ على معنى». (أبو علي الفارسيّ: (التعليقة) ج٣/١١٤).

(٤) ممّن سبق إلى تَعَرُّفِ استعمال سيبويه هذا الأساس في كتابه محمود نحلة، فأشار إلى ذلك في بحثين: (الاسم والصِّفة) ص١٧، و(النهج الاستبداليّ في كتاب سيبويه)، فولفديترش فيشر، دراسات عربية وساميَّة مُهداة من أصدقائه وتلاميذه بالجامعات المصرية، مركز اللغة العربية، كليَّة الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١١٥ وما بعدها. وسبق إلى ذلك أيضاً: محمود سليمان ياقوت، ولم يُسمه الاستبدال، بل سمّاه: الحذف والإحلال، انظر: (التراكيب غير الصحيحة نحوياً في الكتاب لسيبويه دراسة لغوية)، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثانية، د. ت. ص٥٩،٢٩٣.

(٥) عد إلى ص ١٦١ وما بعدها من هذا البحث؛ لرؤية بعض صور استبدال سيبويه الاسم المفرد بالمركَّب الاسميّ.

في موضع اسمٍ، كأنَّه قال :مُذ ذاك » [1] . وأنَّه سألَهُ أيضاً «عن معنى قوله :أُريدُ لأنْ أفعلَ؟فقال :إنَّما يُريدُ أنْ يقول :إرادتي لهذا، كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [2] إنَّما هو أُمِرتُ لهذا » [3] . فاستبدل اسم الإشارة المفرد (ذاك) بالمركَّب الاسميّ (أنَّ الله خلقني)، و (هذا) بـ(أنْ أكونَ أولَ المسلمين) .وقد استخدم بعض النحاة هذا النهج كذلك [4] .

٣ـ تَعَرُّف كون المركَّب الاسميّ وحدةً لغوية كالاسم المفرد باستعمال السؤال :

استعمل سيبويه السؤال في درسه في بيان بعض الوظائف التي تؤديها بعض العناصر اللغوية في تركيب الجملة التي تجيء فيها، فنبَّه إلى أنَّ الحال جواب عن السؤال بـ:كيفَ، وأنَّ المفعول لأجله جوابٌ عن السؤال بـ: لِمَ، فقال في الباب الذي تناول فيه الحال: «واعلم أنَّ هذا البابَ أتاه النصبُ كما أتى البابَ الأولَ [5] ، ولكنَّ هذا جوابٌ لقوله: كيفَ لقيتَهُ؟ كما كان الأول جواباً لقوله: لِمَ؟» [6] . فهو يُفرِّق بين الحال والمفعول لأجله بكون كلٍّ واحدٍ منهما جواباً عن سؤالٍ بعينه. وقد وردت بعض النصوص في الكتاب يُمكنُ أن يُفهمَ منها استعمال سيبويه هذا النهج في تعرُّف حدود الوحدات اللغوية بدايتها ونهايتها، ومنها: المركَّب الاسميّ، ومن ذلك قوله في كون ظرف الزمان إجابةً عن السؤال بمتى: «وأمّا متى، فإنَّما تُريدُ بها أنْ يوقِّتَ لكَ وقتاً، ولا تُريدُ بها عدداً، فإنَّما الجواب فيه: اليومَ، أو يومَ كذا أو شهرَ كذا، أو سنةَ كذا، أو الآنَ، أو حينئذٍ، وأشباه هذا... ولو قُلتَ:شهرُ رمضان، أو شهر ذي الحجَّة، لكانَ بمنزلةِ يوم الجمعة، والبارحةِ، والليلةِ، ولصار جوابَ متى » [7] . فيوم

---

(١) سيبويه: ج٣/١٢٢.

(٢) الزُمَر: ١٢.

(٣) سيبويه: ج٣/١٦١.

(٤) انظر ابن السرَّاج: (الاصول) ج١/٢٨١، وج٢/٢٧٠.

(٥) يعني المفعول لاجله،وهو الذي سمَّاه عُذراً لوقوع الامر،انظر سيبويه: (الكتاب) ج١/٣٦٧.

(٦) سيبويه: ج١/٣٧٢.

(٧) سيبويه: ج١/٢١٧-٢١٨.

الجمعة، وشهر رمضان، وسنة كذا، وحينئذٍ مركَّبات اسمية، تكون بكامل عناصرها جواباً عن السؤال بمتى، كما أنَّ الاسم المفرد: اليوم، والبارحة، والليلة يكون جواباً عن السؤال بمتى.

وقوله في (العاقل اللبيب) من: إنَّ زيداً منطلقٌ العاقلُ اللبيبُ - بعد ذكره احتمال الرفع على أنَّه بدلٌ من الضمير المقدَّر في منطلقٌ: «فكأنَّه قيلَ لهُ مَنْ ينطلقُ؟ فقال: زيدٌ العاقلُ اللبيبُ»[1]. فكون المركَّب كاملاً جواباً عن سؤالٍ ما كما تكون بعض الأسماء المفردة جوابًا عن السؤال نفسه دليل على أنَّ هذا المركَّب يُمثلُ وحدةً لغويةً واحدة. وقد نقل سيبويه عن يونس استخدامه المركَّب الاسميّ كاملاً في السؤال، فقال: «وسألتُ يونس عن رأيتُ زيدَ بنَ عمروٍ؟ فقال: أقولُ: مَنْ زيدُ بنُ عمروٍ؟؛ لأنَّه بمنزلة اسمٍ واحدٍ...»[2].

ومن هنا يُمكن أن نقولَ: إنَّ استعمال السؤال في تعرُّف حدود المركَّب الاسميّ بدايته ونهايته، والاستدلال على كونه وحدةً لغويةً واحدة له طريقتان:

الأولى: كون المركَّب كاملاً جواباً عن سؤالٍ ما.

والثانية: كون المركَّب كاملاً وارداً في السؤال، كما جاء في قول يونس: أقول: مَنْ زيد بن عمرو؟

٤- التحويل:

اتخذ سيبويه هذا النهج في دراسته المركَّب الاسميّ؛ إذ كان يُحوِّلُ بعض المركَّبات الاسمية الواردة في استعمالٍ لغويٍّ ما إلى أسماء مُفردة، أو إلى مُركَّباتٍ اسمية ثبت عنده وحدتُها، وكان يرى أنَّ الصورة التي يُحوِّل إليها المركَّب الاسميّ تُمثِّل المعنى المُراد في ذهن المرسِل؛ من ذلك تحويله الاسم المبدل منه والبدل في

---

(١) سيبويه: ج٢/١٤٧. وانظر في ذلك: ج٢/٤٢٠.

(٢) سيبويه: ج٢/٤١٤.

بدل البعض إلى مُضافٍ ومضافٍ إليه، إذ أورد بعض الصور الكلامية للبدل المذكور، هي: رأيتُ قومَكَ أكثرَهم ورأيتُ بني زيدٍ ثُلُثيهم، وصرفتُ وجوهَها أوَّلِها، ثُمَّ حوَّلَها إلى صورٍ كلاميةٍ أُخر رأى أنَّها تُمثِّلُ مُرادَ المرسِلِ، ولكنَّ المرسل استعمل المبدَلَ منه والبدل لغرض دلاليّ، فقال: «أرادَ: رأيتُ أكثرَ قومِكَ، ورأيتُ ثُلُثي قومِك، وصرفتُ وجوهَ أوَّلِها، ولكنَّهُ ثَنّى الاسمَ توكيداً»[1]. فحوَّل الاسم المبدل منه والبدل: قومَكَ أكثرَهم، وقومَكَ ثُلُثيهم، ووجوهها أوَّلِها إلى المضاف والمضاف إليه: أكثرَ قومِكَ، وثُلُثي قومِك، ووجوهَ أوَّلِها. وكان قد ثبتَ عنده وحدة المركَّب من المضاف والمضاف إليه، فكذلك يكون الاسم المبدل منه والبدل عنده.

ويُمكن أن نعدَّ تفسير سيبويه بعض المركَّبات الاسميّة بالاسم من التحويل[2].

٥- الموضع الذي يقع فيه المركَّب الاسمي:

مرَّ بنا عدُّ سيبويه الحروف الموصولة مع صلاتها وحدات لغوية داخلة تحت الاسم، مع أنَّ هذا النمط من المركَّبات الاسميّة غير مُصَدَّرٍ باسم، بخلاف بقية المركَّبات الاسمية. وممّا اعتمد عليه سيبويه في عدّ الحروف الموصولة وصلاتها من الأسماء: وقوعُها في مواضع لا تقع فيها إلا الأسماء، كسبقها بحرف الجر، أو بأداة الاستثناء، وأنَّها تؤدي وظيفة الاسم في تركيب الجملة التي ترد فيها.

فمن الأوَّل: استدلاله على حذف (أنْ) الموصولة بعدَ حتى ولام الجر عند وقوع الفعل بعدها مباشرة، فقال: «فإنَّما انتصبَ هذا بأنْ، وأنْ ههنا مضمرة ولو لم تُضمرها، لكان الكلامُ مُحالاً؛ لأنَّ اللامَ، وحتى إنَّما يعملان في الأسماء فيجُرّان»[3]. وكذلك استدلاله

---

(١) سيبويه: (الكتاب) ج١/ ١٥٠. وانظر تحويله: إحدى الطائفتين أنَّها لكم، إلى: أنَّ إحدى الطائفتين لكم. ورأيتُ متاعَك بعضَه فوقَ بعضٍ، إلى: رأيتُ بعضَ متاعِكَ فوقَ بعضٍ: ج٣/ ١٣٢.

(٢) عُد إلى ص ١٦١ وما بعدها من هذا البحث لترى بعض الأسماء التي فسَّر بها سيبويه بعض المركَّبات الاسميَّة.

(٣) سيبويه: (الكتاب) ج٣/ ٧. وانظر كذلك: ج٣/ ٧.

على كون (أنْ) الداخلة على فعل الأمر في :كتبت إليه أنْ افعل، وأمرتُه أنْ قُمْ، هي أنْ الموصولة التي تنصب الفعل المضارع بجواز دخول حرف الجر عليها، فقال: «والدليل على أنَّها تكون أنْ التي تنصب أنَّك تُدخل الباء فتقول: أوعزتُ إليه بأنْ قُمْ»[١]. فيظهر لنا هنا مدى رسوخ كونها مع صلتها بمنزلة الأسماء في وقوعها في موضع الجر الخاص بالأسماء حتى استدلَّ على أنَّها (أنْ) الناصبة بجواز دخول حرف الجر عليها .ومنه كذلك استدلاله على كون الحرف الموصول (ما) مع الفعل الواقع في صلتها في منزلة الاسم بوقوعها بعد أداة الاستثناء (إلاَّ)، فقال: «ومثل ذلك أيضاً من الكلام فيما حدَّثنا أبو الخطاب: ما زادَ إلا ما نقصَ، وما نفعَ إلا ما ضرَّ، فما مع الفعل بمنزلة اسمٍ نحو :النقصان والضَّرر... ولولا (ما) لم يجزْ الفعلُ بعدَ إلا في ذا الموضع»[٢].

ومن الثاني استدلاله على كون أنَّ وصلتها بمنزلة الأسماء بأدائها بعض وظائف الاسم في تركيب الجملة التي تجيء فيها، إذ قال بعدَ أنْ عدَّ (أنَّ) وصلتها من الأسماء: «ألا ترى أنَّك تقولُ: قد عرفتُ أنَّك منطلقٌ فأنَّكَ في موضع اسمٍ منصوب، كأنَّك قلت: قد عرفتُ ذاك .وتقولُ: بلغني أنَّكَ منطلقٌ، فأنَّكَ في موضع اسمٍ مرفوع، كأنَّكَ قلتَ: بلغني ذاك»[٣]. فوقع المركَّب الاسميّ من أنَّ وصلتها مفعولاً به في الجملة الأولى، وفاعلاً في الجملة الثانية، وأدى وظيفة الاسم في تينك الجملتين.

ويمكن أن يُعدَّ استبدال سيبويه الاسم المفرد بالمركَّب الاسميّ من الاستدلال بالموضع أيضاً.

---

(١) سيبويه: ج٣/١٦٢.

(٢) سيبويه: ج٢/٣٢٦. وانظر استدلاله على كون(أنَّ) وصلتها، و(أنْ) وصلتها بمنزلة الأسماء بوقوعهما مع صلتيهما في مواضع الأسماء، وتمثيله لذلك بوقوعهما بعد إلاَّ: ج٢/٣٢٩. وانظر استدلاله على كون أنْ مع الفعل بمنزلة الاسم بوقوعها بعد أداة الاستثناء (إلا): ج٢/٣٤٩.

(٣) سيبويه: ج٣/١١٩-١٢٠.

٦- إضافة المركَّب الاسميّ (١):

استدل سيبويه على وحدة المركَّب الاسميّ من المضاف والمضاف إليه بأنَّ هذا المركَّب يُضاف بكامل عناصره، أي أنَّ المضاف والمضاف إليه يضافان معاً إلى مضافٍ إليه. فقال في جرِّ (خربٍ) من قولهم: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ، مع أنَّه نعتٌ للجحر، والجحر مرفوع: «وممّا جرى نعتاً على غيرِ وجهِ الكلام: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ، فالوجهُ الرفعُ، وهو كلامُ أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس؛ لأنَّ الخرب نعتُ الجُحرِ، والجحرُ رفعٌ، ولكنَّ بعضَ العربِ يجرُّه، وليسَ بنعتٍ للضبِّ، ولكنَّه نعتٌ للذي أُضيفَ إلى الضبِّ فجرّوه؛ لأنَّه نكرةٌ كالضبِّ، ولأنَّه في موضعٍ يقعُ فيه نعتُ الضبِّ، ولأنَّه صار هو والضبّ بمنزلة اسمٍ واحدٍ؛ ألا ترى أنَّك تقولُ: هذا حبُّ رمّانٍ. فإذا كان لك قلتَ: هذا حبُّ رمّاني، فأضفتَ الرمّان إليك وليس لكَ الرمّان، إنَّما لك الحَبُّ. ومثلُ ذلك: هذه ثلاثةُ أثوابك، فكذلك يقعُ على جحرِ ضبٍّ ما يقعُ على حبِّ رمّانٍ، تقولُ: هذا جحرُ ضبّي، وليس لك الضبُّ، إنّما لك جحرُ ضبٍّ، فلم يمنعكَ ذلك من أن قُلتَ: جحر ضبّي، والجحرُ والضبُّ بمنزلة اسمٍ

(١) يُمكن ان تُعدّ إضافة المركَّب الاسميّ دليلاً على اسميته؛ إذ لا يقع في موضع المضاف إلا الأسماء. وأودُّ ان أُشيرَ هنا إلى انَّ ما يُضاف إليه المركَّب الاسمي يُعدُّ معه وحدة لغوية واحدة تدلُّ على حقيقةٍ مفردةٍ، والتركيب الاسمي هنا متعدد، أي انَّ لدينا مركَّباً اسمياً من نمط تركيبيّ ما، هذا المركَّب مضاف فيصير معَ ما أُضيفَ إليه مركَّباً اسمياً من مضاف ومضاف إليه، ومع قولنا بالتركيب المتعدد، وانّ المركَّب الاسميّ بكامل عناصره يدلُّ على حقيقة مفردة، فإنَّ هذا لا يعني عدم النظر إلى المركَّب الاسمي المضاف على انَّه ليس مركَّباً اسمياً، بل هو وحدةٌ صغرى داخلة في وحدةٍ أكبر منها، كما انَّ نظرنا إلى المركَّب الاسميّ بجميع أنماطه وصوره على انَّه وحدة لغوية تدلُّ على حقيقةٍ مفردة ويؤدي وظيفة اسمٍ مفردٍ في تركيب الجملة التي يجيء فيها، لا يلغي إمكان اداء عناصر المركَّب الاسميّ وظائفَ خاصة وظهور العلامة الإعرابية الخاصة بالموضع الذي يقع فيه عليه، فالمضاف على سبيل المثال يؤدي وظيفة الموضع الذي يقع فيه، والمضاف إليه يؤدي وظيفة المضاف إليه، وموضعهُ جرٌّ دائماً حينما ننظر في وظائف المفردات، ومع ذلك فالمضاف والمضاف إليه – من وجهة نظر هذه الدراسة – وحدةٌ لغويةٌ تدلُّ على حقيقةٍ مفردةٍ، وتؤدي وظيفة اسمٍ مفردٍ في تركيب الجملة التي جاءا فيها.

مفردٍ، فانجرَّ الخربُ على الضبِّ، كما أضفتَ الجحرَ إليكَ مع إضافة الضبِّ»[1].

فالذي أفهمه أنَّك إذا أردت أن تُضيفَ إليك، أو إلى أيّ شيء آخر اسماً مُضافاً، فإنَّك لا تُضيفه إلاَّ بعد تمامه بالمضاف إليه، لذا أُضيف الرمّان، والضبُّ من: حبّ رمّان، وجحر ضبّ إلى ياء المتكلّم، مع أنَّ المراد هو إضافة الحبّ، والجحر، فعدم إضافة الاسم المضاف إلا بعد تمامه بالمضاف إليه دليلٌ على وحدة المركَّب الاسميّ من المضاف والمضاف إليه؛ إذ لم يُضف الحبّ، والجحر إلى ياء المتكلّم إلا بعد تمامهما بالمضاف إليه[2].

٧ـ إتباع الاسم المصدَّر به المركَّب الاسمي بعد تمام عناصره:

يؤخذ هذا من النص السابق الذي علّل فيه سيبويه جرّ خربٍ من قولهم: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ، إذ لم يأتِ نعتُ الاسم في صدر المركَّب الاسميّ من المضاف والمضاف إليه إلا بعد تمام المضاف بالمضاف إليه. كما ورد في تحليل سيبويه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾[3] -أنَّ «أنَّ مبدلةٌ من إحدى الطائفتين...»[4]. فعدَّ المركَّب الاسميّ من المضاف والمضاف إليه مبدلاً

---

(١) سيبويه: (الكتاب) ج١/ ٤٣٦. وقد نقلت النصَّ مع طوله ليتَّضح لنا مُراد سيبويه، كما انَّ في نقله فائدة عند ذكر الدليل اللغوي الذي سيتلو الدليل المذكور اعلاه، والذي يدلُّ على كون المركَّب الاسميّ وحدة لغوية واحدة بمنزلة الاسم المفرد.

(٢) ويؤيدُ هذا الفهم قول السيرافي في ذلك: «قال أبو سعيد: إذا اضاف المتكلّمُ إلى نفسه اسماً مُضافاً إلى شيء، فإنَّ حقَّ اللفظ في ذلك انْ تُصيِّر الاسم الاخير مُضافاً إلى اسمك الذي هو الياء، وإنْ كان القصدُ إلى إضافة الاسم الذي قبلَه، ويصيرُ الاسم الاخير كانَّه مُضافٌ إليك منفرداً...». السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٣/ل٥٥ ب.

(٣) الانفال: ٧.

(٤) سيبويه: (الكتاب) ج٣/ ١٣٢.

منه. وقد صرّحَ بعض النحاة بعد سيبويه بأنّه لا يُتبَع الاسم في صدر المركّب الاسميّ إلا بعد تمامة [1].

٨ـ استعمال ضمير الفصل لبيان أنّ ما بعده ليس من تمام الاسم الذي قبله:

استعمال ضمير الفصل في اللغة العربية واحدٌ من الأدلة التي يستعملُها المرسِلُ، فيَفهم المستَقبِل منه أنّ الاسم الذي بعده ليس من تمام الاسم الذي قبله. ويكثر المجيء بضمير الفصل بين اسمٍ وآخر قد يُتوهمُ أنّه نعتٌ له، فإذا جاء ضمير الفصل بيَّن أنّ الاسم الذي بعده ليس نعتاً للذي قبله، فليس من تمامه، وقد قال سيبويه في ذلك: «إذا قُلتَ: كان زيدٌ الظريف، فقد يجوزُ أنْ تُريدَ بالظريف نعتاً لزيدٍ، فإذا جئتَ بهو؛ أعلمتَ أنّها متضمنة للخبر، وإنما فصل لما لا بدَّ له منه» [2]. كما نقلَ تعليل الخليل استعمال ضمير الفصل: «فكأنّه ذكرَ هُوَ ليَستَدلَّ المُحدَّثُ أنَّ ما بعدَ الاسم ما يُخرِجُهُ ممّا وجَبَ عليه، وأنّ ما بعدَ الاسم ليس منه. هذا تفسيرُ الخليلِ رحمه الله» [3].

وشرح السيرافي قول سيبويه في ضمير الفصل فقال: «قال أبو سعيد: أصلُ دخول الفصل، إيذانٌ للمُخاطَبِ المُحدَّث أنّ الاسمَ قد تمَّ، ولم يبقَ منه نعتٌ، ولا بدل، ولا شيء من تمامه، وأنّ الذي بقيَ من الكلام هو ما يلزم المتكلّم أنْ يأتيَ به،

---

(١) انظر ابن السرّاج: (الأصول) ج٢/١٦٩؛ إذ صرّح أنّه لا يُفرَّق بين الاسم الموصول وصلته بالخبر، ولا بتوابع الاسم الموصول إلا بعد تمامه بصلته. وانظر في ذلك أيضاً: ابن جني: (الخصائص) ج٢/٤٠٢. وابن مالك: (شرح التسهيل) ج١/٢٥٩. وانظر قول ابن جني في امتناع تقديم بدل اسم الفاعل على معموله الذي هو من تمامه: «... فجرى ذلك في فساده مجرى قولك: مررتُ بالضارب زيدٍ جعفراً، وذلك أنّ البدلَ إذا جرى على المبدل منه آذن بتمامه، وانقضاء أجزائه، فكيف يسوغُ لكَ أنْ تُبدلَ منه وقد بقيت منه بقيّة؟». ابن جني: ج٢/٤٠٢.

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج٢/٣٨٨. وانظر باباً كاملاً في تناوله ضمير الفصل: ج٢/٣٨٩ وما بعدها.

(٣) سيبويه: ج٢/١٨٩.

وهو الخبر، وهذا الذي نحاهُ سيبويه »[1]. فلعل هذا الاستعمال في لغة العرب ممّا دلَّ سيبويه على وحدة الاسم المتبوع وتابعه الذي يؤلِّفُ معه مركَّباً اسميّاً.

٩- العلامة الإعرابية في النداء:

يُمكن أنْ تكون العلامة الإعرابية للمنادى ممّا اعتمد عليه سيبويه في عدِّ العدد المعطوف الدالّ بكامل عناصره على حقيقة عددٍ بعينه، إذ وجدَ سيبويه العدد المعطوف في النداء منصوباً، نحو قولك: يا ثلاثةً وثلاثين، كما أنَّ الاسم في صدر المركَّب الاسمي من الاسم المشتقّ ومعموله يُنصب في النداء؛فدلَّ ذلك على كون العدد المعطوف وحدةً لغويةً واحدة، يدلُّ على حقيقةٍ مفردةٍ، وليس كالمنادى المفرد المعرفة المعطوف عليه اسم لا يدلُّ معه على حقيقةٍ مفردة، نحو: يا زيدُ وعمرُو، إذ يدلُّ زيد على حقيقة شخصٍ بعينه غير الشخص الذي يدلُّ عليه عمرو، وكلاهما منادى، فبنيا على الضمّ؛ فقال في نصب العدد المعطوف في النداء: « وليس هذا بمنزلة قولك: يا زيدُ وعمرُو؛ لأنَّك حين قلتَ:يا زيدُ وعمرُو، جمعتَ بينَ اسمين كلٌّ واحدٍ منهما مفردٌ يُتوَهَّمُ على حياله، وإذا قُلتَ: يا ثلاثةً وثلاثين، فلم تُفرد الثلاثةَ من الثلاثين لتُتَوَهَّم على حيالها، ولا الثلاثين من الثلاثة، ألا ترى أنَّك تقولُ:يا زيدُ، ويا عمرُو، ولا تقولُ: يا ثلاثةُ، ويا ثلاثون؛لأنَّك لم تُرد أن تجعلَ كلَّ واحدٍ منهما على حياله فصار بمنزلة قولك: يا ثلاثةَ عشرَ، لأنَّك لم تُرد أن تفصل ثلاثةً من العشرة ليتوهموها على حيالها »[2]. فإرادة المتكلِّم العربيّ بالعدد المعطوف الدلالة على حقيقة العدد كاملاً، وليس الدلالة على أحدهما منفصلاً عن

---

(١) السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٣/ل١٦٥أ. وانظر في الغرض من استعمال ضمير الفصل: الأنباري: (الإنصاف في مسائل الخلاف) ج٢/٧٠٦. المسألة المائة. وانظر كذلك: ابن هشام: (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصريّة، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م. ج٢/ ٥٧٠-٥٧١.

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج٢/٢٢٨.

الآخر جعله ينصبه في النداء كما ينصب الاسم في صدر المركّب الاسميّ من الاسم المشتقّ ومعموله، نحو: يا ضارباً رجلاً. ويؤيدُ ذلك قول أبي علي الفارسيّ في تعليقته؛ إذ علّل نصب العدد المعطوف في: يا ثلاثةً وثلاثين، بكونه وحدةً لغوية، فقال فيه: «فلو كان هذا مثل يا زيدُ، ويا عمرُو، لما كان إلا مضموماً غير منوَّن، فكونهُ منصوباً يدلُّ على أنَّه انتصبَ من حيثُ كانَ اسماً طويلاً»[١].

كما يُمكن أن يُستدلّ على وحدة هذا المركّب الاسميّ بنداء جميع عناصره المعطوف بعضها على بعض بأداة نداء واحدةٍ دون تكريرها بين الأعداد المتعاطفة حين يُريدُ المنادي نداء كامل العدد، لا أجزاءه كلّ جزءٍ على حدة، وهو ما يُمكن أن يحصلَ مع المنادى المعطوف عليه منادى آخر ليس من تمامه، نحو: يا زيدُ، ويا عمرُو، إذ يُمكن تكرير أداة النداء مع كلِّ منادى؛ لانفصاله عن غيره.

١٠- إبدال المركّب الاسميّ من الاسم المفرد، وعكسه:

ممّا يُستدلُّ به على وحدة المركّب الاسمي إبداله من الاسم المفرد، أو إبدال الاسم المفرد منه بدل كلٍّ من كلّ[٢]. فإبدال الاسم المفرد من المركّب الاسميّ، أو عكسه بدل كلٍّ من كلّ دليلٌ على كون المركّب الاسميّ وحدةً لغوية كالاسم المفرد المبدل منه. وقد جاء في الكتاب: «أمّا بدل المعرفة من النكرة، فقولك: مررتُ برجلٍ عبدالله، كأنَّه قيل له: بمَنْ مررت؟ أو ظنَّ أنَّه يُقال له ذلك؛ فأبدلَ مكانه ما هو أعرفُ منه»[٣]. فإبدال المركّب الاسميّ العلم (عبدالله) من الاسم المفرد (رجل) دليلٌ على كون المركّب الاسميّ وحدةً لغوية كالاسم المفرد المبدل منه، وليس هذا

(١) أبو علي الفارسي: (التعليقة) ج١/٣٦٩-٣٧٠.

(٢) مع أنَّ المبدل منه والبدل في بدل الكلّ يُعدُّ مركَّباً اسمياً فإنَّ ذلك لا يمنع من مجيء المبدل منه، أو البدل مركَّباً اسمياً أيضاً، لكنَّه مركَّب اسميّ يمثل جزءاً من مركَّب اسميّ أكبر منه، فهو من التركيب الاسميّ المتعدِّد.

(٣) سيبويه: ج٢/١٤.

خاصاً بالمركَّب الاسميّ العلم الذي مثَّل به سيبويه، بل يشمل كلَّ مركَّبٍ اسميّ يُمكن أن يبدلَ من اسمٍ مفرد، أو يبدل منه اسم مفرد بدل كلّ، نحو: مررتُ برجلٍ زيدٍ الكريمِ. ولم أقف على نصٍّ صرّح فيه سيبويه بذلك.

١١- قلة الفصل بين عناصر المركَّب الاسميّ[١]:

ممّا يُمكنُ أن يُعدَّ واحداً من الأدلة التي اعتمد عليها سيبويه في عدّ المركَّب الاسميّ وحدةً لغوية بمنزلة الاسم المفرد، أنَّه وجد الفصلَ بين عناصره قليلاً في لغة العرب، وأنَّ ما حصل منه قد يكون مختصاً بمستوى لغويٍّ دون آخر، كحصوله في الشعر دون النثر؛ ومنه قوله في الفصل بين المضاف والمضاف إليه: «ولا يجوزُ: يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار، إلا في شعرٍ؛ كراهيةَ أنْ يفصلوا بين الجار والمجرور»[٢]. ولم أقف على نصٍّ صرَّح فيه سيبويه بالاعتماد على هذا الدليل في عدّ المركَّب الاسميّ بمنزلة الاسم المفرد. وقد صرَّح بعض النحاة بعد سيبويه بتعليل عدم الفصل بين عناصر بعض المركَّبات الاسميّة بوحدتها[٣].

١٢- تقديم المركَّب الاسميّ بكامل عناصره، أو تأخيره:

لم أقف على تصريح سيبويه باتخاذ هذا الدليل، ولكن يُمكن أن يؤخذ من قوله في تقديم المفعول به على الفاعل، ونحوه، كقوله: «فإن قدَّمت المفعولَ، وأخرت الفاعلَ جرى اللفظُ كما جرى في الأوَّل، وذلك قولك: ضربَ زيداً عبدُالله؛ لأنَّك إنَّما أردت به مؤخراً ما أردت به مُقدَّماً...»[٤]. وقوله في اسم

---

(١) وهناك تناولٌ خاص لدراسة سيبويه ظاهرة الفصل بين عناصر التركيب الاسميّ ص١٩٥ من هذا البحث.

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج١/١٧٦-١٧٧.

(٣) انظر تعليل عدم الفصل بين الاسم الموصول وصلته بكون كلٍّ منهما «كجزء اسمٍ، فاشبه شيءٍ بهما الاسم المركَّب تركيب مزجٍ». السيوطي: (همع الهوامع) ج١/٢٨٥.

(٤) سيبويه: ج١/٣٤.

كان وخبرها: «كان عبدُالله أخاك»[1]: «وإنْ شئتَ قُلتَ: كانَ أخاكَ عبدُالله، فقدَّمتَ، وأخَّرتَ، كما فعلتَ ذلك في ضربَ»[1]. فيُلحظ تقديمُ المركَّب الاسمي (عبدالله)، و(أخاك) بكامل عناصره، وتأخيره بكامل عناصره، مما يدلُّ على وحدة هذا المركَّب.

ويُمكننا أيضاً استعمال دليل آليٍّ لإثبات وحدة المركَّب الاسميّ واسميّته، وذلك بأن نستخدم النفي والاستثناء، فنقول في نحو (جاء محمدٌ الكريمُ): ما جاء إلا محمدٌ الكريمُ.

ونقول في نحو: رأيتُ غلام زيدٍ: ما رأيتُ إلا غلامَ زيدٍ، وهكذا، فنجدُ أنَّ المركَّب الاسميّ المحصور بإلا ينتقل بكامل عناصره بعدها. كما أنَّه لا يقع مستثنى إلا الاسم. وهذا الإجراء الآليّ مُستفاد من التقديم والتأخير.

١٣- الاعتماد على بعض الظواهر التصريفية:

يُمكن أنْ يكون مما دلَّ سيبويه على وحدة المركَّب الاسميّ، والاسم المركَّب وكونهما بمنزلة الاسم المفرد بعض الظواهر التصريفية التي لحظها في الاسم المركَّب، أو المركَّب الاسميّ؛ من ذلك الباب الذي عقده في دراسة تصغير الأسماء المركَّبة[2]، وجاء فيه: «وخمسةَ عشرَ: خُميسةَ عشرَ، وكذلك جميعُ ما أشبه هذا»[2]. كما وجد العرب حين ينسبون إلى المركَّب الاسميّ من المضاف والمضاف إليه ينسبون إلى أحدهما، ويحذفون الآخر، كما وجدَ بعض العرب «قد يجعلون للنسبِ في الإضافة اسماً بمنزلة جعفر، ويجعلون فيه من حروف الأول والآخر، ولا يُخرجونه من حروفهما ليُعرَف... فمن ذلك: عبشميّ، وعبدريّ»[3]. في

---

(١) سيبويه: ج١/ ٤٥. وانظر قوله في تقديم المبتدا، أو تاخيره، ورفعه بالابتداء مُقدَّماً، ومؤخراً: ج٢/ ٨٨.

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج٣/ ٤٧٥. وسمّاه: (باب تحقير كلِّ اسمٍ كان من شيئين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر فجُعلا بمنزلة اسمٍ واحد).

(٣) سيبويه: ج٣/ ٣٧٦.

النسب إلى عبد شمس، وعبد الدار. فنحت اسمٍ مفردٍ يُنسبُ إليه، وفيه من حروف المضاف والمضاف إليه، دليلٌ على وحدة هذا المركَّب الاسميّ. كما أنَّ النسب، والتصغير، والتثنية، والجمع [1]... من الخصائص التصريفية للأسماء في العربية.

١٤ـ تحوُّل الحرف الأخير من الكلمة التي في صدر الاسم المركَّب إلى حرف حشو:

إذا حصل ذلك لم يعد ذلك الحرف محل النظر في الإعراب ونحوه مِمّا يتعلق بالحرف الأخير من الكلمة في العربية، وقد استدلَّ سيبويه بذلك على وحدة الاسم المركَّب، ومنه استدلاله على كون ماذا اسماً مركَّباً دالاً على الاستفهام، لا تنفصل أجزاؤه عن بعضها بأنَّ ألف (ما) لا تُحذفُ حين يدخل على هذا الاسم المركَّب حرف جرّ؛ لأنَّها لم تعد الحرف الأخير من الكلمة، وقد كانت تُحذف حين تُستعمل اسماً مفرداً دالاً على الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾[2]، فقال: «ولو كان ذا لغواً لما قالت العربُ: عمّاذا تسأل؟ ولقالوا: «عمّ ذا تسأل؟ كأنَّهم قالوا عمَّ تسأل؟ ولكنَّهم جعلوا ما، وذا اسماً واحداً» [3].

ومنه استدلاله بنقيضه، إذ استدلَّ على عدم كون (بعد) مع (ما) اسماً مركَّباً في أحد الاستعمالات اللغوية بأنَّ بعد جُرَّت بالحرف، فظهرت علامة الجرّ على الدال، والدال آخر حرف في (بعد)، ولو كانت بعد مع ما في ذلك الاستعمال اسماً مركَّباً ما ظهرت علامة الجرّ على الدال بدخول عامله؛ لأنَّ الدال ستكون بمثابة حرف حشوٍ في الاسم المفرد، وحرف الحشو ليس حرف الإعراب، فقال في ذلك: «وتقولُ: ائتني بعد ما تقولُ ذاك القول، كأنَّك قلتَ: بعدَ قولكَ ذاك القول... ولو كانت بعدَ مع ما بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ لم تقلْ: ائتني من بعدِ ما تقولُ ذاك القول،

(١) انظر الباب الذي درس فيه سيبويه جمع الأسماء المضافة: ج٣/٣٧٦.

(٢) النبأ: ١.

(٣) سيبويه: (الكتاب) ج٢/٤١٧-٤١٨.

ولكانت الدالُ على حالٍ واحدة»[1]. كما نقل تعليل الخليل تركهم النطق بالفتحة على الياء في الأسماء المركَّبة، نحو: معد يكرب، وقالي قلا، وبادي بدا، وأيادي سبا... حين تكون في موضع نصب، مع إمكان نطقهم الفتحة على حرف الإعراب الياء في غيرها من الأسماء، وهو قوله: «لأنَّهم يجعلون الشيئين ههنا اسماً واحداً، فتكون الياء غير حرف الإعراب، فيُسكنونها، ويُشبِّهونها بياءٍ زائدةٍ ساكنةٍ نحو ياء دردبيس، ومفاتيح»[2]. أي حرف حشو في وسط الاسم، وليست حرف الإعراب.

١٥ـ حذف التنوين من الاسم المصدَّر به المركَّب الاسميّ:

عدَّ بعض النحاة التنوين في الاسم المفرد، والنون في الاسم المثنّى والجمع دليلاً على تمام الاسم[3]، وممّا يُلحظ في اللغة العربية حذفُ التنوين، ونون المثنّى والجمع عند الإضافة فيُمكن أن يُستدلَّ بذلك على أنَّ المضاف لم يتمّ، وأنّ تمامه بالمضاف إليه، ولم أقف على نصٍّ صرَّح فيه سيبويه باتخاذ حذف التنوين من المضاف دليلاً على كونه معَ المضاف إليه وحدةً لغويّةً بمنزلة الاسم المفرد؛ لكنّه أورد تعليل يونس حذفَ التنوين من الاسم المفرد العلَم المنعوت بابن مضافٍ إلى علَم، فقال: «وسألتُ يونس عن رأيتُ زيدَ بنَ عمرو؟ فقال: أقول: مِنْ زيدَ بنَ عمرو؟ لأنّه بمنزلة اسمٍ واحدٍ، وهكذا ينبغي إذا كنتَ تقولُ: يا زيد بن عمرو، وهذا زيدُ بنُ عمرو، فتُسقِطُ التنوين...»[4]. ويُلحظ أنَّ التنوين في تمثيل يونس قد حُذف من الاسم المنعوت، وأنَّ يونس لم يكن يستدل بهذا الحذف على وحدة المركَّب

---

(١) سيبويه: ج٣/١٥٦؛ وانظر استدلاله على كون حيَّهل اسماً مركَّباً بمنزلة الاسم المفرد بظهور علامة الإعراب على اللام في أحد الاستعمالات اللغوية: ج٣/٣٠٠.

(٢) سيبويه: ج٣/٣٠٦-٣٠٧.

(٣) انظر في ذلك: الأنباري: (أسرار العربية) ص١٥٠، وابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٢/٧٢، وابن هشام الأنصاري: (شرح قطر الندى) ص٤٢٢.

(٤) سيبويه: (الكتاب) ج٢/٤١٤. وانظر في ذلك سيبويه: ج٢/٢٠٤.

الاسميّ، بل كان يُعلل الحذف بهذه الوحدة. كما أشار سيبويه في كتابه إلى حذف التنوين للإضافة، لكنَّ ذلك لم يكن في سياق إثبات وحدة المركَّب الاسميّ[1].

١٦ـ عود الضمير على المركَّب الاسميّ:

من الأدلة على وحدة المركَّب الاسميّ واسميَّته عودُ الضمير عليه[2]، والضميرُ حين يعودُ على المركَّب الاسميّ، فإنَّه يتضمن العودة عليه بكامل عناصره، وقد جاء في المفصَّل للزمخشري في عود الضمير على كم مع تمييزها: «ويرجعُ الضميرُ إليه على اللفظ والمعنى، تقولُ: كم رجل رأيته، ورأيتهم، وكم امرأة لقيتها، ولقيتهنّ، وقال تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا﴾[3]»[4].

وعلَّق عليه ابن يعيش بما يفيد كون الضمير يعودُ على المركَّب الاسميّ بكامل عناصره، فقال: «كم اسمٌ مفردٌ مُذكَّرٌ موضوعٌ للكثرةِ يُعبَّرُ به عن كلِّ معدود كثيراً كان أو قليلاً، وسواء في ذلك المذكَّر والمؤنث، فقد صار لها معنى ولفظ، وجرت في ذلك مجرى: كلّ، وأيّ، ومَنْ، وما في أنَّ كلَّ واحدٍ منها له لفظٌ ومعنى، فلفظه مذكَّر مفرد، وفي المعنى يقعُ على المؤنث، والتثنية، والجمع...»[5]. وممّا تُعرفُ به معاني الأسماء التي عدَّها ابن يعيش: التمييز في: كم، والمضاف إليه في: كلّ، وأيّ والصلة في: مَنْ، وما. إذا عاد الضميرُ على المركَّب الاسميّ، فإنَّه يعود على المركَّب بكامل عناصره. ويُراعى فيه الاسم المصدَّر به المركَّب، أو معناه

---

(١) انظر سيبويه: ج١/١٦٦.

(٢) انظر في عدّ عود الضمير من خصائص الأسماء: ابن يعيش: (شرح المفصَّل) ج٤/١٠.

(٣) النجم: ٢٦.

(٤) الزمخشري: (المفصَّل) ص٢٢٠.

(٥) ابن يعيش: ج٤/١٣٢.

الذي اتَّضح ببقية العناصر، وممّا استشهد به ابن يعيش لذلك قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾[1]، فقال: «فأنثَ الضمير على المعنى أيضاً؛لأنَّ كم مُفسَّرةٌ بالقرية...»[2]. وما قيل في عود الضمير يُقال في الإشارة إلى المركَّب الاسميّ، ويُمكن أن يُنسب ذلك إلى سيبويه من خلال استبداله اسم الإشارة المفرد ببعض المركَّبات الاسمية، كاستبداله ذاك بأنَّه منطلقٌ، وأنَّه ذاهبٌ، فقال في ظننتُ أنَّه منطلقٌ: «ظننتُ ذاك»[3]، وفي وددتُ أنَّه ذاهبٌ: «وددتُ ذاك»[3]. فكما حلَّ اسم الإشارة في محلّ المركَّب الاسميّ بكامل عناصره، وحذفت كامل عناصر المركَّب الاسميّ حين استُبدلَ باسم الإشارة، فإنَّ اسم الإشارة يُشار به إلى المركَّب الاسميّ بكامل عناصره.

١٧- بناء الفعل المسند إلى مركَّبٍ اسميّ للمفعول:

من الأدلة التي نستطيع إجراءها لإثبات وحدة المركَّب الاسميّ: أن نأتي بجملة نضعه فاعلاً فيها، نحو: أكرم المعلمُ المخلصُ طلابَه، ثم نبني الفعل للمجهول، فنقول: أُكْرِمَ الطلابُ، فنجدُ أنَّ المركَّب الاسميّ من المنعوت ونعته قد حُذف بكامل عناصره ممّا يدلُّ على أنَّ المنعوت ونعته وحدة لغوية، وكذلك الأمر مع كلِّ مركَّب اسميّ. ولم أقف على هذا الدليل في كتاب سيبويه، ولا غيره.

١٨- دلالة المفرد والمثنّى على العدد والمعدود بلفظه دون حاجةٍ إلى تمييز:

من الأدلة على كون العدد وتمييزه وحدةً لغويةً بمنزلة الاسم المفرد: أنَّنا نجد المفرد والمثنّى في العربية يدلان على العدد والمعدود بلفظهما دون حاجةٍ إلى تمييز، فتقول: كتاب، وطالب، وعالِم، وكتابان، وطالبان، وعالِمان... فتدلُّ باللفظ على الشيء وعدده، لكنَّك حين تبلغ الثلاثة تجد أنَّك تأتي بالعدد وتُميِّزه

---

(١) الأعراف: ٤.

(٢) ابن يعيش: (شرح المفصَّل) ج٤/ ١٣٣.

(٣) سيبويه: (الكتاب) ج٣/ ١٢٠. وانظر كذلك: ج٣/ ١٨٥.

بالمعدود، فتقول: ثلاثة كتب وثلاثة طلاب، وثلاثة عُلماء، وسبعةَ عشرَ كتاباً... فيكون العدد وتمييزه مُعادلاً الاسم المفرد الدَّال على العدد والمعدود بلفظه، وهو الواحد والمثنّى في دلالته على حقيقة مفردة. ولم أقف على استدلال سيبويه بهذا الدليل.

ومن الأدلة اللغوية التي استدلَّ بها بعض النحاة على وحدة عناصر بعض المركَّبات الاسمية: استدلال ابن يعيش على وحدة المركَّب الاسميّ من المنعوت ونعته بقوله: «ويؤيدُ عندك أنَّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ﴾[1] فدخول الفاء في خبر الموتِ دليلٌ على اتحاد الصِّفة والموصوف، ألا ترى أنَّك لو قُلتَ: إنَّ الرجلَ فإنَّهُ مُلاقيك، لم يجُز؟ وإنَّما جاز في الآية؛ لأنَّك وصفته بقولك: الذي تفرّون منه، والفاء تدخلُ في خبر الموصول بالفعل، فلمّا وصفوا الموت بما يجوزُ دخول الفاء في خبره؛ جاز دخولها في خبر موصوفه»[2].

الأغراض المعنويَّة والآثار اللفظيَّة للتركيب الاسميّ[3]:

أولاً- الأغراض المعنويَّة للتركيب الاسميّ:

ذهب بعض الباحثين إلى أنَّ المعنى أهمّ ما ترمي إليه الدراسات اللغوية[4]. والتركيب الاسميّ في اللغة العربية ممّا تحصل به الفائدة المعنوية في عملية الاتّصال، والاسم الذي يُصَدَّر به المركَّب الاسميّ هو رأسُ هذه الوحدة اللغويّة من حيث الوظيفة النحوية؛ إذ الوظيفة النحوية التي يؤديها هذا الاسم في تركيب الجملة

---

(١) الجمعة: ٨.

(٢) ابن يعيش: (شرح المفصَّل) ج٢/٤.

(٣) لا يدخلُ المركَّب الاسميّ الوظيفي معنا في هذا المبحث، كما لم يدخل معنا منذ بداية الفصل الأول.

(٤) حسَّان، تمّام: (أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية) حوليات كلية دار العلوم، العام الجامعي: ١٩٦٨-١٩٦٩م. ص١٢٣.

التي جاء فيها هي وظيفة المركَّب الاسميّ بكامل عناصره[1]، كما أنَّه هو الذي يحمل العلامة الإعرابية لتلك الوظيفة. ومعَ ذلك، فإنَّ بقية عناصر المركَّب الاسميّ من تمام ذلك الاسم، فهي تبين المراد به، وتدلُّ معه على حقيقةٍ مفردةٍ كما يدلُّ الاسم المفرد.

وتتعدَّد الأغراض المعنوية التي يُفيدها التركيب الاسميّ، لكنَّها كلَّها تدورُ في فلك الإفادة، وإيصال الرسالة من المرسِل إلى المستقبِل بأوضح صورة ممكنة، فالتركيب الاسميّ أحد وسائل أمن اللبس الذي هو من أبرز شروط الاتصال اللغويّ، إذ يُعدُّ الإبهام الحاصل في الاسم المصَدَّر به المركَّب الاسميّ واحداً من أبرز أسباب التركيب الاسميّ؛ فالإبهام مُنافٍ للغرض من الاتِّصال اللغويّ، وقد أكَّد سيبويه ذلك في أكثر من موضع من كتابه، وفي أكثر من صورةٍ من صور المركَّب الاسميّ، فقال في مبهم المقدار، وأنَّ التمييز يبينه: «فلمَّا قال: داري خلفَ دارك، أبهَمَ فلم يُدرَ ما قدرُ ذاك؛فقال: فرسخاً، وذراعاً، وميلاً أرادَ أنْ يُبينَ»[2]. وقال في أسماء الإشارة التي تحتاج إلى أن يُفسَّرَ المراد بها ليزول الإبهام: «وإذا قُلتَ:يا هذا الرجلُ، فأنتَ لم تُرد أنْ تقفَ على هذا ثُمّ تصفه بعدما تظنُّ أنّه لم يُعرف، فمن ثَمَّ وُصِفتْ بالأسماء التي فيها الألف واللام؛ لأنَّها والوصف بمنزلة اسمٍ واحدٍ... فهذه الأسماء المبهمة إذا فسَّرتها تصيرُ بمنزلة أيّ، كأنَّك إذا أردتَ أن تُفسِّرها لم يجز لك أنْ تقفَ عليها»[3]. كما عدَّ الأسماء الموصولة من الأسماء المبهمة لذا افتقرت إلى الصلة[4].

(١) لا يعني هذا عدم أداء بعض عناصر المركَّب الاسميّ وظائف خاصة، لها علاماتها الإعرابية الخاصة: كالمضاف إليه، والنعت، والبدل...، لكنَّها مع ذلك من تمام الاسم في صدر المركَّب الاسميّ.

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج١/٤١٧. وانظر في كون التمييز يرفع الإبهام، ويبين المراد بالاسم المميَّز: ج٢/١٧٤. وانظر في ذلك ابن يعيش: (شرح المفصَّل) ج٢/٧٠.

(٣) سيبويه: (الكتاب) ج٢/١٨٩. وانظر في ذلك: ابن يعيش: (شرح المُفصَّل) ج٣/١٢٦.

(٤) انظر سيبويه: ج٣/٤٨٧ وما بعدها في(باب تحقير الأسماء المبهمة) وعُد إلى ص ١٢٣ في هذا البحث. وانظر في ذلك: المبرد: (المقتضب) ج٣/١٩٧. وابن يعيش: ج٣/١٣٨، ١٣٩، وج٤/٣، ١٠، ٩١.

كما أنَّ خوف اللبس أحد أسباب التركيب الاسميّ عند سيبويه، فقال في ذلك: «إنَّما يُحتاج إلى الصِّفة إذا خاف الالتباس من الأسماء الغالبة»[١]. لذا فإزالة الإبهام واللبس[٢] اللذين قد يحصلان للاسم المصدَّر به المركَّب الاسميّ واحدٌ من أغراض التركيب الاسميّ في العربية، وممّا عبَّر به سيبويه عن هذا الغرض: التفسير[٣]، أو التبيين[٤]، أو التوضيح[٥].

ومن الأغراض المعنويَّة الأخرى للتركيب الاسميّ:

- التعريف: عدَّ سيبويه التعريف ضمن ما تُفيده بعض صور التركيب الاسميّ، إذ يتعرَّف الاسم في صدر المركَّب الاسميّ ببقية عناصر المركَّب، فذكر أنَّ المضاف يتعرَّف بالمضاف إليه إذا كان المضاف إليه معرفةً، ونصَّ على أنَّه «لا يكونُ الاسمُ نكرةً وهو مضافٌ إلى معرفةٍ»[٦]. وعدَّ الإضافة أحد أسباب التعريف في اللغة العربية، فقال: «فالنكرة تعرف بالألفِ واللام، والإضافة، وبأن يكون علَماً»[٧].

---

(١) سيبويه: ج٢/٤١٣ .وانظر في ذلك: ج١/٤٨، وج٢/١٤ .وانظر: المبرد: ج٤/١٦٦، والجرجاني: (دلائل الإعجاز) ص٣٧.

(٢) وانظر في كون رفع الإبهام غرضاً من أغراض استعمال البدل: الزمخشري: (المفصَّل) ص١٥٥، وابن يعيش: ج٣/٦٤. وانظر في كونه أحد أغراض الإضافة: ابن يعيش: ج٣/١٨، وج٤/٩١، ٩٥-٩٦. وانظر في كون تركيب العدد المركَّب نحو خمسةَ عشرَ يُزيل اللبس: ابن يعيش: ج٤/١١٣.

(٣) انظر تعبيره عن التمييز بأنّه يُفسِّرُ الاسم المميَّز: سيبويه: ج٢/١٥٧، ١٦٨. وانظر التعبير نفسه عن التمييز لدى ابن يعيش: ج٢/٧٠.

(٤) انظر تعبيره عن التمييز بأنّه يُبين المميَّز: سيبويه: ج١/٣٩٤، وج٢/١٣١، ١٧٢. وتعبيره عن كون البدل يُبين المراد بالمبدل منه: ج١١/١٥١. وانظر تعبير المبرد عن كون عطف البيان والبدل يبينان الاسم المصدَّر به المركَّب الاسميّ: ج٤/٢٢٢. وتعبير الجرجاني عن كون النعت يُبين المراد بالمنعوت: ص٣٧٧. وتعبير ابن يعيش عن كون التوكيد يبين المؤكَّد: ج٣/٤٢.

(٥) انظر تعبيره عن النعت بأنّه يوضح المراد بالمنعوت: سيبويه: ج٢/١٩١-١٩٢. وانظر تعبير ابن يعيش عن التوكيد بأنّه يفيد الإيضاح ضمن ما يفيده: ابن يعيش: ج٣/٤٢.

(٦) سيبويه: ج٢/٩٧.

(٧) سيبويه: (الكتاب) ج٣/٢٤٢.

ويُريد بتعرُّفه بالإضافة أنَّ المضاف إليه معرفة كما يدلُّ نصُّه السابق، وحكمه بالتعريف للاسم المضاف إلى معرفة في أكثر من موضعٍ في كتابه، بخلاف المضاف إلى نكرة [1]. كما نقل عن شيخه الخليل تعرُّفَ المضاف بالمضاف إليه المعرفة[2].

ومع ذلك فقد نقل عن الخليل ويونس أنَّ بعض الأسماء المضافة قد لا تكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة، نحو: غير، ومثل، ومع ذلك، فقد تُعامل معاملة المعارف عند بعض العرب، قال: «وأمّا قولهم: مررتُ بغيرِك مثلِك، وبغيرك خيرٍ منك، فهو بمنزلة: مررتُ برجلٍ غيرك خيرٍ منك؛ لأنَّ غيرك، ومثلك، وأخواتها يكنّ نكرة، ومَنْ جعلها معرفة قال: مررتُ بمثلك خيراً منك، وإن شاء: خيرٍ منك، على البدل، وهذا قولُ يونس والخليل رحمهما الله»[3].

ومّما رأى سيبويه أنّه لا يتعرَّف مع إضافته إلى اسمٍ بـ (أل) : الصفة المشبَّهة، فقال في الضامر، من (الضامر العنس)، والحسن، من (الحسن الوجه) : «والضامر والحسن ليس واحدٌ منهما معرفةً بما بعده، ولكنَّ ما بعده تفسيرٌ لموضعِ الضمور والحُسن»[4]. وكذلك اسم الفاعل الدّالّ على الحال أو الاستقبال لا يتعرَّفُ

---

(١) انظر قوله: «المضاف إنّما يكون نكرةً، ومعرفةً بالمضاف إليه» سيبويه: ج٣/٢٩٥. وانظر حكمه بالتعريف لأسماء أُضيفت إلى معارف مع تصريحه بكونها تعرّفت؛ لأنَّ الأسماء التي أُضيفت إليها معارف: ج١/٢٠٦، ٢٠٧ ٣٧٩، وج٢/٥، ١٠١، ١١٤-١١٥، ١٩١، وج٣/٣٧٥-٣٧٦، ٤٠٩. وانظر في تعرُّف المضاف بالمضاف إليه المعرفة: المبرد: (المقتضب) ج٤/١٢٣، ٢٠٥. وابن هشام: (مغني اللبيب) ج٢/٥٨٧، و(شرح قطر الندى) ص٤٢٠.

(٢) انظر سيبويه: ج٣/٢٩٠.

(٣) سيبويه: ج٢/١٣-١٤. وانظر نقله عن الخليل أنَّ (مثل) لم تتعرَّف رغم إضافتها إلى الضمير: ج٢/١٧٢. وانظر في عدم تعرُّف (مثل) بالمضاف إليه المعرفة: ج١/٥٤، ٤٢٧، وج٢/٥٥، ١٧٣. وانظر في ذلك أيضاً: المبرد: ج٤/٢٨٦ وما بعدها. والسيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٢/١٠٦ ب. وانظر قول الزمخشري في عدم تعرُّف (غير)، و(مثل)، و(شبه) وإنْ أُضفن إلى معرفة؛لإيغالهنّ في الإبهام: (المفصّل) ص١٢٢.

(٤) سيبويه: ج٢/١٩١. وانظر في ذلك: ج١/١٩٤-١٩٥، ٢٠٠، ٤٢٤-٤٢٥، ٢٤٩. وانظر في ذلك: المبرد: ج٤/١٥٨، ٢٨٩. وابن السَّرّاج: (الأصول) ج١/١٣٢-١٣٣.

بالمضاف إليه المعرفة عند سيبويه، فقال بعد ذكره عدم تعرُّف الصفة المشبَّهة بالمضاف إليه: «ومِمّا يكون مضافاً إلى المعرفة، ويكونُ نعتاً للنكرة: الأسماء التي أُخذت من الفعل، فأُريدَ بها معنى التنوين من ذلك: مررتُ برجلٍ ضاربِكَ، فهو نعتٌ على أنَّه سيضربُه، كأنّك قلتَ: مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً، ولكن حُذفَ التنوين؛ استخفافاً، وإن أظهرتَ الاسمَ، وأردتَ التخفيف والمعنى معنى التنوين جرى مجراه حين كان مُضمراً، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ ضاربِه رجلٌ؛ فإنْ شئتَ حملته على أنَّه سيفعلُ، وإن شئتَ على أنّك مررتَ به وهو في حال عَمَلٍ»(١). كما رأى أنَّ (حسب) لا يتعرَّف بإضافته إلى المعرفة، واستدلّ لذلك بنعت النكرة به في نحو: هذا رجلٌ حسبُك من رجلٍ(٢).

ويتعرَّفُ الاسم الموصول بصلته، قال سيبويه في كون الاسم الموصول: (ما)، و(مَنْ) معرفة بالصلة كالاسم الموصول (الذي): «والحشو لا يكونُ أبداً لـمَنْ وما إلا وهما معرفة، وذلك من قِبَلِ أنَّ الحشوَ إذا صارَ فيهما أشبهتا الذي، فكما أنَّ الذي لا يكونُ إلا معرفةً لا يكونُ ما ومَنْ إذا كان الذي بعدهما حشواً - وهو الصِّلة - إلا معرفةً»(٣). وقد تبعه بعض النحاة في ذلك(٤).

---

(١) سيبويه: (الكتاب) ج١/ ٤٢٥. وانظر ج١/ ١٦٦،وج٢/ ١٩١،وانظر إيراده الشواهد على عدم تعرُّف اسم الفاعل الدَّال على الحال أو الاستقبال مع إضافته إلى معرفة: ج١/ ٤٢٥ وما بعدها، وأدلته فيها على أنّ اسم الفاعل المضاف إلى معرفةٍ فيها لم يتعرَّف بالمضاف إليه: أنَّه نُعتَ بنكرة،أو نعتت به نكرة،أو دخلت عليه رُبَّ، وهي مختصَّة عنده بالدخول على النكرات.

(٢) انظر سيبويه: ج٢/ ١١١. وانظر في ذلك : المبرد: (المقتضب) : ج٣/ ٢٢٧، وج٤/ ١٤٩، ٢٨٩. وابن السَّرّاج: (الأصول) ج١/ ١٢٦-١٢٧. وابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٣/ ٥١.

(٣) سيبويه: ج٢/ ١٠٧.

(٤) انظر في الحكم بتعرُّف الاسم الموصول بصلته: أبو علي الفارسيّ: (التعليقة) ج١/ ١٠٩. وابن يعيش: ج٥/ ٨٦ ؛ إذ قال في الأسماء الموصولة: «وكلُّها معارف بصلاتها».

ويتعرَّفُ الاسم النكرة المبدل منه بالبدل المعرفة، قال سيبويه: «أمّا بدل المعرفة من النكرة؛ فقولك: مررتُ برجلٍ عبدِالله، كأنَّه قيل له: بمن مررتَ؟ أو ظنَّ أنَّه يُقال له ذاك؛ فأبدل مكانه ما هو أعرف منه»(١). فالاسم النكرة المبدل منه (رجل) تعرَّف في هذا السياق بالبدل المعرفة (عبدالله)، فرجل المذكور في تمثيل سيبويه هو عبدالله.

- التخصيص: من أغراض التركيب الاسميّ: التخصيص؛ إذ يتخصَّص الاسم المصدَّر به المركَّب الاسميّ ببقية العناصر. فيتخصَّص الاسم النكرة المضاف بالمضاف إليه النكرة، قال سيبويه بعد تمثيله بإضافة (غير) إلى (قيلٍ باطلٍ): «لأنَّك قد اختصصتَه من جميع القول بإضافتك، وأنَّه يسوغُ أن يكونَ قوله باطلاً، ولا يسوغُ أنْ يكونَ جميعُ الأقوال باطلاً»(٢).

وممّا يحصل به التخصيص نعتُ النكرة، وهو ما يؤخذ من تفريق سيبويه بين: رجل ورجل ظريف، بأنَّ رجلاً من جملة الرجال، ورجلاً ظريفاً من جملة الرجال الظرفاء(٣)، أيّ أنَّ المنعوت تخصَّص بنعته. ويؤيد هذا الفهم قول السيرافي في شرحه الكتاب: «معنى النعت أنَّه اختصاص نفس المنعوت، وإخراجٌ له من إبهامٍ وعمومٍ إلى ما هو أخصُّ منه، فالنكرات المنعوتة يُخرجُها النعت من نوعٍ إلى نوعٍ أخصَّ منه، وأمَّا المعارف، فيُخرجها النعتُ من شخصٍ مُشترك الاسم عندَ وقوع اللبس فيه إلى أنْ يزول اللبسُ عنه»(٤).

---

(١) سيبويه: ج٢/١٤.

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج١/٣٧٩. وانظر في ذلك: ابن يعيش: (شرح المفصَّل) ج١/١٢٨. وابن هشام: (مغني اللبيب) ج٢/٥٨٧.

(٣) انظر سيبويه: (الكتاب) ج١/٤٢١-٤٢٢.

(٤) السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٢/ل١٤٢أ. وانظر في إفادة النعت التخصيص: الأنباري: (أسرار العربية) ص١٥٥. وابن يعيش: ج٢/٤ وج٣/٤٧، قال: «وصفة النكرة للتخصيص». وابن هشام: (شرح قطر الندى) ص٤٧٢.

وذهب بعض النحاة بعدَ سيبويه إلى أنَّ عطف البيان ممّا يحصل به التخصيص، فإذا قلتَ لرجلٍ: مررتُ بولدكَ زيدٍ، فقد خصصتَ واحداً من أولاده [1]. وكذلك الاسم المشتقّ يتخصَّصُ بمعموله الذي هو من تمامه [2]. ولم أقف على نصٍّ صرَّح فيه سيبويه بذلك.

- رفع احتمال إرادة غير المذكور، ومنه رفع احتمال إرادة المجاز: ممّا يُفيده التركيب الاسميّ رفع احتمال إرادة غير المذكور في الاسم المصدَّر به المركَّب الاسميّ، وذلك بالتوكيد، قال سيبويه في التوكيد بالنفس: «مررتُ به نفسه، ومعناه مررتُ به بعينه» [3]. فتفسيره التوكيد بالنفس بأنَّ معناه عين المراد، يعني أنَّه يرفع احتمال إرادة أيّ شيءٍ غيره. وذكر بعض النحاة بعد سيبويه إفادة التوكيد اللفظيّ هذا الغرض، وهو رفع احتمال إرادة غير المذكور [4]، كما ذكر بعضهم أنَّ التأكيد بالنفس والعين يرفع احتمال إرادة المجاز في الاسم المؤكَّد [5]. كما ذكر بعض النحاة أنَّ البدل قد يُفيد «رفع المجاز، وإبطال التوسع الذي كان يجوز في المبدل منه، ألا ترى أنَّك إذا قلت: جاءني أخوك، جاز أنْ تُريدَ كتابه أو رسوله، فإذا قُلتَ: زيد، زال ذلك الاحتمال، كما لو قلتَ: نفسه، أو عينه» [6].

- رفع الاشتراك الحاصل في بعض الأسماء بين التذكير والتأنيث، أو الإفراد والجمع...: ورد في العربيّة بعض الأسماء التي تدلُّ باللفظ نفسه على المفرد،

(١) انظر: الأنباري: ص١٥٦.

(٢) انظر: ابن يعيش: ج١/١٢٨.

(٣) سيبويه: ج٢/١٢.

(٤) انظر الزمخشري: (المفصَّل) ص١٤٦.

(٥) انظر في ذلك: الزمخشري: (المفصّل) ص١٤٦. والأنباريّ: (أسرار العربية) ص١٥١-١٥٢، ولم يخصّ التوكيد بالنفس والعين، بل عدَّ معهما (كلّ)، ورأى أنّها تفيد رفع احتمال المجاز. وابن يعيش: (شرح المفصَّل) ج٣/٤٠-٤١، ٤٤، ٦٦. وابن هشام الأنصاري: (شرح قطر الندى) ص ٤٨٤.

(٦) ابن يعيش: ج٣/٦٦.

والمثنّى، والجمع، أو المذكر والمؤنث. والتركيب الاسميّ يرفع هذا الاشتراك، ويُحدَّد المراد بالاسم المصدَّر به المركَّب الاسميّ، ومن الأسماء التي يشترك فيها أكثر من نوع:الأسماء الموصولة المشتركة، ويتحدَّد المراد بالاسم الموصول بصلته، وقد بين سيبويه المراد بالاسم الموصول (مَنْ) من خلال صلته في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾[(١)]، فقال: «إذ كان في معنى الجميع»[(٢)]. كما تناول ذلك في «باب إجرائهم صلة مَنْ وخبره إذا عنيتَ اثنين كصلة اللذينِ، وإذا أردتَ جميعاً كصلة الذينَ»[(٣)].

وكذلك النعت يتحدَّد به المراد بالمنعوت، فمن ذلك قول سيبويه باشتراك المفرد والجمع في: بُهمى، وحلفاء، وطرفاء[(٤)] بأنّ العرب «بيَّنوا الواحدة بأنْ وصفوها بواحدة»[(٥)].

وكما يتحدَّد المراد بالمنعوت بنعته ـ قد يتحدَّد المراد بالنَّعت الذي يشترك فيه المذكَّر والمؤنَّث، نحو: عقيم، وجريح، وصَبور، ممّا يُنعت به المذكَّر والمؤنَّث ـ وذلك بالمنعوت؛ فإذا نعتّ بها مؤنَّثاً تحدَّد المراد بها، وهو المؤنَّث دون المذكَّر.

ـ التأكيد: من أغراض التركيب الاسميّ: التأكيد، وقد عدَّ سيبويه المركَّب من المؤكَّد والمؤكِّد مفيداً للتوكيد[(٦)]. كما عدَّ البدل ممّا يُفيد التوكيد، وشبَّهه في

---

(١) يونس: ٤٢.

(٢) سيبويه: ج٢/٤٠.

(٣) سيبويه: ج٢/٤١٥. وانظر في ذلك: المبرد: (المقتضب) ج٢/٢٩٥، وج٣/٢٥٢-٢٥٣.

(٤) انظر سيبويه: ج٣/٥٩٦، في: «هذا باب ما هو اسمٌ واحدٌ يقعُ على جميع وفيه علامات التانيث،وواحدُه على بنائه ولفظه. . . ».

(٥) سيبويه: ج٣/٥٩٧. وانظر في نعت بُهمى بواحدة لتحديد المراد بها وهو المفرد،لا الجمع: ج٣/٢١١. وانظر: أبو علي الفارسي: (التعليقة) ج٤/٨٣.

(٦) انظر في التوكيد بالفاظ التوكيد المعنوي: سيبويه: (الكتاب) ج٢/١١-١٢، ١١٦، ٣٨٧. وانظر في التوكيد اللفظيّ: ج٢/٣٤١.

إفادة هذا الغرض ببعض ألفاظ التوكيد المعنوي، فقال في بدل البعض (رأيتُ قومك أكثرهم)، (وبني زيدٍ ثلثيهم) : «أرادَ : رأيتُ أكثرَ قومك، ورأيتُ ثلثي قومك، وصرفت وجوه أوّلها، ولكنَّه ثنّى الاسم توكيداً، كما قال جلَّ ثناؤه : ﴿فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[١]، وأشباه ذلك...»[٢]. كما يؤخذ من قول سيبويه في قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾[٣]، وقال: ﴿مَرَّ السَّحَابِ﴾[٤] وقال: ﴿أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾[٣] عُلِم أنَّه خلقٌ وصنعٌ، ولكنَّه وكّدَ، وثَبَّتَ»[٥]، يؤخذ أنَّ النعت قد يُفيد التوكيد، كما أفاده نعتُ (كلَّ شيءٍ) بـ (خَلَقَهُ).

وقد صرَّح بعض النحاة بعد سيبويه بإفادة بعض صور النعت التوكيد[٦]. ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[٧]وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[٨].كما عدَّ بعض النحاة التمييز ممّا قد يُفيد التوكيد، ومنه الجمع بين فاعل نعم، أو بئسَ الظاهر وتمييزه؛ نحو: نعمَ الرجلُ رجلاً زيدٌ[٩]، ولم أقف على تصريحٍ لسيبويه بذلك.

---

(١) الحجر: ٣٠. وسورة: ص: ٧٣.

(٢) سيبويه: ج١ / ١٥٠-١٥١.

(٣) السجدة: ٧.

(٤) النمل: ٨٨.

(٥) سيبويه: ج١ / ٣٨١.

(٦) انظر في ذلك: الزمخشريّ: (المفصَّل) ص١٤٨. وابن يعيش: (شرح المفصَّل) ج٣ / ٤٧. وابن هشام: (شرح قطر الندى) ص٤٧٢

(٧) الحاقَّة: ١٣. وانظر في إفادة النعت التوكيد في هذه الآية: أبو حيّان الأندلسيّ: (تفسير البحر المحيط) ج٨ / ٣١٧، قال: «ولما كانت مرَّة أُكِّدت بقوله: «واحدة».

(٨) النحل: ٥١. وانظر في إفادة النعت التوكيد في هذه الآية: أبو حيان الأندلسيّ: ج٥ / ٤٨٥.

(٩) انظر: الزمخشريّ: ص٣٥١. وابن يعيش: ج٧ / ١٣٢.

ـ المدح، أو الذمّ: ذكر سيبويه من أغراض النعت أنّه قد يُفيد المدح، أو الذمّ، وذلك حين لا يُريدُ المرسِلُ أن يبين المراد بالمنعوت للمستقبِل، فقال في نحو أنت الرجلُ كلُّ الرجل: «إنَّما أردتَ بهذا الكلام :هذا الرجلُ المبالغ في الكمال، ولم تُرد أن تجعل كلّ الرجل شيئاً تُعَرِّفُ به ما قبله، وتبيِّنُهُ للمخاطب...»[1]. كما تناول سيبويه في بابين من كتابه مطابقة النعت المراد به المدح، أو الذمّ المنعوتَ في إعرابه، أو قطع المطابقة، ونصبه على المدح، أو الذمّ[2].

كما يتضمن نصُّ سيبويه أعلاه إفادة النعت المبالغة؛ إذ قال: هذا الرجل المبالغ في الكمال، وقوله بعده: «ومثل ذلك قولك :هذا العالم حقُّ العالم، وهذا العالم كلُّ العالم، إنَّما أراد أنَّه مُستحقٌّ للمبالغة في العلم»[3] .فالنعت هنا يُفيد المبالغة في اتِّصاف المنعوت بنعته، وقد ذكر بعض النحاة أنَّ النعت بالمصدر؛ نحو :هذا رجلٌ فضلٌ، ورجلٌ عدلٌ، يُفيد المبالغة في النعت[4]، ولم أقف على نصٍّ صرَّح فيه سيبويه بذلك. ويظهرُ لي أنَّ الدلالة على المبالغة لا تختصّ بالنعت، بل الإضافة

---

(١) سيبويه: (الكتاب) ج٢/ ١٢. وانظر قوله في النعت من: هذا رجلٌ عاقلٌ لبيب: «أثنى عليه»(ج٢/ ٥)؛ أي أنَّ الغرض من النعت هو الثناء على المنعوت. وانظر نقل أبي عليّ الفارسيّ قول أبي بكر في شرحه قول سيبويه أعلاه: «قال أبو بكر: يريدُ: لا يُبيِّنُ بقولك: كلّ الرجل، ما قبله كما يُبينُ بالطويل ،وما أشبهه؛ لأنَّ قولك: كلّ الرجلِ،ليس بصفة مُخلَّصة مميزة، إنَّما هو ثناء، وكذلك صفاتُ الله عزَّ وجلّ» أبو علي الفارسي: (التعليقة) ج١/ ٢٢٨. وانظر في ذلك: ابن السَّرّاج: (الأصول) ج٢/ ٢٢.

(٢) انظر: «هذا باب ما ينتصبُ على التعظيم والمدح، وإن شئتَ جعلته صفةً، فجرى على الأوَّل...» (سيبويه: ج٢/ ٦٢ وما بعدها)، و«هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبَهه» (ج٢/ ٧٠ وما بعدها). وانظر في ذلك: الزمخشريّ: (المفصَّل) ص١٤٨. وابن يعيش: (شرح المفصَّل) ج٣/ ٤٧. وابن هشام: (شرح قطر الندى) ص٤٧٢.

(٣) سيبويه: ج٢/ ١٢ .وانظر نقله عن الخليل إفادة المبالغة في نحو قولهم: «شغلٌ شاغلٌ، وشعرٌ شاعرٌ»: ج٣/ ٣٨٥.

(٤) انظر ابن يعيش: ج٣/ ٥٠.

إلى المصدر في نحو: رجل عدلٍ، ورجل صدقٍ تفيد المبالغة كذلك[١]، كما يظهر لي أنَّ إفادة المبالغة لا تختصُّ بالمدح، بل تكون في الذَّم أيضاً، كأنْ يُضاف إلى مصدرٍ يدلُ على الذَّم، نحو: رجلُ فجورٍ، ورجل كذبٍ... ولم أقف على شيء من ذلك مُصرَّحاً به في الكتاب.

- التَّرحُّم: قد يُفيدُ النعتُ التَّرحُّم، وقد صرَّح به سيبويه فقال بعد ذكره إرادة المدح، أو الذَّم بالنعت، وجواز مطابقة المنعوت في إعرابه، وعدمه: «ومن هذا التَّرحُّم، والتَّرحُّم يكون بالمسكين، والبائس، ونحوه»[٢].

- الدّلالة على التثنية، أو الجمع: رأى سيبويه أنَّ الأعلام المحكية لا يُثنّى لفظها، ولا يُجمع[٣]، لكنَّها تُسبق بما يدلُّ على إرادة تثنيتها، أو جمعها، فقال: «واعلم أنَّ الاسمَ إذا كانَ محكياً لم يُثنَّ، ولم يُجمع، إلا أن تقول: كلُّهم تأبَّط شرّاً، وكلاهما ذرَّى حبّاً، لم تُغيرهُ عن حاله قبل أن يكونَ اسماً...»[٤]. فالمضاف والمضاف إليه: كلّهم، وكلاهما الذي سُبق به العلم المحكيّ دلَّ على إرادة التثنية والجمع، وقد يُدلُّ على التثنية والجمع بلفظٍ يُضافُ إلى العلم المحكيّ كما قال السيرافي في شرحه الكتاب: «هذان كلاهما برقَ نحره، أو هما ذوا ذرَّى حبّاً، ورأيتُ ذوي ذرَّى حبّاً»[٥]، فـ(ذوا) المضاف إلى العلم المحكيّ دلَّ على تثنية العلم.

- الدلالة على الظرفية: قد يكتسب المضاف الدلالة على الظرفية من المضاف

---

(١) انظر تمثيل سيبويه بـ«رجل صدقٍ» دون تصريحٍ بالغرض من مثل هذه الإضافة. سيبويه: ج٢/٩٢ وج٣/١٥٠.

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج٢/٧٤-٧٥. وانظر في إفادة النعت الترحُّم: ابن هشام: (شرح قطر الندى) ص٤٧٢.

(٣) انظر في ذلك سيبويه: ج٣/٣٢٧، ٣٣١.

(٤) سيبويه: ج٣/٣٢٧.

(٥) السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٤/ل١٤٠ ب. في شرحه (باب الحكاية التي لا تُغيرُ فيها الأسماء عن حالها).

إليه؛ نحو: أيّ؛ إذ تكتسب الظرفية من الظرف الذي تُضاف إليه، وقد عدَّها سيبويه مع الظرف الذي أُضيفت إليه ظرفاً كالظروف المفردة، فقال: «وما يُجازى به من الظروف: أيّ حينٍ، ومتى، وأينَ، وأنّى، وحيثما»[1]. فعدَّ (أيَّ حينٍ) ظرفاً يُجازى به.

- تفصيل المجمل: قد يأتي الاسم المصدَّر به المركَّب الاسميّ مجملاً، فتُفَصِّل بقية عناصره هذا الإجمال، ومنه قول سيبويه مُجيزاً إعراب العناصر التي فصَّلت الاسم المجمل نعتاً، أو بدلاً: «ومنه أيضاً: مررتُ برجلين مسلمٍ وكافرٍ، جمعتَ الاسم، وفرَّقتَ النعت، وإن شئتَ كان المسلمُ والكافرُ بدلاً...»[2].

- السَّلب: قد يُفيد المضاف السلب في المضاف إليه، وذلك حين يكون المضاف: غير.

جاء في الكتاب قول سيبويه: «اعلم أنَّ غيراً أبداً سوى المضاف إليه»[3]، فغير تُفيد سلب ما أُضيفت إليه، ويؤيِّدُ ذلك قول السيرافي في شرحه الكتاب: «غير مسلوبٌ عنها ما أُضيفت إليه، فإذا قُلتَ: مررتُ بغير صالحٍ، فغير هو الذي مررتَ به، وصالح لم تمرر به، وقد سُلِبَ من غير الصَّلاح الذي هو لما أُضيفَ إليها»[4].

- إفادة العموم: تُفيدُ بعضُ ألفاظ التوكيد المعنويّ إرادة العموم في الاسم المصدَّر به المركَّب الاسميّ من المؤكَّد والمؤكِّد، وقد صرَّح سيبويه بذلك، فقال بعد أن ذكر أنَّ الضمائر لا تُنعت: «ولكن لها أسماء تُعطفُ عليها، تعمُّ، وتؤكِّد، وليست صفة... وذلك قولك: مررتُ بهم كلِّهم؛أي لم أدع منهم أحداً...»[5]. فلفظ التوكيد (كلّ) أفاد إرادة العموم في الممرور بهم، ففسَّر سيبويه المراد بأنَّه: لم

---

(١) سيبويه: ج٣/٥٦.

(٢) سيبويه: ج١/٤٣١. وانظر في ذلك أيضاً: ج١/٨٦-٨٧، ٤٣٢.

(٣) سيبويه: (الكتاب) ج٢/٣٤٣.

(٤) السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٣/ل٩٧ أ-ب.

(٥) سيبويه: ج٢/١١.

أدع منهم أحداً. كما نقل عن الخليل إفادة التوكيد بكلّ هذا الغرض [١].

- التنكير: كما يتعرَّف الاسم المصدَّر به المركَّب الاسميّ ببقية العناصر قد يكون نكرةً ببقية العناصر، وممّا يحصل به التنكير: الإضافة إلى النكرة، قال سيبويه: «المضاف إنَّما يكونُ نكرةً ومعرفةً بالمضاف إليه»[٢]. ونقل عن الخليل قوله في تنكير زيد بإضافته إلى النكرة: «لو قلتَ: هذا زيدُ رجلٍ، صار نكرةً، فليس بالعَلَم الغالب؛ لأنَّ ما بعده غيَّره، وصار يكونُ معرفةً ونكرةً به»[٣]. وكذلك النعت، نحو: زيدٌ من الزيدين، فكونه من الزيدين خلطه بأمةٍ كلّها تشترك في هذا الاسم، فلم يعد الاسم علماً خاصاً يُعرف به رجلٌ بعينه، يُفهم هذا من قول سيبويه بعد حكمه بالتنكير لبعض الأسماء: «ألا ترى أنَّك تقول: هذا زيدٌ من الزيدينَ؛ أي هذا واحدٌ من الزيدينَ، فصار كقولك: هذا رجلٌ من الرجال»[٤]. فشَبَّه زيداً (رجل)؛ لأنَّه صار من جماعة لكل واحدٍ منهم الاسم نفسه، كما أنَّ (رجل) يصدق على كلّ إنسان ذكرٍ بالغ[٥]. وقد يبدو ظاهر التنكير مخالفاً للغرض المهم من التركيب الاسميّ، وهو رفع الإبهام، واللبس الحاصل في الاسم المصدَّر به المركَّب الاسميّ ببقية العناصر، لكنَّ التنكير يحمل في طيّه دلالة إضافيةً

---

(١) انظر سيبويه: ج٢/١١٦. وانظر في هذا الغرض: الزمخشري: (المفصَّل) ص١٤٦. وابن يعيش: (شرح المفصَّل) ج٣/٤١. وابن هشام: (شرح قطر الندى) ص٤٨٥.

(٢) سيبويه: ج٣/٢٩٥.

(٣) سيبويه: ج٣/٥٠٧-٥٠٨.

(٤) سيبويه: ج٢/١٠٣. وانظر في تنكير الاسم المصدَّر به المركَّب الاسميّ ببقية العناصر: المبرد: (المقتضب) ج١/٢٣٩، وج٣/٣١١، ٣٧٤، وج٤/٤٩، ٣٢١.

(٥) انظر في ذلك: السيرافيّ: (شرح كتاب سيبويه) ج٢/ل١٤٤ ب. قال: «وإنَّما صار الاسم العلم أصله التعريف؛ لأنه الاسم الذي يقصدُ به المسمّي شخصاً لتبيينه بذلك الاسم من سائر الشخوص.. ثُمَّ سُمّي غيره بمثل اسمه، فترادف ذلك الاسم على شخوصٍ كثيرة، وكلُّ شخصٍ منها سُمّي به لاختصاصه، ثُمَّ صار بالمشاركة عاماً، فاشبه أسماء الأنواع: كرجلٍ، وفرسٍ، ونحوه ممّا هو لجماعة كلُّ واحدٍ منهم له ذلك الاسم».

تؤدي مُراد المرسِل، فحين يقولُ أحدٌ: إذا جاء زيدٌ من الزيدينَ أعطيتك كذا وكذا، فإنَّ التنكير الذي أفاده التركيب الاسميّ يدلُّ على أنَّه لا يُشترط مجيء شخصٍ بعينه لأجل الإعطاء، لكن مجيء أيّ واحدٍ من المذكورين كافٍ لتحقُّق الشرط ولزوم الجواب.

وبعدُ، فإنَّ هذه الأغراض ليست نهائية، ولا صارمة، وإنَّما تتعلَّق بمراد المرسِل، وسياق الرسالة، فقد يدلُّ المركَّب الاسميّ نفسه، نحو: زيد الأعرج، من (جاء زيدٌ الأعرج)، قد يدلُّ في سياق السخرية والتهكُّم على الذَّم[1]، ويكون في سياقٍ آخر لرفع اللبس حين يُريدُ المرسِلُ توضيح المراد بزيد بإزالة الاشتراك الذي فيه بين أكثر من شخص مُسَمّى به.

ثانياً- الآثار اللفظية للتركيب الاسميّ:

من الآثار اللفظية التي تحصل بالتركيب الاسميّ في العربية كما رأى سيبويه:

١- صحة الاستعمال اللغويّ:

يتأثر الاسم المصدَّر به المركَّب الاسميّ ببقية عناصر المركَّب، فيصحُّ وقوعه في مواضع لم يكن يقع فيها، أو كان وقوعه فيها ضعيفاً، ومن ذلك:

أ- جواز الابتداء:

رأى سيبويه «أنَّه لا يُبتدأ بما فيه اللبسُ، وهو النكرةُ»[2]؛ لأنَّه «لا يستقيمُ أن تُخبرَ المخاطَبَ عن المنكور، وليس هذا بالذي يُنزَّل به المخاطبُ منزلتك في المعرفة؛ فكرهوا أن يقربوا باب لبس»[2]، كما رأى أنَّ «أصل الابتداء للمعرفة»[3]، لكنَّ النكرة قد يطرأُ عليها ما يُسوِّغُ الابتداء بها، بأن تُعرَّف، أو تُخصَّص بما يؤلِّفُ معها

---

(١) يتوقف هذا على ثقافة المرسِل، وظنّه أنَّ في هذا العيب الخلقيّ نقصاً للمعيب، ومدعاة إلى الذَّم، مع أنَّ الموصوف به غير مختار

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج١/٤٨. وانظر: ج١/٣٢٨.

(٣) سيبويه: ج١/٣٢٩.

مركَّباً اسمياً، فيُبتدأ بها في الكلام، وتؤدي وظيفة المبتدأ في تركيب الجملة العربية التي تجيء فيها، وهو ما يؤخذُ من قول سيبويه: «ولو قُلتَ: رجلٌ ذاهبٌ، لم يحسُن حتّى تُعَرِّفه بشيء، فتقول: راكبٌ من بني فلانٍ سائرٌ»[١]. فنعتُ النكرةِ: (رجل)، أو (راكب) سوَّغ الابتداء بها؛ لأنّها تخصَّصت بهذا النعت، وكذلك لو تعرّفت النكرة، أو تخصَّصت بتركيب اسميّ آخر. وكالابتداء الوقوعُ اسماً لنواسخ الابتداء، يؤخذ هذا من قول سيبويه: «إذا قُلتَ: كان رجلٌ ذاهباً، فليس في هذا شيءٌ تُعلِمُه كان جَهِلَهُ. ولو قُلتَ: كان رجلٌ من آلِ فلانٍ فارساً، حَسُنَ...»[٢].

ب ـ جواز الإخبار:

رأى سيبويه أنّه لا يُخبرُ بـ(بعد) إذا لم تُضَف، فقال: «ولا تكونُ (بعدُ) أبداً مبنياً عليها إذا لم تكن مُضافةً..»[٣]. قال السيرافي في شرحه كلام سيبويه: «(بعدُ) بمنزلة اليوم ولا يكون (بعدُ)، و(قبلُ) خبرين إذا لم يكونا مضافين، هذا كلامُ سيبويه ومذهبه، ولم أرَ غيره ذكره، ولا تكلّم عليه إلا أصحابه الذين يتكلّمون على تفسير كتابه، وإذا كانا مُضافين، فإنّهما يكونان خبَرَين، كقولك: زيدٌ قبلَك، وعمروٌ بعدَك، وإنّما لم يُخبَر بهما لنُقصانهما عن حالهما مُضافين»[٤]. فتركيب (قبل)، و(بعد) بالإضافة جوّزَ الإخبار بهما لحصول الفائدة.

ج ـ نائب الفاعل:

رأى سيبويه أنّ نعت الظرف أو المصدر الواقعين نائب فاعل لا يؤدي وظيفتهما

---

(١) سيبويه: ج١/٣٢٩.

(٢) سيبويه: ج١/٥٤. وانظر في كون اسم الناسخ كالمبتدأ في هذا الأمر: ج١/٤٧–٤٨.

(٣) سيبويه: ج٣/١٣٩.

(٤) السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٤/ل١٣٢أ. وانظر: ج٤/ل١٢٤ب.

عند حذفهما، بل يُنصبُ نعت الظرف المحذوف على الظرفية؛ نحو: سيرَ عليه طويلاً، ويُنصب نعت المصدر المحذوف على الحالية؛ نحو: سيرَ عليه شديداً[1]. ولكن إذا نُعِتَ نعتُ الظرف والمصدر المحذوفين،، فإنَّه يؤدي وظيفة نائب الفاعل، قال سيبويه: «إلا أنْ تقولَ: سيرِ عليه سيرٌ حسنٌ، أو سيرَ عليه سيرٌ شديدٌ، فإنْ قُلتَ: سيرَ عليه طويلٌ من الدَّهرِ، وشديدٌ من السيرِ فأَطَلْتَ الكلامَ، ووصفتَ كان أحسنَ، وأقوى، وجازَ، ولا يبلغُ في الحُسنِ الأسماءَ وإنَّما جازَ حينَ وصفتَ، وأطَلْتَ؛ لأنَّه ضارَعَ الأسماءَ؛ لأنَّ الموصوفة في الأصل هي الأسماء»[2]. فالتركيب الاسميّ بالنعت جوَّز أداء نعت الظرف والمصدر المحذوفين وظيفة نائب الفاعل في تركيب الجملة التي جاءا فيها.

د- عطف الاسم الظاهر على الضمير الواقع في محل رفعٍ بالفعل:

جاء في الكتاب: «وأمَّا ما يقبُحُ أن يَشركه المظهرُ فهو المضمرُ في الفعل المرفوعُ، وذلك قولك: فعلتُ وعبدُالله، وأفعلُ وعبدُالله...فإنْ نعتَّهُ حَسُنَ أنْ يشركه المظهرُ، وذلك قولك: ذهبتَ أنتَ وزيدٌ، وقال الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾[3] و﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[4]؛ وذلك أنَّك لمَّا وصفتَهُ حَسُنَ الكلامُ حيثُ طوَّلَه، وأكَّده»[5].

---

(١) انظر سيبويه: (الكتاب) ج١/٢٢٧-٢٢٨.

(٢) سيبويه: ج١/٢٢٨. وهذا النصّ يبين تفريق سيبويه بين انواع الاسم المختلفة حين يكون هناك ما يستدعي ذلك في التحليل،كما يُثبت انَّ نعت الكلمة دليل على انَّها اسمٌ عند سيبويه؛ إذ قال: «لانَّ الموصوفة في الأصل هي الأسماء». وانظر في كون التركيب الاسمي بالنعت مجوزاً وقوع الظرف نائباً للفاعل: ج١/٢٢٥، ٢٢٦. وانظر في كونه مُحسّناً وقوع المصدر المعرَّف بـ(ال) نائباً عن الفاعل: ج١/٢٣٢. وانظر في ذلك ابن هشام: (شرح قطر الندى) ص٣١٥-٣١٦.

(٣) المائدة: ٢٤.

(٤) البقرة: ٣٥. و الأعراف: ١٩.

(٥) سيبويه: ج٢/٣٧٨. وانظر في ذلك: ج١/٢٤٦، ٢٤٧، ٢٧٨، ٢٩٨. وانظر المبرد: (المقتضب) ج٣/٢١٠.

فتوكيد الضمير المتَّصل، والضمير المستتر الواقع في موضع رفعٍ فاعل حَسَّنَ عطف الاسم الظاهر عليه.

هـ- توكيد الضمير الواقع في موضع رفعٍ بالفعل بالنفس، والعين:

يقبُحُ توكيد الضمير المتَّصل والمستتر الواقع في محل رفعٍ بالفعل عند سيبويه[1]، لكنّ توكيدَ ضمير الرَّفع المتَّصل البارز، أو المستتر بالضمير المنفصل يُحسِّنُ توكيده بالنفس والعين عنده، قال: «واعلم أنَّه قبيحٌ أنْ تَصِفَ المضمرَ في الفعلِ بنفسِكَ، وما أشبَهُهُ؛ وذلك أنَّه قبيحٌ أن تقولَ: فعلتَ نفسُكَ، إلا أنْ تقول: فعلتَ أنتَ نفسُكَ»[2].

و- مجيء الحال من النكرة:

رأى سيبويه جواز مجيء الحال من النكرة المنعوتة، نحو: «هذا رجلٌ سائرٌ راكباً دابةً»[3]، إذ تخصَّصت النكرة بالنعت، فجاز مجيء الحال منها.

ز- صحَّة النعت:

قال سيبويه مُبيناً ما يُنعتُ به الاسم المعرَّف بـ(أل): «فأمَّا الألف واللام، فتوصفُ بالألفِ واللام، وبما أُضيفَ إلى الألف واللام؛لأنَّ ما أُضيف إلى الألفِ واللام بمنزلة الألف واللام، فصار نعتاً»[4]. فيؤخذُ من هذا أنَّ الإضافة إلى اسمٍ مُعرَّفٍ بـ(أل) جوَّزت نعت الاسم المعرَّف بـ(أل)، والنعت في هذه الحال بمركَّبٍ اسميّ من مضافٍ ومضافٍ إليه.

---

(١) انظر في قبح توكيد الضمير المتَّصل الواقع في موضع رفعٍ بالفعل: سيبويه: (الكتاب) ج١/٢٤٧. وفي قبح توكيد الضمير المستتر الواقع في موضع رفعٍ بالفعل: ج١/٢٧٧.

(٢) سيبويه: ج٢/٣٧٩. وانظر في ذلك: المبرد: (المقتضب) ج٣/٢١٠. وابن السَّرّاج: (الأصول) ج٢/٢٠. وابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٣/٤٢، وذكر أنّه جائزٌ مع قبحه، انظر: ج٣/٤٣.

(٣) سيبويه: ج٢/٥١.

(٤) سيبويه: ج٢/٧.

ح ـ الوقوع في موضع الحال:

علّل بعض النحاة مجيء الاسم المركّب (أيادي سبا) حالاً بزوال العلمية من (سبا) بالتركيب: «فإنْ قيلَ: فكيف جازَ أنْ يكونَ حالاً وهو معرفةٌ؛ لأنَّ سبا اسم رجلٍ معرفة؟ قيل: أمّا إذا ركّبتهما، فقد زال بالتركيب معنى العلمية، وصارا اسماً واحداً، فسبا حينئذٍ كبعض الاسم، وهو نكرة»[١]، ولم أقف عليه في الكتاب، لكنَّ سيبويه قد أشار إلى عدم جواز مجيء الحال معرفةً[٢].

٢ـ الخروج عن الأصل في علامات إعراب الأسماء إلى ظواهر إعرابٍ خاصة:

من صور هذا الخروج:

أـ إعراب الأسماء الستة بالحروف نيابةً عن الحركات:

يؤخذُ هذا من إجابة الخليل عن أحد أسئلة سيبويه، إذ قال: «قلتُ: فإذا سمَّيتَ رجلاً بذي مالٍ، هل تُغيّرُه؟ قال: لا، ألا تراهم قالوا: ذو يزنٍ منصرِف، فلم يُغيّروه كأبي فلانٍ، فذا من كلامهم مضاف؛ لأنَّه صار المجرور منتَهَى الاسم، وأمِنوا التنوين، وخرجَ من حال التنوين حيثُ أضفتَ، ولم يكن منتهى الاسم، واحتملت الإضافة ذا كما احتملت أبا زيدٍ، وليس مفردٌ آخره هكذا..»[٣]. فعلامات الإعراب في الأسماء الستة المضافة إلى غير ياء المتكلّم هي: الواو في حال الرفع، والألف في حال النصب، والياء في حال الجر.

وقد شرح السيرافي قول الخليل في إجابته: واحتملت الإضافة ذا كما احتملت

---

(١) ابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٤ /١٢٣. وقد خصَّ بهذا التعليل لغة مَنْ ركّب أيادي سبا تركيباً صرفياً، أمّا لغة من أضاف أيادي إلى سبا، فقد علّله بتعليلٍ آخر في المصدر نفسه.

(٢) انظر سيبويه: (الكتاب) ج١ /٣٧٧. ومع ذلك فقد أورد بعض الاستعمالات اللغويّة التي جاءت الحال فيها معرفةً، انظر: ج١ / ٣٧٢ وما بعدها.

(٣) سيبويه: ج٣/٢٨٢-٢٨٣.

أبا زيدٍ...، فقال: «يعني أنَّ الإضافةَ قد تُغَيّر لفظ المضاف حتى لا يكون لفظه في الإفراد كلفظه في الإضافة، ألا ترى أنَّ قولنا: أبو زيدٍ، وأبا زيدٍ، وأبي زيدٍ، لو أفرَدنا الأبَ لم تدخله الألف والواو والياء، كذلك أيضاً إذا أضفنا ذو كانَ على حرفين، الثاني منهما من حروف المدّ واللين...»[1]. فيؤخذ ممّا سبق أنّ الإضافة شرط لهذا الإعراب. وصرّح بعضُ النحاة بشرطٍ آخر هو: ألاّ تكون الإضافة إلى ياء المتكلّم[2]، ولم أقف عليه مُصَرَحاً به في الكتاب.

ب ـ المنع من الصَّرف، والجر بالفتحة نيابةً عن الكسرة:

إذا اجتمع مع العلَميَّة كون الاسم مركَّباً، فإنَّه يُمنع من الصَّرف، وتكون علامة جرِّه الفتحة نيابةً عن الكسرة، وقد أجاب يونسُ سيبويه عن سؤاله في سبب منع الاسم المركَّب (معد يكرب) من الصرف، فقال: «ليسَ شيءٌ يجتمع من شيئين، فيُجعلُ اسماً سُمِّيَ به واحدٌ إلا لم يُصْرَفْ»[3].

ج ـ البناء:

سبق القول إنَّ الأصل في الأسماء الإعراب[4]، وقد جاءت بعض الأسماء في العربية مبنيةً على خلاف ذلك الأصل، وقد يكون التركيب الاسميّ سبباً في هذا البناء كما علّل سيبويه؛ من ذلك:

١ـ المبني من الأسماء المركَّبة:

علَّل سيبويه بناء الأعداد المركَّبة على فتح الجزأين بالتركيب، فقال: «وأمَّا خمسةَ عشرَ وأخواتها، وحاديَ عشرَ وأخواتها فهما شيئان جُعلا شيئاً واحداً. وإنَّما

---

(١) السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٤/ل١٢٢أ.

(٢) انظر الزمخشريّ: (المفصّل) ص١٤٢.

(٣) سيبويه: (الكتاب) ج٣/٢٩٧. وانظر في ذلك: المبرد: (المقتضب) ج٤/٢٠. وابن السَّرّاج: (الأصول) ج٢/٩٢.

(٤) عُد إلى ص ٣٨ من هذا البحث.

أصلُ خمسةَ عشرَ: خمسةٌ وعشرةٌ، ولكنَّهم جعلوه بمنزلة حرفٍ واحدٍ. . . » [1].

كما علّل سيبويه بناء بعض ما يؤلِّف مركَّباً اسمياً في الأصل على فتح الجزأين في مواضع بعينها بتركيبها كتركيب العدد خمسةَ عشرَ ونحوه، ومنه تعليله بناء المنعوت الواقع اسماً لـ (لا) النافية العاملة عمل (إنّ) مع نعته على فتح الجزأين، نحو: لا غلامَ ظريفَ لك « بأنّهم جعلوا الموصوفَ والوصفَ بمنزلة اسمٍ واحدٍ »[2]. وكذلك تعليله بناء المضاف والمضاف إليه (ابن أمّ)، و (ابن عمّ) في النداء[3]، في لغة مَن بناهما على فتح الجزأين.

٢ـ البناء في المركَّبات الاسميَّة:

وهو كما يلي:

أولاً ـ بناء الاسم المصدَّر به المركَّب الاسميّ من مضافٍ ومضافٍ إليه؛ لإضافته إلى مبني:

علَّل سيبويه بناء (حين) على الفتح في بعض اللغات إذا أُضيفَ إلى (إذ) بهذه الإضافة، فقال: « لأنَّه مُضافٌ إلى غير مُتمكِّن » [4]. فإضافة حين إلى مبني هو علة البناء عنده، ونقل تعليلاً مثله عن الخليل في سبب بناء حين المضافة إلى عاتبتُ المشيبَ [5].

---

(١) سيبويه: ج٣/٢٩٧–٢٩٨. وانظر قول السيرافيّ: « إذا جاوزتَ العشرة بنيت النيِّف والعشرة إلى تسعةَ عشرَ،فجعلتهما اسماً واحداً. . . والذي أوجب بناءهما أنَّ معناه أحدٌ وعشرةٌ، وتسعةٌ وعشرةٌ، فنُزعتْ الواو، وهي مُقدَّرةٌ، فبُنيا لتضمنهما معنى الواو، وجُعلا كاسمٍ واحدٍ. . . ». السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٢/ل١٣٠.

(٢) سيبويه: ج٢/٢٨٩.

(٣) انظر سيبويه: ج٢/٢١٤، وج٣/٣٠٣.

(٤) سيبويه: (الكتاب) ج٣/٢٩٩.

(٥) انظر سيبويه: ج٢/٣٣٠. وانظر في تعليل البناء بإضافة الاسم إلى مبني: ابن السَّرّاج: (الأصول) ج١/٢٧٥–٢٧٦ وج٢/١١. وأبو علي الفارسيّ: (التعليقة) ج٢/٢٥٤،٢٥٦. وانظر ابن هشام: (مغني اللبيب) ج٢/٢٩٢ وما بعدها.

ثانياً- بناء الاسم المصدَّر به المركَّب الاسميّ؛لافتقاره إلى ما يُتَمِّمُ معناه:

علّل بعض النحاة بناء الأسماء الموصولة بأنَّها «لا تتمُّ إلا بصلة، فإنَّما تمامها بصلَتِها والإعرابُ بأواخر الأسماء»(١)، أي أنّ آخر عنصرٍ في صلة الاسم الموصول هو آخر هذه الوحدة اللغوية من الاسم الموصول وصلته، فأشبه الاسم الموصول جزءَ اسمٍ مفردٍ، وجزء الاسم لا يُعرب، وإنّما الإعراب بأواخر الأسماء، وقد صرَّح به أحد النحاة، فقال في سبب بناء الاسم الموصول (مَنْ): «وإنْ كانت اسماً موصولاً، فقد تنزَّلت منزلة بعض الكلمة»(٢). ولم أقف على هذا التعليل مُصرَّحاً به في الكتاب، لكنّه جاء فيه افتقار الاسم الموصول إلى الصِّلة (٣).

٣- عودة بعض الظواهر اللغوية إلى الأصل الذي خرجت عنه في الإعراب:

كما كان التركيب الاسميّ واحداً من أسباب الخروج عن الأصل في إعراب الأسماء المركَّبة، والأسماء التي تُصدَّر بها بعض المركَّبات الاسميّة، فإنَّه قد يكون سبباً في العودة إلى الأصل في إعراب الأسماء؛ من ذلك:

أ- عودة الاسم المبني في موضعٍ بعينه إلى الأصل في الأسماء، وهو الإعراب بسبب التركيب الاسميّ:

نقل سيبويه عن الخليل تعليله نصب الاسم المنادى المصَدَّر به المركَّب الاسميّ بالتركيب، في حين بنوا الاسم المفرد المقصود بعينه في النداء، فقال: «وزعمَ الخليلُ رحمه الله أنّهم نصبوا المضاف نحو: يا عبدَالله، ويا أخانا، والنكرةَ حينَ قالوا: يا

---

(١) المبرد: (المقتضب) ج٣/١٧٢ .وانظر في ذلك: ابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٣/١٣٨٨. وانظر تعليل بناء حيثُ وإذ، وإذا بافتقارهنَّ إلى الإضافة، وتمثيلهنَّ مع المضاف إليه وحدةً لغويةً واحدة،فهنّ بذلك كالجزء من الكلمة: ابن يعيش: ج٤/٩١، ٩٥-٩٦. أمّا الاسم الموصول(أيّ) فقد علَّل بعضُ النحاة إعرابه حين لا يُحذف صدر صلته بكونه مضافاً، والإضافة إحدى علل التمكين: انظر في ذلك: أبو علي الفارسي: (التعليقة) ج٢/٢١-٢٢.

(٢) الأنباري: (أسرار العربية) ص٣٦.

(٣) عُد إلى ص ١٧٤ من هذا البحث.

رجُلاً صالحاً، حين طال الكلام، كما نصبوا: هو قبلَك، وهو بعدَك. ورفعوا المفردَ كما رفعوا قبلُ، وبعدُ، وموضعهما واحدٌ، وذلك قولك: يا زيدُ ويا عمروُ، وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبلُ»[١]. وقد شرح سيبويه نفسه كلام الخليل، فقال: «فإنَّما جعلَ الخليل رحمه الله المنادى بمنزلة: قبلُ، وبعدُ، وشبَّههُ بهما مُفرَدَينِ إذا كانَ مُفرداً، فإذا طالَ الكلامُ، وأُضيفَ شبَّهه بهما مُضافَينِ إذا كان مُضافاً؛ لأنَّ المفردَ في النداء في موضعِ نصبٍ كما أنَّ قبلُ وبعدُ قد يكونان في موضعِ نصبٍ، وجرٍّ ولفظُهما مرفوعٌ، فإذا أضفتهما رددتهما إلى الأصل. وكذلك نداء النكرة لـمَّا لحقها التنوينُ، وطالت صارت بمنزلة المضاف»[٢].

فطول الكلام الحاصل بالتركيب الاسميّ بالإضافة، أو النعت كما مثَّل الخليل، والحاصل كذلك بالعطف في العدد المعطوف[٣]، وفي الاسم المشتَقّ ومعموله...[٤]، هو علة نصب المنادى وترك البناء. وكذلك اسم (لا) النافية

---

(١) سيبويه: (الكتاب) ج٢/١٨٢-١٨٣. وانظر في ذلك أيضاً: ج٢/١٩٩، ٢٠٣. وانظر في كون النعت علة إعراب المنادى عند سيبويه: ج٢/٢٠١.

(٢) سيبويه: ج٢/١٩٩.

(٣) انظر تعليل سيبويه نصب المنادى (ثلاثة وثلاثين): سيبويه: ج٢/٢٢٨.

(٤) انظر نقله تعليل الخليل: «وقال: يا ضارباً رجلاً،معرفةٌ كقولك: يا ضاربُ، ولكنَّ التنوين إنَّما يثبتُ؛ لأنه وسط الاسم، ورجلاً من تمام الاسم». (سيبويه: ج٢/٢٢٩). وكذلك علَّل سيبويه نصبه بالطول الذي يحصل بالتركيب الاسميّ، فقال في العلم المحكيّ (زيد وعمرو): «وإذا ناديته والاسمُ زيدٌ وعمروٌ، قلتَ: يا زيداً وعمراً؛ لأنَّ الاسم قد طال، ولم يكن الأوَّل المنتهى»، ثُمَّ تعميمه هذا التعليل بعد ذكره نصب العلم المحكيّ (زيد وعمرو)، إذ قال: «وكذلك هذا وأشباهه يُرَدُّ إذا طال على الأصل، كما رُدَّ المضاف، وكما رُدَّ ضارباً رجلاً». (سيبويه: ج٣/٣٣٤). وانظر في نصب الاسم المصدَّر به المركَّب الاسميّ من الاسم المشتقّ ومعموله في النداء لطوله، وكذلك المضاف: المبرد: (المقتضب) ج٢/١٨٠. وانظر في نصب العلم المحكيّ (زيد وعمر) في النداء لطوله: ابن السرَّاج: (الأصول) ج٢/١٠٥. وانظر في نصب الأسماء المشتقَّة، والعدد المميَّز (عشرين رجلاً) في النداء لكون المعمول، والتمييز من تمام الاسم: السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٣/ل٣٨ ب-١٣٩.

العاملة عمل (إنّ)، الذي يبنى على الفتح إذا كان مفرداً؛ فالتركيب الاسميّ يعودُ به إلى الأصل في الأسماء، وهو الإعراب، فقد علّل سيبويه نصب اسم لا، وتنوينه بالتركيب الاسميّ، فقال: «هذا بابُ ما يثبتُ فيه التنوين من الأسماء المنفية، وذلك من قِبَل أنّ التنوين لم يصرْ منتهى الاسم، فصار كأنّه حرفٌ قبل آخر الاسم، وإنّما يُحذفُ في النفي، والنداء مُنتهى الاسم، وهو قولك: لا خيراً منه لك، ولا حسناً وجهُه لك، ولا ضارباً زيداً لك؛ لأنّ ما بعدَ حسنٍ، وضاربٍ، وخيرٍ صارَ من تمام الاسم، فقبُحَ عندهم أنْ يحذفوا قبلَ أنْ ينتهوا إلى منتهى الاسم؛ لأنّ الحذفَ في النفي في أواخر الأسماء» (١).

ب ـ عودة بعض الظروف المبنية في حال إفرادها إلى الإعراب:

يؤخذ هذا من تعليل الخليل أعلاه (٢)؛ شبّه بناء المنادى المفرد ببناء الظرف المفرد (قبلُ)، وشبه إعراب المنادى المضاف بإعراب الظرف المضاف: قبلَك، وبعدَك، فالإضافة عنده هي علة عودة (قبل)، و (بعد) إلى الإعراب، ويؤيده شرح سيبويه تعليل الخليل (٢). ويؤخذ أيضاً من نقل سيبويه عن الخليل قوله: «لمّا أضافوا ردّوه إلى الأصل، كقولك: إنّ أمسَكَ قد مضى» (٣). فنُصب الظرف (أمس) لمّا أُضيف.

ج ـ عودة علامة الجر الأصلية (الكسرة) في جرّ الممنوع من الصَّرف:

يُردُّ الممنوع من الصرف إلى الجر بالكسرة حين يكونُ صدر مركّبٍ اسميٍّ من مضافٍ، ومضافٍ إليه، وقد قال سيبويه في ذلك: «وجميعُ ما لا ينصرف، إذا

---

(١) سيبويه: (الكتاب) ج٢/٢٨٧. وانظر في ذلك، وفي كون الإضافة سبباً في إعراب اسم لا النافية العاملة عمل إنّ: السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٣/ل٨٨ أ، إذ قال في الإضافة: «الإضافة تُبطلُ هذا البناء».

(٢) عُد إلى الصفحة السابقة من هذا البحث. وانظر في ذلك أيضاً: سيبويه: ج٢/١٨٢-١٨٣.

(٣) سيبويه: ج٢/١٨٤. وانظر تعليل سيويه بناء الظرف: قبل،وبعد،وإعرابه مضافاً: ج٣/٢٨٦. وانظر في ذلك: المبرد: (المقتضب) ج٢/١٧٩. وابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٤/٨٥ وما بعدها.

أُدخِلتْ عليه الألفُ واللامُ، أو أُضيفَ انجرَّ؛ لأنَّها أسماء أُدخل عليها ما يدخلُ على المنصرف، وأُدخِلَ فيها الجرُّ كما يدخلُ في المنصرف »[1].

٤ـ حذف التنوين، أو النون من آخر الأسماء التي تُصدَّر بها بعض المركَّبات الاسميّة:

علَّل سيبويه حذف التنوين من الاسم المضاف بالإضافة، فقال: « فصار التنوين إنَّما يُكفُّ للإضافة »[2]. وكما يُحذفُ التنوينُ من المفرد بسبب الإضافة، تُحذفُ النون من المثنّى والجمع، إذ نقل سيبويه عن الخليل قوله في حذف تلك النون: « إنَّما ذهبت النون في الإضافة »[3].

كما علَّل سيبويه حذف التنوين من العلم المنعوت بابن، أو بنت مضافاً إلى علمٍ آخر بكون العلم مع نعته وحدة لغوية، فقال: « يقولون: هذا زيدُ بنُ عبدِالله، ويقولون: هذه هندُ بنتُ عبدِالله، فيمَنْ صَرَف، فتركوا التنوينَ هاهنا؛ لأنَّهم جعلوه بمنزلة اسمٍ واحدٍ »[4]. ونقل مثل هذا التعليل عن يونس[5]، وهذا الحذفُ – كما قال سيبويه – عامٌّ في « كلّ اسمٍ غالبٍ وُصِفَ بابنٍ، ثُمَّ أُضيفَ إلى اسمٍ غالبٍ، أو كُنيةٍ، أو أم[6].

كما علَّل حذف النون من جمع اسم الفاعل، ومن الاسم الموصول: اللذين، والذين بطول الاسم، إذ عدَّ اسم الفاعل ومعموله وحدةً لغويةً بمنزلة الاسم المفرد،

---

(١) سيبويه: ج١/٢٢-٢٣. وانظر كذلك: ج٣/٢٢١.

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج٢/٢٩٠. وانظر في ذلك أيضاً: ج١/١٦٥-١٦٦، ١٨٤. وانظر في ذلك: المبرد: (المقتضب) ج٢/١٧٨، وج٤/١٤٣. والانباري: (اسرار العربية) ص١٥٠. وابن هشام: (شرح قطر الندى) ص٤١٩، ٤٢٢.

(٣) سيبويه: ج٣/٢٨٢. وانظر في ذلك: المبرد: ج٤/١٤٤.

(٤) سيبويه: ج٢/٢٠٤. وانظر في ذلك: ج٣/٥٠٤. وانظر: المبرد: ج٢/٣١٢. وابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٢/٦.

(٥) انظر سيبويه: ج٢/٤١٤.

(٦) سيبويه: ج٣/٥٠٤.

وكذلك الاسم الموصول وصلته، فقال في حذف النون من (الحافظو عورةَ العشيرة): «لم يَحذف النونَ للإضافة، ولا ليُعاقِبَ الاسمُ النونَ، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللذينِ، والذينَ حيثُ طال الكلامُ، وكان الاسمُ الأول مُنتهاه الاسمُ الآخِرُ...»[1]. ويظهرُ لي أنَّ حذف النون في مثل هذه الصورة ليس لازماً كلزوم حذفها في الإضافة، لكنَّ الطول الحاصل بالتركيب الاسميّ هو سبب الحذف في نظر سيبويه الذي يبحث عن سبب هذا الاستعمال اللغويّ[2].

كما علّل سيبويه حذف النون من اثنين واثنتين في العدد المركَّب: اثني عشر واثنتي عشرة بالتركيب، فقال: «فإنْ زاد المذكَّرُ واحداً على أحدَ عشرَ قلتَ: له اثنا عشرَ، وإنَّ له اثني عشرَ، لم تُغيِّر الاثنين عن حالهما إذا ثنّيت الواحد، غيرَ أنَّكَ حذفت النون؛ لأنَّ عشر بمنزلة النون»[3].

٥ـ ردُّ النون المحذوفة من لدن:

قد تُحذفُ نون لدن، لكنَّها حين تُضاف إلى الضمير، فإنَّ النون تعود، قال سيبويه في ذلك: «وأمّا لدُ فهي لدن محذوفة، كما حذفوا يكن، ألا ترى أنَّك إذا أضفتَ إلى مضمرٍ رددته إلى الأصل، تقولُ: من لدنه، ومن لدنّي»[4].

٦ـ كون الاسم المركَّب جازماً بعد التركيب:

تؤلِّفُ ما مع بعض الأسماء اسماً مركَّباً جازماً، من ذلك: حيثُ، إذ تُصبح بالتركيب: حيثما، وتجزمُ كما يجزم حرفُ الشرط (إنْ)، وقد نقل سيبويه عن

---

(١) سيبويه: ج١/١٨٦.

(٢) يؤيدُ ذلك أنَّ تمثيل سيبويه لهذا الحذف كان بشواهد من الشعر. انظر: سيبويه: ج١/١٨٦-١٨٧.

(٣) سيبويه: (الكتاب) ج٣/٥٥٨.

(٤) سيبويه: ج٣/٢٨٦. وانظر قول السيرافيّ في تعليل ردّ نون لدن: «الإضافةُ قد تردُّ الأشياء الذّاهبة»، ومثّل بقوله: تقول: «هذا من لدنك، ولا تقول: من لدُكَ». السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٤/ل١٢٥أ.

الخليل أنَّ (ما) تُركَّب مع حيثُ؛ «لتُدخل حيثُ في الجزاء»[١]. وتبعه سيبويه في ذلك[٢]. قال سيبويه: «ولا يكون الجزاء في حيثُ، ولا في إذْ حتّى يُضَمَّ إلى كلٍّ واحدٍ منهما ما»[٣].

٧- اكتساب صدر المركَّب الاسميّ التأنيث من بقية العناصر[٤]:

قد يكتسب المضاف التأنيث من المضاف إليه، فيترتب عليه معاملته معاملة المؤنث عند إسناد الفعل إليه، ويشترط سيبويه لذلك كون المضاف بعضَ المضاف إليه، إذ قال: «ومثل قولهم: ما جاءتْ حاجتُك، إذ وقع على مؤنث... ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾[٥] وربّما قالوا في بعض الكلام: ذهبتْ بعضُ أصابعه. وإنّما أنّثَ البعض؛ لأنّه أضافه إلى مؤنثٍ هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه؛ لأنّه لو قال: ذهبتْ عبدُ أمِّك، لم يَحسُن»[٦].

---

(١) سيبويه: ج٣/٣٣١. وانظر نقله عن الخليل أيضاً: ج٣/٦٣.

(٢) انظر سيبويه: ج٣/٥٦-٥٧، ٥٨-٥٩، وج٤/٢٢١. وانظر في ذلك ما ورد عن السيرافي: فايز،عبد المنعم: (السيرافي النحويّ في ضوء شرحه لكتاب سيبويه) دار الفكر،دمشق،ط١،١٤٠٣هـ -١٩٨٣م. ص٥٢٦.

(٣) سيبويه: ج٣/٥٦-٥٧. أمّا (إذ) فيظهرُ من كلام سيبويه أنّها حرف عنده إذا ركِّبت معها(ما)، يؤخذُ ذلك من قوله: في باب الجزاء: «فما يُجازى به من الأسماء غير الظروف: مَنْ، وما، وأيُّهُم. وما يُجازى به من الظروف: أيُّ حينٍ ومتى، وأين، وأنّى، وحيثما. ومن غيرهما: إنْ، وإذما». سيبويه: ج٣/٥٦. فعدَّ (إذما) كـ(إنْ) من غير الأسماء والظروف.

(٤) يُعدُّ هذا الأثر واحداً من الأدلة اللغوية على وحدة المركَّب الاسميّ من المضاف، والمضاف إليه.

(٥) يوسف: ١٠. وانظر في هذه القراءة: الفراء: (معاني القرآن) ج٢/٣٦. وأبوحيّان: (البحر المحيط) ج٥/٢٨٥.

(٦) سيبويه: (الكتاب) ج١/٥١. وانظر الشرط نفسه: ج١/٥٣-٥٤. وانظر نصاً آخر في هذا الأثر: ج١/٤٠٢ وج٣/٢٤٧-٢٤٨. وانظر الشواهد التي أوردها سيبويه لاكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه: ج١/٥٢،٥٣. وانظر في ذلك: الفراء: (معاني القرآن) ج٢/٣٦-٣٧، وابن هشام: (مغني اللبيب) ج٢/٥٨٩-٥٩٠، والسيوطي: (همع الهوامع) ج٢/٤٢١.

وصرَّح بعض النحاة بأنَّ المضاف قد يكتسب التذكير من المضاف إليه[1]، ولم أقف عليه في الكتاب.

٨ـ اكتساب صدر المركَّب الاسميّ الظرفية من بقية العناصر :

رأى سيبويه أنَّ بعض الكلمات في العربية قد تُضافُ إلى الظرف؛فتكتسبُ الظرفية منه، وتنصب على الظرفية [2]، فقال في أيّ المضافة إلى يوم: «وتقولُ: قد عرفتُ أيَّ يومٍ الجمعةُ، فتنصبُ على أنَّه ظرفٌ، لا على عرفتُ، وإنْ لم تجعلهُ ظرفاً رفَعْتَ»[3]. فـ(أيَّ) نُصبت على الظرفية عند سيبويه في المثال أعلاه؛ لإضافتها إلى يوم، ولم تنصب على أنَّها مفعول به لـ(عَرَفْتُ).

٩ـ تحوُّل آخر حرف من صدر الاسم المركَّب إلى حرف حشوٍ:

وذلك نحو: حضرَموت، ومعد يكرب في لغة من جعله اسماً مركباً، فالتاء من حضرموت، والباء من معد يكرب هما حرفا الإعراب، أمّا الراء من (حضرَ)، والياء من (معدي) فقد صارا بمثابة حرف حشوٍ في الاسم المفرد، وقد قال سيبويه في عنصري الاسم المركَّب المعرب: «وهما من الإعراب كاسمٍ واحدٍ لم يكُنْ آخِره بائناً من أوَّله»[4].

١٠ـ وجوب نصب التمييز عند إضافة الاسم المميَّز:

قد يُضاف المميَّز إلى تمييزه في بعض الاستعمالات اللغوية في العربية، لكنّ هذه الإضافة تمتنع حينَ يُضاف الاسم المميَّز إلى اسمٍ آخر قبل التمييز[5]؛ ويلزم نصب

---

(١) انظر في ذلك: ابن هشام: ج٢/٥٨٩. والسيوطي: ج٢/٤٢١.

(٢) يُعدُّ هذا الأثر واحداً من الأدلة اللغوية على وحدة المركَّب الاسميّ من المضاف، والمضاف إليه.

(٣) سيبويه: ج١/٢٤٠. وانظر اكتساب: نصف،وذات الظرفية من الظرف المضاف إليه: ج١/٢٢١، ٢٢٢. وانظر في اكتساب المضاف الظرفية من المضاف إليه: ابن هشام: ج٢/٥٩٠-٥٩١.

(٤) سيبويه: ج١/٢٦٨.

(٥) وهذه الصورة من التركيب تدخل تحت المركَّب الاسميّ المتعدد.

التمييز، وقد قال سيبويه في ذلك: «وتقول: هو أشجعُ الناسِ رجلاً، وهما خيرُ الناسِ اثنين، فالمجرور هنا بمنزلة التنوين، وانتصبَ الرجلُ، والاثنان كما انتصب الوجه في قولك: هو أحسنُ منه وجهاً»[1]. وبه علّلَ نصب تمييز مثله من (لي مثلهُ عبداً)، كما انتصب تمييز العدد عشرين؛ إذ حالت النون فيه دون الإضافة، فقال: «لأنَّ (مثل) بمنزلة عشرين، والمجرور بمنزلة التنوين؛ لأنَّه قد منعَ الإضافة كما منع التنوين»[2]. فكأنَّ نون عشرين تنوينٌ ثابتٌ لا يُحذف والتنوين لا يجتمع مع الإضافة في العربية، فامتنعت إضافة عشرين إلى تمييزه، والمضاف إليه (الهاء) في (مثله) هو المجرور الذي بمنزلة التنوين في قول سيبويه: والمجرور بمنزلة التنوين، فهو الذي أوجب نصب العبد من: لي مثله عبداً، والرجل من: هو أشجعُ الناسِ رجلاً.

١١- عدم ترخيم الاسم المصدَّر به المركب الاسميّ المنادى:

رأى سيبويه أنَّ الاسم المصدَّر به المركَّب الاسميّ من المضاف والمضاف إليه والاسم المشتقّ ومعموله لا يُرخَّمُ في النداء، فقال: «ولا يُرخَّمُ مضافٌ، ولا اسمٌ منوَّنٌ في النداء»[3]. وسببُ ذلك أنَّ الترخيم يكون في آخر الاسم، والمضاف، والاسم المشتقّ لماَّ يتمّا، وهذا هو السبب الذي صرَّح به سيبويه، فقال بعد أن ذكر عدم الترخيم: «إنَّما ينبغي أن تحذفَ آخرَ شيءٍ في الاسم، ولا يُحذفُ قبلَ أنْ تنتهي إلى آخرِه؛ لأنَّ المضاف إليه من الاسم الأوَّل بمنزلة الوصل من الذي، إذا قلتَ: الذي قال، وبمنزلة التنوين في الاسم»[3].

١٢- إتباع حركة العلمِ المنادى المنعوت بابنٍ مُضافٍ إلى علمٍ حركةَ ابن:

شبَّه سيبويه إتباعَ حركةِ المنادى العلم المنعوت بابنٍ مُضافٍ إلى علمٍ حركةَ ابن المنعوت به بإتباع حركة نون (ابنم) علامة إعراب الكلمة الظاهرة على الميم، وإتباع

(١) سيبويه: (الكتاب) ج١/ ٢٠٥.

(٢) سيبويه: ج٢/ ١٧٢. وانظر أمثلةً أخرى في الصفحة نفسها.

(٣) سيبويه: ج٢/ ٢٤٠.

حركة راء امرئ علامة إعراب الكلمة الظاهرة على الهمزة، فتُضم النون، والراء في موضع رفع الكلمتين، فتقول: هذا ابنُمٌ، وامرُؤٌ، وتُفتحان في موضع نصبهما، فتقول: رأيتُ ابنَما، وامرأً، وتُكسران في موضع جرِّهما، فتقول: بابنِمٍ، وامرِئٍ، ومثَّل له بقولك: يا زيدَ بنَ عمرو[(١)]، بفتح دال العلم (زيد) إتباعاً لحركة نون ابن.

١٣- مُطابقة العدد (عشرة) المعدودَ تذكيراً، وتأنيثاً في العدد المركَّب:

يُخالفُ العددُ المفردُ (من ثلاثة إلى عشرة) المعدودَ تذكيراً، وتأنيثاً، فيُذكَّر العدد إذا كان المعدودُ مؤنَّثاً، نحو: عشر فتياتٍ، ويُؤنَّثُ العدد إذا كان المعدودُ مُذكَّراً، نحو: عشرة فتيان. لكنَّ العشرة حين تكون جزءاً من الأعداد المركَّبة (من أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ)، فإنَّها تُطابق المعدودَ تذكيراً وتأنيثاً، نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[(٣)]. وقد أشار سيبويه إلى ذلك في كتابه[(٤)].

١٤- صدارة الكلام لما أُضيفَ إلى ما له الصَّدارة:

إذا أُضيفَ اسمٌ إلى ما له الصدارة كاسم الاستفهام، فإنَّ المضاف يتصدَّر الكلام؛ لأنَّ ما أُضيفَ إلى ما له الصدارة له الصدارة، نحو: غلامُ مَنْ عندك؟ وصبيحةَ أيِّ يومٍ سَفَرُك؟...[(٥)]. ولم أقف عليه مُصرَّحاً به في الكتاب.

---

(١) انظر سيبويه: ج٢/٢٠٣. وانظر إيراده شواهد لهذا الاستعمال: ج٢/٢٠٣، ٢٠٤. وانظر في ذلك: المبرد: (المقتضب) ج٤/٢٣١، وفيه القول نفسه بكون المنادى علماً منعوتاً بابن مُضافٍ إلى علمٍ. وانظر ابن يعيش: (شرح المفصَّل) ج٢/٥.

(٢) يوسف: ٤.

(٣) البقرة: ٦٠.

(٤) انظر: سيبويه: (الكتاب) ج٣/٥٥٧، ٥٥٨. وانظر في ذلك: أبو علي الفارسي: (التعليقة) ج٤/٦٠، ٦١، وانظر في ذلك أيضاً: الأنباري: (أسرار العربية) ص١٢٣.

(٥) انظر في ذلك: ابن هشام: (مغني اللبيب) ج٢/٥٩١-٥٩٢.

١٥- إضافة بعض الأسماء المركَّبة إلى الجمل دون المفردات:

قد تُركَّب بعض الأسماء التي تُضاف إلى المفردات؛ فيؤثِّرُ فيها هذا التركيب بأنْ لا تُضاف إلا إلى المركَّبات الإسنادية (الجمل)، وذلك نحو: بعدما، المركَّبة من: بعد، وما، وهو ما أفهمه من نقل سيبويه عن الخليل قوله: «إنَّما لا تعملُ فيما بعدها، كما أنَّ أرى إذا كانت لغواً لم تعمل. . .ونظيرُ إنَّما قول الشَّاعر، وهو المرَّارُ الفَقْعَسيّ:

أعَلاقةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدَما ... أفنانُ رَأسِكَ كالثَّغام المُخلسِ [١]

جعلَ بعدَ معَ ما بمنزلة حرفٍ واحدٍ، وابتدأ ما بعده» [٢]. أيّ أنَّ بعد لا تُضاف إلى المفرد بعد تركيبها مع ما كما كانت تُضافُ إليه قبل التركيب، كما أنَّ (إنَّ) لا تعمل حين تكفُّها (ما) عن العمل، ويُضاف الاسم المركَّب (بعدَما) إلى جملة، لا إلى مُفرد، ويؤيدُ هذا الفهم ما جاء في بعض الشروح [٣].

---

(١) سيبويه: ج٢/١٣٩، وج١/١١٦. وانظر البيت في: المبرد: (المقتضب) ج٢/٥٤. وأبو علي الفارسي: ج١/١٢، من (بعدما) إلى آخر البيت. والأعلم الشنتمري: (شرح أبيات سيبويه) ج١/١٠٧، ٣٣٣.

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج٢/١٣٨-١٣٩.

(٣) انظر قول الأعلم الشنتمري في شرحه البيت الذي استشهد به الخليل: «وبعد لا تليها الجُمل، وجاز ذلك لأنَّ (ما) وُصلتْ بها لتهيأ للجملة التي بعدها، كما فُعِلَ بقلَّما، وربَّما. . . ». الأعلم الشنتمريّ: (شرح أبيات سيبويه) ج ١/١٠٨.

الفصل الثالث

معالجة الظواهر التي تتصل بالتركيب الاسميّ

- المطابقة
- الفصل بين أجزاء المركّب الاسميّ
- حذف بعض أجزاء المركّب الاسميّ وحلول الباقي محلّ المحذوف

المطابقة[1]

درس سيبويه المطابقةَ بين بعض العناصر التي تأتلفُ منها بعض المركّبات الاسميّة، وسجَّل نتائجَ هذه الدِّراسة. وممّا جاء في ذلك:

أولاً- المطابقة بين الاسم المتبوع وتابعه في الإعراب:

المطابقةُ في الإعرابِ خاصةٌ بالمركّب الاسميّ المؤلّف من الاسم المتبوع وتابعه، وتكونُ بين ما يلي:

١- المنعوت ونعته:

صرَّحَ سيبويه في كتابه بالمطابقة بين المنعوت ونعته في الإعراب، وكانَ تعليلُهُ هذه المطابقة بينهما مبنياً على نَظَرِه إليهما على أنَّهما وحدةٌ لغويةٌ واحدة كالاسم المفرد، فقال في (مررتُ برجلٍ ظريفٍ): «فصارَ النعتُ مجروراً مثلَ المنعوتِ؛ لأنَّهما كالاسم الواحد»[2]. يستوي في ذلك كون المنعوت نكرةً، أو معرفةً[3]. ومهما تعدَّدت النعوت، فإنَّها تُطابقُ المنعوتَ في إعرابه، قال سيبويه في ذلك: «فإنْ أطلتَ النعتَ، فقلتَ: مررتُ برجلٍ عاقلٍ كريمٍ مسلمٍ، فأجْرِه على أوّلِه»[4].

---

(١) أتناول في هذا المبحث دراسة سيبويه المطابقة بين بعض عناصر بعض المركّبات الاسميّة، كالمطابقة بين المتبوع وتابعه في: الإعراب، والتعريف، أو التنكير، والإفراد، أو التثنية، أو الجمع، والتذكير، أو التأنيث. وكذلك المطابقة أو المخالفة بين المميِّز (العدد) وتمييزه (المعدود) في التأنيث، أو التذكير.

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج١/ ٤٢١. وانظر في هذه المطابقة: ابن السرّاج: (الأصول) ج٢/ ٢٣. والسيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٢/ل١٤٢ أ، وعلّل المطابقة بوحدةِ المنعوت ونعته. والزمخشريّ: (المفصّل) ص١٥٠. وابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٣/ ٥٠.

(٣) انظر سيبويه: ج٢/ ٨.

(٤) سيبويه: ج١/ ٤٢٢.

ويستوي في مطابقة النعتِ المنعوتَ في إعرابه كونُ النعتِ حقيقياً، أو سببياً[1]. كما يستوي بالوقوعِ في موضعِ النعت، وأداء وظيفته: الاسمُ المفرد الذي تظهرُ عليه علامة إعراب مُطابقةٍ للمنعوت، أو تُقدَّر، والمركَّب الاسميّ المُصدَّر باسمٍ تظهر عليه علامة إعرابٍ مُطابقةٍ للمنعوت، أو تُقدَّر، والمركَّب الاسميّ الوظيفيّ الذيّ يؤلَّف من مُسنَدٍ ومُسنَدٍ إليه، أو من حرفِ جرٍّ، واسمٍ مجرورٍ به، ولكن المركَّب الاسميّ الوظيفيّ لا تؤديّ بعض عناصره وظيفةَ النعت دون بعضٍ، فليس أحدُ عناصره أولى بحمل علامة إعراب الموضع الذي هو فيه وهو النعت، بل المركَّب كلّه في موضع نعتٍ، فيكون في موضع رفعٍ، أو نصبٍ، أو جرّ بحسب موضع المنعوت. ويُنسَبُ إلى سيبويه كون المركَّب الاسميّ الوظيفيّ كالاسم المفرد في الموضع (النعت)، دونَ أنْ يحملَ عنصرٌ من عناصره علامة إعراب هذا الموضع؛ بل المركَّبُ كلّه في موضع رفعٍ، أو نصبٍ، أو جرٌّ بحسب المنعوت، إذ قال: «قد يقعُ الشيء موقعَ الشيء، وليسَ إعرابُهُ كإعرابه، وذلكَ قولُكَ: مررتُ برجلٍ يقولُ ذاكَ، فيقولُ في موضعِ قائلٍ، وليسَ إعرابُه كإعرابه»[2]. فالفعل (يقولُ) صدر المركَّب الإسناديّ الواقع نعتاً ـ لم يحملْ علامة إعرب مطابقة للمنعوت(رجل) كما حملها الاسم (قائل)؛ لكنَّ هذا لا يعني عندَ سيبويه أنَّ المركَّب الإسناديّ (يقول ذاك) لم يقعْ في موضع النعت، بل هو واقعٌ فيه عنده كما صرَّح به في أوَّل النصّ أعلاه.

(١) فالنعت الحقيقي نحو الأمثلة التي أوردها سيبويه في النصوصِ أعلاه،والسببيّ: نحو: «مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه». (سيبويه: ج٢/٢٢). وقد صرَّح سيبويه بمطابقة النعتِ السببيّ المنعوتَ في إعرابه، فقال بعدَ أن أورد أمثلةً له: «فإذا كانَ يجري عليه إذا التبسَ بغيره،فهو إذا التبسَ به أحرى أنْ يجريَ عليه». (سيبويه: ج٢/١٩). كما تناول مطابقة النعتِ السببيّ المنعوتَ في إعرابه في بابين:انظر في الأول: سيبويه: ج٢/١٨ وما بعدها.وفي الثاني: سيبويه: ج٢/٢٢.

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج٢/١٣٢. وانظر في ذلك السيرافيّ: ج٣/ل٤ ب.

٢ـ الاسم المبدَل منه والبدل[١]، وعناصر العدد المعطوف:

تناول سيبويه مطابقة البدل الاسم المبدل منه في إعرابه، ومطابقة المعطوف عطف نسقٍ الاسم المعطوف عليه في باب «هذا باب مجرى النعت على المنعوت، والشريك على الشريك، والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك»[٢]. ويعني سيبويه بالشريك على الشريك: المعطوف عليه عطف نسقٍ والمعطوف كما تدلُّ عليه أمثلتُه[٣]. ولا يعنينا في هذه الدراسة من المعطوفُ عطفَ نسقٍ غير العدد المعطوف الذي يدخلُ معنا في المركَّبات الاسميَّة، إذ يُطابق المعطوف المعطوفَ عليه في إعرابه، كما أنَّ كلَّ اسمٍ معطوفٍ يُطابق الاسم المعطوف عليه في إعرابه.

٣ـ الاسم المؤكَّد وتوكيده:

صرَّح به سيبويه حين شبَّه التوكيد بالنعت في مطابقته متبوعه، فقال بعدَ أن مثَّل بالتوكيد (مررتُ به هو هو، ومررتُ به نفسه): «ولستَ تُريد أن تُحلِّيهُ بصِفةٍ، ولا قرابةٍ كأخيك، ولكنَّ النحويين ذا عندهم صفة؛ لأنَّ حاله كحال الموصوفِ، كما أنَّ حال الطويل وأخيكَ في الصِّفة بمنزلة الموصوف في الإجراء؛ لأنَّه يلحقها ما يلحق الموصوف من الإعراب»[٤].

---

(١) ويشملُ البدلُ من وجهة نظر هذا البحث: الاسم المعطوف عليه عطف بيان والمعطوف، عُد إلى ص ١٣٣ وما بعدها من هذا البحث. ولم أقف على تصريحٍ لسيبويه بمطابقته المعطوف عليه، لكنّ المطابقة تُفهم من أمثلته: انظر: ج٢/١٢.

(٢) سيبويه: ج١/٤٢١ وما بعدها. كما كان سيبويه يوردُ بعض الأمثلة التي يجيء فيها البدل، ثُمَّ يذكر جواز الرفع على تقدير أنَّه من جملة أخرى، وهذا يؤيدُ كون المطابقة بين الاسم المبدل منه والبدل في الإعراب هي الأولى مع تنبيهه إلى جواز الاستئناف. انظر: ج٢/١٥، ١٦.

(٣) انظر سيبويه: ج١/٤٢٩ وما بعدها.

(٤) سيبويه: (الكتاب) ج٢/٣٨٥-٣٨٦.

ويُلحظُ أنَّ سيبويه يستعملُ الكلمة (جرى) ومُشتقّاتها[١] في الدلالة على المطابقة في الإعراب، ولم أقف على استعماله كلمة (المطابقة) دالاً بها على مطابقة المتبوع تابعه في إعرابه.

وبناءً على دراسة سيبويه المطابقة بين المتبوع وتابعه في الإعراب، فقد تقرَّر عنده وحدة العامل في المنعوتِ ونعته، وقد صرَّح في أكثر من موضع في كتابه بعدم جواز كون الصفة المُجمَلَة نعتاً لأسماء مُفصَّلة قبلها؛ لأنّ العوامل في تلك الأسماء اختلفت، فقال: «وممّا لا يجوزُ فيه الصِّفةُ: فوقَ الدّار رجلٌ، وقد جئتُكَ بآخرَ عاقلين مُسلِمَين. وتقولُ: اصنَع ما سرَّ أخاكَ، وأحبَّ أبوك الرجلان الصَّالحان. على الابتداء، وتنصبُه على المدح والتعظيم... وإن شئتَ نصبتَ على الشَّتْم، وذلك قولك: اصنع ما ساء أباكَ، وكَرِهَ أخوكَ الفاسِقَينِ الخبيثَين. وإن شاءَ ابتدأ. ولا سبيلَ إلى الصِّفة في هذا، ولا في قولك: عندي غلامٌ، وقد أتيتُ بجاريةٍ فارهَينِ؛ لأنَّك لا تستطيعُ أن تجعلَ فارهَينِ صفةً للأوَّل والآخِر، ولا سبيلَ أن يكون بعض الاسم جرّاً وبعضُه رفعًا؛ فلمّا كان كذلك صار بمنزلة ما كان معه معرِفةٌ من النَّكرات؛ لأنَّه لا سبيل إلى وصف هذا، كما أنَّه لا سبيل إلى وصف ذاك»[٢]. ونقل مثل ذلك عن الخليل[٣]. ويستوي في ذلك كون الأسماء المتقدِّمة على الوصف المجمل في مواضع مختلفة في الإعراب، كأن يكون بعضُها مجروراً، وبعضها منصوباً، أو مرفوعاً، أو متشابهة في الإعراب كالرفع مثلاً، لكنَّ كلَّ واحد مرفوعٌ من جهة مختلفةٍ عن

---

(١) والمصطلح (جرى) ورد في« هذا بابُ مجاري أواخر الكلم في العربية ». (سيبويه: ج١ / ١٣ وما بعدها). وتناول فيه سيبويه علامات الإعراب والبناء في العربية. وورد مصطلح المطابقة في (المفصَّل) للزمخشري: ص١٥٠.

(٢) سيبويه: ج ٥٧/٢ - ٥٨. وانظر في ذلك: ج٢ / ١٥٠ - ١٥١، ١٩٥. وانظر المبرد: (المقتضب) ج٤ / ٣١٥.

(٣) انظر سيبويه: (الكتاب) ج٢ / ٥٩. وانظر في كون العامل في النعت هو العامل في المنعوت: المبرد: (المقتضب) ج٤ / ٣١٥.

الآخر. وقد جاء في شرح السيرافيّ ذلك: «جملة هذا الباب أنْ يتقدَّمَ اسمان، أو أسماء قد أُعرِبتْ بإعرابٍ مُختلف، أو إعراب واحدٍ من جهتين مختلفتين؛ فلا يُمكن جمعُ صفاتها، أو تثنيتُها بلفظٍ واحدٍ محمول على الإعراب الأوَّل؛ فتُحمَلُ على شيءٍ يجتمعان فيه ممّا يصحُّ اجتماعهما»(١).

واشترط سيبويه لمطابقة الوصف المجمل الأسماء المفصَّلة قبله على أنّه نعتٌ لها مع اشتراطه وحدة العامل في الأسماء المفصَّلة: أن تتحد تلك الأسماء في التعريف والتنكير، يدلُّ على ذلك قوله في آخر نصِّه السَّابق: «فلَّما كان كذلك صار بمنزلة ما كان معه معرفةٌ من النَّكرات؛ لأنَّه لا سبيل إلى وصف هذا، كما أنَّه لا سبيل إلى وصف ذاك»(٢). ونقلَ مثله عن الخليل(٣).

وكالنعت في كون العامل فيه هو العامل في المنعوت عند سيبويه: الاسم المبدلُ منه والبدل(٤). والاسم المؤكَّد وتوكيده؛ لأنَّ سيبويه شبَّه التوكيد في إتباعه المؤكَّد بإتباع النعت المنعوت في إعرابه(٥)، فيُفهمُ منهُ أنَّه مثله في وحدة العامل عنده، ولم أقف على تصريحه بذلك. وكذلك عناصر العدد المعطوف، يُفهمُ ذلك من تمثيله بنداء العدد المعطوف: يا ثلاثةً وثلاثين، ونصب المنادى من العدد المعطوف عليه والمعطوف على أنّه بمنزلة اسمٍ واحد ممطول، وعدم جواز الفصل بينهما عنده

---

(١) السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٢/ل١٨٤أ. وانظر في ذلك أيضاً قول أبي عليّ الفارسيّ: «لم يُجروا الصِّفة المثنّاة إذا اختلف العاملان على موصوفيها، فنصبوها، أو رفعوها على أنَّها من جملة ثانية».
أبو علي الفارسيّ: (التعليقة) ج١/٢٥٨. وانظر في ذلك: ج١/٢٥٧، ٢٥٩. وانظر في كون ذلك هو مذهب سيبويه: السيوطي: (همع الهوامع) ج٣/١٢٤.

(٢) سيبويه: ج٢/٥٨. وانظر في ذلك: ابن السرَّاج: (الأصول) ج٢/٤١.

(٣) انظر سيبويه: ج٢/٥٩.

(٤) عُد إلى ص ١٣٣ من هذا البحث. وعطف البيان كالبدل من وجهة نظر هذه الدراسة.

(٥) انظر سيبويه: ج٢/٣٨٥-٣٨٦. وانظر ص ١٣٦ وما بعدها من هذا البحث.

بتكرير أداة النداء(يا)[1]، أي أنَّهما يُناديان بأداة نداء واحدة، فيؤخذُ منه أنَّهما يقعان معمولين لعاملٍ واحدٍ في غير النداء كما نوديا بأداة واحدة، ولم أقف على تصريحٍ لسيبويه بذلك.

قطع المطابقة في الإعراب[2]:

يظهر لي أنَّ سيبويه رأى جواز قطع مطابقة التابع متبوعه في: النعت، والبدل[3] والتوكيد المعنويّ. وأودُّ أن أُشير إلى أننا عند قطع المطابقة في الإعراب لسنا أمام مركَّبٍ اسميّ، بل أمام عناصر لغوية مستقلٍ بعضها عن بعض.

أمّا قطع المطابقة في النعت، فيؤخذ من تمثيل سيبويه بأمثلة يرد فيها نعتٌ ومنعوت، ثمَّ يذكر أنَّ هناك احتمال إعرابٍ آخر تُقطعُ فيه مطابقة النعت منعوته في إعرابه، ويُعربُ إعراباً آخرَ لا يكون فيه نعتاً، بل يؤدي وظيفةً نحويةً أخرى مستقلةً عن المنعوت كقوله في النعت: «ومنه أيضاً: مررتُ برجُلينِ مُسلمٍ وكافرٍ، جمعتَ الاسمَ، وفرَّقت النعتَ. وإنْ شئتَ كان المسلم والكافر بدلاً... وإن شاءَ رَفَعَ، كأنَّه أجابَ من قال: فما هما؟»[4]. كما يؤخذُ من كلام سيبويه في: «باب ما ينتصب على التعظيم والمدح»[5]، و«باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم

---

(١) انظر سيبويه: (الكتاب) ج٢ / ٢٢٨.

(٢) استعمل سيبويه عبارة: قطع لكنَّه استعملها للمرفوع على الابتداء إذ قال في عنوان باب تناول فيه قطع المطابقة: «هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، وإن شئتَ جعلته صفةً فجرى على الأوّل، وإن شئتَ قطعته فابتدأته» .سيبويه: ج٢ / ٦٢.

ولن أتناول في هذا المبحث غير قطع مطابقة التابع متبوعه الذي يؤلِّف معه مركَّباً اسمياً حين يُطابقه في الإعراب.

(٣) ومعه عطف البيان من وجهة نظر هذه الدّراسة. وانظر في قطع المطابقة فيما يُمكن إعرابه عطف بيان: سيبويه: ج٢/٧٤.

(٤) سيبويه: ج١ / ٤٣١. وانظر في ذلك: ج١ / ٤٣٢، ٤٣٣.

(٥) سيبويه: ج٢ / ٦٢ وما بعدها.

وما أشبهه»[١]. إذ أورد فيهما أمثلة ذكر أنَّ ما يُعربُ نعتاً فيها قد يُنصب على المدح، أو الذَّم، أو التَّرَحُّم[٢]، أو على تقدير الفعل (أعني)[٣] إذا لم يكن المنعوت به دالاً على مدح، أو ذمٍّ، أو ترحُّم. وقد يُرفع على الابتداء[٤].

وأمَّا قطع المطابقة في البدل، فيؤخذ من إعرابه التابع في نحو: «مررتُ برجلين مسلمٍ وكافرٍ»[٥]- نعتاً، أو بدلاً، ثُمَّ ذكره أنَّه يجوزُ فيه الرفع وقطع المطابقة في الإعراب. فالبدل في ذلك كالنعت عند سيبويه؛ لأنَّه أعربَ التابع نعتاً أو بدلاً، ثُمَّ ذكر جواز قطع المطابقة، ورفع الوصف؛ فيُفهمُ منه جواز قطع المطابقة في البدل كما جاز في النعت[٦].

وأمَّا قطع المطابقة في التوكيد المعنويّ، فيؤخذُ من نقل سيبويه عن الخليل، إذ قال: «وسألتُ الخليل رحمه الله عن: مررتُ بزيدٍ، وأتاني أخوهُ أنفسُهما؟فقال: الرَّفع على هما صاحباي أنفسُهما، والنصب على أعنيهما»[٧]. فالتوكيدُ في هذا التمثيل لم يُطابق الاسمين: (زيد)، و(أخوه) المختلفين في الإعراب، بل هو من جملةٍ أخرى عند الخليل[٨].

---

(١) سيبويه: ج٢/ ٧٠ وما بعدها.

(٢) انظر في النصب على التَّرحُّم: سيبويه: ج٢/ ٧٤، ٧٥.

(٣) انظر النصب على تقدير الفعل (أعني): سيبويه: ج٢/ ٧٤.

(٤) انظر في ذلك سيبويه: (الكتاب) ج٢/ ٦٠، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٨، ٧١، ٧٥.

(٥) انظر سيبويه: ج١/ ٤٣١. وانظر في ذلك: ج١/ ٤٣٢، ٤٣٢.

(٦) وانظر في ترك مطابقة البدل: سيبويه: ج٢/ ١٥، ١٦، ١٧، ١٥٠-١٥١.

(٧) سيبويه: ج٢/ ٦٠.

(٨) وهذا النصّ يؤيد القول السّابق في كون العامل في التوكيد هو العامل في الاسم المؤكَّد، إذ لم يتبع اللفظ الدَّال على التوكيد (أنفسهما) شيئاً من الاسمين قبله لاختلاف العامل فيهما، فزيد مجرورٌ بحرف الجرّ وأخوه فاعل. فرفع (أنفسهما) عند الخليل على كون التوكيد من جملةٍ أخرى، وكذلك النصب. انظر في كون العامل في التوكيد هو العامل في الاسم المؤكَّد ص ٢٢٩ من هذا البحث.

وأمّا التوكيد اللفظيّ، والعدد المعطوف (المركّب الاسميّ)، فلم أقف في الكتاب على شيءٍ يدلُّ على أنَّ سيبويه يُجيزُ ترك المطابقة فيهما.

متى يجوز قطع المطابقة في الإعراب؟

يظهرُ لي أنَّ سيبويه لا يرى جواز قطع المطابقة في الإعراب بين المتبوع وتابعه الذي يُؤلِّفُ معه مركّباً اسمياً حينَ يؤدي القطع إلى عدم وضوح مُراد المرسل. يؤخذُ ذلك ممّا يلي:

١- أنَّ سيبويه علّل مطابقة المنعوت نعته في إعرابه بكونها بمنزلة اسمٍ مفردٍ، فهما يدلان معاً على حقيقةٍ مفردةٍ كما يدلُّ الاسم المفرد[1].

٢- أنَّ سيبويه يرى وجوب النعت حين لا يُعرفُ المنعوت إلا بنعته، وأنَّ الاسم الذي لا يُعرف المراد به إلا بنعته - لا يتمُّ إلا بعد ذكر النعت[2]. فيُفهم منه أنَّ وجوب ذكر النعت يصحبه وجوب المطابقة في الإعراب ليتبينَ أنَّه نعت الاسم وتمامه.

٣- أنَّ سيبويه علّل جواز قطع مطابقة البدل الاسمَ المبدَلَ منه بأنّه لم ينقض معنى، فقال بعد أن أورد شاهداً له: «والرفعُ جائزٌ قويٌّ؛ لأنَّه لم ينقض معنى»[3]. فيُفهمُ منه أنَّه لو نقض معنى لم يجُز. كما نقل عن الخليل بعدَ أن أوردَ أمثلةً، وشواهدَ قُطعت فيها المطابقة ونُصب الوصفُ على المدح - أنَّه جاز القطعُ لعلم المخاطَب بالمراد، فقال: «وزعَمَ الخليلُ أنّ نصب هذا على أنَّك لم تُرد أن تُحدِّثَ النّاس، ولا مَنْ تُخاطِبُ بأمرٍ جهلوه، ولكنَّهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ، فجعله ثناءً وتعظيماً، ونصبه على الفعل»[4]. لذا فإنَّ قطع المطابقة في الإعراب بين التّابع ومتبوعه لا يجوزُ إذا أوقعَ في اللبس.

---

(١) انظر سيبويه: ج١/ ٤٢١-٤٢٢.

(٢) انظر سيبويه: (الكتاب) ج١/ ٨٨.

(٣) سيبويه: ج٢/ ١٦.

(٤) سيبويه: ج٢/ ٦٥-٦٦. وانظر في ذلك قول ابن هشام: «ويجوزُ قطعُ الصِّفة المعلوم موصوفها حقيقةً، أو ادعاءً». ابن هشام: (شرح قطر الندى) ص٤٧٨. فالقطعُ مقرونٌ بالعلم بالموصوف.

حكم تابع المنادى:

صرَّح سيبويه بالإعراب الذي يكون عليه المنادى في نظره، فقال: «اعلم أنَّ النداء كلّ اسمٍ مضاف فيه؛ فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهاره. والمفردُ رفعٌ وهو في موضع اسمٍ منصوب»(١). ونقلَ مثله عن الخليل(٢). أما حكم تابع المنادى، فهو بحسب المنادى نفسه الذي قد يكونُ مفرداً، وقد يكون غير مفرد.

١ـ حكم تابع المنادى المرفوع:

سبقَ القول إنَّ المنادى المفرد يُرفعُ في اللفظ، وهو في محلِّ نصب(٣) عند سيبويه والخليل. أمَّا تابعه فيختلفُ حكمه الإعرابيّ في حال إفراده عنه في حال إضافته، وهو كما يلي:

أمّا التابع المفرد للمنادى المفرد غير (أيّ)، و(أيّة)، واسم الإشارة، فقد نقل سيبويه عن الخليل أنّه يُرفع إتباعاً للفظ المنادى، وينصَبُ إتباعاً لموضع المنادى الذي سبق القولُ إنَّه موضعُ نصب عند الخليل وسيبويه(٤). قال: «قُلتُ أرأيتَ قولهم: يا زيدُ الطويلَ، علامَ نصبوا الطويلَ؟ قال: نُصِب؛ لأنَّه صفةٌ لمنصوب. قال: وإن شئتَ كانَ نصباً على أعني(٥). فقلتُ: أرأيت الرفع على أيِّ شيءٍ هو إذا قال: يا زيدُ الطويلُ؟ قال: هو صفةٌ لمرفوع»(٦). فالمطابقةُ تكونُ بين المنادى المفرد المضموم

---

(١) سيبويه: ج٢/١٨٢.

(٢) انظر سيبويه: ج٢/١٨٣.

(٣) هذا إذا كان المفرد معرفةً، وانظر في كون المراد به المفرد المعرفة: سيبويه: ج٢/٢٨٨.

(٤) عُد إلى الصفحة السابقة في هذا البحث.

(٥) إذا كان النصبُ على تقدير فعل، فإنّنا لسنا أمام مركّب اسميّ من منعوت ونعته، بل (الطويل) من جملة أخرى.

(٦) سيبويه: (الكتاب) ج٢/١٨٣. وانظر في ذلك: ج٢/١٩٢. وانظر الحكم نفسه في لفظ التوكيد المعنويّ إذا كان مفرداً: ج٢/١٨٤، ١٩٢. وهو قوله: «يا تميمُ أجمعون،وأجمعين». وانظر الحكم نفسه في عطف البيان،أو بدل الكلّ(وهما شيء واحد من وجهة نظر هذه الرسالة): ج٢/١٨٤-١٨٥، ١٩٢. وهو قوله: «يا هذا زيدُ، وإن شئتَ قلت: زيداً». وانظر في حكم تابع المنادى المفرد المرفوع: ابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٢/٢ وما بعدها.

وتابعه المفرد: برفع التابع مراعاة للفظ المنادى، أو بنصبه مراعاةً لموضع المنادى وهو النصب.

وأمَّا المفرد المعرَّف بـ(أل) تابع: أيّ، وأيّة، واسم الإشارة، فإنَّه يُرفع، نحو: يا أيُّها الرجلُ ويا هذا الرجلُ(١).

وأمَّا التابع المُضاف للمنادى المفرد المرفوع، فإنَّه يُنصبُ، نحو: «أزيدُ أخا ورقاء»(٢)، و«يا زيدُ ذا الجمَّة»(٣)، و«يا هذا ذا الجمَّة»(٤)، و«يا زيدُ نفسَه، ويا تميمُ كلَّكم، ويا قيسُ كلَّهم»(٣). وعلّة ذلك ـ كما نقلَ سيبويه عن الخليل ـ أنَّ «المضاف إذا وُصِفَ به المنادى؛ فهو بمنزلته إذا ناديته؛ لأنَّه هنا وصفٌ لمنادى في موضع نصب، كما انتصب حيثُ كان منادى؛ لأنَّه في موضع نصب»(٣). فالذي أفهمه منه أنَّ علة نصب التابع المضاف هي أنَّ المنادى المفرد موضعه نصب؛ فالتابع المضاف يطابقه في الموضع دون اللفظ، ولم يُرفع التابع المضاف كما جاز ذلك في التابع المفرد؛ لأنَّ التابع المضاف لو وقع في موضع المنادى لنُصب؛ لذا طابق المنادى في الموضع فقط، في حين لو وقع التابع المفرد في موضع المنادى لرفع؛ لذا جاز فيه المطابقة على الموضع، وعلى اللفظ.

٢ـ حكم تابع المنادى المنصوب(٥):

نقلَ سيبويه عن الخليل أنَّ التابع المفرد للمنادى المضاف يُنصبُ مثله، نحو: «يا أخانا زيداً أقبل»(٦)؛ لأنَّ المنادى المضاف كما قال: «منصوبٌ في موضع

---

(١) انظر سيبويه: ج٢/١٨٨، ١٨٩، ١٩٢. وانظر في ذلك: السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٣/ل٣٧ ب-٣٨أ.

(٢) سيبويه: ج٢/١٨٣.

(٣) سيبويه: ج٢/١٨٤.

(٤) سيبويه: ج٢/١٨٨، ١٨٩-١٩٠.

(٥) لم أقف على شيء في تابع المنادى المفرد المنصوب في الكتاب(النكرة غير المقصودة).

(٦) سيبويه: (الكتاب) ج٢/١٨٤.

نصب »[١]. فتابعه يُطابقُه في الموضع واللفظ. كما نقل سيبويه عن الخليل أنَّ بعض العرب رفعوا التابع المفرد للمنادى المضاف، فقالوا: « يا أخانا زيدُ »[١]. ونقل عن يونس في (يا أخانا زيدُ) أنّ « هذا بمنزلة قولنا: يا زيدُ، كما كان قوله: يا زيدُ أخانا، بمنزلة: يا أخانا، فيُحملُ وصفُ المضاف إذا كان مفرداً بمنزلته إذا كان منادى. ويا أخانا زيداً، أكثر في كلام العرب »[١]. فرفع (زيد) على افتراض أنَّه منادى، فله حكم المنادى المفرد.

أمَّا التابع المضاف للمنادى المنصوب، فإنَّه يُنصبُ مثله، يؤخذُ هذا من قول الخليل الذي نقله عنه سيبويه: « المنادى إذا وُصِفَ بالمضاف، فهو بمنزلته إذا كان في موضعه »[٢]. فما دام بمنزلته إذا كان منادى فهو منصوب؛ لأنَّ المنادى المضاف حكمه النصب[٣].

حكم تابع اسم (لا) النافية العاملة عمل (إنَّ):

إذا كان اسم لا النافية العاملة عمل إنَّ مُفرداً، فهو كالمنادى المفرد المبنيِّ على الضمّ من حيثُ كونه مبنياً في اللفظ على علامة بعينها، وكونه في موضع من الإعراب علامته مخالفةٌ للعلامة التي بُنيَ عليها[٤]. فاسم لا المفرد يبنى على الفتح، وتابعُه إمّا أن يُنصبَ إتباعاً للفظه، نحو: « لا غلامَ ظريفاً لك »[٥]. مع أنَّ الفتحة في اسم (لا) المفرد فتحة بناء عند سيبويه؛ لأنَّه يُركَّب مع (لا) تركيب

---

(١) سيبويه: ج٢ / ١٨٥.

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج٢ / ١٨٤.

(٣) انظر سيبويه: ج٢ / ١٨٢.

(٤) انظر في تشبيه اسم لا النافية العاملة عمل إنَّ إذا كان مفرداً بالمنادى المفرد المعرفة في النداء في أنَّ لفظ إعرابه ليس كموضعه: سيبويه: ج٢ / ٢٨٨.

(٥) سيبويه: ج٢ / ٢٨٨. ولا تعنينا هنا لغة مَنْ يُركِّب اسم لا مع تابعه تركيب خمسة عشر؛ لذا فلن أتطرَّق إليها؛ لأنّي معنيٌّ هنا بدراسة المطابقة بين التابع ومتبوعه فقط. وانظر في نصب تابع اسم(لا) المضاف أو الشبيه بالمضاف الذي لا يُركَّب مع (لا) تركيب خمسةَ عشرَ: سيبويه: ج٢ / ٢٨٩، ٢٩٠.

خمسةَ عشرَ[1]. وإمَّا أنْ يُحملَ تابع اسم لا على موضع لا مع اسمها، وهو الرفعُ على الابتداء[2]، نحو «قول العرب: لا مالَ لهُ قليلٌ ولا كثيرٌ، رفعوه على الموضع»[3].

ثانياً ـ المطابقة بين الاسم المتبوع وتابعه في التعريف والتنكير:

درس سيبويه المطابقة بين الاسم المتبوع وتابعه في التعريف والتنكير، وممّا جاء في ذلك:

١ـ المنعوت ونعته:

رأى سيبويه في دراسته اللغة العربية لزوم مطابقة النعت منعوته في التعريف والتنكير، فصرَّح به في كتابه، قال: «واعلم أنّ المعرفة لا توصفُ إلا بمعرفة، كما أنّ النكرة لا توصفُ إلا بنكرة»[4]. فأسلوب الحصر الذي استعمله سيبويه في الإخبار عن هذه الظاهرة اللغوية في العربية يُفيدُ جزمَه بهذه النتيجة بعد دراسته النصوص العربية. كما نقل عن الخليل[5]، ويونس[6] المطابقة بين المنعوت ونعته في التعريف، والتنكير. ويستوي في ذلك: النعت الحقيقي، والنعت السببي، ولم أقف عليه مُصرَّحاً به في الكتاب، وصرَّح به بعض النحاة بعد سيبويه[7].

وللزوم المطابقة بين المنعوت ونعته في التعريف والتنكير، فقد أعرب سيبويه

---

(١) انظر في كون اسم لا المفرد مركَّباً معها تركيب خمسةَ عشرَ: سيبويه: (الكتاب) ج٢/٢٨٨.

(٢) انظر نقل سيبويه عن الخليل أنَّ «(لا رجلَ) في موضع اسمٍ مبتدأ». سيبويه: ج٢/٢٩٣.

(٣) سيبويه: ج٢/٢٩٢.

(٤) سيبويه: ج٢/٦. وانظر تصريحه بذلك أيضاً: ج١/٣٦١، وج٢/١٧، ٢٢٩. وانظر نصوصًا غيرها تفيد نعت النكرة بالنكرة، والمعرفة بالمعرفة: ج٢/٦، ٧، ٨، ٩، ١٣، ١٤، ١١٣.

(٥) انظر سيبويه: ج٢/١٢٠-١٢١.

(٦) انظر سيبويه: ج٢/١١٢-١١٣. وانظر في مطابقة النعت منعوته في التعريف والتنكير: أبو عليّ الفارسيّ: (التعليقة) ج١/٢٥٦. وابن السرّاج: (الأصول) ج٢/٢٣، ٣٣. والزمخشريّ: (المفصَّل) ص١٥٠. وابن هشام: (شرح قطر الندى) ص٢١٠.

(٧) انظر الزمخشريّ: ص١٥٠.

الوصف المجمل لاسمين أو أسماء مفصَّلة بعضُها نكرة، وبعضها معرفة، نحو: هذان رجلان وعبد الله منطلقينَ، أعربه حالاً، فقال: «وإنَّما نصبتَ المنطلقين؛ لأنَّه لا سبيل إلى أن يكون صفةً لعبد الله، ولا أن يكون صفةً للاثنين؛ فلمّا كان ذلك مُحالاً جعلته حالاً صاروا فيها»[١]. كما نقل عن الخليل أنَّه «لا يجوز أن تصف النكرة والمعرفة»[٢]، والسبب في ذلك أنَّك لا تستطيع أن تجعل الصفةَ «بعضها نكرة، وبعضها معرفة»[٢].

٢ـ الاسم المبدَل منه والبدل:

ذكر سيبويه أنَّه قد تُبدل المعرفة من النكرة، نحو: «مررتُ برجُلٍ عبدِ الله»[٣]. وعدَّ منه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ﴾[٤]. وأورد لذلك شواهد من لغة العرب[٥]. لكنَّه استثنى من ذلك الضمير، فالضميرُ لا يُبدلُ من النكرة عند سيبويه، فقال في (بابٌ لا تكونُ هو وأخواتها فيه فصلاً، ولكن يكُنَّ بمنزلة اسمٍ مبتدأ)[٦]: «وذلك قولك: ما أظنُّ أحداً هو خيرٌ منك، وما أجعلُ رجلاً هو أكرمُ منك، وما إخالُ رجلاً هو أكرمُ منك. لم يجعلوهُ فصلاً وقبلَه نكرةٌ، كما أنَّه لا يكونُ وصفاً ولا بدلاً لنكرة»[٧].

كما رأى سيبويه أنَّ النكرة قد تبدلُ من المعرفة، وعدَّ منه قوله تعالى:

---

(١) سيبويه: (الكتاب) ج٢/ ٨١. وانظر في ذلك: المبرد: (المقتضب) ج٤/ ٣١٤، ٣١٦.

(٢) سيبويه: ج٢/٥٩.

(٣) سيبويه: ج٢/ ١٤. وانظر في جواز إبدال المعرفة من النكرة: «باب بدل المعرفة من النَّكرة والمعرفة من المعرفة». ج٢/ ١٤ وما بعدها.

(٤) الشُّورى: ٥٢، ٥٣. وانظر سيبويه: ج٢/ ١٤.

(٥) انظر سيبويه: ج٢/ ١٥، ١٦.

(٦) انظر الباب: سيبويه: ج٢/ ٣٩٥ وما بعدها.

(٧) سيبويه: ج٢/ ٣٩٥-٣٩٦.

﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[1]. كما أعربَ سيبويه النكرة (رجل) بدلاً من المعرفة (زيد) في: «هذا زيدٌ رجلٌ منطلقٌ»، وحمَلَه على الآية السّابقة[2].

وقد تبع سيبويه في ذلك عددٌ من النحاة[3].

٣ـ الاسم المؤكَّد وتوكيده:

رأى سيبويه أنَّ ألفاظ التوكيد المعنوي تؤكِّدُ بها المعرفة، يُفهمُ ذلك من قوله في الضمير المنفصل بعدَ أن نفى جواز مجيئه فصلاً بعد النكرة: «كما أنّه لا يكونُ وصفاً ولا بدلاً لنكرة، وكما أنَّ كلَّهم وأجمعين لا يُكرَّران على نكرة، فاستقبحوا أن يجعلوها فصلاً في النكرة كما جعلوها في المعرفة. لأنَّها معرفةٌ، فلم تصِر فصلاً إلا لمعرفة، كما لم تكن وصفاً ولا بدلاً إلا لمعرفة»[4]. فالذي أفهمه أنَّ ألفاظ التوكيد المعنوي، نحو: كلّ، وأجمعين يوكَّد بها المعرفة دون النكرة. كما يُفهم من قوله السابق في الضمير المنفصل: «لا يكونُ وصفاً ولا بدلاً لنكرة». ـ أنّ التوكيد اللفظيّ يُطابق الاسم المؤكَّد في تعريفه وتنكيره؛ لأنَّ الضمير الذي يتكلّم عنه سيبويه

---

(١) العَلَق: ١٥، ١٦. وانظر سيبويه: ج٢/٩، ٨٦.

(٢) انظر سيبويه: ج٢/٨٦. وانظر قول السيرافيّ في شرح إعراب سيبويه المثال اعلاه: «وتقديرهُ:هذا زيدٌ رجلٌ منطلقٌ،فتُبدِلُ (رجل) من (زيد) ثُمَّ تحذفُ الموصوفَ وتقيم الصفة مقامه فيصير: هذا منطلقٌ،وهو بدلُ نكرة من معرفة...». السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٢/ل١٩٧ أ. وانظر في ذلك أيضاً:أبو عليّ الفارسيّ (التعليقة) ج٢/١٠٤– ١٠٥.

(٣) انظر في عدم اشتراط المطابقة بين الاسم المبدل منه والبدل في التعريف والتنكير: المبرد: (المقتضب) ج١/٢٦ وج٤/٢٩٥– ١٩٦. وابن السّرّاج: (الاصول) ج٢/٤٦–٤٧، والزمخشري: (المفصّل) ص١٥٥ ـ ١٥٦. وابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٣/٦٨.

(٤) سيبويه: (الكتاب) ج٢/٣٩٦.

يكونُ توكيداً لفظياً، واستعماله الوصف هنا بمعنى التوكيد[1]، وقد مثّل سيبويه للتوكيد اللفظيّ بالضمير، فقال: «وتقولُ: أنت أنت تُكرّرها، كما تقولُ: أنت وتسكت»[2]. وليس هذا خاصاً بالضمير، بل يظهرُ لي أنَّ كلَّ اسم مؤكّد وتوكيده اللفظيّ يتطابقان في التعريف والتنكير؛ لأنَّ التوكيد اللفظي يحصل بإعادة اللفظ نفسه.

ثالثاً ـ المطابقة بين الاسم المتبوع وتابعه في الإفراد والتثنية والجمع:

يُطابقُ النعتُ المنعوتَ في: الإفراد، والتثنية، والجمع إذا كان نعتاً حقيقياً. وقد صرّح سيبويه بهذه المطابقة نافياً عدَمها، فقال معللاً عدم جواز إتباع الوصف الاسم الموصوف به إذا لم يُطابقه في عدده: «لا تحملُ صفة الاثنين على الواحد»[3]. وبه علّل نصب منطلقينَ حالاً من (هذانِ رجلان وعبد الله منطلقين)، فقال: «وإنّما نصبتَ المنطلقينَ؛ لأنّه لا سبيل إلى أن يكونَ صفةً لعبد الله، ولا أن يكونَ صفةً للاثنين، فلمّا كان ذلك مُحالاً جعلتَه حالاً صاروا فيها»[4]. ونقل مثلَ ذلك عن الخليل[5].

أمّا مطابقة البدل الاسم المبدل منه، ومطابقة التوكيد الاسم المؤكّد، فلم أقف فيه على تصريحٍ لسيبويه بوجوب المطابقة أو عدمها، لكنّهما يُحملان على ما ورد

---

(١) وانظر في استعماله الوصف وهو يريدُ به التوكيد: سيبويه: ج٢/٣٨٥. قال: «هذا باب ما تكونُ فيه انت وانا، ونحنُ... وصفاً... وذلك قولك: مررتُ بكَ انت، ورايتك انت، وانطلقت انت. وليس وصفاً بمنزلة الطويل إذا قلت: مررتُ بزيدٍ الطويل، ولكنّه بمنزلة نفسه... وإنّما تريدُ بهنّ ما تريدُ بالنفس إذا قلت: مررتُ به هو هو». ايّ انّها للتوكيد كما انَّ نفسه للتوكيد.

(٢) سيبويه: ج٢/٣٦٠.

(٣) سيبويه: (الكتاب) ج٢/١٥٠. وانظر: ج٢/٨١.

(٤) سيبويه: ج٢/٨١.

(٥) انظر سيبويه: ج٢/٥٩.

في النعت، كما يُفهم لزوم المطابقة بالأمثلة، والشواهد التي أوردها سيبويه في كتابه للبدل(1)، والتوكيد(2).

وأوردُ هنا بعض الظواهر اللغوية التي تتعلّقُ بالمطابقة في: الإفراد، والتثنية، والجمع:

١-إذا لم يكن المتبوع وتابعه مُفردين، بأنْ كانا مثنَّيين، أو مجموعَين،فإنّه لا يُشترط فيهما كونهما مُجملَين معًا، ولا كونهما مُفصَّلين معاً، بل قد يأتي أحدهما مُجملاً، ويأتي الآخر مفصَّلاً. يؤخذُ ذلك من قول سيبويه بعد تمثيله لذلك: «مررتُ برجلينِ مسلمٍ وكافرٍ، جمعت الاسمَ، وفرَّقتَ النَّعت. وإن شئتَ كان المسلم والكافر بدلاً... »(3)، فأجملَ المتبوع (رجلين)، وفصَّل التابع (مسلم وكافر)، فالتابع المفصَّل بعدّة المتبوع المجمل. وقال سيبويه في عكسه: «ومثل ذلك: مررتُ برجلٍ وامرأةٍ وحمارٍ قيامٍ، فرَّقتَ الأسماء، وجمعتَ النعت، فصار جمع النعت ههنا بمنزلة قولك: مررتُ برجلين

---

(١) انظر في بدل الكلّ: سيبويه: ج٢/١٤، ١٥، ٣١١. ويعرب بدل الكلّ عطف بيان من وجهة نظر هذه الرسالة. وانظر في بدل البعض، وبدل الاشتمال: سيبويه: ج١/١٥٠، ١٥٣، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨. وتحصل المطابقة في بدل الكلّ بكون البدل مفرداً،او مثنى، أو جمعاً كالاسم المبدل منه.وتحصل في بدل البعض وبدل الاشتمال بالضمير الذي يرد في البدل، إذ يأتي مطابقاً للاسم المبدل منه، نحو: «رأيتُ بني زيدٍ ثلثيهم». (سيبويه :ج١/١٥٠). فالضمير في (ثلثيهم) يُطابق المبدل منه(بني زيد). و«فما كان قيسٌ هلكُه...». (سيبويه: ج١/١٥٦). فالضمير في(هلكه) يُطابق المبدل منه (قيس).

(٢) انظر في التوكيد اللفظيّ: سيبويه: ج٢/١٢٥، ٣٦٠، ٣٨٥. وانظر في التوكيد المعنويّ: سيبويه: ج١/٣٧٧، وج٢/١١، ١٢،٦١، ١١٦، ١٨٤، ٢٧٨. وتحصل المطابقة في التوكيد اللفظي بتكرير اللفظ نفسه نحو: «لقيتُ عمراً عمراً». (سيبويه: ج٢/١٢٥). وتحصل في التوكيد المعنوي بدلالة لفظ التوكيد على عدد مطابقٍ للاسم المؤكَّد، نحو: «فعلتُم أجمعون».(سيبويه: ج٢/٣٧٩). وتحصل بالضمير المضاف إليه لفظ التوكيد نحو: «مررتُ بهم كلِّهم»، «ومررتُ بهم جميعهم». (سيبويه: ج٢/١١)، و«مررتُ بك نفسك». (سيبويه: ج٢/٣٨١).

(٣) سيبويه: (الكتاب) ج١/٤٣١. وانظر في ذلك أيضاً: ج١/٤٣٢.

مسلمين... فصار النعت ههنا مع الأسماء بمنزلة اسمٍ واحد»[1]. ففصّل المنعوت، وأجمل النعت. ويُفهم من الأمثلة التي ساقها سيبويه أنّ التفصيل في التابع، أو في المتبوع سببه الاختلاف في المفصّل، فلا يُمكن إجماله فـ (مسلم)، و(كافر) مختلفان نُعت بهما (رجلين)؛ فَفُرِّق النعت، وثُنّي المنعوت للاتحاد فيه. ومنعوت(قيام): (رجل)، و(امرأة)، و(حمار) مختلف؛ ففُرِّق، وجمع النعت للاتحاد فيه[2].

٢ـ قد يكونُ لفظ المتبوع مفرداً، لكنّ المعنى المراد به جمع؛ كأن يُذكر: تميم، أو مُضر ونحوهما والمراد بالمذكور القبيلة، لا اسم شخصٍ بعينه؛ فيأتي التابع جمعاً موافقاً للمعنى المراد، وقد جاء في الكتاب شاهدٌ عليه، وهو قول «جرير:

أَثَعْلَبَةَ الفَوارِسَ أَمْ رِيَاحا عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ والخِشَابا»[3].

فالمراد بثعلبة: القبيلة، لا اسم شخص مفرد؛ لذا نُعِت بالجمع (الفوارس). وقد

---

(١) سيبويه: ج١/٤٣٤. وانظر في ذلك: ج٢/٨.

(٢) جاء في التعليقة لأبي عليّ الفارسيّ أنّه يُستثنى من ذلك اسم الإشارة وتابعها، فإذا فُصّل أحدهما فُصّل الآخر، قال: «وإنّما لا تقول: مررتُ بهذين الطويل والقصير؛ لأنّ هذا مع ما يوصفُ به بمنزلة اسمٍ واحدٍ، فمنزلة وصفه منه منزلة حرفٍ من حروفه، فكما لا يجوزُ أن تثنّي الاسم وتجمعه قبل تمامه، كذلك لا يجوز أن تثنّي هذا قبل أن تُتمّه بضمّ الصفة إليه». أبو عليّ الفارسيّ: (التعليقة) ج١/٢٢٣. فالذي أفهمه من قوله هو: أنّك إمّا أن تقول: مررتُ بهذا الطويل، وهذا القصير. فتأتي باسم الإشارة وتابعه بعده مباشرةً، وهو يُطابقه حين يكون وصف اسم الإشارة مختلفاً، فإن كان تابع اسم الإشارة الدّال على مثنى أو جمع متّحداً، فإنّه يُطابق اسم الإشارة في تثنيته وجمعه، فلا يكونُ هناك داعٍ إلى تفصيله، نحو: مررت بهذين الطويلين، أو مررتُ بهؤلاء الطّوال. وقد نقل سيبويه عن الخليل أنّه لا يُسكتُ على اسم الإشارة قبل وصفه حين لا يتمّ اسم الإشارة إلا بتابعه. انظر: سيبويه: ج٢/١٨٨.

(٣) سيبويه: ج١/١٠١ـ ١٠٢. وانظر البيت في: (ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب) تحقيق: نعمان محمد أمين طه. مصر، دار المعارف، د.ت. ج٢/٨١٤. وقراءته: (أو رياحا). والنّحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد: (شرح أبيات سيبويه) تحقيق: زهير غازي زاهد. عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، ص٧٢. والأعلم الشنتمريّ: (شرح أبيات سيبويه) ج١/٩٧، و(النكت) ج١/٣٢٩.

صرَّح به أحد شرَّاح الكتاب(١). ومثل ذلك في التوكيد: «يا تميمُ كلّكم، ويا قيسُ كلّهم»(٢). فالمراد بتميم، وقيس القبيلة.

٣ـ هناك بعض الكلمات في العربية يستوي المفرد وغيره في النعت بها، نحو: جُنُب، يُنعتُ بها المفرد والجمع(٣).

٤ـ يُعدُّ من المطابقة بين عناصر المركَّب الاسميّ في: الإفراد، والتثنية، والجمع ـ المطابقة بين الاسم الموصول والضمير العائد من صلته، يؤخذُ ذلك من الأمثلة والشواهد التي أوردها سيبويه للاسم الموصول وصلته(٤). وكذلك الضمير في المركَّب الإسناديّ الواقع نعتاً يُطابق المنعوت في: الإفراد، والتثنية، والجمع(٥). ولم أقف على تصريح بذلك في الكتاب، وصرَّح به بعض النحاة بعد سيبويه(٦).

٥ـ النعت السببيّ:

لا يطابق النعت السببيّ المنعوتَ في إفراده، وتثنيته، وجمعه، بل يوحَّد النعت كما يوحَّد الفعل وإن أُسند إلى مثنى أو جمع، نحو: قام الزيدان. وقام الزيدون. وذلك إذا كان النعت اسماً مشتقّاً(٧)، عاملاً عمل الفعل، دالاً على الحال أو

---

(١) انظر قول الأعلم: «أراد بثعلبة القبيلة؛ فلذلك نعتها بجمع».الأعلم الشنتمريّ: (النكت) ج١/ ٣٢٩.

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج٢/ ١٨٤.

(٣) انظر سيبويه: ج٢/ ٤٣. وانظر في ذلك: أبو عليّ: (التعليقة) ج٤/ ١١٣. وابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٣/ ٥٠.

(٤) انظر: سيبويه: ج٢/ ٤١٥ وما بعدها. وانظر في كون العائد يُقدَّر إذا لم يُلفظ به في صلة الموصول: ج١/ ٨٧ .

(٥) انظر : سيبويه: ج١/ ١٢٨–١٢٩. وانظر في تقدير الضمير العائد إذا لم يُلفظ به في النعت: ج١/ ٨٦–٨٧

(٦) انظر: السيوطيّ: (همع الهوامع) ج١/ ٢٨١.

(٧) ليس الاسم المشتقّ هو النعت وحده، بل الاسم المشتقّ وما عمل فيه مركّب اسميّ نعت، وإنّما نخصّ الاسم في صدر المركّب الاسميّ (النعت السببيّ)؛ لأنّه هو راس هذه الوحدة، فهو الذي يُطابق المنعوت في إعرابه، وتعريفه أو تنكيره، وهو الذي يُنظر إليه في المطابقة أو المخالفة إفراداً، أو تثنيةً، أو جمعاً، أو تذكيراً، أو تانيثاً. ونحن في مثل هذا النعت امام تركيب اسميّ متعدد، تؤلّف بعض عناصره مركّبا اسميا داخل مركّب اسميّ.

الاستقبال، وهو ما يُفهمُ من قول سيبويه: «هذا باب ما يجري عليه صفةً ما كانَ من سبَبِه، وصفةُ ما التبسَ به أو بشيءٍ من سببه كمجرى صفته التي خلصتْ له. هذا ما كان من ذلك عملاً، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه رجلاً، ومررتُ برجلٍ ملازمٍ أباه رجلٌ، ومررتُ برجلٍ مخالطٍ أباه داءٌ. فالمعنى فيه على وجهين: إن شئتَ جعلتَهُ يُلازِمه، ويُخالِطه فيما يُستقبل، وإن شئتَ جعلته عملاً كائناً في حال مرورك. وإن ألقيتَ التنوين وأنتَ تُريدُ معناه جرى مثله إذا كان منوَّنا»[1].

فالاسم المشتق العامل عمل الفعل الدَّال على الحال أو الاستقبال حين يكونُ نعتاً سببياً، فإنَّه لا يطابق المنعوت في: إفراده وتثنيته، وجمعه. ولا يطابق ما هو له في المعنى، بل يوحَّد كما يوحَّد الفعل؛ سواء كان الفاعل مفرداً، أو مثنى، أو جمعاً[2]، يُفهمُ ذلك من قول سيبويه: «وتقولُ على هذا الحدّ: مررتُ برجلٍ ملازموه بنو فلان، فقولك: ملازموه، يدلُّك على أنَّه اسمٌ، ولو كانَ عملاً لقلتَ: مررتُ برجلٍ ملازِمه قومُه، كأنَّك قلتَ: مررتُ برجلٍ ملازمٍ إياه قومُه»[3]. أي أنَّه لما اختلّ أحد الشروط - وهو عمل الاسم المشتقّ - لم يوحّد الاسم المشتق الموصوف به، بل طابق ما هو له في المعنى وهو(بنو فلان).

وإذا انطبقت الشروط في النعت السببيّ، وكان معها أنّ الاسم يُجمعُ جمعاً سالماً، فإنَّ توحيد النعت كما يوحدُ الفعل هو الأجود، وليس لازماً، وإن كانَ الاسم المشتقّ يجمعُ جمع تكسير، فمطابقته ما هو له أجود، يدلّ على ذلك ما جاء في الكتاب: «واعلم أنَّ ما كانَ يُجمعُ بغير الواو والنون، نحو: حَسَنٍ وحِسان، فإنَّ الأجود فيه أن تقولَ: مررتُ برجلٍ حسانٍ قومُه. وما كان يُجمعُ بالواو والنون، نحو: منطلقٍ ومنطلقين، فإنّ الأجود فيه أن يُجعل بمنزلة الفعل المتقدّم، فتقول:

---

(١) سيبويه: (الكتاب) ج٢/١٨.

(٢) وانظر في ذلك: ابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٣/٥٥.

(٣) سيبويه: ج٢/٢٢.

برجلٍ منطلقٍ قومُه»[1]. ويُفهمُ من المثالين الواردين في النص أعلاه أنَّ الاسم المشتقّ الملحق باسم الفاعل في العمل - مثل اسم الفاعل في كونه يوحَّد كما يوحّد الفعل إذا كان يُجمعُ جمعاً سالماً، أو يُطابق ما هو لهُ في إفراده، وتثنيته، وجمعه إذا كان يُجمعُ جمع تكسير. فالصفة المشبهة (حسن) ونحوها - صفةٌ لازمةٌ، ولا تدلّ على الحال أو الاستقبال كما يكون ذلك في اسم الفاعل (منطلق) ونحوه، ومع ذلك مُثِّل بها معه.

رابعاً - المطابقة في التذكير والتأنيث[2]:

١ - المطابقة بين الاسم المتبوع وتابعه:

لم أقف على نصٍّ صرَّح فيه سيبويه بلزوم المطابقة بين الاسم المتبوع وتابعه في التأنيث والتذكير، لكنَّ هذا لا يعني أنَّ سيبويه كانَ غافلاً عن هذه الظاهرة اللغوية حين درس اللغة العربية، بل تنبَّه إليها واعتمدَ عليها في الاستدلال لبعض الأحكام التي توصَّل إليها في دراسته[3]. كما أنَّ ما نقله سيبويه عن الخليل[4]، ويونس[5]، وحديثه هو نفسه عن المذكَّر الذي يوصفُ به المؤنَّث، وما يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث[6]، يدلُّ على أنَّ هذه الظاهرة (المطابقة بين عناصر بعض المركَّبات الاسميَّة في التذكير والتأنيث) لم تكن غائبةً عنه.

---

(١) سيبويه: ج٢/٤٣. ونقلَ السيرافيّ أنَّ النص اعلاه «ليسَ من كلامِ سيبويه، وانَّه شرحٌ». السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٢/ل١٧٥ ب.

(٢) انظر في هذا المبحث دراسة سيبويه المطابقة بين المتبوع وتابعه، والعدد وتمييزه.

(٣) انظر سيبويه: (الكتاب) ج٢/٣٤٨. وسيأتي مزيد بيان لذلك في (بعض الأحكام النَّحويّة التي اعتمدها سيبويه من خلال دراسته المطابقة بين عناصر بعض المركَّبات الاسميّة) في آخر هذا المبحث. انظر ص ١٩٢ وما بعدها من هذا البحث.

(٤) انظر سيبويه: ج٢/٤٧، وج٣/٤٨٢-٤٨٣.

(٥) انظر سيبويه: ج٣/٣٩٤.

(٦) انظر: (هذا بابُ ما يكونُ مذكَّراً يوصفُ به المؤنَّث...). سيبويه: ج٣/٣٨٣ وما بعدها. وانظر: ج١/٦٠.

أمّا المطابقةُ بين الاسم المتبوع وتابعه الذي يؤلّفُ معه مركّباً اسمياً، فتُفهم من الأمثلة والشواهد التي أوردها سيبويه في كتابه[١]، وتكونُ بين المنعوت ونعته في النعت الحقيقيّ، وبين الاسم المبدل منه والبدل، والاسم المؤكّد وتوكيده.

وقد تحصل المخالفةُ بين الاسم المتبوع وتابعه في التذكير، والتأنيث[٢]، ومنه:

أـ النعت السببيّ:

لا يُطابقُ النعت السببيّ المنعوت، بل يُطابقُ ما هو له في تذكيره وتأنيثه[٣]، فإذا قُلتَ: «مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوهُ رجلاً»[٤]، فالمطابقة في التذكير بين (ضارب) وما هو له وهو الأب، ولو كان ما هو له مؤنثاً لطابقه في التأنيث، نحو: مررتُ برجلٍ ضاربةٍ أمُّه امرأةً.

ب ـ ما يُنعتُ به المذكَّرُ ممّا فيه علامةُ التأنيث (التاء)، نحو:

«رَبْعَة»[٥]، تقول: هذا رجلٌ ربْعَة. و«يَفعَة»[٦]، و«نُكَحَة»[٧]، و«علاّمَة»[٦]، و«هِلْباجَة»[٦]. كما نقلَ سيبويه تصريح الخليل بذلك[٨].

---

(١) انظر: سيبويه: ج١/٤٢١ وما بعدها. وج٢/٥ وما بعدها.

(٢) وقد تكون المخالفة لفظيةً فقط.

(٣) انظر في ذلك: كلام سيبويه في مطابقة الاسم المشتقّ ما هو له في تذكيره وتأنيثه، وأنّه كمطابقة الفعل فاعله في التذكير والتأنيث. فالاسم المشتقّ حين لا يكون للمنعوت به فهو كذلك: سيبويه: ج٢/٣٦. وانظر: أبو عليّ الفارسيّ: (التعليقة) ج١/٢٣٢. والزمخشريّ: (المفصّل) ص١٥٠. وابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٣/٥٥.

(٤) سيبويه: (الكتاب) ج٢/١٨.

(٥) انظر سيبويه: ج٣/٢٣٧ وفيها أنّه يُنعتُ به المذكر والمؤنث، وج٣/٦٢٧ وصرّح فيها بأنّه مؤنثٌ يُنعتُ به المذكّر. وانظر نقله عن يونس: ج٣/٣٩٤.

(٦) انظر سيبويه: ج٣/٢٣٧ وفيها أنّ يَفَعَة يُنعت به المذكّر والمؤنث. وانظر الزمخشريّ: (المفصّل) ص١٥٠.

(٧) انظر سيبويه: ج٣/٣٨٣، وصرّح فيها بأنّه مؤنث يُنعت به المذكّر.

(٨) انظر سيبويه: ج٢/٢١٢.

ج ـ ما نُعِتَ به المؤنَّث مِمّا ظاهر لفظه التذكير لخلوّه من علامات التأنيث، نحو: «حَائِض»[1]، و«مُرْضِع»[2]، فتبقى مثلُ هذه الأوصاف مذكَّرة اللفظ حين يُريدُ المتكلِّمُ أن ينعتَ امرأةً بذلك على أنَّه وصفٌ لازمٌ لها، ولا يُريدُ أن يُخبِر أنَّها تفعلُ ذلك الآن، أو ستفعله في المستقبل. يؤخذُ ذلك من قول سيبويه: «وكذلك قولهم: مُرضِعٌ، إذا أرادَ: ذاتَ رضاع، ولم يُجرِها على أرضَعَتْ، ولا تُرضِعُ، فإذا أرادَ ذلكَ قال: مُرضِعَةٌ، وتقولُ: هي حائضةٌ غداً، لا يكونُ إلا ذلك؛ لأنَّك إنَّما أجريتها على الفعل، على: هيَ تحيضُ غداً»[3].

د ـ ما يستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّث ولفظه مذكَّر، وذلك نحو: ما كانَ على وزن (فَعيْل) الذي بمعنى (مَفْعول)، أو على وزن (فَعُول) الذي بمعنى فاعل، قال سيبويه: «وأمّا فَعِيْل إذا كانَ في معنى مفعول، فهو في المؤنَّث والمذكَّر سواء، وهوَ بمنزلة فَعول»[4]. فمن أمثلة ما كان على وزن (فَعِيْل) الذي بمعنى (مَفْعول): قَتيل، وجريحٌ، ولَديغ[5]. ومن أمثلة (فَعول) الذي بمعنى (فاعِل): صَبُور[6]، وشَكور.

ومن ذلك: ما كان على وزن (مِفْعال)، قال فيه سيبويه: «شُبِّه بِفَعُول حيثُ

---

(١) انظر سيبويه: ج٣/٢٣٦، ٤٨٣. وانظر ابن السرَّاج: (الأصول) ج٢/٣٥.

(٢) انظر سيبويه: ج٣/٣٨٤. وانظر أمثلةً أخرى: سيبويه: ج٢/١٠٢، وج٣/٦٤٢.

(٣) سيبويه: ج٣/٣٨٤. ونقله عن الخليل، انظر: ج٣/٣٨٣. وانظر في ذلك: السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٤/ل١٧١ ب–١٧٢ أ.

(٤) سيبويه: ج٣/٦٤٧. وانظر في فَعُول: ج٣/٢٣٧، ٣٨٤، ٣٨٥، ٦٣٩. وانظر في فعيل: السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج١/ل١٦٩ ب. وانظر في ذلك: الزمخشريّ: ص١٥٠.

(٥) انظر سيبويه: ج٣/٦٤٧.

(٦) انظر سيبويه: (الكتاب) ج٣/٦٣٩.

كانَ المذكَّر والمؤنَّث فيه سواء»[١]، ومن أمثلَته: مِكْثار، ومِهْذار[١].

ومنه: ما كانَ على وزنِ (مِفْعَل)، قال فيه سيبويه: «لأنَّه للمُذكَّر والمؤنَّث سواء»[١]. ومن أمثلته: مِقْوَل[١].

ومنه: ما كانَ على وزن (مِفْعيل)، قال فيه سيبويه: إنَّه «للمذكَّر والمؤنَّث سواء»[١]. ومن أمثلته: مِحْضير[١]. ونقلَه عن الخليل أيضاً[٢].

وكذلك النعت بالمصادر يستوي فيها المذكَّر والمؤنث، نحو: «رجلٌ رِضا، وامرأةٌ عَدْل»[٣]، تجعله للمذكَّر والمؤنَّث. ونقله عن الخليل أيضاً[٤].

ومنه بعضُ الصِّفات، نحو: ضامر، يُنعتُ بها المذكَّر والمؤنَّث[٥].

كما أشارَ سيبويه إلى أنَّ بعض جموع التكسير تكون بلفظٍ واحدٍ للمذكَّر والمؤنَّث[٦]، نحو: أموات، وأحياء[٧]. فإذا كان المنعوت جمعاً مُذكَّراً أو مؤنَّثاً نُعتَ بها.

هـ- النعت بالعدد: إذا نُعِتَ بالعدد، فالنعت والمنعوت في المطابقة وعدمها، تذكيراً وتأنيثاً كالعدد وتمييزه[٨]. فإذا نُعِتَ بالعدد المفرد من الثلاثة إلى العشرة، فإنّ العدد المنعوت به [٨] يُخالف المنعوت في التذكير والتأنيث. وقد أشارَ إليه

---

(١) سيبويه: ج٣/ ٦٤٠.

(٢) انظر نقله في (مِفْعال)، و(مِفْعَل): سيبويه: ج٣/ ٣٨٤. وفي (مِفْعال) وحدها: ج٣/ ٢٣٧. وانظر في (مِفْعيل): ج٣/ ٣٨٥. كما نقلَ عنهُ أنَّ ما كان على وزن(مِفْعال): «قلَّ ما جاءت الهاء فيه»، وأنَّ ما كان على وزن (مِفْعَل): «قد جاءت الهاء فيه كثيراً».(سيبويه: ج٣/ ٣٨٥).

(٣) سيبويه: ج٢/ ١٢٠. وانظر: ج٣/ ٤٨٢. وانظر في أنَّ المصدر يستوي المذكَّر والمؤنَّث بالنعت به: ابن السرَّاج: (الأصول) ج٢/ ٣١. وابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٣/ ٥٠.

(٤) انظر سيبويه: ج٢/ ٢١٢، وج٣/ ٢٣٧.

(٥) انظر سيبويه: ج٣/ ٢٣٧، ٣٨٣، ٤٨٢-٤٨٣. وانظر :أبو عليّ الفارسيّ: (التعليقة) ج٤/ ١١٤، ١١٦، ١١٨.

(٦) انظر سيبويه: ج٣/ ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٥، ٦٤٦.

(٧) انظر سيبويه: ج٣/ ١٤٢.

(٨) انظر تفصيل المطابقة بين العدد وتمييزه (المعدود) في الصفحة التّالية وما بعدها من هذا البحث.

سيبويه، فقال بعد ذكره نعت المذكَّر بـ (رَبْعَة) : « كما يوصَف المذكَّر بخمسة حينَ يقولون: رجالٌ خمسةٌ، وخمسة اسمٌ مؤنَّث وُصِفَ به المذكَّر »[١].

٢ـ المطابقة بين العدد والمعدود في التذكير والتأنيث:

درس سيبويه المطابقة والمخالفة بين العدد والمعدود في التذكير والتأنيث. وصرَّح بتفريق العرب في لفظ العدد بين المذكَّر والمؤنَّث[٢].

أمَّا الحكمُ في مطابقة العدد المعدود تذكيراً وتأنيثاً، فهي كما يلي:

أ ـ العددان: واحد، واثنان:

يُطابقان المعدود تذكيراً وتأنيثاً، وقد وقفت على ما يُفيدُ ذلك في الكتاب في الاثنين فقط حين تحدَّث سيبويه عن إضافة العدد المصوغ على وزن (فاعِل) إلى لفظ عدده المصوغ منه، فقال في المذكَّر: « وذلك قولك: ثاني اثنين »[٣]. وقال في المؤنَّث: « وتقولُ في المذكَّر ما تقولُ في المؤنَّث، إلا أنَّك تجيء بعلامة التأنيث في فاعلة، وفي ثنتين واثنتين »[٣]. أمَّا لفظ الواحد، فإنَّه يُستدلُّ على مطابقته بالنعت به، فيقال: جاء رجلٌ واحدٌ، وجاءت امرأةٌ واحدة ونحو ذلك. هذا بالنسبة إلى الواحد والاثنين حين يُستعملان عددين مجرَّدين عن معدودهما كثلاثة، وأربعة، وخمسة...، لكنَّنا نجدُ العرب قد استغنوا عن ذكر العددين: الواحد، والاثنين بمعدودهما المفرد الذي يدلُّ لفظه على العدد والمعدود معاً، فيُقال في العربية حين يُرادُ عدُّ معدودٍ ما نحو(كتاب) : كتاب، كتابان ثلاثة كتب...، فيدلّ لفظ المعدود على المعدود والعدد معاً في الواحد والاثنين[٤].

---

(١) سيبويه: (الكتاب) ج٣/٦٢٧. وانظر شاهداً في نعت المذكَّر بالعدد المفرد المؤنَّث: ج٢/٢٣٥. وانظر قوله في أنَّ العدد المفرد المؤنَّث(ثلاثة) يُنعت به المذكَّر: ج٣/٢٣٧.

(٢) انظر قوله: « ففرّقوا بين التأنيث والتذكير في جميع ما ذكرنا من هذا الباب ». سيبويه: ج٣/٥٥٩.

(٣) سيبويه: ج٣/٥٥٩.

(٤) انظر قول السيرافي: « فإنْ قال قائل: فَلِمَ قالوا ثلاثةُ أثواب، وعشر نسوة، ولم يقولوا: واحدُ أثوابٍ، واثنا نسوة؟ فالجوابُ في ذلك أنَّ الواحد والاثنين يكون لهما لفظٌ يدلُّ على المقدار والنوع... كقولك: =

وأوَدُّ أنْ أُنبه هنا إلى أنَّ اللفظ الدّال على العدد والمعدود معاً في الواحد والاثنين نحو: رجل، ورجلان ـ يُعدُّ من المفردات، ولا يدخلُ في المركّبات الاسميّة في هذه الدراسة.

ب ـ العدد المفرد: من الثلاثة إلى العشرة:

يُخالفُ المعدودَ تذكيراً وتأنيثاً، فإذا كان المعدودُ مذكّراً أُنّث العدد، وإذا كان مؤنّثاً ذُكِّر العدد، نحو: أكرمتُ ثلاثةَ رجالٍ، وثلاثَ نسوةٍ[1]. وقد صرَّح به سيبويه، فقال: «اعلم أنّ ما جاوزَ الاثنين إلى العشرة ممّا واحده مُذكّر، فإنَّ الأسماء التي تُبيّن بها عدَّته مؤنثةٌ... وإن كان الواحدُ مؤنّثاً، فإنّكَ تُخرِجُ الهاءات من الأسماء»[2].

وتبقى الثلاثةُ إلى التسعة مخالفة المعدود مفردةً، أو مركّبةً مع (عَشَرَ) كـ (ثلاثةَ عشرَ رجلاً، وثلاثَ عشرةَ امرأةً)[3]، أو معطوفةً على أحد ألفاظ العقود كـ (ثلاثةٍ وعشرين رجلاً وثلاث وعشرين امرأةً)[4].

وأوَدُّ أن أُنَبّه هنا إلى أنَّ العدد المفرد يُضافُ إلى المعدود، فهو داخلٌ في المركّب الاسميِّ من المضاف والمضاف إليه.

ج ـ العدد المركّب: من أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ:

ينقسم العدد المركّب قسمين:

= ثوب، وامرأتان فدلَّ ثوب على الواحد من هذا الجنس، ودلّت امرأتان على ثنتين من هذا الجنس». السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٢/ل٢٩ ب. وانظر في ذلك: السيرافي: ج٢/٣٤، تحقيق رمضان عبد التواب وآخرين. وانظر في ذلك: المبرد: (المقتضب) ج٢/١٥٥.

(١) انظر بعض الأمثلة: سيبويه: (الكتاب) ج٣/٥٦٢. وانظر في ذلك: ابن السَّرّاج: (الأصول) ج٢/٢٤٢.

(٢) سيبويه: ج٣/٥٥٧. وانظر في ذلك: المبرد: (المقتضب) ج٢/١٥٧. وابن السَّرّاج: ج٢/٤٢٤.

(٣) انظر سيبويه: ج٣/٥٥٨–٥٥٩.

(٤) انظر في ذلك: الأعلم الشنتمري: (النكت) ج٣/٩٤.

١ـ العدد المركَّب: أحدَ عشرَ، واثنا عشرَ:

يُطابقُ المعدود صدره وعجزه، تذكيراً وتأنيثاً[1]، فتقولُ في المذكَّر: أحدَ عشرَ رجلاً، واثنا عشرَ رجلاً. وتقولُ في المؤنَّث: إحدى عشرةَ امرأةً، واثنتا عشرةَ امرأةً.

٢ـ العدد المركَّب: من ثلاثةَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ:

يُخالفُ الصَّدرُ (وهو الثلاثةُ، والأربعةُ إلى التسعة) المعدودَ تذكيراً وتأنيثاً كما كان في المفرد. ويُطابقُ العجزُ (وهو عشرَ) المعدودَ تذكيراً وتأنيثاً. وقد صرَّح به سيبويه، فقال: «وإذا زادَ العددُ واحداً على اثني عشرَ، فإنَّ الحرفَ الأوَّلَ لا يتغيرُ بناؤهُ عن حاله وبنائه حيثُ لم تُجاوِز العدّةُ ثلاثةً، والآخرُ بمنزلته حيثُ كانَ بعدَ أحدٍ، واثنين. وذلك قولك: له ثلاثةَ عشرَ عبداً، وكذلك ما بينَ هذا العدد إلى تسعةَ عشرَ. وإذا زادَ العددُ واحداً فوقَ ثنتي عشرةَ، فالحرف الأوَّل بمنزلته حيثُ لم تُجاوِز العدّةُ ثلاثاً، والآخرُ بمنزلته حيثُ كانَ بعد إحدى، وثنتين، وذلك قولك: ثلاثَ عشرةَ جاريةً... وكذلك ما بين هذه العدّةِ إلى تسعَ عشرةَ. ففرّقوا ما بينَ التأنيث والتذكير»[2].

د ـ ألفاظ العُقود، والمائة، والألف:

ألفاظ العقود: عشرون، ثلاثون... إلى التسعين، وكذلك المائة، والألف لفظُها واحد مع المذكَّر والمؤنَّث. تقول: عشرون رجلاً، وعشرون امرأةً، ومائة رجلٍ، ومائة امرأةٍ، وألف رجلٍ، وألف امرأةٍ. ولم أقف على ذلك مصرَّحاً به في كتاب سيبويه، وصرَّح به السيرافيّ في شرحه الكتاب[3].

---

(١) انظر في مطابقة أحدَ عشرَ: سيبويه: ج٣/٥٥٧. وفي مطابقة اثني عشرَ: سيبويه: ج٣/٥٥٨. وانظر في ذلك: ابن السَّرّاج: ج٢/٤٢٤.

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج٣/٥٥٨-٥٥٩.

(٣) انظر قوله في ألفاظ العقود: «قال أبو سعيد: اعلم أنّهم إذا جاوزوا (تسعةَ عشرَ) صاغوا لفظاً للمؤنَّث والمذكَّر على صيغةٍ واحدة». (السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٢/ل١٣٢ أ). وقوله في المائة: «فإذا بلغْتَ المائة جئتَ بلفظٍ يكونُ للذكر والأنثى، وهو(مائة)...». (السيرافيّ: ج٢/ل١٣٤).

هـ ـ اللفظ الذي يُستعمل استعمال العدد:

الكلمة التي تُستعمل استعمال العدد لها مع المعدود حكم العدد الذي هي في معناه تذكيراً وتأنيثاً. وذلك نحو: (بضع)؛ إذ تأخذ حكم العدد من الثلاثة إلى التسعة في مخالفة المعدود، و(بضع)تُستعمل استعمال العدد، فتُركّب مع (عشرَ)، وتُعطف على العقد كما يُعطف العدد. يُفهمُ ذلك من قول سيبويه: «وأمّا بضعةَ عشرَ، فبمنزلة تسعةَ عشرَ في كلّ شيء. وبضعَ عشرةَ كتسعَ عشرةَ في كلّ شيء»[1]. فبضع تُخالِف المعدود؛ إذ هي في حكم العدد المفرد من ثلاثة إلى تسعة، وكما خالفت التسعة المعدود في: (تسعَ عشرةَ) للمؤنّث، و(تسعةَ عشرَ) للمذكّر، فبضع مثلها في ذلك، فيقال: (بضعَ عشرةَ) للمؤنّث، و(بضعةَ عشرَ) للمذكّر.

و ـ العدد المصوغ على وزنِ (فاعِل):

إذا صيغَ العددُ على وزنِ (فاعِل)، فإنّه يُطابقُ ما صيغَ له تذكيراً وتأنيثاً، سواء كان مفرداً، أو مركّباً معَ عشرَ، أو معطوفاً. ويبقى عجز العدد المركّب (عشرَ، أو عشرةَ) من حيثُ المطابقة كما كانَ قبل صياغة العدد المركّب معه على وزن(فاعِل). يُؤخذُ ذلك كلّه من قول سيبويه: «قالَ الله عزَّ وجلّ: ﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾[2]، و﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾[3] وكذلك ما بعدَ هذا إلى العَشرة. وتقولُ في المؤنّث ما تقولُ في المذكّر، إلا أنّك تجيء بعلامة التأنيثِ في فاعِلةٍ، وفي ثنتين واثنتين، وتتركُ الهاء في ثلاثٍ وما فوقها إلى العَشر»[4]. وقوله: «وإذا أردتَ أن تقولَ في أحدَ عشرَ كما قلتَ: (خامس) قلتَ: حاديَ عشرَ، وتقولُ: ثانيَ عشرَ،

(١) سيبويه: ج٣/ ٥٦١. وانظر في ذلك: ابن السرّاج: (الأصول) ج٢/ ٤٢٧.

(٢) التوبة: ٤٠.

(٣) المائدة: ٧٣.

(٤) سيبويه: ج٣/ ٥٥٩. وانظر نصاً آخر في الصفحة نفسها في مطابقة العدد المصوغ على وزن (فاعِل) المضاف إلى العدد الأدنى من العدد المصوغ منه، نحو: خامسُ أربعةٍ، وخامسةُ أربعٍ.

وثالثَ عشرَ. وكذلك هذا إلى أن تبلغ تسعةَ عشرَ. ويجري مجرى خمسةَ عشرَ في فتح الأوَّل والآخِر، وجُعِلا بمنزلة اسمٍ واحد، كما فُعِلَ ذلكَ بخمسةَ عشرَ. و(عشرَ) في هذا أجمعَ بمنزلته في خمسةَ عشرَ. وتقولُ في المؤنَّث كما تقولُ في المذكَّر، إلا أنَّك تُدخِلُ في فاعِلة علامة التأنيث، وتكونُ (عشرةَ) بعدها بمنزلتها في خمسَ عشرةَ»[1].

مبادئ اعتدَّ بها سيبويه في النَّظَر إلى المعدود من حيثُ تذكيره وتأنيثه:

اعتدَّ سيبويه بعدَّة مبادئ نظر من خلالها إلى تذكير المعدود أو تأنيثه، وعليه تحصلُ المطابقةُ أو المخالفةُ بين العدد والمعدود كما سبق تفصيله أعلاه.

وممّا وقفتُ عليه من هذه المبادئ:

١ـ أنَّ المعتَمَدَ عليه في الحكم بالتذكير أو التأنيث هو لفظُ المعدودِ لا المعنى المراد به. يُفهمُ هذا من قول سيبويه: «وتقولُ: ثلاثةُ أشخُصٍ، وإنْ عنيتَ نساءً؛ لأنَّ الشخصَ اسمٌ مُذكَّرٌ؛ ومثلُ ذلك: ثلاثُ أعيُن، وإنْ كانوا رجالاً؛ لأنَّ العينَ مؤنَّثة»[2].

والمعتَمَدُ عليه في الحكم بتذكير اللفظ أو تأنيثه هو استعمالُ العرب. فما استعملَتْه العربُ استعمال المذكَّر فهو مُذكَّر، وما استعملَتْه استعمال المؤنَّث فهو مؤنَّث، وإنْ لم يحوِ علامةَ تأنيثٍ في لفظه. يُفهمُ ذلك من قولِ سيبويه: «وتقولُ: ثلاثُ أفراس، إذا أردتَ المذكَّر؛ لأنَّ الفرسَ قد ألزموه التأنيث، وصارَ في كلامهم للمؤنَّث أكثر منه للمذكَّر، حتّى صارَ بمنزلة القَدَم»[3].

فالعدد (ثلاثة) في (ثلاثة أشخُص) خالف المعدود (أشخُص)، معَ أنَّ المرادَ بأشخُص المؤنَّث؛ لأنَّ لفظَ (أشخُص) مُذكَّرٌ في استعمال العرب، واستعمال العرب لفظَ المعدود هو المعتمد عليه في مُطابقةِ العدد إياه، أو مخالفته. ومثلُ (ثلاثة

(١) سيبويه: ج٣/ ٥٦٠. وانظر في ذلك: ابن السَّرَّاج: (الأصول) ج٢/ ٤٢٦.

(٢) سيبويه: ج٣/ ٥٦٢.

(٣) سيبويه: (الكتاب) ج٣/ ٥٦٣.

أشخُص) في الاعتماد على استعمال العرب لفظ المعدود، وعدّهم إياه مؤنّثاً أو مذكّراً، والمطابقة أو المخالفة بناءً على ذلك: (ثلاث أعين)، فالعربُ تستعمل العين استعمال المؤنّث، فهذا الاستعمال هو المعتمد عليه في مطابقة العدد أو مُخالفته. ومثلُ (ثلاث أعين): (ثلاثُ أفراس) وإنْ أُريدَ بالأفراس الذكور؛ لأنَّ العرب استعملت لفظ الفرس للمؤنّث، وغلب المؤنّثُ المذكّر؛ فللمؤنّث الحكم في مطابقة العدد أو مُخالفته. ومثلها: القَدَم، إذ استعملها العرب استعمال المؤنّث.

وممّا يؤيدُ أنّ هذين المبدأين المتلاحِمَين معمولٌ بهما في المطابقة أو المخالفة بين العدد والمعدود في نظر سيبويه قوله في (باب المؤنّث الذي يقعُ على المؤنّث والمذكّر وأصلُه التأنيث): « فإذا جئتَ بالأسماء التي تُبيِّنُ بها العدّة أجريتَ البابَ على التأنيث في التثليث إلى تسعَ عشرةَ. وذلك قولُك: لهُ ثلاثُ شياهٍ ذكورٌ، ولهُ ثلاثٌ من الشاء، فأجريتَ ذلكَ على الأصل؛ لأنَّ الشاء أصله التأنيث وإنْ وقعَت على المذكّر »[1]. فسيبويه يُعلِّل تذكير العدد (ثلاث) معَ أنَّ المراد بـ (شياه) المذكّر بدليل وصفها بـ (ذكور) ـ يُعلِّله بأنَّ لفظ شياه مؤنّث في استعمال العرب وإنْ أُريدَ به الدلالة على المذكّر[2].

٢ـ أنَّ المعتمد عليه في المطابقة والمخالفة تذكيراً وتأنيثاً هو مفرد المعدود إن كان المفرد مُستعملاً، وليس الجمع وإن كانَ المعدود جمعاً. يؤخذُ ذلك من قول سيبويه: « اعلَمْ أنَّ ما جاوزَ الاثنين إلى العَشرة ممّا واحده مُذكّرٌ، فإنَّ الأسماء التي تُبيِّن بها عدّتَه مؤنّثةٌ فيها الهاء التي هيَ علامة التأنيث... وإنْ كانَ الواحدُ مؤنّثاً، فإنَّك تُخرِجُ هذه الهاءات من هذه الأسماء... »[3]. ويؤيدُ ذلك قوله: « وتقولُ له

---

(١) سيبويه: ج٣/٥٦١-٥٦٢.

(٢) نقل سيبويه أنّ (الإبل) و(الغنم) مؤنثة مثل الشياه في استعمال العرب. انظر سيبويه: ج٣/٥٦٢. وانظر في ذلك: المبرد: (المقتضب) ج٢/١٨٦.

(٣) سيبويه: (الكتاب) ج٣/٥٥٧.

ثلاثٌ من البطّ؛ لأنّك تُصَيِّره إلى بطّة»[1]. فسيبويه يُعلّلُ عدم تأنيث العدد (ثلاث) معَ أنّ المعدود (البطّ) ليس فيه علامة تأنيث - بأنّ مُفرد البطّ: بطّة، وهي مؤنّثة اللفظ، لذا لم يؤنّث العدد؛ لأنّ مُفرد المعدود مؤنّث.

٣-إذا تنوّع لفظُ المعدود المتعدِّد تذكيراً وتأنيثاً، كالعبد والجارية، أو اليوم والليلة، فالحكمُ في المطابقة أو المخالَفة بين العدد والمعدود تذكيراً وتأنيثاً لواحدٍ من المعدودَين.

فإنْ كانَ أحدُ المعدودَين يتضمَّنُ الآخرَ، كالليلة التي تتضمَّن اليوم، إذ يُفهمُ بذكر الليلة دخولُ اليوم فيها - فالحكم في المطابقة والمخالفة لما تضمَّن صاحبه؛ أي للّيلة. يؤخذُ هذا من قول سيبويه: «وتقولُ: سارَ خمسَ عشرةَ من بين يومٍ وليلةٍ؛ لأنّك ألقيتَ الاسم على الليالي، ثُمّ بيّنتَ، فقُلتَ: من بين يومٍ وليلةٍ. ألا ترى أنّك تقولُ: لِخمسٍ بقينَ، أو خلونَ، ويعلمُ المخاطَبُ أنّ الأيامَ قد دخَلتْ في الليالي. فإذا ألقى الاسم على الليالي اكتفى بذلكَ عن ذكر الأيام»[2].

وإنْ لم يتَضمَّنْ أحدُ المعدودَين الآخرَ، فالحُكمُ في المطابقة والمخالفة للمذكّر عندَ سيبويه. يُفهمُ ذلكَ من تمثيله لذلك بقوله: «وتقولُ: أعطاهُ خمسةَ عشرَ من بين عبدٍ وجاريةٍ، لا يكونُ في هذا إلا هذا»[3]. فالعبدُ هو المراعى في المطابقة والمخالفة. كما صرَّح سيبويه بكون المذكّر يغلبُ المؤنّث إذا اختلطا في لفظ، فيُراعى المذكّر، فقال: «وتقولُ: هذا حادي أحدَ عشرَ، إذا كُنَّ عشرَ نسوةٍ معَهُنَّ رجُلٌ؛ لأنّ المذكّرَ يغلبُ المؤنّث. ومثلُ ذلك قولك: خامس خمسةٍ، إذا كُنّ أربعَ نسوةٍ فيهنّ رجل»[4]. كما

---

(١) سيبويه: ج٣/٥٦٢. وانظر تعليل ابي عليّ الفارسيّ تانيث العدد (ثلاثة) معَ المعدود (اشياء) في (ثلاثة أشياء) معَ أنّ لفظ المعدود مؤنّث كحمراء - بانّ مُفرد اشياء: شيء، وشيء مُذكّر. ابو عليّ الفارسيّ: (التعليقة) ج٤/٦٦.

(٢) سيبويه: ج٣/٥٦٣. وانظر في ذلك الأعلم الشنتمريّ: (النكت) ج٣/١٠٠.

(٣) سيبويه: ج٣/٥٦٤.

(٤) سيبويه: ج٣/٥٦١. وانظر في ذلك: ابن السَّرّاج: (الأصول) ج٢/٤٢٧.

يُفهم ذلك أيضاً من قول سيبويه في المعدودَين اللذين تضمن أحدهما الآخر (اليوم والليلة) بعدما ذكرَ أنَّ الحكمَ في المطابقَة والمخالفة للّيلة مع أنَّها مؤنَّثة؛ لأنَّها تضمَّنت اليومَ معها: « وقد يجوزُ في القياس: خمسةَ عشرَ من بين يومٍ وليلةٍ. وليسَ بحدٍّ كلام العرب »[1]. فسيبويه يُصرِّح بأنَّ مُراعاة المذكَّر في المطابقة في نحو (خمسةَ عشرَ من بين يومٍ وليلةٍ) ليسَ بحدٍّ كلام العرب. ومع ذلك يرى أنَّه قد يجوزُ في القياس، فهذا دليلٌ على أنَّ القياسَ عندَه هو مراعاة المذكَّر في مطابقة العدد أو مُخالفته إذا تنوَّع لفظ المعدود المتعدِّد تذكيراً وتأنيثاً.

٤-إذا كان المعدودُ منعوتاً، وحُذِفَ المنعوتُ فالحكم في المطابقةِ والمخالفة للمنعوت المحذوف، لا لنعته الّذي قد يُخالفه في اللفظ. يؤخذُ ذلك من قول سيبويه: « وتقولُ ثلاثةُ نسّابات، وهو قبيحٌ؛ وذلك أنَّ النَّسّابة صفةٌ، فكأنَّه لَفَظَ بمُذكَّرٍ ثُمَّ وصَفَه، ولم يجعل الصِّفة تقوى قوَّة الاسم، فإنَّما تجيء كأنَّك لفظتَ بالمذكَّر ثُمَّ وصَفتَه، كأنَّك قُلتَ: ثلاثةُ رِجالٍ نسّابات »[2].

ومع ذكر سيبويه المبدأ القائل بمراعاة لفظ المعدود لا معناه، فإنَّه لا ينفي ورود استعمال العرب بخلافه، باستثناء المبدأ الثاني، وأورد منه: (عشر أبطنٍ) وعلَّل تذكير العدد مع كون لفظ المعدود مذكَّراً والعدد المفرد يُخالف المعدود بقوله: « فأنَّثَ أبطُناً إذ كانَ معناها القبائل »[3].

والحكمُ في النعت بالعدد من حيثُ المطابقة وعدمها كالحكم بين العدد والمعدود.

---

(١) سيبويه: (الكتاب) ج٣ / ٥٤٦.

(٢) سيبويه: ج٣ / ٥٦٢–٥٦٣. وانظر: ج٣ / ٥٦٦–٥٦٧. وانظر في ذلك: أبو عليّ الفارسيّ: (التعليقة) ج٤ / ٦٤.

(٣) سيبويه: ج٣ / ٥٦٥. وانظر في ذلك: ج٣ / ٥٦٦. وأشار بعضُ النُّحاة إلى أنَّ قواعد مطابقة العدد المعدود أو مخالفته تذكيراً وتأنيثاً تتعلَّق بكون المعدود مذكوراً. فإذا حُذفَ جازت المطابقة وعدمُها. انظر: أبو حيّان: (تفسير البحر المحيط) ج٢ / ٢٣٣–٢٣٤، في تفسير الآية (٢٣٤) من سورة البقرة.

كما أنَّ ما قيل في مطابقة الضمير العائد من صلة الاسم الموصول، أو المركَّب الإسناديّ الواقع نعتاً ـ للاسم المُصدَّر به المركَّب الاسميّ يُقال في مطابقته إياه تذكيراً وتأنيثاً[1].

بعض الأحكام النحوية التي اعتمدها سيبويه من خلال دراسته المطابقة بين عناصر بعض المركَّبات الاسميّة:

لم يقِف سيبويه عند رصد المطابقة وعدمها بين عناصر بعض المركَّبات الاسميّة، بل اعتمد على ما توصَّل إليه من نتائج دراسته المطابقة في إصدار بعض الأحكام النحويّة، ومنها:

١ـ أحكامٌ اعتمد فيها على المطابقة بين الاسم المتبوع وتابعه في التعريف والتنكير:

من الأحكام النحوية التي اعتمد فيها سيبويه على المطابقة بين الاسم المتبوع وتابعه في التعريف والتنكير:

أ ـ أنَّ لفظي التوكيد المعنوي: أجمع، وأكتع معرفتان؛ لأنَّهما تؤكَّد بهما المعرفة، فدلّ هذا على كونهما معرفةً، فمُنعت من الصَّرف للتعريف ووزن الفعل، قال سيبويه: «وأمّا أَجْمَعُ وأَكْتَعُ، فإذا سمَّيت رجلاً بواحدٍ منهما لم تصرفه في المعرفة، وصَرَفته في النَّكرة، وليسَ واحد منهما في قولك: مررتُ به أَجْمَعَ أَكْتَعَ، بمنزلة أحْمَرَ؛ لأنَّ أحْمَرَ صفة للنكرة، وأجمعُ وأكتعُ إنَّما وُصِفَ بهما معرفة، فلَم ينصَرِفا؛ لأنَّهما معرِفةٌ، فأجمع ههنا بمنزلة كلّهم»[2]. فـ (أَجْمَع) و(أَكْتَع) معرفتان، والدَّليل على ذلك أنَّه يؤكَّد بهما المعرفة، وقد حصره سيبويه بقوله: إنَّما وُصِفَ بهما المعرفة. وقد صرَّح بذلك بعض النحاة بعد سيبويه[3].

---

(١) عُد إلى ص ٢٤٢ من هذا البحث. ويُقال أيضاً في مطابقة الضمير المضاف إليه لفظ التوكيد المعنويّ، وبدل البعض أو الاشتمال كما كانت المطابقة في الإفراد وفروعه: عُد إلى ص ٢٣٩ – ٢٤٠ من هذا البحث. وانظر المراد بالضمائر على اختلاف صورها: سيبويه: ج٢/ ٣٥٠ وما بعدها.

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج٣/ ٢٠٢-٢٠٣.

(٣) انظر في ذلك: الأنباريّ: (أسرار العربية) ص١٥٢.

ب ـ استدلَّ سيبويه على أنَّ كلمةَ (نصارى) نكرة بأنَّها نُعتت بالنَّكرة، فقال: « وأمّا نَصارى فَنَكِرة، وإنَّما نصارى جمعُ نَصْرانَ ونَصرانةٍ، ولكنَّه لا يُستعملُ في الكلام إلا بياءي الإضافة إلا في الشّعر، ولكنَّهم بنوا الجميعَ على حذف الياء، كما أنَّ نَدامَى جماع نَدْمانَ، والنَّصارى ههنا بمنزلة النصرانيِّين. وممّا يدلّك على ذلك قول الشّاعر:

صَدَّتْ كَما صَدَّ عَمَّا لا يَحِلُّ لَهُ ساقي نَصارَى قُبَيْلَ الفِصْحِ صُوّامِ[1]

فوصفه بالنكرة، وإنَّما النَّصارَى جماع نصرانَ، ونصرانةٍ »[2].

ج ـ قرّ لدى سيبويه أنَّ ما أُضيفَ إلى معرفةٍ يكتسبُ التعريفَ من المضاف إليه، لكنَّه استدلَّ بالمطابقة على أنَّ بعض ما يُضاف إلى المعرفة لا يكتسبُ التعريفَ من المضاف إليه؛ نحو: مثل، وغير، وحسب، واسم الفاعل الدّال على الحال أو الاستقبال، والصِّفة المشبَّهة[3] فهذه الأسماء تُنعتُ بها النّكرة وإنْ أُضيفت إلى معرفة، فنعتُ النكرة بها دليلٌ على أنَّها لم تكتسب التعريف من المضاف إليه؛ لأنَّ المنعوت ونعته يتطابقان في التعريف والتنكير. وقد عبَّر سيبويه بما يُعدُّ قاعدةً عامةً في هذا الأمر، فقال: « واعلم أنَّ كلَّ مُضافٍ إلى معرفةٍ وكانَ للنّكرة صِفَةً، فإنَّه إذا كان موصوفاً، أو وصْفاً، أو خَبراً، أو مُبتدأً بمنزلةِ النَّكرة المفردة »[4].

---

(١) سيبويه: ج٣/ ٢٥٥ . وانظر البيت في: النّحّاس: (شرح أبيات سيبويه) ص١٧٧ . والأعلم الشنتمريّ: (شرح أبيات سيبويه) ج٢/ ٥٧٧، ونَسَبه للنمر بن تولب . ولم أقف على ديوان نمر بن تولب، لكنّ محقّق كتاب(شرح أبيات سيبويه) للأعلم وثّقه من: (شعر نمر بن تولب) صنعة: نوريّ محمد القيسيّ. بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٦٨م. ص١١٤ .

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج٣/ ٢٥٥ .

(٣) عُد إلى ص ١٩٦-١٩٧ من هذا البحث .

(٤) سيبويه: ج١/ ٤٢٥ . وانظر في ذلك: ج١/ ١٦٦ . ويظهرُ لي أنَّ بعض النُّحاة بعدَ سيبويه قد تأثروا بذلك، ومن أثره أنْ حكم بعضهم على الجُمْلة بأنّها نكرة؛ لأنّها تكونُ نعتاً للنّكرة. انظر: الجرجانيّ: (دلائل الإعجاز) ص٢٠٠ .

د ـ اعتمدَ سيبويه على المطابقة بين المنعوت ونعته في التعريف والتنكير في ردّ مجيء نعت المعرفة إذا كان النعتُ مُعرَّفاً بـ (أل) أو بالإضافة، منصوباً على الحال؛ إذ الحال عنده نكرةٌ ونعتُ المعرفة معرفة مثلها، ولو جازَ نصبه على الحال لجاز نعت النَّكرة به. قال سيبويه في ذلك: « واعلَمْ أنَّ ما كانَ صِفَةً للمعرفة لا يكونُ حالاً ينتصِبُ انتصاب النَّكرة، وذلك أنَّه لا يحسُنُ لكَ أن تقول: هذا زيدٌ الطويلَ، ولا: هذا زيدٌ أخاك؛ من قِبَل أنَّه مَنْ قالَ هذا فينبغي له أن يجعلَه صفةً للنَّكرة، فيقول: هذا رجلٌ أخوك »[1].

٢ـ أحكامٌ اعتمدَ فيها على المطابقة بين الاسم المتبوع وتابعه في التّذكير والتّأنيث:

من هذه الأحكام ما يلي:

أـ استدلّ سيبويه بهذه المطابقة على أنَّ ألف (حَبَنْطَى) ألِف إلحاق، لا ألِفَ تأنيث؛ لذا فهي لا تمنع الاسم من الصَّرف، فقال: « وحَبَنْطَى بهذه المنزلة إنَّما جاءتْ مُلْحَقَةً بجَعَنْفَل وكينونته وصْفاً للمُذكَّر، يدلّك على ذلك... »[2].

ب ـ اعتمدَ على المطابقة بين الضمير العائد من المركَّب الإسناديّ الواقع نعتاً والمنعوت في الاستدلال على أنَّ نحو: (ليسَ زيداً)، و(لا يكونُ بِشراً)قد يقعُ نعتاً بحسَب مُراد المتكلِّم، فقال: « وقد يكون صِفَةً، وهو قولُ الخليل رحمه الله. وذلك قولُكَ: ما أتاني أحدٌ ليسَ زيداً، وما أتاني رجلٌ لا يكونُ بِشراً، إذا جَعَلتَ ليس، ولا يكون بمنزلة قولك: ما أتاني أحدٌ لا يقولُ ذاك، إذا كانَ (لا يقولُ) في موضعِ (قائل ذاك)، ويدلّك على أنَّه صِفَةٌ أنَّ بعضهم يقول: ما أتتني امرأةٌ لا تكونُ فُلانة، وما أتتني امرأةٌ ليست فُلانة، فلو لم يجعلوهُ صِفَةً لم يؤنِّثوه؛ لأنَّ الذي لا

---

(١) سيبويه: ج٢/١١٣.

(٢) سيبويه: ج٣/٢١٢.

يجيء صفةً فيه إضمار مُذكَّر، ألا تراهُم يقولون: أتينَني لا يكونُ فُلانة وليسَ فُلانة، يُريدُ: ليسَ بعضُهنَّ فلانة، والبعض مُذكَّر»[1]. فاستدلَّ بمجيء الفعل للمؤنَّث في (لا تكون)، و(ليست) على أنَّ المضمرَ فيه يُطابِقُ المنعوت المؤنَّث؛ لذا فإنَّ (لا تكونُ فلانة)، و(ليست فلانة) نعتٌ لـ (امرأة) وليس استثناءً، ولو كان المراد الاستثناء لقال المتكلِّمُ: ليس فلانة.

ج- استدلَّ سيبويه بمخالفة العددِ المفردِ المعدودَ على حصول الحذف في نحو: ثلاثة نسّابات؛ إذ العدد مؤنَّث، و(نسّابات) مؤنَّث اللفظ أيضاً، فقال في ذلك: «صار المتكلِّمُ كأنَّه قد لفظَ بمُذكَّرينَ ثُمَّ وصَفَهم بها»[2]. وكذلك في قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[3]. فالمعدود (أمثالها) مُذكَّر، وكذلك العدد (عشر)، فهذا يدلُّ على أنَّ هناك مؤنَّثاً محذوفاً، وهو (حسنات) المنعوت بأمثالها[4].

الفصل بين أجزاء المركَّب الاسميّ:

درس سيبويه الفصلَ بين عناصر التركيب الاسميّ في العربية، وممّا جاء في ذلك:

١- الفصلُ بين عناصر الاسم المركَّب:

لا يُفصلُ بين عناصر الاسم المركَّب بشيءٍ من الكلام، كما لا يُفصلُ بين تاء التأنيث والاسم الذي تتَّصلُ به لتدلَّ على أنَّه للمؤنث، نحو: كاتبة، وعالمة...؛ لأنَّ الاسم المركَّب كالاسم المفرد، ولا يُفصلُ بين أجزاء الاسم المفرد. وقد صرَّح سيبويه بذلك في إحدى صور الاسم المركَّب، فقال في العدد المركَّب (خمسةَ عشرَ): «لا يجوزُ أنْ يفصِلوا بينَ خمسةَ، وعشرَ بشيءٍ من الكلام»[5]. كما أنَّه

(١) سيبويه: (الكتاب) ج٢/٣٤٨.

(٢) سيبويه: ج٣/٥٦٦-٥٦٧.

(٣) الأنعام: ١٦٠. وانظر سيبويه: ج٣/٥٦٧.

(٤) وانظر في ذلك: أبو عليّ الفارسيّ: (التعليقة) ج٤/٦٧-٦٨.

(٥) سيبويه: (الكتاب) ج٢/٢٧٦. وانظر في ذلك أيضاً: ج٢/٢٢٨.

عمَّم هذا الحكمَ في أثناء حديثه عن عدم جواز الفصل بين عناصر الاسم المركَّب تركيباً صرفياً في موضعٍ بعينه، كتركيب اسم لا النافية العاملة عملَ إنَّ مع نعته؛ لأنَّه صار عنده كخمسةَ عشرَ، وغيره من الأسماء المركَّبة، وكُلُّها عنده بمنزلة اسمٍ مفردٍ نحو: زيد، ولا يُفصل بين أجزاء الاسم المفرد، فإنْ فُصِل بين اسم لا ونعته لم يَجُز تركيبهما تركيبَ خمسةَ عشرَ، قال: «فإذا قُلتَ: لا ماءَ، ولا لبنَ، ثُمَّ وَصَفْتَ اللبنَ، فأنت بالخيار في التنوين وتركِه. فإنْ جعلتَ الصِّفةَ للماء لم يكن الوصفُ إلا مُنوَّناً؛ لأنَّه لا يُفصلُ بينَ الشيئين اللَّذينِ يُجعلان بمنزلة اسمٍ واحدٍ مُضمراً، أو مُظهراً؛ لأنَّهما قد صارا اسماً واحداً بمنزلة زيد»[١].

٢ـ الفصل بين عناصر المركَّب الاسميّ:

درس سيبويه الفصل بين عناصر بعض المركَّبات الاسميّة، ولم يمنعهُ استقرار وحدة المركَّبات الاسميَّة في ذهنه من النظر في النصوص اللغوية العربية، وتسجيل ما وجدهُ من الفصل بين عناصر بعض المركَّبات الاسميّة، وممّا جاء في دراسته تلك:

أـ الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

رأى سيبويه امتناع الفصل بين المضافِ والمضاف إليه؛ لأنَّهما عنده كالكلمة الواحدة[٢]. وقد عبَّر عن هذا الامتناع بالقبحِ تارةً[٣]، وبعدم الجواز أُخرى[٤]،

---

(١) سيبويه: ج٢/ ٢٩٠. وانظر في ذلك أيضاً: ج٢/ ٢٧٦، ٢٨٩، ٣٠٩.

(٢) انظر قوله في المضاف والمضاف إليه: «كأنَّهما كلمةٌ واحدةٌ». سيبويه: (الكتاب) ج٢/ ١٦٤. وانظر في ذلك: ابن السَّرّاج: (الأصول) ج٢/ ٢٢٦. وابن يعيش: (شرح المفصَّل) ج٤/ ١٣٠.

(٣) انظر سيبويه: ج٢/ ١٦٤، ٢٧٩، ٢٨٠. ويظهر أنَّ معنى قبح الاستعمال عنده هو عدم الجواز، يدلُّ على ذلك جمعه بين الحكم بالقبح وعدم الجواز في قوله: «فإنْ قُلتَ: هل زيداً رأيتَ؟ قبُحَ، ولم يجُزْ إلا في الشعر» (ج١/ ٩٩، وانظر في ذلك أيضاً: ج٢/ ٣٠٥). وانظر في قبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه: أبو علي الفارسي: (التعليقة) جج٢/ ٢٩. وابن جنّي: (الخصائص) ج٢/ ٣٩٠، ٤٠٤. وابن يعيش: ج٣/ ١٩، وج٤/ ١٣٠.

(٤) انظر سيبويه: ج١/ ١٧٦.

لكنَّه مع ذلك أشارَ إلى أنَّه قد يُفصلُ بين المضاف والمضاف إليه في ضرورة الشعر، فقال: «وهذا يجوزُ في الشعرِ؛ لأنَّ الشاعرَ إذا اضطُرَّ فصلَ بين المضافِ والمضاف إليه»[1]. وساق لذلك شواهد من الشعر، منها ما فُصِل فيه بين المضاف والمضاف إليه بالظرف؛ كقول أبي «حيَّة النُّمَيريّ:

كما خُطَّ الكتابُ بكَفِّ يوماً يهوديٍّ يُقاربُ أو يُزيلُ[2]»[3].

إذ فصل بين (كفّ)، و(يهوديٍّ) بـ(يوماً). ومنها ما فُصِل فيه بحرف الجر والمجرور به؛ كقول ذي الرّمّة:

«كأنَّ أصواتَ مِنْ إيغالِهنَّ بنا أواخِرِ المَيْسِ أصواتُ الفَراريجِ»[4].

إذ فصلَ بين (أصوات)، و(أواخرِ الميسِ) بـ(مِنْ إيغالهنّ). ومنها ما فُصِلَ فيه باسمٍ مقتضٍ الإضافة إلى المضاف إليه المذكور، كقول «الفرزدق:

يا مَنْ رأى عارِضاً أُسَرُّ بهِ بينَ ذِراعَيْ وجَبْهةِ الأسَدِ»[5].

---

(١) سيبويه: ج٢/ ٢٨٠. وانظر في ذلك: ج١/ ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، وج٢/ ١٦٦، وانظر ابن يعيش: ج٣/ ١٩-٢٠.

(٢) سيبويه: ج١/ ١٧٩. وانظر البيت لدى: المبرد: (المقتضب) ج٤/ ٣٧٧. وابن السرّاج: (الأصول) ج٣/ ٤٦٧. وأبو عليّ الفارسيّ: ج١/ ١٦٥. وابن جنّي: ج٢/ ٤٠٥، دون نسبة. والأعلم الشنتمريّ: (شرح أبيات سيبويه) ج١/ ١٤٤. وابن يعيش: ج١/ ١٠٣.

(٣) سيبويه: ج١/ ١٧٨-١٧٩. وانظر شاهداً آخر فُصِل فيه بين المضاف والمضاف إليه بالظرف: ج١/ ١٧٨.

(٤) سيبويه: ج١/ ١٧٩. وانظر: ج٢/ ١٦٦، ٢٨٠. وانظر البيت في: (ديوان ذي الرّمة غيلان بن عقبة العَدَويّ شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهليّ، رواية الإمام أبي العباس ثعلب) حققه، وقدّم له: عبدالقدوس أبو صالح. دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، ١٣٩٢هـ ١٩٧٣م، ج٢/ ٩٩٦. والمبرد: ج٤/ ٣٧٦. وأبو عليّ الفارسيّ: ج١/ ١٦٤. وابن جنّي: ج٢/ ٤٠٤. والأعلم الشنتمريّ: ج١/ ١٤٦. وانظر شاهداً آخر فُصِل فيه بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجرّ والمجرور به: سيبويه: ج١/ ١٨٠.

(٥) سيبويه: (الكتاب) ج١/ ١٨٠. ولم أقف على البيت في (ديوان الفرزدق) قدَّم له وشرحه: مجيد طراد، بيروت، دار الكتاب العربيّ، ط١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م. وانظر البيت في: المبرد: (المقتضب) ج٤/ ٢٢٩، وقراءته: عارضاً أُكفكِفُهُ وابن جنّي: (الخصائص) ج٢/ ٤٠٧، وقراءته: عارضاً أرقْتُ لهُ. =

ففصل بين (ذراعي)، و(الأسدِ) باسمٍ مقتضٍ الإضافة إلى المضاف إليه (الأسد) وهو المعطوف على المضاف(جبهة)، ولم يعدّ بعض النحاة بعد سيبويه مثل هذا فصلاً، بل عدّوه من حذف المضاف إليه من الأوّل، لدلالة الثاني عليه، فيكون التقدير: بين ذراعي الأسد وجبهته[1]. ومع أنّي لم أقف في الكتاب على غير الفصل بالظرف، أو حرف الجرّ والمجرور به، أو باسمٍ مقتضٍ الإضافة إلى المضاف إليه، فإنّي لم أقف على نصٍّ يُصرِّح فيه سيبويه باختصاص الفصل بها، وصرَّح به بعض النحاة بعده[2].

ب ـ الفصل بين الاسم الموصول وصلته:

سبق القول إنَّ الاسم الموصول مفتقرٌ إلى الصلة التي تبين المراد به عند سيبويه[3]. وافتقاره إلى الصلة واحدٌ من أدلته على وحدة الاسم الموصول وصلته، وكونهما بمنزلة الاسم المفرد؛ فلا يُفصلُ بين الاسم الموصول وصلته، كما لا يُفصل بين أجزاء الاسم المفرد، وقد صرَّح بذلك بعض النحاة بعد سيبويه[4]، ولم أقف عليه مُصرَّحاً به في الكتاب، لكنَّ أبا عليٍّ الفارسيّ فهم عن سيبويه أنّه لا يُفصلُ بين الاسم الموصول وصلته بأجنبيٍّ منهما[5].

= والأعلم الشنتمري: (شرح أبيات سيبويه) ج١/١٤٧ وقراءته كابن جنّي. والزمخشريّ: (المفصَّل) ص١٣٥. وانظر شاهداً آخر فُصِل فيه بين المضاف والمضاف إليه باسمٍ مقتضٍ الإضافة إلى المضاف إليه: سيبويه: ج١/١٧٩، والشاهد نفسه في ج٢/١٦٦.

(١) انظر الزمخشريّ: ص١٣٥-١٣٦. وابن يعيش: (شرح المفصَّل) ج٣/٢١.

(٢) انظر ابن السرّاج: (الأصول) ج٢/٢٢٧. والانباري: (الإنصاف في مسائل الخلاف) ج٢/٤٢٧ وما بعدها.

(٣) عد إلى ص ١٧٤ من هذه الرسالة.

(٤) انظر المبرد: ج٣/١٩٣، قال: «ولا تفرق بين الصلة والموصول؛ لأنّه اسمٌ واحدٌ». وانظر في ذلك: ابن السرّاج: ج٢/٢٩٦. وابن جنّي: ج٢/٤٠٢، ٤٠٣. والسيوطيّ: (همع الهوامع) ج١/٢٨٥-٢٨٦.

(٥) انظر: أبو علي الفارسيّ: (التعليقة) ج١/٢٥١- ٢٥٢. وغير الأجنبيّ كما ذكر ابن مالك: معمول الصلة وجملة الاعتراض، وجملة الحال، والنداء. انظر: ابن مالك: (شرح التسهيل) ج١/٢٦٠- ٢٦١. وانظر السيوطيّ: ج١/٢٨٦.

وقد جاء في الكتاب ما يُفهم منه جواز الفصل بين الاسم الموصول وصلته بالقَسَم عند سيبويه، والنداء، وهما ممّا لم يعدّه بعض النحاة من الفصل بالأجنبيّ[1]. أمّا جواز الفصل بالقسَم، فيؤخذ من قول سيبويه: « وتقولُ إذا أردتَ معنى اليمين: أعطيتُهُ ما إنَّ شَرَّهُ خيرٌ من جيدِ ما معك، وهؤلاءِ الذينَ إنَّ أجبَنَهم لأشجعُ من شُجَعَائكم »[2].

وأمّا جواز الفصل بالنداء فيؤخذُ من إيراد سيبويه شاهداً من الشعرِ فُصِلَ فيه بين الاسم الموصول وصلته بالنداء دونَ أنْ يعلّق عليه بما يدلُّ على عدم جوازه عنده، وهو قول « الفرزدق:

تَعالَ فإنْ عاهَدتَني لا تخونُني ... نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذئبُ يَصْطَحِبان »[3].

واستثنى بعض النحاة الفصل بين (أل) وصلتها من جواز مثل هذا الفصل بين الاسم الموصول وصلته[4]؛ إذ لا يجوز الفصل بين (أل) وصلتها أبداً، ولم أقف عليه صراحةً في الكتاب.

ج ـ الفصل بين الحروف الموصولة وصِلاتها:

لم يرَ سيبويه جواز الفصل بين الحروف الموصولة وصِلاتها، فقال في الحروف

---

(١) انظر: ابن مالك: (شرح التسهيل) ج١ / ٢٦٠–٢٦١ . والسيوطيّ: (همع الهوامع) ج١ / ٢٨٦ .

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج٣ / ١٤٦ . وانظر في كونه فُصِل باليمين بين الاسم الموصول وصلته في مثال سيبويه: أبو عليّ الفارسيّ: (التعليقة) ج٢ / ٢٦٠ .

(٣) سيبويه: ج٢ / ٤١٦ . وانظر البيت في: (ديوان الفرزدق) ج٢ / ٤٠٠ . وقراءته: (تعشَّ فإن واثَقْتَني لا تخونُني). المبرد: (المقتضب) ج٢ / ٢٩٥، وج٣ / ٢٥٣ . وقراءتُه: تعشَّ فإنْ. . .والأعلم الشنتمريّ: (شرح أبيات سيبويه) ج١ / ٤٦٢ . والزمخشريّ: (المفصّل) ص١٨٣، وقراءته كالمبرد. وابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٢ / ١٣٢، وج٤ / ١٣، وقراءته كالمبرد.

(٤) انظر تعليل ابن مالك بعد تصريحه بعدم جواز ذلك بأنّ(أل) « أشبهت أداة التعريف،فعوملت معاملتها لفظاً ». ابن مالك: ج١ / ٢٦٧ .

التي يليها الفعل: «ولَم يفصِلوا بين أنْ وأخواتها وبين الفعل»[١]. ونقل مثله عن الخليل[٢]. وقال في الحرف الموصول الذي يليه الأسماء: «لا يجوزُ أنْ تفصِل بين الاسمِ، وبينَ إنَّ وأخواتها بفعل»[٣]. والذي يعنينا هنا من أخوات(إنَّ) هي (أنَّ) الموصولة المؤوَّلة مع صلتها بمصدر. ومع ذلك فقد أورد سيبويه بعض الشواهد التي فُصِل فيها بين بعض

الحروف الموصولة وصلاتها بالحرف، لكنَّه عدَّ تلك الحروف الفاصلة لغواً، فقال في (لا) الداخلة بين الحرف الموصول الذي ينصب الفعل المضارع (أنْ)، والفعل المضارع: «وأمّا لا فتكون كما في التوكيدِ واللّغو. قال الله عزَّ وجلّ: ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[٤] أي: لأنْ يعلم»[٥]. وقال في الفصل بين (ما) المصدرية الظرفيّة وصلتها بـ(إنْ): «وقد تُلغى معَ (ما)، إذا كانت اسماً، وكانت حيناً. وقال الشاعر:

رجِّ الفتى للخيرِ ما إنْ رأيتَهُ　　على السِّنِّ خيراً لا يزالُ يزيدُ»[٦].

قال أبو عليّ الفارسيّ في هذا الشاهد: «(إنْ) لغوٌ، و(ما) معَ الفعل بمنزلة المصدر»[٧]. وصرَّح بقلة هذه الزيادة[٨].

---

(١) سيبويه: ج٣/١٣. وانظر في ذلك أيضاً: ج٣/١٢، ١١٠، ١١١.

(٢) انظر سيبويه: ج٣/١٦١-١٦٢.

(٣) سيبويه: ج٣/١١٠.

(٤) الحديد: ٢٩.

(٥) سيبويه: (الكتاب) ج٤/٢٢٢. وانظر في ذلك: ابن مالك: (شرح التسهيل) ج١/٢٦٦.

(٦) سيبويه: ج٤/٢٢٢. وانظر البيتَ في: أبو علي الفارسيّ: (التعليقة) ج٤/٢٤٥. والنّحّاس: (شرح أبيات سيبويه) ص١٩٠. والأعلم الشنتمريّ: (شرح أبيات سيبويه) ج٢/٧٥١. وابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٨/١٣٠.

(٧) أبو عليّ الفارسيّ: ج٤/٢٤٥.

(٨) انظر: أبو علي الفارسيّ: ج٤/٢٤٦.

د ـ الفصل بين الاسم المتبوع وتابعه الذي يُؤلِّفُ معه مُركَّباً اسمياً:

د ـ ١ـ الفصل بين المنعوت ونعته:

لم أقف على نصٍّ صرَّح فيه سيبويه بجواز الفصل بين المنعوت ونعته، أو بمنعه، لكنّ النظر في مجملِ دراسة سيبويه المنعوت ونعته يُعطينا تصوُراً لما يُمكن أن يُعدَّ رأيه في الفصل بينهما؛ وهذا التَّصورُ مبنيٌّ على ما يلي:

١ـ أنَّ سيبويه عدَّ المنعوت ونعته وحدةً لغويةً واحدةً، تدلُّ على حقيقةٍ مفردة[١].

٢ـ أهمية وصول مُراد المرسِلِ إلى ذهن المستقبِل بأوضح صورةٍ ممكنة عند سيبويه[٢].

٣ـ تمثيله في أكثر من موضعٍ من كتابه بما يُعدُّ من الفصل بين المنعوت ونعته؛ كقوله: «وإنْ شئتَ قلتَ: هذانِ رجُلانِ وعبدُ الله منطلقانِ؛ لأنَّ المنطلقَينِ في هذا الموضع من اسمِ الرجلين؛ فجَرَيا عليه»[٣]. وتصريحُه في بعض الأمثلة التي فُصِلَ فيها بين المنعوت ونعته بأنَّ المتكلِّم له إتباع النعتِ منعوته، وله ترك الإتباع بتقدير إعرابٍ آخر، كقوله في (إنَّ زيداً منطلقٌ العاقل اللبيب): «فالعاقل اللبيب يرتفع على وجهين... وإنْ شاء نَصَبَهُ على الاسمِ الأوَّل المنصوب»[٤]. فهذا يدلُّ على أنَّه يعدُّ (العاقل اللبيب) نعتاً في حال نصبهما إتباعاً لاسم إنَّ، معَ أنَّه فُصِلَ بين المنعوت ونعته. وتصريحه السَّابق بجواز رفع العاقل اللبيب وجواز النصب نعتاً لزيد ـ يُربطُ بتأكيده على لزوم النعت إذا كان تركُه يوقع في اللبس[٥]؛ فيُبنى عليه

---

(١) عُد إلى ص ١٢٣ من هذا البحث.

(٢) عُد إلى ص ٦١ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) سيبويه: (الكتاب) ج٢/ ٨١. وانظر كذلك: ج٢/ ٨٢، ٣٣٦–٣٣٧. وانظر تمثيله بالفصل بين نعت اسم لا النافية العاملة عمل إنّ، والمنعوت، ولزوم نصب النعت للفصل: ج٢/ ٢٨٩، ٢٩٠، ٣٠٩. وانظر إيراده شاهداً من الشعر للفصل بين المنعوت ونعته: ج٣/ ٢٥٥.

(٤) سيبويه: ج٢/ ١٤٧.

(٥) عُد إلى ص ٦٥ من هذا البحث.

أنَّ المنعوت معروفٌ، وغير محتاجٍ إلى ما يُبين المراد به في المثال الذي يُحلِّله سيبويه، لذا جاز الإتباع على النعت وتركه، كما جاز الفصل بين المنعوت ونعته عند الإتباع.

٤ـ ربط سيبويه ظاهرة التقديم والتأخير بين المواضع في العربية بعناية المتكلِّم، فالمتكلِّم يُقَدِّمُ من كلامه ما عنايته به أكبر، ومنه قوله: «واعلم أنَّ التقديمَ والتأخيرَ، والعناية والاهتمام هنا مثلُه في باب كانَ، ومثل ذلك: إنَّ أسداً في الطريقِ رابضاً... وإن شئتَ جعلتَ بالطريقِ مُستَقَرّاً، ثُمَّ وصَفتَه بالرابض»(١). فيُفهمُ منه أنَّ اهتمام المتكلِّم بالإخبار عن المكان الذي فيه الأسد سوَّغ تقديمه على الرابض الذي أجاز سيبويه إعرابه نعتاً رغم الفصل بينه وبين المنعوت.

وبعدُ، فإنَّه يُبنى على الأمور الأربعة السابقة أنَّ الفصل بين المنعوت ونعته جائزٌ عندَ سيبويه، لكنَّه يُشتَرطُ لذلك أمنُ اللبس، فإن أوقع الفصلُ في لبسٍ لم يَجُز. ويؤيدُ ذلك قول سيبويه نفسه: «وممّا يبطلُ فيه القلب قوله: زيدٌ أخو عبد الله مجنونٌ به، إذا جعلتَ الأخَ صفةً والجنونَ من زيدٍ بأخيه؛ لأنَّهُ لا يستقيمُ: زيدٌ مجنونٌ به أخو عبد الله»(٢). فلا يُفصل بين المنعوت (زيد) ونعته (أخو عبدالله) بالخبر (مجنونٌ به)؛ لأنَّه سيؤدّي إلى اللبس.

وقد صرَّح بعضُ النحاة بعد سيبويه بأنَّه لا يُفصَلُ بين المنعوت ونعته بأجنبيٍّ منهما(٣). كما يؤخذُ من تمثيل سيبويه للفصل بين المنعوت ونعته بالنثر أنَّ الفصل غير مشروطٍ بالضرورة عنده.

---

(١) سيبويه: ج٢/١٤٣. وانظر في تقديم ما عنايتهم به أكبر: ج١/٣٤، ٥٦، ٨٠-٨١.

(٢) سيبويه: ج٢/٥٢. وانظر: السيرافيّ: (شرح كتاب سيبويه) ج٢/ل١٨٠ أ-ب.

(٣) انظر في ذلك: أبو عليّ الفارسيّ: (التعليقة) ج١/٢٥٢، وفيها شبَّه الفصل بين المنعوت ونعته بالفصل بين الاسم الموصول وصلته. وانظر في ذلك: السيوطيّ: (الأشباه والنظائر) ج٢/٣٠٥. وحصر ابن عصفور جواز الفصل بجمل الاعتراض، أو عند الضرورة، انظر: ابن عصفور: (المقرّب) ص٣٠٥.

د - ٢- الفصل بين الاسم المبدل منه والبدل :

يُعدُّ الفصلُ بين الاسم المبدل منه والبدل كالفصل بين المنعوت ونعته في الحكم . ولم يُصرِّح سيبويه بذلك ، لكنَّه يؤخذ من حكمه بإعراب بعض التوابع نعتاً ، أو بدلاً مع كون الصورة الكلامية التي جاء فيها التابع ومتبوعه هي نفسها(١) . كما يظهر لي أنَّه يجوز إعراب (أخو عبد الله) بدل كلٍّ من زيد في مثال سيبويه السابق (زيدٌ أخو عبد الله مجنونٌ به) الذي رأى فيه منع الفصل بين المنعوت ونعته لاحتمال اللبس . وكالبدل أيضاً الاسمُ المعطوف عليه عطف بيان والمعطوف ؛ إذ يُعدّ عطف البيان من وجهة نظر هذه الرسالة بدل كلّ من كلّ .

د - ٣- الفصل بين الاسم المؤكَّد وتوكيده :

لم أقف على نصٍّ صريحٍ في الكتاب يُبيِّن رأيَ سيبويه في الفصل بين الاسم المؤكَّد وتوكيده ، لكنَّه ورد ما يُفهم منه جواز الفصل بين الاسم المؤكَّد وتوكيده في التوكيد المعنويّ ، إذ قال سيبويه : « وإذا قُلتَ : إنَّ زيداً فيها . وإنَّ زيداً يقولُ ذاكَ . ثُمَّ قُلتَ : نفسَهُ ، فالنصبُ أحسنُ ، وإن أردتَ أنْ تحملهُ على المضمرِ ، فعلى : هو نفسُهُ »(٢) . فنصب نفسه توكيداً لاسم إنّ أحسنُ عنده مع أنَّه فُصل بينه وبين الاسم المؤكَّد بالخبر (يقولُ ذاك) . أمّا التوكيد اللفظيّ ، فلم أقف فيه على شيءٍ صريحٍ يتبينُ لي من خلاله مذهبُ سيبويه في الفصل بينه وبين الاسم المؤكَّد .

د - ٤- الفصل بين عناصر المركَّب الاسميّ من الاسم المعطوف عليه والمعطوف :

لم يرَ سيبويه جواز الفصل بين عناصر المركَّب الاسميّ من الاسم المعطوف عليه عطف نسق والمعطوف ، كالأعداد المعطوفة ، وشبَّهها في ذلك بالعدد المركَّب ، نحو :

---

(١) عد إلى ص ١٣١ من هذا البحث . وانظر شواهد فُصل فيها بين الاسم المبدل منه والبدل : سيبويه : ج١/١٦١ وج٢/١٥ ، ٤١ .

(٢) سيبويه : ج٢/١٤٦ .

ثلاثةَ عشرَ، فقال: «تقولُ يا زيدُ، ويا عمرو. ولا تقولُ: يا ثلاثةُ، ويا ثلاثون؛ لأنَّك لم تُرِد أنْ تجعلَ كلَّ واحدٍ منهما على حياله، فصار بمنزلة قولك: ثلاثةَ عشرَ؛ لأنَّك لم تُرد أن تفصلَ ثلاثةً من العشرة ليتوهَّموها على حيالها»[1]. فالفصل بين المعطوف والمعطوف عليه (زيد، وعمرو) بأداة النداء، ونداء كلٍّ واحدٍ منهما على حدة؛ لأنَّ المراد بكلٍّ واحدٍ منهما الدلالة على حقيقة مفردة مستقلة عن حقيقة الآخر، بخلاف (ثلاثة وثلاثين) المراد به الدلالة على كامل العدد المفهوم من المعطوف والمعطوف عليه؛ إذ لم يجز الفصل بين المعطوف، والمعطوف عليه لئلا يُتوهمُ دلالة كلٍّ من المعطوف، والمعطوف عليه على حقيقة منفصلة عن الآخر، وهو غير المراد من تركيب هذين العددين، بل المراد الدلالة على مجموع العدد المعطوف، والمعطوف عليه، لا انفصال أجزائه.

هـ ـ الفصل بين الاسم المشتقّ ومعموله الذي هو من تمامه:

رأى سيبويه جواز الفصل بين اسم الفاعل ومعموله الذي هو من تمامه، فقال في ذلك: «فإنْ نوَّنتَ، فقُلتَ: يا سارقاً الليلةَ أهلَ الدّار، كان حدُّ الكلامِ أنْ يكون أهل الدّار على سارقٍ منصوباً، ويكونُ الليلةُ ظرفاً؛ لأنَّ هذا موضعُ انفصال»[2]. كما نقل عن الخليل قوله: «والاسم المنوَّن يُفصلُ بينه وبينَ الذي يعملُ فيه، تقولُ: هذا ضاربٌ بك زيداً. ولا تقولُ: هذا ضاربُ بكَ زيدٍ»[3].

ويظهر من خلال تمثيل سيبويه، وشيخه الخليل بأمثلة نثرية أنَّ هذا الفصل غير مشروطٍ بالضرورة عندهما. كما يُلحظُ أنْ الفصل في تمثيلهما كان بالظرف، وحرف الجرّ والمجرور به. كما يظهرُ لي أنَّ جواز الفصل بين اسم الفاعل، ومعموله

(١) سيبويه: (الكتاب) ج٢/٢٢٨.

(٢) سيبويه: ج١/١٧٦.

(٣) سيبويه: ج٢/١٦٤. وانظر في ذلك: ابو علي الفارسي: (التعليقة) ج١/٣٠٣.

لقوَّة اسم الفاعل في العمل عند سيبويه[1]؛ لذا لم يرَ جواز الفصل بين الصفة المشبَّهة، ومعمولها المنصوب الذي هو من تمامها؛ لضعف الصفة المشبَّهة في العمل عنده[2]، فقال بعد أن ذكر قوة اسم الفاعل وصيغ المبالغة في العمل: «وليسَ هذا بمنزلة قولك: حسنٌ وجهَ الأخِ؛ لأنَّ هذا لا يُقلَبُ، ولا يُضمرُ، وإنَّما حده أن يُتكلَّم به في الألفِ واللام، أو نكرةً، ولا تعني به أنَّك أوقعت فعلاً سلَفَ منكَ إلى أحدٍ. ولا تفصِلُ بينَهما، فتقول: هو كريمٌ فيها حَسَبَ الأبِ»[3].

وصرَّح بعض النحاة بقبح الفصل بين اسم التفضيل[4] وحرف الجر والمجرور، اللذين هما من تمام معناه، ولم أقف عليه مُصرَّحاً به في الكتاب.

و ـ الفصل بين المميِّزِ وتمييزه:

يظهرُ لي من خلال دراسة سيبويه الفصل بين المميِّز وتمييزه أنَّه كان ينظر إلى هذا الفصل من حيثُ: موضع التمييز: منصوب، أو مجرور بالإضافة. ومن حيثُ تصرُّف الاسم المميِّز في المواضع، فمنها: الملازم للصدارة في الكلام، نحو كم الاستفهامية، ومنها غير الملازم للصدارة، كالعدد. وارتباط تصرُّف الاسم المميِّز في المواضع بدراسة سيبويه الفصل بين المميِّز وتمييزه ـ متعلِّقٌ بمبدأ تقديم العرب في كلامهم ما عنايتهم به أكبر[5]؛ فعدم ملازمة المميِّز الصدارة يُمكِّن المتكلِّم من نقل المميِّز مع تمييزه في المواضع، تقديماً، أو تأخيراً بحسب عنايته.

أمَّا ما جاء في الفصل بين المميِّز وتمييزه، فهو كما يلي:

---

(١) انظر تصريحه بقوة اسم الفاعل في العمل،لذا جاز الفصل: سيبويه: (الكتاب) ج٢/١٥٨ .وانظر في قوة صيغ المبالغة في العمل،وجواز التقديم،والتاخير وإيراده شواهد له: ج١/١١٠-١١١.

(٢) انظر تصريحه بهذا الضعف: سيبويه: ج١/١٩٤.

(٣) سيبويه: ج١/١١٥.

(٤) انظر: ابن السرَّاج: (الأصول) ج٢/٤٣.

(٥) انظر في هذا المبدأ: سيبويه: ج١/٣٤، ٥٦، ٨٠-٨١، وج٢/١٤٣.

١ـ المميَّز بتمييزٍ مجرور:

ومنه: (كَمْ) الخبرية وتمييزها المجرور(١)، والعدد الذي يُضاف إلى تمييزه(٢)، ومنها أيضاً كلُّ مُميَّزٍ أُضيفَ إلى تمييزه. ويؤخذُ هذا التعميم من تعميم سيبويه علة قبح الفصل بين الجار والمجرور حين حكم بقبح الفصل بين كَمْ الخبرية، وتمييزها المجرور بوحدة الجار والمجرور، فقال: «لأنَّهُ قبيحٌ أن تفصلَ بينَ الجارِّ والمجرورِ؛ لأنَّ المجرورَ داخلٌ في الجارّ، فصارا كأنَّهما كلمةٌ واحدة»(٣). فذكره الجار والمجرور عامٌّ يُمكن أن يدخل تحتَه كلُّ مميَّز مضاف إلى تمييزه.

فالفصلُ بين كَمْ الخبرية وتمييزها المجرورُ قبيحٌ عندَ سيبويه، وكذلك كلُّ مُميَّز مضاف إلى تمييزه(٤)؛ وذلك لقبح الفصل بين الجار والمجرور. وقد يُفصلُ بين كَمْ الخبرية وتمييزها، فإن فُصِلَ بينهما فنصبُ التمييز هو المختارُ عندَ سيبويه؛ نحو قولك: «كَمْ بها رجُلاً مُصاباً، وأنتَ تُخبِرُ»(٥). ونقل هذا الاختيار عن الخليل أيضاً(٦)؛ وذلك لقُبح الفصل بين الجار والمجرور عندهما(٧). واختار النصب أيضاً بعض النحاة بعد سيبويه(٨). ويظهرُ من خلال تمثيل سيبويه للفصل بين كم وتمييزها، ونصب التمييز ـ أنَّه يكون في النثر، نحو تمثيله بـ: «كَمْ بها رجلاً مصاباً»(٥)، ويكون في الشِّعر، نحو قول«القطاميّ:

---

(١) انظر إلى ما ظاهره الإشارة إلى لغة مَنْ ينصب تمييز كم الخبرية: سيبويه: ج٢/١٦٤-١٦٥. وانظر في ذلك: ابن السرّاج: ج١/٣١٨. وابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٤/١٣٠-١٣١.

(٢) انظر في شبه تمييز كم الخبرية المجرور بتمييز العدد المضاف إلى تمييزه: أبو علي الفارسي: (التعليقة) ج٢/٢٨.

(٣) سيبويه: (الكتاب) ج٢/١٦٤. وانظر في ذلك: ج١/١٧٤، وج٢/٢٨٠.

(٤) وانظر في قبح الفصل: المبرد: (المقتضب) ج/٦٢٣. وابن السرّاج: (الأصول) ج/٣١٩١. والسيرافيّ: (شرح كتاب سيبويه) ج٣/ل٢١ ب-٢٢أ. والأنباريّ: (أسرار العربية) ص١٢٢. وابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٤/١٣٠-١٣١.

(٥) سيبويه: ج٢/٢٨٠.

(٦) انظر سيبويه: ج٢/١٦٤-١٦٥.

(٧) انظر سيبويه: ج٢/١٦٤، ٢٨٠.

(٨) انظر: ابن السرّاج: ج١/٣١٩.

كَمْ نالَني منهُمُ فَضْلاً على عَدَمٍ   إذ لا أكادُ مِن الإقْتارِ أحْتَمِلُ»[1].

ففصل بين كَمْ الخبرية وتمييزها، ونصَبَ التمييز(فضلاً)[2]. وقد يُجرُّ تمييز كَمْ الخبرية رُغم الفصل بينه وبينها، لكنَّ ذلك مختصٌّ بالشعر عندَ سيبويه[3]، ومنه قول الشاعر:

«كَمْ في بَني سَعْدِ بنِ بَكْرٍ سَيِّدٍ   ضَخْمِ الدَّسيعةِ ماجدٍ نفَّاعِ»[4].

ففصلَ بينَ كَمْ الخبرية، وتمييزها (سيدٍ). ومع ذلك جرَّ التمييز. ويُلحظُ هنا أنَّ الفصلَ بحرف الجرّ، والمجرور به[5]. ونقلَ سيبويه أنَّ يونسَ يختارُ جرَّ تمييزِ كَمْ الخبرية المفصول عنها، إذا كان الفاصلُ بينهما ممّا لا يَستغني به الكلام، فقال: «والجرُّ في كَمْ بها رجلٍ مُصابٍ... قولُ يونس، واحتجَّ بأنَّ الكلامَ لا يَستغني إذا قُلتَ: كَمْ بها رجلٍ»[6].

٢ـ المميَّز بتمييزٍ منصوب:

من الأسماء التي تُميز بتمييزٍ منصوب: كَمْ الاستفهامية، والأعداد المركَّبة، وألفاظ العقود، والأعداد المعطوفة.

رأى سيبويه جواز الفصلِ بين كَمْ الاستفهامية، وتمييزها المنصوب، فكانَ يُمثِّلُ

(١) سيبويه: ج٢/١٦٥. وانظر: المبرد: ج٣/٦٠. والنحّاس: (شرح ابيات سيبويه) ص١٢٨. والأعلم الشنتمريّ: (شرح أبيات سيبويه) ج١/٣٤٨. والأنباريّ: (الإنصاف) ج١/٣٠٥. وابن يعيش: ج٤/١٣١.

(٢) وانظر شاهداً آخر نُصِب فيه تمييز كَمْ الخبرية للفصل بينه وبينها: سيبويه: ج٢/١٦٥.

(٣) انظر قوله: «وقد يجوز في الشعر أن تجرّ وبينها وبين الاسم حاجز... ». سيبويه: ج٢/١٦٦-١٦٧.

(٤) سيبويه: (الكتاب) ج٢/١٦٨. وانظر البيت في: المبرد: (المقتضب) ج٣/٦٢. والأعلم الشنتمريّ: (شرح أبيات سيبويه) ج١/٣٥٠. والأنباريّ: (الإنصاف) ج١/٣٠٤. وابن يعيش: (شرح المفصَّل) ج٤/١٣٠. ونسبَه مُحقِّق الكتاب للفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه.

(٥) وانظر شاهدين آخرين من الشعر أوردهما سيبويه للفصل بين كم الخبرية وتمييزها، وجرّ التمييز، وقد فُصل بحرف الجر، والمجرور به: سيبويه: ج٢/١٦٥.

(٦) سيبويه: ج٢/٢٨٠-٢٨١.

بالحالين: الفصل، وعدمه في موضعٍ واحدٍ من كتابه، كقوله: «فإذا قالَ لكَ: كَمْ لكَ درهماً؟ أو كَمْ درهماً لكَ؟... »[1]. كما نقلَ عن الخليل أنَّ الفصل عربيٌّ جيّدٌ في نحو: كَمْ لكَ درهماً[2]. ومعَ ذلك، فقد كان سيبويه يعدُّ عدم الفصلِ بين كَمْ الاستفهامية وتمييزها المنصوب أقوى من الفصل، وقال فيه: «وكَمْ رجلاً أتاكَ؟أقوى مِن: كَمْ أتاكَ رجلاً؟»[3]. ونقلَ مثل هذا الرأي عن الخليل[2].

أمّا الفصل بين العدد وتمييزه المنصوب، فقد نقل سيبويه عن الخليل أنَّه قبيحٌ في النثر[4]؛ إذ قال: «قولك: العشرونَ لكَ درهماً، فيها قبحٌ... ولو قال: أتاكَ ثلاثونَ اليومَ درهماً كانَ قبيحاً في الكلامِ»[5]. كما نقلَ عنه أنَّه قد يجيء في الشعر، كما «قال الشاعر:

على أنّني بعدَ ما قَدْ مَضى ثلاثونَ للهَجْرِ حَوْلاً كَميلا»[6].

كما نقل سيبويه عن الخليل تعليله جوازَ الفصل بين كَمْ الاستفهامية وتمييزها المنصوب في النثر، وقبحَ الفصل بين العدد وتمييزه المنصوب، فقال بعد أن ذكر قبح الفصل بين العدد وتمييزه المنصوب: «ولكنَّها جازت في كَمْ جوازاً حسَناً؛ لأنَّه كأنَّهُ صارَ عوضاً من التمكُّنِ في الكلامِ؛ لأنَّها لا تكونُ إلا مبتدأةً، ولا تؤخَّرُ فاعلةً، ولا

(١) سيبويه: ج٢/١٥٧. وانظر كذلك: ج٢/١٥٨. وانظر في جواز هذا الفصل: ابن السَّرّاج: (الأصول) ج١/٣٠٨.

(٢) انظر سيبويه: ج٢/١٥٨.

(٣) سيبويه: ج٢/١٥٩. وانظر في ذلك: أبو علي الفارسي: (التعليقة) ج١/٣٠١.

(٤) ويُلحظُ أنّه اكتفى بالتمثيل بالفاظ العقود من الأعداد وتمييزها.

(٥) سيبويه: (الكتاب) ج٢/١٥٨. وانظر في ذلك: أبو عليّ الفارسيّ: (التعليقة) ج١/٣٠١. ويُلحظُ أنَّ الفصل في تمثيل الخليل كان بحرف الجر والمجرور به، وبالظرف، ومع ذلك حكمَ بقُبْحه.

(٦) سيبويه: ج٢/١٥٨. ويُلحظُ أنَّ الفصلَ بحرف الجرّ والمجرور به.وانظر البيت في: المبرد: (المقتضب) ج٣/٥٥. والنّحّاس: (شرح أبيات سيبويه) ص١٢٧. والأعلم الشنتمريّ: (شرح أبيات سيبويه) ج١/٣٤٤. والانباريّ: (الإنصاف) ج١/٣٠٨. وابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٤/١٣٠.

مفعولةً. لا تقولُ: رأيتَ كَمْ رجلاً؟ وإنَّما تقولُ: كَمْ رأيتَ رجلاً؟»[1]. فما دامت الصدارة في الكلام لـ (كَمْ)، أيّ أنَّها تُلازمُ موضعاً واحداً من حيثُ الرتبة، سواء كانت فاعلة، أو مفعولة، أو غير ذلك، فإنَّ هذا الأمر قد سوَّغ حُسنَ الفصل بينها وبينَ تمييزها. ويبدو لي أنَّ هذا التعليل مرتبطٌ بمبدأ تقديم العرب ما عنايتُهم به أكبر في كلامهم[2]، فلمّا لازمت كَمْ الصدارة في نظام اللغة العربية صارَ ما يُريدون تقديمه لعنايتهم به لا يتقدَّمُ عليها، لكنَّه يليها مباشرةً؛ فيفصلُ بينها وبين تمييزها الذي يتأخَّرُ رُتبةً عمّا عُنوا به، وتبقى كَمْ في موضعها، وهو صدارة الكلام. أمّا العدد، فليس ملازماً للصدارة، ولا لموضعٍ بعينه من حيثُ الرُّتبة، فأمكن نقله من موضعٍ إلى موضعٍ متّصلاً به تمييزه، فقبُحَ الفصل بينه وبين تمييزه في غير الضرورة.

ز- الفصل بين عناصر المركَّب الاسميّ العَلَم:

لم أقف على نصٍّ صريحٍ في ذلك، لكنَّه يُفهم عدم جواز الفصل من خلال ما وردَ في الكتاب من المركَّبات الاسميّة الأعلام، إذ لم يُفصل بين عناصرها[3]. كما أنَّ مذهب سيبويه في العَلَم المحكيّ أنَّه لا يُغيرُ عن حاله التي كان عليها قبل التسمية يؤيدُ هذا الفهم. قال سيبويه: «ولو سمَّيتَ رجُلاً بغُلامهم، أو غلامهما لم تُحرِّف واحداً منهما عن حاله قبلَ أنْ يكونَ اسماً، ولَتَركتَهُ على حاله الأوَّل في كلِّ شيء، فكذلك: ضَرَبا، وضَرَبوا إنَّما تحكي الحال الأولى قبل أن يكونا اسمين»[4]. فمذهبه بأنَّه لا يُحرَّفُ عن حاله قبل التسمية، وتعميمه تركه على حاله الأول في كلِّ شيء-

---

(١) سيبويه: ج٢/١٥٨. وانظر في كون اسم الاستفهام له الصدارة في الكلام: ج٢/١٢٨. وانظر ابن السرّاج: (الأصول) ج١/٣١٦.

(٢) انظر في ذلك: سيبويه: ج١/٣٤، ٥٦، ٨٠-٨١، وج٢/١٤٣. وانظر في ذلك: الجرجانيّ: (دلائل الإعجاز) ص١٠٦.

(٣) انظر على سبيل المثال: سيبويه: ج٣/٣٢٧،٣٢٨،٣٢٩،٣٣٠،٣٣١،٣٣٣.

(٤) سيبويه: (الكتاب) ج٢/٢٢٧. وانظر في ذلك: ج٣/٢٢٦، و٢٢٧. والمبرد: (المقتضب) ج٤/٩.

يؤيدُ أنَّه لا يُفصل بين عناصر المركَّب الاسميّ العَلَم عند سيبويه؛ لأنَّ الفصل نوعٌ من التغيير، ولأنّ الاتصال بين عناصر المركَّب الاسميّ العلم من حاله الأُولى.

ويُمكنُ أنْ يُعتمدَ على أهمية الدلالة، ووضوح الرسالة التي تحملها اللغة من ذهن المتكلِّم إلى ذهن السامع في دراسة سيبويه ـ في الاستدلال بأنّه لا يُفصل بين عناصر المركَّب الاسميّ العَلَم عنده. فلو فصلَ المتكلِّم بين عناصر (تأبَّطَ شراً) فقال: تأبَّط الذي جاء شرّاً؛ لأوقعَ هذا الفصل في اللبس، إذ قد يُفهمُ منه أنَّ (الذي جاء) فاعل، وأنَّه هو الذي يتأبَّطُ الشرَّ، لا أنَّ رجلاً اسمه تأبَّطَ شرّاً قد جاء.

النتائج التي نخرجُ بها من دراسة سيبويه الفصل بين عناصر التركيب الاسميّ:

نخرجُ من دراسة سيبويه ظاهرة الفصل بين عناصر التركيب الاسميّ بما يلي:

١ـ يُفهمُ من دراسته أنَّ المستوى الأوَّل لنظام اللغة العربية هو عدم الفصل بين عناصر التركيب الاسميّ، وأنَّ الفصلَ يقعُ في بعض الاستعمالات اللغوية لسببٍ ما، كالعناية بما يحصلُ به الفصل[١]، أو لمراعاة النظام الموسيقيّ للشعر العربيّ الذي قد يتطلَّب الفصل، لمراعاة الوزن. مع ضرورة مراعاة أمن اللبس في كلِّ حال. وقد صرَّح بعض النحاة بعدَ سيبويه بأنَّ «كلّ ما كانَ في صلةِ شيءٍ من اسمٍ، أو فعلٍ ممّا لا يتمُّ إلا به، فلا يجوزُ أنْ نفصلَ بينه وبين صلتِه بشيءٍ غريبٍ منه»[٢].

٢ـ أنَّ الفصلَ في ضرورة الشِّعرِ ليسَ كالفصلِ في سَعَة النثر، فما يُقبلُ حصولُه في الشعر قد لا يجوز في النثر[٣].

---

(١) كالفصل بين كمْ الاستفهامية وتمييزها؛ إذ تُلازمُ كم الصدارة، فإذا قُدِّمَ ما به العناية فإنَّه لا يتقدَّمُ على كمْ؛ لأنَّ لها الصدارة، لكنَّه قد يتقدَّمُ على تمييزها فيفصل بينها وبينه. عُد إلى ص٢٧٣ من هذا البحث.

(٢) ابن السَّرّاج: (الأصول) ج٢/٢٢٤.

(٣) انظر قول سيبويه في باب ما يحتمل الشعر...: «اعلمْ أنَّه يجوزُ في الشعرِ ما لا يجوزُ في الكلام...» سيبويه: (الكتاب) ج١/٢٦. وانظر في ذلك أيضاً: ج٢/١٢٤، ١٥٤، ٣٨٠، ٣٨٢، وج٣/٦٤. وانظر في ذلك قولَ ابن السَّرّاج بعدَ أن ذكر اختصاص الشِّعر عن النثر ببعض الظواهر اللغوية: «ولو جعلنا ما جاء في ضرورات الشعرِ أُصولاً لزالَ الكلامُ عن جهتِه». ابن السَّرّاج: (الأصول) ج٢/٢٢٦.

٣ـ يُلحظُ أنَّ الفصلَ كان بالظرف، أو حرف الجرّ والمجرور به في كثيرٍ من النصوص التي فُصِلَ فيها بين عناصر التركيب الاسمي(١).

٤ـ أنَّ الفصلَ قد يُلغي بعض الظواهر اللغوية، كإلغاء تركيب اسم (لا) النافية العاملة عمل (إنَّ) مع نعته تركيب خمسةَ عشرَ، وإلغاء بنائهما معاً على الفتح(٢).

٥ـ كان لنظرية العامل أثر في دراسة سيبويه ظاهرة الفصل بين عناصر التركيب الاسميّ؛ فقوة العامل، أو ضعفه ممّا اعتمد عليه في تعليل جواز الفصل، وعدمه. يظهرُ ذلك في حديثه عن ضعف الفصل بين الحروف المصدرية العاملة في الفعل، والفعل لِضعفِ تلك الحروفِ في العمل(٣). وكذلك تفريقه بين اسم الفاعل، والصفة المشبَّهة في القوة في العمل، وجواز الفصل بين اسم الفاعل ومعموله؛ لقوة اسم الفاعل في العمل، وضعف الفصل بين الصفة المشبَّهة ومعمولها لضعفها في العمل(٤).

حذفُ بعض أجزاء المركَّب الاسميّ وحلول الباقي محلّ المحذوف:

نبَّه سيبويه في صدر كتابه إلى ظاهرة الحذف في اللغة، فقال: «اعلَم أنَّهم ممّا يحذفونَ الكلم وإنْ كانَ أصلُه في الكلام غير ذلك، ويحذفونَ ويُعوِّضونَ، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أنْ يُستعملَ حتّى يصير ساقطاً. وسترى ذلك إنْ شاء الله»(٥).

وتنبيهه إلى هذه الظاهرة في صدر كتابه عامٌّ كما يظهرُ من نصّه السّابق. ويؤخذُ منه أنَّ الأصلَ عند سيبويه هو الذِّكر، وأنَّ الحذف طارئ، وأنَّ العرب قد يعوِّضونَ في كلامهم عن المحذوف.

---

(١) عُد إلى ص ٢٦١ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) انظر سيبويه: ج٢/٢٨٩-٢٩٠، ٣٠٩.

(٣) انظر في ذلك: سيبويه: ج٣/١٣.

(٤) انظر سيبويه: ج١/١٧٩، ١٩٤.

(٥) سيبويه: (الكتاب) ج١/٢٤-٢٥.

ومما تناوله سيبويه في دراسته التركيبَ الاسميّ حذفُ شيءٍ من عناصر التركيب. والحذفُ عنده ضربٌ من الإيجاز(١).

ولم يفصل سيبويه بينَ دراسته ظاهرة الحذف عن الغرض المهم من عملية الاتصال اللغويّ، وهو وصولُ مُراد المرسِل إلى ذهن المستقبِل بأوضح صورةٍ ممكنة؛ لذا فإنَّ أمْنَ اللبس هو أهمُّ مُسَوِّغ من مُسَوِّغات الحذف عنده؛ فإذا أُمِنَ اللبس جاز الحذفُ(٢)، وإذا لم يؤمَن لم يَجُز(٣).

ويقعُ أمنُ اللبس عندَ سيبويه بِعلمِ المخاطَبِ بالمعنى المُراد رُغمَ الحذف(٤)، ويكونُ علمُ المُخاطب بالمعنى المراد بإحدى القرائن الدّالة على المحذوف، ومنها: الذِّكرُ السّابقُ أو اللاحق للمحذوف، فيُستغنَى عنه لدلالة المذكور عليه(٥)، وحذف التّمييز في الإجابة عن سؤالٍ وردَ فيه ذكرُ التمييز استغناءً بذكره السّابق

---

(١) انظر سيبويه: ج١/٢١٢، ٢٢٢، ٢٢٤، وج٢/٣٤٦، وج٣/٢٤٧.

(٢) انظر قوله في حذف المضاف (كلّ) من قول الشاعر:

(أكلَّ امرئٍ تَحسَبينَ امرأً ونارٍ توقَّدُ في الليلِ نارا)

«فاستغنيتَ عن تثنية (كلّ) لذكرك إياه في أوّل الكلام، ولقلة التباسه على المخاطَب». سيبويه: ج١/٦٦. وانظر في أمن اللبس أيضاً: ج٣/٢٤٧.

(٣) انظر في عدم جواز حذف عجُز العدد المركَّب (عشر) من اثني عشرَ: «ولا تحذف عشرَ مَخافة أن يلتبس بالاثنين». سيبويه: ج٣/٣٠٧. وانظر لزوم ذكر النعت عند سيبويه حين لا يُعرَف المراد بالمنعوت إلا بنعته: ج١/٨٨. وفي عدم جواز حذف المضاف لأنّ الحذف يوقِعُ في اللبس: ج٢/٣٦١. وانظر في عدم جواز الحذف لوقوع اللبس به: الزمخشريّ: (المفصّل) ص١٥١. وابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٣/٢٤، ٥٩.

(٤) انظر في جواز الحذف لعلم المخاطب: سيبويه: ١/٢١٢-٢١٣،٣٩٣، وج٢/٢٨٠، ٢٤٥، ٣٤٦، وج٣/٧ ٥٦٣. والمبرد: (المقتضب) ج٣/٢٥٤. وابن السّرّاج: (الأصول) ج٢/٣٢٤. و السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٢/ل٢١٥ أ-ب، وج٣/ل٢٢ ب. والأعلم الشنتمريّ: (النكت) ج٢/١٠١.

(٥) انظر في الحذف لسبق ما يدلّ على المحذوف: سيبويه: ج١/٢٢٤، ٢٦٣، ٢٧٥،٢٨٠،٢٨١، ٣٢٧. والمبرد: (المقتضب) ج٣/١١٢، وج٤/١٢٩. والسيرافيّ: (شرح كتاب سيبوبه) ج٢/ل٢١٥ أ-ب. وابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٣/٢٩، ٣٠، وج٤/١٢٨.

في السؤال، كأنْ يسألك أحدٌ: كمْ ديناراً معك؟ فتُجيب: ثلاثون. وتستغني عن ذكر التمييز(ديناراً)؛ لسبق ذكره في السؤال(١).

ومن القرائن الدّالة على المحذوف: القرينة الحالية التي تكون في سياق الاتّصال اللغويّ. وقد اعتمد سيبويه على هذه القرينة في إثبات وجود الحذف في نحو قول مَنْ أمسكَ بيده المصحف وهو ينظرُ إلى آية أو سورةٍ فيه: هذه هود، أو هذه الكرسيّ. يُريدُ: هذه سورة هود، وهذه آية الكرسي(٢).

ومن القرائن كذلك: ما استقرَّ في أذهان المجتمع اللغويّ، نحو التّعامُل بالعملة النقدية: الدّرهم، أو الدّينار، أو الرّيال... فيأتي مُشترٍ إلى بائعٍ، ويَسأله عن ثمن سلعة: بكم هذه؟ دونَ تمييز، فيُجيبُ البائعُ: بستّين، أو سبعين... دون تمييزٍ أيضاً؛ وذلك لما في ذهنيهما من معرفة المراد؛ لأنَّ المجتمع يتعامل بالعملة نفسها، فليس هناك ضرورة لذكرها(٣).

ومن القرائن أيضاً: القرينة العقلية، وذلك نحو حذف المضاف في قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾(٤)، قال سيبويه: «إنّما يُريدُ أهلَ القرية...»(٥). وقال أيضاً: «ومثل ذلك من كلامهم: بنو فلانٍ

---

(١) انظر قول سيبويه في تخيير المجيب عن السؤال بين ذكر التمييز المذكور في سؤال السائل وحذفه: «إنّما على السائل أن يُفسِّر العدد حتّى يجيبه المسئول عن العدد،ثُمّ يُفسِّره بعدُ إن شاء».سيبويه: ج٢/١٦٩. وانظر تصريح السيرافي به في شرحه الكتاب: ج٣/ل٢٢ ب.

(٢) انظر في ذلك: سيبويه: ج٣/٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٩. وانظر في ذلك: المبرد: ج٤/١٢٩.

(٣) انظر قول سيبويه في مثل ذلك: «كما يقولونَ: البرّ بستّين، وتركوا ذكرَ الكُرّ استغناءً بما في صدورهم من علمه،وبعلم المخاطَب؛ لأنَّ المخاطب قد يعلم ما يعني، فكأنّه إنّما يسألُ هنا عن ثمن الكُرّ... فاجره كما أجرَتْه العرب». سيبويه: ج١/٣٩٣. وانظر في ذلك: المبرد: ج٣/٢٥٤.

(٤) يوسف: ٨٢.

(٥) سيبويه: ج١/٢١٢. وانظر: ج٣/٢٤٧. وانظر في ذلك ما جاء في شرح المفصّل لابن يعيش: «والمراد أهل القرية؛ لأنّه قد علم أنَّ القرية من حيثُ هي مدرٌ وحَجَرٌ لا تُسأل...».ابن يعيش: ج٣/٢٣.

يطؤهم الطريقُ، يُريدُ: يطؤهم أهلُ الطريق»[1].

ومن القرائن الدَّالة على الحذف أيضاً: طريقة النُّطق، وتعبيرات الوجه عندَ الكلام مّما يدلّ على المدح، أو الذّم، أو التَّرحُّم... فيدلُّ ذلك على المعنى المراد وإن لم يُذكر في الكلام ما يُفيده، وقد صرَّح به بعضُ النَّحاة بعد سيبويه؛ إذ جاء في حذف النعت: «قولُهم: سيرَ عليه ليلٌ، وهم يريدونَ: ليلٌ طويل، وكأنّ هذا إنَّما حُذفَ فيه الصِّفة لما دلَّ من الحال على موضِعها، وذلكَ بأنْ يوجدَ في كلام القائل من التَّفخيم والتعظيم ما يقومُ مقام (طويل)، وذلك إذا كُنتَ في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كانَ والله رجلاً، وتزيدُ في قوة اللفظ بـ(الله)، وتمطيط اللام، وإطالة الصَّوت بها، فيُفهمُ من ذلك أنَّك أردتَ: (كريماً) أو (شُجاعاً)، أو (كاملاً). وكذلك في طرف الذّم إذا قُلتَ: سألتُ فلاناً فوجدتُه رجلاً، وتزوي وجهكَ، وتُقَطِّبه؛ فتُغني عن: (بخيلاً)، أو (لئيماً)...»[2]. ولم أقف عليه مُصَرَّحاً به في الكتاب.

ومن مُسوِّغات الحذف[3] عندَ أمن اللبس: كثرة الاستعمال[4]، وعلّل سيبويه الحذف في الذي كثر استعماله بقوله: «لأنَّهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج»[5]. ونقَله عن الخليل أيضاً[6].

---

(١) سيبويه: (الكتاب) ج١/٢١٣. وانظر: ج٣/٢٤٧. وجواز الحذف في كلا الاستعمالين أعلاه «لعلم المخاطَب بالمعنى». سيبويه: ج١/٢١٢.

(٢) ابن يعيش: (شرح المفصَّل) ج٣/٦٣. وانظر: ابن جنّي: (الخصائص) ج٢/٣٧٠. وانظر المثال الذي يتكلّم فيه ابن يعيش (سيرَ عليه ليلٌ) نقلاً عن سيبويه في: سيبويه: ج١/٢٢٠.

(٣) الحذف على وجه العموم، وليس خاصّاً بحذف أحد عناصر التركيب الاسميّ.

(٤) انظر في عدّ كثرة الاستعمال مسوّغاً من مسوّغات الحذف: سيبويه: ج١/٢٢٤، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨٠، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٤، ٢٩٥، وج٢/١٢٩، ١٣٠، ١٧٩، ١٩٦، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٤، ٢٣٩، وج٣/٢٨٨، ٢٨٩، ٤٩٩.

(٥) سيبويه: ج٢/١٦٣.

(٦) انظر سيبويه: ج٣/٢٨٨.

ومن مسوِّغات الحذف [1]: طول الكلام[2]؛ إذ رأى سيبويه في دراسته ظاهرة الحذف في العربية أنَّه «إذا طال الكلامُ كانَ الحذفُ أجمل...»[3]. ونقلَ مثلَ هذا التعليل عن الخليل[4].

أمّا ما وقفتُ عليه في حذف شيء من عناصر التركيب الاسميّ في كتاب سيبويه، فهو كما يلي:

١ـ حذفُ شيءٍ من عناصر الاسم المركَّب:

فرَّق سيبويه بين الاسم المركَّب المستعمل علَماً، والاسم المركَّب غير العلم من حيثُ جواز حذف شيء من عناصره.

أمّا غير العَلَم، فالذي فهمته مِمّا وقفت عليه في الكتاب أنَّه لا يجوزُ حذفُ شيءٍ من عناصره، يؤخذُ ذلك من نقل سيبويه عن الخليل أنَّه لا يُحذفُ (عشرَ) من (اثني عشرَ) «مَخافة أن يلتبسَ بالاثنين؛ فيكون علم العدد قد ذهب، فإن صار اسمَ رجلٍ فأضفت حذفتَ عَشرَ؛ لأنّك لستَ تُريدُ العدد، وليسَ موضع التباس»[5]. كما أنَّ بعض الأسماء المركَّبة تفتقرُ إلى ما رُكِّبت معه لتُفيد نحو (شَغَرَ) الذي لا يُفيد حتّى يُركَّب معه (بَغَرَ)، فيكون الاسم (شَغَرَ بَغَرَ)، فيُفيد معنى (مُتَفَرِّقين)[6].

---

(١) الحذف على وجه العموم، وليس خاصّاً بحذف أحد عناصر التركيب الاسميّ.

(٢) انظر تعليل سيبويه حذف شيء عن عناصر بعض المركَّبات الاسميّة بطول الكلام: سيبويه: ج١/٨٦ـ ٨٧ ١٨٦. وانظر في ذلك أيضاً: السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج١/ل١٩٤ أ.

(٣) سيبويه: ج٢/٣٨. وانظر قول أبي عليّ الفارسيّ: «إذا طال الكلامُ حَسُن الحذف». التعليقة: ج٢/٢٦٧.

(٤) انظر سيبويه: (الكتاب) ج٢/٤٠٤.

(٥) سيبويه: ج٣/٣٠٧. وانظر تخصيصه حذف عجز الاسم المركَّب للترخيم في النداء أن يكونَ الاسم المركَّب اسمَ رجل: ج٢/٢٦٧، ٢٦٨.

(٦) انظر: المبرد: (المقتضب) ج٤/٢٩ـ٣٠. وأبو علي الفارسي: (التعليقة) ج٣/١١٤.

وأمَّا الاسم المركَّب المستعمل عَلَماً، فقد يُحذف شيء من عناصره إذا عُلِم المراد به.

وممّا وقفتُ عليه في الكتاب أنَّ النَّسبَ إلى الاسم المركَّب ممّا يقع فيه الحذف، إذ القياس حذفُ عجز الاسم المركَّب والنَّسب إلى صدره، وهو ما نقله سيبويه عن الخليل، قال[١]: «كانَ الخليلُ يقولُ: تُلقي الآخِرَ منهما كما تُلقي الهاءَ من حمزة، وطلحة... فمن ذلك: خمسةَ عشرَ، ومعد يكرب في قول من لم يُضِف، فإذا أضفتَ قلت: معديٌّ، وخَمسيٌّ. فهكذا سبيلُ هذا الباب»[٢].

ونقلَ سيبويه عن الخليل أنَّه قد يُحذفُ صدرُ الاسم المركَّب، ويُنسبُ إلى عَجزه إذا خيفَ اللبس بالنَّسب إلى الصَّدر وحذف العجز، كما يقع ذلك في النَّسَب إلى عجز المركَّب الاسميّ من مضافٍ ومضافٍ إليه إذا خيفَ اللبس بالنَّسب إلى صدره وحذف العجز. قال سيبويه: «وسألتُ الخليلَ عن قولهم في عبد منافٍ: منافيٌّ؟ فقال: أمَّا القياسُ فكما ذكرتُ لك، إلا أنَّهم قالوا: منافيٌّ؛ مَخافة الالتباس، ولو فُعِلَ ذلكَ بما جُعِل اسماً من شيئين جازَ؛ لكراهية الالتباس»[٣].

وقد لا يُحذفُ عجز الاسم المركَّب كاملاً، بل يبقى من عجزه مع صدره ما يدلُّ عليه، ويُنسبُ إليه، وهو ما نقله سيبويه عن الخليل، قال: «وقالوا: حَضْرَمِيٌّ، كما قالوا: عَبْدَرِيٌّ، وفعلوا به ما فعلوا بالمضاف»[٤].

وقد يُحذفُ عجز الاسم المركَّب العَلَم إذا رُخِّم في النداء، وهو ما نقله سيبويه عن الخليل، فقال: «هذا بابُ التَّرخيم في الأسماء التي كُلُّ اسمٍ منها من شيئين كانا بائنين، فضُمَّ أحدهما إلى صاحبه، فجُعِلا اسماً واحداً بمنزلة عنتريسٍ

---

(١) في (باب الإضافة إلى الاسمين اللّذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر فجُعلا اسماً واحداً). سيبويه: ج٣/٣٧٤ وما بعدها.

(٢) سيبويه: ج٣/٣٧٤. وانظر في كونه رأي سيبويه أيضاً: ج٣/٣٧٧.

(٣) سيبويه: (الكتاب) ج٣/٣٧٦.

(٤) سيبويه: ج٣/٣٧٤.

وحَلَكُوك، وذلك مثل: حَضْرَمَوْتَ، ومَعْدِي كَرِبَ، وبُخْتَ نَصَّرَ، ومَارَسَرْجِسَ، ومثل رجلٍ اسمه: خمسةَ عشرَ، ومثلُ: عَمْرَوَيْهِ. فزعمَ الخليلُ رحمه الله أنّه تُحذفُ الكلمةُ التي ضُمت إلى الصَّدرِ رأساً. وقال: أراه بمنزلة الهاء»[1]. وقال: «وإذا رخَّمتَ رجلاً اسمه (خمسةَ عشرَ) قلتَ: يا خمسةَ أقبل»[2].

٢ـ حذف شيءٍ من عناصر المركَّب الاسميّ:

درس سيبويه ظاهرة حذف بعض عناصر بعض المركَّبات الاسميّة، وممّا جاء في دراسته:

٢ـ ١ـ المركَّب الاسميّ من المضاف والمضاف إليه:

٢ـ ١ـ أ حذف المضاف:

صرَّح سيبويه بكثرة حذف المضاف في كلام العرب، فقال بعدَ أن أوردَ أمثلةً حُذِفَ فيها المضاف: «حذفتَ المضافَ تخفيفاً، كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾[3] ويطؤهم الطريقُ، وإنَّما يُريدونَ: أهلَ القريةِ، وأهلَ الطَّريقِ. وهذا في كلام العرب كثير»[4]. جاز حذف المضاف عند سيبويه في الأمثلة والشواهد التي أوردها له؛ «لقلة التباسه على المخاطَب»[5].

---

(١) سيبويه: ج٢/٢٦٧. ويعني بمنزلة الهاء: أي في الحذف للترخيم. فعجز الاسم المركَّب كتاء التانيث في نحو: فاطمة، في الحذف للترخيم في النداء.

(٢) سيبويه: ج٢/٢٦٨.

(٣) يوسف: ٨٢.

(٤) سيبويه: (الكتاب) ج٣/٢٤٧. وانظر قوله كذلك بعد ان أورد أمثلة حُذف فيها ما يعلمه المخاطَبُ وبعضها في حذف المضاف: «وهو أكثرُ من ان أُحصيه». سيبويه: ج١/٢١٥. وانظر أمثلةً وشواهد أوردها سيبويه في حذف المضاف: ج١/٦٥، ٦٦، ٢١٢، ٢١٥، ٢٢٢، وج٣/٢٥٠، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٩. وانظر القول بكثرة حذف المضاف في كلام العرب: ابن جنّي: (الخصائص) ج٢/٣٦٢. وابن يعيش: (شرح المفصَّل) ج٣/٢٣.

(٥) سيبويه: ج١/٦٦. وانظر: ج١/٢١٢. وانظر في جواز الحذف لأمن اللبس: ابن يعيش: ج٣/٢٣.

أمّا إن أوقعَ حذف المضاف في اللبس، فإنَّه لا يجوزُ عند سيبويه إلا في الضرورة؛ لذا ردَّ على الخليل قوله الذي نقله عنه، فقال: «وزعم الخليل رحمه الله أنَّه يجوزُ أن يقول الرجلُ: هذا رجلٌ أخو زيدٍ، إذا أردتَ أن تُشبِّهه بأخي زيد. وهذا قبيحٌ ضعيفٌ لا يجوزُ إلا في موضع الاضطرار...»[1]؛ لأنَّه يوقع في اللبس، فقد يفهمُ المخاطَبُ أنَّ الرجل المذكور أخٌ لزيد، وليس مثل أخيه، والمراد أنَّه مثل أخيه.

٢-١-ب حذف المضاف إليه:

رأى سيبويه حذف المضاف إليه في لغة العرب، وصرَّح به في كتابه[2]. ويظهرُ أنَّه اشترط أمن اللبس لجواز الحذف كما اشترطه في حذف المضاف، فقال في حذف المضاف إليه من نحو(ليس غيرُ): «ليسَ غيرُ ذاك، ولكنَّهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاءً بعلم المخاطَب ما يعني»[3].

ومِمّا أورده سيبويه في حذف المضاف إليه: «مررتُ بكلٍّ قائماً، ومررتُ ببعضٍ جالساً... »[4]. وقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[5]، قال سيبويه: «وإنَّما

---

(١) سيبويه: ج١/٣٦١. وانظر في عدم جواز حذف المضاف إذا أوقع في اللبس، وعدم جواز القياس عليه إنْ استُعمل: ابن يعيش: ج٣/٢٤.

(٢) انظر سيبويه: ج٢/١١٤، ١١٥، ٣٤٧.

(٣) سيبويه: ج٢/٣٤٥. وانظر في ذلك قول أبي عليّ الفارسيّ في استعمال حذف منه المضاف إليه: «وإنَّما يُحذفُ المضافُ إليه منه إذا عُلِم المضاف إليه». أبو علي الفارسي: (التعليقة) ج٢/١٠٠. وانظر: السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٢/ل٢١٥ أ-ب. والأعلم الشنتمريّ: (النكت) ج٢/١٠١. وابن يعيش: ج٣/٢٩،٣٠.

(٤) سيبويه: (الكتاب) ج٢/١١٤.

(٥) سبأ: ٣٣. وانظر سيبويه: ج١/٢١٢. وانظر أمثلةً وشواهد في حذف المضاف إليه أيضاً: سيبويه: ج٢/١٧٩. وأبو علي الفارسي: (التعليقة) ج٢/١٠٠. وابن جنّي: (الخصائص) ج٢/٣٦٣ وما بعدها. وابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٣/٢٩، ٣٠.

المعنى: بل مكركم في الليل والنّهار»[1].

ولم أقف على نصٍّ يُصرِّح فيه سيبويه بقلّة حذف المضاف إليه، ولكن يظهرُ لي أنَّه كان يرى قلَّته. يؤخذُ ذلك من وصفه حذف المضاف إليه بالشذوذ في قوله: «قَبُحَ الوصفُ حينَ حذفوا ما أضافوا إليه؛ لأنَّه مُخالفٌ لما يُضاف شاذٌّ منه»[2]. ويؤخذُ أيضاً من ربطه هذا الحذف بحذف صلة الاسم الموصول في قوله: «ومثلُ ليسَ غيرُ: هذا الذي أمسِ يُريد: الذي فعَلَ أمس. وقوله، وهو العجّاج: بَعْدَ اللَّتَيَّا واللَّتَيَّا والّتي[3] فليس حذفُ المضاف إليه في كلامهم بأشدَّ من حذف تمام الاسم»[4]. وكانَ قد قرَّ لدى سيبويه أنَّ الاسمَ الموصول لا معنى له إلا بصلته[5]. فالذي أفهمه من ذلك أنَّ حذف المضاف إليه قليلٌ في لغة العرب؛ لأنَّ الفائدة تكون بذكره، لكنَّه قد يُحذف، ولا يُستبعدُ حذفه؛ لأنَّه قد حُذِفَ في العربية ما افتقار الاسم المصدَّر به المركَّب الاسميّ إلى المحذوف أشدُّ من افتقار المضاف إلى المضاف إليه، وهو صلة الاسم الموصول، إذ يفتقر إليها الاسم الموصول دائماً. ويؤيدُ هذا قول السيرافيّ في شرحه قول سيبويه السّابق: «وحُذفَ المضاف إليه من (غير)، وهو أسهلُ من حذف الصِّلة بعدَ الاسم الموصول؛ لأنَّ المضافَ قد يستغني عن المضاف إليه، ولا يستغني الموصولُ عن الصِّلة»[6]. وقد صرَّح بعضُ النُّحاة بعد

---

(١) سيبويه: ج١/٢١٢.

(٢) سيبويه: ج٢/١١٤.

(٣) سيبويه: ج٢/٣٤٧. وانظر: (ديوان العجّاج) رواية عبد الملك بن قريب الأصمعيّ وشرحه. تحقيق: عزّة حسن بيروت، حلب، دار الشرق العربيّ، ١٤١٦هـ–١٩٩٥م.ص٢٦٧. والمبرد: (المقتضب) ج٢/٢٨٩، وتتمّته: إذا عَلَتْها أنفُسٌ تَرَدَّتِ. وانظر أيضاً: السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٣/١٢٦ أ. والأعلم الشنتمريّ: (شرح أبيات سيبويه) ج١/٤٤٣، وج٢/٦٤٨ وهو فيه كما جاء في الكتاب.

(٤) سيبويه: ج٢/٣٤٦–٣٤٧.

(٥) انظر سيبويه: ج٢/١٠٦. وعُد إلى ص ١٧٤ من هذا البحث.

(٦) السيرافيّ: (شرح كتاب سيبويه) ج٣/ل١٢٦ أ.

سيبويه بقلّة حذف المضاف إليه[1].

كما لم أقف على نصٍّ يُصرِّح فيه سيبويه بكثرة هذا الحذف سوى ذكره كثرة حذف ياء المتكلِّم المضاف إليها في النداء؛ لدلالة الكسرة الباقية على الياء المحذوفة، ولأمن اللبس في حذفها، فقال في ذلك: «فحُذِفَ وتُرِكَ آخرُ الاسم جراً ليَفصِلَ بين الإضافة وغيرها، وصارَ حذفُها هنا لكثرة النداء في كلامهم، حيثُ استغنوا بالكسرة عن الياء. ولم يكونوا ليُثبِتوا حذفَها إلا في النداء، ولم يكُن لبسٌ في كلامهم لحذفها... وذلك قولك: يا قومِ لا بأسَ عليكم، وقال الله جلَّ ثناؤه: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾[2]»[3].

كما أشار سيبويه إلى ما يسوغُ فيه حذف المضاف إليه عند أمن اللبس، وممّا وقفتُ عليه في ذلك:

١ـ حذفُ ياء المتكلِّم المضاف إليها في النداء كما وردَ أعلاه[4].

٢ـ حذف ياء المتكلِّم في الوقف، فحين يقطعُ المتكلِّمُ نُطقَهُ فإنَّه قد يحذفُ الياء المضاف إليها، وهو ما يؤخذُ من قول سيبويه: «من كلامِهم أن يحذفوا في الوقف ما لا يذهبُ في الوصلِ على حالٍ، نحو ياء غلامي»[5].

ويشترطُ لذلك أمن اللبس، وقد صرَّح به السيرافيُّ في شرحه الكتاب، فقال: «جملةُ الأمر إذا كانَ ياء المتكلِّم لا كسرةَ قبلها لم يجز حذفها؛ لأنَّ الذي يحذفها

---

(١) انظر ما ورد في شرح المفصَّل: «اعلم أنَّه قد جاء عنهم حذفُ المضاف إليه، وهو أقلُّ من حذف المضاف، وأبعد قياساً؛ وذلك لأنَّ الغرض من المضاف إليه: التعريف، أو التخصيص، وإذا كان الغرض منه ذلك وحُذف كانَ نقضاً للغرض، وتراجعاً عن المقصود». ابن يعيش: (شرح المفصَّل) ج٣/ ٢٩.

(٢) الزُّمر: ١٦.

(٣) سيبويه: (الكتاب) ج٢/ ٢٠٩.

(٤) وانظر قوله في ياء المتكلِّم من (غلامي) إنَّها «تُحذفُ في النداء». سيبويه: ج٤/ ١٨٧. وانظر في ذلك: ابن هشام: (مغني اللبيب) ج٢/ ٧١٦.

(٥) سيبويه: ج٤/ ١٩١. وانظر في ذلك ابن السرّاج: (الأصول) ج٢/ ٣٧٨.

إذا كان قبلها كسرة يُكتَفَى بدلالة الكسرة عليها، فإذا حُذفت هي والكسرة لم يَجُز؛ لأنَّه لا دلالة عليها في وقفٍ ولا وصل»[١].

ولم أقف على ما يُثبت كون سيبويه يرى حذف المضاف إليه في الوقف غير ياء المتكلِّم. ومعَ ذلك فإنَّ سيبويه يرى أنَّ ترك حذف ياء المتكلِّم عند الوقف أقيس[٢].

٣- في النَّسَب إلى المركَّب من المضاف والمضاف إليه[٣].

٢-١-ج حذف المضاف والمضاف إليه معاً:

أورد بعض النُّحاة أنّ المضاف والمضاف إليه «قد جاءا محذوفين معاً»[٤]. وقد فهمَ ابن يعيش عن مثال ورد في كتاب سيبويه أنَّه قد يُحذفُ المضاف والمضاف إليه، فذكرَ أنَّ المضاف والمضاف إليه يُحذفان معاً، «وذلك إذا تكرَّرت الإضافة؛ فمن ذلك مسألة الكتاب: أنتَ منّي فرسخان[٥]. والمراد: ذو مسافة فرسخين، فُحُذف المضاف والمضاف إليه، وأُقيم المضاف إليه الثاني مقام المضاف للعلم به. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَٰلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي﴾[٦] أي: «من تراب أثرِ حافرِ فرسِ الرَّسولِ»[٧].

---

(١) فائز: (السيرافيّ النحويّ في ضوء شرحه لكتاب سيبويه) ص٤٤٩.

(٢) انظر قوله بعدَ أن أورد أمثلة وشواهد حُذفت فيها الياء للوقف: «وتركُ الحذف أقيسُ». سيبويه: (الكتاب) ج٤/١٨٦.

(٣) رأيتُ أنْ أتناول هذا الحذف عند الحديث عن الحذف في الأعلام المركَّبة من مضافٍ ومضافٍ إليه لارتباطه الوثيق به، ورغبةً في عدم التَّكرار. انظر ص ٣٠٧ وما بعدها من هذا البحث.

(٤) الزمخشريّ: (المفصَّل) ص١٤٠.

(٥) الذي وقفت عليه في الكتاب: «هو منّي فرسخان». سيبويه: ج١/٤١٥. و«داركَ منّي فرسخان». ج١/٤١٧. ولم يُصرِّح فيه سيبويه بالحذف.

(٦) طه: ٩٦.

(٧) ابن يعيش: (شرح المفصَّل) ج٣/٣١. وانظر في حذف المضاف والمضاف إليه معاً: ابن هشام: (مغني اللبيب) ج٢/٧١٧.

فيؤخذُ من كلام ابن يعيش أنَّ حذف المضاف والمضاف إليه في التركيب المتعدد، وذلك إذا كان المضاف إليه مضافاً إلى مضاف إليه آخر، فإذا حُذف المضاف والمضاف إليه بقي المضاف إليه الآخر، ودلَّ على المحذوف. كما أنَّ ابن يعيش لم يخرج عن شرط الحذف، وهو أمن اللبس لعلم المخاطَب بالمحذوف.

٢-٢ المركَّب الاسميّ من الاسم الموصول وصلته:

يظهرُ لي أنَّ الأولى عند سيبويه هو عدم حذف شيءٍ من الاسم الموصول وصلته. أمّا عدم حذف شيءٍ من الصِّلة، فيؤخذُ من رأي سيبويه في افتقار الاسم الموصول إلى الصِّلة ليتمَّ بها اسماً(١). ومن رأيه حين قارن بين حذف المضاف إليه وحذف الصِّلة، فرأى أنَّ حذف المضاف إليه ليس بأشدَّ من حذف الصِّلة(٢).

وأمّا الاسم الموصول، فلم أقف على نصٍّ صريح في تجويز حذفه أو منعه عند سيبويه، ولكن يؤخذُ ممّا نقله ابن يعيش من تخريج سيبويه بعض الأمثلة والشواهد العربية على حذف منعوت، وتخريج الكوفيين إياها على حذف اسمٍ موصول(٣)،

---

(١) عُد إلى ص ١٧٤ من هذا البحث.

(٢) عُد إلى حذف المضاف إليه ص ٢٨٣ من هذا البحث.

(٣) انظر قولَ ابن يعيش: «... وقوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾ (النِّساء: ٤٦) أي: قومٌ يُحرِّفونَ. والكوفيّون يُضمِرونَ موصولاً... ومنه ما حكاه سيبويه عن بعض العرب الموثوق بهم: «ما منهما مات حتّى رأيته في حال كذا وكذا». والمراد: ما منهما أحدٌ مات، فحذف أحداً وهو الموصوف». ابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٣/ ٦١-٦٢. وانظر قول سيبويه في تخريجه على حذف منعوت: «وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم ماتَ حتّى رأيتُه في حال كذا وكذا، وإنّما يُريدُ: ما منهم واحدٌ مات...». سيبويه: (الكتاب) ج٢/ ٣٤٥. وانظر في تخريجه شاهداً على حذف منعوت، لا على حذف اسمٍ موصول: ج٢/ ٣٤٥-٣٤٦. وانظر تخريج الفراء قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾ (النِّساء: ٤٦) على حذف اسمٍ موصول فقال: «المعنى: من الذين هادوا مَنْ يُحَرِّفون الكَلِم، وذلك من كلام العرب أن يُضمِروا (مَنْ) في مبتدأ الكلام...». الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء: (معاني القرآن الكريم). تحقيق: أحمد يوسف بخاتيّ، ومحمد علي النّجار. دار السّرور، د.ت. ج١/ ٢٧١. وانظر في تجويز بعض النّحاة حذف الاسم الموصول: ابن مالك: (شرح التّسهيل) ج١/ ٢٥٩. قال: «وقد=

وأنَّ الباقي صلة لا نعت ـ يؤخذُ من ذلك أنَّ حذف الاسم الموصول غير سائغٍ عند سيبويه لاختياره تخريج الحذف على حذف منعوت، لا على حذف اسمٍ موصول.

وقد اختار ابن يعيش مذهب سيبويه، فقال: «الأوَّل أسهل؛ لأنَّ حذف الموصول أبعد من حذف الموصوف»[1].

حذفُ شيءٍ من صلة الاسم الموصول:

معَ أنَّ ذكرَ الاسم الموصول وصِلته هو الأولى عند سيبويه، فقد تناول في دراسته اللغة العربية حذف شيءٍ من عناصر صلة الاسم الموصول. وممّا جاء في ذلك:

أـ حذف الصِّلة كلّها:

أوردَ سيبويه نصّاً نسبَه للعجّاج حُذِفت فيه صلة الاسم الموصول بكامل عناصرها، وهو قوله: «بَعْدَ اللَّتَيَّا واللَّتَيَّا والتي»[2].

ويظهرُ لي أنَّ مثل هذا الحذف ساغ؛ لأنَّه يؤدي غرض المتكلِّم، وهو إبهام الأمر لإرادة الدّلالة على «الحال التي تناهت شِدَّتُها، أو عظُمت بليَّتُها»[3]. وساغ هذا

= يُحذفُ ما عُلِمَ من موصولٍ غير الألف واللام». وابن هشام: (مغني اللبيب) ج٢/٧١٧. قال: «ذهب الكوفيون إلى إجازته، وتَبِعَهم ابنُ مالك في ذلك، وشرَطَ في بعض كتبه كونه معطوفاً على موصولٍ آخر». والسيوطيّ: (همع الهوامع) ج١/٢٨٩. إذ نقل تجويز بعض النحاة حذف الاسم الموصول غير (ال).

(١) ابن يعيش: ج٣/٦١. وانظر في ذلك ابن هشام: ج٢/٧١٩.

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج٢/٣٤٧. وانظر توثيق البيت: ص ٢٨٣ من هذا البحث.

(٣) السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٣/ل١٢٦ أ. وانظر في كون هذا هو الغرض من حذف الصِّلة في هذا الاستعمال: الزمخشريّ: (المفصَّل) ص١٨٥. قال: «إنَّما حذفوا ليوهِموا أنَّها بلَغت من الشِّدَّة مبلغاً تقاصرت العبارة عن كنهه». وانظر في ذلك ايضاً: الخطيب القزوينيّ، جلال الدّين ابو عبد الله محمد بن سعد الدّين أبي محمد عبد الرَّحمن القزوينيّ: (الإيضاح في علوم البلاغة). دار الجيل، بيروت، د.ت. ص١٠٨.

الحذف لوضوح المراد في هذا الاستعمال، كما قال السيرافيّ في شرحه الكتاب: «يجوزُ أن يكونَ تصغير (اللّتيّا) لـمّا كان دلالةً على الشّدّة والجهد عُرِفَ معناه؛ فأغنى عن الصّلة؛ لأنَّ الصّلة توضّحُ ما لا يُعرف»[1]. ولولا ذلك لم يجز الحذف؛ لأنَّ سيبويه يرى افتقار الاسم الموصول إلى الصّلة[2]، كما أنَّ إيراده الشاهد (بعد اللّتيّا...) كانَ في سياق كلامه عن حذف المضاف إليه، وأنَّ العرب قد استعملوه مع قِلّته، ثمَّ أورد الشاهد وعلّق عليه بقوله: «فليسَ حذف المضاف إليه في كلامهم بأشدَّ من حذف تمام الاسم»[3]، فحذف الصّلة أشدُّ من حذف المضاف إليه؛ لشدّة افتقار الاسم الموصول إلى الصّلة.

ب ـ حذف الضمير العائد الواقع في صدر المركّب الإسناديّ (المبتدأ):

ينقسم الاسم الموصول ثلاثة أقسامٍ من حيثُ جواز حذف الضمير العائد على الاسم الموصول، الواقع في صدر صلته (المبتدأ)، وبقاء الخبر كلمةً واحدةً في اللفظ:

١ـ الاسم الموصول: (أيّ)، والحذف جائزٌ عند سيبويه[4].

٢ـ الاسم الموصول: (الذي)، و(مَنْ)، والحذف ضعيفٌ عنده.

٣ـ الاسم الموصول: (ما)، والحذف عند سيبويه أشدُّ ضعفاً منه في (الذي). و(مَنْ).

يؤخذُ ذلك من تفريق سيبويه بين تلك الأسماء الموصولة؛ إذ قال بعد أن ذكرَ بناء (أيّ) على الضمّ إذا أُضيفَ وحُذفَ صدرُ صلته (المبتدأ) في نحو

---

(١) السيرافيّ: ج٣/ل١٢٦ أ. وانظر التعليل نفسه لدى: الاعلم الشنتمريّ: (النُّكت) ج٢/٢٥٩.

(٢) عُد إلى ص ١٧٤ من هذا البحث.

(٣) سيبويه: ج٢/٣٤٧.

(٤) وانظر في جواز الحذف: ابن السرّاج: (الأصول) ج٢/٣٢٣-٣٢٤. والزمخشريّ: (المفصّل) ص١٨٥. وابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٣/١٤٥.

(اضرب أيُّهم أفضلُ): «ففعلوا ذلك بأيهم حين جاء مجيئاً لم تجئ أخواته عليه إلا قليلاً، واستُعملَ استعمالاً لم تُستعمله أخواته إلا ضعيفاً، وذلك أنّه لا يكادُ عربيٌّ يقول: الذي أفضلُ فاضرب، واضرب مَنْ أفضلُ، حتّى يُدخلَ (هو). ولا يقولُ: هاتِ ما أحسنُ، حتّى يقول: ما هو أحسنُ... وجازَ إسقاط (هو) في أيّهم كما كانَ: لا عليك، تخفيفاً، ولم يجُز في أخواته إلا قليلاً ضعيفاً»[1]. إذ جعلَ سيبويه (الذي)، و(مَنْ) في مستوى واحدٍ في الاستعمال العربي من حيثُ حكم حذف المبتدأ من صلتهما، وجعلَ (ما) من حيثُ هذا الحذف في مستوى آخر، فقال: «إذ لا يكادُ عربيٌّ يقولُ... حتّى يُدخلَ (هو). ولا يقولُ: هات ما أحسنُ، حتّى يقول: ما هو أحسنُ»؛ فهناك فرقٌ في المعنى بين (لا يكادُ يقول)، و(ولا يقول)، وتفريقُ سيبويه في حيّزٍ واحد بين هذه الأسماء الموصولة من حيث حذف المبتدأ من صلتها يؤيدُ احتمال التَّقسيم المذكور أعلاه.

ومع أنَّ سيبويه قد أوردَ نصوصاً عربيةً حُذفَ فيها صدر الصِّلة (المبتدأ)، وبقيت الصِّلة كلمةً واحدةً في اللفظ، نحو قراءة: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾[2]، وقوله: «وإنْ أردتَ الحشوَ قُلتَ: مررتُ بمَنْ صالحٌ، فيصيرُ (صالحٌ) خبراً لشيءٍ مضمر، كأنَّك قلتَ: مررتُ بمَنْ هو صالحٌ»[3]- رُغمَ ذلك فقد كانَ يرى قبحَ هذا الاستعمال؛ إذ قال: «واعلم أنَّه يقبُحُ أنْ تقولَ: هذا مَنْ منطلقٌ»[4]، وقال: «الذي عاقلٌ، قبيحة»[5].

---

(١) سيبويه: (الكتاب) ج٢/ ٤٠٠.

(٢) الأنعام: ١٥٤. وانظر: سيبويه: ج٢/ ١٠٨. وانظر في هذه القراءة: الفراء: (معاني القرآن) ج١/ ٣٦٥.

(٣) سيبويه: ج٢/١٠٧.

(٤) سيبويه: ج٢/ ١٠٨. وانظر: ج١/ ٤٠٩، إذ وصَف (مَنْ فاضلٌ) بالقُبح.

(٥) سيبويه: ج٢/ ٤٠٣. وانظر: ج١/ ٤٠٩، إذ وصَف (الذي صالحٌ) بالقبح.

ورُغمَ حكم سيبويه بقُبح حذف المبتدأ صدر صلة الاسم الموصول: (الذي)، و(مَنْ)، فإنَّه لا يردُّ ما وردَ منه. يُؤخذُ ذلك من حكمه بقلة استعماله[1]، وقوله بعد إيراده (ما أنا بالذي منطلقٌ): «وقلَّ من يتكلَّمُ بذلك»[2]. ويؤيد ذلك قول السيرافي في شرحه: «أي حذفُ (هو) ضعيفٌ، وهو جائزٌ مع ضَعْفِه»[3]. وسببُ عدم ردّ سيبويه ما وردَ أنّه كان يُحكِّمُ استعمال العرب في دراسته العربية، ومنه قوله: «ولو قالت العربُ: اضربْ أيٌّ أفضلُ، لقلتَهُ، ولم يكن بدٌّ من متابعتهم»[4].

ونقلَ سيبويه عن شيخه الخليل أنَّ طولَ الصِّلة يُحَسِّنُ حذف صدر الصِّلة (المبتدأ)؛ إذ نقلَ عنه أنَّه سمعَ من العرب مَن يقول: «ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً، وما أنا بالذي قائلٌ لك قبيحاً»[5]، و«ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً»[6]، ونقل عن الخليل تعليله هذا الاستعمال بأنَّه: «إذا طالَ الكلامُ فهوَ أمثلُ قليلاً؛ وكأنَّ طوله عِوَض من ترك (هو)»[6]. وعلَّل سيبويه بالتعليل نفسه، فقال: «واعلم أنَّه يقبحُ أن تقولَ: هذا مَنْ منطلقٌ، إذا جعلتَ المنطلق حشواً، أو وصفاً، فإن أطَلتَ الكلامَ، فقلتَ: مَنْ خيرٌ منك، حَسُنَ في الوصف والحشو»[5].

ولم أقف على ما يبيّنُ معنى الطول في الكتاب، ولا في ما اطَّلعتُ عليه من

---

(١) انظر: سيبويه: (الكتاب) ج٢/ ٤٠٠. وعد إلى الصَّفحة السابقة من هذا البحث.

(٢) سيبويه: ج٢/ ٤٠٤. وانظر نفي الفراء استعمال العرب «مررتُ بالذي قائم»: الفراء: (معاني القرآن) ج١/ ٣٦٥.

(٣) السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٢/ل٢١٢ أ.

(٤) سيبويه: ج٢/ ٤٠٢.

(٥) سيبويه: ج١/ ١٠٨.

(٦) سيبويه: ج٢/ ٤٠٤.

شروحه[1]، ولكن يؤخذُ من تمثيل الخليل وسيبويه بما وصفاه بالطول في هذا المبحث أنَّ خبرَ المبتدأ المحذوف اسمٌ مشتقٌ لُفظَ معه بما هو من تمامه، أي أنَّ الخبر من وجهة نظر هذا البحث: مركّبٌ اسميٌّ من الاسم المشتقّ ومعموله الذي هو من تمامه، وهو: (قائلٌ لك قبيحاً)، و(قائلٌ لك سوءاً)، و(قائلٌ لك شيئاً)، و(خيرٌ منك).

فالطولُ هنا بأن يكون الخبر من كلمتين ملفوظ بهما أو أكثر، والكلمة الأولى اسمٌ مشتقّ، وبقية الكلمات التي معه من تمامه، أي تؤلّفُ معه مركّباً اسميّاً. فلا يكفي أن يكون الخبر من كلمتين فقط، بل لا بدَّ أن يكونَ صدر الخبر اسماً مشتقّاً، وبقية الكلم من تمامه. ويؤيدُ ذلك أنَّ سيبويه نفسه قالَ: «واعلم أنَّ كفى بنا فضلاً على مَنْ غيرُنا، أجودُ، وفيه ضعفٌ، إلا أن يكونَ فيه (هو)؛ لأنَّ (هو) من بعض الصِّلة، وهو نحو: مررتُ بأيُّهم أفضلُ، وكما قرأ بعضُ النَّاسِ هذه الآية: «تَمَامًا عَلَى الَّذِيْ أَحْسَنُ»[2]...»[3]. فرأى ضعفَ وقوع (غيرنا) صلةً، وشبَّه وقوعه صلة بوقوع الاسم المفرد في: (أيُّهم أفضلُ) و(الذي أحسنُ)، معَ أنَّ (غيرنا) مركّبٌ من مضافٍ ومضافٍ إليه، أي أنَّه من كلمتين لُفظَ بهما، و(أفضلُ)، و(أحسنُ) كلّ منهما كلمةٌ واحدةٌ ملفوظ بها، أي أنَّ معنى الطُّول هنا ليس بعدد الكلمات الملفوظ بها، بل بنوع الاسم في صدر خبر المبتدأ المحذوف

---

(1) توصَّل صالح الوهيبي بعدَ تتبُّعه الأسماء الموصولة في القرآن الكريم، وفي المفضَّليّات إلى نتيجةٍ في طول صلة الاسم الموصول في هذين المصدرين، فقال: «أقلّ طولٍ للصِّلة مقبول هو كلمتان ملفوظتان»، وهاتان الكلمتان كما يقول: إمّا أن تكونا فعلاً وفاعلاً، وإمّا أن تكونا مبتدأ وخبراً، وإمّا أن تكونا شبه جملة: ظرفاً مضافاً ومضافاً إليه أو حرف جرٍّ واسماً مجروراً به. انظر: الوهيبي، صالح بن سليمان: (تحقيق مسألتين من مسائل الاسم الموصول) الدّارة، مجلّة فصلية محكّمة، العدد الثاني، السَّنة السَّابعة عشرة: المحرم، صفر، ربيع الأوّل ١٤١٢هـ. ص ١١٧. ولكن ما توصل إليه الوهيبي لا يكفي لتفسير معنى الطول الذي أراده الخليل وسيبويه في هذه البحث.

(2) الأنعام: ١٥٤.

(3) سيبويه: (الكتاب) ج٢/١٠٧-١٠٨.

حينما يكونُ الخبرُ غيرَ ظرفٍ، ولا حرفَ جرٍّ ومجروره، وهو أن يكون الاسم في صدر خبر المبتدأ المحذوف اسماً مشتقّا، وبقية الكلم من تمامه.

ويؤيّدُ ذلك أيضاً أنَّ سيبويه عبَّر عن الاسم المشتقّ مع معموله الذي هو من تمامه بأنّه بمنزلة اسمٍ واحدٍ ممطول[1]، وما مثَّل به الخليل وسيبويه ووصفاه بالطول، وحكما بحُسْنِ الوصل به رُغم حذف المبتدأ ـ ممّا يدخلُ تحت تعبير سيبويه بأنّه بمنزلة اسمٍ واحدٍ ممطول، فهذا يؤيدُ القول إنَّ المراد بالطّول في كلام الخليل وسيبويه في هذا المبحث هو: أن يكون خبر المبتدأ المحذوف الواقع صدر الصِّلة (هو) ـ اسماً مشتقاً مع معموله الذي هو من تمامه.

ج ـ حذف الضمير العائد غير المبتدأ من الصِّلة:

رأى سيبويه جواز حذف الضمير المتّصل الواقع في موضع نصبٍ مفعولٍ به العائد من الصِّلة على الاسم الموصول في نحو: «الذي رأيتُ فلان»[2].

أمّا مسوِّغ هذا الحذف مع أمن اللبس، فهو: طول الاسم بالصِّلة؛ إذ عدَّ سيبويه الاسم الموصول وصلته وحدةً لغويةً بمنزلة اسمٍ واحد، والطُّول في الاسم المفرد واحدٌ من مسوِّغات الحذف منه عند سيبويه، فقال: «الذي رأيتُ فلان، حيثُ لم يذكروا الهاء...؛ لأنَّ (رأيتُ) تمامُ الاسمِ، به يتمُّ، وليس بخبرٍ، ولا صفةٍ؛ فكرهوا طولَه حيثُ كانَ بمنزلة اسمٍ واحدٍ، كما كرهوا طولَ اشْهِيباب، فقالوا: اشْهِباب...»[3].

---

(١) عُد إلى ص ١٥٧ من هذا البحث. في طرق تعبير سيبويه.

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج١/ ٨٧. وانظر في حذف الضمير العائد من صلة الاسم الموصول،الواقع في موضع نصبِ مفعولٍ به: الفراء: (معاني القرآن) ج٢/ ٣٧٧. والمبرد: (المقتضب) ج١/ ١٩، وج٢/ ٣٤٢. وابن السّرّاج: (الأصول) ج٢/ ٢٧٠–٢٧١، ٣٢٣. ولم أقف على تصريحٍ لسيبويه في حذف العائد الواقع في موضع جرٍّ من صلة الاسم الموصول، لكنَّ بعض النُّحاة منعوه، انظر: الفراء: ج١/ ٣٢. والمبرد: ج١/ ٢٠.

(٣) سيبويه: ج١/ ٨٧. وانظر تعليل الحذف بطول الاسم الموصول مع صلته لدى: المبرد: ج١/ ١٩، وج٣/ ١١٥. وابن السّرّاج: ج٢/ ٢٧٠–٢٧١. والسيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج١/ ل١٩٤أ. وابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٣/ ١٥٢.

د ـ حذف الفعل والضمير العائد الواقع في محل رفعٍ فاعل:

قال سيبويه بعد ذكره حذف المضاف إليه: «ومثلُ قولهم: ليسَ غيرُ، هذا الذي أمسِ، يُريدُ: الذي فعلَ أمسِ»[1]. ويظهرُ لي أنَّ هذا الحذفَ ضعيفٌ عنده؛ يؤخذُ ذلك من ربطه هذا الحذف بحذف الصِّلة كاملةً إذ عطفه عليه مباشرةً، ومثَّلَ له ببيت العجّاج السّابق[2]، ثمَّ علَّق على الحذف بقوله: «فليسَ حذفُ المضاف إليه في كلامهم بأشدَّ من حذف تمام الاسم»[3].

ويُفهمُ من تفسير سيبويه مُراد المتكلِّم في (هذا الذي أمسِ) بـ: (هذا الذي فعلَ أمسِ) ـ أنَّ حذفَ الضمير العائد من الصِّلة الواقع في موضع رفعٍ فاعل جائزٌ عندَ سيبويه وإنْ لم يُصرِّح به؛ لأنّ الضمير العائد من الصِّلة على الاسم الموصول في (هذا الذي فعلَ أمسِ) هو الضمير الواقع في محلّ رفع فاعل.

هـ ـ حذف النّون من الاسم الموصول (اللذان) و (الذين):

رأى سيبويه أنَّ النون قد تُحذف من الاسم الموصول، وعلّل هذا الحذف بطول الاسم الموصول مع صلته، وقد سبق ذكرُ ذلك[4].

٢ ـ ٣ المركَّب الاسميّ من الحرف الموصول وصلته:

تحدَّث سيبويه عن حذف شيءٍ من عناصر المركَّب الاسميّ من الحرف الموصول وصلته، ومّما وقفت عليه في ذلك:

٢ ـ ٣ ـ أ المركَّب الاسميّ من (أنْ) الموصولة وصلتها:

ممّا جاء في الكتاب في حذف شيءٍ من عناصر المركَّب الاسميّ من الحرف الموصول (أنْ) وصِلته ما يلي:

---

(١) سيبويه: ج٢/٣٤٦.

(٢) عُد إلى ص ٢٨٧ من هذا البحث.

(٣) سيبويه: ج٢/٢٤٧.

(٤) عد إلى ص ٢١٦ – ٢١٧ من هذا البحث.

أ ـ ١ ـ حذف (أنْ) :

عدَّ سيبويه حذف الحرف الموصول (أنْ) ناصب الفعل المضارع قليلاً في الكلام وأنَّ العربَ لا يكادون يتكلّمون به، وذكَرَ أنّه إذا حُذِف ارتفع الفعل المضارع، فقال: «وتقول: مُرْهُ يَحفرِها، وقُلْ له يَقُلْ ذاك... ولو قلت: مُرْهُ يَحفرُها، على الابتداء كان جَيِّداً. وقد جاء رفعُه على شيءٍ هو قليلٌ في الكلام، على: مُرْهُ أنْ يحفرها، فإذا لم يذكروا (أنْ) جعلوا المعنى بمنزلته في: عَسَينا نفعلُ. وهو في الكلام قليلٌ، لا يكادونَ يتكلّمونَ به... وقد جاءَ في الشِّعر، قال طرفة بن العبد:

ألا أيُّهذا الزَّاجِري أَحْضُرُ الوَغَى   وأنْ أَشْهَدَ اللَّذاتِ هل أنتَ مُخْلِدي»[١].

كما تناول إضمارَ (أنْ) ناصبة الفعل المضارع جوازاً[٢]، ووجوباً[٣].

---

(١) سيبويه: (الكتاب) ج٣/٩٩. وانظر قول المبرد في ذلك: «ويكونُ على شيءٍ هو قليلٌ في الكلام، وذلك انْ تُريد: مُرْهُ انْ يحفرَها،فتحذف (انْ)، وترفع الفعلَ؛ لانَّ عامله لا يُضمرُ. وبعضُ النَّحويين من غير البصريين يُجيز النَّصبَ على إضمار (انْ)، والبصريون يابونَ ذلك إلا انْ يكونَ منها عوَض، نحو:الفاء، والواو...». المبرد: (المقتضب) ج٢/٨٤–٨٥. وانظر في ذلك ايضاً: ابو عليّ الفارسيّ: (التعليقة) ج٢/٢٠٥. وابن السرّاج: (الأصول) ج٢/١٦٢–١٦٣. وانظر البيتَ في: (ديوان طرفة بن العبد) شرح الأعلم الشنتمريّ، وبذيله تعليقة اشعار منسوبة إلى طرفة. تحقيق: رحاب خضر مكاوي، بيروت، دار الفكر العربيّ، ط١،١٩٩٣م،ص٤٤. والمبرد: ج٢/٨٥ ١٣٦. والنَّحّاس: (شرح أبيات سيبويه) ص١٦٩، وقراءته: وانْ احضرَ اللذات... والأعلم الشنتمريّ: (شرح أبيات سيبويه) ج٢/٥١٦. وابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٤/٢٨.

(٢) وذلك بعدَ اللام التي لم تُسبق بكون ناقصٍ منفيّ، نحو: «جئتُك لتفعلَ». انظر سيبويه: (الكتاب) ج٣/٧، وفي العطف على اسمٍ خالص، نحو: «للبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني...». انظر سيبويه: ج٣/٤٥–٤٦.

(٣) وذلك بعدَ لام الجَحْد، وهيَ اللام الواقعة بعدَ كونٍ ناقصٍ منفيّ، نحو: «ما كانَ ليفعلَ». سيبويه: ج٣/٧. وانظر في تسمية اللام (لام الجحْد): السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٣/ل١٩١أ. وتسميتها (لام الجحود): ابن هشام: (شرح قطر النّدى) ص١٢٧. والسيوطيّ: (همع الهوامع) ج٢/٢٩٧. وتضمر وجوباً بعد (حتّى) إذا دلّ الفعلُ على الاستقبال. سيبويه:ج٣/٦. وبعد(كَي) عندَ من استعملها حرف جرّ كاللام وحتّى.سيبويه :ج٣/٦–٧، وبعد فاء السببيّة.سيبويه: ج٣/٢٨. وواو المعيّة. سيبويه: ج٣/٤١ وما بعدها.وبعدَ (أو). سيبويه: ج٣/٤١ وما بعدها.

أـ ٢ـ حذفُ الفعل من صِلة (أنْ):

رأى سيبويه أنَّ الفعل قد يُحذفُ من صلة (أنْ)، وذلك في نحو: أمّا أنت منطلقاً انطلقتُ معك، وأمّا زيدٌ ذاهباً ذهبتُ معه(١). واستشهدَ بقول الشّاعر، «وهو عباس بن مرداس:

أبا خُرَاشَةَ أمَّا أنتَ ذا نَفَر   فإنَّ قوميَ لم تأكُلْهُم الضَّبُعُ»(٢).

فـ(أمّا) عند سيبويه «هيَ: (أنْ) ضُمتْ إليها (ما)، وهيَ (ما) التوكيد، ولَزِمت كراهيةَ أن يُجحِفوا بها لتكون عوضاً من ذهاب الفعل»(٣).

وحذف الفعل في مثل هذا الاستعمال من الحذف اللازم عندَ سيبويه؛ إذ قال: «و(أمّا) لا يُذكرُ بعدها الفعلُ المضمرُ؛ لأنّه من المضمر المتروك إظهاره حتّى صار ساقطاً بمنزلة تركهم ذلك في النداء، وفي: مَنْ أنتَ زيدا»(٤). وعلّة الحذف عند سيبويه هي أنّ «(أمّا) كثُرت في كلامهم، واستُعملت حتّى صارت كالمثل المستعمَل»(٤).

٢ـ ٣ـ ب المركَّب الاسميّ من (أنَّ) وصلتها:

نقلَ سيبويه عن الخليل ما يُفيدُ أنَّ اسمَ (أنَّ) قد يُحذف، واستشهدَ له بقول« الرّاعي:

---

(١) انظر سيبويه: (الكتاب) ج١/٢٩٣، وج٣/٧.

(٢) سيبويه: ج١/٢٩٣. وانظر البيت لدى: النَّحّاس: (شرح أبيات سيبويه) ص٩٦. وابن جنّي: (الخصائص) ج٢/٣٨١. والأعلم الشنتمريّ: (شرح أبيات سيبويه) ج١/٢٠٥. والزمخشريّ: (المفصَّل) ص١٠٩. وابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٢/٩٩.

(٣) سيبويه: ج١/٢٩٣.

(٤) سيبويه: ج١/٢٩٤. وتقدير الفعل عند البصريين كما ذكر السيرافيّ هو: «لأنْ كُنت أنتَ منطلقاً انطلقُ معك». السيرافيّ: (شرح كتاب سيبويه) ج٢/ل١٧٦أ.

فَلَوْ أنَّ حُقَّ اليومَ مِنْكُمْ إقامَةٌ وإنْ كانَ سَرْحٌ قَدْ مَضى فَتَسَرَّعا[1]

أرادَ: فلو أنَّهُ حُقَّ اليومَ، ولو لم يُرِدِ الهاءَ كانَ الكلامُ مُحالاً»[2]. يعني أنَّ الفعل لا يلي (أنَّ) كما أنَّه لا يلي (إنَّ)[3].

وعدَّ سيبويه هذا الحذف لازماً حينَ تُخفَّفُ (أنَّ)، فقال: «وتقولُ: قد علمتُ أنْ مَنْ يأتني آتِهِ، مِن قِبَلِ أنَّ (أنَّ) ها هنا فيها إضمار الهاء، ولا تجيءُ ها هنا إلا على ذلك كما قال، وهو عديٌّ بن زيد:

أُكَاشِرُهُ وأعْلَمُ أنْ كِلانا عَلى ما ساءَ صاحِبَهُ حَرِيصُ[4]»[5].

فرفعُ الاسم (كلانا) على الابتداء، معَ أنَّه اسمٌ يصلح للوقوع بعدَ (أنَّ)، وتعمل فيه (أنَّ) دليلٌ على أنَّ اسمَ (أنْ) المخفَّفةِ محذوفٌ، وهو حذفٌ لازمٌ.

٢-٤ المركَّب الاسميّ من الاسم المتبوع وتابعه:

ممّا جاء في دراسة سيبويه حذف شيء من عناصر المركَّب الاسميّ من الاسم المتبوع وتابعه:

٢-٤-١ المنعوت ونعته:

جاء في شرح المفصَّل: «اعلم أنَّ الصِّفة والموصوف لـمّا كانا كالشيء الواحد من

---

(١) سيبويه: (الكتاب) ج٣/٧٣. وانظر البيت في: (ديوان الرّاعي النميريّ) جمعه، وحققه: راينهرت فايبرت، بيروت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقيّة في بيروت،١٤٠١هـ -١٩٨٠م، ص١٦٧. والنَّحّاس: (شرح أبيات سيبويه) ص١٦٦، وقراءته: (ولو...). والأعلم الشنتمريّ: (شرح أبيات سيبويه) ج٢/٥٠١. والأنباريّ: (الإنصاف) ج١/١٨٠.

(٢) سيبويه: ج٣/٧٣.

(٣) انظر في كون المراد هنا: أنّ الفعل لا يلي (أنّ)، وانّ هناك حذفا هو حذف اسم (أنّ): النّحاس: ص١٦٦. قال: «أضمرَ الهاء في (أنّ)، أرادَ: ولو أنّه، لأنّه لابدّ من هذا التقدير ولولا ذلك لكانَ مُحالاً أن تعمل (أنّ) في الفعل». وانظر: الأعلم الشنتمريّ: ج٢/٥٠١.

(٤) سيبويه: ج٣/٧٤. وانظر البيت لدى: المبرد: (المقتضب) ج٣/٢٤١. والنُّحّاس: ص١٦٦. والأعلم الشنتمريّ: ج٢/٥٠١. وابن يعيش: (شرح المفصّل) ج١/٥٤، وقراءته: (على ما شاء صاحبُه حريصُ).

(٥) سيبويه: ج٣/٧٣-٧٤.

حيثُ كانَ البيانُ والإيضاحُ إنَّما يحصلُ من مجموعهما، كانَ القياسُ أنْ لا يُحذف واحدٌ منهما؛ لأنَّ حذفَ أحدهما نقضٌ للغرض»(١).

يُمكن أن يُعدَّ هذا القول هو مذهب سيبويه في حذف أحد عنصري المركَّب الاسميّ من المنعوت ونعته. يؤخذُ ذلك من عدّ سيبويه المنعوت ونعته وحدةً لغويَّةً واحدةً تدلُّ على حقيقةٍ مفردة(٢).

ويؤخذُ أيضاً من لزوم ذكر النَّعت حين لا يُعرف المراد بالمنعوت إلا بذكر نعته عندَ سيبويه(٣).

ويؤخذُ أيضاً من ردِّه على الخليل حين أجاز الخليلُ حذف صدر المركَّب الاسميّ من المضاف والمضاف إليه الواقع نعتاً؛ لأنّ هذا الحذف يوقع في اللبس عنده(٤).

ويؤخذُ كذلك من قول سيبويه في سياق تعليله منع بعض الأسماء المشتقَّة من الصَّرف، نحو (أحمر) بتشبيهها بالفعل المضارع: «لو قلتَ: أتاني اليومَ قويٌّ، وألا بارداً ومررتُ بجميل، كانَ ضعيفاً، ولم يكن في حُسنِ: أتاني رجلٌ قويّ، وألا ماءً بارداً، ومررتُ برجلٍ جميلٍ؛ أفلا ترى أنَّ هذا يقبُحُ ههنا كما أنَّ الفعلَ المضارعَ لا يُتكلَّمُ به إلا ومعه الاسمُ؛ لأنَّ الاسمَ قبل الصِّفة، كما أنَّه قبل الفعل»(٥). فيؤخذُ من قوله هذا أنَّ الأولى عند سيبويه هو ذكر المنعوت مع نعته، وإنْ لم يفتقر المنعوت إلى النعت ليُعرف المراد به. وقلتُ الأولى؛ لأنَّه يُفهم من قول سيبويه في حذف المنعوت: «وهذا يقبحُ ههنا كما أنَّ الفعل المضارع لا

---

(١) ابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٣/٥٩.

(٢) عُد إلى ص ١٢٣ من هذا البحث.

(٣) عُد إلى ص٦٥ من هذا البحث.

(٤) عُد إلى ص ٢٨٢ من هذا البحث.

(٥) سيبويه: (الكتاب) ج١/٢١.

يُتكلَّمُ به إلا ومعه الاسم»، فهناك فرقٌ بينَ معنى(يقبُح)، و(لا يُتكلَّمُ به). ومّما يؤكِّد هذا الفرق أنَّ سيبويه استعملهما في سياقٍ واحد. فالفعل المضارعُ مفتقرٌ إلى الفاعل؛ لأنَّ الفاعل أحد رُكني الإسناد في الجملة الفعليّة، في حين أنَّه قد يُحذفُ المنعوتُ إذا لم يوقع الحذف في اللبس، ويحلُّ النعت في موضعه، ويؤدي وظيفته النَّحويّة. ويؤيدُ هذا الفهم قول السيرافيّ في شرحه: «الفعلُ لا يكونُ إلا بفاعل، والنعت لا يحسُنُ إلا بمنعوت»(١). وقوله: «النعتُ لا يحسُنُ إلا بذكر المنعوت، كما أنّ الفعل المضارع لا يستغني عن الاسم»(٢). فـ(لا يحسُنُ)، ليسَ بمعنى (لا يستغني).

لكنَّ سيبويه يُجيزُ الحذف إن أُمِنَ اللبسُ« استغناءً بعلم المخاطَب »(٣)، وكذلك في الضرورة، وهو ما يؤخذُ من قول سيبويه حين ردَّ على الخليل، فحَكَمَ على الحذف بعدم الجواز: «إلا في موضع الاضطرار»(٤).

ومّما جاء في الكتاب في حذف شيء من المركَّب الاسميّ من الاسم المنعوت ونعته:

١ـأ حذف المنعوت:

رأى سيبويه أنَّه قد يُحذفُ المنعوتُ ويحلُّ النَّعت في موضعه، ويؤدي وظيفته النَّحويّة، وكانَ حلول النعت في محلّ المنعوت عند حذفه أحد ما علّل به سيبويه المطابقة بين المنعوت ونعته في الإعراب؛ إذ قال في النَّعت السببيّ: «وإنَّما أُجريتْ هذه الصِّفات على الأول حتّى صارت كأنَّها له؛ لأنَّك قد تضعها في موضع اسمه،

---

(١) السيرافيّ: (شرح كتاب سيبويه) ج٢ / ٣٧. تحقيق رمضان عبد التّواب وآخرين.

(٢) السيرافيّ: ج٢ / ٤١.

(٣) سيبويه: (الكتاب) ج٢ / ٣٤٦. وانظر في الحذف استغناءً بعلم المخاطَب: الجرجانيّ: (دلائل الإعجاز) ص٣٨٠.

(٤) سيبويه: ج١ / ٣٦١. وانظر في ذلك قول ابن يعيش: «وأكثرُ ما جاء في الشّعر لأنَّ ذلك موضع ضرورة». ابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٣ / ٥٩. وانظر: ابن عصفور: (المقرّب) ص٣٠٤.

فيكونُ منصوباً، ومجروراً، ومرفوعاً والنَّعتُ لغيره، وذلك قولك: مررتُ بالكريمِ أبوه، ولقيتُ موسَّعاً عليه الدُّنيا، وأتاني الحسنةُ أخلاقُه»[١].

ويظهرُ أنَّ حكمَ سيبويه بجواز حذف المنعوت مشروطٌ بأمن اللبس كما سبق ذكرُه أعلاه[٢]، وبصلاحية وقوع المنعوت به في موضع المنعوت المحذوف.

ويؤخذُ اشتراط صلاحية وقوع المنعوت به في موضع المنعوت المحذوف عندَ سيبويه من حُكمه بقُبح حذف المنعوت المضاف إليه في(ثلاثة نسّاباتٍ): «وتقولُ: ثلاثةُ نسَّاباتٍ وهو قبيح؛ وذلك أنَّ النَّسّابة صفةٌ، فكأنَّه لَفظَ بمُذكَّرٍ ثُمَّ وصَفَه، ولم يجعل الصِّفةَ تقوى قوةَ الاسم، فإنَّما تجيءُ كأنَّكَ لفَظتَ بالمذكَّر ثُمَّ وصَفتَه، كأنَّك قُلتَ: ثلاثةُ رجالٍ نسّاباتٍ»[٣]؛ لأنَّ المنعوت به (نسَّابات) لا يقعُ في موضع الاسم المنعوت المحذوف عندَ سيبويه في مثل هذا الاستعمال اللغويّ، وهو إضافة العدد إلى ما سمّاه (الصِّفة). ويؤيدُ هذا قولُ سيبويه في إضافة العدد إلى الاسم المشتقّ (دابَّة) في نحو (ثلاثة دوابّ) إذا أُريد بالدّواب المذكَّر - بعدَ أن حكمَ بقبحِ (ثلاثة نسّابات)، وحكمَ بمخالفة العدد المفرد معدوده تذكيراً وتأنيثاً: «وتقولُ: ثلاثةُ دوابّ، إذا أردتَ المذكَّر؛ لأنّ أصلَ الدَّابة عندهم صِفة، وإنَّما هيَ من دَبَبْتُ، فأَجْرَوها على الأصل، وإنْ كانَ لا يُتكلَّم بها إلا كما يُتَكَلَّم بالأسماء»[٤]. فالذي أفهمُه من نصِّه هذا هو: أنّه رُغمَ استعمال العرب الدَّابَة استعمال الأسماء، فإنَّهم لم يُراعوها في المطابقة والمخالفة مع

---

(١) سيبويه: ج٢ / ٢٢. وانظر تمثيله في الصَّفحة نفسها بوقوع النَّعت الحقيقي في موضع المنعوت المحذوف: «مررتُ بالكريمِ»، و«أتاني الحسنُ»....

(٢) وانظر في اشتراط أمن اللبس: ابن السَّرّاج: (الأصول) ج٣ / ٤٦٢-٤٦٣. وابن جنّي: (الخصائص) ج٢ / ٣٦٦.

(٣) سيبويه: (الكتاب) ج٣ / ٥٦٢-٥٦٣.

(٤) سيبويه: ج٣ / ٥٦٣.

العددَ[1]، بل راعَوا الاسم المنعوت المذكَّر المحذوف حينَ أرادوا المذكَّر، فقالوا: ثلاثة دوابَّ؛ لأنَّ هذا الاسم المشتَقَّ لم يقع في موضع الاسم المنعوت به المحذوف، ولو أوقع العربُ الدَّابة في موضع المنعوت المذكَّر المحذوف، وأضافوا العدد، إليه لراعَوه في المطابقة والمخالفة مع العدد فقالوا: ثلاث دوابَّ، لكنَّهم لم يفعلوا ذلك، كما لم يفعلوه في (ثلاثة نسّابات)؛ لذا قال سيبويه فيه: «فإنَّما تجيء كأنَّكَ لَفظت بالمذكَّر ثُمَّ وصَفْتَه كأنَّكَ قُلتَ: ثلاثة رجالٍ نسّابات»[2].

ويؤيدُ هذا الفهمَ أيضاً قولُ بعض النُّحاة في النَّعت إذا كانَ« جُملَةً نحو: مررتُ برجلٍ قامَ أخوه، ولقيتُ غلاماً وجهه حسنٌ، لم يجُز حذفُ الموصوف فيه أيضاً؛ لأنَّه لا يحسُنُ إقامة الصِّفة مقام الموصوف»[3]. فعدم تجويز حذف المنعوت بالمركَّب الإسناديِّ (الجملة الاسميّة، أو الفعليَّة) كانَ بسبب عدم حُسن وقوع هذا المركَّب في موضع الاسم المنعوت.

ويُمكنُ أن يُنسبَ إلى سيبويه قِلَّة حذف الاسم المنعوت بجملة؛ إذ قال: «وسمِعنا بعضَ العرب الموثوق بِعَرَبيَّتهم يقول: ما مِنهم ماتَ حتّى رأيتُه في حالِ كذا وكذا، وإنَّما يُريدُ: ما منهم واحدٌ ماتَ»[4]. ثُمَّ عقَّب بعدَ أنْ أوردَ مثالاً حُذف فيه المنعوت بجملة فعليّة بـ(أنَّ الشَّواذَّ في كلامهم كثيرة)، إذ قال: «ومثلُهُ

---

(١) عُد إلى ص ٢٥٢ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) سيبويه: ج٣/٥٦٣. وانظر في ذلك: ج٣/٥٦٦-٥٦٧. وانظر في ذلك: ابو علي الفارسي: (التعليقة) ج٤/٦٤-٦٥، ٦٧-٦٨.

(٣) ابن يعيش: (شرح المفصَّل) ج٣/٦٠. وانظر في ذلك أيضاً: ابن جنّي: (الخصائص) ج٢/٢٦٦. وخصَّ ابن عصفور جوازَ حذف الاسم المنعوت بجملة أن يُسبَق بـ(مِن) التي تُفيدُ التَّبعيض كما يدلُّ عليه المثال: «منّا ظَعَنَ ومنّا اقام» أي فريقٌ ظعنَ، وفريقٌ اقامَ». ابن عصفور: (المقرّب) ص٣٠٤. وانظر الشّواهد التي أوردها سيبويه لحذف المنعوت بجملة: سيبويه: (الكتاب) ج٢/٣٤٥، ٣٤٦. وانظر المبرد: (المقتضب) ج٢/١٣٨.

(٤) سيبويه: ج٢/٣٤٥.

في الحذف: لا عليك، فحذفوا الاسم، وقال: ما فيهم يفضُلُك في شيءٍ، يُريدُ: ما فيهم أحدٌ يفضُلُك، كما أرادَ: لا بأسَ عليك، أو نحوه، والشَّواذُّ في كلامهم كثيرةٌ»[1]. ولم أقف على ما يدلُّ على إخراج حذف المنعوت بالجملة في المثال المذكور من تعقيب سيبويه أعلاه، لا في الكتاب، ولا في ما اطّلعتُ عليه من شروحه. فيؤخذُ من ذلك أنَّ حذف المنعوت بالجملة من الشّواذ في اللغة العربية عند سيبويه.

١ـب حذف النَّعت:

جاء في الكتاب: وتقولُ: «سيرَ عليه ليلٌ طويلٌ، وسيرَ عليه نهارٌ طويلٌ، وإنْ لم تذكر الصِّفةَ وأردتَ هذا المعنى رفعتَ، إلا أنَّ الصِّفة تُبيّنُ معنى الرَّفع وتوضِّحه»[2]. فحذفُ النَّعت جائزٌ إذا عُرِفَ المراد به[3]، لكنَّه حينَ لا يُعرفُ المرادُ به إلا بذكره فإنَّه لازم الذِّكر كما سبق[4].

ومن النّصوص التي حُذف فيها النَّعت للعلم به قوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾[5]، والتقدير: كُلَّ سفينةٍ صالحةٍ[6].

---

(١) سيبويه: ج٢/١١٥.

(٢) سيبويه: ج١/ ٢٢٠. وانظر في حذف النَّعت وإرادة معناه أيضاً: ج١/ ٢٢٩.

(٣) عُد إلى ص ٢٧٥ وما بعدها من هذا البحث.

(٤) عُد إلى ص ٦٥ من هذا البحث. وانظر نقله عن الخليل لزوم ذكر النَّعت عند الحاجة إلى ذكره لبيان المراد: سيبويه: (الكتاب) ج٢/ ١٨٨. وانظر تصريح بعض النُّحاة باشتراط وجود الدليل لحذف النَّعت: ابن جنّي: (الخصائص) ج٢/ ٣٧٠-٣٧١. وابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٣/ ٦٣. والسيوطيّ: (همع الهوامع) ج٣/ ١٢٧.

(٥) الكهف: ٧٩.

(٦) انظر ما أوردَه أبو حيّان أنّه قُرِئَ: «كلَّ سفينةٍ صالحةٍ». ابو حيّان: (البحر المحيط) ج٦/ ١٤٥. وانظر في هذا التَّقدير: ابن هشام: (مغني اللبيب) ج٢/ ٢٧٠.

١-ج حذف العائد من جملة النَّعت:

رأى سيبويه حذف العائد الواقع في موضع نصب من الجملة الواقعة نعتاً، فقال: «قولُكَ: هذا رجلٌ ضربتُه، والنّاسُ رجلانِ: رجلٌ أكرمتُهُ ورجلٌ أهنتُهُ، كأنَّه قال: هذا رجلٌ مضروبٌ، والنّاس رجلانِ: رجلٌ مُكرَمٌ، ورجلٌ مُهان. فإنْ حذفتَ الهاءَ جازَ، وكانَ أقوى ممّا يكونُ خبراً»[١]. فحذف الهاء الواقعة في موضع نصب في: ضربته، وأكرمته، وأهنته جائزٌ عند سيبويه.

٢-٤-٢ الاسم المبدل منه والبدل:

لم أقف على شيءٍ صرَّح فيه سيبويه بحذف الاسم المبدل منه أو البدل، ونقلَ السيوطيّ مذهبين للنُّحاة في حذف الاسم المبدل منه: التجويز، والمنع، وعلَّة المنع هي: «أنّ البدلَ للإسهاب، والحذف ينافيه»[٢].

٢-٤-٣ الاسم المؤكَّد وتوكيده:

نقلَ السيوطيّ للنحاة رأيين في حذف المؤكَّد توكيداً معنوياً: فمنهم من جوَّزه، ومنهم من منعه، وعلة المانعين هي أنَّ «التوكيد بابه الإطناب، والحذفُ للاختصار فتدافعا، ولأنَّه لا دليل على المحذوف»[٣]. وكان الخليل وسيبويه ممن نُقلَ عنهم

---

(١) سيبويه: ج١/٨٧. وانظر في ذلك: ج١/١٢٨. ورأى سيبويه أنَّ حذف العائد الواقع في موضع نصب من جملة النَّعت أضعف من حذفه من جملة الصِّلة، انظر في ذلك: ج١/٨٦-٨٧. وانظر في رُتبة الحذف وعدمه من حيث الحُسن والضّعف بين جملة الصِّلة، والنَّعت، والخبر: السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج١/ل١٩٤ أ-ب.

(٢) السيوطيّ: ج٣/١٥٤. وانظر نقل أبي حيّان الأندلسيّ إعراب بعض النُّحاة (الكذبَ) من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَٰذَا حَلَالٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ (النَّحل: ١١٦) - بدلاً من الضَّمير المحذوف العائد على (ما): أبو حيّان: ج٥/٥٢٦. وانظر في ذلك أيضاً: ابن هشام: ج٢/٧٢٢. وعطف البيان مثل بدل الكلّ من وجهة نظر هذا البحث كما سبق، عُد إلى ص ١٣٣ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) السيوطيّ: (همع الهوامع) ج٣/١٤٣. وانظر في عدم تجويز الحذف في التوكيد قول أبي حيّان الأندلسيّ: «والأصحُّ أنْ لا يجوز حذف المؤكَّد في التوكيد المعنويّ... ؛ لأنَّ التأكيدَ يُنافي الحذف». أبو حيان الأندلسيّ: (البحر المحيط) ج٥/١٥٤.

تجويز الحذف[1]. أمّا تجويزه، فمشروطٌ بالعلم بالمراد كما سبقَ في الشروط العامة للحذف[2].

ومّما جاء في الكتاب دالاً على تجويز سيبويه حَذْفَ المؤكّد توكيداً معنوياً قوله: «وإذا قُلتَ: إنَّ زيداً فيها، وإنَّ زيداً يقولُ ذاك، ثُمَّ قُلتَ: نفسَه، فالنَّصبُ أحسنُ، وإنْ أردتَ أن تحملَه على المضمر فعلى: هو نفسُه»[3]. فالمؤكَّد بالتوكيد المعنويّ (نفسه) في حال الرّفع هو الضمير المستتر في (يقولُ) الذي يعودُ على زيد. ويظهرُ لي أنَّ عدم الحذف أولى عند سيبويه بدليل قوله إنَّ النَّصب أحسن؛ أي توكيداً للاسم الظاهر المنصوب اسما لإنَّ، وهو (زيدا). كما نقل ما يدلُّ على جواز الحذف عن الخليل[4].

كما جاء في الكتاب ما يدلُّ على جواز حذف المؤكَّد توكيداً لفظيّا، وذلك حينَ يكونُ المؤكَّدُ ضميراً مستتراً مؤكّداً بضميرٍ منفصل، قال سيبويه بعد ذكره ضمائر الرَّفع المنفصلة للغائب: «ولا يقعُ (هُوَ) في موضع المضمَر الذي في فَعَلَ، لو قلتَ: فَعَلَ هُوَ، لم يجزْ إلا أن يكونَ صِفَةً»[5]، أي توكيداً، فهو يعدّ (هو) المذكور توكيداً للضمير المستتر في (فَعَلَ)، وليس هو الفاعل. ومّما خرَّجه على حذف الضمير المؤكَّد قوله تعالى: ﴿فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾[6]، على أنَّ الفاعل ضميرٌ مستترٌ، والضمير المذكور (أنت) توكيدٌ لفظيٌّ له؛ لذا جاز عنده عطف

---

(١) انظر: ابن هشام: (مغني اللبيب) ج٢/٦٩٨، ٧٢٣. والسيوطيّ: ج٣/١٤٣.

(٢) عُد إلى ص ٢٧٥ وما بعدها من هذا البحث. وانظر في اشتراط العلم بالمحذوف لصحَّة الحذف: ابن هشام: ج٢/٦٩٩.

(٣) سيبويه: ج٢/١٤٦.

(٤) انظر سيبويه: ج٢/٦٠.

(٥) سيبويه: ج٢/٣٥١.

(٦) المائدة: ٢٤.

الاسم الظاهر على الضمير المستتر الواقع في موضع رفع بعد توكيده بالضمير المنفصل(١).

٢ـ ٥ الاسم المشتَقّ وما هو من تمامه:

ممّا تناوله سيبويه في دراسته الحذف في الكتاب:

حذف حرف الجرّ والاسم المجرور به اللذين هما من تمام اسم التفضيل:

قد يُحذفُ حرف الجرّ والمجرور به اللذان يُتمّان معنى اسم التفضيل إذا وقع نعتًا؛ فقد سألَ سيبويه الخليل عن: «ما رأيتُهُ مُذ عامٌ أوّلُ، ومُذ عامٍ أوّلَ»(٢)، فأجابه الخليل بأنَّ «(أوّلُ) ههنا صِفةٌ، وهو أَفْعَلُ من عامِكَ، ولكنَّهم ألزموهُ هنا الحذفَ استخفافاً، فجعلوا هذا الحرفَ بمنزلة (أَفْضَلُ منكَ)»(٢). وعلّة لزوم حذف حرف الجرّ والمجرور به معَ اسم التفضيل (أوّل) المنعوت به كما نقل سيبويه عن الخليل: «لكثرة استعمالهم إياه حتّى استغنوا عنه»(٢)؛ فكثرة الاستعمال دلّت على المراد، وسوّغت الحذف.

وقد يحذف حرف الجر والمجرور به من اسم التفضيل إذا وقع خبراً، نقلَ سيبويه عن الخليل قوله: «تقولُ: أنتَ أَفْضَلُ، وأنت تُريدُ: مِنْ غيرك»(٢).

ونقل بعض النحاة بعد سيبويه أنّ حذفه من اسم التفضيل الواقع خبرًا أكثر من حذفه من اسم التفضيل الواقع نعتًا(٣).

---

(١) انظر سيبويه: (الكتاب) ج٢/٣٧٨.

(٢) سيبويه: ج٣/٢٨٨. وانظر في هذا الحذف أيضاً: ج٢/٣٣. وانظر في حذف حرف الجرّ والمجرور به من اسم التفضيل: المبرد: (المقتضب) ج٣/٣٧٧. وابن السَّرّاج: (الأصول) ج٢/٣٠. والسيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٤/ل١٢٥ ب. والزمخشري: (المفصّل) ٢٩٠.

(٣) انظر ابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٦/٩٧.

٢ـ٦ المركَّب الاسميّ من المميَّز وتمييزه[١] :

قد يُحذف أحد عنصري المركَّب الاسميّ من الاسم المميَّز وتمييزه، وهو كما يلي:

٦ـأ حذف المميَّز :

لم أقف على ما يدلُّ على حذف المميَّز عند سيبويه إلا في صورةٍ واحدةٍ هي:

حذف الضمير المستتر الواقع في موضع رفعٍ بالفعل: نِعْمَ، أو بِئْسَ، المميَّز بنكرةٍ منصوبة. ولا يُذكرُ المميَّز في مثل هذا الاستعمال عند سيبويه، كما أنَّ علَّة الحذف عنده هو كثرة الاستعمال. قال سيبويه في ذلك: «واعلم أنَّك لا تُظْهِرُ علامةَ المضمَرينَ في (نِعْمَ)، لا تقولُ: نِعْمُوا رِجالاً؛ يكتفونَ بالذي يُفَسِّره... فحذفوا علامةَ الإضمارَ، وألزَموا الحذف كما ألزموا (نِعْمَ) و(بِئْسَ) الإسكانَ، وكَما ألزموا (خُذ) الحذفَ؛ ففعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم»[٢].

ويظهرُ لي أنَّ عدم حذف الاسم المميَّز في غير الاستعمال المذكور أعلاه سببه خوف اللبس. ويظهرُ لي أيضاً أنَّ مبدأ قوة العامل أو ضعفه أحد أسباب عدم جواز حذف الاسم المميّز بتمييزٍ منصوب عند سيبويه، وذلك أنَّ الاسم المميَّز - نحو (كَمْ) الاستفهاميّة والأعداد المركَّبة، وألفاظ العقود - اسمٌ مبهمٌ غير مُشتقٍّ من الفعل، وهذا الاسمُ ضعيفٌ في العمل عنده، يؤخذُ هذا من قول سيبويه: «لا يجوزُ لك أنْ تُعمِل (كَمْ) وهي مُضمَرةٌ في واحدٍ من الموضعين؛ لأنَّه ليسَ بفعلٍ، ولا اسمٍ أُخذ من الفعل»[٣].

---

(١) لا يدخلُ في الحديث عن هذا الحذف حذف التمييز المجرور بالإضافة إلى المميَّز ؛ لأنَّه في حكم المضاف والمضاف إليه، وقد سبق الحديث عن حكم حذف شيء من المضاف أو المضاف إليه ص٢٨١ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج٢/١٧٩.

(٣) سيبويه: ج٢/١٦٩. وانظر قول السيرافيّ في (كَمْ): «وهيَ وأمثالها لا تُضمرُ لِضَعفها». السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٢/ل١٦٨ ب-١٦٩أ.

٦ـ ب حذف التمييز :

يجوزُ حذف التمييز إذا أُمِن اللبسُ وعُلِم المراد به رُغمَ الحذف، يؤخذُ ذلك من قول سيبويه : « قولُكَ للرجل : كَمْ لك عبداً؟ فيقولُ : عبدانِ، أو ثلاثةُ أعبُدٍ، حَمَلَ الكلامَ على ما حمَل عليه (كَمْ)، ولم يُرِد السائلُ من المسئول أنْ يُفسِّر له العددَ الذي يسأل عنه، إنَّما على السائل أن يُفسِّر العددَ حتّى يُجيبَه المسئولُ عن العدد، ثُمَّ يُفسِّرُهُ بعدُ إنْ شاء . . . »[١] . فيلزمُ ذكرُ التمييز عند السؤال إذا كان لا يُعرَف المسؤول عنه إلا بذكره، كما قال سيبويه أعلاه : « إنَّما على السائل أن يُفسِّر العدد؛ حتَّى يُجيبَه المسئول »، أي يلزمُ السائلَ أن يُبين ما يُريدُ أن يسألَ عنه . فإذا عُلِمَ المُراد جاز حذف التمييز كما قال سيبويه أعلاه إنَّ المسؤول« يُفسِّرُه بعدُ إن شاء »، فتخييره المسؤول في ذكر التمييز وعدمه؛ لأنَّه وردَ ذكره في السؤال، فعُلم المراد به، فليس هناك ضرورة لذكر التمييز لعدم اللبس[٢] .

---

(١) سيبويه : ج٢ / ١٦٨–١٦٩ . وانظر في الحذف للعلم بالمحذوف قول سيبويه : « لخمسٍ بقينَ،أو خَلَونَ،ويعلم المخاطَبُ أنَّ الأيامَ قد دخلت في الليالي » .ج٣ / ٥٦٣ . وانظر في جواز حذف التمييز للعلم به : ابن جنّي : (الخصائص) ج٢ / ١٧٨ . وابن السَّرّاج : (الأصول) ج١ / ٣١٦–٣١٧ . والجرجانيّ : (دلائل الإعجاز) ص٣٨٠ .

(٢) وانظر في ذلك قول السيرافي في شرحه قول سيبويه : « قولُه : ولم يُرد من المسؤول أن يُفسّر. أي على السائل فيُفسِّر، فيقول : كَمْ درهماً، أو ديناراً لك؟ فيقول المسؤول :عشرونَ، أو ثلاثونَ، وإنْ شاءَ ذَكَرَ المعدود فقال : ثلاثونَ درهماً، أو ديناراً، وما شاء، وإن شاء لم يُفَسِّر النوع؛ لأنَّ السائلَ قد ذَكَرَه، فلا اضطرار بالمجيب إلى ذِكْرِه؛ لأنَّه إذا قال : كَمْ عندك من الدَّراهم؟ فقال : عشرونَ، فقد عَرَفَ ما يعني، فلو لم يُبَيِّن السائلُ، ويُفسِّر العدد لم يدرِ المسؤول بايّ شيء يجيبه » . السيرافيّ : (شرح كتاب سيبويه) ج٣ / ل٢٢ ب .

وقد يُحذفُ التمييز من السؤال عند العلم به، نحو : « كم ماخوذٌ بك؟ » . سيبويه : ج٢ / ١٧٠ .وانظر في ذلك : ابن السَّرّاج : (الأصول) ج١ / ٣١٦–٣١٧ . وأبو عليّ الفارسيّ : (التَّعليقة) ج١ / ٣٠٣، ٣٠٤ . وابن يعيش : (شرح المفصّل) ج٤ / ١٢٨–١٢٩ .

أمّا إذا لم يُعرف التمييز إلا بذكره، فإنّه يلزمُ ذكره، يؤخذُ هذا من الشروط السابقة لصحّة الحذف[١]، ومن قول سيبويه في تمييز الضمير المحذوف فاعل (نِعْمَ) و(بِئْسَ): «ومَنْ زَعَمَ أنَّ الإضمارَ الذي في (نِعْمَ) هو (عبدُالله)، فقد ينبغي لهُ أن يقول: نِعْمَ عبدُ الله رجُلاً، وقد ينبغي لهُ أن يقول: نِعْمَ أنت رجلاً، فتجعلُ (أنت) صفةً للمُضمر.

وإنّما قَبُحَ هذا المضمَرُ أن يوصَف؛ لأنّه مبدوءٌ به قبلَ الذي يُفسِّرُه، والمضمرُ المقدَّمُ قبلَ ما يُفسِّرُهُ لا يوصَف؛ لأنّه إنّما ينبغي لهم أنْ يُبيِّنوا ما هوَ»[٢]. فيؤخذُ من قوله: «ينبغي لهم أن يبيِّنوا ما هو» أنَّ ذِكْرَ تمييز الضمير المستتر الواقع في موضع المرفوع بـ(نِعْمَ) و(بِئْسَ) لازمٌ.

٢-٧ المركَّب الاسميّ العَلَم:

إذا أُمِنَ اللبسُ جازَ حذفُ بعض عناصر المركَّب الاسميّ العَلَم، كأنْ تُناديَ شخصاً اسمُه (نصير الحقّ) حينَ يكونُ وحدَه، أو حينَ يكونُ في جماعة ليس فيهم أحدٌ له مثل اسمه، ولا أحد اسمه نصير، فتقولُ: يا نصير، وتحذف المضافَ إليه[٣]. فإنْ خيفَ اللبس وجَب الذِّكر. يؤخذُ ذلك من شرط سيبويه أَمْن اللبس لجواز الحذف[٤]. ويؤخذُ ذلك أيضاً ممّا نقلَه سيبويه عن الخليل بعدَ أنْ بيَّن أنَّ القياس في النَّسَب إلى العلم المركَّب من المضاف والمضاف إليه يكونُ بالنَّسَب إلى صدر المركَّب، قال: «وسألتُ الخليلَ عن قولهم في (عَبْدِ مَنافٍ): مَنافِيّ؟ فقال: أمّا القياسُ فكما ذَكرتُ لك، إلا أنّهم قالوا: مَنافِيّ؛ مخافةَ الالتباس»[٥]. فخوف اللبس هو سبب

---

(١) عد إلى مُسوِّغات الحذف عندَ سيبويه ص ٢٧٥ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) سيبويه: ج٢/١٧٨.

(٣) وانظر نقلَ سيبويه النَّسب إلى (تأبَّطَ شرّاً) بـ(تأبُّطيّ)، قال: «ويدلُّك على ذلك أنَّ من العرب مَن يُفردُ فيقولُ: يا تأبَّطُ أقبِل، فيجعلُ الأوَّلَ مُفرداً. فكذلك تُفرِده في الإضافة». سيبويه: (الكتاب) ج٣/٣٧٧

(٤) عد إلى ص ٢٧٦ من هذا البحث.

(٥) سيبويه: (الكتاب) ج٣/٣٧٦.

التَّحوُّل ممّا عليه القياس في الحذف عندَ النَّسَب إلى المركَّب الاسميّ العَلَم من المضاف والمضاف إليه، إذ حُذِفَ الصَّدرُ، ونُسِبَ إلى العجز. وخوفُ اللبس أيضاً سببٌ في عدَم حذف شيءٍ من عناصر المركَّب الاسميّ العَلَم كما يظهرُ لي.

ويظهرُ لي من خلال ما أوردَه سيبويه أنَّ النَّسَب الذي سمّاه سيبويه (الإضافة)[1] - من أبرزِ مسوِّغات الحذف من المركَّب الاسميّ العَلَم، حتّى قالَ في النَّسَب إلى المركَّب الاسميّ العَلَم من المضاف والمضاف إليه: «اعلَمْ أنَّهُ لا بُدَّ من حذف أحد الاسمين في الإضافة»[2].

ما يُحذف من المركَّب الاسميّ العَلَم عندما يُنسَبُ إليه:

١- المركَّب الاسميّ العَلَم من المضاف والمضاف إليه:

المركَّب الاسميّ العَلَم من المضاف والمضاف إليه قسمان:

أ- المركَّب الاسميّ الذي يتعرَّف فيه الصدرُ بالعَجز، ويشملُ: العَلَم بالغَلَبَة؛ نحو: ابن عبّاس، وابن عُمَر، وابن الزُّبير... والكُنى؛ نحو: أبي بكر، وأبي مُسْلِم...

ب- العَلَم المسمَّى به المركَّب من المضاف والمضاف إليه، وليس الصَّدرُ فيه معرفةً بالعجز، بل المركَّب كلّه علَمٌ على شخصٍ بعينه، نحو: امرئ القيس، وعبد القيس.

أ- الحذف من المضاف والمضاف إليه في المركَّب الاسميّ الذي يتعرَّف فيه الصدر بالعجز:

يُنسَبُ إلى المُضاف إليه، ويُحذفُ المضافُ. قال سيبويه في النَّسَب إلى المضاف والمضاف إليه (العَلم بالغَلَبَة): «فأمّا ما يُحذفُ منه الأوّل؛ فنحو: ابن كُراعَ، وابن

---

(١) وقد سمّاه سيبويه: (الإضافة)، انظر في ذلك: سيبويه: ج٣/٣٣٥. والقوزيّ: (المصطلح النّحويّ) ص١٤٥.

(٢) سيبويه: ج٣/٣٧٥.

الزُّبَيْر تقولُ: زُبَيْريٌّ، وكُراعِيٌّ، تجعلُ ياءي الإضافة في الاسم الذي صارَ به الأوَّلُ مَعْرِفَةً، فهوَ أبْيَنُ وأشْهَرُ إذ كانَ به صارَ معرفةً »[١].

وقالَ في النَّسب إلى الكُنى: « وأبو فُلان عندَ العرب كابْنِ فُلانٍ. ألا تراهم قالوا في أبي بَكْرِ بنِ كلابٍ: بكريّ، كما قالوا في ابن دَعْلَجٍ: دَعْلَجيّ، فوقَعَت الكُنيةُ عندَهم موقِعَ ابنِ فُلان. وعلى هذا الوجه يَجْري في كلامهم »[٢].

ب ـ الحذف من المضاف والمضاف إليه الذي لا يتعرَّفُ به المضاف بالمضاف إليه:

القياسُ أنْ يُنسَب إلى الصَّدر ويُحذف العجز. جاء في الكتاب في النَّسَب إلى المركَّب الاسميّ العَلَم من المضاف والمضاف إليه: « وأمَّا ما يُحذفُ منهُ الآخِرُ، فهو الاسمُ الذي لا يُعرَّف بالمضاف إليه، ولكنَّه معرفة كما صارَ معرِفَةً بزَيْد[٣]، وصارَ الأوَّلُ بمنزلته لو كانَ علماً مفرداً؛ لأنَّ المجرور لم يَصِرِ الاسمُ الأوَّلُ به معرِفَةً؛ لأنَّك لو جعلتَ المفردَ اسمَه صارَ به معرفةً كما يصيرُ معرفةً إذا سمَّيتَه بالمضاف. فمن ذلك: عَبْدُ القَيْسِ، وامْرُؤُ القَيْسِ فهذه الأسماء علاماتٌ كزَيْد، وعَمْرو، فإذا أضَفتَ قلتَ: عَبْديٌّ، وامْرَئِيٌّ، ومَرَئِيٌّ، فكذلك هذا وأشباهه »[٢].

وقَد يُحذفُ الصَّدرُ ويُنسَبُ إلى العجز إذا خيفَ اللبس، كما نقل سيبويه عن الخليل في تعليل النَّسَب إلى (عبد مَناف) بقولهم: مَنافِيّ[٤].

وقد لا يُحذف المضاف ولا المضاف إليه، بل يُنحَت منهما اسمٌ فيه من حروفهما ويُنسَبُ إليه. قال سيبويه في ذلك: « وقد يجعلون للنَّسَب في الإضافة اسماً بمنزلة

---

(١) سيبويه: (الكتاب) ج٣ / ٣٧٥. وانظر في كونه علماً بالغَلَبة قولَ سيبويه: « كما صار ابن كُراعَ غالباً ». سيبويه: ج٣ / ٣٧٦.

(٢) سيبويه: ج٣ / ٣٧٦.

(٣) أي أنَّ المضاف والمضاف إليه مُسمَّى بهما كما سُمِّيَ بالعَلَم المفرد (زيد).

(٤) انظر سيبويه: ج٣ / ٣٧٦. وعُد إلى الصفحة السابقة من هذا البحث.

جَعْفَر، ويجعلون فيه من حروف الأوَّل والآخِر، ولا يُخرِجونه من حروفِهما ليُعْرَف... فمن ذلك: عَبْشَميٌّ، وعَبْدَرِيٌّ، وليسَ هذا بالقياس»[1].

٢ـ المركَّب الإسناديّ العَلَم:

يُنسَبُ إلى صدر المركَّب الإسناديّ العَلَم، وتُحذفُ بقيةُ عناصِره. قال سيبويه: «فإذا أضفْتَ إلى الحكاية حذَفتَ وتَركتَ الصَّدْرَ بمنزلة عَبْدِ القَيْسِ، وخَمْسَةَ عَشَرَ، حيثُ لَزِمَه الحذفُ كما لَزِمها، وذلك قولك في تأبَّطَ شرّاً: تأبَّطِيٌّ»[2].

وكالمركَّب الإسناديّ العلم كلُّ المركَّبات المحكيَّة المسمَّى بها عند النَّسَب إليها، كما قال سيبويه بعدَ ذكره قوله أعلاه: «وكذلك: حيثُما، وإنَّما، ولولا، وأشباه ذلك، تجعل الإضافةَ إلى الصَّدر؛ لأنَّها حِكاية»[3].

أثرُ الحذف:

تطرأُ بعض الظواهر اللغويَّة على بعض عناصر التركيب الاسميّ بسبب حذف بعض عناصِر ذلك التركيب، ومن ذلك:

١ـ بناء الاسم الموصول (أيّ):

علَّل سيبويه بناء الاسم الموصول (أيّ) المضاف إلى الضمير بحذف الضمير الواقع في صدر صِلَته، فقال: «وأرى قولهم: اضرِبْ أيُّهم أفضَلُ، على أنَّهم جعلوا هذه الضمَّة بمنزلة الفتحة في (خمسةَ عشرَ)، وبمنزلة الفتحة في (الآنَ) حينَ قالوا: مِن الآنَ إلى غدٍ، فَفعلوا ذلك بـ(أيُّهم) حينَ جاء مجيئاً لم تجئ أخواتُهُ عليه إلا قليلاً، واستُعمِلَ استعمالاً لم تُستَعْمَله أخواته إلا ضعيفًا، وذلك أنَّه لا يكادُ

(١) سيبويه: (الكتاب) ج٣/٣٧٦.

(٢) سيبويه: ج٣/٣٧٧. وانظر في ذلك ايضاً: ج٣/٣٢٨.

(٣) سيبويه: ج٣/٣٧٧.

عربيٌّ يقولُ: الذي أفضلُ فاضربْ، واضرب مَنْ أفضَلُ»[1]. فالاستعمال الذي لم تُستَعْمَلْه الأسماء الموصولة غير (أيّ) إلا ضعيفاً هو حذف الضمير العائد الواقع صدر صلة الاسم الموصول[2]. وضمَّة (أيّ) ضمةُ بناء كما أنَّ فتحة (خمسةَ عشرَ) فتحة بناء.

٢ـ بناء بعض الأسماء المضافة حينَ يُحذف المضاف إليه ويُراد معناه:

من هذه الأسماء: (غير)، قال سيبويه في (غير) التي حُذف المضاف إليه منها ونويَ معناه في نحو: «ليسَ غيرُ»[3]: «كأنَّه قالَ:... ليسَ غيرُ ذاك، ولكنَّهم حذفوا ذلكَ تخفيفاً واكتفاءً بِعِلمِ المخاطَب»[4].

ومثل (غيرُ) في البناء عندَ القطع عن الإضافة لفظاً لا معنى: قبلُ، وبعدُ[5] وأوَّلُ[6]...

---

(١) سيبويه: ج٢/ ٤٠٠. وانظر: ج٢/ ٤٠٣-٤٠٤.

(٢) عُد إلى حذف الضمير الواقع في محلّ رفعٍ مبتدأ العائد على الاسم الموصول: ص ٢٨٨ وما بعدها من هذا البحث. وانظر في ذلك: أبو عليّ الفارسيّ: (التَّعليقة) ج٢/ ١٠٦. والأعلم الشنتمريّ: (النّكت) ج٢/ ٢٩٢، ٢٩٤-٢٩٥. والزَّمخشريّ: (المفصَّل) ص١٨٥.

(٣) سيبويه: (الكتاب) ج٢/ ٣٤٤.

(٤) سيبويه: ج٢/ ٣٤٤-٣٤٥. وانظر في بناء (غير) على الضّم لقطعها عن الإضافة لفظاً ونيَّة معناها: المبرد: (المقتضب) ج٣/ ١٧٤

(٥) انظر سيبويه: ج١/ ١٥. وانظر المبرد: ج٣/ ١٧٥، ١٧٨، وج٤/ ٢٠٥، ٢٠٧. وانظر تعليل هذا البناء بكون المضاف والمضاف إليه وحدةً لغويّة كالاسم المفرد: «وأمّا (قبلُ) و(بعدُ) ونحوهما من الظُّروف فمحذوفٌ منها المضافُ إليه، فإذا قُلتَ: جئتُ قبلُ، وبَعدُ، فالمرادُ: قبلَ كذا، وبعدَ كذا ممّا قد عرفه المخاطَب... فحُذفَ ذلك وهو مُرادٌ، فذهبَ لفظُهُ، وبقيَ حكمه وهو التَّعريف، وبُنيَ الاسمُ؛ لأنَّ المضافَ إليه من تمام المضاف، فإذا قُطِعَ عنه فكأنَّه قد بقيَ بعضُ الاسم، وبعضُ الاسم لا يستحِقُّ الإعراب». ابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٣/ ٣٠.

(٦) انظر سيبويه: ج١/ ١٦. وانظر المبرد: ج٢/ ٣، وج٣/ ١٧٨، وج٤/ ٢٠٥.

٣ـ التَّعويضُ عن المحذوف:

نبَّه سيبويه إلى أنَّ العربَ «يحذفونَ ويُعوِّضونَ»(١). وممّا عُدَّ تعويضاً عن المحذوف من عناصر المركَّب الاسميّ:

أـ التعويضُ عن المحذوف بالتنوين:

ذكرَ بعضُ النُّحاة أنَّ التنوين في نحو: يومئذٍ، وحينئذٍ، وكلٌّ، وبعضٍ عوضٌ من المضاف إليه المحذوف، فنقلَ ابن يعيش بعدَ ذكره حذف المضاف إليه من: كلّ، وبعض، وإذ أنَّه «ذهبَ بعضُهم إلى أنَّ التَّنوينَ عِوَضٌ من المضاف إليه، كالذي في: يومئذٍ، وحينئذٍ»(٢).

ب ـ لزوم (ما) تعويضاً عن الفعل المحذوف:

عدَّ سيبويه لزومَ (ما) في نحو: «أمّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ معك، وأمّا زيدٌ ذاهباً ذهبتُ معه»(٣)ـ عِوَضاً عن الفعل المحذوف من صلة (أنْ)، فـ(أمّا) في الاستعمال المذكور عند سيبويه هي «(أنْ) ضُمَّتْ إليها (ما)، وهي (ما) التوكيد، ولَزِمَتْ كراهيةَ أنْ يُجحِفوا بها؛ لتكون عوضاً من ذهاب الفعل»(٣).

٤ـ حلول العنصر الباقي من المركَّب الاسميّ محلّ المحذوف:

قد يحلُّ العنصر الباقي محلَّ الاسم المحذوف من صدر المركَّب الاسميّ، فيؤدي وظيفته في تركيب الجملة التي جاء فيها، كأنْ يقع المضاف إليه في موضع المضاف المحذوف، ويؤدي وظيفته، أو يقع النَّعت في موضع المنعوت المحذوف ويؤدي وظيفته...

---

(١) سيبويه: ج١/٢٥.

(٢) ابن يعيش: ج٣/٣٠. وانظر: ج٣/٢٩. وانظر في ذلك: السيوطيّ: (همع الهوامع) ج١/٢٥. ولم اقف على تصريحٍ لسيبويه بكون التنوين عوضاً عن المحذوف من عناصر المركَّب الاسميّ، وإن كان قد صرَّح تصريحاً عامّاً بأنَّ العرب يحذفون ويعوِّضون كما سبقَ أعلاه.

(٣) سيبويه: (الكتاب) ج١/٢٩٣. وانظر: ج٣/٧.

وقد صرَّح سيبويه بذلك في حلول المضاف إليه محلَّ المضاف المحذوف وأدائه وظيفته، فقال: «أمّا ما يُضافُ إلى الآباء والأمهات، فنحو قولك: هذه بنو تميمٍ، وهذه بنو سَلولٍ، ونحو ذلك. فإذا قلتَ: هذه تميمٌ، وهذه أسدٌ، وهذه سلولٌ، فإنّما تريدُ ذلك المعنى: غير أنّك إذا حذفت حذفتَ المضاف تخفيفاً، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾[1] ويطؤهم الطَّريقُ، وإنَّما يريدونَ: أهلَ القرية، وأهلَ الطَّريق، وهذا في كلام العرب كثير، فلمّا حذفتَ المضاف وقعَ على المضاف إليه ما يقعُ على المضاف؛ لأنَّه صارَ في مكانه، فجرى مجراه»[2].

وقد يُحذفُ المضافُ، ولا يحلُّ المضاف إليه في موضع المضاف المحذوف، بل يبقى المضاف إليه مجروراً كما كانَ قبل حذف المضاف. قال سيبويه: «وتقولُ: ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً، وإن شئتَ نصبتَ (شحمةً)، و(بيضاء) في موضعِ جرٍّ، كأنَّك أظهرتَ (كلّ)، فقلتَ: ولا كلُّ بيضاءَ... فاستغنيتَ عن تثنيةِ (كلّ) لذكرك إياه في أوَّل الكلام، ولقلَّة التباسِ على المخاطَبِ. وجاز كما جاز في قولك: ما مثلُ عبدِ الله يقولُ ذاك ولا أخيه، وإن شئتَ قلت: ولا مثلُ أخيه...»[3]. فيظهرُ لي من هذا النَّص أنَّ بقاء المضاف إليه مجروراً معَ حذف المضاف، وعدم أداء المضاف إليه وظيفة المضاف المحذوف كان بسبب عطف المضاف المحذوف على مضافٍ آخرَ مذكورٍ يماثله في اللفظ، وهو ما يؤخذُ من قول سيبويه أعلاه: «لذكرك إياه في أوَّل الكلام»[4]، ولأنَّه أُمن اللبس، كما قال: «لقلَّة التباسه على المخاطَب».

---

(١) يوسف: ٨٢.

(٢) سيبويه: ج٣/٢٤٦-٢٤٧. وانظر: ج١/٢١٢-٢١٣،٢١٥،٢١٦، وج٣/٢٥٠،٢٥٦-٢٥٧،٢٦٩. وانظر في ذلك أيضاً: ابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٣/٢٣.

(٣) سيبويه: (الكتاب) ج١/٦٥-٦٦.

(٤) وانظر تصريح بعض النُّحاة باشتراط عطف المضاف المحذوف على «مماثلٍ للمحذوف أو مقابلٍ له»: السيوطيّ: (همع الهوامع) ج٢/٤٢٩-٤٣٠.

وقد يُحذف المنعوت، فيقعُ النَّعت في موضعه، ويؤدّي وظيفته النَّحويَّة، وهو أحد ما علّل به سيبويه مطابقة النَّعتِ المنعوت في إعرابه[١]، لكن هناك مواضع لا يقع النَّعتُ فيها في موضع المنعوت المحذوف عند سيبويه، ومنها الموضعُ الذي حكم سيبويه بقبح حذف المنعوت فيه، في نحو: ثلاثة نسّاباتٍ[٢]. ومنها كذلك نعت الظرف والمصدر الواقعين في موضع نائب الفاعل[٣].

وممّا سبقَ في دراسة سيبويه ظاهرة حذف شيءٍ من عناصر التركيب الاسميّ يتبينُ لنا أنَّ قولَ أحد الباحثين في معرض دراسةٍ له في كتاب سيبويه: «ويؤدّي حذفُ حرف الجرّ، والمبتدأ و(لا)، والعائد، وخبر كانَ، والاسم الغالب، والصِّفة وإقامة الموصوف مقامها[٤]، والمفعول به إلى عدم الصِّحَّة نحوياً»[٥]- غيرُ دقيقٍ؛ فقد رأينا أنَّ المنعوت قد يُحذفُ عندَ سيبويه ويؤدّي النَّعتُ وظيفته، وأنَّ الضمير العائد من صلة الاسم الموصول ومن النّعت قد يُحذفُ أيضاً دونَ أنْ يُخلَّ ذلك بصِحَّة التركيب في نظر سيبويه ما دام لم يخلّ بوضوح مُراد المتكلّم. كما أنّه قد يجوز في الشِّعر من الحذف ما لا يجوز في النَّثر عند سيبويه؛ إذ قال: «اعلَم أنّه يجوزُ في الشِّعرِ ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرِف... وحذف ما لا يُحذف...»[٦].

---

(١) انظر سيبويه: ج٢/٢٢. وعُد إلى ص ٢٩٨ في هذا البحث. في حذف المنعوت. وانظر في حلول النَّعت في موضع المنعوت عند حذفه: المبرد: (المقتضب) ج٤/١٨٥.

(٢) انظر سيبويه: ج٣/٥٦٢-٥٦٣. وعد إلى ص ٢٩٨ وما بعدها من هذا البحث. وفي المطابقة بين العدد والمعدود. وانظر في ذلك: المبرد: ج٤/٢٩٣. وأبو عليّ الفارسيّ: (التَّعليقة) ج٤/٦٤.

(٣) انظر سيبويه: ج١/٢٧٧. وعد إلى ص ٢٠٧ - ٢٠٨ من هذا البحث.

(٤) هكذا ورَدت في المصدر المنقول منه هذا النَّص، ولعلَّ الباحث أرادَ: وحذف الموصوف وإقامة الصِّفة مقامه.

(٥) ياقوت: (التَّراكيب غير الصَّحيحة نحوياً في الكتاب لسيبويه) ص٢٩٥.

(٦) سيبويه: (الكتاب) ج١/٢٦.

الفصل الرّابع

المواضع التي يقع فيها المركّب الاسميّ

- مواضع تشترك فيها بعض المركّبات الاسميّة مع الاسم البسيط
- مواضع تنفرد بعض المركّبات الاسميّة بالوقوع فيها
- مواضع يمتنع وقوع بعض المركّبات الاسميّة فيها

المواضع التي يقعُ فيها المركَّب الاسميّ

قبلَ النَّظرِ في المواضع التي يقع فيها المركَّب الاسميّ في الجملة العربيّة أودُّ أنْ أُشيرَ إلى أنَّ الموضع هنا يحملُ معنيين عندَ سيبويه:

الأوَّل - هو الوظيفة النَّحويَّة التي يؤديها العنصر اللغويّ، أو التي تؤديها الوحدة اللغويَّة المؤلَّفة من عدَّة عناصر لغويّة – في تركيب الجملة العربيَّة. يؤخذُ هذا من قول سيبويه في (أنَّ) وصلتها: «قولهم: ما أتاني إلا أنَّهم قالوا كذا وكذا، فـ(أنَّ) في موضعِ اسمٍ مرفوعٍ كأنَّه قال: «ما أتاني إلا قولُهم كذا وكذا» [1]. فالمركَّب الاسميّ من (أنَّ) وصلتها أدّى وظيفةَ الفاعل في تركيب الجملة المذكورة، وهذه الوظيفة هي التي عبَّر عنها سيبويه بقوله أعلاه: «في موضع اسمٍ مرفوع».

ويؤخذُ أيضاً من استبداله «الإتيانُ خيرٌ لك»، بـ«أنْ تأتيَني خيرٌ لك»[2]. و«الصَّومُ خيرٌ لكم»[2]، بقوله تعالى: ﴿**وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾[3]؛ ليُبَيِّنَ أنَّ (أنْ) وصلتها وحدة لغويّة أدَّت وظيفة المبتدأ في تركيب الجملة التي جاءت فيها.

ويؤخذُ أيضاً من قوله: «وتقولُ: أزيدٌ أنْ يَضرِبَهُ عمروٌ أمثلُ أمْ بِشرٌ؟كأنَّه قال: أزيدٌ ضَربُ عمروٍ إياه أمثلُ أم بشرٌ؟ فالمصدرُ مبتدأ، و (أمثلُ) مبنيٌّ عليه، ولم يُنَزَّل منزلة (يفعَلُ)» [4]. فسيبويه يُعلِّلُ عدمَ نصبِ (زيد) في هذا التركيب بفعلٍ

(١) سيبويه: (الكتاب) ج٢/ ٣٩٢. وانظر في ذلك الباب كاملاً: «هذا باب ما تكونُ فيه (أنَّ) و(أنْ) مع صلتهما بمنزلة غيرهما من الأسماء». ج٢/ ١٥٣.

(٢) انظر سيبويه: ج٣/ ١٥٣.

(٣) البقرة: ١٨٤.

(٤) سيبويه: ج١/ ١٣١.

محذوف يُفسِّرُه الفعل المذكور (يَضربَه) الذي نَصَبَ ضميرَه - بأنَّ (أنْ) وصلتها بمنزلة المصدر، فهما هنا يؤديان وظيفة المبتدأ في الجملة الواقعة في موضع رفعٍ خبراً، وهي « أنْ يضربَه عمروٌ أمثلُ أم بشرٌ »، و (زيدٌ) في صدر الجملة الكبرى مبتدأ.

الثاني - هو الرّتبة التي يحتلّها العنصر اللغويّ، أو الوحدة المؤلّفة من مجموع عناصر لغويَّة في تركيب الجملة العربيّة. يؤخذُ ذلكَ من قول سيبويه بأنَّ المركّب الاسميّ من (أنَّ) وصلتها لا يقع في ابتداء الكلام: « وإنّما كرهوا ابتداء (أنَّ) لئلا يُشبِّهوها بالأسماء التي تعملُ فيها (إنَّ)، ولئلا يُشبِّهوها بـ (أنْ) الخفيفة »(١)، فسيبويه يعني بالابتداء في هذا النَّص: الرُّتبة في الكلام، لا الوظيفة النَّحويَّة التي يؤدِّيها المركَّب الاسميّ من (أنَّ) وصلتها.

ويدلُّنا على أنَّ مُراد سيبويه في النَّص السَّابق هو الرّتبة لا الوظيفة النَّحوية قوله: « واعلم أنَّه ليس يحسُنُ لـ (أنّ) أن تليَ (إنَّ) ولا (أنَّ) كما قبُحَ ابتداؤك الثَّقيلة المفتوحَة وحَسُنَ ابتداؤك الخفيفة »(١)، فقولُه: أن تلي، يدلُّنا على أنَّه يُريد الرّتبة، لا الوظيفة. كما أنَّه رأى أنَّ (أنَّ) وصلتها تؤدي وظيفة المبتدأ، ومنه قوله في أنَّها تقع مبتدأ بعدَ لولا كما تقع الأسماء المفردة: « وتقولُ: لولا أنَّه منطلقٌ لفعَلتُ، فأنَّ مبنيّةٌ على (لولا) كما تُبنى عليها الأسماء »(٢). فهذا يدلُّنا على أنَّه يُريدُ بقُبح الابتداء: الابتداء رُتبَةً.

ويؤيدُ ذلك قولُ السيرافي في شرحه الكتاب مُصرِّحاً بأداء المركَّب الاسميّ من (أنَّ) وصلتها وظيفة المبتدأ في تركيب الجملة العربية، غيرَ أنَّها لا تقعُ في ابتداء الكلام من حيثُ الرّتبة: « قال أبو سعيد: (أنَّ) وما بعدَها من اسمها وخبرها

---

(١) سيبويه: (الكتاب) ج٣ / ١٢٤. وانظر في ذلك: المبرّد: (المقتضب) ج٢ / ٣٤٣. وانظر في أنَّ المرادَ بكلام سيبويه أعلاه هو الأ تلي (أنّ) وصلتها (إنَّ) في الرّتبة، لكنَّ (أنَّ) وصلتها تكونُ اسماً لإنَّ في بعض الاستعمالات اللغويَّة، نحو: إنَّ لك أنَّك تُكرم: أبو عليٍّ الفارسيّ: (التّعليقة) ج٢ / ٢٣٦-٢٣٧.

(٢) سيبويه: ج٣ / ١٢٠.

منزلتُها منزلة اسمٍ واحدٍ في مذهب المصْدَر، كما تكونُ (أنْ) المخفَّفةُ وما بعدها من الفعلِ الذي تنصبُه بمنزلة المصْدَر، وتقعُ المشدَّدةُ فاعلةً، ومفعولةً، ومبتدأةً، ومخفوضةً، وتعملُ فيها جميعُ العوامل، إلا أنَّها لا تقعُ مبتدأةً في اللفظ. فأمّا كونها فاعلةً... [1] بلغني أنَّك منطلقٌ، كأنَّك قُلتَ: بلغني انطلاقُك. وكونها مفعولة: عرفتُ أنَّك خارجٌ، معناه: عرفتُ خروجَك. وكونها مبتدأةً قولك: عندي أنَّ زيداً راحلٌ، معناه: عندي رحيلُه، كما تقولُ: عندي غلامُه. وكونُها مخفوضةً: أيقنتُ بأنَّك مقيمٌ... » [2].

وبالنَّظر إلى معنيي الموضع عندَ سيبويه، وإلى أنماط المركَّب الاسميّ في العربيّة، أُقدِّمُ ما يُمكنُ أنْ يُعدّ مبادئَ عامةً في مواضع المركَّبات الاسميّة، ثُمّ أذكرُ المواضع المشتركة بين الأسماء المفردة وبعض المركَّبات الاسميّة، والمواضع التي تختصُّ بعض المركَّبات الاسميّة بالوقوع فيها دون الأسماء المفردة، والمواضع التي لا تقع فيها بعض المركَّبات الاسميّة.

المبادئ العامة في المواضع التي تقعُ فيها المركَّبات الاسميّة:

١ـ المركَّب من الأعلام:

كلُّ ما سُمِّيَ به فصار عَلَماً خاصّاً، فهو داخلٌ في الأسماء من خلال العلَميَّة يستوي في ذلك الاسم المفرد نحو: محمَّد، وزيد، والاسم المركّب؛ نحو: حضرموت، وبعلبكّ، والمركَّب الاسميّ العلَم؛ نحو: تأبَّطَ شراً، وشابَ قرناها...

والمركَّب من الأعلام يقعُ في كلِّ المواضع التي يقعُ فيها العلم المفرد رُتبَةً، ووظيفةً نحوية. ويمكنُ أنْ يُنسَب هذا إلى سيبويه من خلال قوله: « استوى المفردُ

---

(١) شبهُ بياضٍ في المخطوطة التي اطَّلَعتُ عليها، ويبدو لي أنَّ الكلمة هي: (فقولك).

(٢) السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٤ / ل١٨ ب.

والمضافُ إذا كانا اسمين، نحو: عبد الله، وزيد مجراهما في العربيّة سواء»[1].

ولا يختصُّ هذا الاستواء بين العلم المفرد والمركَّب بالمركَّب الاسميّ من المضاف والمضاف إليه كما مثَّل سيبويه من وجهة نظر هذه الرِّسالة، بل الأعلامُ كلُّها مستويةٌ في ذلك، فكلُّ عَلَمٍ مفردٍ أو مركَّب مجراه في العربيّة مجرى غيره من الأعلام؛ فكلُّ رُتبَةٍ يمكنُ أنْ يقعَ فيها العلم المفرد؛ نحو: زيد، وكلُّ وظيفةٍ نحويّةٍ يؤدّيها هذا العلم المفرد يجوزُ أن يقعَ فيها المركَّب من الأعلام، ويؤدّي الوظيفة النَّحويَّة نفسها التي يؤدّيها العلم المفرد في تركيب الجملة العربيّة، سواء كان المركَّب من الأعلام اسماً مركَّباً؛ نحو: حضرموت، وبعلبكّ، أو مركَّباً اسميّاً عَلَماً؛ نحو: عبدالله، والذي رأيتُه[2]، وضاربٌ أبوه[2]، والرَّجلُ منطلقٌ[2]، وتأبَّطَ شرّاً، وشابَ قرناها...، وكلُّ ما امتنع العلم المفردُ من أداء وظيفته النّحويّة في تركيب الجملة العربيّة امتنع المركَّب من الأعلام من أداء وظيفته: كالنَّعت[3]، والحال[4]، والمفعول المطلق...

٢ـ المركَّبات الاسميَّة المصدَّرة باسمٍ قد يأتي هذا الاسمُ مفرداً في استعمالٍ لغويٍّ آخر:

وذلك نحو: غلام زيد، وضَرْب المؤدب، ورجل ظريف، ومحمد الكريم، وهذا الرّجل...، فالاسمُ في صدر هذه المركَّبات الاسميّة قد يأتي مفرداً في بعض الاستعمالات اللغويّة، كأنْ تقول: رأيتُ غلاماً، وضربته ضَرْباً، وأكرمتُ اليومَ رجلاً، وجاء محمدٌ، وهذا شجاعٌ...

يقعُ المركَّبُ الاسميّ المذكور في جميع المواضع التي يقعُ فيها الاسم المُصدَّر به من حيثُ الرّتبة، ويؤدّي جميع الوظائف التي يؤدّيها الاسم في صدر التركيب لو

---

(١) سيبويه: (الكتاب) ج١/٢٤٨.

(٢) انظر استعمال هذه المركَّبات اعلاماً لدى: سيبويه: ج٣/٣٣٣.

(٣) عُد إلى ص ١٢٥ من هذا البحث.

(٤) انظر في منع وقوع العلم (عبد الله) حالاً: سيبويه: ج٢/١١٤.

جاء منفرداً، وذلك بحسب نوع الاسم المصدَّر به المركَّب الاسميّ: فالمصَدَّر بالعَلَم يقعُ في جميع المواضع التي يقعُ فيها العَلَم، والمصَدَّر بالاسم الجامد النَّكرة يقعُ في المواضع التي يقعُ فيها الاسمُ الجامد النَّكرة، والمصَدَّر باسم الإشارة يقعُ في جميع المواضع التي يقعُ فيها اسم الإشارة والمصَدَّر بالمصْدَر يقعُ في جميع المواضع التي يقعُ فيها المصْدَر...[1].

وقدْ يكونُ التركيب الاسميّ سبباً في أداء نوعٍ من الأسماء وظيفةً نحويَّةً لا يؤدّيها لو جاء مفرداً[2]، أو سبباً في وقوعه في رُتبةٍ لم يكن يقعُ فيها لو جاء مفرداً[3].

٣ـ المركَّب الاسميّ من الاسم الموصول وصلته:

يقع هذا المركَّب الاسميّ في معظم المواضع التي يقعُ فيها الاسم المفرد من حيثُ الرّتبة، وأداء الوظيفة النَّحويّة، لكنَّه لا يؤدّي بعض الوظائف النَّحويّة التي يؤدّيها نوعٌ بعينه من الأسماء كالمفعول المطلق الذي يغلبُ أن يؤدي المصدرُ وظيفته، والحال...

---

(١) جاء في الكتاب ما يؤخذُ منه تفريق سيبويه بينَ أنواع الاسم المختلفة من حيث جواز وقوع بعض الأنواع في مواضع لا تقعُ فيها أنواعٌ أخرى تندرج تحت الاسم في التقسيم الثلاثي؛ من ذلك قولُه في جواز مجيء المصدر في موضعٍ لا يجيء فيه الاسم الجامد: «وإنَّما اختيرَ الرَّفعُ، لأنَّ ما ذكرتُ لك في هذا الباب أسماء، والأسماء لا تجري مجرى المصادر، ألا ترى أنَّك تقولُ: هو الرَّجلُ عِلْماً وفِقْهاً، ولا تقولُ: هو الرَّجلُ خيلاً وإبلاً..». سيبويه: (الكتاب) ج١ / ٣٨٨. وهذا يؤيّدُ ما جاء في تمهيد هذه الرّسالة بأنَّ سيبويه كانَ يُفرِّقُ بين الأنواع المختلفة المندرجة تحت الاسم في التَّقسيم الثلاثيّ في درسه حينَ يكونُ هناك ما يستدعي ذلك منه.

(٢) كالمصدر، وبعض الظروف إذ تؤدي وظيفة نائب الفاعل حين تختصُّ بالتركيب. عُد إلى ص ٢٠٧ – ٢٠٨ من هذا البحث.

(٣) كالنّكرات التي تقعُ مبتداةً في الرّتبة حينَ تختصُّ بالتركيب. عُد إلى ص ٢٠٦ من هذا البحث.

(٤) خصصتُ هذا النَّمط بالذكر؛ لأنَّه لا ينفرد الاسم الموصول عن صلته، وإلا لدخلَ هذا المركَّب في المبدأ السابق.

٤ـ المركَّب الاسميّ المصَدَّر بحرفٍ موصول:

يقع المركَّب الاسميّ من الحرف الموصول وصلته في معظم المواضع التي تقع فيها الأسماء المفردة رُتبةً ووظيفةً نحويّة، لكنَّ بعض صور هذا المركَّب قد تختصُّ بالوقوع في مواضع لا يقع فيها الاسم المفرد كخبر (عسى) ونحوه من أفعال الشروع والمقاربة؛ إذ يقعُ فيه المركَّب من (أنْ) وصلتها دون الاسم المفرد [١]، وبعدَ (لو)؛ إذ يقعُ المركَّب من (أنَّ) وصلتها دون الاسم المفرد [٢]. وقد تمتنعُ من الوقوع في مواضع يقع فيها الاسم المفرد، وذلك نحو المركَّب من (أنَّ) وصلتها؛ إذ لا يقعُ هذا المركَّب في ابتداء الكلام من حيثُ الرّتبة، ولا يلي (إنّ) مباشرةً [٣].

٥ـ هناك مركَّبات اسميّة وأسماء مركَّبة معيَّنة تقعُ في موضعٍ بعينه، أو في موضعين من حيثُ الوظيفة النّحويَّة التي تؤدّيها هذه المركَّبات. وهي: المركَّبات الاسميّة التي لا تؤدّي إلا وظيفة الحال؛ نحو: (فاه إلى فيّ)، و(يداً بيدٍ)....، ومثلها بعض الأسماء المركَّبة التي لا تؤدي إلا وظيفة الحال؛ نحو: (شَغَرَ بَغَرَ)، و(شَذَرَ مَذَرَ)، أو الأسماء المركَّبة التي لا تُستعملُ أسماء مركَّبة في بعض اللغات إلا عندما تؤدي وظيفةَ الظَّرف، أو الحال؛ نحو: (بيتَ بيتَ)، و (بينَ بينَ) [٤].

ومن المركَّبات ما لا يُستعملُ اسماً مركَّباً إلا في موضعٍ بعينه؛ نحو: ابنَ أُمَّ، وابنَ عمَّ في النداء عندَ مَنْ استعملهما استعمال الأسماء المركَّبة المبنيَّة على فتح الجزأين

---

(١) انظر في ذلك: سيبويه: (الكتاب) ج٣/١٥٧، ١٥٨، ١٦٠. وانظر في تفصيل ذلك: ص ٣٥٧ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) انظر في ذلك: سيبويه: ج٣/١١، ١٢١، ١٣٩ـ١٤٠، ١٥٨. وانظر في تفصيل ذلك: ص ٣٥٩ من هذا البحث.

(٣) انظر في تفصيل ذلك: ص ٢٦٠ – ٢٦١ من هذا البحث.

(٤) انظر في استعمال (بيتَ بيتَ)، و(بينَ بينَ) أسماء مركَّبة في الظَّرف والحال: سيبويه: ج ٣٠٢ – ٣٠٣.

في هذا الموضع [١]. وكذلك المنعوت ونعته حين يقعُ اسماً لـ (لا) النافية العاملة عملَ (إنَّ) في لغة مَنْ يستعملهما استعمال الأسماء المركَّبة المبنيّة على فتح الجزأين في هذا الموضع، نحو: لا غلامَ ظريفَ لك [١].

ومن المواضع التي تَشترِكُ فيها بعض المركَّبات الاسميّة مع الاسم البسيط ما يلي[٢]:

١- المبتدأ:

من المركَّبات الاسميّة التي تقعُ مبتدأ:

١-١- المركَّب من المضاف والمضاف إليه:

جاء في الكتاب: «عبدُ اللهِ اضربه، ابتدأتَ (عبد الله) فرفعته بالابتداء... ثُمَّ بنيت الفعلَ عليه» [٣]، والمركَّب (عبد الله) عَلَمٌ، ومن المضاف والمضاف إليه غير العلَم: «أيُّ مَنْ إنْ يأتِنا نُعطِه نكرِمْهُ» [٤].

ومنه قولُ عمرو بن كلثوم:

علينا كُلُّ سابِغَةٍ دِلاصٍ ... تَرَى فَوْقَ النِّطاقِ لَها غُضُونا [٥]

---

(١) عُد إلى ص ١٠٠ من هذا البحث.

(٢) أودُّ أنْ أُنبِّه هنا إلى أنَّ المراد بالموضع: الرُّتبة التي يحتلُّها المركَّب، والوظيفة النَّحوية التي يؤديها في تركيب الجملة العربيّة. وسأُنبِّه على ما ذكره سيبويه ممّا خالف ذلك؛ كامتناع حلول المركَّب الاسميّ من (أنّ) وصلتها في ابتداء الكلام رُتبةً مع إمكان أدائه وظيفة المبتدأ في تركيب الجملة الاسميّة، وأُشيرُ هنا إلى أنَّ سيبويه كانَ يُصرِّح أحياناً بذكر الموضع من حيثُ تمثيل المركَّب وظيفةً نحويّةً في تركيب الجملة العربيّة أو رُتبةً في تركيب الجملة. كما أُذكِّر القارئَ الكريم بربط ما يرد في هذا المبحث بالمبادئ العامة للمواضع التي تقع فيها المركَّبات الاسميّة، وقد ذكرتها قبل البدء بذكر المواضع التي تقعُ فيها بعض المركَّبات الاسميّة: ص ٣١٩ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) سيبويه: (الكتاب) ج١/ ١٣٨.

(٤) سيبويه: ج٢/ ٤٠٥.

(٥) (ديوان عمرو بن كلثوم). جمعه، وحقَّقه، وشرحه: إميل بديع يعقوب. بيروت، دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م. ص٨٤.

والمضاف والمضاف إليه (كلُّ سابغةٍ دلاصٍ) مبتدأ مؤخَّر، إذ لم يقع في ابتداء الكلام رتبةً.

١-٢- المركَّب من الاسم الموصول وصلته:

جاء في الكتاب: « أيُّها تشاءُ لك » [١]. من ذلك قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [٢]. ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴾[٣].

١-٣- المركَّب من حرفٍ موصول وصلته:

ومنه (أنَّ) وصلتها. ويُلحظُ أنَّ المركَّب من (أنَّ) وصلتها لا يقعُ في ابتداء الكلام من حيثُ الرُّتبة، وإنَّما يؤدّي الوظيفة النَّحويّة (المبتدأ) [٤]. وممّا جاء في الكتاب: « لولا أنّه منطلقٌ لَفَعَلتُ، فـ (أنَّ) مبنيَّةٌ على (لولا) كما تبنى عليها الأسماء » [٥]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴾ [٦].

ومنه (أنْ) [٧] الموصولة وصلتها، جاء في الكتاب: « أنْ تأتيَني خيرٌ لك، كأنَّك

---

(١) سيبويه: ج٢/٣٩٨. وانظر أمثلةً وشواهد من ذلك: ج٢/٤١٦-٤١٧، وج٣/٦٩، ٧٠، ١٠٢، ٣٩٨.

(٢) فُصِّلت: ٤٠. وانظر سيبويه: ج١/٩٩.

(٣) مُحَمَّد: ١.

(٤) انظر قول السيرافيّ إنّ (أنَّ) « تقعُ مُبتداةً... إلا أنَّها لا تقعُ مبتداةً في اللفظ ». السيرافيّ: (شرح كتاب سيبويه) ج٤/ل١٨ ب.

(٥) سيبويه: ج٣/١٢٠. وانظر قوله: « اليومَ أنَّك مرتحلٌ، كأنّه قال: في اليومِ رحلتُك ». ج٣/١٣٩.

(٦) الصَّافّات: ١٤٣.

(٧) انظر إجمال المبرّد المواضع التي تقعُ فيها (أنْ) وصلتها وتؤدي وظائفها النحويّة: المبرد: (المقتضب) ج٣/٥.

قُلت: الإتيانُ خيرٌ لك. ومثلُ ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (١) يعني: الصَّومُ خيرٌ لكم» (٢).

١-٤- المركَّب الاسميّ من متبوعٍ وتابعه:

ومنه: المنعوت ونعته، جاءَ في الكتاب: «لهُ صوتٌ أيُّما صوت، وله صوتٌ مثلُ صوتِ الحمارِ» (٣). فالمنعوت ونعته (صوتٌ أيُّما صوت) مبتدأ مؤخَّر، ومثله (صوتٌ مثلُ صوتِ الحمار).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلاً﴾ (٤).

وقول عمرو بن كلثوم:

على آثارِنا بِيْضٌ حِسانٌ نُحاذِرُ أنْ تُقَسَّمَ أو تَهُونا (٥).

والنَّعت والمنعوت في هذا البيت مبتدأ مؤخَّر.

ومنه الاسم المبدل منه والبدل، كقوله تعالى: ﴿وَأُوْلَاتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾ (٦).

١-٥- المركَّب من الاسم المشتقّ وما يتعلق به ممّا يُتمِّمُ معناه:

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ (٧).

١-٦- المركَّب من المميَّز وتمييزه:

من ذلك: «كَمْ درهماً لك؟» (٨). فـ(كَمْ) وتمييزها مبتدأ رتبة ووظيفة نحويّة،

(١) البقرة: ١٨٤.

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج٣/١٥٣. وانظر أمثلةً أخرى: ج١/١٣١.

(٣) سيبويه: ج١/٣٦٣.

(٤) الكهف: ٤٦.

(٥) ديوان عمرو بن كلثوم: ٨٦.

(٦) الطّلاق: ٤.

(٧) فاطر: ٣٢.

(٨) سيبويه: (الكتاب) ج٢/١٥٧، ١٥٨، ١٦٨. ومنه: «له عشرونَ درهماً». ج١/٤١٧.

وقد نبَّه سيبويه إلى أنَّ (كَمْ) وتمييزها دائم الابتداء رُتبةً، فقال عن (كَمْ) : « لا تكونُ إلا مبتدأةً، ولا تؤخَّر فاعلة، ولا مفعولة... » [1].

ومنه قوله تعالى: ﴿لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[2].

٢ـ خبر المبتدأ:

من المركَّبات الاسميّة التي تقعُ خبراً للمبتدأ:

٢-١- المركَّب من المضاف والمضاف إليه:

من أمثلته في الكتاب: « هذا مثلُ عبد الله، وهذا كلُّ مالك...، وهذا حمارُ زيدٍ... وهذا أشدُّ النّاس » [3].

ومنه قوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾[4].

٢-٢- المركَّب من الاسم الموصول وصلته:

من أمثلته في الكتاب: « هذا مَنْ أعرفُ منطلقاً » [5].

المركَّب من حرفٍ موصول وصلته:

من ذلك وقوعُ (أنَّ) وصلتها خبراً للمبتدأ في قوله تعالى: ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾[6].

ومنه (أنْ) وصلتها، جاء في الكتاب: « قولُ العرب: والله لأفعلنَّ كذا وكذا إلا حلُّ ذلك أنْ أفعلَ كذا وكذا، فـ (أنْ أفعلَ كذا وكذا) بمنزلة: فعل كذا وكذا، وهو

---

(١) سيبويه: ج٢/١٥٨.

(٢) ص: ٢٣.

(٣) سيبويه: ج١/ ٤٢٠.

(٤) البقرة: ٢٥٧.

(٥) سيبويه: ج٢/ ١٠٥. وانظر في الإخبار عن المبتدأ بالاسم الموصول وصلته: الجرجانيّ: (دلائل الإعجاز) ص٢٠٠-٢٠١.

(٦) النُّور: ٧. وانظر في ذلك: أبو حيّان الأندلسيّ: (البحر المحيط) ج٦/ ٣٩٩.

مبنيٌّ على (حلّ)، و (حلّ) مبتدأ» [1]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [2].

٢-٣- المركَّب الاسميّ من الاسم المتبوع وتابعه:

من ذلك: المنعوتُ ونعته، ومن أمثلته في الكتاب: «هذا الرجلُ كلُّ الرجل، وهذا العالمُ جدُّ العالم» [3]، و «هذا زيدٌ بنُ عبد الله» [4]. ومنه قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ [5].

٢-٤- المركَّب من الاسم المشتقّ وما يتعلَّقُ به ممّا يُتَمِّمُ معناه:

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [6]. وقوله تعالى: ﴿وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ [7].

ومنه قول عمرو بن كلثوم:

وَنَحْنُ التَّارِكونَ لِما سَخِطْنا   وَنَحْنُ الآخِذُوْنَ لِما رَضِيْنا [8].

٢-٥- المركَّب من المميَّز وتمييزه:

من أمثلته في الكتاب: «داري خلفَ دارك فرسخاً» [9] ومنه قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً﴾ [10]. وقوله: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [11].

---

(١) سيبويه: (الكتاب) ج٢/٣٤٢.

(٢) الطلاق: ٤.

(٣) سيبويه: ج٢/١٢.

(٤) سيبويه: ج٢/٢٠٤.

(٥) البقرة: ١٩٧.

(٦) الكهف: ١٨.

(٧) البقرة: ٢١٩.

(٨) ديوان عمرو بن كلثوم: ٨٣.

(٩) سيبويه: ج١/٤١٧. ومنه: «هو أشجعُ النّاسِ رجلاً». ج١/٢٠٥.

(١٠) الكهف: ٣٤.

(١١) الأحقاف: ١٥.

٣- اسم (إنَّ) أو إحدى أخواتها :

من المركَّبات الاسميّة التي تقع اسماً لإنَّ أو إحدى أخواتها :

٣-١- المركَّب من المضاف والمضاف إليه :

من أمثلته الواردة في الكتاب : «إنَّ أمسَك قد مضى» (١)، و «كأنَّ عبد الله أخوك» (٢).

ومنه قوله تعالى : ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (٣). ومنه قول عمرو ابن كلثوم :

فإنَّ قَناتَنا يا عَمْرُو أعْيَتْ عَلَى الأعْدَاءِ قَبْلَكَ أنْ تَلِينا (٤).

٣-٢- المركَّب من الاسم الموصول وصلته :

من ذلك قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلاً﴾ (٥).

٣-٣- المركَّب من الحرف الموصول وصلته :

من ذلك قوله تعالى : ﴿إِنَّ لَكَ أَلاَّ تَجُوعَ فِيهَا وَلا تَعْرَى ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لا تَظْمَأُ فِيهَا وَلا تَضْحَى﴾ (٦).

---

(١) سيبويه : (الكتاب) ج٢/١٨٤.

(٢) سيبويه : ج٢/١٣١. ويُلحظُ أنَّ اسم كانَّ وخبرها مركَّبان اسميّان من مضاف ومضاف إليه.

(٣) الأعراف : ٥٦.

(٤) ديوان عمرو بن كلثوم : ٧٩. وانظر قوله : «كأنَّ سيُوفَنا...»، وقوله : «كأنَّ ثيابَنا...». الديوان : ٧٦.

(٥) الكهف : ١٠٧.

(٦) طه : ١١٨-١١٩. وانظر في إعراب «أنْ لا تَجُوعَ» اسماً لإنَّ : أبو حيّان الأندلسيّ : (البحر المحيط) ج٦/٢٦٣. وانظر في وقوع الموصول (أنَّ) وصلته اسماً لـ(إنَّ) مؤخراً : أبو علي الفارسي : (التعليقة) ج٢/٢٦٣-٢٣٧.

٣-٤- المركَّب الاسميّ من الاسم المتبوع وتابعه:

من ذلك: المنعوت ونعته، ومن أمثلته في الكتاب: «إنَّ زيداً الظريفَ منطلقٌ»[(١)]. ومنه قوله تعالى: ﴿أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾[(٢)].

ومن ذلك: الاسم المبدَل منه والبدل، ومنه قول الشاعر:

«فَكَأَنَّهُ لَهِقُ السَّرَاةِ كأنَّهُ ما حاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسَوادِ»[(٣)].

٣-٥- المركَّب من الاسم المشتقّ وما يتعلَّق به ممّا هو من تمامه:

من أمثلة وقوعه اسماً لـ(لا) العاملة عمل (إنَّ) في الكتاب: لا «ضارباً زيداً لك»[(٤)]، و «لا حَسَناً وجهُهُ لك»[(٤)]، و «لا خيراً منه لك»[(٤)].

٣-٦- المركَّب من المميِّز وتمييزه:

من أمثلة وقوعه اسماً لـ(لا) العاملة عمل (إنَّ) في الكتاب: «لا عشرينَ درهماً لك»[(٤)].

٤- اسم كانَ أو إحدى أخواتها:

من المركَّبات الاسميّة التي تقعُ اسماً لـ(كانَ) أو إحدى أخواتها:

٤-١- المركَّب من المضاف والمضاف إليه:

من أمثلته في الكتاب: «كانَ عبدُ الله منطلقاً»[(٥)].

---

(١) سيبويه: ج٢/١٣١.

(٢) الكهف: ٢.

(٣) سيبويه: (الكتاب) ج١/١٦١. وقد عدَّ (حاجبيه) بدلاً من الضمير الهاء اسم كأنَّ، و(ما) زائدة. وانظر البيت في: النَّحّاس: (شرح أبيات سيبويه) ص٧٨. والأعلم الشنتمريّ: (شرح أبيات سيبويه) ج١/١٢٥. وابن يعيش: (شرح المفصَّل) ج٣/٦٧. والسيوطيّ: (همع الهوامع) ج٣/٢٤٨.

(٤) سيبويه: ج٢/٢٨٧.

(٥) سيبويه: ج١/٢٣. ويُلحَظُ أنَّ المضاف والمضاف إليه علمٌ، فهو يصلحُ مثالاً للمضاف والمضاف إليه، وللمركَّب الاسميّ العلم.

ومنه قولُ عمرو بن كلثوم:

يَكُونُ ثِفالُها شَرْقِيَّ نَجْدٍ ... ولُهْوَتُها قُضاعَةَ أَجْمَعينا [1].

٤-٢- المركَّب من الاسم الموصول وصلته:

من ذلك قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [2].

٤-٣- المركَّب من الحرف الموصول وصلته:

ومنه «قولُ الشاعر النّابغة الجعديّ:

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنا أنْ نَرُدَّها ... صِحاحاً ولا مُسْتَنْكَرٌ أنْ تُعَقَّرا

كأنَّهُ قال: ليسَ بمعروفٍ لنا رَدُّها» [3]. ومنه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [4]. فالحرف الموصول (أنْ) وصلته اسم (ليسَ) مؤخَّر في البيت والآية.

٤-٤- المركَّب الاسميّ من الاسم المتبوع وتابعه:

من ذلك: المنعوت ونعته، ومن أمثلته في الكتاب: «كانَ زيدٌ الطويلُ منطلقاً» [5]

---

(١) ديوان عمرو بن كلثوم: ٧٢. وانظر قوله: «وكانَ الأيْسَرِيْنَ بَنو أَبِينا». ص٨٣. وقوله: «فتُصبحُ خيلُنا عُصَباً ثُبينا». ص٧٧. ومنه وقوعه اسماً لما العاملة عمل ليس، كقول عمرو بن كلثوم: «وما شرُّ الثّلاثةِ أمِّ عمرو...». ص٦٦.

(٢) البَيِّنة: ١.

(٣) سيبويه: ج١/٦٤. وانظر البيت في: (شعر النّابغة الجعديّ) دمشق، المكتب الإسلاميّ للطباعة والنّشر، ط١ ١٣٨٤هـ١٩٦٤م، ص٥٠، ٧٢ وقراءته: «ولا مُستنكراً»، وص٦٨ وقراءته: «وما كان معروفاً... ولا مُستنكراً». المبرد: (المقتضب) ج٤/١٩٤، دون نِسبة. والنّحّاس: (شرح أبيات سيبويه) ص٦٨، وقراءته: «ولا مستنكراً..». والأعلم الشنتمريّ: (شرح أبيات سيبويه) ج١/٦٩، وقراءته: «ولا مستنكرٍ».

(٤) البقرة: ١٧٧.

(٥) سيبويه: ج١/٤٨.

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾(١).

ومنه الاسم المبدَل منه والبدل، ومنه البيت الذي نقله سيبويه عن يونس، ونَسَبَه «لِعَبْدَةَ بن الطَّبيب:

فَما كانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ وَاحِدٍ ... وَلكنَّه بُنيانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا »(٢)

ومنه البيت المرويّ عن عمرو بن كلثوم:

صَبَنْت الكَأْسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍو ... وكانَ الكَأسُ مُجْرَاهَا اليَمِينَا(٣)

٥- خبر (إنَّ) أو إحدى أخواتها:

من المركَّبات الاسميّة التي تقع خبراً لإنّ أو إحدى أخواتها:

٥-١- المركَّب من المضاف والمضاف إليه:

من أمثلته الواردة في الكتاب: «كأنَّ عبدَ اللهِ أخوك»(٤). ومنه قول عمرو بن كلثوم:

كَأنَّ غُضُونَهُنَّ مُتُونَ غُدْرٍ ... تُصَفِّقُها الرِّياحُ إذا جَرَيْنَا(٥)

ومنه قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾(٦).

---

(١) الكهف: ٧٩.

(٢) سيبويه: ج١/١٥٥-١٥٦، وذلك على رواية نصب (هلكَ واحدٍ) على أنّه خبر كان، و(هلكُه) بدلٌ من قيس، وليسَ مبتدأً خبره (هلكُ واحدٍ)، والجملة خبر كان. وانظر البيت في: النّحاس: ٥٥. والأعلم الشنتمريّ: ج١/١٢٢. وابن يعيش: (شرح المفصَّل) ج٣/٦٥، وجميعهم ذكروا روايتي نصب (هلك) ورفعه.

(٣) ديوان عمرو بن كلثوم: ٦٥.

(٤) سيبويه: (الكتاب) ج٢/١٣١.

(٥) ديوان عمرو بن كلثوم: ٨٥.

(٦) البقرة: ٤٦.

٥-٢- المركَّب من الحرف الموصول وصلته:

من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَن يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ﴾[١].

٥-٣- المركَّب الاسميّ من الاسم المتبوع وتابعه:

من ذلك: المنعوت ونعته، كقول عمرو بن كلثوم:

كأنَّ جَمَاجِمَ الأَبْطَالِ فيها ... وُسوقٌ بالأَماعِزِ يرْتَمِيْنَا[٢]

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ﴾[٣].

٥-٤- المركَّب من اسمٍ مشتقّ وما يتعلَّقُ به ممّا هو من تمامه:

من ذلك قول عمرو بن كلثوم:

بِأَنَّا العاصِمُونَ بِكُلِّ كَحْلٍ وأَنَّا الباذِلُونَ لِمُجْتَدِينا[٤]

٥-٥- المركَّب من مميِّزٍ وتمييزه:

من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾[٥].

٦- خبر (كانَ) أو إحدى أخواتها:

من المركَّبات الاسميَّة التي تقع خبراً لكان أو إحدى أخواتها:

٦-١- المركَّب من المضاف والمضاف إليه:

من أمثلته الواردة في الكتاب: «كانَ زيدٌ صاحبَك»[٦]، و«كانَ المتكلِّمُ أخاك»[٦].

---

(١) البقرة: ٢٤٨.

(٢) ديوانه: ٧٤.

(٣) الكهف: ١٣.

(٤) ديوانه: ٨٨.

(٥) التَّوبة: ٣٦.

(٦) سيبويه: (الكتاب) ج١/ ٥٠.

ومنه قول عمرو بن كلثوم:

يَقُتْنَ جيادَنا ويَقُلْنَ لَسْتُمْ   بُعُولَتَنا إذا لَـمْ تَمْنَعُونا [1]

٦-٢- المركَّب من الحرف الموصول وصلته:

من ذلك قوله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا ﴾[2].

٦-٣- المركَّب الاسميّ من الاسم المتبوع وتابعه:

من ذلك قول عمرو بن كلثوم:

فَأَمَّا يومَ خَشْيَتِنا عَلَيْهِمْ   فَتُصْبِحُ خَيْلُنا عُصَباً ثُبِيْنا [3]

ومنه قوله تعالى: ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾[4].

٦-٤- المركَّب من الاسم المشتقّ وما يتعلَّقُ به ممّا هو من تمامه:

من ذلك ما جاء في سورة النَّمل: ﴿ مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ ﴾[5].

٦-٥- المركَّب من مميَّز وتمييزه:

من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ الْإِنسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا ﴾[6].

٧- الفاعل:

من المركَّبات الاسميّة التي تقع فاعلاً:

٧-١- المركَّب من المضاف والمضاف إليه:

جاء في الكتاب: «ضَرَبَ عبدُ اللهِ زيداً، فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفعَ في

---

(١) ديوان عمرو بن كلثوم: ٨٧.

(٢) الجاثية: ٢٥. وانظر سيبويه: ج١ / ٥٠. وهذا في قراءة رفع (حجَّتُهم). وانظر في ذلك: أبو حيّان الأندلسيّ: (البحر المحيط) ج٨ / ٤٩.

(٣) ديوانه: ٧٧.

(٤) البقرة: ٢١٣.

(٥) النمل: ٣٢.

(٦) الكهف: ٥٤.

ذَهَبَ...» [1]. فالمركَّب الاسميّ (عبدالله) كلُّه فاعلٌ عند سيبويه، فهو لم ينظر إلى أجزائه بل عدَّه كلَّه فاعلاً.

ومن أمثلة وقوعه فاعلاً قولُ عمرو بن كلثوم:

وَقَدْ هَرَّتْ كِلابُ الحَيِّ مِنّا ... وَشَذَّبْنا قَتادةَ مَنْ يَلِيْنا [2].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَى وَآلُ هَارُونَ﴾ [3].

٧-٢- المركَّب من الاسم الموصول وصلته:

من ذلك قوله تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ [4].

٧-٣- المركَّب من الحرف الموصول وصلته:

من ذلك المركَّب من (أنَّ) وصلتها، ومن أمثلته في الكتاب: «بَلغَني أنَّ زيداً جاءَ» [5]. ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا﴾ [6].

ومنه المركَّب من (أنْ) وصلتها، جاء في الكتاب: «يَسُوءني أنْ أَضْرِبَكَ، أي: يسوءني ضَرْبُك» [7].

٧-٤- المركَّب الاسميّ من الاسم المتبوع وتابعه:

من ذلك المركَّب من المنعوت ونعته، ومنه قول عمرو بن كلثوم:

---

(١) سيبويه: (الكتاب) ج١/٣٤. والمركَّب من المضاف والمضاف إليه في المثال المذكور عَلَمٌ، فهو يصلح للتمثيل به على وقوع المركَّب من المضاف والمضاف إليه فاعلاً، وكذلك وقوع المركَّب الاسميّ العَلَم. ومن أمثلة وقوع المركَّب من المضاف والمضاف إليه غير العلم فاعلاً ما نقله سيبويه أنَّ العرب« قالوا: ذهبَتْ بعضُ اصابعه، وقالوا: ما جاءت حاجَتُك». سيبويه: ج٣/٢٤٨.

(٢) ديوان عمرو بن كلثوم: ٧٢. وقوله: «افي ليلى يُعاتبني ابوها...». ديوانه: ٦٧.

(٣) البقرة: ٢٤٨.

(٤) البقرة: ١٦٦.

(٥) سيبويه: ج٣/١١.

(٦) العنكبوت: ٥١.

(٧) سيبويه: ج١/٢١٣.

وَنَحْنُ الحابِسُونَ بِذي أَراطى تَسُفُّ الجِلَّةُ الخُورُ الدَّرِيْنَا [١]

ومنه قوله تعالى: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ﴾[٢].

ومنه المركَّب من الاسم المبدل منه والبدل، ومن أمثلته في الكتاب: «خافَ النَّاسُ ضَعيفُهُم قَويُّهم» [٣]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[٤]، وهو ما نقله سيبويه عن يونس [٥]. ومنهُ:

«أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَر» [٦]

ومنه المركَّب من اسمٍ مؤكَّدٍ وتوكيده، ومنه قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[٧]. وقوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[٨]، فـ(أنتَ) توكيدٌ للضمير المستتر الواقع فاعلاً للفعل (اسكن).

٧-٥- المركَّب من مميِّز وتمييزه:

جاء في الكتاب: «وكَمْ رجلاً أتاك؟... وكَمْ ههنا فاعلة» [٩]. ومنه قوله تعالى: ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[١٠].

(١) ديوان عمرو بن كلثوم: ٨٢.

(٢) آل عمران: ١٤٠.

(٣) سيبويه: (الكتاب) ج١/١٥٣.

(٤) الأنبياء: ٣. وانظر سيبويه: ج٢/٤١.

(٥) انظر سيبويه: ج٢/٤١.

(٦) ابن هشام: (شرح قطر النّدى) ص٢٩٤.

(٧) الحجر: ٣٠. و ص: ٧٣. وانظر سيبويه: ج١/١٥٠-١٥١.

(٨) البقرة: ٣٥. و الأعراف: ١٩. وانظر سيبويه: ج٢/٣٧٨.

(٩) سيبويه: ج٢/١٥٩.

(١٠) البقرة: ٦٠.

٨ـ نائب الفاعل:

من المركَّبات الاسميّة التي تقع نائب فاعل:

٨-١- المركَّب من المضاف والمضاف إليه:

من أمثلته في الكتاب: «كُسيَ عبدُ الله الثوبَ»[١]، و «ضُرِبَ عبدُ الله»[١].

ومنه قوله تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ﴾[٢]، وقوله: ﴿مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾[٣].

٨-٢- المركَّب من الاسم الموصول وصلته:

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ﴾[٤]. وقوله: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[٥].

٨-٣- المركَّب من الحرف الموصول وصلته:

من ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾[٧].

٨-٤- المركَّب الاسميّ من الاسم المتبوع وتابعه:

من ذلك المنعوت ونعته، ومن أمثلته في الكتاب: «سِيرَ عليه سيرٌ شديدٌ»[٨] و«سِيرَ عليه ليلٌ طويلٌ، ونهارٌ طويلٌ»[٨]. ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[٩].

---

(١) سيبويه: ج١/ ٤١، ويُلحَظُ أنَّ المركَّب من المضاف والمضاف إليه عَلَمٌ، فهو يصلح مثالاً للمركَّب الاسميّ العلم.

(٢) آل عمران: ١٤.

(٣) الأنعام: ١١٩.

(٤) النّساء: ٢٤.

(٥) المائدة: ٧٨.

(٦) الكهف: ١١٠. و فُصّلت: ٦. وانظر سيبويه: (الكتاب) ج٣/ ١٢٩. و(أنّما) مثل (أنَّ) عند سيبويه.

(٧) الجنّ: ١.

(٨) سيبويه: ج١/ ٢٣٢. وسوَّغَ وقوعَ المصدر والظرف نائباً عن الفاعل عند سيبويه - اختصاصهما بالنّعت.

(٩) الحاقّة: ١٣.

ومنه الاسم المبدلُ منه والبدل، ومن أمثلته في الكتاب: «ضُرِبَ عبدُ اللهِ ظَهرُه ومُطِرَ قومُكَ سَهْلُهم» [1]، و«ضُرِبَ القومُ بَعضُهم» [2]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُم﴾[3].

٨-٥- المركَّب من مميِّزٍ وتمييزه:

من ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[4].

٩- المفعول به:

المفعول به في الجملة العربيّة قد يكونُ واحداً حينما لا يتعدّى الفعل إلا إلى مفعول به واحد، وقد يكونُ أكثر من ذلك حينما يتعدّى الفعل إلى مفعولين أو ثلاثة [5]. ومن المركَّبات الاسميَّة التي تقع مفعولاً به:

٩-١- المركَّب من المضاف والمضاف إليه:

من أمثلته الواردة في الكتاب: «اضْرِبْ أيَّ مَنْ رأيْتَ أفضل» [6]، وقد يتقدَّمُ المفعول به على الفعل نحو: «كلَّ رجُلٍ يأتيكَ فاضرِبْ» [7].

ومنه قول عمرو بن كلثوم:

أَلا هُبِّي بِصَحْنِكِ فاصْبَحِيْنَا   وَلا تُبْقِي خُمُورَ الأَنْدَرِيْنَا [8]

---

(١) سيبويه: ج١/١٦١.

(٢) سيبويه: ج١/٢٢٣.

(٣) النّساء: ٢٤.

(٤) آل عمران: ٩١.

(٥) انظر في تعدّي الفعل إلى أكثر من مفعولٍ به واحد: سيبويه: (الكتاب) ج١/٤١.

(٦) سيبويه: ج٢/٤٠٤.

(٧) سيبويه: ج١/١٣٦. ويُلحَظُ أنّ المركَّب الاسميّ من المضاف والمضاف إليه قد حوى أكثر من تركيبٍ اسميّ؛ لأنّ المضاف إليه منعوت، فهو مركَّبٌ اسميّ من منعوت ونعته، فهذا التركيبُ الاسميّ تركيب اسميّ متعدِّد، كما يُلحظُ أنّ المركَّب الاسميّ قد تقدَّم بكامل عناصره على الفعل، وهذا ما سبقت الإشارة إليه في الأسس المنهجيّة التي تدلّ على كون المركَّب الاسميّ وحدةً لُغويّة: عد إلى ص ١٨٧ من هذا البحث.

(٨) ديوان عمرو بن كلثوم: ٦٤. وانظر قوله: «وقَدْ أَمِنَتْ عيونَ الكاشِحِيْنَا»). ديوانه: ٦٨.

ومن أمثلة وقوعه مفعولاً به ثانياً: «زَعَمَ عبدُ اللهِ زيداً أخاك» [1]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الأَرْضِ﴾[2].

٩-٢- المركَّب من الاسم الموصول وصلته:

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾[3]، ومن وقوعه مفعولاً به ثانياً قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾[4].

٩-٣- المركَّب من الحرف الموصول وصلته:

من ذلك: الحرف الموصول (أنَّ) وصلته، ومن أمثلته في الكتاب: «قد عرفتُ أنَّكَ منطلقٌ» [5]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم﴾[6].

ومنه المركَّب من الحرف الموصول (أنْ) وصلته، ومنه ما جاء في الكتاب: «يُريدُ أنْ يفعلَ، بمنزلة يُريدُ الفعلَ» [7]. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ﴾[8].

٩-٤- المركَّب الاسميّ من الاسم المتبوع وتابعه:

من ذلك: المنعوت ونعته، ومنه قول عمرو بن كلثوم:

إذا صَمَدَتْ حُمَيّاها أريباً ... مِن الفتيانِ خِلْتَ به جُنُونا [9]

ومنه قوله تعالى: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾[10].

(١) سيبويه: ج١/ ٤٠.

(٢) الأنعام: ١٦٥.

(٣) الكهف: ٤.

(٤) فُصِّلَت: ٢٩.

(٥) سيبويه: (الكتاب)ج٣/ ١١٩.

(٦) الأنعام: ٨١.

(٧) سيبويه: ج٤/ ٢٢٨.

(٨) النِّساء: ٤٨.

(٩) ديوان عمرو بن كلثوم: ٦٦.

(١٠) الكهف: ٢.

ومنه المركَّب من الاسم المبدل منه والبدل، ومن أمثلته في الكتاب: «صَكَكتُ الحجرَيْن أحدهما بالآخر»[1]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ﴾[2]، وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَرُونَ﴾[3].

ومنه الاسم المؤكَّد وتوكيده، ومن أمثلته في الكتاب: «لقيتُ عَمْراً عَمْراً»[4].

٩-٥- المركَّب من الاسم المشتقّ وما يتعلَّقُ به ممّا هو من تمامه:

من أمثلته في الكتاب: «رأيتُ الضَّارِبَ أباه زيدٌ»[5].

٩-٦- المركَّب من مميِّزٍ وتمييزه:

من أمثلته في الكتاب: «كَمْ رَجُلاً ضرَبْت؟»[6]. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[7].

وهناك مواضعُ يكونُ الاسمُ فيها في موضع نَصبٍ على تقدير فعلٍ محذوف، وهي عندَ سيبويه كنصب المفعول به، منها:

أ- النَّصب على الاختصاص:

صرَّح سيبويه بأنَّ المركَّب من المضاف والمضاف إليه هو أكثر ما يُنصَبُ على الاختصاص، فقال في (هذا بابٌ من الاختصاص...): «وأكثرُ الأسماء دخولاً في هذا الباب: بنو فُلان، و(معشر) مُضافة، وأهل البيت، وآل فلان...»[8]. معَ أنَّ هذا الموضع تقعُ فيه الأسماء المفردة كما تدلُّ الشواهد التي ساقها سيبويه في كتابه[9].

---

(١) سيبويه: ج١/١٥٣.

(٢) الأنفال: ٣٧.

(٣) الفرقان: ٣٥.

(٤) سيبويه: ج٢/١٢٥.

(٥) سيبويه: ج٣/١٢٠.

(٦) سيبويه: (الكتاب) ج٢/١٥٩.

(٧) يوسف: ٤.

(٨) سيبويه: ج٢/٢٣٦.

(٩) انظر سيبويه: ج٢/٢٣٤.

كما صرَّح سيبويه بأنَّ النَّصب على تقدير فعلٍ ينصب الاسم الوقع في هذا الموضع، فقال بعدَ أن مثَّل بـ (إنَّا مَعْشَرَ العربِ نفعلُ كذا وكذا): «كأنَّه قال: أعني ولكنَّه فعل لا يُظهرُ، ولا يُستعمل» [1].

ونقلَ سيبويه عن الخليل أنَّ (سبحانك اللهَ العظيمَ) نصب على الاختصاص [2]. فيكون المركَّب الاسميّ من الاسم المتبوع وتابعه قد وقع في هذا الموضع.

ب- النَّصب على الفخر، أو المدح، أو الذَّم:

جاء في الكتاب أنَّ نصب الاسم (أميري) من قول الشَّاعر:

«أَمِنْ عَمَلِ الجرَّافِ أمسِ وَظُلْمِهِ ... وَعُدْوانِه أعْتَبْتُمُونا بِراسِمِ

أَمِيْرَيْ عِداءٍ إِنْ حَبَسْنا عَلَيهما ... بَهائمَ مـالٍ أَودَيَا بالبَهَائِمِ

نصبَهما على الشَّتم» [3].

كما جاء في نصب (أناساً) في البيتين التَّاليين: «وممَّا ينتصِبُ على المدح والتعظيم قول الفرزدق:

ولكنَّني استبقيتُ أَعْرَاضَ مازنٍ ... وَأَيَامَهـا مِن مستنيرٍ ومُظلمِ

أُناساً بِثَغْرٍ لا تَزالُ رِمَاحُهُمْ ... شَوارِعَ مِن غيرِ العشيرةِ في الدَّمِ» [4]

ونَقَلَ سيبويه عن يونس «أنَّه سمعَ رؤبة يقول:

أنا ابنُ سَعْدٍ أَكْرَمَ السَّعْدِيْنا

---

(1) سيبويه: ج2/233.

(2) انظر سيبويه: ج2/235.

(3) سيبويه: (الكتاب) ج2/150. وانظر البيتين في: الأعلم الشنتمريّ: (شرح أبيات سيبويه) ج1/339

(4) سيبويه: ج2/151. وانظر البيتين في: (ديوان الفرزدق) ج2/340، وقراءته: أناسٌ بثغرٍ .... والنَّحّاس: (شرح أبيات سيبويه) ص125، وقراءته: ((وأيامنا)). والأعلم الشنتمريّ: ج1/339، 340.

نَصَبَهُ على الفخر» [1]؛ أي نَصَبَ (أكرم).

ج ـ النداء:

موضعُ المنادى نصب عند سيبويه، وقد صرَّح به فقال: «موضعُ النداء نصبٌ» [2].

ونصبه على تقدير فعلٍ كما قال سيبويه: «اعلم أنَّ النداءَ كلّ اسمٍ مضافٍ فيه، فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفردُ رفعٌ، وهو في موضع اسمٍ منصوب» [2].

وممّا جاء في الكتاب ممّا يقع منادى من المركَّبات الاسميّة:

أ ـ المركَّب من المضاف والمضاف إليه:

من أمثلته في الكتاب: «يا عبدَ اللهِ، ويا أخانا» [3].

ومنه قول عمرو بن كلثوم:

إِلَيْكُمْ يا بني بَكْرٍ إِلَيْكُمْ أَلَمَّا تَعْرِفُوا مِنَّا اليَقِينَا [4]

ب ـ المركَّب الاسميّ من الاسم المتبوع وتابعه:

من ذلك: المنعوت ونعته، ومن أمثلته في الكتاب: «يا رجلاً صالحاً» [5]، و «يا زيدُ الطويلُ» [6].

---

(1) سيبويه: ج٢/١٥٣. وانظر: (مجموع أشعار العرب، وهو مشتملٌ على ديوان رؤبة بن العجّاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه) اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسيّ، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م، ص١٩١. والفراء: (معاني القرآن) ج٢/٣٩٢. المبرد: (المقتضب) ج٢/٢٢٣. والنحّاس: ١٢٦. والأعلم الشنتمريّ: ج١/٣٤١. والزمخشريّ: (المفصّل) ص٤٣. وابن يعيش: (شرح المفصّل) ج١/٤٧.

(2) سيبويه: ج٢/١٨٢. وانظر في ذلك: ج١/٢٩١، وج٢/٢٣٣. وانظر السيرافي: (شرح كتاب سيبويه) ج٣/ل٣٣ أ ـ ب. وابن يعيش: ج١/١٢٧.

(3) سيبويه: ج٢/١٨٢.

(4) ديوان عمرو بن كلثوم: ٨٤. وانظر قوله: «...أُمَّ عمروٍ». ديوانه: ٦٥. وقوله: «أبا هندٍ...». ديوانه: ٧١.

(5) سيبويه: (الكتاب) ج٢/١٨٢.

(6) سيبويه: ج٢/١٨٩.

ومنه قول عمرو بن كلثوم:

بِأَيِّ مَشيئةٍ عمرَو بنَ هندٍ   تُطيعُ بِنا الوشاةَ وتَزْدَرِيْنا [١]

ومنه المركَّب من الاسم المبدل منه والبدل، ومن أمثلته في الكتاب: « يا أخانا زيداً أَقْبِل » [٢].

ومنه المركَّب من الاسم المؤكَّد وتوكيده، ومن أمثلته في الكتاب: « يا زيدُ نفسَه ويا تَميمُ كلَّكم، ويا قيسُ كلَّهم » [٢].

ومنه المركَّب من العدد المعطوف والمعطوف عليه، ومن أمثلته في الكتاب: « يا ثلاثةً وثلاثين » [٣].

ج – المركَّب من الاسم المشتقّ وما يتعلَّقُ به ممّا هو من تمامه:

من أمثلته في الكتاب: « يا ضارباً رَجُلاً » [٤].

١٠ـ المفعول المطلق:

من المركَّبات الاسميّة التي تقع مفعولاً مطلقاً:

١٠–١– المركَّب من المضاف والمضاف إليه:

من أمثلته الواردة في الكتاب: « قَعدَ قَعْدَةَ سوءٍ » [٥]. ومنه قوله تعالى: **﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ﴾**[٦]. وقوله: **﴿ وَلا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ ﴾**[٧].

---

(١) ديوان عمرو بن كلثوم: ٧٩.

(٢) سيبويه: ج ٢/ ١٨٤.

(٣) سيبويه: ج٢/ ٢٢٨.

(٤) سيبويه: ج٢/ ٢٢٩.

(٥) سيبويه: ج١/ ٣٥.

(٦) النّمل: ٨٨. وانظر سيبويه: ج١/ ٣٨١.

(٧) الإسراء: ٢٩.

١٠-٢- المركّب الاسميّ من الاسم المتبوع وتابعه:

من ذلك: المنعوت ونعته، ومن أمثلته في الكتاب: «ذهبَ عبد الله الذّهابَ الشّديدَ»[١]، و«أعطى عبد الله زيداً المالَ إعطاءً جميلاً»[٢]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾[٣].

ومنه الاسم المؤكَّد وتوكيده، ومن أمثلته في الكتاب: «ما أنتَ إلا سيراً، وإلا سيراً سيراً... وتقولُ: زيدٌ سيراً سيراً»[٤]، ويرى سيبويه أنَّ الفعل محذوف في مثل هذا الاستعمال.

١٠-٣- المركَّب من مميِّز وتمييزه:

من ذلك قوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾[٥].

١١-المفعول لأجله:

من المركّبات الاسميّة التي تقع مفعولاً لأجله:

١١-١- المركَّب من المضاف والمضاف إليه:

من أمثلته الواردة في الكتاب: «فعلتُ ذاكَ حَذَرَ الشرِّ»[٦].

ومنه قول عمرو بن كلثوم:

تَرَانَا بارِزِيْنَ وكلُّ حَيٍّ قَدْ اتَّخَذُوا مَخَافَتَنَا قَرِيْنَا[٧]

(١) سيبويه: (الكتاب) ج١/ ٣٥. وانظر: ج١/ ٤٢.

(٢) سيبويه: ج١/ ٤١. وانظر: ج١/ ٤٣.

(٣) الفجر: ٢٠.

(٤) سيبويه: ج١/ ٣٣٥. وانظر: ج١/ ٣٣٩.

(٥) النّور: ٤. وانظر في انتصاب ما دلَّ على عدد مرات وقوع الفعل على المفعوليّة المطلقة: ابن عصفور: (المقرّب) ص٢١٠-٢١١.

(٦) سيبويه: ج٣/ ١٥٤. وانظر: ج١/ ٣٦٧.

(٧) ديوان عمرو بن كلثوم: ٨٧.

ومنه قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾(١).

١١-٢- المركَّب من الحرف الموصول وصلته:

حمَلَ سيبويه الحرف الموصول وصلته (أنْ تُكرمه) من الجملة: انقطعَ إليك أنْ تُكرمَه - حمله على المصدر المنصوب مفعولاً لأجله في الجملة: فعلتُ ذاك حذَرَ الشرِّ(٢).

كما حمل الحرف الموصول (أنْ) وصلته على المصدر المنصوب مفعولاً لأجله في موضعٍ آخر من كتابه، فقال - بعدَ أن مَثَّل بمصدر وقع مفعولاً لأجله في الجملة (فَعلَ ذاكَ مَخافَةَ ذاك) - «تقولُ: سَكَتُّ عنه أنْ أجترَّ مودَّتَه، كما تقولُ: اجترار مودَّته. ولا تقعُ (أنْ) وصِلتُها حالاً يكونُ الأوَّلُ في حالِ وقوعِه؛ لأنَّها إنما تُذْكَرُ لما لم يقع بعدُ. فمِن ثَمَّ أُجرِيَت مُجرى المصدر الأول الذي هو جوابُ لِمَهْ؟»(٣).

والذي يكون جواباً لِلمَهْ عند سيبويه هو المفعول لأجله(٤).

ومن ذلك أيضاً قولُ عمرو بن كلثوم:

نَزَلْتُمْ مَنْزِلَ الأَضيَافِ مِنَّا   فَأَعْجَلْنَا القِرَى أَنْ تَشْتُمُونَا(٥)

ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾(٦).

١٢- المفعول معه:

من المركَّبات الاسميَّة التي تقعُ مفعولاً معه:

(١) البقرة: ١٩.

(٢) انظر سيبويه: (الكتاب) ج٣/١٥٤.

(٣) سيبويه: ج١/٣٩٠.

(٤) انظر سيبويه: ج١/٣٦٧.

(٥) ديوان عمرو بن كلثوم: ٧٣.

(٦) البقرة: ٢٥٨. وانظر في إعراب الحرف الموصول (انْ) وصلته في هذه الآية مفعولاً لأجله: ابو حيّان الاندلسيّ: (البحر المحيط) ج٢/٢٩٨.

المركّب من المضاف والمضاف إليه:

من أمثلته الواردة في الكتاب: «ما صنعتَ وأباك، ولو تركت النّاقة وفصيلَها لَرَضِعها... فالفصيلُ مفعولٌ معه، والأب كذلك»[1]. ومنه قول الشّاعر:

«فَكُونُوا أنتُمُ وبَنِي أَبيكم   مَكان الكُلْيَتَيْنِ مِن الطِّحالِ»[2]

ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾[3].

١٣- الظرف:

من المركَّبات الاسميّة التي تقع ظرفاً:

١٣-١- المركَّب من المضاف والمضاف إليه:

قد يدلُّ المضاف والمضاف إليه على الظرفيّة الزمانيّة، ومن أمثلته في الكتاب: «وتقولُ: قد عرفتُ أيَّ يومٍ الجمعة، فتنصِبُ على أنّه ظرف، لا على عرفتُ»[4]، ومنه: «آتيكَ إذا احمَرَّ البسرُ»[5].

ومنه قولُ عمرو بن كلثوم:

قِفِي قبلَ التَّفَرُّقِ يا ضَعِينَا   نُخبِّرْكِ اليَقينَ وَتُخْبِرِينا[6]

ومنه قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾[7].

---

(١) سيبويه: ج١/٢٩٧.

(٢) سيبويه: ج١/٢٩٨، وهو بدون نسبة. وانظر البيت دون نسبة في: النَّحّاس: (شرح أبيات سيبويه) ص٩٧، وابن جنّي: (اللمع)ص١١٥، والأعلم الشنتمريّ: (شرح أبيات سيبويه) ج١/٢٠٧. والزمخشريّ: (المفصّل)ص٨٩.

(٣) يونس: ٧١. وانظر في نصب (شركاء) على أنّه مفعول معه: الزمخشريّ: ٨٩. وأبو حيّان الأندلسيّ: ج٥/١٧٧-١٧٨.

(٤) سيبويه: (الكتاب)ج١/٢٤٠.

(٥) سيبويه: ج٣/١١٩.

(٦) ديوان عمرو بن كلثوم: ٦٦. وقوله: «... إذا ما ذاقها...»، و«... إذا أُمِرَت عليه...». ديوانه: ٦٥

(٧) الزُّمر: ٤٢.

وقد يدلُّ المضاف والمضاف إليه على الظرفيّة المكانيّة، ومن أمثلته في الكتاب: «أنتَ خَلْفَ عبدِ اللهِ، وأمامَ زيدٍ، وقُدّامَ أخيك» [1]. ومنه قولُ عمرو بن كلثوم:

نَزَلْتُمْ مَنْزِلَ الأَضْيَافِ مِنَّا   فَأَعْجَلْنا القِرى أنْ تَشْتُمُونا [2]

وقوله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾[3].

١٣-٢- المركَّب من الحرف الموصول وصلته:

من ذلك الحرف الموصول (ما) وصلته، جاء في الكتاب في إجابة الخليل عن سؤال سيبويه: «وسألتُهُ عن قوله: ما تدومُ لي أدومُ لك؟فقال: ليسَ في هذا جزاء، مِن قِبَلِ أنَّ الفعل صِلَةٌ لـ(ما)، فصارت بمنزلة الّذي، وهو بصلته كالمصدر، ويقعُ على الحين، كأنَّهُ قال: أدومُ لك دوامَكَ لي، فـ(ما دمت) بمنزلة الدَّوام» [4]. فـ(ما) وصلتها في موضع نصبٍ ظرف زمان.

١٣-٣- المركَّب الاسميّ من الاسم المتبوع وتابعه:

من ذلك المنعوت ونعته، ومن أمثلته في الكتاب: «جَلستُ مَجلساً حسناً وقعدتُ مقعداً كريماً» [5].

١٤- الحال:

من المركَّبات الاسميّة التي تقع حالاً:

١٤-١- المركَّب من المضاف والمضاف إليه:

من أمثلته الواردة في الكتاب: «فَعَلَه رأيَ عيني، وسَمْعَ أُذني قالَ ذاك. وإنْ

---

(١) سيبويه: ج١/ ٤٢٠. وانظر أمثلة أخرى: ج١/ ٤٠٤، ٤٠٦، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤.

(٢) ديوانه: ٧٣.

(٣) الأعراف: ٣١.

(٤) سيبويه: ج ٣/١٠٢.

(٥) سيبويه: (الكتاب)ج١/ ٣٥. وانظر ج١/ ٤٠٤.

قلت: سمعاً، جازَ إذا لم تختصّ نفسك، ولكنّه كقولك: أخذته عنه سماعاً» [1].

فرأيَ عيني، وسمعَ أذني أحوال وقع الفعل فيها.

ومنه قوله تعالى: ﴿أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ﴾[2].

١٤-٢- المركّب الاسميّ من الاسم المتبوع وتابعه:

جاء في الكتاب: «وقالَ الآخرُ، وهو ذو الرّمة:

تَرَى خَلقَها نِصْفٌ قناةٌ قويمةٌ   وَنِصْفٌ نَقاً يَرتَجُّ أو يَتَمَرْمَرُ

وبعضُهم ينصبه على البدل. وإنْ شئت كانَ بمنزلة: رأيته قائماً، كأنّه صارَ خبراً...» [3].

وجاء في شرح أبي عليّ: «إذا جعلتَ (قناةً قويمةً) حالاً، فقولك: (قناةً) وصلَةٌ إلى ذكر الحال» [4]. فإذا قلنا إنَّ (نصف) بدل من (خلقها) فنُصبت (نصفاً)؛ يكونُ المعنى: ترى نِصفَ خلقها قناةً قويمةً...، ويكون المنعوت ونعته (قناةً قويمةً) حالاً.

ومنه: «مررتُ بهم الجماءَ الغفيرَ» [5]، فـ(الجماءَ الغفيرَ) حالٌ عندَ سيبويه، وهو ما يُفهم من تشبيهه نصب (الجماء الغفير) بنصب (العراك) في: «أرسلَها العراكَ» [5].

ونقله عن الخليل أنَّه «على نيّة ما لا تدخله الألف واللام» [6]، وأنَّهُ «كقولك: مررتُ بهم قاطِبَةً، ومررتُ بهم طُرًّا» [7]، ويرى سيبويه أنّ وصف الجماء بالغفير في هذا الاستعمال «لازمٌ، وهو توكيدٌ؛ لأنّ الجماء الغفير مَثَلٌ فلزمَ الغفير» [8].

---

(١) سيبويه: ج١/٣٧٣.

(٢) الأعراف: ٧٠.

(٣) سيبويه: ج٢/١١. وانظر البيت في: (ديوان ذي الرّمة) ج٢/٦٢٣، وقراءته: ترى خلفها نصفاً قناةً قويمةً ونصفاً...). وأبو عليّ الفارسيّ: (التعليقة)ج١/٢٢٥، وفيه الشطر الأول من البيت فقط. والأعلم الشنتمريّ: (شرح أبيات سيبويه)ج١/٢٧٨.

(٤) أبو علي الفارسيّ: ج١/٢٢٥.

(٥) سيبويه: ج١/٣٧٥.

(٦) سيبويه: (الكتاب)ج١/٣٧٥.

(٧) سيبويه: ج ١/٣٧٥-٣٧٦.

(٨) سيبويه: ج٢/١٠٧.

١٤-٣- المركَّب من الاسم المشتقّ وما يتعلّق به ممّا هو من تمامه:

من ذلك قولُ عمرو بن كلثوم:

نقودُ الخيلَ داميةً كُلاها إلى الأعداءِ لاحِقَةً بُطُونا [١]

وقوله:

تركْنا الخيلَ عاكِفَةً عليهِ مُقَلَّدَةً أعنَّتها صفونا [٢]

١٤-٤- المركّبات الاسميّة الأحوال:

من أمثلتها في الكتاب: «كلّمتُهُ فاهُ إلى فيّ، وبايَعتُهُ يداً بيد» [٣]. ومنه: «بيَّنتُ لهُ حِسابَه باباً باباً» [٤].

١٥- الجرّ بحرف الجرّ:

من المركّبات الاسميّة التي تقع مجرورةً بحرفٍ من حروف الجر:

١٥-١- المركَّب من المضاف والمضاف إليه:

من ذلك قولُ عمرو بن كلثوم:

تَجُورُ بِذي اللُّبانةِ عن هواهُ إذا ما ذاقَها حتّى يَلِينا [٥]

١٥-٢- المركّب من الاسم الموصول وصلته:

من أمثلته في الكتاب ما رواه سيبويه عن الخليل، قال: «زعمَ الخليلُ أنّه سمعَ من العرب رجلاً يقول: ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً» [٦].

---

(١) ديوان عمرو بن كلثوم: ٨٤.

(٢) ديوانه: ٧٢.

(٣) سيبويه: (الكتاب) ج١/ ٣٩١.

(٤) سيبويه: ج١/ ٣٩٢.

(٥) ديوانه: ٦٥. وانظر قوله: «هبّي بِصَحْنِك». ديوانه: ٦٤. و«بصاحبك». ديوانه: ٦٦ «بيومٍ كريهةٍ». ديوانه: ٦٧.

(٦) سيبويه: (الكتاب) ج٢/ ١٠٨. وانظر التّصريح بوقوع الاسم الموصول وصلته في هذا الموضع: ابن يعيش: (شرح المفصّل) ج٤/ ١٠.

ومنه قولُ عمرو بن كلثوم:

وإنَّ غداً وإنَّ اليومَ رَهْنٌ وبَعدَ غَدٍ بما لا تعلَميْنَا [١]

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاً لِّلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [٢].

١٥-٣- المركَّب من الحرف الموصول وصلته:

من ذلك: الحرف الموصول (أنَّ) وصلته، ومن أمثلته الواردة في الكتاب: «ما رأيْتُه مُذ أنَّ اللهَ خلقني» [٣]. ومنه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [٤].

ومنه المركَّب من الحرف الموصول (أنْ) وصلته، ومن أمثلته الواردة في الكتاب: «أُريدُ لأَنْ أفعلَ» [٥]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [٦].

ومنه المركَّب من الحرف الموصول (ما) وصلته، ومن أمثلته الواردة في الكتاب: «خذه بما عزَّ أو هان» [٧].

١٥-٤- المركَّب الاسميّ من الاسم المتبوع وتابعه:

من ذلك المنعوت ونعته، ومن أمثلته الواردة في الكتاب: «ما يَحسُنُ بالرجلِ مثلك أنْ يفعلَ ذاك» [٨]. ومنه قولُ الشّاعر، وهو «امرؤ القيس:

بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوابِدِ لاحَهُ طِرَادُ الهَوادي كلَّ شَأْوٍ مُغَرِّبِ» [٩]

---

(١) ديوان عمرو بن كلثوم: ٦٧.

(٢) الحشر: ١٠.

(٣) سيبويه: ج٣/١٢٢.

(٤) لُقْمان: ٣٠.

(٥) سيبويه: ج٣/١٦١.

(٦) الزُّمر: ١٢. وانظر سيبويه: ج٣/١٦١، وقد شبَّهه الخليل بقولك: أُمِرتُ لِهذا.

(٧) سيبويه: ج٣/١٨٤، وشبَّهه بقولك: خذه بهذا أو بهذا.

(٨) سيبويه: ج٢/١٣. وانظر أمثلةً أخرى: ج١/٤٣٠، وج٢/٢٦، وج٣/٢٦٨.

(٩) سيبويه: ج١/٤٢٤. وانظر البيت في: (ديوان امرئ القيس) تحقيق: محمد ابو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ط٤، دون تاريخ، ص٦٤. والنَّحّاس: (شرح أبيات سيبويه) ص١٠٩، وقراءته: (كلُّ شافٍ). والأعلم الشنتمريّ: (شرح أبيات سيبويه) ج١/٢٦٩.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَجَّيْنَاهُم مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾[1].

ومنه الاسم المبدل منه والبدل، ومن أمثلته الواردة في الكتاب: «مررتُ برجلٍ زيدٍ»[2]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ﴾[3].

ومنه الاسم المؤكَّد وتوكيده، ومن أمثلته الواردة في الكتاب: «مررتُ بِهم كلِّهم»[4].

١٥-٥- المركَّب من الاسم المشتقّ وما يتعلَّقُ به ممّا هو من تمامه:

من أمثلته الواردة في الكتاب: «مررتُ بحسَنٍ أبوه، وقد مررتُ بالحسنِ أبوه»[5].

١٥-٦- المركَّب من مُميِّزٍ وتمييزه:

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾[6].

١٦- المضاف إليه[7]:

من المركَّبات الاسميّة التي تقعُ مضافاً إليه:

١٦-١- المركَّب من المضاف والمضاف إليه:

من أمثلته الواردة في الكتاب: «صباحَ يومِ الجمعة»[8].

ومنه قول عمرو بن كلثوم:

أَلَا لا يَجْهَلَنْ أَحَدٌ عَلَيْنا فَنَجْهَلَ فَوقَ جهلِ الجاهلينَا[9]

---

(١) هود: ٥٨.

(٢) سيبويه: (الكتاب) ج٢/ ٣١١.

(٣) الأنعام: ٧٤.

(٤) سيبويه: ج٢/ ٣٨١. وانظر أمثلةً أخرى: ج٢/ ١١-١٢.

(٥) سيبويه: ج٢/ ٢٣.

(٦) الكهف: ١٠٩.

(٧) حينَ يقع المركَّب الاسميّ مضافاً إليه فنحنُ أمام تركيبٍ اسميّ متعدِّد، تمثل عناصره وحدةً لغويّةً واحدةً.

(٨) سيبويه: ج١/ ٢٢٠-٢٢١. وانظر أمثلة أخرى: ج١/ ٥١، ٢٢١، وج٢/ ٥٩، ٢١٣، وج٣/ ٨٢، ١٣٢.

(٩) ديوان عمرو بن كلثوم: ٧٨. وانظر قوله: «رفدنا فوق رِفْدِ الرافدينَا». ديوانه: ٨٢.

فالمركَّب الاسميّ (فوقَ جهلِ الجاهلينَا) مؤلَّفٌ من: مضاف (فوقَ)، ومضاف إليه، والمضاف إليه مؤلَّفٌ من: مضاف (جهلِ)، ومضاف إليه (الجاهلين).

١٦-٢- المركَّب من الاسم الموصول وصلته:

من أمثلته في الكتاب: « أيُّ الّذينَ رأيتَ في الدّار أفضلُ؟ » (١). ومنه قوله تعالى: ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾ (٢).

١٦-٣- المركَّب من الحرف الموصول وصلته:

من ذلك المركَّب من الحرف الموصول (أنَّ) وصلته، ومن أمثلته الواردة في الكتاب: « مثل أنّكَ هاهنا » (٣). ومنه « قول النّابغة:

وَلا عَيْبَ فيهمْ غيرَ أنَّ سُيُوْفَهُمْ   بِهِنَّ فُلولٌ مِن قِراعِ الكَتَائِبِ » (٤)

ومنه المركَّب من الحرف الموصول (أنْ) وصلته، ومن أمثلته الواردة في الكتاب: « إنَّهُ أهلُ أنْ يفعلَ » (٥).

ومنه المركَّب من الحرف الموصول (ما) وصلته، ومن أمثلته في الكتاب: « ائتني بعد ما تفرغُ، فـ (ما) و (تفرغ) بمنزلة الفراغ » (٦).

ومن أمثلة مجيء المركَّب من الحرف (أنْ) وصلته، و (ما) وصلته مضافين قوله تعالى: ﴿ قَالُوا أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا وَمِن بَعْدِ مَا جِئْتَنَا ﴾ (٧).

---

(١) سيبويه: (الكتاب) ج٢/٤٠٤. وانظر أمثلةً أخرى: ج٢/٤٠٥، ٤٠٦، وج٣/٧٥.

(٢) المجادلة: ١.

(٣) سيبويه: ج٣/١٤٠. وانظر في ذلك: أبو علي الفارسي: (التعليقة) ج٢/٢٥٣.

(٤) سيبويه: ج٢/٣٢٦. وانظر البيت في: (ديوان النّابغة الذبيانيّ) تحقيق وشرح: علي فاعور، بيروت، دار الفكر العربيّ، ط١، ١٩٩٣م، ص١٤. والنّحّاس: (شرح أبيات سيبويه) ص١٤٦. والأعلم الشنتمريّ: (شرح أبيات سيبويه) ج١/٤٢٨.

(٥) سيبويه: ج٣/١٥٦.

(٦) سيبويه: ج٣/١١.

(٧) الأعراف: ١٢٩.

١٦-٤- المركَّب الاسميّ من الاسم المتبوع وتابعه:

من ذلك المنعوت ونعته، ومن أمثلته الواردة في الكتاب: «هذا أوّلُ فارسٍ شُجاعٍ مقبلٌ»(١).

منه قولُ عمرو بن كلثوم:

وَأَنَا النَّازِلونَ بِكُلِّ ثَغْرٍ   يَخَافُ النَّازِلونَ به المَنُونَا (٢)

ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾(٣).

ومنه المركَّب من الاسم المبدل منه والبدل، ومنه قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ ۝٤ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾(٤).

١٦-٥- المركَّب من مُميِّزٍ وتمييزه:

من أمثلته قوله تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾(٥).

١٧- النَّعت(٦):

من المركَّبات الاسميّة التي تقعُ نعتاً:

١٧-١- المركَّب من المضاف والمضاف إليه:

من أمثلته الواردة في الكتاب: «مررتُ برجلٍ رجلِ صدقٍ»(٧)، و «ما يحسُن

---

(١) سيبويه: ج١/٣٧٩.

(٢) ديوان عمرو بن كلثوم: ٨٩. وانظر قوله:

«ذراعي عيطلٍ أدماءَ بكرٍ   هِجانِ اللونِ لم تَقْرَأ جنينا».

ديوانه: ٦٨. وقوله: «علينا كلُّ سابغةٍ دلاصٍ...». ديوانه: ٨٤.

(٣) آل عمران: ٧٤.

(٤) البروج: ٤-٥.

(٥) البقرة: ١٩٦. ويُلحظُ انَّ المميِّز مضاف إلى تمييزه في هذه الآية. ومثله قوله تعالى: ﴿انطَلِقُوا إِلَىٰ ظِلٍّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ﴾ المرسلات: ٣٠.

(٦) حين يقعُ المركَّب الاسميّ نعتاً، فإنّه يُمثلُ جزءاً من مركَّبٍ اسميّ، اي انّنا امام مركّب اسميّ متعدّد، تمثل جمع عناصره وحدةً لغويّة واحدة. ومثله حين يقع المركَّب الاسميّ بدلاً من اسمٍ، أو توكيداً.

(٧) سيبويه: (الكتاب) ج١/٤٣٠.

بالرجلِ مثلك أنْ يفعلَ ذاك» [1]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَبَدَّلْنَاهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ﴾ [2].

١٧-٢- المركَّب من الاسم الموصول وصلته:

من ذلك قوله تعالى: ﴿مِّن نِّسَائِكُمُ اللاَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ [3].

١٧-٣- المركَّب من الاسم المُشتقّ وما يتعلَّقُ به ممّا يُتَمِّم معناه:

من أمثلته الواردة في الكتاب: «هذا رجلٌ خيرٌ منك» [4]. ومنه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [5].

١٨- البدل [6]:

من المركَّبات الاسميّة التي تقعُ بدلاً:

١٨-١- المركَّب من المضاف والمضاف إليه:

من أمثلته الواردة في الكتاب: «مررتُ برجلٍ عبدِ الله» [7]. ومنه قول عمرو بن كلثوم:

صَبَنْتِ الكَأْسَ عَنَّا أُمَّ عَمْروٍ   وكَانَ الكَأْسُ مَجْرَاها اليَمِيْنَا [8]

ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾ [9].

---

(١) سيبويه: ج٢/١٣.

(٢) سبأ: ١٦.

(٣) النّساء: ٢٣.

(٤) سيبويه: (الكتاب) ج٢/١١٠.

(٥) النّساء: ٧٥.

(٦) وعطف البيان داخلٌ تحت البدل من وجهة نظر هذه الدّراسة. انظر في ذلك ص ٨٩ وما بعدها من هذا البحث.

(٧) سيبويه: ٢/١٤. ويُلحَظُ أنّ المركّب من المضاف والمضاف إليه (عبد الله) الواقع بدلاً - علمٌ، فهو يصلح مثالاً لوقوع المركّب من المضاف والمضاف إليه بدلاً، ولوقوع المركّب الاسميّ العلم كذلك.

(٨) ديوان عمرو بن كلثوم: ٦٥.

(٩) المائدة: ٩٥. وانظر في إعراب المضاف (طعام) بدلاً، وعطفَ بيان: أبو حيّان الأندلسيّ: (البحر المحيط) ج٤/٢٤. وهذا المثال على قراءة مَن أضاف (طعام) إلى (مساكين).

١٨-٢- المركَّب من الاسم الموصول وصلته:

من ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا** ﴾[(١)]، وقوله: ﴿ **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً** ﴾[(٢)].

١٨-٣- المركَّب من الحرف الموصول وصلته:

من ذلك المركَّب من الحرف الموصول (أنَّ) وصلته، ومن أمثلته الواردة في الكتاب: «بلَغَتني قصَّتُك أنَّك فاعلٌ، وقد بَلَغني الحديثُ أنَّهم منطلقون»[(٣)]. ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ** ﴾[(٤)]. ومنه المركَّب من الحرف الموصول (أنْ) وصلته، ومنه قوله تعالى: ﴿ **لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ** ﴾[(٥)].

١٨-٤- المركَّب الاسميّ من الاسم المتبوع وتابعه:

من ذلك المركَّب من المنعوت ونعته، ومنه قوله تعالى: ﴿ **جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَاماً لِّلنَّاسِ** ﴾[(٦)]. وقوله: ﴿ **كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ** ﴾[(٧)].

---

(١) الأنبياء: ٣. وهو إعراب يونس كما نقله عنه سيبويه، انظر: سيبويه: ج٢/٤١.

(٢) آل عمران: ٩٧.

(٣) سيبويه: ج٣/١٣٢. وانظر المثال نفسه في: ابن السرّاج: (الأصول) ج١/٢٧٠.

(٤) الأنفال: ٧. وانظر سيبويه: (الكتاب) ج٣/١٣٢. وابن السرّاج: (الأصول) ج١/٢٧٠.

(٥) المائدة: ٨٠. وذكر أبو حيّان الأندلسيّ أنّ «أنْ سَخِطَ اللهُ عليهم» في محلّ رفع بدل من (ما) فاعل (بئس) في مذهب سيبويه. وذكرَ أيضاً أنّه أُعرب بدلاً من الضمير المحذوف الواقع في محلّ نصب بالفعل (قدّمت). انظر: أبو حيّان الأندلسيّ: (البحر المحيط) ج٣/٥٤٩.

(٦) المائدة: ٩٧. وانظر في إعراب (البيت) بدلاً أو عطف بيان، و(الحرام) نعتاً؛ فيكون المنعوت ونعته قد وقعا في موضع البدل: أبو حيّان الأندلسيّ: ج٤/٢٨.

(٧) العلق: ١٥-١٦. وانظر سيبويه: ج١/٣٩٨، وج٢/٩.

ومنه المركَّب من الاسم المؤكَّد وتوكيده، ومن أمثلته الواردة في الكتاب: «رأيتُ الرّجلَ زيداً نَفسَهُ» (١).

١٨-٥- المركَّب من الاسم المشتقّ وما يتعلّق به ممّا هو من تمامه:

يُعدُّ منه المصدر وما يتعلَّق به ممّا يُتَمِّمُ المعنى المراد به، كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ (٢).

١٨-٦- المركَّب من مُميِّزٍ وتمييزه:

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِّمِيقَاتِنَا﴾(٣).

١٩- التوكيد:

كلُّ مركَّبٍ اسميٍّ قابلٌ لأنْ يقعَ في هذا الموضع؛ وذلك إذا كُرِّر لفظ المركَّب الاسميّ توكيداً، فقد يُقال: رأيتُ أخاكَ زيداً أخاك زيداً، أو رأيتُ تأبَّطَ شرّاً تأبَّطَ شرّاً....

ومن المركَّبات الاسميّة التي تقع توكيداً معنويّاً:

المركَّب من المضاف والمضاف إليه:

من أمثلته الواردة في الكتاب: «مررتُ بهم كلِّهِم» (٤). و«رأيتُكَ نفسَكَ»(٥).

---

(١) سيبويه: ج٢/٣٨٧. فـ(زيداً) بدلٌ من الرجل، و(نفسَه)توكيد لزيد، فيكون المركَّب الاسميّ من الاسم المؤكَّد وتوكيده قد وقع في موضع البدل.

(٢) البقرة: ٢١٧. وانظر سيبويه: ج١/١٥١.

(٣) الأعراف: ١٥٥. وانظر في إعراب (سبعين) بدلاً: أبو حيّان الأندلسيّ: ج٤/٣٩٧، لكنّه وصَف هذا الإعراب بأنّ فيه بعدٌ، واختار هو إعراب (سبعين) مفعولاً به أوّل للفعل (اختار)، و(قومَه) مفعولاً به ثانياً. والتقدير: اختار سبعين رجلاً من قومه؛ إذ ذكر أنّ الفعل (اختار) يتعدّى إلى مفعولين، أحدهما بنفسه، والثاني بوساطة حرف الجرّ، ثُمَّ بحذف حرف الجرّ، فيتعدّى الفعل إليه.

(٤) سيبويه: (الكتاب)ج٢/١١، وج٣/٣٨١.

(٥) سيبويه: ج٢/٢٧٨.

٢٠- عطف النَّسَق:

قد يقعُ أيُّ مركَّب اسميّ معطوفاً عطف نسقٍ، ومنه:

٢٠- ١- المركَّب من المضاف والمضاف إليه:

من ذلك قول عمرو بن كلثوم:

أَفِي لَيْلى يُعَاتِبُني أبوها وَإِخْوَتُها وَهُم لي ظالِمُونَا [١]

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾[٢].

٢٠- ٢- المركَّب من الاسم الموصول وصلته:

من ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾[٣].

٢٠- ٣- المركَّب من الحرف الموصول وصلته:

من ذلك المركَّب من الحرف الموصول (أنَّ) وصلته. وممّا جاء في الكتاب: تقولُ: ذلك وأنَّ لك عندي ما أحبَبت، وقال الله عزَّ وجلّ: ﴿ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾[٤] وذلك لأنَّها شركت (ذلك) فيما حُمِلَ عليه»[٥].

ومنه المركَّب من الحرف الموصول (أنْ) وصلته، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[٦].

---

(١) ديوان عمرو بن كلثوم: ٦٧.

(٢) آل عمران: ٣٣.

(٣) البقرة: ٢١٤.

(٤) الأنفال: ١٨.

(٥) سيبويه: ج٣/١٢٥.

(٦) البقرة: ١٦٩.

٢٠- ٤- المركَّب الاسميّ من الاسم المتبوع وتابعه:

من ذلك المركَّب من المنعوت ونعته، ومنه قوله تعالى: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾(١).

٢٠- ٥- المركَّب من الاسم المشتقّ وما يتعلَّقُ به ممّا هو من تمامه:

من ذلك قوله تعالى: ﴿الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالأَسْحَارِ﴾(٢).

٢٠- ٦- المركَّب من مُميِّزٍ وتمييزه:

من ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾(٣).

مواضعُ تَنفردُ بعضُ المركَّبات الاسميّة بالوقوعِ فيها:

من المواضع التي تختصُّ بعض المركَّبات الاسميّة بالوقوع فيها دون الاسم المفرد:

١- خبر (عَسَى) ونحوها من أفعال المقاربة التي لا يقع فيها الاسم المفرد:

صرَّح سيبويه بأنَّ المركَّب الاسميّ من الحرف الموصول (أنْ) وصلته يختصُّ بالوقوع خبراً لـ(عسى)، و(اخلولقَ) دون الاسم المفرد، فقال في ذلك: «واعلَم أنَّهم لم يستعملوا عسى فعلك، استغنوا بـ(أنْ تفعل) عن ذلك»(٤). وقالَ في موضعٍ آخر من كتابه: «وتقولُ: عسيتَ أنْ تفعل... واخلولقت السماء أنْ تمطرَ، أي: لأنْ تمطرَ. و(عسيت) بمنزلة (اخلولقت السماء)، ولا يستعملون المصدر هنا... ولا يقولون: عسيت الفعل، ولا عسيت للفعل»(٥).

---

(١) آل عمران: ٧.

(٢) آل عمران: ١٧.

(٣) البقرة: ٧٤.

(٤) سيبويه: (الكتاب) ج٣/١٥٣. وانظر في ذلك: ج١/٥١. وانظر: المبرد: (المقتضب) ج٣/٦٨، ٦٩، ٧٠.

(٥) سيبويه: ج٣/١٥٧-١٥٨.

ومثلُ عسى واخلولق في اختصاص المركّب الاسميّ من (أنْ) وصلتها عند سيبويه : (أوشكَ) ، يؤخذُ ذلك من الأمثلة التي مثّل بها سيبويه للفعل (أوشك) ، إذ جاء خبره مركّباً اسمياً من الحرف الموصول (أنْ) وصلته [١] .

ومثلُ عسى واخلولق وأوشك في عدم وقوع الاسم المفرد خبراً لها عند سيبويه – بقيّة أفعال المقارَبَة ، يُؤخذ ذلك من قوله بعد ذكره عدم مجيء الاسم المفرد خبراً لعسى واخلولق : « وهذه الحروف التي لتقريب الأمور شبيهةٌ بعضُها ببعض ، ولها نحوٌ ليس لغيرها من الأفعال »[٢] . وقوله : « وكأنّهم إنّما مَنَعهم أن يَستعملوا في : كُدْتُ ، وعَسَيْتُ الأسماءَ أنَّ معناها ومعنى غيرها معنى ما تدخله (أنْ) ؛ نحو قولهم : خليقٌ أنْ يقولَ ذاك ، وقارَبَ أن لا يفعلَ . ألا ترى أنّهم يقولون : عَسَى أنْ يَفعل . ويُضطرُّ الشاعرُ ، فيقولُ : كُدْتُ أنْ ؛ فلمّا كانَ المعنى فيهنّ ذلك تركوا الأسماءَ لئلا يكونَ ما هذا معناه كغيره »[٣] .

أمّا مجيء الاسم المفرد في المَثَل العربيّ : عسى الغويرُ أبؤساً ، فقد خرّجه سيبويه بأنَّ (عسى) حُمِلَ على (كانَ) في مجيء الاسم المفرد خبره ، فقال فيه إنّه « مَثَل من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كانَ »[٤] ؛ فيُفهم من ذلك أنَّ هذا الاستعمال ليس أصيلاً في لغة العرب عند سيبويه .

كما ورد في الكتاب ما يدلُّ على أنّه لم يَرِد خبر عسى مفرداً في غير هذا المثل عند سيبويه ؛ إذ قال : « وإنّما صُيِّرَ (جاء) بمنزلة (كان) في هذا الحرف وحدَه ؛ لأنّه بمنزلة المثل ، كما جعلوا (عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً) ولا يُقالُ : عَسَيْتَ أخانا . وكما جعلوا (لَدُنْ) مع (غُدْوَة) مُنوَّنةً في قولهم : لدُنْ غُدْوَةً . ومن كلامهم أن يجعلوا

---

(١) انظر سيبويه : ج٣ / ١٦٠ .

(٢) سيبويه : ج٣ / ١٦١ .

(٣) سيبويه : ج٣ / ١٢ .

(٤) سيبويه : (الكتاب) ج٣ / ١٥٨ .

الشيء في موضعٍ على غير حاله في سائر الكلام»[1].

وقد لا يرد الحرف الموصول (أنْ) في خبر بعض أفعال المقاربة، بل يرد الفعل دون (أنْ)، وذلك مع الفعل (كاد)؛ إذ الأكثر عدم ورود (أنْ) في خبرها، وقد ترد في ضرورة الشعر كما قال سيبويه: «ويُضطرُّ الشاعر فيقول: كُدتُ أنْ... وكِدتُ أنْ أفعل لا يجوزُ إلا في شعر»[2]. ومثل كاد في ذلك (كَرَبَ)، ومع ذلك فإنَّ الاسم المفرد لا يكونُ خبراً لأيٍّ منهما كما قال سيبويه: «وأمّا (كاد) فإنَّهم لا يذكرونَ فيها (أنْ)، وكذلك: كَرَبَ يَفعلُ، ومعناهما واحد. يقولون: كَرَبَ يَفعلُ، وكادَ يَفعلُ، ولا يذكرونَ الأسماء في موضعِ هذه الأفعال»[3].

٢- بعد (لو):

يختصُّ المركَّب الاسميّ من الحرف الموصول (أنَّ) وصلته بالوقوع بعدَ (لو) دون الاسم المفرد، وقد صرّح به سيبويه في أكثر من موضعٍ من كتابه، ومنه قوله: «وتقول: لو أنَّ زيداً جاء لكان كذا وكذا، فمعناه: لو مجيءُ زيدٍ، ولا يقال: لو مجيء زيد»[4].

كما نقلَ سيبويه عن الخليل مثل ذلك، وهو قوله: «و (لو) بمنزلة (لولا)، ولا يُبتدأ بعدها الأسماءُ سوى (أنَّ)؛ نحو: لو أنَّكَ ذاهبٌ. ولولا تبتدأ بعدها الأسماء»[5].

أمّا ما ورد من النُّصوص العربيّة التي ولي الاسم فيها (لو) غير (أنَّ) وصلتها، فخُرِّجَت على تقدير فعلٍ محذوف بعد (لو)، والاسم المفرد المرفوع بعدها مرفوعٌ

---

(١) سيبويه: ج١/ ٥١. وانظر في ذلك: أبو علي الفارسي: (التعليقة) ج٢/ ٢٦٨-٢٦٩. وابن جنّي: (الخصائص) ج١/ ٩٧-٩٨.

(٢) سيبويه: ج٣/ ١٢. وانظر في ذلك: ج١/ ٣٠٧. وأبو علي الفارسيّ: ج٢/ ٢٦٩.

(٣) سيبويه: ج٣/ ١٥٩. وانظر في عدم مجيء الاسم المفرد خبراً لـ(كاد): ج٣/ ١١، ١٢، ١٥٨.

(٤) سيبويه: ج٣/ ١١. وانظر: ج٣/ ١٢١، ١٥٨.

(٥) سيبويه: (الكتاب) ج٣/ ١٣٩-١٤٠. وانظر في ذلك: ابن السرّاج: (الأصول) ج١/ ٢٧٧.

بالفعل المحذوف، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾[1].

ويظهرُ أنَّ ذلك هو مذهبُ سيبويه، يؤخذُ ذلك من قوله: «و(لو) بمنزلة (إنْ) لا يكونُ بعدها إلا الأفعال، فإنْ سقط بعدها اسمٌ، ففيه فعلٌ مُضْمَرٌ في هذا الموضع تُبنى عليه الأسماء»[2]. فيُفهمُ من ذلك أنَّ الاسم الواقع بعدَ (لو) مرفوعٌ بفعلٍ مُضمر، باستثناء (أنَّ) وصلتها كما سبق أعلاه.

مواضعُ يمتنعُ وقوعُ بعض المركَّبات الاسميّة فيها:

ذكر سيبويه أنَّ بعض المركَّبات الاسميّة تمتنع من الوقوع في بعض المواضع، وممّا جاء في ذلك:

١- المركَّب الاسميّ من الحرف الموصول (أنَّ) وصلته:

صرَّح سيبويه بعدم وقوع الحرف الموصول (أنَّ) وصلته في ابتداء الكلام، ولا تالياً لـ (إنّ)، أو (أنّ)، فقال في عدم الابتداء بها في الكلام: «لا يُقدِّمون (أنَّ) ويبتدئونها ويعملون فيها ما بعدها»[3]. ونقَلَ مثلَ ذلك عن الخليل[4].

وجاء في عدم مجيئه موالياً (إنَّ) و (أنَّ): «واعلَمْ أنَّه ليسَ يَحسُنُ لـ (أنَّ) أن تلي (إنَّ) ولا (أنَّ)، كما قبُحَ ابتداؤك الثقيلة المفتوحة»[5].

يظهر لي أنّ المراد بعدم ابتداء (أنَّ) في الكلام، وعدم ولايتها (إنَّ) و (أنَّ) هو الرُّتبة لا الوظيفة النَّحويّة، يُفهمُ ذلك من قول سيبويه أعلاه: «لا يُقدِّمون (أنَّ) ويبتدئونها، ويعملون فيها ما بعدها». أي أنَّ المتروك هو تصدير أنَّ وصلتها

---

(١) الإسراء: ١٠٠. وانظر في ذلك: ابو علي الفارسي: (التعليقة) ج٢/ ٢٣٢.

(٢) سيبويه: ج١/ ٢٦٩. وانظر في ذلك: ابن السرّاج: ج١/ ٢٦٨-٢٦٩.

(٣) سيبويه: (الكتاب) ج٣/ ١٢٨-١٢٩. وانظر في ذلك: ابن السرّاج: (الأصول) ج١/ ٢٦٥، ٢٦٦.

(٤) انظر سيبويه: ج٣/ ١٢٣.

(٥) سيبويه: ج٣/ ١٢٤.

الكلام، لا أداء الوظيفة النَّحويّة، كما أنّه ذكر ما يدلُّ على إرادته الرُّتبة حين قال: «ليس يحسُنُ لـ (أنَّ) أن تلي (إنَّ) ولا (أنَّ)...». فقال: أن تلي، ولم يقل: أنْ تقع اسماً لإنّ، ولا أنَّ.

ويؤيِّد هذا الفهم قول سيبويه نفسه: «ويقولُ الرجلُ: ما اليومَ؟ فتقول: اليومَ أنَّك مرتحلٌ، كأنَّه قال: في اليوم رحلتُك»[1]. فالمركَّب من (أنَّ) وصلتها أدى وظيفة المبتدأ نحوياً في هذه الجملة عند سيبويه كما يظهر من تفسيره، لكنَّ هذا المركَّب لم يجئ في ابتداء الكلام رُتبةً. وكذلك تمثيل سيبويه بـ «إنَّ لك أنَّك لا تؤذى»[2]. فـ (أنَّك لاتؤذى) اسم إنّ مؤخَّر. ويؤيِّد ذلك ما ورد في بعض شروح الكتاب[3].

٢- المركَّب الاسميّ من الحرف الموصول (أنْ) وصلته:

جاء في الكتاب ما يدلُّ ظاهره على أنَّ سيبويه يرى عدم وقوع الحرف الموصول (أنْ) وصلته حالاً، ولا مفعولاً مطلقاً؛ إذ قال: «وأمَّا قولُ الناس للرَّجل: أمَّا أنْ يكونَ عالماً فهو عالمٌ، وأمَّا أنْ يَعلم شيئاً فهو عالمٌ. فقد يجوزُ أن تقول: أمَّا أنْ لا يكونَ يَعلمُ فهو يَعلم، وأنتَ تريد: أنْ يكونَ، كما جاءت: ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[4] في معنى: لأَنْ يَعلَمَ أهْلُ الكتاب. فهذا يُشبِهُ أنْ يكونَ بمنزلة المصدر؛ لأنَّ (أنْ) مع الفعل الذي يكون صلةً بمنزلة المصدر، كأنَّك قُلت: أمَّا عِلْماً وأمَّا كينونةَ علم فأنت عالمٌ. ألا ترى أنَّك تقول: أنت الرجُل أنْ تُنازِلَ أو أنْ

---

(١) سيبويه: ج٣/١٣٩.

(٢) سيبويه: ج٣/١٢٣.

(٣) عُد إلى ص ٣١٨ - ٣١٩ من هذا البحث للنظر فيما أوردته عن السيرافي في ذلك، وانظرقول أبي علي الفارسي: «يجوز في (إن) أني يكون اسمها (أنَّ) في مثل قولك: إنَّ لك انك لا تؤذي...» أبو علي الفارسي: (التعليقة) ج٢/٢٣٧.

(٤) الحديد: ٢٩.

تُخاصِمَ، كأنَّك قلت: نزالاً وخصومةً [1]، وأنت تُريدُ المصدر الذي في قوله: فعلَ ذاك مخافةَ ذاك. ألا ترى أنَّك تقول: سكتُّ عنه أنْ أجْتَرَّ مَودَّتَه، كما تقول: اجترار مودَّته. ولا تقعُ (أنْ) وصِلتُها حالاً يكون الأوَّلُ في حالِ وقوعِهِ؛ لأنَّها إنَّما تُذكَرُ لِما لَم يَقَع بعدُ، فمن ثم أُجريَت مُجرى المصدر الذي هو جوابُ لِمَهْ؟»[2].

وشرح السيرافيّ ذلك، فقال: «وقوله: وأمّا قول الناس للرجل: أمّا أنْ يكون عالماً فهو عالمٌ. وذكر البابَ، فإنَّه يريدُ أنَّك إذا أدخلتَ (أنْ) بعد (أمّا) فهيَ وما بعدها مصدرٌ لا تكونُ في معنى الحال، ولا مَصْدَراً يعملُ فيه الفعلُ الذي هو من لَفْظِهِ كَعَمَلِ (ضَرَبتُ) في (ضَرْباً)؛ لأنَّ (أنْ) لا تدخل على هذين؛ لأنَّهما للمستقبَل؛ لكونِ الفعل الذي بعدَها مُستَقْبلاً بل يكونُ مفعولاً لَهُ كقولك: كلَّمتُ زيداً لأنْ أجترَّ مودَّتَهُ، وفعلتُ ذلك مخافةَ الشرّ. ويحسُنُ في هذا دخولُ (لا) زائدةً، فتقول: أمّا أنْ لا يكونَ... »[3].

(1) ضبط (خصومةً) بالنَّصب من طبعة بولاق، امّا هارون، فوردت في تحقيقه مضبوطةً بالرَّفع (خصومةٌ)، انظر: سيبويه: (الكتاب)ج1/ 390 هارون، وج1/195 بولاق.

(2) سيبويه: ج1/390.

(3) السيرافيّ: (شرح كتاب سيبويه)ج2/124ب.

الخاتمـــة

- نتائج الدراسة

- التوصيات

الخاتمة

بعدَ ما مضى أُسجِّل في هذه الأوراق أبرز النتائج والتَّوصيات التي توصَّلتُ إليها بتوفيق الله؛ أما نتائج البحث فهي:

١ـ أنَّ تصنيف سيبويه كَلِم العربيَّة تحت أحد الأقسام الثلاثة :الاسم، والفعل، والحرف بُنيَ على أُسسٍ منهجيَّة تظهرُ في ثنايا تحليله، وكذلك عدَّه أكثر من عنصر لغويّ (كالمركَّب الاسميّ) ـ وحدةً لغويّة بمنزلة اسمٍ مفرد في تركيب الجملة العربيّة. وتلك الأسس المنهجيّة منها الدّلاليّ، ومنها البنائي.

٢ـ أنَّ وقوع الاسم في بعض المواضع هو الأصل عند سيبويه؛ لذا عدَّ بعض العناصر اللغوية التي تمثل وحدة لغوية واحدة في الأسماء؛ لأنَّها وقعت في بعض المواضع التي تقع فيها الأسماء، وأدت وظيفة الاسم في تركيب الجملة العربيّة التي جاءت فيها.

٣ـ أنَّ سيبويه اهتمّ بعناصر الاتّصال اللغويّ في دراسته اللّغة العربيّة.

٤ـ أنَّ سيبويه لم يقف عندَ دراسة وظائف الكلمات المفردة في تركيب الجملة العربيّة، بل تجاوزها إلى النَّظر في الوحدات اللغويّة التي بمنزلة الاسم المفرد من حيث الدّلالة والوظيفة النَّحويّة كالمركَّب الاسميّ، والوحدات اللغويّة التي بمنزلة الاسم المفرد من حيث الوظيفة النَّحويّة كالمركَّب الاسميّ الوظيفيّ.

٥ـ أنَّ الجهد الذي بذله سيبويه لبيان وحدة المركَّبات الاسميّة أكبر من الجهد الذي بذله لبيان وحدة الأسماء المركَّبة، ولعلَّ ذلك بسبب أداء بعض عناصر المركَّب الاسميّ وظائف نحويّة خاصّة عند تحليل الجملة العربيّة تحليل مفردات.

٦ـ أنَّ سيبويه قد اعتمد على أدلة لغويّة لإثبات صحة بعض النَّظريات اللغويّة في دراسته اللغة العربيّة، كاستدلاله بالمطابقة بين المنعوت ونعته على تمثيلهما

وحدةً لغويّة واحدة، واستدلاله بالوظيفة النحويّة على وحدة عناصر المركَّب الاسميّ من الحرف الموصول وصلته، والمركَّب الاسميّ الوظيفيّ...

٧- أنَّ سيبويه قد استعمل التَّحويل من استعمال لغويٍّ إلى استعمال لغويٍّ آخر يرى أنّه هو الأصل سواء كان الاستعمال المحوَّل إليه مُستعملاً أم غير مُستعملٍ؛ ليُبيِّن دلالة الاستعمال اللغويّ الذي يُحلِّله، أو ليُعلِّل حُكماً لُغويّاً ما.

٨- أنَّ سيبويه كان يبني أحكامه اللغويّة على تحليله نصوصاً لغويّةً عربيّةً استُعملت بالفعل في معظم دراسته اللغة العربيّة، وكان يُصرِّح بعدم ورود بعض التراكيب اللغويّة التي يُمثِّلُ بها هو في اللسان العربيّ، ويذكر أحياناً أنّه مثَّل بها وإن لم ترد على اللسان العربيّ لغرض التوضيح في دراسته.

٩- رُسوخُ وحدة المركَّب الاسميّ في ذهن سيبويه، يتجلّى ذلك في أمورٍ منها:

ظاهر إعرابه بعض المركَّبات الاسميّة بكامل عناصرها بحسب موقع الاسم المُصدَّر به المركَّب الاسميّ من الإعراب، كإعرابه المركَّب الاسميّ (عبد الله) مبتدأ (ج١/١٣٨، وج٢/٨٨) وخبراً (ج٢/٧٨)، واسماً لـ(إنَّ) (ج٢/١٣٢)، وفاعلاً (ج١/٣٤)، ومفعولاً به (ج١/٣٩)...، وعدّه المركَّب الاسميّ (أفضلهم) منصوباً بـ(إنَّ) في (إنَّ أفضلَهم لقيتُ) (ج٢/٣٥٧)، وعدّه (عندنا) و(أيَّ حين) ظرفَين بكامل عناصرهما، كما يدلُّ ظاهر كلامه (ج١/٦٨، وج٣/٥٦).

وظاهرُ عدّه المركَّب الاسميّ مبدلاً منه في قوله: «فأنَّ مبدلةٌ من إحدى الطائفتين» (ج٣/١٣٢)؛ إذ عدَّ (إحدى الطائفتين) مبدَلاً منه.

وظاهر مقارنته بعض الأسماء المركَّبة، وبعض المركَّبات الاسميّة بالاسم المفرد من حيث مجيء بعض الأسماء المركَّبة، والمركَّبات الاسميّة على صورة لم يجئ الاسم المفرد عليها من حيثُ عدد الحروف، وتوالي الأحرف المتحرِّكة (ج٣/٣٧٤). كما

شبَّه تنوين المنادى في نحو: يا ضارباً رجلاً، ـ بحرفٍ في وسط الاسم، كواو اسم المفعول، وألف اسم الفاعل(ج٢ / ٢٨٨) .كما شبَّه عجز الاسم المركَّب بتاء التأنيث التي تلحق الاسم المفرد لتدلَّ على أنَّه مؤنَّث (ج٣ / ٢٢٠، ٢٢٨، ٣٧٤، ٤١٩، ٤٢٣، ٤٤٣) .كما علَّل حذف العائد الواقع في موضع المفعول به من صلة الاسم الموصول بكره العرب الطول الحاصل في الاسم الموصول وصلته، وشبَّهه بحذفهم الياء من الاسم المفرد(اشهيباب) لطوله (ج١ / ٨٦-٨٧) .

فهذه الأمور تُعطي الباحث في كتاب سيبويه انطباعاً عن مدى رسوخ وحدة الاسم المركَّب، ووحدة المركَّب الاسميّ في ذهن سيبويه .

١٠- اعتماد سيبويه على ظاهرة التركيب الاسميّ، وعدّه المركَّب الاسميّ وحدة لغويّة واحدة ـ في التَّعليل لبعض الظواهر اللغويّة : كالمطابقة، والبناء، والحذف . . .

١١- أنّ سيبويه كانَ يميز النّص الشعريّ عن النّص النَّثريّ في تحليله اللغة العربيّة، فما يسوغُ في الشِّعر من الفصل، والحذف ونحوه قد لا يجوز استعماله في النَّثر .

١٢- أنَّ سيبويه كانَ يبحثُ عن المعنى المراد في الرّسالة اللغويّة، وقد كان كثير من تحليله النّصوص قائماً على هذا البحث .

١٣- أنَّ الاسم المصدَّر به المركَّب الاسميّ هو رأسُ هذه الوحدة اللغويّة؛ فهو الّذي يأخذ علامة إعراب الموضع الذي يقعُ فيه المركَّب الاسميّ، وهو المراعى في علاقته مع ما يمثِّلُ معه جملة عربيّة، كلحاق تاء التأنيث بالفعل المُسند إلى مركَّبٍ اسميّ مُصَدَّرٍ باسمٍ مؤنَّث، أو عدمه، يؤخذُ ذلك من قول سيبويه : لو قُلت : « ذهبت عبد أمّك، لم يحسُن »(ج١ / ٥١) . . .

١٤- أنَّ التركيب الاسميّ يُفيدُ أغراضاً دلاليّةً إضافيةً في الاسم المصدَّر به المركَّب الاسميّ لا يفيدها ذلك الاسم حين يأتي مفرداً في سياقٍ لغويّ آخر .

١٥- أنَّ دلالة المركَّب الاسميّ لا تكتمل إلا باكتمال عناصره.

١٦- أنَّ التركيب الاسميّ ظاهرة لغويّة قد يكونُ لها أثرٌ لفظيّ في الاستعمال اللغويّ.

١٧- أنَّ التركيب الاسميّ يُسوّغ بعض الاستعمالات اللغويّة التي قد لا تسوغ: كالابتداء بالنّكرة عند تخصيصها بالنعت أو الإضافة، ووقوع المصدر أو الظرف نائباً عن الفاعل عند تخصيصهما أيضاً...

١٨- أنَّه كلّما كانت عناصر المركَّب الاسميّ مفتقراً بعضها إلى بعض كان الفصل بينها أو حذف شيء منها أقلّ حدوثاً في الاستعمال العربيّ.

١٩- أنَّ أمن اللبس غاية مهمّة في عملية الاتّصال اللغويّ، فإذا أُمن اللبس ساغَ ما قد لا يسوغ في الاستعمال العربيّ.

٢٠- بناءً على ما جاء في هذا البحث من وحدة عناصر المركَّب الاسميّ، ووحدة العامل في الاسم المتبوع وتابعه، وأنّنا حين نحلّل نصًّا لغويًّا ننظرُ إليه كما ورد - فليس للتفريق بين عطف البيان وبدل الكلّ (أو المطابق) ما يسوّغه من وجهة نظر الباحث.

٢١- يلحظُ الباحثُ أنَّ هناك علاقة بين الإبهام في الاسم المصدَّر به المركَّب الاسميّ والتركيب الاسميّ، فإزالة الإبهام المحتمل في الاسم المصدَّر به المركَّب الاسميّ من أبرز أسباب التركيب الاسميّ.

٢٢- يلحظُ الباحث أنَّه كلّما زادت عناصر المركَّب الاسميّ المصدَّر بالاسم ضاقَت دلالة الاسم في صدر ذلك المركَّب، كقولك: مررتُ برجلٍ كريمٍ ظريفٍ صيرفيٍّ، وقولك مررتُ برجلٍ ظريفٍ. فدلالة (رجل) في الجملة الأولى أشدّ تخصيصاً من دلالة (رجل) في الجملة الثانية. ومن أمثلة ذلك بقرة بني إسرائيل في سورة البقرة؛ إذ تضيق دلالتها كلما زادت نعوتها.

٢٣- يظهرُ للباحث أنَّ كلَّ ما جاء متمِّماً لمعنى الاسم في ذاته بتعريفٍ، أو تخصيصٍ، أو إزالة إبهامٍ فيه، كالمضاف إليه الذي يُتمِّم معنى المضاف، والنَّعت الذي يتمّم معنى المنعوت. . . - فهو يُؤلِّفُ مع ذلك الاسم مركَّباً اسميّاً كما في مصطلح هذا البحث.

٢٤- يلحظ الباحث من خلال دراسة سيبويه ظاهرة التركيب الاسميّ أنَّ هناك علاقة لغويّة بين بعض أنماط المركَّب الاسميّ، كالعلاقة بين المركَّب الاسميّ من الاسم المضاف والمضاف إليه، والاسم المبدل منه والبدل بدل بعض، أو بدل اشتمال، فقد كانَ سيبويه يحوِّل المركَّب الاسميّ من الاسم المبدل منه والبدل المذكور إلى مضاف ومضافٍ إليه. . .

كما يلحظ الباحث العلاقة بين المركَّب الاسميّ من الاسم المنعوت ونعته والمركَّب الاسميّ من المميَّز وتمييزه من خلال المطابقة والمخالفة في التذكير والتأنيث بين العدد والمعدود، وبين الاسم المنعوت ونعته حين يكون النَّعت بالعدد.

٢٥- يُفترضُ في مَن يتَصَدّى لتحليل النَّص اللغويّ ألاّ يخرجَ به عن سياقه الذي جاء فيه؛ ليصلَ إلى أقرب ما يُمكن في فهم النَّص اللغويّ الذي يحلّله.

٢٦- لا يعني الأخذ بنظرية التركيب الاسميّ إهمال ما جاء في كتب النُّحاة الذين اهتمّوا بالعلامة الإعرابيّة للكلمة المفردة من خلال الموضع الإعرابيّ ونظريّة العامل.

توصيات الباحث

يوصي الباحث بما يلي:

١- تمحيص النتائج التي توصّل إليها بعض الباحثين المحدَثين في النَّحو العربيّ،والتَّثبُّت من صحتها قبل البناء عليها؛لئلا تصبح تلك النتائج في حكم المسلَّمات في المستقبل مع أنَّ بعضها لم يُبْنَ على التقصِّي في البحث[1].

٢- دراسة كتاب سيبويه دراسة وافية؛لاستنباط المنهج الذي جاء فيه، الكتاب وصياغة النظريّة اللغويّة العربيّة التي درست اللغة العربيّة في ذلك الوقت.

٣- الرَّبط بين الدراسة النَّحويّة العربيّة،والدراسة البلاغيّة عند الرَّغبة في صياغة النَّظرية العربيّة في دراسة اللغة.

٤- يوصي الباحث بالاعتماد على نظريّة التركيب الاسميّ عند تعليم اللغة عن طريق التراكيب اللغويّة.

٥- إعادة النَّظر في مصطلح الجملة، فهل يُعدُّ كلّ تركيب إسناديّ جملةً؟لقد ثبت للباحث أنَّ المركَّب الإسناديّ الواقع صلةً للاسم الموصول، والمركَّب الإسناديّ المنعوت به إنَّما كلّ واحد منهما جزءٌ من مركَّب اسميّ بمنزلة اسمٍ مفرد،فهما من تمام الاسم في صدر المركَّب الاسميّ،وحين يُفرد الاسم الموصول مع صلته والمنعوت مع نعته؛ فإنَّ هذه الوحدة اللغويّة لا تمثّل جملةً إلا بضمّ جزء آخر إليها يكتمل به ركنا الجملة العربيّة،مع أنّ هذه الوحدة قد تحوي تركيباً إسنادياً ضمن عناصرها.

---

(١) عُد إلى ص ٥٨ وما بعدها من هذا البحث.

ثبت المصادر والمراجع

ثبت المصادر والمرجع

■ **الأشموني، علي بن محمد :**

(شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) .تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٣٥٨هـ- ١٩٣٩م.

■ **الأعلم الشنتمري، أبو الحجّاج يوسف بن سليمان بن عيسى:**

(شرح أبيات سيبويه) . خرّجَ شواهده عدنان محمد آل طعمة، مؤسسة البلاغ، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

■ **الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله :**

(أسرار العربية) . تحقيق محمد حسين شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١ ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

(الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) ومعه كتاب (الانتصاف من الإنصاف) لمحمد محيي الدين عبد الحميد . د. ت. ١٩٨٢م.

■ **أنيس، إبراهيم :**

(من أسرار اللغة) القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٤، ١٩٧٢م.

■ **أيوب، عبد الرحمن محمد :**

(دراسات نقدية في النحو العربي) الكويت، مؤسسة الصباح، د. ت.

■ **باقر، مرتضى جواد :**

(نظرات في النحو العربي) العراق، مجلة كلية الآداب في جامعة البصرة، العدد ١١، السنة التاسعة ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.

■ **بشر، كمال :**

(التفكير اللغوي بين القديم والجديد) مكتبة الشباب، د. ت.

■ **بشّار بن برد:**

(ديوان بشار بن برد) جمع وتحقيق وشرح: محمد الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية للنشر، تونس، والشركة الوطنية للنشر، الجزائر، ١٩٧٩م.

■ **البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد :**

(كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل) تحقيق سعيد عبد الكريم سعود، العراق، دار الرشيد، ١٩٨٠م.

■ **بعلبكي، رمزي منير:**

(معجم المصطلحات اللغوية) بيروت، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٩٠م.

■ **بكر، صلاح :**

(المنهج في كتاب سيبويه) دراسات عربية وإسلامية، العدد الثامن.

■ **التهانوي، محمد علي:**

(كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم). تحقيق:علي دحروج وآخرين، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

■ **الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد:**

(دلائل الإعجاز). قرأه وعلق عليه:محمود محمد شاكر، مطبعة المدني القاهرة، ودار المدني، جدة، ط٣، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

■ **جرير:**

(ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب). تحقيق:نعمان محمد أمين طه، مصر، دار المعارف، د.ت.

■ **ابن جني، أبو الفتح عثمان:**

(الخصائص) تحقيق: محمد علي النجّار، دار الكتاب العربي بيروت، د. ت.

(اللمع في العربية)، تحقيق حامد المؤمن، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢ ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

■ **الحريري، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد الحريريّ البصريّ :**

(شرح ملحة الإعراب) . تحقيق وتعليق : بركات يوسف هَبّود، بيروت، المكتبة العصريّة، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

■ **حسّان، تمّام :**

(أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية)، حوليات كلية دار العلوم، العام الجامعي : ١٩٦٨– ١٩٦٩م.

(مناهج البحث في اللغة)، الدار البيضاء، دار الثقافة، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م.

(اللغة العربية معناها ومبناها) القاهرة، عالم الكتب، ط٣، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

■ **حسن، حسين محمد محمد :**

(البدل في الجملة العربية في القرآن الكريم)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط١، ١٩٨٩م.

■ **حسن، يسرية محمد إبراهيم :**

(الأصالة والفرعية في النحو العربي) . القاهرة، المطبعة الإسلامية الحديثة، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

■ **أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف :**

(تفسير البحر المحيط) . دراسة وتعليق وتحقيق :عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، بيروت دار الكتب العلميّة، ط١، ١٤١٣هـ١٩٩٣م.

■ **ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي :**

(شرح كتاب سيبويه المسمّى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب).
تحقيق: خليفة محمد بديري، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، (ليبيا) ، ط١،
١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

■ **الخطيب القزوينيّ، جلال الدّين أبو عبد الله محمد بن سعد الدّين أبي محمد عبد الرَّحمن القزوينيّ :**

(الإيضاح في علوم البلاغة)، دار الجيل، بيروت، د. ت.

■ **بو درع، عبد الرحمن :**

(نظرية الأصل والفرع في النحو العربي) المنشور في مجلة(الفيصل)، العدد(١٩٠)، ربيع الثاني ١٤١٣هـ- أكتوبر ١٩٩٢م.

■ **الدريسي، فرحات :**

(دراسة المصطلحات اللغوية في كتاب سيبويه) مجلة المعجمية، العدد الأوّل، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

■ **ذو الرّمة:**

(ديوان ذي الرّمة غيلان بن عقبة العَدَويّ شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهليّ، رواية الإمام أبي العباس ثعلب) حققه، وقدَّم له: عبد القدوس أبو صالح. دمشق مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٣م.

الرّاعي النميريّ:

(ديوان الرّاعي النميريّ) جمعه، وحققه: راينهرت فايبرت، بيروت، المعهد الألمانيّ للأبحاث الشرقيّة في بيروت، ١٤٠١هـ-١٩٨٠م.

■ **الزجاجي، أبو القاسم :**

(الإيضاح في علل النحو) تحقيق:مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط٣،

١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

■ **الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر:**

(المفصل في صنعة الإعراب)، وضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

■ **زكريا، ميشيل:**

(قضايا ألسنية تطبيقية دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية)، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٣م.

■ **الساقي، فاضل:**

(أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة). القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

■ **السعدي، عبدالقادر عبد الرحمن:**

(أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القران التشريعية). عمّان، دار عمّار، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

■ **سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر:**

(كتاب سيبويه) تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، ط١، د. ت.

(كتاب سيبويه)، مصر، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٣١٦هـ.

■ **السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر:**

(همع الهوامع في شرح جمع الجوامع). تحقيق أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

(الأشباه والنظائر في النحو). تحقيق غازي مختار طليمات، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د. ت.

■ **ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل:**

(الأصول في النحو). تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٤ ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

(شرح كتاب سيبويه). تحقيق رمضان عبد التواب وآخرين، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

(شرح كتاب سيبويه) مخطوطة محفوظة بدار الكتب القومية، رقم ١٣٧ نحو، ش.

■ **الشاذلي، أبو السعود حسنين:**

(المركب الاسمي الإسنادي وأنماطه من خلال القرآن الكريم) الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

■ **الشريف، محمد صلاح الدين:**

(النظام اللغوي بين الشكل والمعنى). حوليات الجامعة التونسية، العدد السابع عشر، ١٩٧٩م.

■ **الصبان، محمد بن علي:**

(حاشية محمد بن علي الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك)، رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، بيروت، دار الفكر، د. ت.

■ **الصفّار، أبو الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفّار البطليوسي:**

(السفر الأول من شرح كتاب سيبويه). تحقيق معيض بن مساعد العوفي، المدينة المنورة، دار المآثر، ط١ ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

■ **طرفة بن العبد:**

(ديوان طرفة بن العبد) شرح الأعلم الشنتمريّ، وبذيله تعليقة أشعار منسوبة

إلى طرفة. تحقيق: رحاب خضر مكاوي، بيروت، دار الفكر العربيّ، ط١، ١٩٩٣م.

■ **عبادة، محمد إبراهيم:**

(الجملة العربية دراسة لغوية نحوية). منشأة دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٨م.

■ **عبد اللطيف، محمد حماسة:**

(في بناء الجملة العربية). دار القلم، الكويت، ط١، ١٤٠٢هـ.

■ العبيدي، شعبان عوض:

(التعليل اللغوي في كتاب سيبويه). جامعة قار يونس، بنغازي ط١، ١٩٩٩م.

■ **العجّاج:**

(ديوان العجّاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعيّ وشرحه). تحقيق: عزَّة حسن بيروت، حلب، دار الشرق العربيّ، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

■ **ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الإشبيلي:**

(المقرِّب ومعه مُثُل المقرِّب) تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوَّض، بيروت دار الكتب العلمية، ط١ ١٤١٨هـ– ١٩٩٨م.

(شرح جمل الزجاجي) تحقيق صاحب أبو جناح، العراق، مؤسسة دار الكتب ١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م.

■ **عمرو بن كلثوم:**

(ديوان عمرو بن كلثوم) جمعه، وحقَّقه، وشرحه :إميل بديع يعقوب .بيروت،

دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

■ **ابن عمر، محمد صالح:**

(النص الفكاهي في درس النحو) تونس، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، ط١، ١٩٩٥م.

■ **العُنَّابي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الأصْبَحي:**

(رسالتان في النحو: الحُلل في الكلام على الجُمل، والتبيان في تعيين عطف البيان). تحقيق: إبراهيم بن محمد أبو عباة، الرياض، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

■ **الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار:**

(التعليقة على كتاب سيبويه). تحقيق عوض بن حمد القوزي، القاهرة، مطبعة الأمانة، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

■ **ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي:**

(الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها) تحقيق عمر فاروق الطبّاع، بيروت، مكتبة المعارف ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

■ **فايز، عبد المنعم:**

(السيرافي النحويّ في ضوء شرحه لكتاب سيبويه). دمشق، دار الفكر، ط١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

■ **الفراء، أبو زكريّا يحيى بن زياد الفراء:**

(معاني القرآن). تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، وآخرين، دار السرور، د. ت.

■ **الفرزدق:**

(ديوان الفرزدق) قدَّم له وشرحه: مجيد طراد، بيروت، دار الكتاب العربيّ،

ط١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

■ **الفيروز آباديّ، مجد الدين محمد بن يعقوب :**

(القاموس المحيط). تحقيق مكتب تحقيق التّراث في مؤسسة الرِّسالة، بإشراف : محمد نعيم العرقسوسيّ، بيروت، مؤسسة الرِّسالة، ط٣، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

■ **القوزي، عوض حمد :**

(المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري). جامعة الرياض، الرياض، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

■ **كارتر، جورج ميخائيل :**

(عشرون درهماً في كتاب سيبويه). ترجمة وتعليق :عبد اللطيف الجميلي، وحاتم الضامن. (المورد) مجلة دورية فصلية تصدر عن وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، المجلد السادس عشر، العدد الأول، ربيع ١٩٨٧م.

■ **ابن مالك، جمال الدّين محمد بن عبد الله :**

(ألفيّة ابن مالك).(شرح التسهيل) تحقيق: عبد الرحمن السيد، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.

■ **المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد :**

(المقتضب) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب د.ت.

(الكامل). تحقيق محمد أحمد الدّالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

■ **مجدوب، عز الدين :**

(المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة). تونس، كلية الآداب، سوسة، ودار محمد علي الحامي، ط١، ١٩٩٨م.

■ **المخزومي، مهدي :**

(في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث) . بيروت، دار الرائد العربي ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

■ **ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاريّ:**

(لسان العرب) . نسّقه وعلّق عليه ووضع فهارسه مكتب تحقيق التراث، بيروت، دار إحياء التراث، ومؤسسة التاريخ العربيّ، ط٢، ١٤١٣هـ١٩٩٣م.

■ **المهيري، عبد القادر:**

(إشكالية التأريخ لنشأة المصطلح النحوي) مجلة المعجمية، العددان :الخامس، والسادس. ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م/ ١٤١٠هـ١٩٩٠م.

■ **الموسى، نهاد :**

(الوجهة الاجتماعية في كتاب سيبويه) . حضارة الإسلام، العدد الأول، السنة الخامسة عشرة ربيع الأول، ١٣٩٤هـ.

■ **نحلة، محمود أحمد:**

(الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية) . الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤م.

(النهج الاستبداليّ في كتاب سيبويه) فولفديترش فيشر، دراسات عربية وساميَّة مُهداة من أصدقائه وتلاميذه بالجامعات المصرية، مركز اللغة العربية، كليَّة الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٤م، ص١١٥ وما بعدها.

■ **نمر بن تولب:**

(شعر نمر بن تولب) . صنعة: نوري محمد القيسيّ. بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٦٨م.

■ **النّابغة الجعديّ:**

(شعر النّابغة الجعديّ). دمشق، المكتب الإسلاميّ للطباعة والنَّشر، ط١، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م

■ **النَّابغة الذبيانيّ:**

(ديوان النّابغة الذبيانيّ). تحقيق وشرح: علي فاعور، بيروت، دار الفكر العربيّ، ط١، ١٩٩٣م.

■ **ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين:**

(أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك). ومعه (عدة السالك) لمحيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

(شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب). وضع هوامشه :إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

(شرح قطر الندى وبل الصدى). ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي). تحقيق: صلاح روّاي، مصر، دار مرجان، ط٢، د. ت.

(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصريّة، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

■ **الوهيبي، صالح بن سليمان :**

(تحقيق مسألتين من مسائل الاسم الموصول) الدَّارة، مجلَّة فصلية محكَّمة، العدد الثاني، السَّنة السَّابعة عشرة: المحرم، صفر، ربيع الأوَّل. ١٤١٢هـ.

■ **ياقوت، محمود سليمان:**

(التراكيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب لسيبويه دراسة لغوية).

الإسكندريّة، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثانية، د. ت.

■ **ابن يعيش الصنعاني، سابق الدين محمد بن علي بن أحمد:**

(التهذيب الوسيط في النحو). تحقيق فخر صالح سليمان قدّارة، بيروت، دار الجيل، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

■ **ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي:**

(شرح المفصَّل) بيروت، عالم الكتب، د. ت.